اَللّٰہُ یَجْتَبِیْ اِلَیْہِ مَنْ یَّشَآءُ وَیَھْدِیْٓ اِلَیْہِ مَنْ یُّنِیْبُ

الحمد للہ علی طبع ھذہ الرسالۃ الوافیۃ فی حل مقامات
الکافیۃ للشھیر الاوحد ملا احمد اعنی

تحریر سنبط

مع

التحفۃ الخادمیۃ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف
الماھر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

الناشر
کتب خانہ مجیدیہ ملتان۔ پاکستان

60158

Marfat.com

اَللّٰہُ یَجْتَبِیْ اِلَیْہِ مَنْ یَّشَآءُ وَیَھْدِیْٓ اِلَیْہِ مَنْ یُّنِیْبُ

الحمد للہ علی طبع ھذہ الرسالۃ الوافیۃ فی حل مقامات
الکافیۃ للشھیر الاوحد ملا احمدا غنی

تحریر سنبٹ

مع

التحفۃ الخادمیہ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف
الماھر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

الناشر

کتب خانہ مجیدیہ ملتان۔ پاکستان

Marfat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى شرح صدورنا بوسيلة نبى الرشاد وزين اعمالنا باقتفاء الاوامر والنواهى والاسعاد ونور زماننا بتخليق الولى المنقاد ومنّ علينا بخلافة سيد الاولياء والاوتاد الموسوم[1] باسم صاحب الساكن فى السواد والصلوٰة على من توقد سراج الهداية بتبليغ الرسالة الى العباد وعلى آله واصحابه الذين نالوا درجات النصر والجهاد خصوصا على الخلفاء الراشدين المبشرين بدخول الجنة ونعم المهاد اللهم ابعثنا ناضرة الوجوه من مرقدنا يوم المعاد واحفظنا من كيد الشيطان عند وداعة الارواح من الاجساد واجعلنا من زمرة من[2] بنى على الاسلام ممن يعرب الخلل فى الاعتقاد **وبعد** لما التمس عنى طائفة من الطالبين المخلصين ان اكتب عدة سطور تكشف بها مغلقات الكافية لقصور فهمنا عن درك المقاصد من الشروح الماضية فشرعت فى اسعاف مرامهم توفيقا من الله الكريم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **قوله** الكلمة[3] قيل عليه لم خالف المصنف عن كتاب الله تعالى وسنن السلف حيث لم يصدر[4] رسالته بحمد الله بجعله جزءً من كتابه **فاقول** انما لم يصدر رسالته بحمد الله بجعله جزءً من كتابه هضما لنفسه **فانقيل** الحمد عبادة وهضم النفس فى اتيانه بالعبادة لا فى تركه **فاقول** ترك الحمد على قسمين ترك من حيث

---

[1] قوله الموسوم باسم آه الذى لكرامات باهرة ومراتب عالية المقيم بالشريعة المصطفوية المؤيد لمذهب الحنفية الكاسر لرؤس المخالفين المحلل لشكوك العلماء الراسخين مخدومنا ومكرمنا الاعظم استاذنا ومرشدنا الافخم اسمه الشريف عبد الغفور ارضاه السر يوم البعث من القبور وانى حضرت لخدمته بمراتب عديدة وشرعت منه الكافية وما حصل لى شئ الا بدعائه المستجاب عند رب الارباب اسكنه الله تحت ظل الجنان وحرسه عن لهيب النيران وجعل وجهنا ضرا عند لقاء الرحمان اللهم اجعله لى رافع العلل كالام عند وداعة الروح من الجنان ١٢

[2] قوله من بنى الاسلام آه اقول لا يخفى ما فيه من حسن براعة الاستهلال ١٢

[3] قوله قال الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام كما هو المشهور ويجوز كسر الكاف وفتحه وسكون اللام على نهج غير مسطور ١٢

[4] قوله لم يصدر آه اقول للاولى ان يقال انما لم يصدرها به كذلك كما لا يخفى ١٢ تحفه خاتمه لحافظ محمد شعيب من تلامذة مولانا عبد الحى

[5] قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بكتاب الله الكريم وعملا بالحديث المشهور بين السواد العظيم واتباعا لكتب السلف وان كان كتابه غير فخيم فى ذهن المصنف لكنه فى نفس الامر ومن حيث الاهتمام به فخيم ١٢

Marfat.com

انه عبادة وترك من حيث ان كتابه هذا ليس ككتب السلف فلا يليق بالجزم فالاول استعلاء
والثانى هضم والمراد ههنا الثانى كما اشار اليه الشارحؒ بقوله بتخييل ان كتابه هذا ليس
ككتب السلف حتى يصدر به على سننها **فان قيل** ان جواب الشارحؒ وان كان دافعًا
للاعتراض الوارد على المصنفؒ بمخالفته عن كتاب الله تعالىٰ وسنن السلف لكنه لا يكون دافعًا
للاعتراض الوارد على المصنفؒ بمخالفته عن الحديث المشهور وهو قوله ﷺ كل امر ذى بال لم يبدأ بحمد الله
فهو اقطع واجزم **قلنا** لا يلزم المخالفة عن الحديث المشهور لان المامور به مطلق الحمد سواء
كان بالقول وبالفعل والمنفى ههنا الحمد بالفعل وانتفاء[51] الخاص لا يستلزم لانتفاء العام
فان قيل ان المقصد فى علم النحو انما هو البحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب
والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض واما الاشتغال بتعريفهما فاشتغال بما لا يعنى **قلنا**
البحث عن احوال الشئ موقوف على معرفة ذلك الشئ وما يتوقف عليه المقصود فهو مقصود
فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما **فان قيل** لما[52] كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فلم
قدم الكلمة على الكلام والاولى العكس لان الكلام يفيد[53] المخاطب فائدة تامة والكلمة غير مفيدة
قلنا ان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام ومفهوما[54] جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم

---

[51] **قوله** وانتفاء الخاص آه لا يقال انتفاء الخاص وان كان لا يستلزم انتفاء العام لكنه لا يستلزم وجود العام ايضًا فمن اين يعلم انه اتى به حتى لا يلزم المخالفة لانا نقول يعلم من القول السائر الدائر ظنوا المومنين خيرًا لا يقال ان الظن فعل من افعال القلوب والمطابقة بين مفعوليها شرط وقد انعدمت ههنا كما لا يخفى لانا نقول هذا اذا كان المفعول الثانى مستوفيا لشروط المطابقة وههنا لم تستوف لان منها ان لا يكون المفعول الثانى اسم تفضيل مخفف من المثقل وههنا كذلك كما سيجئ تحقيقه فى ذيل قول المصنفؒ لفظًا ۱۲

[52] **قوله** لما كان الخ اعلم انهم قد اختلفوا فى موضوع النحو فقال بعضهم هو اللفظ الموضوع العربى وقال بعضهم الكلمة والكلام والبحث عن غيرهما راجع اليهما وقال بعضهم الكلمة فقط والبحث عن غيرها راجع اليها بارجاع بحث الخبر الى الكل اقول الاول اسلم وعبارة الشارحؒ تحتمل المذاهب كلها لان البحث عن احوال الكلمة والكلام اما لانهما موضوعان او قسمان منه او لكون احدهما راجعا الى الآخر لكن الاستاذ العلام ضيق العطن للمرام حيث صرح بان موضوعه الكلمة والكلام كما لا يخفى على ذوى الافهام اللهم الا ان يقال بالتبادر ۱۲

[53] **قوله** يفيد المخاطب وقال البعض يفيد المتكلم وقال البعض يفيد كليهما ۱۲

[54] **قوله** ومفهوما جزء آه اقول ان اريد ان مفهوم الكلمة الجزئية جزء من مفهوم الكلام الجزئى فظاهر وان اريد ان مفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلى فلا يعنى قولنا الكلام ما تضمن آه ما تضمن لفظين موضوعين معنيين مفردين اسند احدهما الى الآخر وظاهر ان مفهوم الكلمة الكلية اى لفظ وضع آه جزء من قولنا لفظين موضوعين وجزء الجزء جزء فمفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلى ولا تلتفت الى ما قال جمال الناظرين ۱۲ **تحفه خادميه**۔

Marfat.com

على الكل فى الفهم فقدم فى الذكر مطابقةً للوضع بالطبع فقال الكلمة قيل الكلمة والكلام من الاسماء الموضوعة براسهما لان مدار الاشتقاق على ارتكاب التكلفات البعيدة وقيل هما مشتقان من الكلم بتسكين اللام لان مدار الاشتقاق على رعاية التناسب بين الكلمتين وهو امر مهم فى كلامهم فان قيل لابد فى الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه فى اللفظ والمعنى جميعا وههنا وان وجدت المناسبة فى اللفظ لكنها لم توجد فى المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومعنى الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ومعنى الكلم الجرح قلنا المناسبة على ثلثة اقسام مناسبة فى المعنى المطابقى ومناسبة فى المعنى التضمنى ومناسبة فى المعنى الالتزامى وههنا وان لم توجد المناسبة فى المعنيين الاوليين لكنها وجدت فى المعنى الالتزامى اعنى التاثير لتاثير معانيهما فى النفوس كتاثير الجرح فى الجرح وهذا عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح كما فى قول الشاعر[۵۲] شعر جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان فان قيل يحتمل ان يكونا مشتقين من الكلم بكسر اللام قلنا هذا الاحتمال باطل لان اشتقاق المفرد من الجمع وان كان على ضعف مخالف والكلم بكسر اللام بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس كثمر بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وبدليل

[۵۱] قوله لتاثير معانيهما آه اقول اعم من ان يكون بالذات كما فى الكلام او بالدخل كما فى الكلمة فلا يرد انه لا تاثير للكلمة لان التاثير فرع النسبة ولا نسبة فى الكلمة اقول قال البيضاوى الكلم هو التاثير المدرك باحد الحاسين السمع والبصر اقول فعلى هذا يصح الاشتقاق بلا كلفة فافهم ۱۲ [۵۲] قوله جراحات آه لم يسم قائله لكن مضمون البيت من قول سيدنا على كرم الله وجهه نظمه القائل وليس بمنظوم عنه رض فاندفع ما قال مولانا عصام رح الالتيام بالمثناة والهمزة چاق شدن وبهم آمدن زخم وعائد ما محذوف اى ما جرحه يعنى زخمهاى نيزه را چاق شدن وبهم آمدن است وبه نمى شود آن زخم كه كرده است آنرا زبان ۱۲ [۵۳] قوله بدون التاء آه اعلم ان كل ما يميز بالتاء كتمر وحنظل وكلم فهو جنس عند البصريين لوجوه اما اولا وثانيا فلما قال الاستاذ العلام دام افضاله على الانام واما ثالثا فلانه يصغر على هيئة ولو كان جمعا لوجب الرد الى الواحد فليس بجمع كثرة ولا قلة لعدم مساعدة ابنيتها واما رابعا فلانه يطلق بغير التاء على الواحد ايضا وان كان بعضها لم يجز فيه ذلك بحسب الاستعمال دون الوضع واما خامسا فلانه لو كان جمعا لرد فى النسبة الى الواحد واما سادسا فلانه لو كان جمعا لم يجز عود ضمير الواحد اليه والتالى باطل لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه سواء كان المستكن فى يرفعه للكلم الطيب او العكس ولقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه فالمقدم مثله وجمع عند الكوفيين لما قال الاستاذ وفيه انه ان اريد به عدم الوقوع على الواحد من حيث الاستعمال فغير مفيد وان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فممنوع كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال ۱۲ **تحفه خادميه** لحافظ محمد شعيب ولايتى من تلامذة مولانا عبد الحى رح

Marfat.com

انه یقع تمیز العدد الاوسط **وقیل** انه جمع بدلیل انه یقع علی ثلثة فصاعدا وهذا امارة الجمعیة
فان قیل لما کان جمعا فکیف یصح توصیفه بالمفرد اعنی الطیب **قلنا** الکلام اول ببعض الکلم
ای الیه یصعد بعض الکلم الطیب کما اول الرحمة بالاحسان فی قوله تعالٰی اِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِیْبٌ
مِّنَ الْمُحْسِنِیْنَ **فان قیل** ان اللام فی الکلمة لا یخلوا اما اسمی او حرفی والاول باطل لان
الاسم انما یدخل علی اسم الفاعل والمفعول والکلمة لا فاعل ولا مفعول وان کان حرفیا
فایضا لا یخلوا اما زائدا او غیر زائد والاول ایضا باطل لانه یلزم تنکیر المبتدأ وان کان الثانی
فایضا لا یخلوا اما جنسی او استغراقی او عهدی خارجا او عهدی ذهنا والکل باطل اما
بطلان الاول والثانی فلان الجنسی ما یشار بها الی ماهیة الشئ من غیر ملاحظة الوحدة
والکثرة والاستغراقی ما یشار بها الی جمیع افراد ماهیة الشئ والتاء فیها للوحدة ولها منافاة
بها وایضا ان التعریف انما یکون للماهیة لا للافراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارجی ما یشار بها
الی فرد معهود بین المتکلم والمخاطب ولیس ههنا فرد معهود حتی یشار بها الیه وایضا ان التعریف
انما یکون للماهیة لا للفرد واما بطلان الرابع فلان الذهنی ما یشار بها الی فرد معهود
فی ذهن المتکلم وهی فی قوة النکرة فیلزم نکارة المبتدأ **قلنا** اللام للجنس والتاء للوحدة
ولا منافاة بینهما لان الوحدة علی اربعة اقسام جنسی ونوعی وصنفی وفردی والمنافاة انما یکون
بین الجنس الوحدة الفردیة لا بینه وبین باقی الوحدات فلهذا یجوز اتصاف احدهما بالاخر کما
یقال هذا الجنس واحد ذلک الواحد جنس **ونقول** ان اللام للعهد الخارجی والمعهود بها الکلمة الجاریة
علی السنة النحاة **قوله** لفظا اللفظ فی اللغة الرمی[۵۲] مطلقا ای سواء کان من الفم او من غیر الفم لفظا او غیر
لفظ مثال رمی اللفظ من الفم کالمتکلم بقوله زید قائم ومثال رمی غیر اللفظ من الفم نحو اکلت التمرة و
النواة ومثال الرمی غیر اللفظ من غیر الفم نحو لفظت الرحی الدقیق **فان قیل** ان الکلمة مبتدأ ولفظ
خبره والخبر محمول علی مبتدأ وههنا لا یصح الحمل والا لزم حمل ظرف الوصف علی الذات وهو باطل

[۵۱] **قوله** کتاویل آه اقول بین التاویلین فرق کما لا یخفی علی من یعرف الحق ۱۲ [۵۲] **قوله** الرمی مطلقا آه قال القاضی شرف الدین
فی الشرح للرسالة العضدیة للقاضی العضد لکن خص فی عرف اللغة بما هو صادر عن الفم من الصوت المعتمد حرفا واحدا او اکثر
مهملا او مستعملا فلا یقال لفظ الله بل یقال کلمة الله انتهی ۱۲ **تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی**۔

Marfat.com

قلنا ان هذا الاعتراض انما یرد لو کان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوی لیس کذلک بل هو محمول علی معناه الاصطلاحی لان اللفظ منقول ما ابتداءً او بعد جعله بمعنی الملفوظ الی ما یتلفظ به الانسان[1] **فان قیل** ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الموضوع لانه لیس ملفوظ الانسان وایضًا خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ اللفظ الموضوع وایضًا خرج عنه المرکب لان المتبادر من اللفظ لفظ مفرد **قلنا** ان ملفوظ الانسان اعم من ان یکون حقیقةً او حکمًا مهملًا او موضوعًا مفردًا او مرکبًا فالحقیقی مثل زید ضرب والحکمی کالمنوی فی زید ضرب لانه لیس من مقولة الحرف والصوت **فانقیل** لما لم یکن مقولة الحرف والصوت فینبغی ان یکون معنی **قلنا** المعنی ما یقصد باللفظ ولیس المنوی مقصودًا باللفظ لانه لم یوضع له لفظ **فان قیل** المنوی موضوع له لفظ هو مثله لان النحاة یعبّرون عن المنوی به کما یقال زید ضرب لی هو **قلنا** انما عبّروا عن المستتر بنحو هو باستعارة لفظ المنفصل له **فان قیل** لما لم یکن المنوی من مقولة الحرف والصوت ولم یوضع له لفظ فما الدلیل علی جعله لفظًا حکمیا **قلنا** ان الدلیل علی کونه لفظا حکما ان العرب اجروا علیه احکام اللفظ وهی کونه مسند الیه والمبدل منه او المؤکد الی غیر ذلک **فانقیل** ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المحذوف لانه لیس ملفوظ الانسان **قلنا** ان المحذوف لفظ حقیقة لانه ملفوظ الانسان فی بعض الاحیان **فانقیل** ان تعریف اللفظ لا یکون جامعًا لافراده

---

[1] **قوله** ما یتلفظ به ای حرف فصاعدا فلا یرد ان تعریف الکلم لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه الحرکات الاعرابیة مع ان الجمهور علی انها لیست بکلمة حتی ادعی بعضهم الاتفاق علی ذلک ما قال الفاضل اللاری من ان فی هذا الجواب نظر لان ظاهر قول الشارح او حکما یدخلها لیس من شانه لانه اراد بالمتلفظ حکما ما یکون عارضًا وتابعًا للغیر مع ان القوم مصرحون ان المراد بالتلفظ حکما ما یجری علیه احکام اللفظ من الاسناد وغیره وارادة کلیهما محال لیس الیه مجال کما لا یخفی علی صاحب الکمال ولا ینقل ان المراد بما یتلفظ به یتلفظ به اصالة کما قال مولانا عبد الرحمن وغیره لانه علی هذا التقدیر یخرج التنوین عن الکلمة والجواب الذی اورده مولانا عبد الرحمن لدفع هذا الاعتراض من ان ما یتلفظ اعم من ان یکون بشخصه او بنوعه والثانی متحقق فی التنوین وان لم یکن الاول لیس بشیء لان کونه من نوع الحرف فرع دخوله تحت الجنس ای الکلمة وهو لم یثبت بعد وقد عرضت هذا التقریر علی الاستاذ ای مولانا عبد الحی فحسنه ۱۲ **ق** فان قیل آه اقول الاولی ادراج هذا الاعتراض فی الاعتراض اللاحق به لاشتراکهما فی التقریر واتحاد الجواب مع ان قول الاستاذ ادمن شانها دافع للاعتراض الوارد بالمحذوف بالحذف الوجوبی کما لا یخفی ۱۲

Marfat.com

لانه خرج منه کلمات الله تعالیٰ کالفاظ القرآن وکلمات الملئکة کقول جبرئیلؑ ؎
ان فی الجنة نهرا من لبن + لعلیؑ وحسینؑ وحسنؑ ؛ وکلمات الجن کقول الجنّ شعر
قبر حرب بمکان قفر + ولیس بقرب قبر حرب قبر + قلنا ان کلمات الله تعالیٰ داخلة فی اللفظ
بمقتضی هذا التعریف لانها مما یتلفظ به الانسان فی بعض الاحیان اومن شانها ان
یتلفظ بها الانسان اولانها مما یتلفظ بها حکما کالمنویات وعلیٰ هذا القیاس کلمات الملائکة
والجن فان قیل لابد فی تعریف الکلمة من قید زائد یخرج به الدوال الاربع اعنی الخطوط
والاشارات والنصب والعقود قلنا ان اخراج الشئ یقتضی سبق دخوله فی الجنس والدوال
الاربع لیست داخلة فی اللفظ فلا حاجة الی قید آخر یخرجها فان قیل لم خالف المصرّ
عن صاحب المفصل وقال لفظ بدون التاء وصاحب المفصل بالتاء مع ان الکافیة ماخوذة
من المفصل قلنا ان صاحب المفصل قصد الوحدة فی الکلمة فقال لفظة بالتاء تنبیها علی
الوحدة والمصرّ لم یقصد الوحدة فقال لفظ بدون التاء فعبد الله علم کلمة عند المصرّ لا عند
صاحب المفصل فان قیل ان المصرّ وان لم یقصد الوحدة لکن الواجب علیه ان یقول لفظة
بالتاء للزوم المطابقة بین المبتدأ والخبر قلنا المطابقة بین المبتدأ والخبر مشروطة بالشروط
الخمسة احدها کون الخبر مشتقا فلا یرد بنحو الکلمة لفظ وثانیها کون المبتدأ والخبر اسمین
ظاهرین فلا یرد بنحو هی اسم وفعل وحرف وثالثها کون الخبر حاملا لضمیر المبتدأ فلا یرد بنحو
زینب وسقر ماه وجور ممتنع ورابعها ان لا یکون الخبر صفة یستوی فیها المذکر والمؤنث فلا یرد
بنحو المرأة جریح او بنحو الصلوٰة خیر من النوم لان اسم التفضیل المستعمل من یستوی فیه لتذکیر والتانیث
وخامسها ان لا یکون الخبر صفة للمؤنث فلا یرد بنحو المرأة حائض فان قیل ان هذه الشروط شروط
للزوم المطابقة فعند فواتها وان لم یکن المطابقة لازمة لکنها لم تکن ممتنعة فالمطابقة وعدمها متساویتان

قوله کقول الجن قال فی مرثیة حرب وهو بالحاء والراء المهملتین والموحدة کفلس اسم الرجل الذی قاتله الجن والقفر بالقاف والفاء و
الراء المهملة کفلس الارض الخالیة من الماء والکلاء وقوله قبر اسم لیس مضاف الی قبر وهو مضاف الی حرب والقبر الثانی بالخبر خبر لیس ای
لیس قبر حذفت منه الباء للضرورة وملاحظة القافیة یعنی قبر حرب ثابت ست در جائی خالی از آب وگیاه ونیست نزدیک قبر حرب قبرے ۱۲

قوله فلا یرد بنحو زینب وسقر آه اقول وکذا لا یرد بنحو هند زید ضاربة هی لانتفاء هذا الشرط لان عدم کون الصفة جاریة علی غیر
من هی لشرط مستقل کما قال بعض المشاهیر بهذا الکتاب ۱۲ تحفه خادمیه۔

اے ملا سماحب سینے ۱۲

Marfat.com

فایراد لفظ ترجیح بلا مرجح قلنا المرجح کون لفظ اخصر و الاختصار احب لقولہ خیر الکلام ما قل و دل ولم یمل قولہ وضع الوضع فی اللغۃ جعل الشیٔ فی حیز شیٔ آخر و فی الاصطلاح تخصیص الشیٔ بالشیٔ بحیث متی اطلق او احس الشیٔ الاول فھم منہ الشیٔ الثانی فان قیل تعریف الوضع لایکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ وضع الحرف لان معناہ لا یفہم بمجرد الاطلاق بل لا بضم ضمیمۃ قلنا ان المراد بالاطلاق الاطلاق الصحیح و اطلاق الحرف بلا ضم ضمیمۃ غیر صحیح او نقول المراد باطلاقہا ان یستعملہا اھل اللسان فی محاوراتھم لبیان مقاصدھم و الاستعمال فیہا لا یکون بدون الضمیمۃ قولہ لمعنی المعنی ما یقصد بشیٔ فان قیل ان المعنی لا یخلو اما صیغۃ ظرف او مصدر میمی فالمعنی علی الاول الکلمۃ لفظ وضع لمکان المقصود و علی الثانی الکلمۃ لفظ وضع لنفس القصد ولیس کذلک الکلمۃ لفظ وضع لمقصود المتکلم قلنا ان المعنی صیغۃ ظرف او مصدر میمی بمعنی المفعول بطریق المجاز و العلاقۃ بین الظرف و المفعول ان کل واحد منہما من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل و العلاقۃ بین المصدریۃ و المفعولیۃ ھی الکلیۃ و الجزئیۃ او نقول ان المعنی فی الاصل مَعْنُوٌ علی صیغۃ اسم المفعول فاعل اعلال مَرْمُوٌ فصار مَعْنِیٌّ کرمی ثم خفف علی خلاف القیاس فصار معنی فان قیل ان المعنی داخل فی مفہوم الوضع فذکر المعنی بعد الوضع مستدرک قلنا ذکر المعنی بعد الوضع مبنی علی تجرید الوضع عن المعنی فان قیل تعریف الکلمۃ لایکون جامعا

٥١ قولہ الوضع فی اللغۃ آہ فسر الوضع مع ان المذکور الفعل لان الخفاء فی المشتق انما ہو باعتبار مبدا الاشتقاق وقد نبہ ایضا علی ان الافعال المستعملۃ فی التعریفات مجردۃ عن الزمان ماضیا او مستقبلا ١٢ ٥٢ قولہ تخصیص الشیٔ بالشیٔ آہ الشیٔ الاول الموضوع و الثانی الموضوع لہ فاقول التخصیص ہو ان یوجد فی شیٔ و لا یوجد فی غیرہ لکن ذکرہ ہہنا مبنی علی التجرید من الجزء البسلی فلا یرد الالفاظ المشترکۃ فانہا ان کانت الباء داخلۃ علی المقصود کما ہو الاقصح او الالفاظ المشترکۃ ان کانت الباء داخلۃ علی المقصود علیہ کما ہو المشہور فافہم ١٢ ٥٣ قولہ فہم منہ الشیٔ آہ ای بعد العلم بالوضع فلا یرد انہ یفہم عند الاطلاق بعد العلم بالوضع لکن الاستاذ لم یذکرہ لظہورہ و اشتہارہ و اورد علیہ انہ اذا توقف فہم المعنی من اللفظ علی العلم بالوضع و العلم بالوضع متوقف علی فہم المعنی لکونہ نسبۃ بین الطرفین ای اللفظ و المعنی و العلم بالنسبۃ متوقف علی العلم بالمنتسبین فیلزم الدور و اجیب بان الموقوف علی العلم بالوضع ہو فہم المعنی من اللفظ و العلم بالوضع انما یتوقف علی فہم المعنی فی الجملۃ لا علی فہمہ من اللفظ اقول ہذا الجواب انما یکفی لو قرر الورود علی النہج المذکور ولو بین علی نمط غیر مسطور بان یقال العلم بالوضع موقوف علی فہم المعنی و فہم المعنی موقوف علی العلم بالوضع و الموقوف علیہ للموقوف علیہ موقوف علیہ لذلک الشیٔ و ماہذا الا الدور فتدبر و افہم کما لا یخفی علی من لہ ذہن غیر جاف ١٢ ٥٤ قولہ مبنی علی التجرید آہ انما اتی بہ للاحتیاج الی تقیید المعنی بالافراد الا تعیین ح کون المفرد قیدا للمعنی و قال جمال الناظرین انما اتی بہ تکثیر الفائدۃ و ہو جعل قولہ مفرد اصفۃ اللفظ و المعنی فافہم ١٢ تحفہ خادمیہ

Marfat.com

لافراده لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض اخر كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمرو وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب او يضرب او اضرب ولفظ الحرف الموضوع بازاء من والى وحتى قلنا المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا او غيره فان قيل ان تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر الموضوعين بازاء زيد قائم قلنا ان زيد قائم وان كان مركبا بالنسبة الى معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه اعنى الجملة واجيب عن اصل الاعتراض بانا لا نسلم ان بعض الالفاظ موضوعة بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة بل اللفظ موضوع لمفهوم كلى افراده الالفاظ فان قيل هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر لانها موضوعة بازاء الجزئيات لخصوصة قلنا ان فى امثال الضمائر مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين فمذهب المتقدمين انها موضوعة لمفهوم كلى بشرط استعمالها فى الجزئيات ومذهب المتاخرين انها موضوعة لجزئيات متعددة متكثرة مع ملاحظة المفهوم الكلى وجواب الشارح مبنى على مذهب المتقدمين قوله مفرد فقوله مفرد مجرور على انه صفة للمعنى والمعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى فان قيل ان جعل المفرد صفة للمعنى لا يصح لانه يوهم منه كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع بناء على ان الشئ اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشئ المعنى المصدرى يفهم من ذلك الشئ المقيد القيد قبل تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ كما فى جاءنى زيد راكبا وليس كذلك لان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبنية على الوضع قلنا ان توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع تجوز باعتبار ما يؤل اليه كما فى قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه او كما فى قول الفقهاء اذا جاء المصلى فليتوضأ او مرفوع على انه صفة اللفظ والمفرد ما لا يدل جزءه على جزء المعنى فان قيل ما النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا قلنا كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد وهذا اتى به بصيغة الماضى او منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى وضع

سلمه قوله من قتل قتيلا الخ اى المقتول مجازا والقرينة على ان القتيل هنا بمعنى المقتول دون القاتل ان الفعيل اذا كان مشتقا من المتعدى يكون بمعنى المفعول دائما وهنا كذلك كما لا يخفى فاحفظه فانه اصل شريف ١٢ تحفه حنا ومسيه -

Marfat.com

مفرد — او من المعنی[۵۱] فان قیل ان نصبه علی الحالیة مخالف[۵۲] عن قاعدة رسم الخط لان المفرد المنصوب
یکتب فی آخره الف فی الخط ولا الف فی آخره قلنا هذه القاعدة فیما تعیّن فیه النصب وهو
منه — یحتمل الجر والرفع ایضاً کما عرفت فان قیل ان النصب علی الحالیة عن المعنی لا یصح لان الحال
اما عن الفاعل او عن المفعول والمعنی لیس واحداً منهما بل هو مجرور باللام قلنا المعنی مفعول به
بواسطة اللام فان قیل ان نصبه علی الحالیة من الضمیر او من المعنی لا یصح لان
بین الحال وعامله فی الحال لابد من المقارنة ولا مقارنة بین الوضع والافراد بل الوضع مقدم
علی الافراد بحسب الذات قلنا الوضع وان کان مقدماً علی الافراد بحسب الذات لکن بینهما
لفظ — مقارنة فی الزمان وهذا القدر کاف لصحة الحالیة اعلم ان اللفظ فی تعریف الکلمة جنس
شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمرکبات الکلامیة وغیرها فبقید الوضع
خرجت المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم یتعلق بها وضع وقوله لمعنی لاخراج
حروف الهجاء الموضوعة لغرض الترکیب لا بازاء المعنی وقوله مفرد لاخراج المرکبات
مطلقاً سواء کانت کلامیة او غیر کلامیة فان قیل ان تعریف الکلمة لا یکون جامعاً
لافراده لانه خرج منها الرجل وقائمة وبصریّ لان جزءها یدل علی جزء المعنی مع انها
مفردات بدلیل انها معربة باعراب واحد ووحدة الاعراب تدل علی وحدة اللفظ وتعدده
علی تعدده قلنا لو خرجت عن حدّها لاضیر فیه لانها مرکبات واما تعریبها باعراب واحد
فلشدة الامتزاج فان قیل ان تعریف الکلمة لا یکون مانعاً عن دخول الغیر فیه لانه دخل
فیه عبدالله فی حین العلمیة لان جزءه لا یدل علی جزء المعنی مع انه مرکب بدلیل انه معرب

---

[۵۱] قوله او من المعنی وانما لم یقدم مع ان صاحبها نکرة وهی تقتضی الوجوب کما یجیء من المصنف لانه مخصوص وهو لا یقتضیه ای الوجوب کما یجیء
فیض من المصرح ۱۲ [۵۲] قوله مخالف عن قاعدة آه اعلم ان فی الاسم المنون غیر المؤنث والممدود ثلثة مذاهب فمذهب بعضهم ابدال
الواو فی حالة الرفع والیاء فی حالة الجر والالف فی حالة النصب من التنوین ومذهب بعضهم العدم فی الکل ومذهب بعضهم العدم فی
الاولیین والثبوت فی الآخر وهذا هو اصح المذاهب وعلیه المصنف فی الاقطار والجوانب وانما قیدناه بغیر المؤنث والممدود لانهم
ثابتون بینهما بالاتفاق لکن بینهما فرق بان فی المؤنث لا یبدلون لا فی الکتابة ولا فی اللفظ واما فی الممدود فیبدلون فی اللفظ
لا فی الکتابة ولهذا غلط کثیر من الکلام من الحفاظ العظام ویقرؤن فی نحو لیسوا سَوَاءً حالة الوقف سَوَاءَ بالالف الوقف
ویقولون وکانت الالف فکتبت کما فی غیره اقول لعل وجه عدم الکتابة استکراه واستقباح اجتماع ثلث الفات متتالیات
کما لا یخفی علی من له ذهن خال عن الکدورات فاحفظه فانه ینفعک فی کثیر من المواضع والمقامات ۱۲ منه خادمیه لحافظ محمد شعیب

Marfat.com

باعرابین قلنا لو دخل فیه فلا ضیر لانه کلمة واما تعریبه باعرابین فلان المعتبر فی الاعلام حال الوضع السابق فان قیل ان نظر النحوی فی احوال اللفظ من حیث الاعراب والبناء وکیفیة التراکیب الافراد والرجل وامثاله مفرد باعتبار اللفظ ومرکب باعتبار المعنی وعبد الله مرکب باعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنی فلو کان الامر بالعکس لکان انسب قلنا نظر النحوی فی احوال اللفظ الموضوع للمعنی فلابد من اعتبار المعنی وعلی تقدیر رعایة المعنی مثل الرجل وامثاله مرکبة فخرجت عن حدّها وعبد الله مفرد فدخل فی حدها قال صاحب المفصل الکلمة هی اللفظ الدالة علی معنی مفرد بالوضع فانقیل الدلالة اما معتبر فی مفهوم الکلمة اولا فعلی الاول یلزم القصور فی عبارة المصنف لانه لم یذکر الدلالة فی تعریف الکلمة وعلی الثانی یکون ذکر الدلالة فی تعریف صاحب المفصل مستدرکا قلنا الدلالة معتبرة فی مفهومها ولا یلزم القصور فی عبارة المصنف لانه ذکر الوضع فی تعریفها والوضع مستلزم للدلالة فلا حاجة الی ذکر الدلالة بعد الوضع فانقیل کما ان الوضع مستلزم للدلالة فالدلالة ایضا مستلزمة للوضع فلا حاجة الی ذکر الوضع بعد الدلالة فی تعریف صاحب المفصل قلنا الوضع مستلزم للدلالة والدلالة لا تستلزم الوضع لان الدلالة توجد بدون الوضع کالدلالة العقلیة والطبعیة قوله وهی اسم وفعل وحرف فانقیل ان الضمیر اذا دار بین الرجحان والخبر فرعایة الخبر اولی فینبغی ان یقول هو اسم قلنا نعم لکن خبر هی محذوف[1] قوله لانها اما ان تدل علی معنی فی نفسها فانقیل ان دلیل المصنف دلیل الحصر والمدعی غیر مذکور فی عبارته فیلزم کون الدلیل بلا مدّعی قلنا ان دلیل المصنف دلیل المدعی المقدّر ای منحصرة لانها الخ فانقیل ان دلیل المصنف دلیل حصر اقسام الکلمة فی الثلاثة والماخوذ فی الدلیل الدلالة وهی غیر مذکورة فی تعریف الکلمة فیلزم المخالفة بین الدلیل والمدّعی قلنا الماخوذ فی تعریف الکلمة الوضع والوضع یستلزم الدلالة فان قیل فی هذا المقام اعتراض مشهور وهو ان خبر ان محمول علی اسمها وههنا لا یصح الحمل لان اسمها ضمیر راجع الی الکلمة وهی ذات وخبرها ان تدل بتاویل الدلالة فحینئذ یلزم حمل الوصف علی الذات قلنا

[1] قوله منحصرة اقول الاولی ان یقال ای منحصرة لیکون خبر المبتدا والمدعی شیئا واحدا والتعدد شیئ زائد لا یترتب علیه فائدة معتدة کما لا یخفی علی احد ۱۲

Marfat.com

ان عبارة المص[1] على تقدير من صفتها فى جانب الخبر فكان حاصل المعنى لانها اما من صفتها دلالة الخ فالدلالة اما فاعل الظرف او مبتدأ ومن صفتها خبره المقدم عليه وهذه الجملة فى محل الرفع خبران **فان قيل** المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة وهذا بعينه معنى قوله أَنْ تَدُلَّ الخ فيلزم التكرار فى عبارته **قلنا** المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها والمفهوم من قوله أَنْ تَدُلَّ عَلَى معنى كون المعنى مدلولا عليه للكلمة مطلقا فلا يلزم التكرار فى عبارته **قوله** اولا **فان قيل** ان قوله اولا يشتمل على قسمين احدهما لا يدل على معنى اصلا كالمهمل وثانيهما ما لا يدل على معنى فى نفسها بل على معنى فى غيرها كالحرف فقوله الثانى الحرف يصدق على المهمل ايضا **قلنا** المنفى فى قوله اولا هى الدلالة بنفسها لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على معنى فى نفسها **قوله** الثانى الحرف **فان قيل** ان قوله الثانى صفة الكلمة فالمناسب ان يقول الثانية للزوم المطابقة بين الصفة والموصوف

---

[1] **قوله** ان عبارة المص الخ اقول تفرق اقوالهم فى دفع هذا الاعتراض المشهور واتى كل واحد منهم بقول منه المقبول والمنظور فقال بعضهم بتقدير المضاف فى جانب الخبر اى ذات ان تدل وقال بعضهم بتقديره فى جانب الاسم اى لان حالها وقال بعضهم يجوز ان يؤول المؤول بالمصدر باسم الفاعل اى دالة ولا يلزم المجاز فى المجاز لان الفعل المأول بالمصدر مصدر حقيقة بالوضع الكلى وقال بعضهم يجوز ان يكون الفعل المأول بالمصدر مبتدأ وخبره محذوف اى ثابت او ثبت والجملة الاسمية خبران وقال بعضهم يجوز ان يكون فاعلا للظرف المحذوف اى لانها من شأنها ان تدل او مبتدأ مؤخرا والمحذوف خبرا مقدما كما قال الاستاذ العلامة فيضه على الدوام اقول اولى التقادير الاول لانه على الثانى يلزم تقدير الشئ قبل الحاجة اليه وعلى الثالث يلزم حذف شبه الجملة او الجملة حقيقة كما لا يخفى على من له قريحة سليمة وعلى الرابع اما حذف الفعل مع بعض متعلقاته او شبه الجملة او الجملة حقيقة فافهم لكنه قال مولانا الفاضل اللارى عبد الغفور تلميذ الشارح المبرور واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وقال فى بعض حواشيه لانها تقتضى ملاحظة النسبة المعتبرة فى مفهوم ما دخلت هى عليه والذات تقتضى عدم ملاحظة نسبة المصدر المضافة هى اليه لا موصوفها ولهذا لا يقال هند ذات ضرب بل هند ذات ضرب انتهى وقال السيد الشريف ان النظر الى المعنى يغنى من هذه التقادير اذ ليس فى المعنى المصدرية حقيقة انتهى يعنى ان كلمة ان اذا دخل على الفعل يجعل فى تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية كصحة دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد عليه لان يجعل فى تاويله باعتبار المعنى بان يقصد المعنى المصدرى ولكنه من هذا التقدير ظهر مما مر من عدم لزوم المجاز ومنه الفرار وقال ان المصدر لا يقع خبرا عن الجثة اى الذات ان كان صريحا واما المأول به فيقع كذا فى الفوائد الشافية على اعراب الكافية بزيادة ونقصان يسير من التحفة خادميه

[2] **قوله** اولا معطوف على تدل حذف المعطوف مع بقاء العاطف انما يمتنع عند عدم القرينة وبقاء بعض متعلقاته واما عند وجود احدهما او كليهما فجائز وههنا وجد كلاهما من التحفة خادميه

Marfat.com

قلنا نعم لكن الكلمة مأوّلة بتاويل القسم اى القسم الثانى الحرف وانما سمّى هذا القسم حرفًا لان الحرف فى اللغة الطرف كما يقال فلان فى حرف الوادى اى فى طرفها وهو فى طرف فان قيل الحرف قد يقع فى الوسط ايضا نحو اريد ان تحسن الى قلنا المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل فان قيل الحرف غير مستقل والاسم والفعل مستقلان فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل قلنا المراد بالمقابلة انهما يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع قوله والاول اما ان يقترن فانقيل ان الضمير فى يقترن اما راجع الى الاول او الى المعنى وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والاول عبارة عن الكلمة واما الثانى فلان المعنى غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير راجع الى المعنى وان لم يكن مذكورًا حقيقةً لكنه مذكور معنى من حيث انه مدلول الاول كما فى قوله تعالى اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى فان قيل لا نسلم ان معنى الفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة والا فيلزم اقتران الزمان بالزمان لان الزمان جزء مفهوم الفعل قلنا المراد بمعناه المعنى المتضمن اعنى الحدث فان قيل ان معنى المصادر ايضا مقترن باحد الازمنة الثلثة فى الوجود فينبغى ان تكون افعالا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم لا فى الوجود فان قيل ان معنى ضارب فى زيد ضاربٌ امس مقترن باحد الازمنة فى الفهم مع انه لم يكن فعلا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم عن اللفظ الدال عليه والاقتران فى زيد ضاربٌ امس عن الامر الخارج وهو امس قوله باحد الازمنة الثلثة فانقيل معنى الصبوح والغبوق ايضًا مقترن باحد الازمنة المطلقة مع انهما ليسا فعلين قلنا المراد باحد الازمنة الثلثة احد الازمنة الثلثة المخصوصة اعنى[53] الماضى والحال والاستقبال لا مطلق الزمان فانقيل

---

[51] قوله قلنا الضمير راجع آه اقول يمكن ان يرجع الى الاول والاقتران اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة وفى الكلمة ان لم يوجد الاول لكن يوجد الثانى ۱۲ تحفه خادميه [52] قوله باحد الازمنة الثلثة اعترض عليه ان الازمنة موصوف والثلثة صفة وموصوف اسماء العدد فى الحقيقة تميز لها والقاعدة فى تميز عدد الاقل على خلاف القياس فينبغى ان يقال باحد الازمن الثلثة بلغير التاء اجيب عنه ان تذكير التميز وتانيثه باعتبار المفرد ومفرده ههنا مذكر اى الزمان كذا فى الفوائد الشافية فعبارة الملا موافق للقاعدة لا مخالف منها كما قال بعض الافاضل فى مصنفه بالافغانية حيث قال انما لم يراع القاعدة رعاية لجانب التركيب التوصيفى ۱۲ تحفه خادميه [53] قوله اعنى الماضى والحال والاستقبال لا مطلقا ومعناهما مطلق لان معنى الصبوح شراب خوردن در وقت صبح ومعنى الغبوق شراب خوردن در شبانگاه كذا فى بعض كتب اللغة واجيب عنه ايضا ان معنى اقتران الفعل بالزمان ان يدل بمادته وجوهره على الحدث وبهيئته على الزمان ونحو صبوح وغبوق ليس على هذا الوجه يدل عليهما بمادته ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب [54] المراد به ملا صاحب چهار باغ فى شرح المقدمة ۱۲

Marfat.com

انّ معنی لفظ الماضی والحال والمستقبل مقترن باحد الازمنة الثلثة المخصوصة مع انها
لیست افعالا قلنا معنی الاقتران ان یفهم ذلك الحدث عن الفعل فیفهم احد الازمنة الثلثة
مقارن له ومعنی هذه الالفاظ عین الزمان لا الحدث المقترن بها قوله اولا الثانی الاسم
وهو ماخوذ من السمو وهو العلو ولاشك انه عالٍ علی اخویه فان قیل المراد باستعلاء
لا یخلو اما بالنسبة الی کل افراد الاسم او بعضها والاوّل ممنوع لان لیت ولعل عالیان علی
بعض افراد الاسم کمَن وَما والثانی مسلّم لکن بعض افراد الحرف ایضًا عالٍ کما عرفت قلنا
المراد بالاستعلاء انما هو بالنسبة الی کل افراد الاسم ومعنی الاستعلاء ان من جنسه وحده
یترکب الکلام دون اخویه لا الاستعلاء بمعنی قلة الحروف وکثرته قیل من الوسم وهو
العلامة ولاشك انه علامة علی مسماه لکنه ضعیف لان الفعل والحرف ایضًا علامتان علی مسمّاهما
قوله والاول لفعل سمی الفعل به لان الفعل فی اللغة الحدث والفعل الاصطلاحی مشتمل علیه
فیکون تسمیة الکل باسم الجزء قوله وقد علم بذلك حد کل منها فان قیل ان ذلك اشارة الی
الواحد المذکور فیما سبق اعنی قوله لانها الخ وهی الجملة فلا یحصل المطابقة بین الاشارة و
المشار الیه قلنا ان ذلك اشارة الی وجه الحصر المفهوم من قوله لانها الخ فان قیل الحد تعریف
الشئ بجمیع ذاتیاته والمفهوم من وجه الحصر لیس الا مفهوما جامعة الافراد ومانعة عن دخول
الغیر لا الذاتیات لکون بعضها عدمیات والعدمی لا یکون ذاتیا للشئ قلنا المراد بالحد ههنا
التعریف الجامع المانع مجازا من قبیل ذکر الخاص وارادة العام او لان الحد عند اهل هذا الفن هو التعریف
فان قیل لما علم من وجه الحصر تعریف کل واحد منها فلم نبه علیه بقوله وقد علم ثم صرّح به فیما بعد
قلنا لله در المصنف حیث اشار الی التفاوت مراتب الطباع فالاشارة فی وجه الحصر بالنسبة الی الزکی والتنبیه
بالنسبة الی المتوسط والتصریح بالنسبة الی الغبی قوله الکلام ما تضمن کلمتین بالاسناد فان قیل
ان کلمة ما لا تخلو اما عبارة عن اللفظ او الشئ او الکلمة او الکلام والکل باطل اما الاول فلان تعریف
الکلام یصدق علی نعم الواقع فی جواب من قال اقام زید لانه لفظ تضمن کلمتین

قوله مشتمل علیه اعترض علیه بان ما اشتمل علیه من الحدث وهو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بکسرها فباعتباره ینبغی ان یسمی فعلا لا فعلا اجیب عنه
بان الفعل بکسر الفاء یطلق علی المصدر وعلی الحاصل کذا فی التوضیح فی بحث الحسن والقبیح ۱۲ تحفه ۵۲ ای قصدا او سیجیئ فائدة فانتظر مقتنا ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

ولیس بکلام وآما الثانی فلان تعریف الکلام یصدق علی القرطاس المنقوش فیہ زید قائم لانہ[1] شیٔ تضمن کلمتین ولیس بکلام وآما الثالث فلانہ یلزم حمل الجزء علی الکل وایضاً یلزم تضمن الکلمۃ للکلمتین وآما الرابع فلانہ یلزم اخذ المحدود فی الحد قلنا ان کلمۃ ما عبارۃ عن اللفظ والمراد بالتضمن تضمن الکل للاجزاء ولفظ نعم مأول بمعنی الکلمتین لانہ متضمن للکلمتین بالمعنی المذکور فان قیل ان تعریف[2] الکلام لایکون جامعاً لافرادہ لانہ خرج منہ زید قائم ابوہ وابوہ قائم وقام ابوہ لان کل واحد منہا متضمن للکلمات الاربع لا للکلمتین قلنا المراد من الکلمتین اعم من کونہما حقیقیتین او حکمیتین فالاخبار فیہا وان کان مرکباً لکنہ مأول بتاویل المفرد اعنی زید قائم الاب فان قیل ان تعریف الکلام لایکون جامعاً لافرادہ لانہ خرج منہ مثل جسق مہمل ودیز مقلوب زید لان المسند الیہ فیہما مہمل لیس بکلمۃ قلنا المسند الیہ فیہما وان لم یکن کلمۃً حقیقۃً لکنہ کلمۃ حکماً لانہ اول بہذا اللفظ فان قیل الکلام ما تضمن کلمتین وہما عین الکلام فیلزم الاتحاد بین المتضمن والمتضمن قلنا المتضمن علی صیغۃ اسم الفاعل ہو المجموع من حیث المجموع والمتضمن علی صیغۃ اسم المفعول کل واحد منہما ولاشک ان المجموع من حیث المجموع مغایر لکل واحد منہما فان قیل قولہ بالاسناد جارو مجرور والجار والمجرور اذا وقع فی عبارۃ القوم لابد فیہ من الاعراب المحلی فما الاعراب المحلی ہہنا قلنا الاعراب المحلی ہہنا النصب علی المصدریۃ[3] فان قیل الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیہ من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی تضمن مشتمل علی لتضمن لا علی قولہ بالاسناد قلنا انہ مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اعنی تضمناً فان قیل ان وصفیۃ الجار والمجرور باعتبار المتعلق ومتعلقۃ اما الفعل المذکور اعنی تضمن او المصدر المحذوف اعنی تضمناً فعلی الاول یلزم تقدیم الصفۃ علی الموصوف وعلی الثانی یلزم الاتحاد بین الصفۃ والموصوف قلنا ان متعلقہ محذوف لا الاظہرین

---

[1] قولہ لانہ شیٔ تضمن کلمتین اقول ان کان بالواسطۃ فلا یرد وما اورد قال ۱۲ تحفہ خادمیہ [2] قولہ فان قیل ان تعریف الکلام لایکون جامعاً لافرادہ الخ اقول لاولی ادراج ہذا الاعتراض فی الاعتراض اللاحق بہ لما مر فتذکر ۱۲ تحفہ خادمیہ [3] قولہ علی المصدریۃ اقول وعلی انہ مفعول بہ لتضمن او علی انہ حال من فاعل تضمن او علی انہ صفۃ الکلمتین والاول اولی مما قلنا وما قال الاستاذ العلام ایضاً کما لایخفی علی ذوی الافہام ۱۲ تحفہ خادمیہ

Marfat.com

المذکورین والباء للسببیة فیکون التقدیر الکلام ما تضمن کلمتین تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدی الکلمتین الی الاخری والاسناد نسبة احدی الکلمتین الی الاخری بحیث تفید
المخاطب فائدة تامة ویصح السکوت علیها فقوله لفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات
والمفردات والمرکبات الکلامیة وغیر الکلامیة وقوله تضمن کلمتین خرج به المهملات
والمفردات وقوله بالاسناد خرج به المرکبات الغیر الکلامیة وبقیت المرکبات الکلامیة
سواء کانت خبریة کزید قائم او انشائیة مثل اضرب فان کل واحد منهما تضمن کلمتین
بالاسناد فان قیل نعم ان الکلام الخبری متضمن للکلمتین لکن لا نسلم ان الکلام
الانشائی متضمن للکلمتین قلنا ان المراد بالکلمتین اعم من ان تکونا حقیقیتین او
حکمیتین وفی الانشائی وان لم تکونا حقیقیتین لکن احدهما حقیقیة وهو الفعل والاخری
حکمیة وهو المنوی فانقیل تعریف الکلام لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه ضربت
زیدا قائما لانه لیس بمتضمن للکلمتین لا حقیقة ولا حکما بل هو متضمن للکلمات الاربع
قلنا کلام المصنف ظاهر فی ان ضربت زیدا قائما بمجموعه کلام لانه لم یقید تعریف الکلام بقید
فقط وکلام صاحب المفصل صریح فی ان ضربت کلام والمتعلقات خارجة عنه لانه
قال الکلام هو المرکب من کلمتین الخ وتعریف المبتدأ باللام یفید حصر المبتدأ فی الخبر فان
قیل ان تعریف الکلام لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه الجملة لکونها متضمنة
للکلمتین بالاسناد قلنا بین الجملة والکلام ترادف علی المذهب المختار فلو دخل احد المترادفین
فی تعریف الاخر لا ضیر فیه واما الجواب علی قول من قال بالتباین بینهما فهو ان المراد بالاسناد
فی تعریف الکلام هو الاسناد المقصود لذاته والاسناد المأخوذ فی تعریف الجملة هو مطلق الاسناد
فافترقا قوله ولا یتأتی ذلک الا فی اسمین او اسم وفعل فانقیل ان نسبة الاتیان الی الکلام

سلہ قولہ خرج بہ آہ اقول وکذا یخرج بہ نحو النار حارة والشمس مضیئ مما یکون من اجلی البدیهیات لان المعتبر فی حقیقة الاسناد الافادة
ولا افادة فیه وکذا یخرج کلام النائم والناسی لقولنا قصدا کذا فی بعض شروح الالفیة ١٢ تحفہ سلہ قولہ فی الانشائی آہ اقول فهم
الاستاذ العلام دخل نحو اضرب ولا تضرب فی تعریف الکلام ای بتعمیم الشارح المحقق الکلمتین والامر لیس کذلک والا لزم الجمع بین الحقیقة والمجاز
فی الکلام کما لا یخفی علی ذوی الافهام بل دخوله بتعمیم اللفظ ای اعم ان یکون حقیقة او حکما فافهم ١٢ تحفہ سلہ قولہ او اسم وفعل وفی بعض
النسخ او فعل واسم فمن قدم الاسم فنظر الی اصالیته ومن قدم الفعل فنظر الی الواقع یعنی کلما وجد القسم الثانی فیکون الفعل فیه معتمدا
علی الاسم کذا افاده فی مولانا ماشوگر ١٢ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

لا یصح لان الاتیان انما یتصور فی ذی الروح والکلام لیس منه قلنا ان لا یاتی بمعنی لا یحصل
اعلم ان ذلک اشارة الی الکلام لا الی التضمن والاسناد من وجهین احدهما ان قوله ولا یاتی الخ
تقسیم للکلام فلا بد ان یشار الیه وثانیهما ان ذلک اشارة الی البعید وهو الکلام دون التضمن
والاسناد لانهما قریبان فان قیل لما کان ذلک اشارة الی الکلام فیلزم من قوله فی اسمین
او اسم وفعل ظرفیة الشیء لنفسه وهو باطل قلنا لا نسلم انه ظرفیة الشیء لنفسه بل
هو ظرفیة الجزئی للکلی فان قیل ان غلام زید مرکب من الاسمین لیس بکلام قلنا
لیس المراد بالاسمین مطلق الاسمین بل کون احدهما مسندا والاخر مسندا الیه وغلام
زید لیس کذلک بل احدهما مضاف والاخر مضاف الیه فان قیل ان ضرب مرکب
من الفعل والاسم ولیس بکلام قلنا المراد بالفعل والاسم کون الفعل مسندا والاسم
مسندا الیه ومثل ضربک لیس کذلک بل ضرب فعل وضمیر المخاطب مفعول به فان
قیل ما الوجه للحصر حینئذ باداة الحصر فی تقسیم الکلام لا فی تقسیم الکلمة قلنا ان التراکیب
الثنائی العقلی بین الاقسام الثلثة یرتقی الی ستة اقسام ثلثة من جنس واحد وثلثة من
جنسین والواقع فی نفس الامر قسمان اعنی المرکب من الاسمین والمرکب من الفعل والاسم
بخلاف الکلمة لانها لا تحتمل فوق الثلثة فان قیل حصر الکلام فی القسمین باطل لوجود
الثالث اعنی المرکب من الاسم والحرف نحو یا زید قلنا ان یا زید ما وضع بتقدیر ادعو زیدا فلم یکن
من ترکیب الاسم والحرف بل من ترکیب الفعل والاسم اعنی المنوی فی ادعو فان قیل
ان الکلام اذا ترکب من الفعل والاسم فالشرط فی الاسم ان یکون مسندا الیه وزید فی ادعو
زیدا لیس مسندا الیه بل هو مفعول قلنا ان الاسم المسند الیه اعم من ان یکون ظاهرا او منویا
فههنا وان لم یکن ظاهرا لکنه منوی قوله الاسم ما دل علی معنی فی نفسه فان قیل

ظرفیة الجزئی الخ اقول المراد بالجزئی الجزئی الاضافی لا الحقیقی فتامل ۱۲ تحفه قوله فان قیل ان غلام زید الخ اقول قد قرر الاستاذ
العلام انفا ان کلمة ذلک اشارة الی الکلام وحقیقة الکلام بالقسمین الکلمتین والاسناد والیهما قد حقق الاستاذ العلام ان الاسناد نسبة احدی الکلمتین الخ فحینئذ
لا ورود لهذا الاعتراض واللاحق به فافهم ۱۲ تحفه قوله فان قیل ان الکلام اذا ترکب الخ اقول بهذا الاعتراض علی تقدیر الاغماض عن قول الاستاذ
العلام اعنی المنوی فی ادعو والتوجه الی قول ردّ الاستاذ العلام بل من ترکیب الفعل والاسم علی الظاهر الافلا ورد دولا رأسا ۱۲ تحفه خادمیه قوله ردّ فضول
قوله الاسم ما دل الخ کلمة دلت علی معنی کائن فی نفسه ای فی نفس ما دل یعنی الکلمة کذا قال الشارح ح وانما عبر عن کلمة ما اولا بالکلمة النکرة وثانیا بالکلمة
المعرفة اشارة الی جواز الامرین والی اولویة الاول فافهم غیر مقترن ای بحسب الوضع الاول فقوله فی نفسه صفة اول للمعنی وقوله غیر مقترن صفة ثانیة ۱۲ تحفه

Marfat.com

ان کلمة ما لا تخلوا ما عبارة عن الشئ او اللفظ او الکلمة او الاسم الکل باطل اما الاول فلانه
لو کان کلمة ما عبارة عن الشئ یصدق تعریف الاسم علی الدوال الاربع و لو کان عبارة
عن اللفظ یصدق تعریف الاسم علی المرکب و لو کان عبارة عن الکلمة لا یجئ مطابقة بین
الراجع اعنی الضمیر المستتر فی مادل و المجرور فی نفسه و المرجع و لو کان عبارة عن الاسم یلزم
اخذ المحدود فی الحد قلنا ان کلمة ما عبارة عن الکلمة و تذکیر الضمیر باعتبار لفظ الموصول
فان قیل المتبادر ارجاع الضمیر المجرور الی المعنی لقربه فیلزم ظرفیة الشئ لنفسه قلنا
لا یلزم ظرفیة الشئ لنفسه لان کلمة فی بمعنی الاعتبار ای ما دل علی معنی باعتبار کونه فی نفسه
فان قیل کما ان معنی الاسم معتبر فی نفسه کذلک معنی الحرف ایضا معتبر فی نفسه لان الاعتبار
یجری فی الممتنعات فلا یحصل الفرق بین المعنی الاسمی و الحرفی قلنا المراد بکون المعنی
معتبرا فی نفسه کون المعنی منظورا الیه فی نفسه و لا شک ان معنی الاسم منظور الیه
فی نفسه و معنی الحرف غیر منظور الیه فی نفسه فان قیل ان کون فی بمعنی الاعتبار
دعوی مجرد عن البرهان قلنا البرهان علیه قولهم الدار فی نفسها حکمها کذا ای باعتبار
ذاتها حکمها کذا لا باعتبار امر خارج عنها و لذلک ای لاجل کون فی بمعنی الاعتبار فسر الحرف
بکلمة تدل علی معنی فی غیرها ای باعتبار غیره لا باعتبار فی نفسها **اعلم** ان محصول ما قال
المصنف فی شرح المفصل ما ذکره بعض المحققین و هو میر سید شریف فی حواشی شرح المطالع
و حواشی المتوسط و هو کما ان فی الخارج ممکنا موجودا قائما بذاته یسمی بالجوهر و ممکنا موجودا
قائما بالغیر و یسمی بالعرض کذلک فی الذهن معقول هو مدرک قصدا و ملحوظ فی ذاته
یصلح ان یحکم علیه و به و معقول هو مدرک تبعا و آلة للملاحظة غیره و لا یصلح لشئ منهما
و الغرض من المحصول تشبیه المعقول بالمحسوس لایضاح المعقول یعنی ان الموجود
علی قسمین موجود خارجی و موجود ذهنی و الموجود الخارجی علی قسمین قائم بذاته

قوله ما ذکره بعض المحققین الخ قال بعض الافاضل و انما قال ما ذکره و لم یقل ما قاله لان المحصول لیس من السید قدس سره
بل من غیره اورد علی سبیل النقل لانه قدس سره اخذ من کلام المصنف انتهی اقول فیه شغب کثیر من اراد الاستماع فلیرجع الی التقریر
المعقول فی بیان الحاصل و المحصول لمولانا خادم احمد اللکنوی ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی۔

Marfat.com

کالجوهر قائم بغیرہ کالعرض والموجود الذهنی علی قسمین مستقل فی الفهم کالمعنی الاسمی و
غیر مستقل فی الفهم کالمعنی الحرفی فالمعنی الاسمی مشابه بالجوهر والمعنی الحرفی مشابه بالعرض
فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات کان معنی مستقلاً بالمفهومیة یصلح ان یحکم
علیه وبه وهذا المعنی بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا یحتاج لفظ الابتداء فی
الدلالة علی المعنی الی ضم کلمة اخری کالسیر والبصرة وهذا المعنی هو المراد بقولهم ان للاسم
والفعل معنی کائناً فی نفس الکلمة والابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل من حیث هو حالة
بین السیر والبصرة وجعل العقل له طرفاً لم یعرف حالهما کان المعنی غیر مستقل بالمفهومیة ولا یصلح
ان یحکم علیه وبه وهذا المعنی بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ویحتاج لفظ من فی الدلالة علیه الی
ضم کلمة اخری کالسیر والبصرة وهذا هو المراد بقولهم ان للحرف معنی کائناً فی غیره فان قیل
لانسلم ان الابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات کان معنی مستقلاً بالمفهومیة لان
الابتداء نسبة بین الفاعل والمبدء وکل نسبة تحتاج الی تصور الطرفین قلنا ان طرفی النسبة
علی قسمین اجمالی وتفصیلی فالنسبة الکائنة بین الطرفین الاجمالیین غیر محتاجة الی ذکر الطرفین
والنسبة الکائنة بین الطرفین التفصیلیین محتاجة الی ذکر الطرفین ومعنی الابتداء من قبیل
الاول ومعنی من من قبیل الثانی وحاصل الکلام ان لفظ الابتداء موضوع لمعنی کلی ای
الشروع عن شیء ولفظ من موضوع لمعنی جزئی ای الشروع عن شیء معین فان قیل
ان الضمیر المجرور فی عبارة المص یحتمل ان یرجع الی الکلمة ویحتمل ان یرجع الی المعنی فالاول مستقیم
والثانی غیر مستقیم لما فیه من المخالفة بین التفصیل والاجمال قلنا لا یلزم المخالفة لان مرجع
کینونة المعنی فی نفس الکلمة وکینونة المعنی فی نفس المعنی الی امر واحد وهو الاستقلال
بالمفهومیة فان قیل لما کان الضمیر المجرور فی عبارته محتملاً للمعنیین فالظاهر ان الضمیر
المجرور فی عبارة المفصل ایضاً محتمل المعنیین لان الکافیة منتخبة من المفصل قلنا عبارة
المفصل ظاهرة فی المعنی الاخیر لعدم مسبوقیتها بما یدل علی اعتبار کینونة المعنی فی نفس
الکلمة فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون جامعاً لافراده وحد الحرف لا یکون

قوله فان قیل ان الضمیر المجرور فی عبارة المص یحتمل ان یرجع الی الکلمة آه الاولی ان یقال انه اذا کان الامر کذلک لے اذ اصح ارجاع
الضمیر الی المعنی فیلزم المخالفة بین التفصیل لے قوله الاسم ما دل علی معنی فی نفسه آه والاجمال ای وجه الحصر ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

مانعًا عن دخول الغیر فیہ لان الاسماء اللازمۃ الاضافۃ خارجۃ عن تعریف الاسم وداخلۃ
فی تعریف الحرف لانہا محتاجۃ فی الدلالۃ علی معانیہا الی ما اضیفت ہی الیہ قلنا ان
الاسماء اللازمۃ الاضافۃ لا تخرج عن تعریف الاسم ولا تدخل فی تعریف الحرف لان معانیہا
مفہومات کلیۃ مستقلۃ بالمفہومیۃ لزمہا تعقل متعلقاتہا اجمالًا وتبعًا من غیر حاجۃ
الی ذکرہا فان قیل لما کانت معانیہا مفہومات کلیۃ فلم استعملوہا فی متعلقات مخصوصۃ
ولا یستعملونہا فی متعلقات عامۃ قلنا عادتہم جاریۃ باستعمالہا فی مفہوماتہا مضافۃ
الی متعلقات مخصوصۃ لانہا الغرض من وضعہا فلزم ذکرہا لفہم ہذہ المخصوصات
لا لفہم اصل المعنی فان قیل المراد بکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ لا یخلو اما ان یکون معنی
مطابقیا او تضمنیا او التزامیا او معنی مطلقا والکل باطل اما الاول فلانہ لو کان المراد
بالمعنی المعنی المطابقی یخرج الفعل عن تعریف الاسم بالقید الاول لان معناہ المطابقی لیس
کائنا فی نفسہ فاخراجہ بالقید الثانی تخریج المخرج وہو باطل واما الثانی فلانہ لو کان
المراد بالمعنی معناہ التضمنی یخرج من تعریف الاسم الاسماء البسیطۃ معنًی کلفظ النقطۃ و
المصدر لانہ لیس لہما معنی تضمنی واما الثالث فلانہ لو کان المراد بالمعنی معناہ الالتزامی فاحتیج
فی التعریفات تشنیع لانہ بعید عن الفہم واما الرابع فلانہ لو کان المراد بالمعنی مطلق المعنی
ورد علیہ ما ورد علی المقید لان المطلق لا وجود لہ الا فی ضمن المقید قلنا المراد بالمعنی
مطلق المعنی لکن المتحقق فی الفعل ان معناہ التضمنی کائن فی نفسہ وما قیل ان الوارد
علی المطلق وارد علی المقید لان المطلق لا وجود لہ الا فی ضمن المقید فنقول کلامنا فی الارادۃ
لا فی الوجود وارادۃ المطلق بدون المقید ممکن فان قیل المراد بمعناہ التضمنی لا یخلو اما ان
او الزمان او الحدث فان کان المراد النسبۃ فہی لیست کائنۃ فی نفسہا وان کان الزمان فحینئذ یلزم
اقتران الزمان بالزمان وان کان الحدث یلزم الترجیح بلا مرجح قلنا المراد بمعناہ التضمنی الحدث ولا
یلزم الترجیح بلا مرجح لان معنی الفعل موصوف بالکینونۃ والا اقتران والنسبۃ لیست کائنۃ

ف۱ واعلم ان قولہ ما جنس شامل للاقسام کلہا وبالقید الاول خرج الحرف وبالقید الثانی خرج الفعل ویقولنا بحسب الوضع الاول
خرج الافعال المنسلخۃ ودخل اسماء الافعال ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

فی نفسها والزمان لیس مقترنا والحدث کائن فی نفسه ومقترن باحد الازمنة الثلثة فتعیّن
بالارادة فان قیل ان تعریف الاسم لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه اسماء الافعال
لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع
الاول ولاشك ان معانیها غیر مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران
بعارض الاستعمال لانها منقولة عن[1] المصدریة او الظرفیة او الصوتیة الی معنی الامر
او الماضی فان قیل ان تعریف الاسم لایکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل
فیه الافعال المنسلخة لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بالاقتران
ما هو بحسب الوضع الاول ولاشك ان معانیها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض
لها عدم الاقتران بعارض الاستعمال والانسلاخ فان قیل ان تعریف الاسم لایکون
مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المضارع لان معناه غیر مقترن باحد الازمنة
الثلثة بل مقترن بالزمانین اعنی الحال والاستقبال قلنا ان المضارع علی تقدیر اشتراکه
بین الحال والاستقبال الخ علی الزمانین المعیّنین من الازمنة الثلثة والدلالة علی الزمانین
المعیّنین مستلزم للدلالة علی احداذ الواحد فی ضمن المتعدد فان قیل لما کان
المضارع دالا علی الزمانین لزم عموم المشترک وهو باطل قلنا عموم المشترک باطل فی الارادة
لا فی الدلالة وههنا فی الدلالة فانقیل ان مقصود النحوی بیان احوال الکلمة والکلام
واما تعریفهما فلانه موقوف علیه للمقصود واما الاشتغال ببیان الخواص اشتغال بما لا
یعنی لانه لیس مقصودا ولا موقوفا علیه للمقصود قلنا ان للاسم وجودین وجود ذهنی
ووجود خارجی ومعرفة الاول حصل بالتعریف فلابدّ من معرفة الثانی ببیان الخواص
لزیادة الایضاح لان زیادة ایضاح الشئ مفیدة لزیادة البصیرة فی الشئ فقال ومن
خواصه دخول اللام والجر والتنوین والاسناد الیه والاضافة لان[2] خاصة الاسم اما لفظیة

---

[1] قوله عن المصدریة کزید او الظرفیة کاما مک وعلیک او الصوتیة کصه ومه ۱۲ تحفه خادمیه

[2] قوله لان خاصة الاسم آه اقول لیس غرض الاستاذ العلام من الضوابط التی ذکرها فی اول کل مرام ایراد
التلبیس علی ما ذکره فی المرام بل تنشیط لاذهان الطلاب الکرام ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

واما معنویۃ فاللفظیۃ اما محل وردوھا اول الاسم او اخرہ فالاول للازم والثانی اما نفس الحرکۃ او تابع لھا فالاول الجرّ والثانی التنوین والمعنویۃ اما فی ضمن المرکب التامّ او غیر التامّ فالاول ھو الاسناد والثانی الاضافۃ **فان قیل** المصنّف فی صدد الاختصار فالمناسب ان یقول وخواصّہ دخول اللام **قلنا** اورد من تنبیھًا علی ان ما اوردہ ھھنا ھو بعض الخواص لا کلھا **فان قیل** المذکور ھھنا خمسۃ فلِمَ اورد جمع الکثرۃ **قلنا** المصنّف اورد صیغۃ جمع الکثرۃ تنبیھًا علی کثرۃ الخواص فی الواقع **فان قیل** ایراد المصنّف ھذہ البعض ترجیح بلا مرجح **قلنا** انما اوردہ لکونھا الخواصّ المعظمۃ المکبرۃ **فان قیل** لا نسلّم ان دخول اللام من خواص الاسم لان کثیرًا من افراد الاسم یمتنع دخول اللام علیھا کاسماء الاشارۃ والموصولات والمضمرات والاعلام **قلنا** الخاصۃ قسمان شاملۃٌ وغیرُ شاملۃٍ فالشاملۃ ما تکون خاصۃً بالنسبۃ الی جمیع افراد الشئ کالکاتب بالقوۃ للانسان وغیر الشاملۃ ما تکون خاصۃً بالنسبۃ الی بعض افراد الشئ کالکاتب بالفعل للانسان فالمراد ھھنا مطلق الخاصۃ لا الشاملۃ **فان قیل** لا نسلّم ان دخول اللام من خواص الاسم لان اللام کما یوجد فی الاسم کذلک یوجد فی الفعل کلام الامر ولام الابتداء **قلنا** المراد باللام لام التعریف **فان قیل** کما ان اللام للتعریف کذلک المیم ایضًا للتعریف کما فی قولہ علیہ الصلوٰۃ والسلام لیس من امبر امصیام فی امسفر وکذا حرف النداء ایضًا للتعریف نحو یا رجل اذا قصد بہ معینٌ فینبغی ان یقول ومن خواصہ دخول حرف التعریف لیشملھما **قلنا** انما لم یتعرض للمیم لعدم شھرتہ فی التعریف ولکونہ بدلًا من اللام ولم یتعرض لحرف النداء لظھور اختصاصہ بالاسم لان المنادی لا یکون الا اسما **فان قیل** المقصد کما یحصل بقولہ دخول اللام کذلک یحصل بقولہ دخول حرف التعریف فلم اختص اللام علی حرف التعریف **قلنا** فی ھذا المقام مذاھب ثلثۃ مذھب سیبویہ ومذھب الخلیل ومذھب المبرد فمذھب سیبویہ ان اداۃ التعریف ھی اللام وحدھا زیدت علیھا ھمزۃ الوصل لتعذر الابتداء

قولہ کما فی قولہ علیہ الصلوٰۃ والسلام علی لغۃ حمیر فی جواب حمیری حین قال امن امبر امصیام فی امسفر ۱۲ تحفہ خادمیہ

60158

Marfat.com

بالساکن ومذهب الخليل انها ال كهل ومذهب المبرد انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت عليها اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام والمختار عند المصنف مذهب سيبويه فلذلك اختار اللام على حرف التعريف وانما اختص اللام بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة **قوله والجر** وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر وحرف الجر مختص بالاسم لانه لاقضاء معنى الفعل الى الاسم فكذا اثره مختص بالاسم لئلا يلزم وجود الاثر بدون المؤثر فان **قيل** ان الدليل لا يطابق المدعى الان المدعى ان مطلق الجر من خواص الاسم والدليل دال على ان الجر الذى هو اثر الحرف مختص بالاسم فبقى الجر الذى لم يكن اثر حرف الجر كالجر فى المضاف اليه بالاضافة اللفظية **قلنا** احترزنا بالجر عما من ان يكون لفظا او تقديرا فالمضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن مجرورا بالجر اللفظى لكنه مجرور بحرف الجر التقديرى وان سلم فالاضافة اللفظية فرع المعنوية والفرع لا يخالف الاصل **قوله والتنوين** لاختصاص[1] معانى التنوينات الاربع بالاسم سوى تنوين الترنم **قوله والاسناد اليه** فان **قيل** ان الظاهر ان قوله والاسناد بالجر عطف على مدخول الدخول لا على نفسه والا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون المعنى ومن خواصه دخول الاسناد وهذا المعنى فاسد لان الدخول انما ذكر الشئ فى اول الشئ او لحوقه فى اخره والاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ليس قابلا للذكر فى الاول ولا للحوق فى الاخر **قلنا** ان قوله والاسناد بالرفع عطف على نفس الدخول لا على مدخوله والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ممتنع بالاجنبى والمضاف اليه ليس اجنبيا عن المضاف بل من تمامه فان **قيل** الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه فلما كان الاسناد من خواص الاسم فينبغى ان يكون

[1] **قوله** لاختصاص معانى آه ولانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل يوجب الاتصال بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضى الفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التنوين عليه واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعى فلا يعتد به كذا فى غاية التحقيق والتنوين بخلافه على المشهور بيجمع قول الشاعر ؎ تنوين پنج قسم شد اے يار من بگير ۔ اول نكرت دوم عوض سوم ترنم چهارم اين پنج يادكن كه شنوى شاه بے نظير ۔ اعلم انه لو قال الاستاذ العلام تنوينات الخمس بالاسم سوى الخ لكان اولى واخف

Marfat.com

المسند والمسند اليه ايضاً من خواص الاسم وليس كذلك بل المسند قد يكون فعلا قلنا
المراد بالاسناد المسند اليه فان قيل المسند اليه ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
المراد بالمسند اليه كون الشئ مسند اليه وانما كان كون الشئ مسند اليه من خواص الاسم
لان فى كل واحد من المسند والمسند اليه لابد ان يكون مستقلا والحرف ليس مستقلا
والفعل وان كان مستقلاً لكنه وضع مسنداً فلو جعل مسند اليه يلزم خلاف وضعه
قوله والاضافة فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلما كانت الاضافة
من خواص الاسم فينبغى ان يكون المضاف والمضاف اليه ايضاً من خواص الاسم
وليس كذلك بل المضاف اليه قد يكون فعلا نحو يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ
قلنا المراد بالاضافة المضاف فانقيل المضاف ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
المراد بالمضاف كون الشئ مضافا فانقيل لانسلم ان كون الشئ مضافا من خواص الاسم
لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره وهذا كما يوجد فى الاسم كذلك يوجد فى الفعل
كما فى قوله مررت بزيد قلنا المراد بكون المضاف من خواص الاسم تبقيد حرف الجر لا بذكره
او نقول عن اصل الاعتراض ان المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم وقوله
تعالى يوم ينفع الصدقين الخ بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين الخ واما كون الشئ مضافا
من خواص الاسم فلاختصاص لوازم الاضافة بالاسم اعنى التخفيف والتخصيص والتعريف واما
كون الشئ مضافا اليه من خواص الاسم فلان المضاف يعمل الجر فى المضاف اليه والجر من خواص الاسم فكذا
المضاف اليه من خواص الاسم قوله وهو معرب ومبنى لانه[1] اما مركب مع غيره او لا الثانى مبنى كالاسماء
العدد والاول ما مشابه لمبنى الاصل ولا الاول مبنى والثانى معرب قدم المعرب على المبنى لان الاصل
فى الاسماء الاعراب لان اللفظ موضوع لاظهار ما فى الضمير وهذا المعنى موجود فى المعرب

[1] قوله لانه اما مركب مع غيره او لا آه اقول وبما ذكرنا من انه ليس غرض الاستاذ ايراد الدليل آه يندفع ما يتوهم من انه يخرج
منه ما يكون مركبا مع غيره ولم يشبه مبنى الاصل اى لم يكن مركبا مع عامله نحو غلام زيد وان امكن الجواب عنه بان المراد من
التركيب مع غيره تركيب يتحقق معه عامله ولو قال اما ان يختلف آخره اى الاسم الاول فالاول معرب والثانى مبنى لكان اسلم
واخصر ولا يرد نحو زيد فى جار فى زيد عند حدوث الاعراب لتحقق الاختلاف ولو من السكون ۱۲ تحفه خادميه۔

Marfat.com

لا فی المبنی **قوله** فالمعرب[1] المرکب الذی لم یشبه مبنی الاصل **فان قیل** ان تقسیم
الاسم الی المعرب والمبنی لا یصح لان قسم الشئ اخص منه والمعرب والمبنی اعم منه
قلنا اللام فی المعرب للعهد والمعهود به الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه ضَرَبَ فی
ضرب زیدٌ لانه مرکب مع غیرہ ولم یشبه مبنی الاصل بل عینه **قلنا** المراد بالمرکب الاسم
المرکب وضرب فی ضرب زید فعل مرکب **فان قیل** ان تعریف المعرب بالمرکب لا یصح لان المعرب
من اقسام الاسم والاسم من اقسام الکلمة والمعتبر فی مفهوم الکلمة الافراد وبین الافراد
والترکیب منافاة **قلنا** للمرکب معنیین مرکب بمعنی مضموم مع الغیر ومرکب بمعنی مجموع
المضمومین فالمراد بالمرکب ههنا هو المرکب بالمعنی الاول والمنافی للمعرب هو المرکب بالمعنی
الثانی **فان قیل** لما کان المرکب مشترکا بین المعنیین لزم اخذ المشترک فی التعریف وهو
غیر جائز **قلنا** اخذ المشترک فی التعریف شنیع بدون القرینة وههنا وجدت القرینة
وهی ان المرکب اذا عُدِّی بعلی یراد به المعنی الاول واذا عُدّی بمن یراد به المعنی الثانی
وههنا عدی بعلی **فان قیل** ان تعریف المعرب لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه
المبتدأ والخبر لان المتبادر من الترکیب ترکیب مع العامل وهما لم یترکبا مع العامل لان
عاملهما معنوی وترکیب اللفظی بالمعنوی محال **قلنا** المراد بالترکیب الترکیب مع غیر سواء
کان مع العامل او غیرہ وهما مرکبان مع غیر العامل لان کل واحد منهما مرکب مع صاحبه **فان**
قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه غلام فی غلام زید
لانه مرکب مع غیرہ ولم یشبه مبنی الاصل مع انه مبنی **قلنا** المراد بالترکیب ما یتحقق معه عامله
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه زید فی یا زید
لانه مرکب مع غیرہ ولم یشبه مبنی الاصل بل هو مناسبه **قلنا** المراد بعدم المشابهة عدم
المناسبة **فان قیل** فعلی هذا یلزم اخذ المجاز فی التعریف وهو شنیع **قلنا** اخذ المجاز فی التعریف
شنیع بدون القرینة وههنا وجدت القرینة وهی ان المعرب مقابل للمبنی والمبنی یقید بقید المناسبة

[1] قال فالمعرب ای الاسم المعرب المرکب ای الذی رکب مع غیر مترکبا یتحقق معه عامله قوله المرکب جنس شامل للمعرب والمبنی قوله الذی الخ یخرج ما سوی المعرب والمبنی

Marfat.com

وتقید احد المتقابلین بقید یوجب تقید المقابل الاخر بذلک القید ضد المناسبة عدم المناسبة
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه غیر المنصرف لانه مشابه
للفعل فی وجود الفرعیتین قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة فی منع الاعراب فان قیل
ان تعریف المعرب لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل لانه مشابه لمبنی الاصل عنی
المضارع قلنا المراد بمبنی الاصل ما یکون اصلا فی البناء لا ما یکون اصله البناء والمضارع
مبنی الاصل بالمعنی الثانی لا بالمعنی الاول فان قیل لما کان المراد بمبنی الاصل مبنی الاصل
بالمعنی الاول فلا یحصل المغایرة بین المضاف والمضاف الیه قلنا اضافة المبنی الی الاصل
بیانیة فان قیل لم عدل المصنف عن تعریف الجمهور وهو ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل قلنا انما عدل عنه لان تعریفهم دوری لان معرفة اختلاف الاخر موقوف علی
معرفة المعرب فلو عرف المعرب باختلاف الاخر لزم الدور ولکن هذا الجواب ضعیف لان تعریفهم
تعریف بالاثر وهو قسم من تعریف جائز عند القوم فالحق ان یقال انه انما عدل عنه لان المقصود من
تعریف المعرب کونه وسیلة الی الحکم وتعریفهم لا یکون وسیلة الیه لانه یستلزم تقدم الشئ علی
نفسه لانک اذا قلت ان زیدا فی قام زیدٌ معرب ای مختلف اخره باختلاف العوامل لانه مما اختلف
اخره باختلاف العوامل فالصغری عین النتیجة والصغری مقدمة والنتیجة مؤخرة فیلزم تقدم الشئ
علی نفسه بخلاف تعریف المصنف لانه یکون وسیلة الیه لانک اذا قلت ان زیدا فی قام زید معرب ای من
لم یشبه مبنی الاصل لانه مما اختلف اخره باختلاف العوامل وکل ما اختلف اخره باختلاف العوامل فهو
معرب ای من لم یشبه مبنی الاصل فالصغری غیر النتیجة فلا یلزم تقدم الشئ علی نفسه **قوله وحکمه**

قوله وحکما ای الاثر المترتب علیه من جملة آثاره ان تختلف آخره ذاتا او صفة حقیقة او حکما باختلاف العوامل فی العمل لفظا او تقدیرا فمثال
اللفظی الحقیقی من جهة الذات نحو جاءنی ابوک ورایت اباک ومررت بابیک ومثال اللفظی الحقیقی من جهة الصفة نحو جاءنی زیدا ورایت زیدا ومررت بزید ومثال
اللفظی الحکمی من جهة الذات نحو رایت مسلمین ومررت بمسلمین ومثال اللفظی الحکمی من جهة الصفة نحو رایت احمد ومررت باحمد ومثال التقدیری الحقیقی من جهة الذات
نحو جاءنی ابو القوم ورایت ابا القوم ومررت بابی القوم ومثال التقدیری الحقیقی من جهة الصفة نحو رأیت فتیً ومررت بفتیً ومثال التقدیری الحکمی من
جهة الذات نحو رایت مسلمی القوم ومررت بمسلمی القوم ومثال التقدیری الحکمی من جهة الصفة نحو رایت حبلی ومررت بحبلی وانما قال ان یختلف آخره لانه لو
کان الاختلاف فی الوسط او فی غیر الآخر لم یکن من خواص المعرب نحو اختلاف الرا فی امرأ والنون فی ابنم اعلم ان الراء والنون فی هذین الاسمین
یتبعان حرکة الآخر تقول جاءنی امرؤ وابنمٌ ورایت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم وانما جعل الاعراب فی آخر المعرب لان الاعراب کالوصف و
هو یذکر بعد الفراغ عن الموصوف فلک یذکر الاعراب بعد المعرب وانما قال باختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف العوامل فانه لا یکون
من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من فی من ابتک ومن الرجل ومن زیدٌ ۱۲ **تحفه ومتوسط**۔

Marfat.com

ای حکم المعرب الناشی عن العامل الثابت فی المعرب ان یختلف اخرہ باختلاف العوامل لفظا او تقدیرا ای یختلف اخر حرفہ باختلاف العوامل ذاتا او صفۃ حقیقۃ او حکما لفظا او تقدیرا فان قیل ان اضافۃ الحکم الی المعرب للاستغراق فیکون المعنی ان کل حکم من احکام المعرب ان یختلف اخرہ باختلاف العوامل ولیس الامر کذلک لان للمعرب احکاما کثیرۃ سوی اختلاف اخرہ قلنا اضافۃ الحکم الی المعرب للعہد والمعہود بہا بعض الاحکام ای من جملۃ احکام المعرب فان قیل ان اضافۃ الحکم الی المعرب لا یصح لان الحکم عبارۃ عن اسناد احد الامرین الی الاخر ایجابا او سلبا وہو انما یتصور فی المرکب والمعرب من اقسام المفرد قلنا المراد بالحکم الحکم بالمعنی اللغوی وہو الاثر المترتب علی الشئ فان قیل ان حکم المعرب منقوض بحرکۃ نحو غلامی لانہ اختلاف فی اخر المعرب ولیس بحکم قلنا المراد بالحکم ما ہو حکم المعرب من حیث انہ اخر المعرب وہذا الاختلاف لیس من حیث انہ اخر بل من حیث انہ ما قبل یاء المتکلم فان قیل ان اختلاف الاخر انما یستقیم فی المعرب الذی ہو معرب بالحرف لا فیما ہو معرب بالحرکۃ قلنا ان اختلاف الاخر اعم من ان یکون ذاتا او صفۃ فالمعرب بالحرکۃ وان لم یختلف ذاتا لکنہ اختلف صفۃ والاختلاف الذاتی ان یتبدل حرف بحرف والصفتی ان یتبدل حرکۃ بحرکۃ فان قیل ان الاختلاف الذاتی منقوض لکل واحد من التثنیۃ والجمع المذکر السالم فی حالتی النصب والجر لانہما معربان بالحرف مع انہ لم یختلف اخرہما من حیث الذات قلنا اختلاف الذاتی اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فیہما وان لم یوجد الاختلاف حقیقۃ لکنہ وجد حکما لان الیاء بعد دخول الناصب علامۃ النصب حکما کما انہا بعد دخول الجار علامۃ الجر حقیقۃ فان قیل ان الاختلاف الصفتی منقوض بما ہو معرب بالحرکۃ کزید فی جاءنی زیدٌ ورایت زیدا ومررت بزیدٍ لان اخرہ اعنی النون الساکن المسمّٰی بالتنوین لم یختلف باختلاف العوامل قلنا ان اخر الدال الا التنوین بل ہو کلمۃ برأسہا فان قیل ان الاختلاف الصفتی منقوض بغیر المنصرف فی حالۃ النصب والجر لانہ معرب بالحرکۃ ولم یختلف اخرہ من حیث الصفۃ قلنا

صروریہ

سلہ قولہ من حیث انہ آخر المعرب اقول لو کان ہذا القید مرادا لسیغ قول المصنف باختلاف العوامل فتذکر ما مر منا فی فائدتہ ۱۲ تحفہ

سلہ قولہ لا فیما ہو معرب بالحرکۃ لان الحرکۃ لیست بآخر المعرب کما ہو الظاہر ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب۔

Marfat.com

ان الاختلاف لصنفے اعم من ان یکون حقیقةً او حکمًا وههنا وان لم یوجد الاختلاف حقیقةً لکنه وجد حکما لان الفتحة بعد دخول الجر علامة الجر حکما کما ان بعد دخول الناصب علامة النصب حقیقة فان قیل ان العوامل جمع فینبغی ان لا یختلف اخره بدخول العامل والعاملین قلنا المراد بالعوامل جنس العامل لبطلان[1] الجمعیة باللام فان قیل ان حکم المعرب منقوض بمن فی جاءنی رجل منو ورایت رجلا منا ومررت برجل منی لان اخره اختلف باختلاف العوامل مع انه لیس بحکم المعرب قلنا المراد باختلاف الاختلاف لحاصل بدخول العامل علیه بالذات وههنا العامل داخل علی المستفهم عنه لا علی الاستفهام فان قیل ان زیدًا فی مثل ازیدًا مضروبٌ انی ضربت زیدًا او انی ضاربٌ زیدًا دخل علیه العوامل المختلفة بالاسمیة والفعلیة والحرفیة مع ان اخره لم یختلف باختلاف العوامل قلنا المراد باختلاف العوامل اختلافها فی العمل لا فی الاسمیة والفعلیة والحرفیة فان قیل ان حکم الشئ خاصته له واختلاف الاخر لیس خاصة المعرب لان بعض الاسماء المعدودة المرکبة مع العامل تبتلی حکمها حدث والاعراب لاختلاف الاخر قلنا هذا حکم اخر من احکام المعرب واختلاف الاخر حکم اخر من احکام المعرب فلو لم یدخل احد الحکمین فی الاخر لانسد فیه لان للمعرب احکاما کثیرة سوی اختلاف الاخر فان قیل ان نصب لفظا او تقدیرا لا یخلو اما علی التمیز او علی المصدریة لا یصح کل واحد منهما اما الاول فلان التمیز عن النسبة اما فاعل او مفعول وفاعل قوله یختلف اخره لفظا الاخر لا لفظا ولا تقدیرا واما الثانی فلان الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی یختلف مشتمل علی الاختلاف لا علی لفظا ولا تقدیرا قلنا انه منصوب علی التمیز ولا شک انه فاعل بعد رد العبارة الی الاصل فیکون تقدیره وحکمه ان یختلف لفظ اخره او تقدیرا اخره او نقول انه منصوب علی المصدریة بتقدیر المضاف فتقدیره ان یختلف

[1] قوله لبطلان الجمعیة باللام یعنی ان اللام للجنس لا للاستغراق کما فهم المعترض ۱۲ تحفه خادمیه

[2] قوله جاءنی رجل منو آه اقول الاول حکایة عن الرفع والثانی حکایة عن النصب والثالث حکایة عن الجر وان اشتهیت التفصیل فارجع الی الفیة ابن مالک وشروحه ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

اخره اختلاف لفظا او تقدیرا قوله الاعراب ما اختلف اخره به ليدل على المعانى المعتورة
فان قيل ان تعريف الاعراب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه
العامل والمعنى المقتضى لانه يختلف بهما اخر المعرب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الحرف والحركة
والعامل والمعنى المقتضى ليسا من الحروف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف
لانه دخل فيه الحروف العاملة فالاولى ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشئ والباء فى به
للسببية والمتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضى من الاسباب
البعيدة فان قيل المقصد من التعريف الجمعية والمنعية وهما حاصلتان بالعبارة السابقة
فلا حاجة الى قوله ليدل على المعانى المعتورة قيل هذا ليس جزء من التعريف بدليل قوله فى
امالى الكافية ليس هذا من تمام الحد بل هى جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل كانه
سال ما الفائدة فى وضع الاعراب قيل انما وضع ليدل على المعانى المعتورة عليه فاللام فى قوله ليدل متعلقة
بالوضع المفهوم من نحو فى الكلام لكنه ليس بصريح للشارح لانه بعيد عن الفهم غاية البعد فالاولى ان يقال انه جزء

قوله الاعراب ما اى حركة او حرف من حروف المبانى فاندفع ما قال الاستاذ العلام فيما سيجئ من قوله لكن هذا الجواب ضعيف آه
آخره اى آخر الاسم مطلقا لا المعرب فقط كما قال اكثر الشارحين جزاهم الله يوم الدين فاندفع ما قيل من ان هذا التعريف يستلزم الدور
لان معرفة المعرب تتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل تتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ فى تعريف الاعراب فمعرفته تتوقف على
نفسه وهو دور والجواب الذى اورد فى دفع هذا الاعتراض بان معرفة المعرب تتوقف على معرفة العامل مطلق الاعم من الاسم والفعل
فان المذكور فى تعريف المعرب يشملهما والعامل الذى فيما بعد هو عامل الاسم فلا دور ليس على ما ينبغى لان العامل المذكور فى تعريف
المعرب ليس العامل المطلق كيف وقد قال الشارح فى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يستحق معه عامله والظاهر ان الضمير فى عامله
راجع الى الاسم وقد عرضت هذا التقرير على الاستاذ اى مولانا عبد الحى رئيس الاذكياء فافاد ان القيد خارج عن المعنون والملحوظ و
داخل فى اللحاظ والتعبير فبقى العامل مطلقا فتامل فيه حق التامل ولا يرد على ما قلنا انه على هذا التقدير اى على تقدير ارجاع الضمير
الى الاسم المطلق يلزم ان يكون قوله ليدل جزء من التعريف والمحدود ليخرج نحو حركة غلامى وعلى تقدير ارجاعه الى الاسم المعرب يخرج
بقيد الحيثية كما ذكر الشارح رح مع ان عبارة المصنف رح فى شرحه ينادى على ان قوله ليدل لا دخل له فى الجامعية والمانعية حيث قال ليس هذا
عن تمام الحد لانه خارج عن الحد لخروج بقيد الاختلاف عند بعضهم هو كون الاسم مرفوعا تارة ومنصوبا تارة ومجرورا تارة لا النقل من
السكون الى الحركة والمتحقق فى نحو غلامى الثانى ولعل مراد المصنف رح هو الاول فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله
اختلف حرفه يخرج ما سوى المعرف وانما اخر الاعراب عن المعرب مع ان حقه التقديم لانه مشتق منه فيكون اصلا والاصل فيه
التقديم لان المعرب محل والاعراب حال والمحل مقدم على الحال فافهم وكن ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ۱۲ تحفة خادمه
مولانا محمد شعيب ولا يبتى من تلامذة مولانا عبد الحى رحمهما الله تعالى۔

Marfat.com

من التعريف ولا نسلم ان القيود الماخوذة فى التعريف للجمعية والمنعية بل ربما تذكر القيود
فى التعريف لفائدة اخرى غير الجمعية والمنعية كما فى قول صاحب الزنجانى التصريف فى اللغة
التغيير وفى الاصطلاح تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل
الا بها وهذا المعنى مراد بقوله فى شرح امالى الكافية ليس هذا من تمام الحد لانه ليس
جزءً من التعريف متعلق بالوضع المفهوم من فحوى الكلام بل هو متعلق بقوله اختلف
فان قيل ان المعتورة على صيغة اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته
بعلى قلنا ان تعديته بعلى لتضمنه معنى الورود والاستيلاء فان قيل ان تعدد
الاعراب يغو بجواز ان يكون الاعراب الواحد دالا على المعانى المتعددة قلنا ان المعانى العارضة
على المعرب متعاقبة غير مجتمعة لتضاد بعضها مع بعض فينبغى ان يكون علاماتها ايضا
كذلك فان قيل ان للاسم امحلة ثلثة فلم تعين اخره للاعراب قلنا ان الاسم دال على
نفس المسمى والاعراب دال على صفة المسمى والصفة مؤخرة عن الموصوف فينبغى ان يكون
الدال عليها متاخرا عن الدال عليه ثم اعلم ان المعرب ما خولف عن الاعراب وهو الايضاح
او من عربت المعدة وهو الفساد فان قيل ان تسمية المعرب بالمعرب يصح على المعنى الاول
لا على المعنى الثانى لان المعرب موضح للمعانى المقتضية لا انه مفسد لها قلنا لو كان المعرب على
المعنى الثانى فالهمزة فيه للسلب ومعناه سلب الفساد ولا شك انه مزيل الفساد الالتباس بعض المعانى
ببعضها قوله وانواعه رفع ونصب وجر لانه اما دال على العمدة او على الفضلة فالاول رفع والثانى

قوله لتضمنه اه هو ان يلاحظ فى فعل او صفة معنى فعل او صفة اخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول مقيدا
والثانى قيدا على الاغلب فيكون المعنى المعتورة اياه واردة عليها ومستولية عليه كما قال جمال الناظرين بزيادة يسيرة ١٢ تحفه خادميه ٥٢
قال وانواعه اى انواع اعراب الاسم رفع سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به اولرفع مرتبة بين اخويه لكونه علما
لما هو عمدة الكلام وهو الفاعل ونصب سمى النصب لانتصاب الشفتين عليه عند التلفظ به اولانه ينصب الفضلة اى يضمها فى الكلام
من غير ان يحتاج اليه الكلام وجر سمى الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم اولان الشفة السفلى تنجر الى الاسفل عند التلفظ به انما انحصر
فى الثلثة لان وضع للدلالة على المعانى وهى ثلثة فكذا الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة ليكون الدال على حسب المدلول وانما ذكر الالف والواو
والياء مع ان الاعراب كما يكون بالحركات كذلك يكون بالحروف لان الرفع والنصب والجر يقع على الحركات والحروف جميعا ١٢ تحفه

Marfat.com

اما دال علی الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب الثانی جر فان قیل
انحصر انواعه فی الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم قلنا هذا الحصر بالنسبة
الی اعراب الاسم والجزم اعراب الفعل فان قیل لم عبر عن الحرکات الاعرابیة بالرفع والنصب
والجر لا بالضمة والفتحة والکسرة قلنا هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحرف والحرکات
الاعرابیة ولا یطلق علی الحرکات البنائیة اصلا بخلاف الضمة والفتحة والکسرة فانها مستعملة
فی الحرکات البنائیة غالبا[1] وفی الحرکات الاعرابیة علی قلة قوله فالرفع علم الفاعلیة
فان قیل لانسلم ان الرفع علم الفاعلیة لانه کما یوجد فی الفاعل کذلک یوجد فی غیره
کالمبتداء والخبر وغیرهما قلنا الفاعل اعم من ان یکون حقیقة او حکما فالحقیقی
ظاهر والحکمی ما وجد فیه خصلة الفاعل من کون الشئ مسندا الیه وکون الشئ جزءً ثانیاً
من الجملة والنصب علم المفعولیة ای علامة کون الشئ مفعولاً فان قیل لانسلم ان
النصب علامة کون الشئ مفعولاً لان النصب کما یوجد فی المفعول کذلک یوجد فی غیر المفعول
کالحال والتمیز والمستثنی قلنا المفعول اعم من ان یکون حقیقةً او حکما فالحقیقی ظاهر والحکمی
ما وجد فیه خصلة المفعول وهو ما یتعلق به الفعل بعد تمامه بالفاعل والجر علم الاضافة ای علامة
کون الشئ مضافا الیه فان قیل لم الحقت الیاء المصدریة بالفاعل والمفعول بالاضافة قلنا
الاضافة مصدر بنفسها فلا یحتاج الی الحاق الیاء المصدریة بالفاعل والمفعول لانهما لیسا مصدرین
بنفسهما فیحتاجان الی الحاق الیاء المصدریة فان قیل لم جعل الرفع علم الفاعلیة والنصب علم المفعولیة
والجر علم الاضافة ولم یعکس قلنا الرفع ثقیل والفاعل قلیل فاعطی الثقیل للقلیل رعایة للتعادل
والنصب خفیف والمفاعیل کثیرة فاعطی الخفیف للکثیر رعایة للتعادل ولما لم یبق للمضاف الیه علامة
غیر الجر فجعل الجر علامته والعامل ما به یتقوم المعنی المقتضی للاعراب[2] فان قیل المعنی المقتضی

[1] قوله وفی الحرکات الاعرابیة علی قلة واما الضم والفتح والکسر مجردة عن الاسماء فمخصوصة بالحرکات البنائیة ولا یطلق علی الحرکات الاعرابیة اصلا ۱۲ تحفه
[2] قال العامل آه اقول هذا تعریف لعامل الاسم واما تعریف مطلق العامل فما اوجب اثبت کون آخر الکلمة علی وجه مخصوص وفیه ان اطلق الوجه المخصوص فیرد نحو یا زید وغلامی وان اریدوجه مخصوص من الاعراب لزم الدور علی قول من اخذ العامل فی حد الاعراب وان اریدوجه مخصوص من المقتضی یابی ذکر آخر الکلمة ویخرج عامل الفعل واجیب بارادة وجه مخصوص مما اقتضی المقتضی آه الشبه التمام لاغیر کذا قال القاضی شهاب الدین وانما آخره عن الاعراب لانه سبب بعید للاختلاف والاعراب سبب قریب له ۱۲ تحفه

Marfat.com

قائم بالمعرب لا بالعامل فكيف يصح تعريف العامل بما قال المصنف قلنا التقوم بمعنى الحصول لا شك
ان المعنى المقتضى حاصل بالعامل ففي جاء عامل اذ حصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة له فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا فان قيل المراد بالمفرد اما مقابل التثنية والجمع أو المضاف فالاول منقوض
بالاسماء الستة لانها مفردة بهذا المعنى وليست معربة بهذا النوع من الاعراب والثاني
منقوض بغلام في غلام زيد لانه ليس بمفرد بهذا المعنى مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب
قلنا المراد بالمفرد المفرد بالمعنى الاول ولا يدخل فيه الاسماء الستة لان اللام في المفرد للعهد
المعهود بها المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة وان كانت مفردة لفظا لكنها ليست مفردة معنى
لكون معانيها منبئة من التعدد فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر لا يصح لان مدار توصيف الشيء
بالمشتق قيام المبدأ بذلك الشيء والمكسر مشتق من الكسر والكسر قائم بالمفرد لا بالجمع قلنا
ان توصيف الجمع بالمكسر ليس توصيفا بحاله بل هو توصيف بحال متعلقه اي الجمع المكسر واحده
فان قيل لم خص هذا الصنف من الاعراب بهذا النوع من الاسماء قلنا المفرد المنصرف اصل من
وجهين الاول انه مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والثاني انه منصرف والمنصرف اصل
بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر المنصرف اصل بالنسبة الى جمع المكسر لغير المنصرف وهذا
القسم من الاعراب ايضا اصل من وجهين الاول انه اعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الاعراب
بالحرف والثاني انه معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة فاعطي الاصل للاصل رعاية للتناسب فان قيل

سلہ قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر آه ولم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان مع انه اخصر لئلا يلزم الفصل بين الصفة اعني المنصرفان
وبين موصوفها اعني مجموع المفرد والجمع بالغير اعني الكسر لئلا يتوهم التغليب ۱۲ تحفہ **۵۲ قولہ** لكنها ليست مفردة معنى تامل ان يقول فعلى هذا
ينبغي ان يعرب نحو يدوم بهذا القسم من الاعراب لانه ليس بمفرد لفظا ومعنى بل مفرد لفظا معنى كما يفهم من قول الشارح فيما بعد فالصواب
في الجواب ان يقال المراد به المعنى الاول لكن ما سوى الاسماء الستة بقرينة الذكر فيما بعد ومثل هذا قال بالاستاذ العلام في بحث المذكر والمؤنث في قول
المصنف العلام واذا اسند اليه الفعل فبالتاء آه ۱۲ تحفہ **۵۳ قولہ** فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر آه اقول عبارة المصنف خالية
من المناقشة لان الجمع المكسر علم القسم من الجمع في اصطلاح القوم فلا يرد ما اورد واللهم الان يقال ان للمناقشة باعتبار اصل التركيب
فافهم ۱۲ تحفہ **۵۴ قولہ** والاعراب بالحركة اصل آه تحفة الحركات وثقل الحروف ولانها بسيطة والحروف مركبة والبسيط اصل بالنسبة الى
المركب ۱۲ تحفہ **۵۵ قولہ** والثاني انه معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة والحركات الثلث في الاحوال الثلث اصل لحصول
المقصود وهو امتياز بعضها عن بعض ۱۲ تحفہ خادميہ۔

Marfat.com

ان نصب قوله رفعًا اه لا يخلوا اما على الظرفية او على المصدرية او على الحالية والكل باطل
اما الاول فلان الظرف اما زمان او مكان والرفع والنصب والجر ليس بزمان ولا مكان واما
الثاني فلان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء
ومعنى يعرب مشتمل على الاعراب لا على الرفع والنصب والجر واما الثالث فلان الحال محمول
على ذي الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا انه منصوب
الظرفية بتقدير المضاف اي يعربان بالضمة حالة الرفع اه او على المصدرية بتقدير المضاف اي
يعربان بالضمة اعراب الرفع اه او على الحالية لكن المصدر مبني للمفعول اي يعربان بالضمة
مرفوعًا اه جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة لانه فرع لجمع المذكر السالم والنصب فيه تابع
للجر فكذا في جمع المؤنث لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل **فان قيل** كثير من جموع المذكر
معرب بهذا النوع من الاعراب كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والسجلات والخاليات فكيف يختص
هذا الصنف من الاعراب بجمع المؤنث السالم **قلنا** المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف و
التاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه يشبه الفعل في وجود فرعيتين
فامتنع فيه ما هو مختص بالاسم اعني الجر والتنوين اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال
مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء **فان قيل** لم خالف الجر عن الاخوات بكسر الكاف قلنا
الجر قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة **فان قيل** لم قدم الناقص على الاجوف

قوله قال جمع المؤنث اي جمع المؤنث السالم الاصطلاحي وهو الملحق بآخره ألف وتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا اعلم ان ما ذكره
المصنف مذهب البصريين وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة وهشام في المثل فقط وانما قدم على المنصرف مع ترك احدى الجرتين فيهما لانه اكثر خلافا فالاصل من
جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط قال سيبويه في كتابه وقال الخليل في جمل اسمه
مسلمات او ضربات هذه مسلمات او ضربات وكذلك المرأة لو سميت بهما انصرفت وذلك لان هذه التاء لما صارت في النصب والجر اشبهت عندهم
الياء التي في المسلمين والياء التي في رجلين وصارت التنوين بمنزلة النون الا ترى الى ان عرفات منصرفة في كتاب الله وهي معرفة والدليل على
ذلك قول العرب هذه عرفات مباركا فيها وبذلك ايضا على معرفتها انك لا تدخل فيها الفا ولاما انتهى وذكر في بعض شروح الالفية انه يعرب كالاعراب
ما لا ينصرف دا عرابه على الاصل وبعضهم ينصبه بالكسر ويحذف منه التنوين فتامل فيه ۱۲ **قوله** لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل وحمل
الفرع على الاصل واجب ان كان ممكنا فلا يرد انه لم يجر على طريقة اصله في الاعراب بالحروف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح في آخره ۱۲
تحف **قوله** قال والفتحة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد جمع المؤنث السالم حال العلمية فانه غير منصرف كذا ذكر المصنف في بعض كتبه
مع انه ليس بمعرب بالفتحة حال الجر ۱۲ **قوله** قريب المرأة آه من ابي زوجها واخيه وابنه وربما يطلق على اقارب الزوجة ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

واللفيف **قلنا** الناقص كثير من الاجوف واللفيف العزة للتكاثر **فان قيل** المخالف
ذو عن الاخوان باضافته الى الظاهر دون الضمير **قلنا** ان ذو وضع وسيلة لتوصيف الشئ
باسم الجنس والضمير ليس باسم جنس **فان قيل** هذه الاسماء ليست معربة بهذا النوع
من الاعراب في حالة التثنية والجمع والتصغير فكيف يصح هذا الحكم على سبيل العموم **قلنا**
المراد بكونها معربة بهذا النوع حال كونها موحدة مكبرة لانها لو كانت مثنى او مجموعا كان اعرابها
كاعراب سائر التثنيات والجموع ولو كانت[1] مصغرة كان اعرابها بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث **فان قيل** لما كان هذان القيدان مرادين في عبارة المص فلم لم يذكرهما **قلنا**
انما لم يذكرهما اكتفاء بالامثلة **فان قيل** ينبغي ان يكتفي بالامثلة في حق الاضافة ايضا
قلنا لو اكتفي بالامثلة في حق الاضافة توهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع لتوهم
من الاعراب وليس كذلك **فان قيل** اخواها بالواو واه مشتمل باللغو والاستحالة الالف
بالنسبة الى الواو والاستحالة بالنسبة الى الالف والياء **قلنا** المراد بالاب واخواته الاسماء
الستة يعني هذه الاسماء الستة معربة بالواو والالف وبما يحكم على شئ معين ويراد به الحكم على نوعه
كقولنا زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع **فان قيل** الاصل في المفردات هو
الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف **قلنا** لما كان اعراب المفردات بالحركات
واعراب التثنيات والجموع بالحروف جعلنا اعراب بعض المفردات بالحروف لئلا يلزم المنافرة
والوحشة التامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق **فان قيل** لم حصرت في الستة **قلنا**
لما كان لكل واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة جعلنا في مقابلة كل حال اسما على حدة **فان**
قيل لم خصوا هذه الستة **قلنا** انها مشابهة للتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلكون اخرها

لتوهم على اللغو

[1] **قوله** ولو كانت مصغرة آه لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا باليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة واعلم ان ما ذكره من حكم المصغرات ليس بالاطلاق لان المصغرات المضافة الى ياء المتكلم فيها اربعة مذاهب الاول انها معربة بالحركات تقديرا والثاني انها مبنية الاضافة الى المبني والثالث انها ليست بمعربة ولا مبنية والرابع انها معربة بالرفع وبالنصب تقديرا والجر لفظا والمصغرات مفردة غير مضافة او مضافة الى غير ياء المتكلم المعربة بالحركات لفظا كذا قال مولانا نور الحق اقول لعل الاستاذ العلام اختار المذهب الاول من المذاهب الاربعة ولهذا لم يقيد الحركات بكونها لفظا فافهم ۱۲ تحفه خادميه۔

Marfat.com

حرفا صالحا للاعراب وامّا معنى فلان معانيها منبئة من التعدد كمعنى التثنية والجمع فان
قيل كما ان فى آخرها حرفا صالحا للاعراب كذلك فى آخر يد ودم فينبغى ان يعرب هذا النوع
من الاعراب وليس كذلك قلنا قد سمع من العرب اعادة الحرف المحذوفة عند الاعراب فى
الاسماء الا فى غيرها المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان واثنتان بالالف والياء فان قيل
ان ذكر كلا واثنان واثنتان بعد المثنى مستدرك لانه ليس المراد بالمثنى لفظه بل المراد افراده
وهذه الالفاظ من افراده قلنا لا نسلم انها من افراده بل من ملحقاته لان ملحقاته ما يكون
صورته صورة التثنية وليس له مفرد من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر
كلتا مع انه فى حكمه قلنا انه فرع[1] كلا وذكر الاصل مغنٍ عن ذكر الفرع فان قيل الحال
الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغى ان يكون اعراب المثنى بالالف والياء
مقيدا بقيد الاضافة الى مضمر وليس الامر كذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل
ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغى ان يكون غير كلى
فان قيل لم قيد اعراب كلا بالالف والياء بقيد الاضافة الى الضمير قلنا ان كلا اعتبارين
باعتبار اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركة ومعناه يقتضى
الاعراب بالحرف فروعى فيه كلا الاعتبارين بحيث لو كان مضافا الى مظهر اعرب بالحركة
لان الاضافة الى المظهر اصل والاعراب بالحركة اصل يضافا فاعطى الاصل للاصل رعاية
للتناسب ولو كان مضافا الى مضمر اعرب بالحرف لان الاضافة الى المضمر خلاف الاصل
والاعراب بالحرف ايضا خلاف الاصل فاعطى خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية
للتناسب فان قيل هذا ينقض بنحو جاءنى كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين لانه
مضاف الى المظهر وليس بمعرب بالحركة قلنا انه معرب بالحركة لكن حركاته تقديرية

[1] قوله انه فرع كلا آه يتوجه عليه ان الفرع قد يختلف اعرابه عن اعراب الاصل كجمع المؤنث السالم فانه فرع جمع المذكر السالم و
اعرابه بالحروف واعراب الفرع بالحركات الا ان يتكلف فتامل ولم يكيف بذكر اثنان مع انه اصل لاثنتان لنكتة وهى ان حكم التذكير والتانيث
فى باب العدد لما كان على خلاف جمع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جمع الاشياء
كما فى الواحد والواحدة على انه مذكور فى بعض النسخ ومتروك فى بعضها قلنا انا نمنع صحة الاولى ولا يلزم علينا تصحيح كل نسخة كذا قال الحافظ صفى بن نصير رحمه الله

Marfat.com

جمع المذكر السالم الوعشرون واخواتها بالواو والياء فان قيل ان ذكر الوعشرون
واخواتها بعد ذكر جمع المذكر السالم مستدرك لانه ليس المراد به لفظه بل افراده وهي من افراده
قلنا لانسلم انها من افراده بل من ملحقاته لان صورتها صورة الجمع وليس لها مفرد من
لفظها فان قيل هذا الجواب يستقيم في الوه لا يستقيم في عشرون واخواتها لانه يجوز
ان يكون عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وقس على هذا قلنا لو كان عشرون
جمع عشرة يصح اطلاق عشرون على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة ولو كان ثلثون
جمع ثلثة يصح اطلاق ثلثين على تسعة لانه ثلثة مقادير الثلثة وهذا اللازم باطل
فالملزوم مثله او نقول ان هذه الالفاظ تدل على كميات محصورة ولا حصر في
الجمع فان قيل الاصل في الاعراب الحركة فلم اعرب التثنية والجمع على الحرف قلنا
التثنية والجمع فرع الواحد في الاعراب بالحرف فرع الحركة فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع
رعاية للتناسب فان قيل ان جمع المؤنث السالم فرع المفرد ايضا فينبغي ان يعرب بالحرف
قلنا نعم لكن ليس في آخره حرف صالح للاعراب فاعرب بالحركة للضرورة فان قيل ان
ان اعراب التثنية والجمع خلاف الاصل لان رفع التثنية بالالف والقياس يقتضي
الواو ونصبها بالياء والقياس يقتضي الالف قلنا لما كان حروف الاعراب ثلثة والاعراب كل
واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة فلو اعطي الكل للتثنية بقي الجمع بلا اعراب ولو اعطي للجمع
بقي التثنية بلا اعراب ولو اشتركا لزم الالتباس بينهما فوزعت بان يعطى الالف للتثنية حالة
الرفع لانه ضمير الفاعل في تثنية الافعال ويعطى الواو للجمع حالة الرفع لانه ضمير الفاعل في جمع الافعال

قال جمع المذكر السالم اي الاصطلاحي وهو ما لحق بآخره واو او ياء ونون سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا كسنين وقدير دنها الباب
الحسين اي يعرب بالحركات ويلزمه الياء اعلم انه اذا سمي بالتثنية وجمع المذكر السالم ففيه مذهبان فقال سيبويه في كتابه اذا سميت رجلا بزيدين
فان اقيسه واجوده ان اقول هذا زيدان ورايت زيدين ومررت بزيدين كما تقول هذا مسلمون ومررت بمسلمين فهذه الواو والياء بمنزلة
الياء والالف ومثل قولك قول العرب هذه قنسرون وهذه فلسطون ومن النحويين من يقول هذا زيدان كما تراه يجعله بمنزلة عثمان وقال
الخليل من هذا مسلمين كما تراه جعله بمنزلة سنين كما تراه فان قلت هلا قلت هذا زيدين تدع الياء كما تركتها في مسلمين فانهم انما منعهم من ذلك
لان هذه لا تشبه شيئا من الاسماء في كلامهم ومسلمين مصروف كما كانت صارفا سنينا انتهى كلامه ١٢ تحفه خادميه

Marfat.com

والیاء مشترکۃ بینہما حالۃ الجر فان قیل حـ لزم الالتباس بینہما فی حالۃ الجر قلنا الالتباس مدفوع بحرکۃ ماقبل الیاء لان ماقبلہا فی التثنیۃ مفتوح وفی الجمع مکسور فان قیل لم یحمل علی الرفع قلنا بین النصب والجر مناسبۃ لکون کل منہما لا علی الفضلۃ بخلاف الرفع لانہ دال علی العمدۃ التقدیر[ه] فیما تعذر کعصا وغلامی مطلقا فان قیل الاعراب فی الماضی والامر الحاضر والحرف متعذر ولیس بمقدر قلنا ان کلمۃ ما عبارۃ عن الاسم وہی لیست باسماء فان قیل الضمیر فی تعذر لا یخلو اما راجع الی الاعراب او الی الاسم فعلی الاول بقی الموصول بلا عائد وعلی الثانی یلزم فساد المعنی کما لا یخفی قلنا الضمیر فیہ راجع الی الاعراب والعائد محذوف اعنی فیہ فان قیل التعذر ما لا یمکن الوصول الیہ الا بکلفۃ ومشقۃ والاعراب فی عصا وغلامی لا یمکن الوصول الیہ صلا قلنا المراد بالمتعذر ہہنا الممتنع فان قیل لما امتنع الاعراب فیہما فلم جعل من قبیل المعربات لا من قبیل المبنیات قلنا الممتنع[ه] فیہما ظہور الاعراب فی اللفظ لا تقدیرہ والمبنی ما امتنع فیہ کلاہما والمراد بعصا کل اسم کان فی آخرہ الف مقصورۃ باقیۃ او محذوفۃ لالتقاء الساکنین وانما قدر الاعراب فیہ لان الالف الساکن وضعا لا یقبل الاعراب اصلا والمراد بغلامی کل اسم مضاف الی یاء المتکلم وانما قدر الاعراب فیہ لانہ لما اشتغل آخرہ بالحرکۃ لاقتضاء الیاء امتنع علیہ خول حرکۃ اخری سواء کانت مخالفۃ او موافقۃ او استثقالا کقاض رفعا وجرا والمراد بہ کل اسم کان فی آخرہ یاء قبلہا کسرۃ وانما قدر الاعراب فیہ فی حالۃ الرفع والجر لا فی حالۃ النصب لان الضمۃ والکسرۃ ثقلان علی الیاء بخلاف الفتحۃ لانہا خفیفۃ ونحو مسلمی رفعا والمراد کل جمع مذکر سالم مضاف الی یاء المتکلم وانما قدر الاعراب فیہ فی حالۃ الرفع

سواء کان بناء کالقاضی او لفظا کقاض فی حالۃ الرفع والجر تحفہ خادمیہ

[ه] التقدیر فیما تعذر کعصا والمراد بہ کل اسم فی آخرہ الف سواء کان ثابتا کالعصا او ساقطا کعصا واختار بالمثال ہذا دون ذلک لخفاء الامر فی ہذا دون ذلک وغلامی والمراد بہ کل اسم سوی جمع المذکر السالم مضافا الی یاء المتکلم اقول فیہ ثلثۃ مذاہب الاول انہ معرب بالاعراب التقدیری فی الاحوال کلہا والثانی ان اعراب حالۃ الرفع والنصب تقدیری وحالۃ الجر لفظی والثالث انہ مبنی والمختار عند المصنف الاول ولہذا قال مطلقا ای اعرابہ تقدیری فی الاحوال الثلث ۱۲ [ه] قولہ الممتنع فیہما آہ لقائل ان یقول معنی التقدیر الفرض وفرض المحال جائز فمن این یمتنع فرض الاعراب فی المبنی مع انہ لا فرق بین الاعراب التقدیری والمحلی الا ان فی التقدیری یمتنع آخر الکلمۃ من الاعراب والمحلی یمتنع جمیع الکلمۃ منہ کذا قال مولانا عصام اقول ہذا الفرق اصطلاحی لان امتناع الاعراب فی الاول نفس الامر من الثانی فافہم فالصواب فی الجواب ان یقال انما لم یجعلا مبنیین لعدم المناسبۃ الموثرۃ فی البناء ومبنی البناء علی ہذا دون ذلک ۱۲ تحفہ خادمیہ

Marfat.com

لا النصب والجر لان فی حالة الرفع قلب الواو یاءً والقلب یخرج الشیء عن حقیقته وفی حالة النصب والجر ادغمت الیاء فی الیاء والادغام لا یخرج الشیء عن حقیقته **فان قیل** کثیرا ما قد الاعراب بالحرف فی الاحوال الثلث نحو جاءنی ابو القوم ورأیت ابا القوم ومررت بابی القوم فلم یجعل صنفا من اصنافه **قلنا** هذا التقدیر بعارض الاضافة والعوارض لا تعتبر واللفظ فی ماعداه **فان قیل** الاعراب اللفظ اصل بالنسبة الی التقدیری فلم قدم التقدیری علی اللفظ **قلنا** مواضع التقدیر قلیلة ومواضع اللفظ کثیرة والقلیل بمنزلة الجزء والکثیر بمنزلة الکل والجزء مقدم علی الکل فی الفهم فقدم فی الذکر مطابقة للوضع بالطبع غیر المنصرف **ما** فیه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما **فان قیل** ان ضربت مما وجد فیه علتان التانیث ووزن الفعل مع انه مبنی لا غیر المنصرف **قلنا** کلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ حتی یرد ما قیل **فان قیل** ان حضار مما وجد فیه علتان العلمیة التانیث مع انه مبنی **قلنا** المراد بالاسم المعرب وحضار مبنی **فان قیل** ان جُبلیٰ ومصابیح اذا صارا اعلمین لشخصین وجد فیهما علتان کما تری فینبغی ان یکونا من قبیل القسم الاول مع انهما من قبیل القسم الثانی وهو ما وجد فیه علة واحدة تقوم مقامهما **قلنا** المراد بالعلتین ان تکونا مؤثرتین والعلمیة لا تؤثر مع الفی التانیث وصیغة منتهی الجموع **فان قیل** ان نوحا مما وجد فیه علتان مؤثرتان العجمة والعلمیة مع انه منصرف علی المختار **قلنا** المراد بالعلتین ان تکونا مؤثرتین مع استجماع شرائطهما وشرط العجمة تحرکها والاوسط والزیادة علی الثلثة ولیس فی نوح واحد منهما **فان قیل** قیام العلة مقام العلتین لا یصح لان القیام انما یتصور فی الاجسام والعلل من قبیل الاعراض **قلنا** المراد بقیامها مقامهما ان تؤثر تاثیرهما وهی عدل وصف وتانیث ومعرفة وعجمة وجمع وترکیب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقریب **فان قیل** الحکم علی العلل التسع بکل واحد من هذه الامور لا یصح لانه یلزم حمل الواحد علی المتعدد

ف ۱ قال غیر المنصرف ما فیه علتان ای اسم معرب فیه علتان مؤثرتان مع استجماع شرائطهما او واحدة منهما تقوم مقامهما بان یؤثر تاثیرهما فقوله ما جنس وقوله فیه علتان آه فصل ۱۲ تحفه ف ۲ قوله وهی عدل آه والبیتان لابی سعید الانباری اولهما ف ۳ موانع الصرف تسع کلما اجتمعت ۴ منها فما للصرف تصویب ۴ او انما عدل المصنف عن هذا البیت لانه لا یشتمل واحدة منهما وان امکن الجواب عنه بان العلتین اعم من ان تکون حقیقیتین او حکمیتین ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب۔

Marfat.com

وهو باطل قلنا هذا انما یرد لو کان الربط مقدما علی العطف ولیس کذلک بل الامر بالعکس کما
اشار الیه الشارح بقوله وهی ای العلل التسع مجموع ما الخ فان قیل ان کلمة ثم تفید
التراخی فعلم منه ان علیة الجمع والترکیب عقیبة من علیة الخمسة ولیس کذلک قلنا
العدول فی هاتین البیتین عن الواو الی ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخی فان قیل
ان زائدة لا یخلو اما مرفوع علی انه صفة النون او منصوب علی انه حال منه وکل واحد منهما
باطل اما الاول فلعدم المطابقة بین الصفة والموصوف فی التعریف والتنکیر واما الثانی فلان
الحال ما عن الفاعل او عن المفعول والنون فی هذا الترکیب لا فاعل ولا مفعول بل هو مبتدأ
قلنا انه حال عن النون والنون فاعل فی المعنی ای تمنع النون الصرف زائدة من قبلها
الف قوله الفٌ فاعل الظرف ومبتدأ والظرف خبره المقدم علیه فان قیل علی هذا
التوجیه یفهم منه زیادة النون فقط مع ان الالف ایضاً زائدة ولذا یعبر عنهما بالالف والنون
المزیدتین فالحق ان یقال ان الالف فاعل زائدة والظرف متعلق بالزیادة فیفهم منه زیادتهما
لکن تقدم الالف علی النون فی وصف الزیادة کما فی جاءنی زید راکبا من قبله اخوه قوله وهذا
القول تقریب ای ذکر العلل علی صورة النظم اقرب الی الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر او
القول لیکون العلل تسعة قریب الی الحق او القول بکون کل واحد من هذه الامور التسعة علة قولاً مجازیاً
لا حقیقیاً اذ العلة فی الحقیقة اثنان منها قوله کعمر والحمر فی طلحة وزینب وابراهیم ومساجد معدیکرب وعمران

قوله فان قیل علی هذا التوجیه یفهم الخ اقول هذا اذا کان متعلق الظرف من افعال العموم واما اذا کان من افعال الخصوص کالزائدة بقرینة الاول
فلا وکمن ان یجاب باختیار الشق الاول والمطابقة موجودة لان اللام فی النون زائدة ویدل علیها ذکر بقیة الاسباب فی البیتین نکرة وحال الظرف
علی طبق ما مر من الاستاذ العلام ومناد باختیار الشق الثالث بانه خبر مبتدأ محذوف ای هی زائدة وقیل نصبه علی انه حکایة عن حال فی مثل
قولنا یمنع الصرف کذا وکذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا ینصبها ۱۲ **قوله** او القول بکون العلل تسعة قریب الی الحق لان فی الاسباب
خلافا فقال بعضهم اثنان الحکایة فی وزن الفعل من الفعل الی الاسم کیزید ویشکر وشمر وضرب فان امتناع الصرف فیه بطریق الحکایة
للفعلیة یعنی انه کما لم یدخل علیه الکسر والتنوین قبل نقله من الفعلیة الی الاسمیة کذلک لم یدخل بعد النقل ولا یخفی علیک ان هذا لا یجری فی اثنا
عشر فهم والترکیب فیما سواه ترکیبا یشمل الترکیب الذی عرفه المصنف وغیره ای الترکیب بین الشیئین کترکیب العجمة وهو اما تکریره فی العجمة
والعرفی او ترکیبهما من العلمیة کذا فی الباقی وقال بعضهم احد عشر التسعة مذکورة ومراعاة الوصف الاصلیة بعد التنکیر فی نحو احمر وشبه الف
التانیث المقصورة وهو کل الف لیست للتانیث زیدت فی آخر الاسم وجعل ذلک الاسم علما سواء کانت للالحاق کارطی اسم شجر او لا کعثری اسم
رجل ولا یخفی علیک انهما واحد ان فی التانیث والوصف وقال بعضهم ثلثة عشر احد عشر مذکورة ولزوم تاء التانیث وعدم النظم فی الاعان فهم وکن من
الاجیاد ۱۲

احمد فان قیل ان طلحة کما کان مثالا للتانیث کذلک یکون مثالا للمعرفة فما الفائدة فی ایراد زینب بعد طلحة قلنا فیه اشارة الی قسمی التانیث اللفظی والمعنوی وحکمه ان لا کسرة ولا تنوین لان لکل علة فرعیة فاذا وجد فی الاسم علتان حصل فیه فرعیتان فیشبه الفعل فی وجود الفرعیتین فامتنع فیه الاعراب المختص بالاسم اعنی الجر والتنوین فان قیل ان اضافة الحکم الی غیر المنصرف لا یصح لان الحکم انما یضاف الی المؤثر والمؤثر ههنا العلتان او العلة الواحدة التی تقوم مقامهما قلنا اضافة الحکم الیه من حیث اشتماله علی علتین او واحدة تقوم مقامهما فان قیل ان قوله وحکمه مبتدأ والجملة الواقعة بعده خبره ولا بد فی الجملة الواقعة خبرا من عائد ولا عائد فی هذه الجملة قلنا العائد محذوف اعنی فیه فان قیل هذا الحکم منقوض بقول فاطمة فی مرثیة النبی علیه الصلوة والسلام شعر ماذا علی من شم تربة احمد ان لا یشم مدی الزمان غوالیا ؛ صبت علی مصائب لو انها ؛ صبت علی الایام صرن لیالیا ؛ وبقول الشافعی فی مدح ابی حنیفة شعر اعد ذکر نعمان لنا ان ذکره ؛ هو المسک ما کررته یتضوع ؛ وبقول علی فی مدح النبی علیه الصلوة والسلام شعر سلام علی خیر الانام وسیدٍ ؛ حبیب الٰه العلمین محمد ؛ بشیر نذیر هاشمی مکرم ؛ عطوف رءوف من یسم باحمد ؛ فاجاب المصنف بقوله ویجوز صرفه للضرورة ای لضرورة شعریة وهو الانکسار کما فی المثال الاول او الزحاف کما فی المثال الثانی او رعایة القافیة

۵۱ قوله فی مرثیة تخفیف الیا رسانیش کردن وگریستن قال مولانا عبد الرحیم الصفی روی ان فاطمة الزهرا زارت مرة روضة النبی صلعم فاخذت قبضة من ترابها ووضعت علی عینیها الکریمتین وبکت بکاء شدیدا ثم انشدت هذین البیتین والماهل هما من انشائها او من انشاء غیرها ففیه خلاف والصحیح انهما من انشاء غیرها انتهی یعنی چه حال است بر آن شخص که بوی کرده باشد خاک قبر آنحضرت صلعم که بوی نخواهد کرد زمان وراز غوالی را وغوالی جمع غالیه است که نام خوشبوئے است مرکب است از چند اجزاء ریخته شد بر من غمها که اگر ریخته شدندے بر روزها مبدل میشدندے آن روزها بشبها ۱۲ **۵۲ قوله** وبقول الشافعی ذکر فی جامع الشواهد لم لیسم قائله وذکر الآخر النعمان بفتح النون جبل بقرب عرفات او وادٍ فی طریق الطائف یخرج الی عرفات قال الشاعر تضوع مسکا بطن نعمان ان مشت ؛ به زینب فی نسوة عطرات وقیل بضم النون اسم ابی حنیفة رح الا انه غیر ثابت روایة وان کان ملائما دلالة ولا اعلم بما قال الاستاذ معناه مکررکن یاد کردن نعمان از برائے ما در ستیکه یاد کردن او هست مشک هر زمان که مکرر کنی او را بهتر میشود دلبری او ۱۲ **۵۳** وبقول علی الخ ذکر فی جوامع الشواهد لم لیسم قائله ومعناه ظاهر فلا تبین ۱۲ **۵۴ قوله** او الزحاف والزحاف عند اهل العروض عبارة عن تغییر رکن من الارکان العشرة المشهورة وهی فعولن وفاعلن ومعاعیلن وفاعلاتن ومستفعلن ومفاعلتن ومتفاعلن ومفعولات وفاعلتن ومستفلن تف علن مرکبة من الاسباب والاوتاد والفواصل والاقسام کثیرة وفیما نحن فیه الکف وهو عبارة عن تغییر الحرف السابع والتفصیل فی علم العروض ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

كما في المثال الثالث فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله تعالى سَلَاسِلًا وَاَغْلَالًا وَسَعِيرًا
لانه منون من غير ضرورة شعرية فاجاب المصنف بقوله او للتناسب مثل سَلَاسِلًا
وَاَغْلَالًا فان قيل ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز فكيف يصح قوله
ويجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان العام المقيد بجانب
الوجود يعني لا يكون منع صرفه ضروريا كما في ضرورة شعرية اولا كما في التناسب ثم
الامكان على قسمين خاص وعام فالخاص ما يكون فيه سلب الضرورة من جانبين
والعام ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامكان العام على قسمين احدهما
الامكان العام المقيد بجانب الوجود وثانيهما الامكان العام المقيد بجانب العدم الاول ما يكون
فيه سلب الضرورة من جانب العدم سواء كان وجوده ضروريا اولا والثاني ما يكون
فيه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء كان عدمه ضروريا اولا فان قيل[1] ان غير
المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما او باد خال الكسرة والتنوين لا يخرج
عن حقيقته فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بجواز الصرف جعل غير
المنصرف في حكم المنصرف لا جعله منصرفا حقيقة فان قيل لاحتراز عن الزحافات لا يكون
ضروريا عند الشعراء فكيف يشتمل قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا الاحتراز عن
بعض الزحافات بقي الامكان ضروري عند الشعراء قوله او ما يقوم مقامهما الجمع فان فيه
تكرار الجمعية سواء كان تكرار الجمعية فيه حقيقة كالكتيب او انا عيم او حكما كمساجد
ومصابيح والفا التانيث لان فيهما نفس التانيث ولزومها للتانيث وضعا وهذا بمنزلة
تانيث آخر فان قيل كثيرا ما يكون التاء لازمة للكلمة بعارض كالعلمية
فينبغي ان تكون قائمة مقام السببين قلنا التاء غير لازمة للكلمة

---

[1] قوله فان قيل ان غير المنصرف آه قد كسر بهذا الكلام ما قرره سابقا من ان المراد بالعلتين علتان مؤثرتان مع انجلاء شرائطهما وح اما ان يوجد التاثير او لا فعلى الاول يلزم تحقق التاثير بدون الاثر وبطلانه ظاهر وعلى الثاني يصدق تعريف غير المنصرف عليه فكيف القول باد خال الكسرة آه كذا قال الحافظ مع تغير قول لا يخفى متانة هذا الايراد اللهم الا ان يقال انه مبني على ظاهر كلام المصنف رح ذي الايجاز الا فلا مجال في دفعه للتضاد ١٢ [2] قال والفا التانيث آه والالف شامل للهمزة ايضا لعموم اطلاق الالف او باعتبار الاصل فلا يرد انه يفهم من عبارة المص ان علامة التانيث في الاسم الممدود الالف الاول والامر ليس ككل كما حقق في موضعه ١٢ تحفه حامديه

Marfat.com

بحسب اصل الوضع بل قصت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم بعارض لا يقوى قوة اللزوم الوضعي **فان قيل** الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيكون المعنى ان الجمع والفي التانيث سبب واحد قائم مقام السببين وليس كذلك بل كل واحد منهما سبب على حدة قائم مقام السببين **قلنا** عبارة المصنف محمولة على حذف المبتدأ اى احدهما الجمع وثانيهما الفا التانيث اى كل واحد منهما لا مجموعهما فلا يرد ان عبارته تشعر ان الفي التانيث كلاهما قائمان مقام السببين وليس كذلك **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر **فان قيل** العدل صفة المتكلم والخروج صفة اللفظ فلزم حمل صفة احد المتباينين على صفة مباين اخر وهو باطل **قلنا** العدل مصدر مبني للمفعول اى فالمعدول خروجه الخ وفيه نظر من وجهين الاول ان المعدول ذات مع الوصف والخروج صرف الوصف فلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف وهذا باطل والثاني ان اسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف والمعدول ذات مع الوصف **قلنا** المراد بالمعدول كون الاسم معدولا وفيه نظر من وجهين الاول ان كون الاسم معدولا متعد والخروج لازم فلزم تفسير المتعدي باللازم وهو باطل والثاني ان كون الاسم معدولا حاصل بالمصدر والخروج نفس المصدر فلزم حمل نفس المصدر على الحاصل بالمصدر وهو باطل **قلنا** المراد بالخروج كون الاسم مخرجا **فان قيل** ان الضمير في خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني يلزم اخذ المحدود في الحد وهو باطل **قلنا** ان الضمير في خروجه راجع الى الاسم ولا يلزم المحذور بقرينة ان هذا المقام مقام بحث الاسم **فان قيل**

قال فالعدل خروج الاسم الخ اى خروج الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة الاصلية بحيث يدخل في غيره ولا يكون تحت اصل وقاعدة فقوله خروج الاسم جنس شامل للمشتقات وغيرها وخرج بقوله عن صيغته الاصلية ما سوى المحدود وانما لم يعرف المصنف من اسباب عدم الصرف الا العدل لكونها معلومة مبنية في موضعها بخلاف العدل فانه ليس لبيانه موضع من هذا العلم معين فيه فتامل فيه وانما قدمه على سائر العلل لانه غير مشروط بخلاف البواقي وانما رتبها على الترتيب المذكور لرعاية الاجمال وفيه رعاية الوزن الجمال فافهم ۱۲ تحفه خادميه لملا محمد شعيب ولايتي من تلامذه مولانا عبد الحي رح۔

Marfat.com

ان الصیغۃ[1] عبارۃ عن الھیئۃ والمادۃ والاسم ایضاً عینھما فعلی ھذا یلزم اخراج الکل عن الکل وھو باطل قلنا المراد بالصیغۃ الصورۃ فان قیل علی ھذا یلزم اخراج الکل عن الجزء وھو باطل قلنا المراد بالاسم مادتہ فان قیل تعریف العدل یصدق علی المشتقات لانھا ایضاً مخرجۃ عن الصیغۃ الاصلیۃ قلنا المشتقات خارجۃ عنہا باضافتہ الی ضمیر الاسم لان صیغۃ المصدر لیست صیغۃ المشتقات بدلیل تغایرھما فی المعنی فان قیل تعریف العدل یصدق علی الاسماء المحذوفۃ الاعجاز کید ودم لانھا ایضا مخرجۃ عن صیغتھا الاصلیۃ قلنا العدل خروجہ عن صیغتہ الاصلیۃ مع بقاء المادۃ وھنا لیس فیھا بقاء المادۃ فان قیل تعریف العدل لا یصدق علی ثلث ومثلث لعدم بقاء المادۃ فیھما بحذف التاء عن ثلثۃ ثلثۃ قلنا المراد ببقاء المادۃ بقاء مادۃ الحروف الاصلیۃ والتاء زائدۃ فان قیل تعریف العدل یصدق علی المغایرات القیاسیۃ کداع ودایم لانھا ایضا مخرجۃ عن صیغتہ الاصلیۃ قلنا المعتبر فی العدل خروجہ عن صیغتہ الاصلیۃ ودخولہ فی صیغۃ اخری مغایرۃ عن الاولی بدخول الاولی تحت اصل وقاعدۃ لا الثانیۃ وھھنا کلا الصیغتین داخلتان تحت اصل وقاعدۃ فان قیل تعریفا لعدل یصدق علی المغایرات الشاذۃ کقوس وانیب لان اقوس جمع القوس وانیب جمع ناب وھما من الاجوف والقاعدۃ فیہ ان یجمع علی افعال فعلم انھما معدولان من اقوام

---

[1] قولہ ان الصیغۃ عبارۃ عن الھیئۃ والمادۃ آہ اقول لقائل ان یقول لانسلم ان الصیغۃ عبارۃ عما ذکر بل ھی عبارۃ عن الھیئۃ فقط کما ھو مصرح فی تعریفھا من ان الصیغۃ ھیئۃ عارضۃ للکلمۃ آہ وتفسیر الشارح الصیغۃ بالصورۃ من قبیل تفسیر غیر المشہور بالمشہور لاجواب سوال کما ھو المسطور ولھذا قال مولانا عبد الغفور تلمیذ الشارح المبرور کانہ اراد بھا ما یشمل الصورۃ الحکمیۃ ایضا فان خروج حرکۃ من السحر لیس خروجا عن الصورۃ الحقیقیۃ اذ لا دخل لہا فیھا نعم لھا دخل فی صورۃ الحکمیۃ لان اللام بمنزلۃ جزء الکلمۃ ولھذا لا یجوز الفصل بینھا وبین مدخولھا ومع ھذا یبقی الاشکال لانھا غیر متناول للصورۃ الحاصلۃ عن الاضافۃ ولھذا یعبر التغییر بانہ خروج عما ھو حقہ من التغیر الصیغۃ واستلزام کلۃ اخری وفیہ ای فی ھذا التفسیر انہ یلزم ان یکون یوم الجمعۃ منصوبا بتقدیر فی معدولا عن صمت فی یوم الجمعۃ المجرور بلفظ فی لان یوم الجمعۃ المنصوب یصدق علیہ انہ خروج عما ھو حقہ من استلزام فی ولا یرد ای ما ذکر من الایراد علی تفسیر المصنف اذ لیس لفی مدخل فی الصورۃ الحکمیۃ لجواز الفصل بینھا وبین مدخولھا بالحرف الزائد ویمکن ان یقال ان ذلک الخروج غیر تام لان المقدر فی حکم الملفوظ انتہی مع زیادۃ ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب۔

Marfat.com

واینیاب **قلنا** هذا انما یرد لو اعتبر جمعیتهما اولا علی اقواس انیاب ثم اعتبر اخراجهما
عنها الی اقوس اینیب لیس کذلک بل القوس جمع ابتداء علی اقوس انیاب علی اینیب ولذا
سمیت بالجموع الشاذة والمعدول لا یسمی بالشاذ **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون للمعدول
قاعدة ویکونان مخالفین عن هذه القاعدة فلذا سمیت بالجموع الشاذة **قلنا** لیس للمعدول
قاعدة حتی یلزم من مخالفتها تسمیتها بالجموع الشاذة فعلم ان تسمیتها بالجموع الشاذة
لکونها جمعا علی خلاف القیاس **فان قیل** لا حاجة الی ارتکاب تلک التکلفات لان
المقصد من التعریف امتیاز المعرف عن بعض ما عداه وهو حاصل ههنا لامتیازه عن سائر
العلل واما امتیازه عن جمیع ما عداه فلیس بلازم **قلنا** ان فی مقام التعریف مذهبین
مذهب المتقدمین ومذهب المتاخرین فمذهب المتقدمین ان الشرط فی التعریف امتیاز[51]
المعرف عن بعض ما عداه ومذهب المتاخرین ان الشرط فی التعریف امتیاز[52] المعرف عن
جمیع ما عداه والمختار عند المصنف مذهب المتاخرین **قوله** تحقیقا او تقدیرا اشارة الی
تقسیم العدل یعنی العدل علی قسمین تحقیقی وتقدیری وفی تفسیرهما خلاف بین العامة
والمحققین فمذهب[53] العامة ان العدل التحقیقی خروج محقق عن اصل محقق والتقدیری خروج
اعتباری عن اصل اعتباری بوجوه ثلثة الاول ان قوله تحقیقا او تقدیرا صفة الخروج
وهذا انما یستقیم اذا کان الخروج فی الاول تحقیقیا وفی الثانی اعتباریا والثانی[54] ان الخروج
فی الثانی اعتباری فلو کان فی الاول ایضا اعتباریا یلزم تقسیم الشیء الی نفسه وغیره وهو
باطل والثالث ان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف
ووجود الدلیل علی وجود الاصل بعینه دلیل علی وجود الفرع ووجود الدلیل علی وجود الفرع
بعینه دلیل علی وجود الخروج فعلم ان الخروج فی الاول تحقیقی وفی الثانی اعتباری ومذهب
المحققین ان العدل التحقیقی خروج اعتباری[55] عن اصل محقق والتقدیری خروج

---

[51] قوله امتیاز المعرف آه کتعریف الانسان بالماشی ۱۲ تحفه [52] قوله امتیاز المعرف آه کتعریف الانسان بالحیوان الناطق ۱۲
تحفه [53] قوله فمذهب العامة آه والیه آل الشیخ الرضی حیث قال یعنی بالعدل المحقق ما تحقق حاله بدلیل یدل علیه غیر کون الاسم غیر منصرف
کمیسر لو وجدنا ما یمنع صرفه لکان هناک دلیلا الی معرفته کوزن معدول الی آخره ۱۲ تحفه [54] قوله خروج محقق لا یمکن الا باعتبار الاصل
المحقق فلذا قال عن اصل محقق ۱۲ [55] قوله والثانی آه کما هو مذهب المحققین ۱۲ تحفه خادمیه ۱۲ قوله خروج محقق

Marfat.com

اعتبادی عن اصل اعتباری فالحاصل ان الخروج فیهما اعتباری لکن الفرق باعتبار الاصل
فان کان اصله محققًا فهو عدل تحقیقی وان کان اصله مقدرا فهو عدل تقدیری لان
العدل من الاسباب الاعتباریة الضروریة بحیث[1] یکون العلم بالعلة عقیبا عن العلم بالحکم
فلو کان الخروج فی العدل التحقیقی حقیقیا لایکون العدل من الاسباب الاعتباریة الضروریة
اجیب عن الدلیل الاول ان قوله تحقیقًا او تقدیرًا صفة الخروج باعتبار حاله وعن الثانی
ان تقسیم العدل الی التحقیقی والتقدیری بحال متعلقه وهو الاصل لا باعتبار حاله وهو
الخروج حتی یلزم تقسیم الشیء الی نفسه وغیره وعن الثالث نعم ان العدل التحقیقی فیه
فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ووجود الدلیل علی وجود الاصل بعینه
دلیل علی وجود الفرع ولکن لانسلم ان وجود الدلیل علی وجود الفرع بعینه دلیل علی وجود
الخروج لجواز ان یکون الاصل والفرع موجودین ولا یعتبر اخراج الفرع عن الاصل کما فی اقوس
واینبٍ قوله کثلاث مثلث مثال العدل التحقیقی لانهما لما وجدا فی کلامهم غیر منصرفین
ولم یوجد فیهما سبب ظاهر غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی فی منع الصرف فاضطروا
الی اعتبار سبب اخر ولما لم یصلح للاعتبار سبب اخر غیر العدل فاعتبروا فیهما العدل التحقیقی
لان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ولا شک ان فیهما
ایضًا وجد الدلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف وهو ان معناهما مکرر وتکرار المعنی
یدل علی تکرار اللفظ ولفظهما غیر مکرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مکرر وهو ثلثة ثلثة
فان قیل المعتبر فی سببیة منع الصرف الوصفیة الاصلیة لاصالتها لا العرضیة لعروضها
والوصفیة فیهما عارضیة لعروضها فی المعدول عنه قلنا ان وصفیتهما وان کانت عارضیة
فی المعدول عنه لکن صارت اصلیة فی المعدول لان العدل بمنزلة الوضع الثانی واخر مثال اخر العدل
التحقیقی لانه لما وجد فی کلامهم غیر منصرف ولم یوجد فیه سبب ظاهر غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی
فی منع الصرف فاضطروا الی ان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ولا شک
ان ههنا ایضًا وجد هو ان اخر جمع اخری مؤنث اخر وهو اسم التفضیل والقاعدة فیه ان یستعمل

[1] قوله بحیث یکون العلم بالعلة الخ اقول هذا مخالف لما سیاتی فی القصد ومن عدم النظر فافهم ۱۲ محققه حماد سنبل

Marfat.com

علی احد ثلثة اوجه اللام او الاضافة ومن وهو لم یستعمل بواحد منها فعلم انه معدول عن الاخر او عن اخر من ولم یذهب الی الاضافة احد لان المضاف اذا قطع عن الاضافة وجب البناء علی الضمة کقبل وبعد او التنوین عوضا عن المضاف الیه کحینئذ ویومئذ او اضافة اخری مثل الاولی مثل ایا تیم تیم عدی وههنا لم یوجد شئ منها فعلم انه معدول عن احد الامرین الاولین **فان قیل** لا نسلم ان اخر اسم تفضیل لان اسم التفضیل یدل علی زیادة موصوف علی ما اضیف اسم التفضیل الیه واخر بمعنی غیر نحو جاءنی زید اخر القوم ای غیر القوم قلنا ان اخر فی الاصل بمعنی اشد تاخرا ثم نقل الی معنی غیر بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر **قوله وجمع** هذا ایضا مثال العدل التحقیقی لانه لما وجد فی کلامهم غیر منصرف ولم یوجد فیه سبب غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی فی منع الصرف فاضطر الخ لان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف وهو ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقیاس فعلاء افعل ان کان

قوله عن احد الامرین آه فقیل معدول عن اللام لو کان مع من مقدرة کما فی الله اکبر للزم ان یقع نسوة آخر علی وزن افعل للتفضیل مادام مصحوبا بمن ظاهرة او مقدرة لا یجوز مطابقة لمن هو له بل یجب افراده ومنع ابو علی من کون آخر معدولا عن ذی اللام استدلالا بانه لو کان کذا لوجب کونه معرفة کامس وسحر المعدولین عن ذی اللام فکان لا یقع صفة للنکرات کما فی قوله تعالی من ایام اخر واجیب بانه معدول عن ذی اللام لفظا ومعنی ای عدل عن التعریف الی التنکیر ومن این لزم انه لا یجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعریفا وتنکیرا ولو کان مقتضی اللام فی المعدول عن ذی اللام واجبا لوجب بناء سحر کما ذهب الیه بعضهم لتضمنه معنی الحرف فتعریف سحر لیس لکونه معدولا عن ذی اللام بل لکونه علما وذهب ابن جنی الی ان القیاس فی آخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان یستعمل بمن ویفرد ویقطع فی جمیع الاحوال فاخر فی قولک بنسوة اخر معدول عن اخر من ویلزم علی هذا القول ان یکون آخران وآخرون واواخر واخری واخریان معدولات ایضا عن لفظ آخر الا ان اخری واواخر غنیان عن اعتبار العدل بالف التانیث والجمعیة والمثنی والمجموع بالواو والنون لانتفاء فیهما حکم منع الصرف فی موضع نحو احمران واحمرون واما اخریات فاستعمالها باللام والاضافة کما هو الاصل ولو لم یکن ایضا لم یبق فیها اثر منع الصرف لکونه کعرفات هذا وفی ادعاء کون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنیین والمجموعین معدولة عن لفظ الواحد المذکر بعد فالاولی ان لا یدعی کون آخر وتصاریفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضیل علی التعیین بل نقول هی معدولة عما کان حقها ولازمها فی الاصل اعنی احد الاشیاء الثلثة مطلقا کذا فی الرضی ۱۲ تحفه خادمیه

قوله وقیاس فعلاء افعل الاولی ان یقول ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع غیر صفة وقیاس فعلاء غیر صفة ان یجمع علی فعالی او فعلاوات کصحراء علی صحاری وصحراوات فلما لم یجمع علی واحد منهما علم انه معدول عن واحد منهما کما قال صاحب المتوسط لان فعلاء ههنا اسمی کما یفهم من قول الشارح رح والآخر الصفة الاصلیة فلا حاجة فیما نحن فیه الی شقیه ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

صفةً ان یجمع علی فعلی کحمراء علی حُمر وان کان اسمًا ان یجمع علی فعالی او فعلاوات کصحراء
علی صحاری صحاریات وھولم یجمع بواحد منھما فعلم انہ معدول عن احدالامرین اعنی
جمع او جمعاوات فان قیل ان اجمع من الفاظ التاکید المعنوی فکیف یکون وصفًا لان
بین الوصفیۃ والتاکید منافاۃ قلنا ان جمع فی الاصل وصف ثم غلب استعمالہ
فی باب التاکید والوصف بغلبۃ الاسمیۃ لایخرج عن سببیّۃ منع الصرف قولہ
او تقدیر العجمۃ لانہ لما وجد فی کلامھم غیر منصرف ولم یوجد فیہ سببٌ غیر العلمیۃ والسبب
الواحد لایکفی فی منع الصرف فاضطروا الی اعتبار سبب اٰخر ولما لم یصلح للاعتبار سبب اٰخر
غیر العدل فاعتبروا فیہ العدل التقدیری لان العدل التقدیری مالم یوجد فیہ
دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف لاشک ان ھھنا ایضًا لم یوجد دلیل علی وجود
الاصل غیر منع الصرف ففرضوا ان عمر معدول من عامر قولہ وباب قطام فی تمیم فان قیل الظاھر
ان المراد بباھا کل اسم علی وزن فعال ولیس کذلک لان کثیرًا من اوزانہ مبنی کنزال وفجار
وفساق وحضار قلنا المراد بباھا کل ما یکون علی فعال علمًا للاعیان المؤنثۃ من غیر ذوات
الراء وعدل فیہ حملًا علی ذوات الراء لانھم لما وجدوا ذوات الراء مبنیۃً فی کلامھم
ولم یجدوا فیھا الا سببین العلمیۃ والتانیث والسببان لایوجبان البناء ففرضوا فیھا
العدل التقدیری ولما اعتبروہ فیھا اعتبروہ فیما عداھا حملا علیھا ثم اورد[1] علیھم ان ذکر
باب قطام فی ھذا المقام غیر مناسب لان الکلام فی الاسم الذی اعتبر فیہ العدل لسبب منع
الصرف والعدل فیھا لیس لسبب منع الصرف بل للحمل علی النظائر واجیب عنہ بانا لانسلم ان کلا منا
فی الاسم الذی اعتبر فیہ العدل لسبب منع الصرف بل فی اسم غیر منصرف اعتبر فیہ العدل سواء
کان لسبب منع الصرف او للحمل علی النظائر قولہ الوصف فان قیل عد الوصف من اسباب منع
الصرف لایصح لان الوصف فی اصطلاحھم اسم دال علی ذات مبھمۃ ماخوذۃ مع بعض صفاتھا وھو ذات
والاسباب من قبیل الاعراض قلنا المراد بالوصف کون الاسم دالا الخ سواءٌ کان الدلالۃ

[1] قولہ ثم اورد علیھم آہ قال صاحب المتوسط وانا وجدت نسخۃ لھذا الکتاب مقروءۃً علی المصنفؒ ولم یکن فیھا لفظ قطام
فسالت قاریھا عنھا فقال حذفہ المصنفؒ عند قراءۃ بعض المشتغلین علیہ لعدم مطابقتہ للمقصود انتہی عبارتہ ۱۲ تحفہ حامدیہ

Marfat.com

بحسب الوضع كما فی احمر او بعارض الاستعمال كما فی اربع لكن المعتبر فی سببية منع الصرف
الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية لعروضها كما قال المصنف شرطه ان يكون فی الاصل
فان قيل ان الاصل اذا ذكر فی مقابلة الوصف يراد به الموصوف وهذا المعنى ثابت فی
الوصف العارضی ايضا فينبغی ان يكون سببا لمنع الصرف ايضا وليس كذلك **قلنا** المراد[1]
بالاصل الوضع **فان قيل** ظرفية الوضع للوصف لا يصح لان الظرف اما زمان او مكان
والوضع ليس منهما **قلنا** كلمة فی بمعنى عند ای شرطه ان يكون عند الوضع بان يكون وضعه
للوصفية **قوله** فلا تضره الغلبة ای غلبة الاسمية على الوصفية **فان قيل** لا نسلم ان
الغلبة لا تضره بل تضره لان الوصفية تزول بالغلبة **قلنا** المراد بعدم الضرر عدم خروجه
عن سببية منع الصرف **فان قيل** على هذا لو سمی بالاسود الرجل الابيض ينبغی ان يكون
غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل **اجيب** عنه ان المراد بالغلبة اختصاص الاسم ببعض افراده والرجل الابيض
ليس من افراد الاسود **قيل** عليه لو سمی بالاسود الرجل الاسود ينبغی ان يكون غير منصرف
لوزن الفعل والوصفية الاصلية لانه فرد من افراد الاسود وليس كذلك بل هو
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل **اجيب** عنه بان معنى[2] الغلبة اختصاص الاسم
ببعض الافراد بحيث لا يحتاج فی الدلالة عليه الى انضمام قرينة وهو محتاج الى القرينة
وهی اما ذكر الموصوف نحو بقراسود او امر اخر نحو عندك اسود من الرجال **قوله** فلذلك
فان قيل المذكور فيما سبق امران اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة ولذلك

---

[1] **قوله** المراد بالاصل الوضع آه انما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات الثلث عليه فی باب الافادة والاستفادة فصار الوضع اصلا لان الاصل ما يبتنی عليه الشئ والدلالات الثلث متفرعة على الوضع لاعتبار الوضع فی مفهوماتها ۱۲ تحفه **[2] قوله** معنى الغلبة اختصاص الاسم آه المراد ببعض الافراد النوعية لا الشخصية لانه يصير علما فلا يؤثر علميته حينئذ فی منع الصرف لعدوم معنى الوصفية فيه حينئذ ۱۲ **[3]** قال فلذلك صرف آه اقول عبارة النسخ الصحيحة هكذا فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلذلك قال مولانا عصام سنادا عامل الاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة وليس فی تقدير صرف اربع فی مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار فی مثل هذا التركيب غير جائز انتهى وقال الفاضل اللاری لنسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه لكن لما بين الشارحون حاصل المعنى على النهج المشهور لا تقدير العبارة لان فيه محذورا فزعم الناسخون انها من المصنف فافرزوا من الشروح بالغلط والحركات والحمرة ۱۲ تحفه خادميه۔

Marfat.com

من الاسماء الاشارة المفردة المذكرة قلنا الامران المذكوران مأوّلان بتاويل المذكور
صُرف اربعٌ فی مرّتٍ بنسوةٍ اربعٍ لعروض الوصفية لانه فی الاصل اسم المرتبة المعيّنة
وهو ما فوق الثلثة وما دون الخمسة لكنه لما اجرى على النسوة صار اسم نسوة موصوفة
بصفة الاربعية **قوله** وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد لاصالة الوصفية فيها وعدم
مفرّة الغلبة **قوله** وضعف منع افعى كما توهم بعضهم على زعم ان افعى مشتق من العفوة وهو
الخبث ثم صار اسما للحيّة واجدل كما توهم بعضهم على زعم ان اجدل مشتق من الجدل وهو القوة
ثم صار اسما للصقر واحيل كما توهم بعضهم على زعم ان اخيل مشتق من الخال وهي النقطة ثم صار
اسما للطائر المذكور خيلان وانما ضعف منع صرف هذه الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافا فی الاصل
فان قيل كما انه لا قطع بكونها اوصافا فی الاصل كذلك لا قطع بكونها غيرا وصافا فی
الاصل فلم يرجح الانصراف على عدم الانصراف **قلنا** انما رجح الانصراف على منع الصرف لان الانصراف اصل
فی الاسماء **قوله** التانيث بالتاء **فان قيل** التانيث المعنوي ايضا بالتاء فكيف يكون مقابلا للتانيث
بالتاء **قلنا** المراد بالتانيث التانيث اللفظي الحاصل بالتاء **قوله** شرط العلمية ليكون التانيث
لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغيير بقدر الامكان **قوله** والمعنوي كذلك **فان قيل**

قوله لعروض الوصفية قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الآن دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به فی منع الصرف واما قولهم
مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شروط وزن الفعل على ما ذكروه وعدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لاعدم
شرط الوصف وليس قولهم ان التاء فيه ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر فی الرتبة قبل المؤنث بخلاف
يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية على يعمل ليس بشيء فان وقفوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي فی يعمل لكونه
قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء فی المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارضي فی اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط
اعتبار الوزن فی الحال حاصلا فيها والمخرج عن اعتباره فی حالة اخرى فسواء كان تلك الحال قبل وبعد بل الاولى بالنقصان بالها
فاذا كان الوزن ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز فی الاربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفی
الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان فی عدم اللزوم والاربع يزيد ضعفا بعروض
الوزن على يعمل انتهى وقال السيد فی حاشيته عليه وليس بشيء ايضا ما قيل ان المانع قبول تاء التانيث والتاء فی اربعة ليست للتانيث
بل للتذكير وذلك لان التاء فی اربعة للتانيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التانيث فی جمع المذكر وكذا الحال
فی الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة انتهى اقول هذا خلاف تصريحات القوم لانهم مصرحون بان تميز العدد الاقل على
خلاف القياس والعكس على انهم لا يقولون بتاويل جمع المذكر السالم بالجماعة ونحوها ولذلك يقولون ضمير جمع المذكر السالم
فعلوا دون فعلت كما يقولون فی غيره فتامل ۱۲ تحفه خادميه۔

Marfat.com

تشبیه التانیث المعنوی باللفظ لایصح لان علامة التانیث فی اللفظ ملفوظة وفی المعنوی مقدرة قلنا ان تشبیه التانیث المعنوی باللفظ فی اشتراط العلمیة فان قیل لما کان التانیث المعنوی مشابها للفظ فی اشتراط العلمیة فالعلمیة فی اللفظ شرط الوجوب فینبغی ان یکون فی المعنوی ایضاً کذلک قلنا ان بینهما فرقا فان العلمیة فی اللفظ شرط الوجوب وفی المعنوی شرط الجواز اما شرط الوجوب فیه فاحد الامور الثلثة کما اشار الیه المصنف بقوله وشرط تحتم تاثیره الزیادة علی الثلثة او تحرک الاوسط او العجمة لانه لو لم یکن کذلک لکان عربیا ثلاثیا ساکن الاوسط حصل فیه خفة معارضة لثقل احد السببین قوله فهند یجوز صرفه لفوات شرط تحتم تاثیره وهو احد الامور الثلثة المذکورة ویجوز منعه ایضاً نظرا الی وجود السببین زینب وسقر ممنوع وجوبا ممتنع لوجود شرط تحتم التاثیر وهو الزیادة علی الثلثة فی الاول وتحرک الاوسط فی الثانی والعجمة فی الثالث قوله فان سمی به مذکر فشرطه الزیادة علی الثلثة لتکون الزیادة قائمة مقام ما فات من التانیث المعنوی قوله فقدم منصرف لان التانیث المعنوی زال بالعلمیة للمذکر ولیس شیء قائم مقام ما فات من التانیث المعنوی قوله وعقرب ممتنع لان التانیث المعنوی وان زال بعلمیته للمذکر لکن الحرف الرابع قام ما فات من التانیث قوله المعرفة قیل علیه المعرفة من اسباب منع الصرف لایصح لان السبب هو وصف التعریف لا ذات المعرفة اجیب عنه بان المراد بالمعرفة التعریف شرطها ان تکون علمیة فان قیل فی عبارة المصنف تکرار لکون احدهما مفهوما من ان الناصبة المصدریة وثانیهما مفهوما من الیاء المصدریة فیکون المعنی شرطها کونها علما قلنا ان الیاء مصدریة لکن المراد بالعلمیة هذا النوع من جنس التعریف

قوله وشرط تحتم الخ فان قیل ما بال المصنف حیث جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثیر التانیث المعنوی فی منع الصرف دون العلمیة والخفة کما تعارض التانیث تعارض العلمیة الخ بل کان الاصوب ان یجعل شرط تحقق منع الصرف قلنا ان الکلام مسوق لبیان شرط التانیث اولان المحتاج الی التقویة هو التانیث لکونه معنویا دون العلمیة وفی الاخیر بحث لانه لا یلایم البیان الذی ذکره الشارح کذا قال الفاضل اللاری واراد به قوله ان یعارض احد السببین فان ظاهره عام لا یختص بالتانیث ویمکن ان یقال ان هذا تحقیق المقام وتوجیه لکلام المصنف ولا یضر عدم ملایمة ظاهر کلام الشارح وکذا کلام الاستاذ العلامة انتهی قوله هذا النوع من جنس التعریف ای ان المصدریة الثانی للنوع دون الاول فیختلفان وعبارة النسخ فی هذا المقام علی عکس ما قررنا علیه هذه النسخة لان عبارة النسخ غلط ولعل منشاءه ما هو المشهور بین طلبة دیارنا من ان یاء النسبة ما یصیر الملحق به خبر اللکون المحذوف وهذا غلط فاحش وان کنت متردداً فیما قلنا فطالع ما قال المحافظ العلامة انتهی حاشیه

Marfat.com

اعنی التعریف بالعلمیة او نقول ان الیاء للنسبة فلا یرد الاشکال وانما تکون المعرفة مشروطة
بالعلمیة لان اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات من قبیل المبنیات ومنع الصرف من
احکام المعربات وبینهما تناف والام والاضافة تجعلان غیر المنصرف منصرفا فکیف تکونان تکونان
سببا لمنع الصرف فتعین التعریف بالعلمیة بالضرورة **فان قیل** ما الوجه للمصنف حیث جعل
المعرفة سببا والعلمیة شرطا ولم یعکس کما فعله صاحب المفصل **قلنا** مدار السببیة علی
الفرعیة وفرعیة المعرفة للنکرة اظهر من فرعیة العلمیة للنکرة **قوله** العجمة **قیل** عدّ
العجمة من اسباب منع الصرف لا یصح لان العجمة اسم موضوع لمعنی فی اللغة العجمیة وهو ذات
والاسباب من قبیل الاوصاف **قلنا** المراد بالعجمة کون الاسم موضوعا من غیر وضع العرب
شرطها ان تکون علمیة فی العجمة حقیقة کما فی ابراهیم او حکما کما فی قالون لتکون العجمة لازمة
للکلمة لان الاعلام محفوظة من التغیر بقدر الامکان **قوله** تحرک الاوسط او الزیادة
علی الثلثة لانه لو لم یکن کذلک لکان ثلاثیا ساکن الاوسط وحصل فیه خفة معارضة
لثقل احد السببین اعنی العجمة والعلمیة **فان قیل** حال العجمة کحال التانیث المعنوی وفی التانیث المعنوی
جواز الامرین الصرف ومنعه فینبغی ان یکون فی العجمة ایضا جواز الامرین **قلنا** التانیث المعنوی وان کان
امرا معنویا لکن له علامة ظاهرة فی اللفظ فی بعض المواد کما فی حال التصغیر فله نوع قوة بخلاف العجمة لانه لیس
لها علامة ظاهرة فی اللفظ اصلا **فان قیل** قد اعتبرتم العجمة فی ماه وجوه مع سکون الاوسط

---

۵۱ قوله وانما تکون المعرفة مشروطة آه اعلم ان المعارف خمسة یحیط بها قول الشاعر **شعر** معارف این همه پنج اند زبس نه بیش و نه کم ؛
مضاف ومضمر وذو اللام ومبهم ست وعلم ۱۲ تحفه **۵۲ قوله** فتعین التعریف آه یرد علی الحصر بانه قد عرف منهم ان ایة اذا حذف منها ما یضاف
الیه منعت من الصرف لتعریفها بالصلة والتانیث او التانیث والتعریف الاضافی وبهذا التصریح باعتبار تعریف الابهام والاضافة ایضا
نحو سحر فانه غیر منصرف للتعریف والعدل عن السحر والیوم اعتبر الخلیل تعریف الاضافة فی اجمع واخواته فی منع الصرف لسقوط المضاف الیه منها
وتعرض للمضاف لدخول التنوین فیظهر اثر منع الصرف والجواب ان الحصر باعتبار الاتفاق او اختیار المصنف ولا شک ان التعریف التوکیدی والتعریف
باللام المقدر قد اختلفوا فیه وکذا اعتبار الابهام فی ایة لمنع الصرف عند ابی عمرو وتعریف الاضافة عند ابن مالک ۱۲ تحفه **۵۳ قوله** وفرعیة
المعرفة للنکرة اظهر آه لانه هو المقابل للتنکیر دون العلمیة ۱۲ تحفه **۵۴ قوله** شرطها ان تکون علمیة کما هو ظاهر مذهب سیبویه وزعم الشلوبین وابن
عصفور انه لا یشترط ویظهر اثر الخلاف فی نحو قالون فیصرف علی الاول لانهم لم یستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنی جید ویمنع الصرف علی الثانی لانه
لم یکن فی کلام العرب قبل ان یسمی به کذا فی التصریح **اقول** لا یخفی علی من طالع کتاب سیبویه انه لیفهم منه کلا القولین ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

فینبغی ان یعتبر فی نوح قلنا العجمة فی ماہ وجوہ مؤکدۃ لسببین اخرین مع سکون الاوسط ولا یلزم من کونہا مؤکدۃ لسببین اخرین مع سکون الاوسط کونہا سببا علیحدۃ مع سکون الاوسط قولہ فنوح منصرف لفوات الشرط الثانی وہو تحرک الاوسط او الزیادۃ علی الثلثۃ فان قیل ما الوجہ للمصنف حیث فرع علی انتفاء الشرط الثانی بقولہ فنوح منصرف ولم یفرع علی انتفاء الشرط الاول کما فرع صاحب ہدایۃ النحو بقولہ فلجام منصرف قلنا انما خص التفریع علی انتفاء الشرط الثانی لان غرضہ التنبیہ علی ما ہو الحق وہو انصراف نوح فلن اقدم ما ہو متفرع علی انتفاء الشرط الثانی علی ما ہو متفرع علی وجودہ مع ان الاولی تقدیمہ لان الوجودی اشرف من العدمی قولہ شتر وابراہیم ممتنع لوجود الشرط الثانی وہو التحرک فی الاول والزیادۃ فی الثانی قولہ الجمع فان قیل ان مثل رجال مسلمون جمع مع انہ لا یکون سببا لمنع الصرف قلنا المراد بالجمع ما یکون علی صیغۃ منتہی الجموع کما قال شرطہ ان یکون علی صیغۃ منتہی الجموع وہی التی کان اولہا مفتوحا وثالثہا الفا وبعد الالف حرفین متحرکین اولہما مکسورا وثلثۃ اوسطہا ساکنا اولہا مکسورا وانما یکون الجمع مشروطا بصیغۃ منتہی الجموع لتکون صیغتہ مصونۃ عن التغیر لانہا لا تجمع جمع التکسیر مرۃ اخری ولہذا سمیت صیغۃ منتہی الجموع قولہ بغیر ہاء لانہا لو کانت مع ہاء کانت علی وزن المفردات مثل طواعیۃ وکراہیۃ فیقع فی جمعیتہ خلل

قولہ وابراہیم ممتنع اعلم ان اسماء الانبیاء والملائکۃ علیہم السلام کلہا ممتنعۃ من الصرف الا ستۃ کما قال الناظم نظم گر ہمیزاری ۔ کہ دانی نام ہر پیغمبری ۔ تا کدام است ای برادر نزد نحوی منصرف ۔ صالح و ہود و محمد با شعیب و نوح و لوط ۔ منصرف دان این ہمہ دیگر ہمہ لا ینصرف ۔ قال بعض الافاضل ہذہ فائدۃ مشہورۃ ذکرت فی کثیر من کتب النحو لکن منتقض بنحو شیث وعزیر فانہما منصرفان کما یدل علیہ النصوص انتہی ۔ اقول لعل مرادہم من اسمائہم ما ہو مذکور فی القرآن المجید وشیث لیس بمذکور فیہ کما لا یخفی علی من لہ مزاولۃ فیہ ومن قولہم منصرف الامکان العام الذی ہو سلب الضرورۃ عن الجانب المخالف والضرورۃ فی الجانب الموافق وعزیر لیس کذلک لورودہ علیہما فی قولہ تعالی وقالت الیہود عزیر ابن اللہ فتامل وتفکر ۱۲ تحفہ ۵۲ وہی التی کان اولہا آہ اقول ہذا التفسیر یغنی عن قولہ بغیر ہاء لان ما یکون فیہ الہاء کفرازنۃ وطواعیۃ بعد الف ثلثۃ احرف کلہا متحرکۃ فیخرج بقولہ شرطہ آہ ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ بغیر ہاء ولم یقل غیر قابل للہاء کما قال فی وزن الفعل غیر قابل للتاء لان المراد من عدم الہاء فی قولہ بغیر ہاء ہو عدم الہاء بالفعل وان کان قابلا لہا وامافی وزن الفعل فیکون المراد فیہ عدم قبولہا فان فعل منصرف لمجردانہ یقبل التاء کذا فی غایۃ التحقیق ۱۲ تحفہ خادمیہ ۔

Marfat.com

وفتور فان قيل ينبغي ان يكون نحو نواره منصرفا لكونه مع هاء ويكون فرازنة غير منصرف لكونه بلاهاء مع ان الامر بالعكس قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف الهاء في نواره اصلية او المراد بالهاء التاء مجازا باعتبار ما يؤل اليه وهو حالة الوقف فان قيل انه لو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اولى ليخرج نحو مدائني فانه منصرف مع انه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء قلنا لا حاجة الى اخراجه لانه مع ياء النسبة مفرد محض اسم بلدة معينة وجمعه مدائن وهو لفظ اخر قوله كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان قوله ومصابيح مثال لما بعد الفه حرف وثلثة اوسطها ساكن قوله واما فرازنة فمنصرف لفوات شرط تاثيره وهو كونه بلاهاء فان قيل المؤثر في سببية منع الصرف في جمعية الجمع والوزن شرط فينبغي ان يكون حضاجر منصرفا لفوات الجمعية فيه وان كان على صيغة منتهى الجموع لان الوزن بدون الجمعية لا يؤثر في منع الصرف فاجاب المصنف بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع حاصله ان الجمعية اعم من الحالي والاصلي وحضاجر وان لم يكن جمعا في الحال لكنه جمع في الاصل لانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن ثم سمي كل فرد من هذا الجنس بحضاجر مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس فان قيل لا حاجة في منع الصرف الى اعتبار الجمعية الاصلية لوجود السببين الاخرين وهما العلمية والتانيث لانه علم للضبع وهي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والامر ليس كذلك وتانيثه غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا فان قيل لما كان الجمعية اعم من الحالي والاصلي فالمناسب ان يقول الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف قلنا لو قال كذلك لتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية فانقيل لما تفصيت النفس عن الاعتراض الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بتعميم الجمعية من الحالي

قوله وتانيثه غير مسلم آه رد على شارح اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على المؤنث كذا قال جمال الناظرين فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع وغيره لا لجنس هو الضبع كما تقرر في اللغة ١٢ تحفه

Marfat.com

والاصل فما تقول فی سراویل فانه لاجمعیة فیه لا فی الحال ولا فی الاصل فاجاب بقوله وسراویل اذا لم یصرف وهو الاکثر فقد قیل فی التقصی عنه انه اعجمی حمل علی موازنه حاصله ان الجمعیة اعم من ان یکون حقیقة او حکماً وسراویل وان لم یکن جمعاً حقیقةً لکنه جمعٌ حکماً لحمله علی موازنه من الجموع العربیة کاناعیم ومصابیح فان قیل علی هذا یلزم بطلان حصر الاسباب فی التسع بل تکون عشرة التسع هی المذکورة فی البیتین وواحدها الحمل علی الموازن قلنا بناء هذا الجواب علی تعمیم الجمعیة من الحقیقی والحکمی لا علی زیادة سبب اخر وهو الحمل علی الموازن قوله وقیل عربی جمع سروالة تقدیراحاصله ان الجمعیة اعم من الحقیقی ومن الاعتباری وسراویل وان لم یکن جمعاً حقیقةً لکنه جمع اعتباراً لانه لما وجد فی کلامهم غیر منصرف ولم یوجد فیه الا الوزن وهذا الوزن بدون الجمعیة لا یمنع الصرف فقدروا انه جمع سروالة واذا صرف فلا اشکال فان قیل ان لا لنفی الجنس فیقتضی نفی جنس الاشکال ولیس کذلک بل الاشکال واردٌ وهو انه لما کان سراویل منصرفا فینبغی ان یکون اناعیم ومصابیح منصرفین لان الجمع یخرج عن سببیة منع الصرف بموازنة المفرد قلنا المراد بالاشکال المنفی الاشکال الخاص الوارد علی قاعدة الجمع لا مطلق الاشکال فنقول فی الجواب ان الجمع انما یخرج عن سببیة منع الصرف بموازنة المفرد العربی وسراویل مفرد عجمی قوله فی نحو جوارٍ رفعاً وجرّاً کقاضٍ اراد به کل جمع منقوص علی فواعل واویاً کان او یائیاً کالدواعی والجواری فان قیل ان تشبیه جوارٍ بقاضٍ لا یصح لان جوارٍ جمعٌ وقاضٍ مفرد قلنا ان تشبیه جوار بقاضٍ فی الحکم لا فی الصیغة فان قیل ان تشبیه جوارٍ بقاضٍ فی الحکم لا یصح ایضا لان صرف قاضٍ اتفاقی وصرف جوار خلافی قلنا حکم جوار کحکم قاضٍ بحسب الصورة لا فی الصرف ومنعه فان قیل لا نسلم ان صورة جوار

قوله وقیل عربی اه القائل المبرد قال ان الجمعیة مقدرة فیه کعدل عمر حفظا لقاعدتهم ۱۲ تحفه قوله واذا صرف فلا اشکال قیل لو قال ان صرف لکان اصوب لان اذا للمقطع وصرفه لیس بمقطوع به وقد یجاب عنه بان صرفه ایضاً مقطوع به کذا قال العلوی لکن ما قال منافٍ لما قال مولانا عبد الغفور من انه لما کان عدم الصرف غالباً والصرف مغلوبا کان لفظ اذا فی الاول وقع موقعه وفی الثانی وهو قوله واذا صرف فلا اشکال وقع موقع ان للمشاکلة انتهی والمشاکلة تذکر الشیٔ بلفظ غیره لوقوعه فی صحبته ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

مثل هٰذه قاضٍ لان صورة جوار قبل الاعلال على فواعل وصورة قاض قبل الاعلال على
فاعل قلنا ان صورة جوار مثل صورة قاض فی حذف الیاء وادخال التنوین علیه
اعلم ان مثل جوارٍ فی حالة النصب غیر منصرف بالاتفاق لبقاء صیغة منتهی الجموع
بحالها واما فی حالة الرفع ففیه ثلثة مذاهب فذهب[۵۱] بعضهم الی انه منصرف مطلقاً
سواء کان قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلان[۵۲] الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة
مقدم علی منع الصرف الذی هو من عوارض الکلمة واما بعد الاعلال فلان شرط تمام
فی سببیة منع الصرف صیغة منتهی الجموع وهی غیر باقیةٍ وذهب[۵۳] بعضهم الی انه غیر
منصرف مطلقاً سواء کان قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلبقاء الصیغة
بحالها واما بعد الاعلال فلان المحذوف کالملفوظ **فان قیل** لما کان غیر منصرف
ینبغی ان یمتنع التنوین علیه **قلنا** التنوین فیه عوضٌ لاصرفیٌّ وذهب[۵۴] بعضهم الی انه
منصرف قبل الاعلال وغیر منصرف بعد الاعلال ما صرف قبل الاعلال فلما مرّ ان الاعلال
المتعلق الخ واما منعه بعد الاعلال فلما مرّ ان المحذوف کالملفوظ **فان قیل** ان الصیغة
قبل الاعلال باقیة حقیقةً وبعد الاعلال باقیة مجازاً باعتبار ما کان فلم ترکوا الحقیقة
مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه **قلنا** صیغة منتهی الجموع وان کانت قبل الاعلال
باقیة حقیقة لکنها مع مانع الابدال وهو الاعلال وبعد الاعلال وان کان باقیة مجازاً لکنها

---

۵۱ قوله قد ذهب بعضهم آه وهو الزجاج وسیبویه ۱۲ **۵۲ قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة آه معنی تعلقه بجوهر الکلمة ان الاعلال سواء
کان بالحذف او بالقلب او بالتسکین یحصل التغیر فی جوهر الکلمة ولیس معناه ان الاعلال متعلق بالکلمة فی ذاتها حتی یرد ان الاعلال فی
جوار لیس کذلک لکونه بسبب ثقل الحرکة الحاصلة بالعامل کذا قال مولانا عبد الحکیم ۱۲ تحفه **۵۳ قوله** وذهب بعضهم الی انه غیر منصرف مطلقاً
هذا ما ذهب الیه المبرد وعلیه الجمهور والمصنف ۱۲ تحفه **۵۴ قوله** وذهب بعضهم الی انه منصرف قبل الاعلال آه اقول هذا مخالف لما قال الشارح
من ان بناء هذه اللغة علی تقدیم منع الصرف علی الاعلال وقال مولانا نور الحق المذهب الثالث الصرف بعد الاعلال ولعل ما وقع الاستاذ فی
هذا قول الحافظ علی نسخة الشارح المطبوعة حیث نسخت فیها الثالث الصرف قبل الاعلال وعدم الصرف بعده وقد افادنی رئیس الاذکیاء ان
ما سماه الحافظ ثانیا فهو ثانٍ مما قال الشارح فافهم ووافق بین قول الشارح والحافظ ومولانا نور الحق وقد تحیرت فیه قال جمال الناظرین ناقلا
عن الرضی هی لغة قلیلة اختاره الکسائی وابو زید وعیسی بن عمر ۱۲ تحفه **۵۵ قوله** فان قیل ان الصیغة قبل الاعلال آه اقول تأمل فی ما مرّ منا فی
قول الشارح فاصل جوارٍ جواری بالضم بلا تنوین آه وفی فان قیل الاستاذ العلام الی آخر الکلام فیظهر لک ان منشأ تعاسد علی الفاسد المرام ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

بلا مانع والدليل القوى مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف مع عدم وجود المانع
فتدبر ان كان لك ادنى تامل **قوله** التركيب شرطه العلمية ليكون التركيب لازما للكلمة
لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان **فان قيل** ان مثل النجم ونصر مما وجد
فيه التركيب مع العلمية مع انه منصرف **قلنا** ليس المراد بالتركيب مطلقا بل المراد
صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء **قوله** وان لا يكون
باضافة لان الاضافة توثر في المضاف الصرف فكيف توثر في المضاف ليمنع الصرف الذي
هو ضد الصرف **قوله** ولا اسنادا لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
والصرف ومنعه من قبيل المعربات **فان قيل** كما شرط فيه ان لا يكون مركبا اضافيا لذلك
شرط فيه ان لا يكون مركبا توصيفيا فلم يتعرض لنفيه **قلنا** التركيب التوصيفي مندرج
في الاضافي كما ان المضاف اليه قيد للمضاف كذلك الصفة قيد للموصوف **فان قيل** كما
شرط فيه ان لا يكون اسناديا كذلك شرط فيه ان لا يكون صوتيا ولا تعداديا فلم يتعرض
لنفيهما **قلنا** انما لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بذكرهما في بحث المبنيات مثل بعلبك
قوله الالف والنون **فان قيل** ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف
لا يصح لان كل سبب فرع ووصف لشيء آخر والالف والنون من قبيل الذوات **قلنا**
للنحاة خلاف في سببيتهما لمنع الصرف فذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لكونهما
مزيدتين والمزيد فرع المزيد عليه وذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لمشابهتهما

ح قوله بل المراد آه انما لم يصرح بهذا القيد كما صرح بالقيدين الباقيين اعني قوله وان لا يكون باضافة آه اكتفاء بالتبادر لان
المتبادر من الكلمتين ما هو مستقلتان ليستا محتاجتين الى الاخرى فافهم وهذا ليس تعريفا لمطلق التركيب حتى يرد عليه انه غير جامع لخروج
الاسنادي والاضافي والتوصيفي مما لم يصر فيه كلمتان كلمة واحدة بل التركيب الذي يوجد في الاسماء وهو المناسب لسببية منع الصرف ١٢ منه
ح لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل آه لا يصح هذا على راي العلم لما نقله الرضي من العلم في بحث المركبات من ان المركب
الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني ١٢ منه **ح** قوله قلنا للنحاة خلاف آه اقول ليس هذا جوابا لما قال من الاعتراض لان خلاصته ان عد الالف
والنون من الاسباب لا يصح لان الاسباب من قبيل الاوصاف والالف والنون من قبيل الذوات كما يعلم من قوله لان كل سبب فرع وصف الخ
وخلاصة الجواب انهما سبب لا لغير لما لكونهما مزيدتين وانما لمشابهتهما الالف في التانيث وهما من الذوات لا من الاوصاف كما قال الاستاذ العلام فتامل ١٢ منه

Marfat.com

لالف التانیث فی عدم قبول التاء والمشبہ فرع المشبہ بہ وصفلہ والراجح[۵۱] ھو القول الثانی
قولہ ان کانتا فی اسم فشرطہ العلمیۃ لتکونا لازمتین للکلمۃ لان الاعلام محفوظۃ
عن التغیر بقدر الامکان فان قیل الاسم فی اصطلاح النحاۃ ما دل علی معنی فی نفسہ
وھذا المعنی موجود فی الصفۃ ایضاً فذکر الصفۃ بعد الاسم مستدرک قلنا ان للاسم
معنیین معنی عامّ وھو ما یقابل الفعل والحرف ومعنی خاصّ وھو ما یقابل الصفۃ والمراد
ھھنا المعنی الثانی فان قیل ان الضمیر فی قولہ فشرطہ راجع الی الالف والنون وھما
امران فلا یحصل المطابقۃ بین الضمیر ومرجعہ قلنا نعم لکنہ افراد الضمیر باعتبار انھما
سبب واحد او نقول ان الضمیر راجع الی الاسم المشتمل علی الالف والنون لکن ھذا الجواب
لا یخلو عن المسامحۃ لان الشروط السابقۃ مضافۃ الی الاسباب لا الی الاسماء وھذا
الشرط مضاف الی الاسم والاول حقیقۃ والثانی مجاز کما تری کعمران[۵۲] اولی[۵۳] صفۃ
فانتفاء فعلانۃ لان المقصر مشابھتھما لالف التانیث فی عدم[۵۴] قبول التاء وھی[۵۵] لا تحصل
الا بانتفاء فعلانۃ فان قیل ان قولہ فانتفاء فعلانۃ جزاء الشرط وھو لا یکون الا جملۃ
وھذا الجزاء لیس بجملۃ قلنا ان قولہ فانتفاء فعلانۃ خبر مبتدأ محذوف ای
فشرطہ انتفاء فعلانۃ فان قیل ان فعلانۃ اما بفتح الفاء او بضمھا فان کان الثانی فینبغی
ان یکون عریانا غیر منصرف لوجود الشرط فیہ لانہ بضم الفاء وان کان الاول فینبغی ان
یکون ندمان غیر منصرف لوجود الشرط فیہ لانہ بفتح الفاء قلنا المراد بہ امتناع

---

[۵۱] قولہ والراجح ھو القول الثانی کان وجہ الرجحان ان الاول تحقق فی ندمانۃ ایضاً مع انہ منصرف فبیان المعتبر محض الزیادۃ وبعد لحوق التاء یلحق بالاصل قالہ الحافظ قال جمال الناظرین وفیہ بحث اذ لا معنی للالحاق بالاصل بعد لحوق التاء لغم کان لہ معنی اذا کان التیاء محضا بعد الاصلی وھو ممنوع اقول لعل الباحث القوی علی البحث فیہ ای الحافظ ما تری ورودہ من البحث المذکور علی ما قالہ ای جمال الناظرین فی وجہ الرجحان من ان اشتراط انتفاء فعلانۃ علی القول الاول غیر ظاھر انتھی فافھم ۱۲ [۵۲] قولہ المراد ھھنا آہ بقرینۃ المقابلۃ
[۵۳] قولہ او فی صفۃ فانتفاء فعلانۃ کلمۃ او للتوزیع والتقسیم فلا یرد ان ایراد لو ھھنا لا یصح لان الالف والنون یوجدان
فی الصفۃ والاسم جمیعا ۱۲ تحفہ [۵۴] قولہ فی عدم قبول التاء ھذا انما یصح بالنسبۃ الی الذھب الثانی واما بالنسبۃ الی الاول
فالوجود والفرعیۃ علی ھذا التقدیر ایضاً فافھم ۱۲ تحفہ [۵۵] قولہ وھی لا تحصل آہ اقول فیہ منع ظاھر لجواز ان یوجد مؤنثۃ مشتملۃ
بالتاء ولا یکون علی فعلانۃ ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب و لایتی رحمہ اللہ

Marfat.com

دخول تاء التانيث سواء كان بفتح الفاء او ضمها **قوله** قيل وجوفعلى لان المقصود مشابهتهما لافى التانيث[۵۱] فى عدم قبول التاء والتيقن به انما يحصل لو جوفعلى لان وجوده يستلزم لانتفاء فعلانة **قوله** ومن[۵۲] ثمه اختلف فى رحمان فعلى المذهب الاول غير منصرف لوجود الشرط فيه وهو انتفاء فعلانة لان الرحمان صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على المذكر ولا على المؤنث وعلى المذهب الثانى منصرف لفوات الشرط وهو وجود فعلى لانه لا يكون مؤنثه رحمى لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى اصلا **قوله** دون سكران لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى ووجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة وندمان لفوات الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة ووجود فعلانة يستلزم انتفاء فعلى **قوله** ووزن الفعل **فان قيل** ان وزن الفعل كيفية لازمة للفعل فكيف يؤثر فى منع صرف الاسم **قلنا** المراد بوزن الفعل كون الاسم على وزن يعلى من اوزان الفعل فهو صفة لاسم مؤثر فيه **قوله** شرطه ان يختص به **فان قيل** ان وزن الفعل اما موجود فى الاسم اولا فعلى الاول لا يكون مختصا بالفعل لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره

---

[۵۱] **قوله** لانفى التانيث فى عدم قبول التاء آه فيه مثل ما مر فتذكر ولا تغفل ۱۲ [۵۲] **قوله** ومن ثمه بفتح الثاء وتشديد الميم للاشارة الى المكان البعيد ههنا للاشارة الى المكان الاعتبارى ويزاد فيه هاء ساكنة عند الوصف ويكتب فى الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل فى كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب زيدٌ وعمرٌ بالهاء لانك اذا وقفت عليها قلت زيده وقد ولذلك كتب ههنا مع الهاء لانه يتوقف عليها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة كذا فى غاية التحقيق ۱۲ منه [۵۳] **قوله** ندمان المراد به ما هو من المنادمة لا ما هو من الندم لان مؤنثه بالالف كما قال الناظم **قطعه** ندمان منصرف كه بود از منادمه ۞ تانيث او بتا بود وعنيش نديم ۞ دراز ندم بود بالف دان مؤنثش ۞ قابل بانصراف شدن نيست مستقيم ۞ [۵۴] **قوله** المراد بوزن آه وبهذا ايضا يندفع ما يقال من ان الاضافة تفيد الاختصاص بالفعل فيكون قوله ان يختص به مستدركا حاصل الجواب ان الاضافة لمجرد النسبة لا للاختصاص قال مولانا عبد الرحمن وانما فسر الوزن بالكون الذى هو المعنى المصدرى مع ان الوزن هو الحالة والهيئة الحاصلة من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وهى غير الكون لان الكون هو اتصاف اللفظ بهذه الهيئة فلو قال وهو حالة وهيئة للاسم لتم الامر انه فسره به رعاية للسوق لانه لما عبر عن سائر العلل بالمعنى المصدرى بالدال على هذا الاتصاف وعلى حالة قائمة بالاسم الغير المنصرف فلذا فسره به وبما ذكرنا ظهر وجه ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان فى تفسير وزن الفعل بكون الاسم آه نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث فى حروف الفعل ولا ضرورة ولا داع الى حمله على هذا المعنى انتهى كلامه ۱۲ **تحفه خاوميه لحافظ محمد شعيب**۔

Marfat.com

وعلی الثانی لایکون سببًا لمنع الصرف فی الاسم قلنا انه موجود فی الاسم ومعنی اختصاصه بالفعل انه لایوجد فی الاسم ابتداءً بل علی سبیل النقل من الفعلیة الی الاسمیة فان قیل لانسلم انه لایوجد فی الاسماء ابتداءً بل یوجد کما فی بقم وشلم[1] قلنا المراد بالاختصاص الاختصاص فی اللغة العربیة وهما من الاسماء العجمیة کشمّر[2] وضرابٍ او یکون فی اوله زیادة کزیادته ای لایکون الوزن مختصًا به بل یکون مشترکًا بینه وبین الاسم لکن فی اوله مایکون مختصًا بالفعل وهو حروف المضارعة فان قیل ان الضمیر فی اوله راجع الی وزن الفعل وهو معنی مصدری فکیف یکون ظرفًا للزیادة قلنا نعم لکن المراد به لیس المصدری بل المراد به مایکون علی وزن الفعل او نقول الضمیر فی اوله راجع الی مایکون علی وزن الفعل قوله غیر قابل للتاء لان هذه التاء لیست الا متحرکة والتاء المتحرکة من خواص الاسم یقوی بها جهة الاسمیة ویضعف جهة المشابهة بالفعل فان قیل ان اربع اذا سمی به مذکر قابل للتاء مع انه غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء التاء القیاسیة وهذه لیست بقیاسیة فان قیل ان اسود قابل للتاء القیاسیة لانه یقال للجبة الانثی اسودة مع انه غیر منصرف للوصفیة ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء هی التی لحقت بالاسم من جهة یمتنع صرفه من ذلک الجهة ومنع صرفه للوصفیة الاصلیة ولحوق التاء به باعتبار غلبة الاسمیة العارضة قوله من ثمه امتنع احمر لوجود الزیادة المذکورة مع عدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء لا احمرة وانصرف بعمل لانه وجد فیه الزیادة

[1] قوله کما فی بقم وشلم ذکر فی الصراح ان الاول اسم موضع معروف والثانی لموضع من الشام وقال الرضی انه اسم لبیت المقدس ۱۲ تحفه [2] قوله کشمر اسم لفرس مذکر لحجاج بن یوسف وقدم علی ضرب ان کان ثلاثیا لانه علی صیغة المعلوم وللمعلوم شرف علی المجهول ولانه من الخواص معلومًا ومجهولا بخلاف ضرب اذ لیس معلومه من الخواص ولان کونه مما نحن فیه بالفعل وضرب بالقوة کما قال الشارح اظهر اجعل علمًا لشخص ۱۲ تحفه [3] قوله قلنا المراد بالتاء هی التی لحقت آه قال الرضی واما الحاق التاء باسودة فی الحبیة فلا یضر لان هذا الالحاق عارض بسبب غلبة هذه اللفظ فی الاسماء والاصل ان یقال فی مؤنثه سودا، هذا انتهی ۱۲ تحفه [4] قوله ومن ثمه امتنع احمر آه لایخفی ان احمر متفرع علی مجموع الشرطین فلابد ان یعتبر الاشارة المفهومة من کلمة ثم الی المجموع فالاول نظرا الی وجودهما والثانی نظرا الی عدمهما لعدم الخبر للاخیرین الشرطین واما مایقال من ان تحقق الشرط لایستلزم تحقق المشروط ففیه ان للمشروط اللغویة امارات یعلم بها المشروط فلابد ان یستلزم الشرط المشروط کذا قال الحافظ اقول القائل مولنا عبد الرحمن ۱۲ تحفه

Marfat.com

المذكورة لكنه قابل للتاء لان مؤنثه يعلمة للناقة القوية على السير العمل قوله وما فيه علميّة مؤثرة اذا نكر صرف الاسم الذى جمع معه العلمية سواءٌ كان اجتماعه شرطًا او تاثيرًا معنى الاول ان يكون مؤثرًا بنفسه ويكون شرطا لتاثير سبب اخر ومعنى الثانى ان يكون مؤثرا بنفسه ولا يكون شرطًا لتاثير سبب اخر وتنكيره على وجهين احدهما ان يراد بالعلم المسمى به وثانيهما ان يكون العلم كناية عن الوصف المشهور صاحبه بذلك الوصف نحو لكل فرعون موسى اى لكل مبطلٍ محقٌ قوله لما تبين اى لدليل ظهر بالالتزام من قوله ومايقوم مقامهما الجمع والف التانيث ان العلميّة غير مؤثرة معهما ومن قوله فلا تضره الغلبة انها لا تجامع مع الوصف من اشتراطها فى التانيث والمعرفة والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانتا فى اسم انها تجامع معما هى شرط فيه ومن امثلة العدل ووزن الفعل انها لا تجامع معهما من غير اشتراكهما لهما قوله من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فانه نكر بقى بلا سبب فى الاول وعلى سبب واحد فى الثانى فان قيل فى عبارته تعدد الاستثناء من المستثنى منه الواحد بلا ايراد العاطف وهو باطل قلنا لا نسلم ان المستثنى منه واحد بل متعدد لان الاستثناء الاول من مجموع الاسباب والثانى مما بقى من الاستثناء الاول فيكون المعنى انها لا تجامع مؤثرة مع مجموع الاسباب الا ما هى شرط فيه لا تجامع مع غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاسم غير منصرف فى العلمية والعدل ووزن الفعل فالعلمية وان زالت بالتنكير لكن العدل ووزن الفعل باقيان فاجاب بقوله وهما متضادان فلا يكون معهما الا احدهما لان وزن الفعل قياسية واوزان العدل غير قياسية فلا يوجد مع العلمية الا احد الامرين يعنى العدل ووزن الفعل

قوله واوزان العدل غير قياسية اقول ان اريد بالاوزان ما هو المتعارف من فعل مثلا فلا معنى له وان اريد ان الموزون به غير قياسى فممنوع وان طلبت السند فارجع الى الرضى فالصواب ان يقال ان اوزان العدل لم يجئ شئ منها بالاستقراء على اوزان الفعل كما قال الشرح ويحيط باوزان العدل قول الشاعر شعر اوزان عدل را تمامى توشش شمر ؛ مفعل فعل مثنا لهما مثلث وعمر ؛ امس فعال ست چون ثلاث ؛ مثل فعال دان تو قطام وفعل سحر ؛ وقال بعض الاساتذة المشفقة فى اوزان الفعل شعر وزن فعل مجهولا ستا معلوم رد ؛ ثلاثى رباعى گر بود مجرد ؛ ايں ہر دو زود بگيرے ارجمند ؛ گر بود مزيدے ہوشمند ١٢ تحفه

فان قیل لانسلم ان بینہما تضادا الان اِضمت بکسرتین علما للفازۃ من اوزان الفعل وجد العدل فیہ لانہ امر من ضَمَتَ یَضمُتُ قیاسہ ان یجئ بضمتین فلما جاء بکسرتین علم انہ امر معدول عنہ قلنا لانسلم انہ امر من ضَمَتَ یَضمُتُ بل یجوز ان یکون من ضَمِتَ یَضمِتُ بکسر العین لا بضمہا وان لم یشتہرا او نقول ان مجرد وجود اصلٍ محقق لا یکفی فی العدل بدون اقتضاء منع الصرف ومنع صرفہ لا یقتضی العدل لوجود سببین اخرین وہما العلمیۃ والتانیث فان قیل المنفی[1] بقولہ لا یکون اما مطلق السبب او احد الامرین ای العدل ووزن الفعل فعلی الاول یلزم خلاف الواقع وعلی الثانی یلزم استثناء الشئ عن نفسہ قلنا المنفی بلا یکون امر دائر بین مجموعہما وبین احدہما فقط لا ما یعمہ وغیرہ حتی یلزم خلاف الواقع ولا المختص بواحد منہما حتی یلزم استثناء الشئ عن نفسہ قولہ فاذا انکر بقی[2] بلا سبب او علی سبب واحد فان قیل ان العلمیۃ شرط فی التانیث مع ان التانیث لا یزول بزوال العلمیۃ قلنا المراد بالزوال ذوال وصف السبب لا ذوال ذات السبب ولا شک ان وصف السبب الذی ہو العلمیۃ قولہ خالف سیبویہ الاخفش فی مثل احمر علما اذا انکر فان قیل ان سیبویہ استدل الاخفش فاسناد المخالفۃ الیہ غیر مستحسن قلنا نعم لکن لما کان قول التلمیذ اظہر لموافقتہ مع القاعدۃ المذکورۃ جعلہ اصلا واسند المخالفۃ الی الاستاذ تنبیہا علی اصالۃ قولہ فان قیل ان المخالفۃ بینہما واقع فی سکران ابیض فلم خص احمر قلنا المراد بمثل احمر ما کان معنی الوصفیۃ فیہ ظاہرا قبل العلمیۃ

---

[1] قولہ فان قیل المنفی بقولہ لا یکون آہ قد اعترض بعض الشارحین علی عبارۃ المصنف فلا یکون معہما الا احدہما بانہ غیر صحیح لان المستثنی منہ المقدر احدہما فیلزم استثناء الشئ من نفسہ واما الشئ العام ای لا یکون مع العلمیۃ شئ من الاسباب لا احدہما فہذا ایضا باطل لان العلمیۃ تحل مع الستۃ المذکورۃ کما عرفت واما مجموع العدل ووزن الفعل فہذا ایضا باطل لان احدہما لیس مندرجا فی المجموع من حیث المجموع ان اردیا بالمجموع ذلک وان اردیہ السبب بالنسبۃ الی کل واحد فہذا ایضا باطل اذ فی الحاصل یلزم التناقض تحریر الجواب ان ہہنا ثلثۃ امور العدل ووزن الفعل والمجموع والمستثنی منہ مفہوم کلی یصدق علی کل من الثلثۃ المذکورۃ فہو عام والمستثنی بعض افرادہ ہو ما یصدق علیہ مفہوم احدہما فقط وذلک امران فلا یوجب شئ من افراد ہذا المفہوم الکلی الا ہذا الفرد وہو احدہما فقط فالمراد بالامر الدائر ذلک المفہوم الکلی المستثنی منہ کذا قال الحافظ فاحفظ فانہ مفید لما قال الاستاذ العلام ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب

[2] قولہ بقی بلا سبب فیما ہی شرطیہ او علی سبب واحد فیما ہی لیست بشرطیہ کالعدل ووزن الفعل ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

سواء کان علی وزن افعل و فعلان و ایضاً لایراد افعل التاکید و لا افعل التفضیل الا
افعل لتاکید منصرف بالاتفاق بعد التنکیر لضعف معنی الوصفیة فیه قبل العلمیة
لکونه بمعنی کل و افعل لتفضیل المجرد عن من التفضیلیة ایضاً منصرف بالاتفاق
بعد التنکیر لضعف معنی الوصفیة فیه بزوال من التفضیلیة و افعل التفضیل
المستعمل بمن غیر منصرف و بالاتفاق بعد التنکیر لظهور معنی الوصفیة فیه بسبب من
التفضیلیة **قوله** اعتبارا للصفة الاصلیة بعد التنکیر **فان قیل** لم لا یجوز ان
یکون الاخفش مرفوعاً بالفاعلیة و سیبویه منصوباً علی المفعولیة لکن قدم المفعول
علی الفاعل تعظیماً للاستاذ و حینئذ لا یلزم اسناد المخالفة الی الاستاذ **قلنا** ان قوله
اعتبارا منصوب علی انه مفعول له لخالف شرط نصبه تقدیر اللام و هو مشروط بشروط
ثلثة احدها ان یکون فاعلهٗ فاعل فعلهٗ واحداً و فاعل الاعتبار کان سیبویه فعلم ان فاعل
الخلاف لیس سیبویه و دین سیبویه ان الوصفیة زالت بالعلمیة و العلمیة بالتنکیر
فلا مانع من اعتبار الوصفیة الاصلیة **فان قیل** کما انه لا مانع من اعتبار الوصفیة
الاصلیة کذلک لا باعث علی اعتبارها مع ان الاصل فی الاسماء الصرف **قلنا** الباعث
موجود و هو قیاسه علی سودا رقم مع زوال الوصفیة فیهما بغلبة الاسمیة علی الوصفیة
فان قیل ان قیاسه علیهما قیاس مع الفارق لان الوصفیة لم تزل عنهما بالکلیة و عن
احمر زالت بالکلیة فلا یلزم من اعتبار الوصفیة فیهما اعتبارها فیه و دلیل الاخفش ان
الوصفیة زالت بالعلمیة و العلمیة بالتنکیر و الزائل لا یعود من غیر ضرورة ثم اعترض

قوله قلنا ان قوله اعتباراً آه لمانع ان یمنع قوله منصوب علی انه مفعول له لجواز ان یکون منصوباً علی انه حال من سیبویه او مصدر لقول خالف
سیبویه اذ معناه اعتبر سیبویه دون الاخفش کما قال الرضی او علی انه ظرف او غیرهٗ کما ذکر فی غایة التحقیق و ما قال جمال الناظرین ان یجب ان
یکون اعتباراً منصوباً علی انه مفعول لیکون صریحاً علة لیس علی ما ینبغی لان بیان العلل لیس من دأب اهل المتون علی انه یجوز ان یکون مفعولاً
علی تقدیر نصب سیبویه و ما ذکر الاستاذ من حدیث الاخفش و رای جمهور النحاة و اما علی رای البعض فلیس بشرط و هو المرضی فتشبیخ الرضی ۱۲
تحفه خادمیه **قوله** فان قیل ان قیامه علیهما قیاس آه اجیب عن هذا البحث بانه یجوز اعتبار شمة من الوصفیة فی العلم کما اذا
سمیت بالاحمر من فیه الحمرة فعلی هذا یستقیم الجواب و یحث المعترض علی الجواب غیر وارد و کذا فهم من الحاشیة قاله مولنا نور محمد مع ادنی
تغییر ۱۲ تحفه خادمیه **قوله** و الزائل لا یعود آه قال الاخفش فی کتابه الاوسطان خلافه فی نحو احمر انما هو فی مقتضی القیاس
و اما السماع فهو علی منع الصرف کذا قال تلمیذ الشارح ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمه الله۔

Marfat.com

علی سیبویه من جانب الاخفش بانه لو کانت الوصفیة معتبرة فی مثل احمر بعد التنکیر لکانت معتبرة فی مثل حاتم حال العلمیّة ایضا والوصفیة فی مثل حاتم غیر معتبرة فعلم انها فی مثل احمر ایضا غیر معتبرة فاجاب بقوله ولا یلزم باب حاتم لما یلزم من اعتبار المتضادین فی حکم واحد وتقریر الجواب انه لا یلزم من اعتبارها فی مثل احمر بعد التنکیر اعتبارها فی باب حاتم حال العلمیة لما یلزم من اعتبارها فی باب حاتم اعتبار المتضادین فی حکم واحد وهو باطل فان قیل ان اعتبارهما فی حکم واحد جائز کما فی عمر واحمر قلنا ان اعتبارهما فی حکم واحد باطل اذا کان فی لفظ واحد کما فی لفظین عمر واحمر لفظان فان قیل التضاد بین العلمیة المحققة والوصفیة المحققة لا بین العلمیة المحققة والوصفیة الاعتباریة قلنا اجتماع المتضادین فی الاعتبار مثل اجتماع المتضادین حقیقة واجتماع المتضادین حقیقة باطل فکذا فی الاعتبار **قوله** وجمیع الباب باللام او الاضافة یجر بالکسر فان قیل ان الباء للسببیة واللام ذات فکیف یکون سببا فلا یجر بالکسر قلنا ان مدخول الباء محذوف وهو الدخول فان قیل نوقض بقوله المال لاحمد لانه مدخول اللام مع انه لم یجر بالکسر قلنا المراد باللام لام التعریف فان قیل نوقض بقوله غلام احمد لان احمد مضاف الیه مع انه لم یکن مجرورا بالکسر قلنا المراد بالاضافة اضافة الی الغیر لا اضافة الغیر الیه فان قیل الکسرة بالتاء مشترکة بین القاب البناء والاعراب والکسر بدون التاء خاصة بالقاب البناء وکلامنا فی الحرکات الاعرابیة فالحق ان یقول بالکسرة قلنا المراد بالکسر صورة الکسرة لا حقیقتها فان قیل ان جملة فی مررت بالجملة او بجملتکم مدخول اللام والاضافة مع انه لم یکن مجرورا بالکسر

۱ قوله فی حکم واحد وهو منع صرف لفظ واحد کیف یرد علیه ان الوصفیة والعلمیة لیستا متضادتین فی هذا الحکم بل متوافقتان وفیه نظر لان قول المصنف فی حکم واحد متعلق بالاعتبار لا بالمتضادان کذا قیل قول فی هذا التعلق ایضا بحث لان اعتدال المزاج مثلا حکم من الاحکام مع انه اجتمع فیه التضادان اعنی الحرارة والبرودة والرطوبة والیبوسة فافهم وتامل ۱۲ تحفه خادمیه **۲ قوله** فکذا فی الاعتبار اقول لمانع ان یمنع البطلان کیف لا ولا استحالة فی اعتبار المتضادین نعم لو قال غیر مستحسن لکان اولی کما قال شارح اللباب الا ان یقال صدور الامر الغیر المستحسن من الثقاة والعلماء قبیح جدا او جازا طلاق البطلان علی ما هو غیر مستحسن ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب اللاہوری رحمه الله

Marfat.com

قلنا الکسر اعم من اللفظی و التقدیری فان قیل لا حاجة الی التقیید بالکسر بل المناسب ان یقول ینجر قلنا الانجرار قد یکون بالفتح و هو غیر مراد فان قیل ینبغی ان یکتفی بقوله ینکسر لتعیین الجر بالکسرة قلنا انما لم یکتف بقوله ینکسر لان الکسر یطلق علی الحرکات البنائیة ایضا و المراد الحرکات الاعرابیة فان قیل ینبغی ان یکتفی بقوله ینصرف قلنا فی صرف هذا الاسم خلاف فذهب بعضهم الی انه منصرف مطلقا ای سواء کان السببان باقیین مع اللام و الاضافة او لا امّا فی الثانی فظاهر و امّا فی الاول فلان اللام و الاضافة من الخواص[1] المعظمة المکبّرة للاسم فیترجح بهما جهة الاسمیة علی جهة الفعلیة و ذهب بعضهم الی انه غیر منصرف[2] مطلقا امّا عند بقاء السببین فظاهر و اما عند عدم بقائهما فلان الزوال لعارض لا اعتبار له فان قیل لما کان غیر منصرف ینبغی ان یمتنع الکسرة علیه کما امتنع التنوین قلنا الممتنع من غیر المنصرف هو التنوین بالذات و امتناع الکسرة بتبعیة التنوین فلما ضعف مشابهته بالفعل اثر فی سقوط التنوین المتبوع لا التابع و ذهب بعضهم الی ان الاسم عند بقاء السببین غیر منصرف و وجهه ظاهر و عند عدم بقائهما منصرف و وجهه ظاهر لما تمت المقدمة شرع فی بیان المقاصد و هی المرفوعات و المنصوبات و المجرورات و قدم[3] المرفوعات علی المنصوبات و المجرورات لان المرفوعات عمدة و المنصوبات و المجرورات فضلة و العمدة اصل و الفضلة فرع و الاصل مقدم علی الفرع فقال

المرفوعات

[1] قوله من الخواص المعظمة آه یرد علیه ان اسناد حروف الجر ایضا من معظمات الخواص کما صرح به فلم لا یجر مدخولها و اجیب عنه بان اللام و الاضافة من بین المعظمات یوثران فی اللفظ و المعنی فهما اقوی من البواقی فتامل فیه ۱۲ تحفه [2] قوله غیر منصرف مطلقا آه یرد علیه ان ضعف المشابهة مع اصالة الانصراف معین الانصراف فکما ان وجود احدی العلتین لضعف لا یجعل الاسم غیر منصرف ثم هل لهذا الاختلاف ثمرة ام لا قیل لا ثمرة فیه اقول بل فیه ثمرة لان من قال بلزوم الانصراف یجوز الفتح لتوهم القبح فیه و نظیر ذلک کثیر فی کلام العرب کذا قال الحافظ القائل مولانا عصام اقول له ثمرة ظاهرة خصوصا فی الاحکام الشرعیة فان من حلف لا اتکلم باسم غیر منصرف فان تکلم بالاسم الذی نحن فی صدده فلا یحنث علی الاول و یحنث علی الثانی و مثل هذا قال الاستاذ رئیس الاذکیا فی شرحه للرسالة المعضدة المسمی بالهدیة المختاریة فی رحمن الذی هو صفة من الصفات الالهیة ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

اما بالرفع علی انه خبر مبتدأ محذوف فیکون التقدیر هذا بحث المرفوعات واما بالرفع علی انه
مبتدأ وخبره محذوف فیکون التقدیر المرفوعات هذه او بالوقف لانها واقع موقع
الفصل ولا محل للفصل من الاعراب اعلم ان الاسماء المرفوعة ثمانیة بالاستقراء
ووجه الضبط ان عامل الاسم المرفوع لا یخلو اما معنوی واما لفظی فان کان الاول فالمعمول
لا یخلو اما مسند الیه او مسند به فالاول هو القسم الاول من المبتدأ وان کان مسندا
به فایضا لا یخلو اما ان یشترط فیه ان یکون رافعا للاسم الظاهر او لا فالاول هو
القسم الثانی من المبتداء والثانی الخبر وان کان لفظیا فالمبتدأ لا یخلو اما ان یکون فعلا او شبهه او
حرفا فالاول ایضا لا یخلو اما ان یکون قائما بالاسم او واقعا علی الاسم فالاول هو الفاعل
والثانی مفعول ما لم یسم فاعله وان کان معربا فمعموله لا یخلو اما مسند الیه او مسند به فالاول
اما فی کلام موجب او غیر موجب فالاول اسم الافعال الناقصة سوی لیس والثانی اسم لیس
واسم ما ولا المشبهتین بلیس وان کان مسندا به فایضا لا یخلو اما فی کلام موجب او غیر موجب
فالاول خبر الحروف المشبهة بالفعل والثانی خبره التی لنفی الجنس فان قیل ان الافعال
الناقصة افعال فکیف یصح اطلاق الحرف علیها قلنا انها وان کانت افعالا صورة لکنها حروف معنی ولذ

لہ قولہ انہ مبتدء وخبرہ محذوف اقول یجوز رفعہ علی انہ مبتدأ وہو ما اشتمل خبرہ او ہو ضمیر فصل وتذکیرہ وافرادہ باعتبار تاویل کل واحد
وغیر ذلک ویجوز نصبہ علی انہ مفعول بہ للفعل المحذوف وہو ابحث واشرع مثلا قال مولانا عصام ولم یات بالمفرد لان تعریف المرفوع یوہم
ان المرفوع لیس الا واحدا وہو الفاعل فازال ذلک الوہم بصیغة الجمع الدالة علی التعدد الا فی المجرورات فانہ للجرد والمشاکلة وفی المنصوبات
مستعارة لاکثریتہا فی موقعہا انتہی قال مولانا نور الحق فان قیل لا بد من بیان فرق یوجب ان جمع المرفوعات اشارة الی التعدد وان
المنصوبات لا یصلح للاشارة الیہ بل ہو مستعار للکثرة مع ان الکثرة والتعدد متلازمان فان الحمل فی المجرورات علی مجرد المشاکلة لیس بضروری
فانہ لو اعتبر التعدد والتکثر فیہ بملاحظة ان مجرور کل جار مغایر لمجرور جار آخر وفی کل منہما اثر عامل محسوس ویعرض السبب معنی خاص لم یکن
مفیدا غیر قابل للاعتبار فی مثل ہذہ المواضع فلا یمکن ان یقال المراد من التعدد تعدد الانواع ولما کان المرفوع جنسا تحتہ انواع
متعددة یصلح ان یشار بایراده جمعا الی ذلک التعدد وکما صرح فی بعض الشروح انما جمعا اعلاما بان لہ انواعا مختلفة بخلاف المنصوبات
فان لہ نوعا واحدا وہو المفعول غالبا وفی الملحقات وتعدده من قبیل تعدد الاصناف والانواع فہو لم یصح بجہة الاشارة الی تعدد
الانواع ومع ذلک لما کان فیہ تکثر الاصناف والملحقات یصلح ان یجمع مستعارا للکثرة اما المجرور فلما کان جنسا منحصرا فی نوع واحد
وہو المضاف الیہ ولم یکن فیہ تکثر الاصناف والملحقات ایضا فہو لم یصلح للاشارة والاستعارة المذکورتین فالمناسب ان یقع
ایراده للمشاکلة فتامل وہذا غایة التکلف فی توجیہ کلام المولوی انتہی کلامہ ۱۲ تحفہ۔

Marfat.com

لایتم بالمرفوع فقط فان قیل لفظ المرفوعات لا یخلوا اما ان جمع المرفوع او المرفوعة وکل واحد منهما لا یصح اما الاول فلان مفرد جمع المؤنث السالم مؤنث والمرفوع مذکر واما الثانی فلان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم والاسم مذکر والمرفوعة مؤنث قلنا انه جمع المرفوع لا المرفوعة لکنه بناء علی قاعدة وهی ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم والاسم مذکر لا یعقل وصفة المذکر غیر العاقل تجمع بهذا الجمع مطردا ای قیاسا کایام خالیات وجمال سجلات هوای جنس المرفوع تدل علیه المرفوعات من قبیل دلالة الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالة الجمع علی الفرد فان قیل ان ضمیر هو لا یخلوا اما راجع الی المرفوعات او الی المرفوع فعلی الاول لا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر قیل فی الجواب ان ضمیر هو راجع الی المرفوعات وتذکیر الضمیر بناء علی قاعدة ان الضمیر اذا دار بین المرجع والخبر فی غایة الخبر اولی لکن هذا الجواب ضعیف لانه یلزم تعریف الافراد والتعریف انما یکون للجنس بالجنس قیل فی الجواب ان ضمیر هو راجع الی المرفوع ولا یقال انه لیس بمذکور لان المذکور اعم من ان یکون مطابقة او تضمنا وههنا وان لم یکن مذکورا مطابقة لکنه مذکور تضمنا لان المرفوعات تدل علی المرفوع من قبیل دلالة الجمع علی المفرد فلا یلزم الاضمار قبل الذکر لکن هذا الجواب ضعیف لانه یلزم تعریف المفرد والتعریف انما یکون للجنس بالجنس فاجاب الشارح بما حاصله ان ضمیر هو راجع الی جنس المرفوع تدل علیه المرفوعات من قبیل دلالة الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالة الجمع علی المفرد فلا یلزم المحذور اصلا ما ای الاسم الذی اشتمل علی علم الفاعلیة ای علی علامة کون الشیء فاعلا هی الضمة فی المفردات

سلہ قولہ من صفات الاسم ولا یمکن ان یقال ان موصوفه کلمة هی مؤنث فتحصل المطابقة لان کلامنا فی الخاص اعنی الاسم لا العام اعنی کلمة ۱۲ تحفہ **سلہ** قولہ یلزم تعریف الافراد وتعریف الافراد باطل لان تعریفها اما ان یکون المعرف جمیع الافراد من حیث هو اما ان یکون کل واحد معرفا واما بان یکون بعضها معرفا دون البعض وعلی الاول ینتج ان التعریف لا یصدق علیه لان المجموع لا یشتمل علی علامة کون ذلک المجموع فاعلا اذ فاعلیة المجموع من حیث المجموع وعلی الثانی یبطل طرد التعریف لصدقه علی کل واحد من افراد المرفوع فیکون کل واحد من افراد المرفوع معرفا لعدم مساواة التعریف لکل واحد وعلی الثالث یلزم الترجیح بلا مرجح مع بطلان الطرد ای المانعیة ولان التعریف انما یکون بالجنس والفصل والخاصة وهی کلیات والافراد من حیث هی افراد لا تتشخص بهذه الکلیات بل انما تتشخص بتعین مشخصات جزئیة فلا یصح ان تعتبر معرفات سواء کان جمیعها او بعضها ۱۲ **تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب** رح

Marfat.com

وجمع المؤنث السالم والجمع المكسر المنصرف وغير المنصرف والالف في التثنيات والواو في
الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وعلامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او
محلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الحرف الذي هو
محل الاعراب لانه لفظ او شئ اشتمل على علم الفاعلية قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم
لا عن اللفظ والشئ حتى يرد النقض فان قيل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل
على الجزء فهذا الحد يصدق على المرفوع بالحرف لا على المرفوع بالحركة لانها ليست جزء الكلمة
قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف على الصفة لا اشتمال الكل على الجزء فان قيل على هذا
يصدق الحد على المرفوع بالحركة لا على المرفوع بالحرف لانه صفة الكلمة قلنا الاصل
في الاعراب الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فلا اعتبار له فان قيل
اطلاق العلم على الحروف والحركات لا يصح لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والمعتبر
في مفهومها الوضع والاوضع في الحروف والحركات قلنا المراد بالعلم العلامة فان قيل لا نسلم ان
الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عن الشئ والرفع ينفك عن ذات الفاعل قلنا
ان الرفع علامة على كون الشئ فاعلا لا علامة ذاته ولا شك ان الرفع لا ينفك عن كون الشئ
فاعلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المرفوع في جاءني موسى
وجاءني هؤلاء لانهما لا يكونان مشتملين على علامة كون الشئ فاعلا قلنا علامة الفاعل اعم من
ان يكون لفظا نحو جاءني زيد او تقديرا نحو جاءني موسى او محلا نحو جاءني هؤلاء فمنشأ
من جنس المرفوع على ان يكون الضمير راجعا الى المحدود لانه المقصود او من جنس ما اشتمل على علامة
كون الشئ فاعلا على ان يكون الضمير راجعا الى الحد لانه قريب الفاعل ثم اعلم ان في اصل المرفوعات
مذهبين مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور ان اصل المرفوعات الفاعل باعتبار الوجهين

سلہ قولہ لانہ المقصود لکونہ اوفق بقولہ ومنہا المبتداء واعلم ان المعنی یقتضی الاول واللفظ الثانی وانما قدم الاول لان حمل
الکلام علی مایقتضیہ المعنی اولی من حملہ علی مایقتضیہ اللفظ ویحتمل ان یکون الضمیر راجعا الی المرفوعات بتاویل المذکور ونحوہ ۱۲
تحفہ خادمیہ سلہ قولہ علی ان یکون الضمیر راجعا الی الحد لکن باعتبار حالۃ اجمالیۃ فلا یرد عدم ورود التقسیم علی مورد التقسیم
کذا قال الحافظ ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ تعالے۔

Marfat.com

اما الاول فلانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لموافقتها غرض المتكلم من الاخبار والاستخبار عن الحدث الواقع في احد الازمنة الثلثة واما الثاني فلان العامل فيه لفظي والعامل في المبتدأ معنوي وقوة العامل تدل على قوة المعمول ومذهب البعض ان اصل المرفوعات المبتدأ باعتبار الوجهين اما الاول فلانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم واما الثاني فلانه محكوم عليه بالحكم المطلق سواء كان جامدا او مشتقا بخلاف الفاعل لانه محكوم عليه بالحكم الاشتمالي فقط لكن يرد عليه فاعل افعال المدح والذم لانها محكوم عليها بالحكم الجامد ايضا الا ان يقال ان هذا الحكم باعتبار الاغلب ثم لما كان المختار عند المصنف مذهب الجمهور فلذا اقدم الفاعل على سائر المرفوعات فقال وهو ما اسند اليه الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد هذا مثال ما اسند اليه الفعل وزيد قائم ابوه هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل فان قيل تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل في مثل هذا التركيب اعجبني ان ضرب زيدا لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا او تاويلا والفاعل في هذا المثال وان لم يكن

۵۱ قوله فلانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا فلا يشكل بانه قد يقع جزء من غير جملة فعلية لكونه فاعلا لاسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة وكونه جزءا من جملة اسمية نحو زيد قائم ابوه ولانه لا يحذف الا ان يسد مسده شئ الا نادرا نحو ما ضرب الكرم الا انا لانه لا يمنع برفع النواسخ المؤثرة بخلاف المبتدأ ولان عامل الفعل يعمل في جميع المفاعيل نحو ضرب زيد ضربا شديدا امام الامير في داره عمرا قائما تاديبا بخلاف المبتدأ فانه لا يعمل الا فيه او فيما هو مثله وهو الخبر ۱۲ تحفه **۵۲ قوله** لموافقتها اه ولاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد وهو الفعل فانه وضع من الاعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه ۱۲ تحفه **۵۳ قوله** فلانه باق اه ولا اعتداد بالتاخر العارضي لان الاصل فيه التقديم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد ۱۲ تحفه خادميه **۵۴ قوله** وهو اي اسم حقيقة او تاويلا اسند اليه الفعل او شبهه اي بالذات لا بالتبع فالاسناد اعم من ان يكون بالفعل او بتقدير الاسناد فلا يرد نحو ان قمت فقمت ولم يقل او معناه كما قال في الحال فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما المضمر او الظاهر لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور وما قال في الحال او معناه لعله جرى كلامه لموافقة الغير والله اعلم فتامل فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله اسند اليه الفعل يخرج ما لم يسند اليه الفعل اما الاسناد فمستفاد كزيد اوالم ينتف الاسناد لكن ينتفي ههنا والفعل كالجر لاحى وقوله قدم عليه يخرج نحو زيد في زيد قام لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة وقوله على جهة قيامه به يخرج ما لم يسم فاعله كما لا يخفى ۱۲ تحفه

۵۵ قوله هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل هذا ليس نصا فيه لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه وبو قال ابوه لكان نصا كذا قال الرضي وههنا كلام من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حاشية جمال الناظرين رح ۱۲ تحفه

Marfat.com

اسماً صریحاً لکنه اسمٌ تاویلا تقدیره اعجبنی ضربُك زیدًا **فان قیل** تعریف الفاعل لا یکون مانعاً عن دخول الغیر لانه دخل فیه غیر الفاعل کالمعطوف فی مثل جاء نی زید وعمرو لانهما مما اسند الیه الفعل وقدم علیه علی جهة قیامه به **قلنا** المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة **فان قیل** الاسناد الماخوذ فی تعریف المصدر مطلق وقد اُرید به الاسناد بالاصالة وهذا لیس باخذ المجاز فی التعریف واخذ المجاز فی التعریفات شنیع **قلنا** ان اخذ المجاز فی التعریفات شنیع بدون القرینة وههنا وجدت القرینة وهو ذکر التوابع فیما سیاتی **فان قیل** زیاده کلمة او فی تعریف الفاعل شنیعٌ لانها للتشکیك والتعریف للایضاح وبینهما منافاة **قلنا** کلمة او ههنا لتقسیم المحدود بقرینة ذکر القید فی التعریف الشامل للشقین **فان قیل** ان التعریف لا یکون مانعاً عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المبتدأ فی مثل هذا التراکیب کزید من یکرمك لانه اسم مما اسند الیه الفعل وقدم علی اه **قلنا** المراد بتقدیم الفعل علیه وشبهه هو التقدیم الوجوبی. وتقدیم الخبر علی المبتدأ علی سبیل الجواز **فان قیل** کثیرا ما یجب تقدیم الخبر علی المبتدأ فی مثل فی الدار رجل **قلنا** المراد بالتقدیم الوجوبی لتقدیم هو الوجوبی النوعی وهذا فردی **فان قیل** ان قوله علی جهة قیامه به جار ومجرور الجار والمجرور اذا وقع فی عبارة القوم لابدّ له من الاعراب المحلی فما الاعراب المحلی ههنا **قلنا** الاعراب المحلی ههنا النصب علی المصدریة **فان قیل** الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی اُسند مشتمل علی الاسناد لا علی جهة قیامه به **قلنا** ان مصدریته مجازیا عتبار الموصوف المحذوف اعنی اسنادًا **فان قیل** انّ ظرفیة الجار والمجرور مصدریته وحالیته باعتبار المتعلق فمتعلقه لا یخلو اما اُسند المذکور او الاسناد المحذوف فعلی الاول یلزم تقدیم الصفة علی الموصوف وعلی الثانی یلزم اتصاف الشیء علی نفسه وکلاهما باطلان **قلنا** ان متعلقه لیس اُسند المذکور ولا الاسناد المحذوف وحتی یرد النقض بل

قوله النصب علی المصدریة ولا یلزم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی وهو قوله وقدم علیه لانه حال من الفعل بتقدیر قد فیکون کلاهما معمولین لشیء واحد وهو اسند اقول جاز ان یتعلق باسند ویمکن ایضا تعلقه بقدم فح یکون نصبه علی المفعولیة او علی الحالیة من فاعل قدم ولا حاجة الی قصة الاستاذ العلام کما لا یخفی علی ذوی الافهام وان اختلج فی صدرك ما قال تلمیذ الشارح العلام من ان الفعل لا یکون علی طریق القیام فاضحکه بما قال الشارح ؒ فی معنی طریقة القیام ۱۲ **تحفه خادمیه**

Marfat.com

متعلقه امر اخر اعنی واقعا فیکون تقدیر العبارة هکذا ما اسند الیه الفعل او شبهه اسنادا واقعا
علی جهة قیامه به فان قیل ان تعریف الفاعل لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل فی
نحو مات زید وطال عمرو لان المتبادر من القیام القیام بمعنی الحدوث والموت والطول لیسا حادثین
من الفاعل قلنا المراد بقیام الفعل کونه علی صیغة المعلوم سواء کان حادثا من الفاعل او
قائما به فان قیل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو لم یذکر هذا القید اعنی قوله علی
جهة قیامه به فلم خالف المصنف عن صاحب المفصل قلنا المحتاج الی هذا القید من لم یدخل
مفعول ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل کالمصنف بخلاف صاحب المفصل لانه ادخل مفعول
ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل فالواجب عنده ترک هذا القید والاصل فی الفاعل ان
یلی الفعل لان الفاعل کالجزء من الفعل لفظا ومعنی اما لفظا فبدلیل سکون اللام فی ضربت
واما معنی فلان تمام الفعل لا یکون بدون الفاعل وجزء الشیء مما یلی الشیء فان قیل المتبادر
من الاصل الاصل بمعنی القاعدة فیکون المعنی والقاعدة فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان
لا یجوز ضربك زید لوجود الفصل بین الفعل والفاعل بالمفعول قلنا الاصل ههنا بمعنی
الراجح لا بمعنی القاعدة فان قیل لا نسلم ان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل بل ممتنع کما فی مثل
ما ضرب زیدا الا عمرو قلنا الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو
وقوع الفاعل بعد الا فان قیل لما کان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان یضعف هذا الترکیب
جاء الرجل لوجود الفصل بین الفعل والفاعل باللام قلنا ان معنی یلی ان لا یکون بین الفعل والفاعل
شیء من معمولات الفعل واللام لیس معمولا للفعل فلذلك وجاز ضرب غلام زیدا لان مرجع الضمیر وان کان مؤخرا
لفظا لکنه مقدم رتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا لا رتبة وهو جائز وامتنع ضرب غلامه زیدا لان
مرجع الضمیر مؤخر لفظا ورتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا وتبتة وهو غیر جائز خلافا للاخفش

---

۱ قوله قانا المحتاج الی هذا القید آه انت تعلم ان هذا لیس جوابا للاعتراض المذکور بل لفائدة علیحدة کیف والمخالفة باقیة علی حالها کما لا یخفی والامر فی الجواب سهل فافهم ۱۲ ۲ قال ان یلی آه وانما لم یقل الاصل ان یلیه مع انه اخصر واشمل اما الاول فظاهر واما الثانی فلان الضمیر حینئذ یرجع الی احد الامرین وهو الفعل وشبهه لزیادة التمکن فی الذهن والاشارة الی ان الفعل اصل فی هذا الحکم وشبه الفعل ملحق به فوضع المظهر موضع المضمر للاشارة الی ذلك وقیل انما لم یقل الاصل ان یلیه لانه لو قال کذلك لتوهم ان المقصود هو قرب الفعل الی الفاعل مع ان المقصود هو العکس کذا قال مولانا عبد الرحمن ناقلا من مولانا عصام اقول هذا التوهم بعید غایة البعد کیف ویلزم حینئذ الخروج من البحث ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

وابن جنّی فان الاضمار قبل الذکر لفظًا ورتبةً معًا جائز عندهما بدلیل قول الشاعر شعر
جزی ربه عنی عدی بن حاتم ۔ جزاء الکلاب العاویات وقد فعل ۔ قلنا هذا محمول علی ضرورة
الشعر وکلامنا فی سعة الکلام او نقول[۵۲] ان الضمیر فی ربّه راجع الی مصدر الفعل المذکور
وهو الجزاء تقدیره هکذا جزی ربّ الجزاء عنی عدیًا اه واذا انتفی الاعراب فیهما لفظا والقرینة
نحو ضرب موسی عیسی فان قیل ان ضمیر فیهما راجع الی الفاعل والمفعول الفاعل مذکور والمفعول
غیر مذکور فیلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الفاعل مذکور صریحًا فی ضمن الامثلة والمفعول وان
لم یکن مذکورًا صریحًا لکنه مذکور فی ضمن الامثلة فلا یلزم الاضمار قبل الذکر فان قیل ان ذکر
الاعراب مع القرینة مستدرک لان القرینة امر دال علی تعیین الشیء وهذا المعنی موجود فی الاعراب
قلنا بینهما فرق وهو ان الاعراب امر دالّ علی فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول بالوضع والقرینة[۵۳] امر

---

[۵۱] قوله جزی ربه آه قائله زیاد بن معاویه یعنی جزا بدهاد عدی بن حاتم را یعنی تلافی کناد او را پروردنده آن عدی پسر حاتم بدل است از عدی مانند تلافی کردن سگهای صید کننده از زدن و کار کردن مردمان آن سگها را و تحقیق کرد خداوند آن کار را اعلم ان المفعول الاول من باب اعطیت بمنزلة الفاعل والثانی بمنزلة المفعول عند البصریین فی عدم جواز اعطیت صاحبه الدرهم وجواز اعطیت درهمه زیدًا وان الاضمار قبل الذکر جائز فی خمسة مواضع فی ضمیر رب نحو ربّه رجلا او فی ضمیر نعم نحو نعم رجلا زیدٌ او فی ضمیر الشان نحو هو زید قائم وفی تنازع الفعلین نحو ضربنی واکرمت زیدٌ وفی بدل المظهر من المضمر نحو ضربته زیدًا کذا فی المتوسط والمفصل ۱۲ تحفه

[۵۲] قوله او نقول آه هذا تاویل وحمل الکلام علی غیر الظاهر والاول هو الظاهر الموافق للعرف ولهذا قدمه ۱۲ تحفه

[۵۳] قوله والقرینة امر دال ای فیما نحن فیه واما تعریف مطلق القرینة فهی امر دال علی تعیین شیء بلا وضع ودخله فلا یرد المعنی الالتزامی والتضمنی بحیث لا یحتاج فی تعیینه الی قرینة فلا یرد المجاز لاحتیاجه الیها فان قیل انهم قالوا ان التاء فی نحو ضربت موسی جعلی قرینة علی تانیث الفاعل مع انها موضوعة لتانیثه قیل فی الجواب کون التاء قرینة علی کون الفاعل مونثا بالوضع وانما دلالتها علی کون هذا المونث فاعلًا فهی لا بالوضع وکون التاء قرینة انما هو بالاعتبار الثانی لا الاول قال ستاذ الاستاذ فی هذا الجواب بحثان الاول انه لما کان تاء التانیث لتانیث فاعل ما وفاعل بالخصوص جزئی لفاعل کلی ودلالة الکلی علی الجزئی لم یعد مجازا ما دام لا یلزم ان یقول کون لفظ زید کلمة مجازا ولیس فلیس والثانی ان تاء التانیث حرف والحرف غیر مستقل وهو موضوع لخصوص الفاعل ولو کان موضوعا للفاعل ما للخصوص یکون مستقلا فلا یکون حرفا اقول فی البحث الاول بحث ظاهر ثم قال الجواب الصحیح المرضی ان یقال سلمنا ان تاء التانیث موضوع لخصوص الفاعل لکن دلالته علی موسی لیس بذاک موضوعا انتهی وقال مولانا نور الحق وفیه انه لا دلالة لها علی التعیین من المتکلم ونحن نصححه انه ذکر المتکلم ایاه المعینین احدهما مذکر والآخر مونث فکیف یصح کل واحد منهما ان یکون فاعلا ومفعولا فلحوق تاء التانیث علی ان الفاعل من بینهما هو الاسم المونث لیست قرینة علی خصوص ان جبلی وسکری وغیر ذلک فافهم ولا یبعد ان یقال التاء الموضوعة لتانیث الفاعل للفاعلیة والتمثیل انما هو باعتبار دلالتها علی الفاعلیة واین هذا من ذلک فتامل انتهی کلامه فافهم وقال الحافظ قال بعض الناس ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول فی هذه الصورة یشترط ان یکون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ینتقض بمثل موسی ضرب عیسی انتهی قال مولانا عصام لا نسلم ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول مشروط بهذا الشرط فان قولنا موسی ضرب عیسی یحتمل ان یکون الراجع الی موسی فاعل وموسی مفعولا ویحتمل ان یکون موسی مفعولا فافهم ووقع ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

دال علی فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول لا بالوضع فلا یکون ذکر القرینة شاملاً للاعراب او کان مضمراً متصلاً نحو ضربت زیداً فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل زیداً ضَرَبْتُ لان الفاعل ضمیر متصل بالفعل مع ان تقدیم الفاعل علی المفعول غیر واجب قلنا ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول بشرط کونه عقیباً عن الفعل او وقع مفعوله بعده لا فان قیل هذا ینقض بمثل ما ضرب الاعمرا زیدٌ لان المفعول ههنا وقع بعد الا مع ان تقدیم الفاعل علی المفعول لیس بواجب قلنا هذا الحکم مشروط بشرط توسط الابین الفاعل والمفعول فی صورتی التقدیم والتاخیر نحو ما ضرب زیدا الاعمرا او معناها مثل ما ضرب زیدٌ عمرًا وجب تقدیمه ای تقدیم الفاعل علی المفعول فی جمیع هذه الصور اما فی الاول فلئلا یلزم الالتباس بین الفاعل والمفعول واما فی الثانی فلمنافاة الاتصال بالانفصال واما فی الثالث فلئلا یفوت الحصر المطلوب لان مقصود المتکلم انحصار ضاربیة زیدٍ فی عمرٍو مع جواز کون عمرو مضروبا لشخص اخر وانما قلنا بشرط توسط الابین الفاعل والمفعول فی صورتی التقدیم والتاخیر لانه لو قدم المفعول علی الفاعل مع الا فیقال ما ضرب الاعمرا زید فالظاهر انه لا یلزم فوات الحصر لکن یلزم قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة لا یجیء الا بذکر مسند الیه وهو لیس بمذکور وانما قلنا الظاهر لانه یحتمل ان یکون معناه ما ضرب احدٌ الا عمرا زیدٌ فیفید الحصر من الجانبین والمقصود الحصر فی جانب الفاعل فقط واذا اتصل به ضمیر مفعول نحو ضرب زیدا غلامه او وقع بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زید او معناها مثل انما ضرب عمرا زیدٌ او اتصل به مفعوله نحو ضربک زید وهو غیر متصل وجب تاخیره ای تاخیر الفاعل عن المفعول فی جمیع هذه الصور اما فی الاول فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة واما فی الثانی فلئلا ینقلب الحصر المطلوب لان مقصود المتکلم انحصار مضروبیة عمرو فی زید مع جواز کون زید ان یکون ضاربا لشخص اخر ولو قدم الفاعل علی المفعول لکان مفیدا للعکس واما فی الثالث فلمنافاة الاتصال بالانفصال وقد یحذف الفعل لقیام قرینة جوازا فالقرینة سوال السائل

---

۵۱ قال واذا اتصل به ضمیر مفعول ای ضمیر راجع الی المفعول وکذا اذا اتصل بصلته او بصفته ضمیر المفعول عند من لم یجز الفصل بین الصفة والموصوف بالاجنبی نحو ضرب زیدی الذی ضرب غلامه واکرم رجلا ضرب غلامها ۱۲ ۵۲ قال وجب تاخیره آه ولم یقل وجب تقدیمه ای المفعول لانه ذکر احوال الفاعل لا المفعول وعلی هذا التقدیر یصیر الامر بالعکس ۱۲ تحفه

Marfat.com

سواء كان ملفوظا كما في مثل زيد لمن قال من قام أو مقدرا كما في المثال الآتي فان قيل
كما يحذف الفعل كذلك يحذف شبهه فلم خص حذف الفعل بالذكر قلنا المراد بالفعل
ما يكون رافعا للفاعل سواء كان فعلا او شبهه فان قيل لما كان المراد بالفعل
ما يكون رافعا للفاعل فلم خص الفعل بالذكر قلنا انما خص بالذكر لاصالته فان قيل
حذف الفعل من احكام الفعل وكلامنا في احكام الفاعل فيلزم الخروج عن المبحث قلنا
ان الفعل الرافع للفاعل من متعلقات الفاعل والبحث من متعلق الشئ يكون بحثا عن احوال
ذلك الشئ فان قيل ان قوله جوازا مفعول مطلق لقوله يحذف والشرط في المفعول
المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى
الفعل المذكور مشتمل على حذف لا على جواز اقلنا ان جوازا مفعول مطلق مجازا باعتبار
الموصوف المحذوف اعني حذفا فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل لان
هذا حمل المبتدأ على المبتدأ وهو باطل قلنا ان جوازا مصدر مبني للفاعل اعني جائزا فان قيل
ما الوجه ان هذا التركيب من باب حذف الفعل لا من باب حذف الخبر قلنا لو كان التركيب من باب حذف
الفعل يلزم حذف جزء الجملة ولو كان من باب حذف الخبر يلزم حذف كل الجملة والتقليل في الحذف اولى
من الكثرة ولبيك يزيد ضارع لخصومة فضارع فاعل لفعل محذوف وهو يتبكيه المقدر والقرينة
عليه السوال المقدر وهو من يتبكيه لان يبك على الصيغة المجهولة والصيغة المجهولة

قوله لو كان هذا التركيب من باب آه فان قيل فعلى هذا لا يطابق الجواب السوال لان السوال جملة فعلية والجواب جملة اسمية قلنا ان السوال
وان كان في اللفظ جملة فعلية لكنه في الواقع جملة اسمية تقديره اقام زيد ام عمرو ام بكر فعبر من زيد وعمرو وبكر وهمزة الاستفهام بمن للاختصار وقدم
لاقتضائه الصدارة فعلية الجواب مشعر بفعلية السوال ۱۲ منه **قوله** قال ولبيك يزيد آه ومنبط مما تطبيع الطوائح + قد اضطرب اقوالهم في تعيين
قائله قال بعضهم هو ضرار بن نهشل بعضهم قالوا هو حارث بن نهشل وبعضهم قالوا ام ضرار بن نهشل يعني بايد كه گريه كرده شود بر يزيد گريه كند بر آن
عاجز وذليل وخوار ازان جهت كه اوراد شمنان او تنگ مي كنند وبخصومت در پيش مي آيند وقتيكه يزيد زنده بود از دشمني دشمنان عاجز
وذليل را نگهباني مي كرد وهنوز بعد وفات آن كسي مددگار آن عاجز باقي نماند پس بايد كه بجهت اين سبب ضارع بكاء وگريه كند بر يزيد و
گريه كند بر آن يزيد سائل بي وسيله از هلاكت هلاك كنندگان مال اوراد وسيله معاش اوراز يرا كه يزيد بخشش وهبه مي كرد مال را بر سائلان
بي وسيله وفي البيت احتمالات لم تعرض الاستاذ لها احدها ان يزيد منادى حذف حرف ندائه وقوله ضارع مفعول مالم يسم فاعله لبيك والثاني
ان يزيد مفعول مالم يسم فاعله لبيك وقوله ضارع بدل منه بدل الغلط والثالث ان ضارعا منادى حذف حرف ندائه والرابع ان ضارعا خبر

Marfat.com

منشأ التردد والابهام والتردد والابهام منشأ السؤال فيكون التقدير هكذا وليبك ويزيد
من يبكيه يبكيه ضارعٌ **فان قيل** ان اللام فى قوله لخصومة لا يخلو امّا متعلق ببيكيه المقدر
وامّا متعلق بضارع فان كان الاول فاللام فى قوله لخصومة لام اجلية وهى التى تجعل
مدخوله علةً لما قبله والخصومة ليس علة البكاء فوت يزيد وان كان الثانى
يلزم عمل اسم الفاعل بلا اعتماد **قلنا** انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف
وهو شخص فيكون التقدير وليبك يزيد من يبكيه شخص ضارع ووجوبًا فى مثل قوله
تعالى وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَاَجِرْهُ والمراد به كل تركيب جملة وفيه الفعل
الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ عن الحذف فههنا الحذف واجب للقرينة وسدّ
المسدّ اما القرينة فهو دخول حرف الشرط لانّ[52] حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوبًا
وليس ههنا الفعل لفظًا فعلم انه مقدر واما سدّ المسدّ فهو اقامة المفسر مقام المفسَّر
فيكون تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجره فحذف استجارك الاول
واقيم الثانى مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر **فان قيل** الجمع بينهما جائز
كما فى مثل جاءنى رجل اى زيد **قلنا** الجمع بينهما ممتنع اذا كان علة تفسير المفسر رفع الابهام
من الناشئ عن الحذف وههنا ليس الابهام ناشئًا عن الحذف بل ناش من نكارة رجل وقد يحذف فان معًا فى
مثل نعم لمن قال اقام زيد فههنا الحذف جائز بقرينة سوال السائل لا واجب باعتبار عدم وجود
سدّ المسدّ **فان قيل** ينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا ويقوم نعم مقام الفعل والفاعل **قلنا** ان
نعم حرف غير مستقل والفعل والفاعل جملة وهى مستقلة وغير المستقل لا يقوم مقام المستقل
فان قيل هذا ينتقض بتركيب يا زيد لانّ ههنا قام حرف النداء مقام الفعل والفاعل **قلنا**
اقامة حرف النداء مقام الفعل والفاعل سماعىّ لا يقاس عليه غيره **فان قيل** لم كان

---

[52] **قوله** قلنا انه متعلق بضارع آه واجيب عنه ايضا بان متعلقه ضارع ولا حاجة الى تقدير الموصوف لان للظروف كافة رائحة
من الفعل اقول لقائل ان يقول ان اللام متعلق بيبك وان يمنع قول الاستاذ فاللام فى قوله لخصومة لام اجلية بل هى بمعنى عند والوقت
١٢ تحفه [52] **قوله** لان حرف الشرط لا يدخل آه خلافًا للاخفش فانه جوز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلًا ممثالنا على مذهبه
اذ ليس مما نحن فيه ولا يمكن ان تكون مخففة عن المثقلة كما لا يخفى على من له ادنى تامل فى المعانى ١٢ **تحفه خادميه** لحافظ محمد شعيب

Marfat.com

هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية لا من باب حذف الجملة الاسمية **قلنا** لو كان هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية يكون الجواب مطابقا للسوال و لو كان من باب حذف الجملة الاسمية لا يجئ المطابقة بين الجواب و السوال و المطابقة اولى من عدم المطابقة **واذا تنازع** الفعلان ظاهرا بعدهما **فان قيل** التنازع كما يكون بين الفعلين كذلك يجئ فى غير الفعلين ايضا فلم خص الفعلين بالذكر **قلنا** المراد بالفعلين العاملين **فان قيل** لما كان المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين دون العاملين **قلنا** ذكر الفعلين للاصالة فى العمل **فان قيل** التنازع كما يجرى فى الفعلين كذلك يجرى فى اكثر من الفعلين كما فى قوله عليه الصلوة والسلام كما صليت و سلمت اه فلم اقتصر على الفعلين **قلنا** ذكر الفعلين ليس للحصر بل للاقتصار على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **فان قيل** التنازع يتصور فى ذات الروح و الفعلان ليسا من ذوات الروح **قلنا** التنازع فى اللغة نزاع ساختن بايكديگر د چيزے و فى الاصطلاح توجه العاملين بحسب المعنى الى اسم يقع فى محل يصلح لمعمولية كل واحد منهما على سبيل البدل و قوله ظاهرا احتراز عن الضمير لانه لا يخلو اما متصل او منفصل فان كان متصلا فحينئذ تعين اعمال الفعل الثانى لانه جزء من الفعل الثانى و لا يجوز اعمال احد الفعلين فى جزء فعل آخر و ان كان منفصلا نحو ما ضرب اكرم الا انا فى و ان تصور التنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع عنده و هو اعمال الثانى

۱ قوله واذا تنازع الفعلان آه و هذا الباب كما يسمى باب التنازع سمى باب الاعمال ايضا و المراد بالفعلين المتصرفين و لا تنازع بين حرفين خلافا لابن العلج مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فان ان و لم تنازعا فى تفعلوا و لا بين حرف و غيره خلافا من اجاز فى لعل و عسى زيد كذا و لا بين جامدين و لا بين جامد و غيره خلافا للمبرد فى فعلى التعجب نحو ما احسن و اجمل زيدا و قوله بعدهما ظرف مستقر صفة لقوله ظاهرا و لا متعلق به لانه صار اسما فى اصطلاحهم و انما زاد الشارح اسما قبله اشارة الى انه بعد التخصيص يجرى مجرى الصفات لا صفة حقيقة كما توهم البعض فارتفع تردد وهم فى عبارة الشارح فافهم قال الرضى لا حاجة الى قوله بعدهما اذ قد تنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت و قتلت و بكم قمت و قعدت و اياك ضربت و اكرمت ۱۲ تحفه

۲ قوله لا يكون آه قال الرضى يجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى و يكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعمال الثانى كما هو مذهبه على ما يجئ و يلزم البصريين ايضا فى هذا المقام مطابقة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع دلالة الثانى عليه لانه هو انتهى ۱۲ **تحفه خادميه**

Marfat.com

والاضمار فی الاول عند البصریین والعکس عند الکوفیین لانک لو اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر مع الاول دون الثانی فعلی الاول یلزم اضمار الحرف علی الثانی یلزم فساد المعنی فان قیل کما لا یمکن قطعه فی الضمیر کذلک لا یمکن فی الظاهر ایضاً فی مثل ما ضرب واکرم الا زید قلنا الحکم[1] مبنی علی ما هو اغلب والاغلب فی الظاهر امکان القطع وفی الضمیر عدم امکانه فان قیل باب التفاعل لازم لا یقتضی المفعول فکیف یکون قوله ظاهرا منصوبا علی المفعولیة قلنا باب التفاعل علی قسمین احدهما ما یکون منقولا من المفاعلة المتعدیة الی مفعول واحد الاول یکون متعدیا الی مفعول نحو تجاذبنا الثوب والثانی یکون لازما نحو تساءلوا وتناکحوا وتغاسلوا والتنازع من قبیل القسم الاول وقوله بعدهما احتراز عما وقع مقدما علیهما او متوسطا بینهما لانه تعین فیه الاعمال الفعل الاول الذی هو یستحق قبل الثانی فلا یکون فیه مجال التنازع فقد یکون فی الفاعلیة نحو ضربنی واکرمنی زید وفی المفعولیة نحو ضربت واکرمت زیدا وفی الفاعلیة والمفعولیة مختلفین[2] فان قیل لما کان التنازع بین الفعلین فی الفاعلیة والمفعولیة کانا مختلفین من حیث الاقتضاء فلا حاجة الی قوله مختلفین قلنا التنازع بین الفعلین فی الفاعلیة والمفعولیة علی قسمین احدهما مع اتفاق اقتضاء الفعلین اذا کان المتنازع فیه متعدیا نحو ضرب واهان زید عمرا او الثانی مع اختلاف الاقتضاء اذا کان المتنازع فیه احدا نحو ضربنی واکرمت زیدا فقوله مختلفین لتخصیص القسم الثانی بالارادة فان قیل لما کان التنازع بین الفعلین فی الفاعلیة والمفعولیة علی قسمین فحینئذ یبطل حصر اقسام التنازع فی الثلثة بل صارا لاقسام اربعة قلنا القسم الاول منهما مندرج فی القسمین الاولین فان قیل لم ذکر مثالین للقسمین الاولین لا للثالث مع انه اهم بالمثال قلنا انه وان لم یذکر مثالا صریحا لکنه ذکر

---

[1] قوله الحکم مبنی علی ما هو اغلب اقول لا اغلبیة ولا مغلوبیة بل هما سیان فان فی هذا الترکیب کما لا یجری قطع التنازع فی المضمر کذلک لا یجری فی الظاهر وفی غیره کما یجری فی الظاهر یجری فی المضمر ایضا نحو ما ضربت ولا اکرمت الا ایاک ونحو قمت وقعدت بک ونحو ایاک ضربت واکرمت ونحو بک قمت وقعدت بان تحذف المفعول مع الالف فی بعض الصور وبدونها فی بعضها اذ المفعول یحذف ویبقی ذکره تفصیلا فافهم ۱۲ تحفه

[2] قوله مختلفین حال من قوله فی الفاعلیة والمفعولیة والمطابقة غیر لازمة لکونهما مصدرین ومن الفعلین المفهومین من الکلام اذ هو فی قوة قد تنازع الفعلان فی الفاعلیة والمفعولیة حال کون الفعلین مختلفین فی الاقتضا او خبر کان المقدر ای اذا کان مختلفین ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

ضمناً لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثانی حصل مثال للقسم
الثالث فیختار[۵۱] البصریون اعمال الثانی للقرب[۵۲] والجوار والکوفیون اعمال الاول للتقدم[۵۳] والسبقیة
فان اعملت الثانی اضمرت الفاعل فی الاول ان اقتضی الفعل الاول لفاعلیة لان التنازع
اذا تحقق بین الفعلین فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف
الفاعل من غیر سدّ مسدّ وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الاضمار بالضرورة علی وفق الظاهر
فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث رعایة للمطابقة بین الراجع والمرجع فی
هذه الامور دون الحذف لئلا یلزم حذف الفاعل من غیر سدّ مسدّ خلافا للکسائی
فان عنده یحذف الفاعل لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعه طرق ثلثة حذف
واضمار وذکر فان اضمرت یلزم الاضمار قبل الذکر وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الحذف بالضرورة
قلنا الاضمار قبل الذکر بشرط التفسیر فی العمدة جائز وجاز[۵۴] ای اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء
الفعل الاول لفاعلیة عند الجمهور خلافا للفراء فان عنده لا یجوز اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء
الفعل الاول لفاعل بل تعین اعمال الفعل الاول لانه لو اعمل الثانی لزم الاضمار قبل الذکر کما هو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل کما هو مذهب الکسائی وحذف المفعول ان استغنی عنه لان
التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذکر فان اضمرت

---

[۵۱] قال فیختار البصریون البصرة بفتح الباء وکسرها او ضمها حکاهن الازهری والنسبة بالفتح والکسر وانما لم یضم لئلا یلتبس بالنسبة
الی البصری التی بالشام ثم کسرها افصح من فتحها لیتمیز عن النسبة الی الحجارة البیضاء کذا قال ملا علی القاری علی الشاطبی ۱۲ تحفه

[۵۲] قال للقرب والجوار وایضا لو اعملت الاول فی الاول فی العطف نحو قام وقعد زید لفصلت بین العامل ومعموله بالاجنبی
بلا ضرورة ولعطفت علی الشئ وقد بقیت منه بقیة وکلاهما خلاف الاصل ۱۲ تحفه [۵۳] قوله للتقدم والسبقیة یعنی انه اول
الطالبین واحتیاجه الی المطلوب اقدم ۱۲ تحفه [۵۴] قال وجاز خلافا للفراء ولهذه العبارة معان احدها انه جاز اعمال
الفعل الثانی مع اقتضاء الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا یجوز عنده اعمال الثانی کما قال الاستاذ وهذه روایة غیر مشهورة عنه
وثانیها انه جاز اعمال الفعل الثانی فقط خلافا للفراء فانه لا یجوز عنده اعمال الثانی فقط بل یجب عنده تشریک الرافعین وثالثها انه
جاز اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء الاول الفاعل اضمار الفاعل فی الاول خلافا للفراء فان عنده لا یجوز اضمار الفاعل فی
الاول بل یجب عنده الاضمار بعد الظاهر وهذان الروایتان مشهورتان عنه فافهم فانه دقیق وبالتامل حقیق ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

یلزم الاضمار قبل الذکر وھو لا یجوز وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الحذف بالضرورۃ لان حذف الفضلۃ جائز والاظہرت نحو حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف احد مفعولی افعال القلوب وھو لا یجوز کما سیجئ وجھہ فی افعال القلوب وان اضمرت[1] یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ فتعین الاظہار بالضرورۃ وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فی الثانی ان اقتضی الفعل الثانی الفاعلیۃ لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف الفاعل من غیر سادّ مسدہ وھو لا یجوز وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الاضمار بالضرورۃ والمفعول علی المختار لئلا یتوھم ان مفعول الفعل الثانی مغایر من المذکور وعلی المذھب الغیر المختار یحذف المفعول لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان اضمرت یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ وھو لا یجوز وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الحذف بالضرورۃ لانہ حذف الفضلۃ وحذفہ جائز الا ای لم یضم کما ھو المذھب المختار ولم یحذف کما ھو المذھب الغیر المختار ان یمنع مانع عن الاضمار والحذف فتظہر نحو حسبنی وحسبتہما منطلقین الزیدان منطلقا لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف احد مفعولی افعال القلوب وھو لا یجوز ووجھہ مامرّ وان اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر مفردًا او تضمر مثنی فعلی الاول لا یحصل المطابقۃ بین مفعولی الفعل الثانی وعلی الثانی لا یحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع فتعین الاضمار بالضرورۃ **فان قیل** لا تنازع فی ھذہ الصورۃ لان الشرط فی التنازع ان یکون اقتضاء الفعلین واحدا وفی ھذہ الصورۃ لیس اقتضاء الفعلین واحدا لان الفعل الاول یقتضی مفعولا مفردًا والفعل الثانی یقتضی مفعولا مثنی قلنا

[1] قولہ وان اضمرت یلزم الاضمار قبل آہ فان قیل یلزم الاضمار قبل الذکر اذا اضمر قبل الاسم الظاہر ولو اضمر بعدہ فلا قلت یلزم الفصل بالاجنبی بین العامل والمعمول والمبتدا والخبر کذا قال مولانا عبد الرحمن وقد کانت ہذہ الخدشۃ فی خلدی قدیما وعرضت علی الاساتذہ والاحباب فاتوا بما قال مولانا المذکور وقلت لہم لو کان ہذا مانعا لما اتی بہ فی المثال الثانی فلم یاتوا الا بسکوت او بشئ او من بیت العنکبوت علی ان شناعۃ التکرار لیس باوہن من الفصل بینہما ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رح

Marfat.com

ان اقتضاء الفعلين ههنا واحدٌ اذ الاحظت المفعول الثانی لهما اسما دالًا علی اتصاذات ما
بالانطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتثنية ولمّا استدلّ الكوفيون علی اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعی لادنی معيشة ۔ كفانی ولم اطلب قليلٌ
من المال ۔ حيث تنازع بين كفانی ولم اطلب قليلٌ فالاول يقتضی رفعه بالفاعلية والثانی
نصبه بالمفعولية وهو اعمل الاول فعلم ان اعمال الفعل الاول اولی فاجاب المصنّف عن جانب
البصريين بقوله وقول امرئ القيس ع كفانی ولم اطلب قليل من المال ليس منه ای من باب
التنازع لفساد المعنی علی تقدير التنازع لان قول امرئ القيس علی تقدير تنازع كفانی ولم اطلب
فی قليل من المال يستلزم عدم السعی وعدم كفاية قليل من المال وطلب قليل من المال
وانما يستلزم هذا المعنی لان هذا الشعر مصدر بكلمة لو وكلمة لو اذا دخلت علی الشرط والجزاء
او علی المعطوف علی احدهما يجعل المثبت منهما منفيًا والمنفی منهما مثبتا فعلم ان مفعول
لم اطلب محذوفٌ وهو العز والمجد بقرينة البيت الآتی وهو قوله شعر ولكنما اسعی لمجد
مؤثل ۔ وقد يدرك المجد المؤثل امثالی ۔ مفعول ما لم يسم فاعله فان قيل ان مفعول

قوله ولما استدل الكوفيون آه يرد عليه انه لو كان هذا البيت من اعمال الفعل الاول واستدلالكم صحيحا بجميع مقدماته يلزم ان
يكون حذف المفعول من الثانی ايضًا مختارًا لعين ما ذكرتم واللازم باطل عندكم واجيب بان الحذف وعدم الاضمار ههنا لما لم آخره هو
انكسار الوزن وما سبق من مرجحية الحذف انما هو فی السعة فيكون الحذف للضرورة لا لكونه مختارًا ۱۲ تحفه قوله وقول امرئ
القيس آه معنی هذا البيت الذی ذكره الاستاذ فيما سياتی پس بدرستی اگر سعی می كردم برائے پست وتر وناتمام تر زندگانی كفايت
ميكرد مرا اندكے از مال دنيا وطلب نميكردم عزت وجاه را ولكن سعی ميكنم بجهت رسيدن بزرگواری وشرافتی كه اين صفت دارد كه پائدار
وثابت باشد حال آنكه بتحقيق كه دريافته اند بزرگواری ثابت را اقران وامثال من ۱۲ تحفه قوله يستلزم عدم السعی آه
قال الفاضل اللاری ان قلت هذا ان كان لم اطلب معطوفا علی كفانی اما اذا كان حاليا او معترضة او معطوفة علی الشرطية فلا يلزم هذا
الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط والاخيران للزوم حمل الكلام علی التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف
ينبئ عن ذلك ای عن التاكيد آما واو العطف فلاقتضائه المغايرة واما الاعتراض فلا يقع بين الشيئين سوی رفع الابهام اقول
الخلدی خرازة فی قوله للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط كيف هذا وبعد تسليم ان لو يصير الشرط والجزاء منفيين ان كانا مثبتين الخ لم يلزم تقييد الجزاء
بنقيض الشرط فافهم ولا تكن ممن يقول انه قول من يعتقد الانامل عليه بالاعتقاد بل ممن ينظر الی ما قيل ولا ينظر الی من قال ۱۲ تحفه منه

Marfat.com

فالم يسم فاعله قسم على حدةٍ من المرفوعات فلم يفصله من الفاعل بقوله منها قلنا انما
لم يفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقامه **فان قيل** في عبارة المصنف تناقض لان قوله لم يسم فاعله
يشعر بعدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله يشعر بوجوده **قلنا** ان قوله لم يسم فاعله بمعنى
لم يذكر فاعله **فان قيل** كيف يصح اضافة الفاعل الى المفعول مع انه فاعل الفعل لا فاعل
المفعول **قلنا** ان اضافته الى المفعول لادنى ملابسة وهو كونه فاعلا لفعل متعلق به
فان قيل ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا يصح لان الفعل حادث عن الفاعل وواقع على
المفعول وهما نوطر في النقيض **قلنا** ان اقامة المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
فان قيل ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفاعل في مثل هذا
التركيب بنت الربيع البقل لان فاعل بنت محذوف وهو الله تعالى والربيع قائم مقام
الفاعل **قلنا** المراد بالفاعل الفاعل النحوي والله تعالى فاعل حقيقي وشرطه اي شرط
حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ ويُفعَلُ لان
معناه غريبٌ فاختير له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى **فان قيل**
هذا الشرط لا يصح مطلقا لان تغيير صيغة الفعل الى فعل ويفعل لا يستقيم في
شبه الفعل **قلنا** هذا الشرط فيما اذا كان عامله فعلا واما اذا كان عامله شبه الفعل
فالشرط تغيير صيغته الى المفعول واما اذا ذكر الفعل فلاصالته **فان قيل**
هذا الحد لا يصدق على افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المزيدة
فيها **قلنا** المراد بقوله فُعِلَ ماضٍ مجهولٌ وبقوله يفعل مضارع مجهول من قبيل
ذكر العام وارادة الوصف المشتهر هو به لان فُعِلَ ويُفعَلُ علمان للمجهول او
نقول انهما مذكوران على سبيل التمثيل ولا يقع المفعول الثاني مقام الفاعل
من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل

قوله ولا يقع المفعول الثاني الخ قال ابن مالك ولا اري منعا اذا القصد ظهر اي من الامن ولم يكن جملة وظرفا نحو
جعل خير من الف شهر ليلة القدر ١٢ **تحفه خادميه** لحافظ محمد شعيب لايتي من تلامذة مولانا عبد الحي

Marfat.com

یکون مسندا الیه فلزم کون الشیء الواحد مسندا ومسندا الیه معًا مع کون کل من الاسنادین
تامًّا فلا یرد نحو اعجبنی ضرب زید عمرًا الان احد الاسنادین وهو اسناد المصدر الی عمرو غیر تام
ولا الثالث من باب اَعْلَمْتُ اذ حکمه حکم المفعول الثانی من باب علمت فی کونه مسندًا
والمفعول له والمفعول معه کذلک ای کالمفعول الثانی من باب علمت والثالث من باب
اعلمت فی عدم صحة اقامتهما مقام الفاعل اما المفعول له فلان نصبه یشعر بکونه مفعولا
له فلو اقیم مقام الفاعل لفات النصب والاشعار **فان قیل** نقض بنحو ضربت
للتادیب لانه قائم مقام الفاعل **قلنا** المراد بالمفعول له ما هو بدون اللام وهو مع اللام
فان قیل ینبغی ان لا یقوم الظرف مقام الفاعل لان نصبه ایضًا یشعر بظرفیته **قلنا**
الظرفیة کثیرا ما یعلم من نفس الصیغة واما المفعول معه فلانه لا یجوز اقامته مقام
الفاعل مع الواو لان الواو دلیل الانفصال والفاعل کالجزء من الفعل ولا بد من الواو فانه
لم یعرف حینئذ کونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فی الکلام مع سائر المفاعیل التی
یصح وقوعها مقام الفاعل تعین ای المفعول به له ای للقیام مقامه لشدة مشابهته بالفاعل
فی توقف تعقل الفعل علیهما لان الضرب مثلا کما لا یمکن تعقله بلا ضارب کذلک لا یمکن تعقله
بلا مضروب **فان قیل** لا شک فی انه اذا وجد المفعول به فی الکلام فقط تعین
وقوعه موقع الفاعل فلا حاجة الی قوله تعین له **قلنا** لیس المراد المفعول به فقط بل
المراد المفعول به مع المفاعیل **فان قیل** کثیرا ما وجد المفعول به فی الکلام مع
المفعول له والمفعول معه **قلنا** المراد بالمفاعیل المفاعیل التی یصح وقوعها موقع
الفاعل وهما لیسا من هذا القبیل تقول ضُرِبَ زیدٌ یوم الجمعة امام الامیر ضربًا شدیدا فی
داره فتعین زید وان لم یکن ای المفعول به فی الکلام مع سائر المفاعیل التی یصح وقوعها

ل۱ قوله المراد بالمفعول آه اقول من علل عدم وقوعه بما علل الاستاذ فبقع ما هو مذکور مع اللام ومن علله بانه لیس من ضروریات
الفعل وفی النائب لا بد ان یکون ضروریا کالفاعل للمناسبة کالشیخ الرضی فلا یقوم عنده شیء منهما وکذا لا یقع التمییز خلافا للکسائی
فتال فی طاب زید نفسا طیبة نفس وکذا المستثنی والحال ۱۲ منه ل۲ قوله تقول ضرب یوم الجمعة آه وفائدة تقیید الضرب بالشدة التنبیه
علی ان المصدر لا یقوم مقام الفاعل اذ لا فائدة فیه لدلالة الفعل علیه وکذا الفائدة فی تعریف الظرفین حیث لم یقعا نکرة لدلالة الفعل علیهما ۱۲ منه

Marfat.com

مقام الفاعل فالجميع سواء لعدم[1] ترجيح بعضها على بعض والاولى المفعول الاول من باب اعطيت اولى فى اقامته مقام الفاعل من الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى والمراد بباب اعطيت كل فعل يتعدى الى المفعولين وثانيهما غير الاول فان قيل هذا ينقض بنحو اعطى زيدٌ عمرًا لانه تعين فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل قلنا ذلك عند الامن عن اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل[2] ومنها المبتدأ والخبر فانقيل ان كل واحد من المبتدأ والخبر قسم على حدة من المرفوعات فلم جمعهما فى فصل واحد قلنا انما جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل والاشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فانقيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ فى قوله تعالى وَاَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ لانه ليس باسم قلنا ان الاسم اعم من الصريحى والتاويلى فالمبتدأ فى هذا المثال وان لم يكن اسما صريحا لكنه اسم تاويلا بان المصدرية اى صيامكم خير لكم فانقيل هذا الجواب منقوض فى المبتدأ الواقع فى قول الشاعر شعر تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وستعرف قدره ان فتح فاه

[1] قوله لعدم ترجيح آه ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح ابن عصفور المصدر لان دلالة الفعل عليه اكثر ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان والاصح الاحالة الى المتكلم فكل ما رجح عنده فنيابته اولى ١٢ تحفه [2] قوله ومنها المبتدأ والخبر عطف على قوله فمنه الفاعل وانما قال ههنا منها وفى الفاعل منه لان الضمير المفرد ههناك يرجع الى المرفوع الذى فى ضمن المرفوعات ولما طال العهد ههنا ولطرو الغفلة للسامع من الضمنيات فلم يرض بارجاع الضمير الا الى ما هو مذكور صريحا وهو المرفوعات مع ان فى تغيير الاسلوب تفنن فى الكلام يوجب نشاطا للسامع المقام ١٢ تحفه [3] قال فالمبتدأ آه ولو قال فهو الاسم آه لكان اولى الا ان يقال انما قال ذلك دون هذا لئلا يشبه المرجع بالخبر فقوله الاسم جنس شامل لاسم ما ولان المشتهين ملبس والقسم الثانى الخبر ولا تقل شامل لاسم ان ولا كما قال الشارح لخروجها عنه اى الجنس لان كلامنا فى الاسم المرفوع لا مطلق الاسم وقد خطر ببالى هذا فى وقت تحصيل هذا الكتاب وعرضت على كثير من الاحباب فلم يأتوا بشئ يفتح به الباب والآن قد وجدت تقريرا من بعض الافاضل قريبا منه سنلقى عليك بعد سطرة او سطرتين وقوله المجرد عن العوامل اللفظية يخرجه اى اسم ما ولا دون مسندا اليه يخرج ما سواه من القسم الثانى والخبر ١٢ تحفه [4] قوله قلنا ان الاسم آه قال بعض الافاضل اعترض بان الكلام فى مرفوعات الاسم الحقيقى فيكون معنى قول المصنف ومنها المبتدأ ومنه الاسم المرفوع المبتدأ ومعنى قوله فالمبتدأ هو فالاسم المرفوع المبتدأ والضمير راجع الى الاسم المرفوع المبتدأ فلا حاجة الى تقسيم الاسم من اللفظى والتقديرى انتهى هذا ما وعدته ١٢ تحفه خادمه

Marfat.com

فانه لیس باسم لا صریحا کما هو الظاهر لا تاویلا لعدم ان المصدیة فیه قلنا انّ ان المصدیة ههنا مقدر یعنی ان تسمع بالمعیدی آه فان قیل ان تقدیر ان مختص بالمواضع الستة وهی ما بعد حتی ولام کی ولام الجحود والفاء والواو وهذا الموضع لیس منها قلنا ان ذکر هذه المواضع الست لشهرتها لا للحصر اذ کثیرا ما یقدر ان فی غیرها علی سبیل الشذوذ کما فی قول الشاعر ع الا ایها اللائمی احضر الوغی: فان قیل التجرید عن العوامل اللفظیة یقتضی سبق وجودها ووجود العامل اللفظی لیس بضروری قلنا التجرید بمعنی لو یوجد من قبیل ذکر اللازم وارادة المدروم فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ فی مثل بحسبك درهم لانه لیس بمجرد عن العامل اللفظی قلنا المراد بالعامل اللفظی ما یکون له تاثیر فی المعنی والباء فی هذا المثال زائدة او الصفة الواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام رافعة للظاهر خلافا للسیبویه والاخفش لا عندهما یجوز ابتدائیة الصفة بلا نفی واستفهام لکن عند سیبویه مع قبح وعند الاخفش بلا قبح تمسکا بقول الشاعر ع فخیر نحن عند الناس منکم؟ فان قیل لم لا یجوز ان یکون نحن مبتدأ مسندا الیه وخیر خبره المقدم علیه قلنا لو کان الامر کذلك

قوله او الصفة آه عطف علی الاسم ویمکن ان یعطف علی قوله مسندا الیه بحمله علی حذف المبتدأ ای هو الصفة الواقعة وعطف الجملة علی المفرد فیما له محل من الاعراب جائز وبهذا الوجه یحصل الجواب عن اعتراض الامام الحدیثی هو انه لا یعلم من التعریف اعتبار التجرید فی صفة وهو یعتبر عندهم اتفاقا فقوله او الصفة جنس وبقوله الواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام یخرج نحو قائم فی زید قائم وکذا یخرج نحو قائم فی اقائم ابوه زید لان المراد من وقوعه بعدهما ان یکون الصفة معتمدا علیهما فی العمل وههنا لیس کذلك لانه معتمد علی المبتدأ المؤخر وقوله رافعة لظاهر یخرج نحو قائمان فی اقائمان الزیدان فتامل وههنا اشکال وهو ان احدی الصفتین فی اضارب ومکرم عمرا بطریق التنازع ان تکون احدی الصفتین رافعة للستر فلا یصدق التعریف علیه اللهم الا ان یصار الی الحذف او التشریك فافهم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ **تحفه خادمیه** **قوله** خلافا لسیبویه والاخفش آه وکذا خلافهما فی الظرف نحو فی الدار زید اعلم ان حکم الظرف فی الشروط المتصل کحکم اسم الفاعل والمفعول خلافا لهما الا ان بینهما فرقا لان سیبویه اجاز عمله بلا اعتماد اسم الفاعل لکن بشرط وقوع الحدث بعده ولو تقدیرا نحو الیوم الخروج ونحو قوله تعالی ومن آیاته انك تری الارض ای رویتك والاخفش لم یشترط شیئا فتامل ۱۲ تحفه

قوله تمسکا بقول الشاعر وهو ظهیر بن مسعود یعنی پس ما بهتریم از شما نزد مردمان در وقتیکه خواننده مکرر گوینده بگوید ای فلان کس یا اینکه ای قوم نیست گریختنی از جنگ علی ان یالام یا لفلان او یا لقوم فحذف المنادی واشبع اللام فصار یالام ۱۲ تحفه

Marfat.com

للزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله اعني منكم بالجنبي وهو نحن ولا يجوز فعلم ان خيرا مبتدأ مسند به ونحن فاعله سد مسد الخبر فالجواب[1] عن جانب الجمهور ان هذا محمول على ضرورة الشعر وكلامنا في سعة الكلام فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في مثل قوله أقرشي زيد لانه ليس بصفة قلنا ان الصفة اعم من ان يكون حقيقة او جارية مجراها وهذه الصفة وان لم تكن صفة حقيقة لكنها جارية مجراها لان في آخره ياء النسبة والمنسوب على تاويل المشتق فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم لانه وانه كان صفة لكنه ليس برافع للظاهر قلنا[2] ان الظاهر اعم من ان يكون حقيقة او جاريا مجراها والضمير المنفصل وان لم يكن ظاهرا حقيقة لكنه جار مجراه مثل ما قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام مطلقا مفردا جاز الامران كون الصفة مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر او كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه اذ لا مانع من اعتبار الاحتمالين فان قيل ان الضمير في طابقت لا يخلو اما راجع الى مطلق الصفة او الى الصفة المذكورة فعلى الاول ينبغي ان يجوز الامران في مثل قائم زيد ليس الامر كذلك بل تعين فيه كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الامران في مثل قائم زيد لكونه واقعا بعد حرف الاستفهام رافعا لظاهر ليس الامر كذلك بل تعين فيه كون الصفة مبتدأ مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر قلنا ان الضمير في طابقت لا يكون راجعا الى المطلق ولا الى الصفة المذكورة بل الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام فقط

---

[1] قوله فالجواب عن جانب الجمهور آه واجيب عن جانبهم ايضا بان نحن تاكيد للضمير المستكن في خير وهو خبر نحن المحذوف ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى

[2] قوله قلنا الظاهر اعم من ان يكون آه اقول هذا تفسير الكلام بما لا يرضى به احد من الاعلام ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رح۔

Marfat.com

مثل[1] قائم زید بالوقف ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفی والاستفہام امامطابقة لظاهر
اولا فالاول[2] امامطابق فی الافراد والتثنیة والجمعیة ففی الاول جواز الامرین وفی الثانی تعین
کون مابعدها مبتدأ مسندا الیه وکون الصفة خبرا مقدما علیه ولا یجوز عکسه لان حال الصفة کحال
الفعل والفعل المسند الی الظاهر یکون موحدا ابدا والمسند الی الضمیر یثنی بتثنیة ویجمع بجمعیة
والصفة ههنا مثنی او مجموع فعلم انها لم تکن مسندة الی الظاهر والشرط فی المبتدأ المسند بان یکون
رافعا الظاهر وان لم تکن مطابقة لظاهرها ما ان تکون الصفة مفردة ومابعدها مثنی او مجموعا او بالعکس
والعکس مجرد احتمال عقلی لیس بواقع فی الخارج وفی الاول تعین کون الصفة مبتدأ مسندا الیه وکون
مابعدها فاعلا سد مسد الخبر ولا یجوز عکسه لعدم المطابقة بین المبتدأ والخبر والخبر هو المجرد عن العوامل
اللفظیة المسند به المغائر للصفة المذکورة فان قیل ان تعریف الخبر لا یکون مانعا عن دخول الغیر
فیه لانه دخل فیه المضارع فی مثل یقوم زید لانه المجرد عن العوامل اللفظیة المسند
به المغائر للصفة المذکورة قلنا المراد بالمجرد الاسم المجرد بقرینة ان کلامنا فی مرفوعات
الاسم المضارع من مرفوعات الفعل وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقوله

[1] قوله مثل اقائم زید بالوقف نقص علیک اعجب القصص اشهی من المغنی والمرقص انی لما ختمت هذا الکتاب عند الاستاذ العلام
فقصدت ان استفدت منه فی بعض المقامات التی قرأت عند من لم یدطولانی فی هذا الفن اعلی الله تعالی مرتبته فی دار المحن (ای
مولانا ومولی الکل صاحبزاده صاحب ماشوگنر غفر له الله خالق البحر والبر) فوجدت یوما فی مصنفه هذا قوله مثل قائم زید بالوقف
فطالعت لکن لم افهم منه غرض الاستاذ العلام فعرضته علیه فقال فیه نکته غریبة ودقة عجیبة فتحیرت وقلت لو بین لکان علی احسان
ومنة فافاد انه لو لم یقید بالوقف وقیل اقائم زید فلقائل ان یقول ان رفع زید لا یخلو اما علی الابتدائیة او علی الخبریة فعلی
الاول تعین کونه مبتدأ وعلی الثانی کونه خبرا فمن این جواز الامرین فقلت ومثل هذا یجری فی کل موضع جاز فیه الامران
کالتنازع وغیره فما وجه التخصیص بهذا فقال نعم لکن لم یبین مرجح التخصیص فسکت وذهبت متعجبا الی الاحباب (ای
غیاث الدین جعل الله وجهه ناضرا یوم الدین للمشهور بکابل ملا ومللا اسماعیل وملا علاء الدین المشهورین بیننا شفقة بفرقدین
حصل الله لهما ما تمنیاه فی الدارین) فقالوا ما عجبت فقلت لهم ما قال الاستاذ العلام فقال بعضهم (یعنی کابل ملا غفر له الله)
الذی له ذهن مستقیم وفهم سلیم خصوصا فی هذا الفن العظیم اذهب الی استاذک وسل ان رفع قائم لا یخلو بعین تقریر ما ذکرتم فی رفع
زید فلا بد من القول بان قید الوقف قید لکلیهما مع انکم اقررتم برفعه فارتحلت وعرضت علی الاستاذ العلام فسکت وغضب و
قام فقال لعل الله یظهر لک فائدة الوقف فان من الله الوقوف ۱۲ التحفه خاوصیه لحافظ محمد شعیب والی من تلامذة مولانا عبد الحی رح

Marfat.com

المغائر[1] للصفة المذكورة احترازعن القسم الثانی من المبتدأ ویحتمل ان یکون المراد بقوله المسند به مایکون مسندا الی المبتدأ ویکون الباء بمعنی الیٰ ویکون الضمیر المجرور راجعًا الی المبتدأ وعلی کل من التقدیرین خرج به القسم الثانی من المبتدأ **فان قیل** الماخرج به القسم الثانی من المبتدأ فیکون قوله المغائر للصفة المذکورة بلا فائدة **قلنا** ان قوله المغائر للصفة المذکورة تاکید للاحتراز **فان قیل** المسند ماخوذ من الاسناد وهو متعدّ بنفسه فلاحاجة الی تعدیته بالباء **قلنا** ان تعدیته بالباء لتضمنه معنی الوقوع ای مایوقع به الاسناد **فان قیل** المبتداء عامل فی الخبر والخبر فی المبتداء فکیف[2] یصح قوله المبتدأ والخبر اسمان مجردان عن العوامل اللفظیة **قلنا** فی هذا المقام ثلثة مذاهب قیل المبتدأ عامل فی الخبر والخبر عامل فی المبتدأ وقیل[3] العامل فی المبتدأ معنوی والمبتدأ عامل فی الخبر وقیل العامل فی المبتدأ والخبر معنوی کما هو مذهب البصریین والمختار عند المصنف مذهبهم **فان قیل** العامل فی المبتدأ والخبر هو التجرد عن العامل اللفظی وهو[4] عدمی فکیف یؤثر **قلنا** العوامل فی کلام العرب امارات التاثیر المتکلم لا مؤثرة فی الحقیقة والاصل ای الاولی وما ینبغی فی المبتدأ عند عدم المانع التقدیم ای تقدیم المبتدأ علی الخبر لان المبتدأ ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم علی احواله **فان قیل** هذا الدلیل یوجب تقدیم الفاعل علی الفعل ایضًا لان الفعل حال من احوال الفاعل **قلنا** نعم لکن وجوب تاخیره عن الفعل

---

[1] قوله المغائر للصفة المذکورة ولا یرد قائم فی نحو قائم ابوه زید بانه خبر ولیس بمغائر للصفة المذکورة بل عینه لان الخبر هو المجموع دون قائم فقط علی انه لیس عین الصفة المذکورة لان معنی الصفة المذکورة کون الصفة واقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام بان یکون معتمدا علیهما فی العمل وههنا لیس کذلک وقد مر فتذکر ۱۲ تحفه [2] قوله فکیف یصح قوله المبتدأ والخبر اسمان آه اقول وان کان ماذکر لا یرد ان المصنف لم یقل المبتدأ والخبر قسمان مجردان عن العوامل اللفظیة ۱۲ تحفه [3] قوله قلنا فی هذا المقام ثلثة مذاهب اقول بل خمسة الثلاثة مذکورة والرابع ان المبتدأ الاول یرتفع باسناد الخبر الیه کما قال خلف فی ارتفع الفاعل الخامس مذهب الکوفیین هو ان المبتدأ الاول یرتفع بالضمیر العائد من الخبر الیه لاشتراط الضمیر فی الخبر الجامد ایضًا ۱۲ [4] قوله قیل المبتدأ عامل آه هذا ما ذهب الیه الکسائی والفراء ۱۲ [5] قوله وقیل العامل فی المبتدأ معنوی هذا ما نقل الاندلسی عن سیبویه وروی عن ابی علی وابی الفتح ۱۲ [6] قوله وهو عدمی فکیف یؤثر آه اقول هذا فاسد التجرید بالعدمی اما اذا فسر بالوجودی کما فسر الجزولی بجعل الاسم فی صدر الکلام تحقیقًا او تقدیرًا للاسناد الیه ا ه

Marfat.com

بعارض لا التباس العوارض لا تعتبر فان قيل المتبادر من الاصل هي القاعدة فيكون المعنى والقاعدة في المبتدأ التقديم فينبغي ان لا يجوز في داره زيد لتاخير عن الخبر قلنا الاصل ههنا بمعنى الراجح فان قيل لا نسلم ان الراجح في المبتدأ التقديم بل امتنع كما في الدار رجل قلنا الراجح في المبتدأ التقديم عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو الكراهة المبتدأ ومن ثمه اى لاجل الاصل المذكور وهو ان الاولى وما ينبغي في المبتدأ التقديم جاز اى هذا التركيب في داره زيد لعود الضمير الى ما هو مقدم رتبة والمكان مؤخرا لفظا وامتنع اى هذا التركيب صاحبها في الدار لعود الضمير الى ما هو مؤخر لفظا ورتبة وقد يكون المبتدأ نكرة والمكان الاصل في المبتدأ التعريف لان الاهم الكثير الوقوع في كلامهم الحكم على امر معلوم معين اذا تخصصت بوجه ما اى بوجه من وجوه التخصيص مثل لعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدأ نكرة تخصصت بالمؤمن وخير من مشرك خبره ورجل في الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم بكون احدهما في الدار على التعين لكنه يسأل المخاطب عن تعيينه فان قيل المبتدأ امر لفظي وعلم المتكلم امر ذهني فكيف يصح تخصيص اللفظ بالذهني قلنا ان علم المتكلم وان كان امرا ذهنيا لكنه مأول بتاويل للفظ فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما فيها كائنا فيها وما احد خير منك فاحد مبتدأ نكرة وقعت في سياق النفي والنكرة الواقعة في سياق النفي عامة فتعينت تخصصت فان قيل بين التخصيص والتعميم منافاة فكيف

قوله ومن ثمه جاز في داره زيد وامتنع صاحبها آه اعلم ان في بعض الشروح ان قوله ومن ثمه جاز آه يمكن ان يكون اثرا للكون الاصل في المبتدإ التقديم كما يشعر به كلام المصنف في شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب اليه البعض اما تقرير الاول فظاهر واما تقرير الثاني فايضا غير مخفي وهو ان جواز في داره زيد لتحقق ان زيدا مقدم معنى ان لو تاخر معنى تاخر لفظا او امتنع عود الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى وكذا امتناع صاحبها في الدار يدل على الدار كما تاخر معنى ولو تقدم معنى جاز ۱۲ تحفه خادميه قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اعلم ان للمبتدأ اصلان التقديم والتعريف فلما فرغ من الاول صراحة شرع في بيان الثاني اشارة حيث قال وقد يكون المبتدأ نكرة بايراد قد المفيدة للتقليل فلا يرد ان الاولى تقديم قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الخ على هذا القول كما لا يخفى ۱۲ تحفه قوله بوجه ما لفظ ما زائدة او صفة وجه وتفسير الاستاذ العلام ينطبق على كليهما كما لا يخفى ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

یحصل التخصیص بالتعمیم قلنا ان للتخصیص معنیین تخصیصٌ بمعنے قطع الشرکۃ و تخصیص بمعنے رفع الابہام والمراد بالتخصیص ھھنا المعنے الثانی وھو لاینافی التعمیم فان قیل[۱] ھذا منقوض بقول عمرؓ تمرۃ خیر من جرادۃ فان النکرۃ فیہ وقعت فی الاثبات مع انھا مبتدأ قلنا لیس المراد بالنکرۃ مطلق النکرۃ بل التی قصد[۲] بھا العموم سواء کان بالاداۃ کما فی مثال المتن او بطریق المجاز کما فی ھذا المثال وشرٌّ اھرَّ ذاناب فشر مبتدأ نکرۃ تخصصت بما تخصص بہ الفاعل قبل ذکرہ وھو الفعل لانک اذا قلت ضرب علم منہ انہ وقع بعد امر یصلح ان یحکم علیہ بالضرب فاذا قلت رجل فھو فی قوۃ قولک رجل صالح لصحۃ الحکم علیہ بالضرب وانما تخصص بما تخصص بہ الفاعل لیستعمل فی موضع ھذا الترکیب ما اھرَّ ذاناب الا شرٌّ یعنی الحصر والتخصیص کما یحصل بھذا الترکیب ما اھر ذاناب الا شرٌّ کذلک یحصل بھذا الترکیب شرٌّ اھرَّ ذاناب فان قیل الحصر یستقیم فی الاول لاداۃ الحصر فیہ ولا یستقیم فی الثانی لعدم الاداۃ فیہ قلنا الاداۃ وان لم تکن موجودۃ فی اللفظ لکنھا موجودۃ فی المعنے لان شرٌّ اھرَّ ذاناب فی الاصل اھر ذاناب شرٌّ فاھرَّ فعلٌ ماضٍ معلوم والضمیر المستکن فیہ راجع الی الغائب الفاعل وھو المبدل منہ وشر بدل عنہ والمبدل والمبدل منہ فی الحقیقۃ شئ واحد وتخصیصہ جاء باسناد الفعل فتخصیص البدل ایضًا یجئ باسناد الفعل ثم قدم شرٌّ علی اھر لافادۃ الحصر لان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر فان قیل المھر للکلب قد یکون بنباح معتادٍ وقد یکون بنباح غیر معتاد فالاول یحتمل الخیر والشر فیصح تخصیصہ بالنسبۃ الی الخیر والثانی لا یحتمل الا الشر فقط ولا یصح تخصیصہ قلنا ان المھر للکلب اذا کان بنباح غیر معتاد فانا نخصص بالصفۃ المقدرۃ ای شر عظیم لا حقیر اھر ذاناب وھذا مثل فی کلام العرب یقال لرجل قوی ادرکہ العجز فی حداثۃ فانقیل لم قال ان شر بدل عن الفاعل ولم یقل انہ عین فاعل قلنا انہ

---

[۱] قولہ ھذا منقوض بقول عمرؓ روی ان جماعۃ من اہل حمص اصابوا جرادۃ کانوا محرمین فسألوا عن کعب الاحبار فاوجب علیھم فی کل جرادۃ درھمًا فقال عمرؓ اری درھمکم کثیرا یا اہل حمص تمرۃ خیر من جرادۃ یعنی لو تصدق تمرۃ مکان جرادۃ جاز ۱۲ تحفہ خادمیہ

[۲] قولہ قصد بھا العموم ای بقرینۃ المقام والقرینۃ ھھنا ان الحکم علی الطبیعۃ وھذا لا یمکن الا من حیث الانطباق علی جمیع الافراد لئلا یلزم الترجیح بلا مرجح فتامل ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

لوکان عین فاعل یلزم عند التقدیم علی الفعل تقدیم الفاعل علی الفعل وھو باطل
فان قیل لانسلم ان شر بدل عن ضمیر الفاعل لان النکرۃ لاتکون بدلاً من معرفۃ الااذا
وصفت کما فی قولہ تعالیٰ بالنّاصِیَةِ نَاصِیَةٍ کَاذِبَةٍ قلنا الضمیر انما یکون معرفۃ اذا کان مرجعہ
مذکورًا لفظا او معنی او حکمًا وھھنا لیس مرجعہ مذکورًا کما فی ربہ رجلا ونعم رجلا فانقیل
ان علۃ التخصیص تقدیم الفعل علیہ اذا قدمت علی الفعل فات علۃ التخصیص فلا
یحصل التخصیص قلنا اذا نظرنا الی الاصل فالاصل تقدیم الفعل علیہ اما تقدیمہ علی
الفعل فھو عارضی لااعتبار لہ فان قیل لانسلم ان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر
لانہ مخالف عن مذھب المصنف قلنا ان ھذا مذھب السکاکی والمصنف اختار مذھبہ فان قیل
یلزم من تقدیم شر علی اھر تقدیم البدل علی المبدل منہ وھو باطل قلنا ھذا الحکم
فی البدل الواقعی لافی البدل الاعتباری وھذا البدل اعتباری وفی الدار رجل فرجل
مبتدأ نکرۃ تخصصت بتقدیم الخبر علیہ لانہ اذا قیل فی الدار علم منہ ان ثمۃ یذکر بعدہ
ما یصح کونہ محکومًا علیہ باستقرارہ فی دارہ فاذا قیل رجل فھو فی قوۃ قولہ رجل
صالح لصحۃ الحکم علیہ باستقرار فی الدار وسلام علیک فسلام مبتدأ نکرۃ تخصصت
بالاضافۃ الی المتکلم اذ اصلہ سلمت سلامًا علیک فسلامًا مصدر للتاکید والمؤکد
والمؤکد فی الحقیقۃ شئ واحد والمؤکد تخصیص بالنسبۃ الی المتکلم وکذا المؤکد ثم
عدل من فعلیۃ الجملۃ الی اسمیتھا لقصد الدلالۃ علی الدوام والاستمرار فحذف الفعل
وابدل النصب بالرفع لصحۃ الابتدائیۃ فقال سلام علیک قان قیل کثیرا ما یکون
المبتدأ نکرۃ غیر مخصصۃ بوجہ من وجوہ التخصیص کما فی مثل کوکب انقض الساعۃ
فکیف یصح قولہ وقد یکون المبتدأ نکرۃ اذا تخصصت بوجہ ما قلنا مدار صحۃ
الابتدائیۃ النکرۃ علی الافادۃ لاعلی ما ذکرہ من التخصیصات لکن غالب مواد الافادۃ ھذہ

لہ قولہ وھھنا لیس مرجعہ مذکورا قول قدم من الاستاذ العلام قبل عدۃ سطور والضمیر المستکن فیہ ای فی اھر راجع
الی الغائب الفاعل وھھنا انکر عن ذلک ماھذا الاندافع فالصواب فی الجواب ان یقال توصیف البدل اذا کان نکرۃ من معرفۃ
فی الکلام من الکل لا الکل والکل من الکل ھھنا فی حیز المنع منع الکل فافھم ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

المواضع فان قيل الخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فينبغي ان لا يكون الجملة
خبرا فاجاب بقوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بدّ من
عائد لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بدّ فيها من الربط والربط لا يكون الا بالعائد
والعائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او اللام كما في نعم الرجل زيدٌ او وضع المظهر
موضع الضمير كما في مثل اَلْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قُلْ
هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل لبرّ الكر بستّين درهما
والسمن منوان بدرهم لان الخبر فيه جملة مع عدم العائد فيه فاجاب بقوله
وقد يحذف العائد وحاصل الجواب ان العائد محذوف فيهما فيكون التقدير البر الكر
منه بستين والسمن منوان منه بدرهم بقرينة ان بائع البرّ والسمن لا يسعر
غيرهما وما وقع ظرفا فالاكثر على انه مقدر بجملة فان قيل كيف يصح جعل
الباء صلة التقدير بل صلة التقدير كلمة في قلنا التقدير بمعنى التاويل صلة
التاويل الباء فان قيل المقدر هو الفعل وحده لا الجملة فكيف يصح
قوله مقدر بجملة قلنا المراد بالجملة الفعل مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة
الجزء وانما قدّر الفعل لا الاسم لان متعلق الظرف عامل في الظرف والاصل في العمل
الفعل لوضعه للعمل فلما وجب التقدير فالاصل ولي بالتقدير وهذا راي البصريين واما
الكوفيون فيقدرون الاسم لان الظرف في محل الخبر والاصل في الخبر الافراد والمفرد

الضمير

۵۱ قوله الخبر هو الاسم المجرد آه هذا زعم الاستاذ والاظاهر كلام المصنف رح التعميم والشمول ولو اعتبر الاسم في مفهوم الخبر
كاعتباره في مفهوم المبتدأ والفاعل وغيره فايضا يشمل الجملة فما معنى قوله فينبغي ان يكون الجملة خبرا فتامل فعلى هذا يكون قوله
قد يكون الخبر جملة اشارة الى تقسيمه الى المفرد والجملة ولا يبعد ان يكون اشارة الى اصالة الاول لمكان كلمة قد كذا قال مولنا
نور الحق ۱۲ **تحفہ خادمیہ ۵۲** قوله والسمن منوان بدرهم السمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان خصص بصفة محذوف
اى منه ۱۲ **تحفہ خادمیہ ۵۳** قوله المراد بالجملة الفعل مجازا آه اعلم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر
لا الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف الساد مسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في
ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام صاحب
اللب واللباب وقال السيد في انه محذوف مع الفاعل واليه يشير كلام المصنف رح كذا في غاية التحقيق فتامل في كلام
الاستاذ صاحب التحقيق ۱۲ **تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رح**

Marfat.com

الا اسما واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك فان قيل ان من في من ابوك نكرة فكيف يصح ابتدائيته قلنا ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة معنى بتاويله بان هذا ابوك ام ذاك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ابو حنيفة وابو يوسف لان المبتدأ والخبر ههنا معرفتان مع انه لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة بكون احدهما مبتدأ والآخر خبرا وههنا وجد القرينة على كون ابي يوسف مبتدأ وكون ابي حنيفة خبرا وهو لتشبيه او كانا متساويين في اصل التخصيص فان قيل ينقض بمثل غلام رجل صالح خير منك لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب قلنا المراد بالمساواة في اصل التخصيص مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في الاول فلئلا يفوت صدارة ما له صدر الكلام واما في الثاني والثالث فلئلا يلزم الالتباس بين المبتدأ والخبر واما في الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل هذا يستقيم فيما اذا كان الفعل مفردا نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان الفعل مثنى او مجموعا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لانه لا يلتبس المبتدأ بالفاعل قلنا ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس ببدله او نقول انه يلتبس بعين الفاعل على قول من يجوز كون الالف والواو حرفين دالين على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام

قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اعلم ان ما يجب لصدر الكلام ستة اشياء يجمعها قول الشاعر قطعه شش چيز بود مقتضى صدر كلام ✤ مرطبع فصيحان شده اين نظم تمام ✤ شرط وقسم وتعجب واستفهام ✤ نفي آمد و لام ابتدا گشت تمام ✤ **تحفه خادميه ٥٢** قوله وهو التشبيه فان المقام تشبيه الثاني بالاول لا العكس لان ابا حنيفة رح اعظم منه فيكون المراد ان ابا يوسف رح مثل ابي حنيفة رح فابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبره فان الحكم في جانب الخبر **تحفه خادميه ٥٣** قوله او كانا متساويين وانما لم يقيد المصنف رح بان لا يكون احدهما مبنيا كزيد المنطلق رد على من قال به كالامام الرازي حيث قال تعين المبني خبرا كما في زيد المنطلق اعلم ان تقديم المبتدا في هذه الصورة اي في سورة تعريفهما على المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وهو قول ابي علي وقيل ان اختلف رتبتهما في التعريف فاعرفهما مبتدأ والا فالسابق وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبره وهذا مختار ابن هشام ١٢ **تحفه خادميه ٥٤** قوله مثل غلام رجل صالح خير منك فان الغلام في هذا المثال خصص بتخصيصين بالاضافة والصفة وفي خبره تخصيص واحد وهو

Marfat.com

ای الخبر الذی هو مفرد صورة وان کان جملة معنی فلا یرد ان این فی این زید لیس مفردًا
لانه ظرف والظرف مقدم بالفعل کما هو مذهب البصریین مثل این زید او کان ای الخبر
بتقدیمه مصححًا له ای للمبتدأ مثل فی الدار رجل وکان لمتعلقه ای لمتعلق الخبر
التابع[۵۱] له تبعیة یمتنع معها التقدیم علی الخبر فلا یرد نحو علی الله عبده متوکل ضمیر
فی المبتدأ مثل علی التمرة مثلها زبدًا او کان الخبر خبرا عن ان یعنی ان مع اسمها
وخبرها بتاویل المفرد مبتدأ او خبره خبر نحو عندک انک قائم وجب تقدیمه ای
تقدیم الخبر علی المبتدأ فی جمیع هذه الصور اما فی الاول فلئلا یفوت صدارة مالهٗ
صدر الکلام واما فی الثانی فلئلا یلزم لکارة المبتدأ واما فی الثالث فلئلا یلزم
الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة واما فی الرابع فلئلا یلزم الالتباس بین ان المفتوحة
وان المکسورة فی التلفظ لامکان[۵۲] الذهول عن الفتحة لخفائها وقد یتعدد الخبر سواء
کان بحسب اللفظ والمعنی جمیعًا او بحسب اللفظ فقط مثال الاول مثل زید قائم عالم عاقل
فاضل ومثال الثانی هذا حلوٌ حامضٌ فان المقصود بهما اثبات الکیفیة المتوسطة
بین الحلاوة والحموضة وهو المرّ فیکون التقدیر هذا مرٌ لکن الاولی فی الاول ایراد
العاطف مع جواز ترکه اما ایراده فبالنظر الی التعدد فی اللفظ والمعنی واما ترکه فبالنظر
الی اتحادهما بحسب المصداق والاولی فی الثانی العکس اما ترکه فبالنظر الی اتحادهما
فی المعنی واما ایراده فبالنظر الی تغایرهما فی اللفظ **فان قیل** لما کان التعدد
بحسب اللفظ والمعنی علی قسمین احدهما مع ایراد العاطف وثانیهما بدون العاطف
فلو ذکر المصنف مثال القسم الثانی لا الاول **قلنا** ان التعدد بالعاطف
لاخفاء فیه لا فی المبتدأ ولا فی الخبر والتعدد بغیر العاطف فیه خفاء حیث
لا یجوز فی جانب المبتدأ فتوهم لتوهم انه لا یجوز فی جانب الخبر ایضا فاورد المصنف
مثالا فی الخبر تنبیها علی الجواز او نقول ان التعدد بالعطف لیس بمعتبر فی الحقیقة

[۵۱] **قوله** التابع آه ای یکون بین المتعلق والخبر علاقة الکلیة والجزئیة ای اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق
المحذوف ویمکن ان یجاب بان المراد ان یکون الخبر غیر مذکور ۱۲ تحفه خادمیه [۵۲] **قوله** لامکان الذهول آه یعنی ان المتکلم
وان تکلم بالفتحة الا ان السامع قد یذهل عنها لخفائها فیلتبس ۱۲ **تحفه خادمیه حافظ محمد شعیب** رح

Marfat.com

بل هو من توابعه وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول لحصول الثانى
او للحكم به فلا يرد عليه وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ لان هٰهنا وان لم يكن الاول سببا
لحصول الثانى لكنه سبب للحكم على الثانى فيصح دخول الفاء فى الخبر لانه لما تضمن المبتدأ
معنى الشرط فيشبه المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر كما فى الجزاء
فان قيل ان المتكلم لا يخلو اما ان يقصد الدلالة على ذلك المعنى او لم يقصد فعلى
الاول يجب دخول الفاء فى الخبر وعلى الثانى ممتنع فكيف يصح قوله فيصح دخول الفاء
فى الخبر قلنا ان صحة دخول الفاء فى الخبر نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط مع
قطع النظر عن قصد المتكلم وعدم قصده وذلك اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط
الاسم الموصول بفعل وظرف **فان قيل** نوقض بقوله تعالى اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِىْ
تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِيْكُمْ فان الموت مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء
على خبره مع انه ليس بموصول لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المصنف على تقدير
المعطوف فيكون التقدير او ذلك الاسم الموصول بفعل وظرف او الاسم الموصوف
بالموصول المذكور او النكرة الموصوفة بهما **فان قيل** نوقض بمثل كل غلام
رجل يأتيني او فى الدار فله درهم فان الغلام مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل
دخول الفاء على خبره مع انه ليس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة
المصنف على تقدير المعطوف فيكون التقدير او النكرة الموصوفة بهما او الاسم المضاف اليها
مثل الذى يأتيني او فى الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او فى الدار فله درهم
لا يقال ان الموت فى قوله تعالى انّ الموت الخ لا يكون مبتدأ بل هو اسم ان لانا
نقول اسمها فى الحقيقة مبتدأ لانها من دواخل المبتدأ والخبر **لا يقال** ليس الاول

قوله او النكرة الموصوفة بهما وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم ولعل منه
قوله عليه الصلوة والسلام كل تقى ونقى فهو آلى لمضارعته بكلمات الشرط فى الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف غير ماذكر نحو
كل رجل عالم فله درهم وسيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ماذكر من المبتدءات والاخفش يجوز زيادتها فى جميع غير المبتدأ
كذا فى الرضى مع ادنى تغير اعلم ان ههنا شرط آخر وهو ان لا يكون الصلة منفيا فلا يقال الذى يأتيني فلا درهم له من البرهان ١٢

تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ۔

Marfat.com

سببًا للثانی فی الآیة المذکورة لان فرار زید مثلا عن الموت لایکون سببا لملاقاة الموت
لانا نقول الاول سببٌ للحکم به لانه لما فرّ ثم لاقاه فیحکم علیه بانه هو الموت
الذی انت تفرّ منه **فان قیل** نقوض بالمبتدأ فی مثل لیت الذی یاتینی او فی
الدار له درهم او لعلّ الذی یاتینی او فی الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن لمعنی
الشرط مع انه لایصح دخول الفاء فی خبره **فاجاب** المصنّف بقوله ولیت ولعلّ فانهما تفارقانه
لان صحة دخول الفاء علیه نما یکون بمشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء ولیت ولعلّ تزیلان
تلک المشابهة لانهما تخرجان الکلام عن الخبریة الی الانشائیة والشرط والجزاء من
قبیل الاخبار **فان قیل** باب کان وباب علمت ایضا مما نعان بالاتفاق فما وجه تخصیص
لیت ولعلّ بالاتفاق **قلنا** تخصیصهما بالاتفاق انما هو بالنسبة الی بعض ما عداه
وهو باقی حروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة الی جمیع ما عداه والحق بعضهم انّ بهما
لان صحة دخوله انما کانت لمشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء وان یبطل تلک المشابهة
لان الشرط والجزاء من قبیل المترددیات وان للتحقیق وبینهما منافاة **فان قیل**
قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولکن بهما فما وجه تخصیص ان المکسورة بالالحاق

ف۱ قوله لیت یجوز فیه ثلاثة اوجه الفتح علی الحکایة مرفوعا تقدیرا ویجوز کونه مرفوعا لفظا بالتنوین ان اولته باللفظ فیکون منصرفا
او بغیر التنوین ان اولته باللفظة او الکلمة فیکون غیر منصرف وکذا الحکم فی جمیع الحروف اذا سمی بها لکن ان کانت رباعیة او ثلاثیة متحرک الاوسط
ممنع صرفه واجب اذا اولته باللفظة او الکلمة کلعلّ والاجواز الوجهین کلیت کذا فی الفوائد الشافیة مع زیادة ۱۲ تحفه خادمیه

ف۲ قوله والشرط والجزاء آه ای المجموع من حیث المجموع فلا یرد ان الخبر قد یکون انشاء کما قال الله تعالی فَاِنْ عَلِمْتُمُوْهُنَّ
مُؤْمِنٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوْهُنَّ اِلَی الْکُفَّارِ ۔ وهذا ینادی باعلی ندا علی خلاف ما هو المشهور من ان الحکم عند اهل العربیة
فی الجزاء والشرط قید له بمنزلة الحال والظرف نعم یرد علی المصنّف حیث قال ان امتناع دخول الفاء فی خبر لیت ولعلّ للزوم
التناقض وذلک لان ما بعد الفاء الجزئیة لایکون الا خبرا ای یحتمل الصدق والکذب وخبر لیت ولعلّ لایحتملان ذلک علی ما نقل
عنه الرضی ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بکلمات الشرط ومقتضاها التصدد ومقتضی التصدد امتناع دخول
النواسخ التی مؤثر معنی فی الجملة الا ان هذا المبتدأ لکونه غیر راسخ العرق فی الشرطیة جاز ان یدخله ما لا یؤثر فی الجملة المتاخر
معنی ظاهرا وهو ان والحق للمالکی ان المفتوحة تلکن ولکن من غیر سماع کذا فی الرضی وغیره اقول هذا الوجه اولی من الاول لجریانه
فی جمیع النواسخ بخلاف الاول کما لایخفی ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمه الله
تعالی

ف۳ قوله فما وجه تخصیص ان المکسورة بالالحاق قلنا ان المکسورة اصل وان المفتوحة ولکن فرع عنها
ولحقان بها فیعلم حالهما من حالها ولحقان بلیت ولعل بالواسطة کذا قال جمال الناظرین ۱۲ تحفه خادمیه
حافظ محمد شعیب ولایتی رحمه الله۔

Marfat.com

قلنا الحاق ان المكسورة بهما انما هو عند سيبويه فاعتمد بقوله وذكره لعمدية ولكن
الحاق ان المفتوحة بهما انما هو عند غيره فلم يعتمد بقوله فلم يذكره لعدم عمدية مع
ان كلا من القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء أما ان المكسورة فتخالف من
قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَإِنَّ المفتوحة
تخالف من قوله تعالى وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ولكن مخالف
عن قول الشاعر **شعر** فوالله ما فارقتكم قاليًا لكم ؛ ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل هلال ورب الله فالقرينة على
حال المستهل لان مقصوده تعين الشئ اولا باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك
الشئ المعين بالهلالية فيكون التقدير هذا الهلال ورب الله فان قيل لم اتى
بالقسم مع انه زائد على المثال قلنا انما اتى به جريًا على ما هو عادة المستهلين
غالبًا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف فان قيل حذف المبتدأ على
القسمين جائز وواجب فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته
كما في الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع
والقرينة دخول اذا للمفاجاة لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا والسبع مفرد
فعلم ان خبره محذوف يعني واقف وجوبا فيما التزم في موضعه غيره وذلك
منحصر في اربعة مواضع اولها كل مبتدأ وقع بعد لولا ثم حذف خبره واقيم جواب لولا
مقامه مثل لولا زيد لكان كذا فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسد المسد اما القرينة
فهو دخول لولا لانها لامتناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول فيدل على

تحفہ خادمیہ ۵۱ قولہ ولئلا یتوہم نصب الہلال آہ علی المفعولیۃ ای رایت الہلال فلما زاد قولہ واللہ ارتفع ہذا التوہم لان من عادتہم
الوقف بعد تمام الکلام بتمامہ ۱۲ **تحفہ خادمیہ ۵۲** قولہ کما فی الحمد للہ الخ آہ ای فی کل موضع قطع النعت بالرفع لیدل علی المدح
والذم والترحم فافہم ۱۲ **تحفہ خادمیہ ۵۳** قولہ لانہ لا یدخل الا علی الجملۃ الاسمیۃ اقول ہذا غیر تام لانہ لا یلزم من دخولہ
علی المفرد ان یکون ما بعدہ خبرا لا یجوز ان یکون مبتدأ وخبرہ محذوفا فلا بد من ضم مقدمۃ وہی ان الاصل فی المبتدا التعریف
وفی الخبر التنکیر والسبع معرفۃ فعلم آہ ۱۲ **تحفہ خادمیہ ۵۴** قولہ لانہا لامتناع الشئ الثانی لوجود الشئ الاول لقائل ان یقول
سلمنا ذلک لکن لا یلزم منہ ان یکون المحذوف خبر الجواز ان یکون الفعل محذوفا والمرفوع بعد لولا فاعلا ای لولا یوجد زید علی
ما ہو مذہب الکسائی نزلیف بان حذف الفعل لا یکون واجبا من غیر مفسر ۱۲ **تحفہ خادمیہ**۔

Marfat.com

موجود وآمہ سادّ المسدّ فهو اقامة جواب لولا مقام الخبر فيكون التقدير لولا زيد موجودا لكان كذا فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر لشعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى ؛ لكنت اليوم اشعر من لبيد ؛ لان المبتدأ في هذا المثال وقع بعد لولا مع انه لم يحذف خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال العامّة ويزرى من الافعال الخاصّة والافعال العامة اربعة هي الكون والحصول والثبوت والوجود كما في قول الناظم بيت افعال عموم نزد ارباب عقول ؛ كون ست وثبوت ست ووجود ست وحصول ؛ وثانيهما كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او تاويلا مضافا الى الفاعل والمفعول به بعده حال من الفاعل والمفعول ومنهما او كل اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه مثل ضربي زيدا قائما فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسادّ المسدّ آقا القرينة فلان استعمال المفردات في كلاهما محذوف اما سادّ المسدّ فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما ثم حذف حاصل كما حذف متعلقات الظرف فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع فعل الشرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر كما هو مذهب البصريين وفيه نظر من وجهين الاول ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها غير معهود في كلامهم والثاني ان قائما لا يخلو اما حال او خبر كان فعلى الاول يلزم العدول من كان الناقصة الى كان التامة وهو خلاف الاصل وعلى الثاني يلزم اقامة خبر كان مقام خبر المبتدأ وكلامنا في اقامة الحال مقام خبر المبتدأ

يحذف

قوله لقول الشاعر ولولا آه وهو لمحمد بن ادريس الشافعي وقيل لغيره وهو الصحيح عند الاكثر يعني اگر نبودي شعر گفتن عيب براي علماء هر آئينه مي بودم من امروز شاعر وشعر گوينده تر از لبيد ۱۲ وتمامه ولولا خشية الرحمن عندي ؛ جعلت الناس كلهم عبيدي ۱۲ **تحفه خادميه** قوله من الافعال العامة ويزرى آه اقول يعلم منه انه لو كان الخبر من الافعال الخاصة لا يحذف مطلقا والامر ليس كذلك لانه لو وجد القرينة غير لولا لوجب الحذف لوجود القرينة وسادّ المسدّ على انه ذكر في المتوسط عدم وجوب الحذف بعد لولا في كل موضع الزماني ۱۲ **تحفه خادميه** قوله فيكون تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما قد سبق ان الظرف عند البصريين مقدر بفعل فيكون التقدير ضربي زيدا حصل فتامل ۱۲ **تحفه خادميه** قوله ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضي لا يخفى ان اذا ظرفية محضة فتسمية مدخولها شرطا مسامحة نظرا الى ان الحال يرجع الى معنى الشرط كذا قال جمال الناظرين ۱۲ **تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب دلايتي رحمه الله تعالى**

Marfat.com

وقال الرضی تقدیرہ ضربی زیدا یلابسه قائمًا اذا اردت[1] الحال عن المفعول وضربی زیدا یلابسنی قائمًا اذا اردت الحال عن الفاعل ثم حذف ذو الحال فبقی ضربی زیدا یلابس قائمًا ثم حذف یلابس الذی هو خبر المبتدأ والعامل فی الحال واقیم الحال مقامه وقال الکوفیون تقدیرہ ضربی زیدا قائمًا حاصل بجعل قائمًا من متعلقات المبتدأ ثم حذفه[2] صل فبقی ضربی زیدا قائمًا لکن مذهبهم ضعیف بوجهین الاوّل انه یلزمهم حذف الخبر من غیر سدّ شئ مسدّه والثانی انه یلزمهم تقیید المبتدأ المقصود عمومه بدلیل الاستعمال وقال الاخفش ان خبر هذا المبتدأ الذی سدّ الحال مسدّه مصدر مضاف الی صاحب الحال فیکون تقدیرہ ضربی زیدا ضربه قائم ثم حذف الخبر واقیم الحال مقامه[3] لکن مذهبه ضعیف لانه یلزم حذف المصدر مع بقاء المعمول وهو[4] غیر جائز وقال بعضهم ان هذا المبتدأ لا خبر له لکونه مأوّلًا بتاویل الفعل اذ المعنی ما اضرب زیدا الا قائمًا لکن مذهبهم ضعیف لانه لابدّ من المناسبة بین المختصر والمطول ولا مناسبة ههنا لان المطول مشتمل علی اداة الحصر والمختصر غیر مشتمل علیها ومثال المصدر الصریح المضاف الی الفاعل فقط مثل ذهابی راجلا ومثال المصدر الصریح المضاف الی المفعول فقط مثل ضرب زیدٍ عمرًا زیدٍ عریانًا ومثال المصدر الصریح المضاف الی الفاعل والمفعول مثل ضرب زیدٍ عمرًا قائمین ومثال المصدر التاویلی المضاف الی الفاعل فقط مثل ان ذهبت راجلا ومثال المصدر التاویلی المضاف الی المفعول فقط مثل ان ضرب زید عریانًا ومثال المصدر التاویلی المضاف الی الفاعل والمفعول مثل ان ضرب زید عمرًا قائمین ومثال الاسم التفضیل المضاف الی هذه الاقسام الستة مثل اکثر ذهابی راجلا واکثر ضرب

---

[1] **قوله** اذا اردت الحال عن المفعول آه ای عن مفعول المصدر وکذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال فی الصورتین عن المفعول ۱۲ تحفه [2] **قوله** لیلزمهم حذف الخبر آه اقول تقدم من الاستاذ وجوب حذف المبتدأ فی نحو الحمد للہ اهل الحمد من غیر سدّ شئ مسدّه فتدبر ۱۲ تحفه [3] **قوله** بدلیل الاستعمال یعنی علم من استقراء کلامهم ان الجنس اذا استعمل ولم تقم القرینة علی تخصیصه بعض ما یقع علیه فهو محمول علی الاستغراق ولهذا قیل ان النوم ناقض للطهارة ولا ینقض مع الجلوس لکان القولان متناقضین بحسب الظاهر وان قامت قرینة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء فان اشتراء الجمیع وشربه ممتنع ولا یبقی هذا المعنی علی تقدیر الکوفیة مع انه مراد بخلاف تقدیر البصریة فتامل ۱۲ تحفه [4] **قوله** وهو غیر جائز لان المصدر فی قوة ان الموصولة مع الفعل ولا یجوز حذف الموصول مع بعض صلته ۱۲ تحفه

Marfat.com

زید عریانا واکثر ضرب زید عمرًا قائمین واکثران ذهبت راجعة واکثران ضرب زید عریانا
واکثران ضرب زید عمرًا قائمین وثالثتها کل مبتدأ اشتمل خبرہ علی معنی المقارنة
وعطف علیه شیء بالواو التی بمعنی مع ثم حذف الخبر واقیم المعطوف مقامه مثل کل
رجل وضیعته فههنا الحذف واجب لوجود القرینة وسادّ المسدّ فالقرینة الواو التی
بمعنی مع لدلالتها علی معنی المقارنة وسادّ المسدّ واقامة المعطوف مقام الخبر فیکون
التقدیر کل رجل مقرون مع ضیعته ورابعها کل مبتدأ یکون مقسما به وخبرہ
فعل القسم ثم حذف الخبر واقیم جواب القسم مقامه مثل لعمرك لافعلن کذا فههنا
الحذف واجب لوجود القرینة وسادّ المسدّ فالقرینة ذکر المقسم به یدل علی فعل
القسم واما سادّ المسدّ فهو اقامة جواب القسم مقامه فیکون تقدیره لعمرك قسمی
لافعلنّ کذا خبر انّ واخواتها ای بعض من المرفوعات خبر ان واخواتها لان هذه
الحروف مشابهة للفعل لفظًا ومعنی اما لفظا ففی الثلاثیة والرباعیة والادغام واما
معنی فلان معانیها معانی الافعال لان معنی ان وان تحقق ومعنی کان تشبیه ومعنی
لکن استدراك ومعنی لیت تمنی ومعنی لعل ترجّی وللفعل عملان اصلی وفرعی فالاصلی
تقدیم المرفوع علی المنصوب والفرعی تقدیم المنصوب علی المرفوع فاعطیها العمل الفرعی هو
المسند بعد دخول هذه الحروف فان قیل یصدق هذا الحد علی یقوم فی ان زیدا
یقوم ابوہ مع انه لیس بخبر بل الخبر هو الجملة یقوم ابوہ قلنا فی الجواب المراد بالمسند

قولہ یکون مقسما به ومتعینا للقسم لیخرج عنه نحو عبد الله وامانة الله لافعلن کذا فانه لو لم یکن متعینا فلك الخیار لعدم دلالته علی
القسم ولعل الاستاذ العلام ترکه اعتمادًا علی فهم الذکی من قوله مقسما به ای صریحا فی القسم ومتعینا فیه ای اشتهر فی القسم فیما بینهم وان
استعمل فی غیره علی الندرة ۱۲ تحفه قوله لعمرك آه بالفتح والضم بمعنی البقاء ولا یستعمل فی القسم الا الفتح لانه موضع التخفیف
قال الشیخ الرضی وقد ترك المصنف قسما وجب فیه حذف الخبر وهو اذا کان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زید قدامك او
فی الدار علی ما ذکرنا قبل ولتجویز ابن جنی اظهار ذلك المتعلق لیس بوجه لان الامرین ای الدلالة علی تعیین الخبر وسد شیء
آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف رح انما ترك ذکره لکون هذا السادّ مسد الخبر مرفوع المحل بکونه خبرا دون
سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر انتهی بعبارته ۱۲ تحفه قوله بعد دخول هذه الحروف ای هذه الحروف وکذا المراد فی
جانب المحدود ای خبران واحد اخوانها فاندفع الورود الظاهر فافهم ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

المسند الی اسماء هذه الحروف لکنه ضعیف لانه یستلزم استدراک قوله بعد دخول هذه الخ وقیل فی الجواب المراد بالمسند الاسم المسند ویقوم فعل مسند لکنه ضعیف لانه یحتاج الی تاویل الجملة بالاسم فیما اذا وقع خبره جملة فالاولی فی الجواب ان یقال المراد بدخول هذه الحروف علیهما ورودها علیهما لا یرد ان الاثر فیهما لفظا ومعنی مثل ان زیدا قائم وامره وامر ای امر خبر ان واخواتها کامر خبر المبتدا فی الاقسام والشرائط والاحکام فان قیل عبارة المتن تشعر بان کل ما یصح ان یکون خبرا للمبتدا یصح ان یکون خبرا للباب ان ینبغی ان یقال ان زیدا وان من ابوک وکما یقال ان زیدا من ابوک قلنا ان امره کامر خبر المبتدا عند وجود الشرائط وعدم المانع وههنا وجد المانع لان ان للتحقیق واین من للاستفهام وبینهما تنافٍ الا فی تقدیمه ای لا یجوز تقدیم الخبر علی الاسم لئلا یلزم بطلان العمل الفرعی الا ان یکون ظرفا لان مبنی الظرف علی التوسع لکن لو کان الاسم معرفة فتقدیم الخبر علیه جائز ولو کان نکرة فتقدیم الخبر علیه واجب مثال الاول کما فی قوله تعالی اِنَّ اِلَیْنَآ اِیَابَهُمْ ومثال الثانی کما فی قول الشاعر ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة خبرا التی لنفی الجنس ای بعض من المرفوعات

قوله لانه یستلزم استدراک قوله آه الظاهر من کلام الاستاذ العلامة ان فساد هذا الجواب هو استدراک قوله بعد دخول آه والاصح فی نفسه الامر لیس کذلک بل هو فاسد فی نفسه فان اسم ان عرف بانه هو المسند الیه بعد دخول هذه الحروف فیصدق هذا التعریف علی ابوه فی ان زیدا یقوم ابوه فان اعتبر ههنا انه مسند الی اخبار هذه الحروف یلزم الدور ۱۲ منه قوله لانه یحتاج الی تاویل الجملة آه فیه انه لا حاجة الی تاویل الجملة بالجواز ان یستفاد کون الخبر جملة من قوله وامره کامر خبر المبتدا کما یستفاد کون الخبر للمبتدا جملة من قوله والخبر قد یکون جملة ۱۲ منه قوله لا یراث الاثر آه اما الاثر اللفظی فلاعراب اعم من التقدیری والمحلی واما الاثر المعنوی فکالتاکید وغیره فالوجه فی ایراد التشنیع ای فیهما التمکن معنی الاثر معنی وهذا معنی عرفی للدخول لتبادر الذهن الیه بمعونة المقام فلا یرد ما قال مولانا عصام من ان المتبادر فی عرف الفن الدخول لا یراث اثر لفظی لان نظر الفن فیه قد یعمم خلاف الظاهر ویمکن ان یقال ان المراد من الاثر معنی الاعراب التقدیری والمحلی فاندفع الایراد المذکور اساسا علی کلام التقدیرین لا یرد النقض بان المشقلة والمخففة فتامل ۱۲ منه قوله فی الاقسام آه من کونه مفردا وجملة ونکرة ومعرفة والاحکام من کونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفیا ومحذوفا والشرائط من انه اذا کان جملة فلا بد من عائد ولا یحذف الا اذا علم وانما جعل المفرد والجملة والنکرة والمعرفة من اقسامه والواحد والمتعدد والمثبت والمحذوف من احکامه لان الظاهر ان الافراد والجملة والتنکیر والتعریف یحصل نوعا کما ان الحیوان الناطق یحصل نوعا بخلاف کونه واحدا او متعددا او مثبتا ومنفیا ومحذوفا فانها من احواله اذ لا یحصل بالوحدة والتعدد نوعا کالرجل لا یصیر بالوحدة والتعدد نوعا وکذا الحال فی الذکر والحذف کذا فی العلوی ۱۲ منه قوله کما فی قول الشاعر آه اقول لیس هذا شعرا فلهذا لم یرده احد فی حل ابیاته قال مولانا نور محمد من الصحاح عن ابن عمر قال قام رجلان من المشرق فخطبا فعجب الناس لبیانهما فقال النبی صلعم ان من البیان سحرا وان من الشعر لحکمة یعنی برستیکه از جمله بیان ست هر آئینه سحر یعنی این بیان وکلامی که در گوئی از جمله سحر است ومعنی دیگر از جمله شعر است هر آئینه حکمت یعنی این شعر تو حکمت است یعنی مطابق واقع است کذا قال مولانا عبد الرحمن ۱۲ منه

Marfat.com

خبر لا التی لنفی الجنس لنفی صفة الجنس فی انما کان خبرها من المرفوعات لان هذه مشابهة بان المفتوحة لفظا ومعنی اما لفظا ففی فتح الاول واما معنی فاما بعلاقة التضاد واما بعلاقة المناسبة اما علاقة التضاد فهو حمل النقیض علی النقیض واما علاقة المناسبة فلان لا لتاکید النفی وان لتاکید الاثبات فلما شابهت بان لفظا ومعنی اعطی لها عملها هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظریف فیها فان قیل لم عدال المصنف عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فیها قلنا انما عدل عن المثال المشهور لان فی المثال المشهور توهم التباس الخبر بالنعت لاحتمال حذف الخبر وجعل فی الدار صفة له وقوله فیها خبر بعد خبر لا ظرف ظریف فی الحال لان الظرفیة لا یتقید بالدار فان قیل المثال للتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بمثال واحد فالحاجة الی ایراد المثالین قلنا انما اورد المثالین لئلا یلزم الکذب فی نفی الظرافة عن جنس غلام رجل وایضا خبر لا علی قسمین ظرف وغیر ظرف فالاول مثال غیر الظرف والثانی مثال الظرف ویحذف ای خبر لا کثیرا اذا کان الخبر من الافعال العامة لدلالة النفی علیه لان النفی یقتضی المنفی ولما لم یکن القرینة علی خصوص المنفی حملنا النفی علی نفی الامر لشامل کما فی قوله لا الٰه الا الله یعنی لا الٰه موجود الا الله وبنو تمیم لا یثبتونه اصلا ای لا یظهرون خبر لا فی اللفظ سواء کان عاما او خاصا لان کثرة الحذف عندهم دلیل وجوب الحذف والمراد انهم لا یثبتونه اصلا ای لا لفظا ولا تقدیرا فیقولون انه اسم فعل بمعنی انتفی فیتم بالفاعل فلا حاجة الی الخبر فان قیل هذا ینقض بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذکور فیه قلنا ان ما ترک خبره فی هذا المثال فیحملون علی الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتین بلیس فی معنی النفی والدخول علی المبتدأ والخبر هو المسند الیه بعد دخولهما مثل ما زید قائما ولا رجل افضل منك ثم اعلم ان فی عمل ما ولا مذهبین مذهب بنی تمیم ومذهب الحجازیین

قوله لوهم انتباس الخبر بخلاف ما قال المصنف علی الظاهر وانما قلنا علی الظاهر احترازا عن قول البعض کابن مالک وغیره من جواز رفع صفة المنصوب لکنه ضعیف اذ لم یثبت فی کلام فصیح ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

فبنو تميم ذهبوا الى انّ ما ولا لا عمل لهما من وجهين الاوّل ان الشرط في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصّين بنوع واحد لانهما كما تدخلان على الاسماء كذلك تدخلان على الافعال والثاني بدليل قول الشاعر شعر ومهفهفٍ لغصن قلت له انتسب ؛ فاجاب ما قتل المحب حرام ؛ فان قيل لابدّ من المطابقة بين الجواب والسوال ولا مطابقة بينهما في قول الشاعر قلنا المطابقة حاصلة بالرمز الخفي اعني برفع حرام والحجازيون ذهبوا الى عملها من وجهين الاول فلانهما مشابهتان بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر والثاني بدليل قوله تعالى مَا هٰذَا بَشَرًا وان قلت ان الشرط في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد فنقول انهما ايضًا مختصان بنوع واحدٍ لكن اشتبهت عليك الفرق بين ما ولا الداخلتين على الاسماء وبين ما ولا الداخلتين على الافعال باعتبار مشاكلتهما في الصورة واما قول الشاعر ومهفهفٍ فيه مصادرة على المطلوب لان الشاعر من بني تميم فان قيل لما كان في عمل ما ولا مذهبان فلو اختار مذهب الحجازيين على مذهب بني تميم قلنا انما اختار مذهبهم لموافقة التنزيل وهو اي عمل ليس في لا شاذّ اي قليل لان مشابهة لا بليس ناقص لان ليس لنفي الحال ولا لنفي المطلق فاقتصر عمله على مورد السماع والسمع موجود في النكرة نافع

قوله بدليل قول الشاعر ومهفهف آه لم يسم قائله الواو بمعنى رب والمهفهف اسم مفعول يقال جارية مهفهفة اى ضامرة البطن دقيقة الخصر وكذا غلام مهفهف يعنى پسرى كوچك شكم باريك ميان مثل ماه شب چهاردهم بود گفتم باو كه بيان كن نسب خود را تا بدانم كه از كدام قبيله هستى ونسبت بده خود را بقبيله پس جواب داد باين فقره كه ما قتل المحب حرام يعنى نيست كشتن دوست حرام بر معشوق هذا افاد كان معنى الانتساب ارتفاع النسب واما اذا كان بمعنى الميل والرجوع فالمعنى گفتم باو كه ميل ورجوع كن بمن ورنه كشته ميشوم فاجاب بالآه وعلى هذا التقدير ارتفع ما قال الاستاذ رح فافهم ۱۲ تحفه **قوله** لكن اشتبهت آه اقول فعلى هذا ارتفع الامان من الحس على انه يلزم عليه ان يعمل ما ولا الداخلتين على الافعال لاختصاصهما بها حينئذ ۱۲ تحفه **قوله** ففيه مصادرة على المطلوب اقول هذه المصادرة موجودة في استدلالهم ايضا بقوله تعالى مَا هٰذَا بَشَرًا الا ان النصب قراءة الحجازيين واما قراءة بني تميم فالرفع كذا قال القاضي البيضاوي وغلام الرازي وغيرهما فتامل والنصف اعلم انا لم نبين فوائد القيود في التعريفات الثلثة للايضاح والظهور فتامل لعلك تستحدث لك الظهور ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

لا فی المعرفۃ کما فی قول الشاعر شعر من صدّ عن نیرانہا فانا ابن قیس لا براح لی فان قیل لم لا یجوز ان یکون لا فی ھذا المثال لنفی الجنس قلنا لو کان لا لنفی الجنس لما جاز فی ما بعدھا الرفع بدون التکریر والرفع فی ما بعدھا واقع بلا تکریر فی البیت فعلم انھا لیست لنفی الجنس بل لا المشبھۃ بلیس لما فرغ المصنف من المرفوعات شرع فی المنصوبات وقدّمھا علی المجرورات لکثرتھا ولخفۃ النصب فقال المنصوبات ھی اثنا عشر بالاستقراء ووجہ الضبط ان عامل الاسم المنصوب لا یخلو اما ان یکون فعلا او شبہہ او حرفا فان کان فعلا او شبہہ فمعمولھما لا یخلو اما ان من المفاعیل او من الملحقات بھا فالاول لا یخلو اما ان جزء من مفھوم الفعل او لا فالاول ھو المفعول المطلق والثانی لا یخلو اما ان یکون الفعل واقعا علیہ او فیہ او لہ او معہ فالاول ھو المفعول بہ والثانی ھو المفعول فیہ والثالث ھو المفعول لہ والرابع ھو المفعول معہ وان کان من ملحقات المفاعیل فایضا لا یخلو اما مبین او لا الثانی ھو المستثنی فالاول اما مبین للذات او للصفۃ الاول ھو التمییز والثانی ھو الحال وان کان عامل حرفا فذلک الاسم لا یخلو اما مسند الیہ او اما مسند بہ فالاول لا یخلو اما فی کلام موجب او غیر موجب فالاول ھو اسم الحرف المشبھۃ بالفعل والثانی اسم لا التی لنفی الجنس فان کان مسندا بہ فایضا لا یخلو اما فی کلام موجب او غیر موجب اما الاول فھو خبر الافعال الناقصۃ سوی لیس والثانی خبر لیس وخبر ما ولا المشبھتین بلیس ھو ای جنس المنصوب یدل علیہ المنصوبات من قبیل دلالۃ الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالۃ الجمع علی الفرد ما ای اسم اشتمل ذلک الاسم من قبیل اشتمال الموصوف علی الصفۃ لا من قبیل اشتمال الکل علی الجزء

قولہ کما فی قول الشاعر الخ ھو من قصیدۃ سعد بن مالک بن ضبیعۃ بن قیس بن ثعلب جد طرفۃ بن العبد البکری الشاعر والنیران بالکسر جمع نار والضمیر فیھما للحرب المذکورۃ فی اول القصیدۃ معناہ ہر کس کہ روی بگرداند از آتشہای جنگ پس من پسر قیس ہستم نیست زوال از برای من در خود جنگ میکنم بہ تنہائی ۱۲ تحفہ قولہ اما من المفاعیل الخ اعلم ان المفاعیل خمسۃ یحیط بہ قول الشاعر شعر مفاعیل پنج است گر نشنوی ۔ الخ مطلق و فیہ معہ بہ و بالمثلثۃ ایضا شعر حمدت حامدا احمدا حمیدا ۔ و رعایۃ شکرہ دہرا مدیدا ۱۲ تحفہ

Marfat.com

علی علم المفعولیہ ای علی علامۃ کون الشئ مفعولاً وھو الفتحۃ فی المفرد وغیر المنصرف والکسرۃ فی الجمع المؤنث السالم والالف فی الاسماء الستۃ والیاء فی التثنیۃ والجمع المذکر السالم فنہ ای بعض من جنس المنصوب متعلق علی ان یرجع الضمیر الی المحدود لانہ ھو المقصود او بعض من جنس ما اشتمل علی علامۃ کون الشئ مفعولاً علی ان یرجع الضمیر الی الحد لانہ قریب **المفعول المطلق** یسمی بہ لصحۃ[1] اطلاق صیغۃ المفعول علیہ من غیر تقییدہ بالباء او فی اولہ او معہ وھو اسم ما فعلہ فاعل فعل مذکور بمعناہ **فان قیل** ھذا التعریف لایکون جامعاً لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول المطلق فی مثل مات موتا وجسم جسامۃ وشرف شرافۃ لانہ لیس مما فعلہ فاعل فعل مذکور قلنا المراد بفعل الفاعل قیامہ بہ لان الفاعل مؤثر فیہ وموجد لہ **فان قیل** ھذا التعریف لایکون جامعاً لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول المطلق فی مثل ما ضربت ضربا لانہ لیس قائما بفعل الفاعل بل منفی عنہ قلنا المراد بقیام الفعل بفاعل الفعل المذکور صحۃ اسنادہ الیہ سواء کان ایجابا او سلبا **فان قیل** لم زید لفظ الاسم فی تعریف المفعول المطلق مع انہ لاحاجۃ الیہ لصحۃ التعریف بدونہ قلنا انما زید لفظ الاسم فی التعریف لئلا یصدق تعریف المفعول المطلق علی المعنی لان ما فعلہ فاعل فعل مذکور ھو المعنی والمفعول المطلق من اقسام اللفظ **فان قیل** ان توصیف الفعل بمذکور لا یصح لان المتبادر من الفعل الفعل الاصطلاحی وھو مرکب من النسبۃ والحدث والزمان والنسبۃ والزمان لایکونان قابلین للذکر قلنا المراد بالفعل الفعل اللغوی وھو الحدث **فان قیل** ان تعریف المفعول المطلق لایکون جامعاً لافرادہ لانہ خرج عنہ المفعول المطلق فی مثل ضربت ضربا لان الحدث ھھنا لیس بمذکور قلنا المذکور اعم من ان یکون مطابقۃ

---

[1] قولہ لصحۃ اطلاق صیغۃ المفعول الخ یعنی لغۃ فلا یرد انہ یطلق لفظ المفعول بالتقیید علی المفاعیل الباقیۃ ایضا لان ھذا الاطلاق اصطلاحی لا لغوی وما بالتقیید بالمطلق فھو فی الحقیقۃ لیس بتقیید بل تعمیم فافہم المعنی الاصطلاحی للمفعول بحیث یشمل الخمسۃ وھو ما قرن بفعل لفائدۃ ولم یسند الیہ ذلک الفعل وتعلق بہ تعلقا مخصوصا ۱۲ تحفہ [2] قولہ فاعل اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فدخل فیہ ضرب ضربا علی صیغۃ المجہول ۱۲ تحفہ [3] قولہ بمعناہ قال الحافظ الضمیر راجع الی الاسم لا الی ما لان المراد بہ الحدث ومن قال الی ما راجع الی ما فقد اخطأ انتہی فقولہ اسم ما فعلہ فاعل فعل جنس شامل لجمیع المصادر وقولہ مذکور خرج بہ کلہا سوی نحو ضربت ضربا تادیبا وقولہ بمعناہ خرج بہ نحو ضربت تادیبا ۱۲ تحفہ

Marfat.com

او تضمنا فان قيل ان تعريف المفعول المطلق لا يكون جامعا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فى قوله تعالىٰ فَضَرْبَ الرِّقَابِ لان الفعل ههنا ليس بمذكور قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا فيكون التقدير فاضربوا ضرب الرقاب فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فى مثل انا ضارب ضربا لان فعله لم يكن مذكورا لا حقيقة ولا حكما قلنا الفعل اعم من ان يكون حقيقة او شبه الفعل فان قيل كون الفعل المذكور بمعنى المطلق محال لان الفعل كل والمفعول المطلق جزء وبين الكل والجزء مغايرة تامة فكيف يكون احدهما بمعنى الاخر قلنا المراد بكونه بمعناه ان يكون اتحاد بمعنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء لا ان بينهما اتحادا فى المعنى فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفعول به فى مثل كرهت كراهتى لانه مما فعله فاعل فعل مذكور ومعنى الفعل المذكور مشتمل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء قلنا ان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل فبالاعتبار الاول كما فى كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده فبالاعتبار الثانى كما فى كرهت كراهتى فهو مفعول به لا مفعول مطلق فما كان مفعولا مطلقا فهو ليس بخارج وما كان مفعولا به فهو ليس بداخل وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد وجه الضبط ان المفعول المطلق لا يخلو اما ان فى مفهومه زيادة على مفهوم الفعل اولا الثانى للتاكيد والاول اما ان يكون فيه زيادة للنوع او العدد فالاول للنوع والثانى للعدد نحو جلست جلوسا

قوله مشتملا عليه من قبيل اشتمال آه معناه ان تحقق الفعل تحقق الاسم الذى هو المفعول المطلق لا اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم الذى هو هو فلا يرد انه خرج منه المفعول المطلق الذى لبيان العدد والتاكيد الذى اذا عبر به بلفظ مفهومه مغاير لمفهوم الفعل كشئ فى ضرب شيئا اذا اراد به الضرب والذى عامله المصدر كالحمد لله حمد الشاكرين لعدم الاشتمال فتامل لعل الله يكشف عليك حقيقة المقال ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى[1] ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد وبينهما تنافٍ بخلاف اخويه لانهما
لا يدلان على الماهية المعراة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعدد وهما لا ينافيان
التعدد وقد يكون بغير لفظه سواء[2] كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوسًا
او بحسب الباب نحو انبته الله نباتًا وقال سيبويه لا يجوز المفعول المطلق من غير
لفظ فعله بل يقدر له فعل من لفظه فيقال قعدت وجلست جلوسًا وانبته الله
فنبت نباتًا لكن مذهبه ضعيف[3] ومنقوض بقوله تعالى لا يضرونه شيئًا لكنه
يقول في الجواب ان شيئًا بمعنى قليل وهو صفة لموصوف محذوف وهو ضرًا اى لا يضرونه
ضرًا قليلا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك لمن قدم خير مقدم
فالقرينة عليه حال القادم وفيه نظر من وجهين الاول انه لا نسلم انه مفعول مطلق
لان الشرط في المفعول ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل
على الجزء ومعنى قدمت يشتمل على قدوم لا على خير والثاني ان الشرط في المفعول
المطلق ان يكون مصدرا وخير اسم التفضيل قلنا ان المصدرية مجاز باعتبار
الموصوف المحذوف والمضاف اليه اى قدمت قدومًا خير مقدم ووجوبًا
سماعًا نحو سقيًا ورعيًا وخيبة وجدعًا وحمدًا وشكرًا وعجبًا لانه لا يوجد في
كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوبي
السماعي فان قيل لا نسلم انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
مع المصادر بل وجد مع بعض هذه المصادر نحو حمدت حمدا وشكرت شكرا
وعجبت عجبًا قلنا المراد بعدم الوجود عدم الوجود في كلام الفصحاء

---

[1] قوله لا يثنى ولا يجمع ولم يكتف بالاول لان ما لا يثنى لا يلزم منه ان لا يجمع نحو اجمع فانه لا يثنى ويجمع ١٢ تحفه [2] قوله
سواء كان المغايرة بحسب المادة آه المغايرة بحسب الصورة ليست بمقصودة لان كل مفعول مطلق مغاير للفظ فعله بحسب الصورة
١٢ تحفه [3] قوله ومنقوض بقوله تعالى آه اى بكل ما ليس بفعل من لفظه نحو حلفت يمينا وقد قيل ان تقدير العامل عند سيبويه
فيما يكون مفعولا مطلقا فعل مستعمل في كلام العرب الا فهو ايضًا قائل بان العامل هو المذكور وايضا قيل ان الشيء مفعول ثان للفعل المذكور ١٢ تحفه

Marfat.com

وهذه اللغة غير فصيحة **او نقول** المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المصادر بدون اللام **فان قيل** على هذا لا يحصل المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل هو المصدر مع اللام والمذكور في المثال هو المصدر بدون اللام **قلنا** عند المصنف ايضاً مستعملة باللام لكن حذف اللام للاختصار وقياساً في مواضع اى في مواضع عديدة **فان قيل** المتبادر من المواضع المواضع المذكورة في المتن وليس كذلك لانه كما يحذف الفعل الناصب قياساً في هذه المواضع كذلك يحذف في غيرها نحو انت قياماً والناس قعوداً اى انت قمت قياماً والناس قعدوا قعوداً **قلنا** المراد بالمواضع المواضع المتعددة لا المحصورة لكن تخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة المباحث عنها ومنها ما وقع مثبتاً بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون اى المفعول المطلق خبراً عنه **فان قيل** ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الموضع او عن المفعول المطلق فعلى الاول لا يصح حمل قوله مثبتاً على ما لان المثبت والمحذوف هو المفعول المطلق لا الموضع وعلى الثاني لا يصح حمل ما على منهما للمباينة بينهما **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق والعبارة محمولة على حذف المضاف وهو الموضع بناء على ان من للتبعيض فيكون التقدير هكذا ومنها موضع ما وقع مثبتاً اه او وقع مكرراً في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه **فلا يرد** النقض بقوله تعالى اذا دكت الارض دكاً دكاً لانه وقع مكرراً ليس في موضع الخبر نحو ما انت الا سيراً فسيراً مفعول مطلق وقع مثبتاً بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وما انت الا سير البريد فسير البريد مفعول مطلق وقع مثبتاً بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون المفعول

قوله وهذه اللغة غير فصيحة ورد ما وقع في نهج البلاغة نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه حمداً يكون لحقه قضاءً ولشكره اداءً قيل في رد نهج البلاغة كما نسب الى امير المؤمنين اسد الله الغالب علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فيه خطب ورسائل ومواعظ ولا شبهة للمتعارف باسناد الحق ان بعض ما فيه من الخطب اكاذيب حاشا ان ينسب مثل ذلك اليه وجلالة شانه بري عن مثل ذلك ولو ثبت ان بعض ما فيه صدر منه لكفى به ركوناً وتمسكاً زمرة اهل الاسلام وهذه العبارة لو ثبت انه من جملة كلامه وهو افصح الفصحاء وابلغ البلغاء لكان حجة يتمسك بها مع انه لا يجب ان يكون كل الكلام يقع بنهج كيف وقد جوز او قوع كلمة او كلمتين في الكلام المعجز غير فصيحة وانه لا يخل لفصاحة الكلام كما تحقق في موضعه ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

المطلق خبرًا عنه والّا لزم حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز فان قيل المثال
لتوضيح الممثّل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم اورد المثالين قلنا انما اورد المثالين
للتنبيه على ان الاسم الواقع فى موضع الخبر على قسمين نكرةٌ ومعرفةٌ فالاوّل مثال
النكرة والثانى مثال المعرفة اوْ مفردٌ ومضافٌ فالاوّل مثال المفرد والثانى مثال المضاف
اوْ فعل المبتدأ وشبهه فالاوّل مثال فعل المبتدأ والثانى مثال المشبه بفعل المبتدأ وشبهه
وانما انت سيرًا فسيرًا مفعول مطلق وقع مثبتًا بعد معنى نفى وهو انّما التى داخلة
على الاسم وهو انت الذى لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه والّا لزم حمل صرف
الوصف على الذات وهو لا يجوز وزيدٌ سيرًا سيرًا فسيرًا مفعول مطلق
وقع مكررًا فى موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذى لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه
والّا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وانما وجب حذف الفعل لنا صب فى
هذه المواضع لان القاعدة ان المصدر اذا حمل على الذات والقرينة دالة على عدم
ارادة المجاز فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف فههنا الحذف
واجب لوجود القرينة وسادّ المسدّ اما القرينة فهو نصب المعمول واما سادّ المسدّ فهو
اقامة المعمول مقام العامل فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا وما انت الا تسير
سير البريد وانما انت تسير سيرا وزيدٌ يسير سيرًا سيرًا فان قيل انهما ضابطتان
مستقلتان فلم جمعهما فى منهاج واحد قلنا انما جمعهما فى منهاج واحد لاشتراكهما فى قيدٍ
وهو وقوع المفعول المطلق فى موضع الخبر عن اسمٍ لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
ومنها ما وقع تفصيلًا لما بيانا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه

---

(۱) قوله لوجود القرينة ذكر فى غاية التحقيق اما القرينة فى الضابطة الاولى فهى ما المشبهة بليس فانها تقتضى خبرًا ولا يصلح خبرا الا
فعل هذه المصادر واما السادّ مسدّ المحذوف فهو الّا للاستثناء واما القرينة فى الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضى خبرًا ولا يصلح خبرا الا فعل
هذا المصدر واما السادّ مسدّ المحذوف فهو المصدر الاول انتهى ۱۲ تحفه (۲) قوله اما القرينة فهو نصب المعمول قال مولانا نور الحق لا يخفى
لما فيه مع انه يحتمل ان يكون مثل منًا وفداءً مفعولًا لفعل مذكور انتهى اقول لعل ما فيه انه لا يلزم من نصبان يكون مفعولا مطلقا لان
للنصب طرقًا كثيرة فافهم قيل انما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة عليه فيكون فى ذكر باعثًا عنه ۱۲ تحفه خادميه۔

Marfat.com

والمراد بتفصیل الاثر بیان الانواع المحتملة نحو فشدّ والوثاق فاما منًّا بعدُ واما فداءً فشدّ واجملة وشدّ الوثاق مضمون الجملة والغرض المطلوب من شدّ الوثاق اما المنّ او الفداء فالله تعالیٰ یفصل الانواع المتحملة بقوله فاما منًّا بعدُ واما فداءً والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا طلب الفعل بصيغة الامر ثم ذكر فائدة الامر بصورة المصدر على سبيل التردید فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف نحو كل الطعام فاما نوماً بعدُ واما كسباً فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسادّ المسدّ اما القرينة فهو نصب المعمول واما سادّ المسدّ فهو اقامة الجملة المتقدمة الدالة على المصدر الذي المفعول المطلق غرض منه مقام العامل فيكون التقدير هكذا فشدوا الوثاق فاما تمنون منًّا بعدُ واما تفدون فداءً ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لزيدٍ صوتٌ صوتٌ حسنٌ وقوله علاجاً احتراز عن نحو لزيدٍ[52] زهدٌ زهدُ الصلحاء وقوله بعد جملة احتراز عن نحو صوتُ[53] زيدٍ صوتُ حمارٍ وقوله على اسم بمعناه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ نحو مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ وصراخٌ صراخَ الثكلى فصوت حمار مفعول مطلق للتشبيه دالٌّ على فعل من افعال الجوارح وقع بعد جملة اعتلى لصوتٌ مشتملة على اسم بمعناه اعنى صوتاً وايضاً مشتملة على صاحبه وهو الضمير المجرور في له فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسادّ المسدّ اما القرينة فهو نصب المعمول

---

[52] قوله صوت حسن مرفوع بالبدلية من صوت وكذا زيد الثاني في المثال الثاني قال مولانا عصمه الله المناسب بالاحتراز ان يكون في التركيب مفعولاً مطلقاً لم يحذف فعله لانا لم نجد مفعولاً مطلقاً انتهى اقول اللهم الا ان يقال انه مفعول مطلق كما قال به الخليل فافهم ولا تقل ما قال عبد الرحمن انه احتراز عن المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر عن كونه مفعولاً مطلقاً انتهى لان الاحتراز عنه لغو فافهم واعلم ان الصوت كيفية قائمة بالهواء الى الصماخ فيسمع الصوت بوصوله الى السامعة ۱۲ منه [53] قوله لزيد زهد اه لان الزهد هو الاجتناب عن المناهي وهو من افعال القلب وان كان يظهر اثره في الجوارح ۱۲ منه [53] قوله صوت زيد صوت حمار صوت الاول مرفوع بالابتدائية وصوت الثاني بالخبرية ۱۲ منه [54] قوله صوت صوت حمار مرفوع على البدلية ۱۲ منه [55] قوله فافهم صوت صوت حمار يجوز فيه الرفع على الوصف والبدل ۱۲ منه [56] قوله واما القرينة فهو اه وفيه ما قالوا انما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة عليه ۱۲ منه

Marfat.com

وآما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما ادّاه العامل فيكون التقدير مررت به فاذا له صوتٌ يصوت صوت حمار وصراخ يصرخ صراخ الثكلى فان قيل لانسلم ان صوت حمار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لايكون الامصدرا وصوت ليس بمصدر لان المصدر مايكون في معناه الفارسي آلدال والنون كالضرب بمعنى زدن او آلتاء والنون كالقتل بمعنى كشتن وصوتٌ ليس كذلك لان معناه الفارسي بانگ قلنا الصوت المجرد بمعنى المزيد فيه عن التصويت ومعناه الفارسي بانگ كردن فان قيل لانسلم ان صوت حمار مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يصوت مشتمل على صوت زيد لاعلى صوت حمار قلنا ان صوت حمار مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة المفعول الحقيقي فيكون التقدير مرر به فاذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت حمار فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع من المفعول المطلق على قسمين احدهما نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال النكرة والثاني مثال المعرفة ومنها ما وقع مضمون جملة لامحتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لامحتمل لها غيره لان كلمة على في اصطلاح الفقهاء تستلزم المال على سبيل الاعتراف فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسادّ المسدّ اما القرينة فهو نصب المعمول واما سادّ المسدّ فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما ادّاه العامل مقامه فيكون التقدير هكذا له علي الف درهم اعترفت اعترافا ويسمى تاكيد النفس لانه مؤكد لنفسه لا لامر مغائر ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا فحقا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لها محتمل غيره لان زيدا قائم احبارا والاخبار

قوله والثاني مثال المعرفة ولان الاول مضاف الى غير ذوي العقول بخلاف الثاني ۱۲ تحفه قوله وقع مضمون جملة احترز به عما وقع مضمون مفرد نحو ضرب ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده وقوله محتمل لها غيره احترز به عن القسم الثاني ۱۲ تحفه قوله اما القرينة الخ وفيه ما قالوا انما وجب حذف الفعل ههنا لان الجملة المتقدمة تقوم مقامه ۱۲ تحفه قوله ويسمى تاكيد النفس هذه التسمية من المتاخرين اما سيبويه فقد سمى القسم الاول التاكيد الخاص والثاني التاكيد العام ۱۲ تحفه خادميه

یحتمل الصدق والکذب والحق والباطل فههنا الحق فی اجیب لوجود القرینة وساد المسد
اما القرینة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدیة
لما اداه العامل مقامه فیکون التقدیر کذا زید قائم حق حقًا ویسمی تاکید الغیر ۵۱
فان قیل ان التاکید لغیره محال لان التاکید هو التلفظ بلفظ واحد مرتین وهذا
اللحن لا یحصل مع المغایرة قلنا المراد بالمغایرة ههنا هی المغایرة الاعتباریة لا الواقعیة
لان حقا اذا کان منصوصا علیه بلفظ المصدر فهو مؤکد للحق المحتمل للجملة
او نقول ان معنی التاکید لغیره انه یؤکد نفسه لاجل دفع غیره فانقیل
علی هذا لا یحصل المغایرة بین هذین الضابطتین قلنا المغایرة ثابتة لان
المفعول المطلق فی الضابطة الاولی مؤکد لنفسه فقط وفی هذه الضابطة مؤکد
لنفسه مع دفع غیره ومنها ما وقع مثنی وان لم یکن للتثنیة حقیقة بل للتکریر
والتکثیر فان قیل هذا ینقض بقوله تعالی ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ۵۲ لان کرتین
مفعول مطلق وقع علی صورة التثنیة مع ان الفعل الناصب له مذکور قلنا
المراد بالمثنی المثنی المضاف الی الفاعل والمفعول وهذا المثنی غیر مضاف فان
قیل لما کان قید الاضافة مرادا فی هذه الضابطة فلم لم یذکره قلنا انما
لم یذکره اکتفاءً بالمثال فان قیل المثال لتوضیح الممثل بعد تمام الممثل وانت
تممت الممثل بالمثال وهذا لیس الا تکلفا قلنا لا نسلم انه تکلف بل تفطن اذ فیه اشارة
الی مقصودیة المثال بجعله جزءً من الممثل نحو لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ۵۳ فانقیل

۵۱ قوله یحتمل الخ والفرق بین الصدق والحق ان الصدق مطابقة الحکم للواقع والحق مطابقة الواقع للحکم والفرق بین الکذب والباطل
ان الکذب عدم مطابقة الحکم للواقع والباطل عدم مطابقة الواقع للحکم قال مولانا نور الحق انما وجب حذف الفعل فی المثال المذکور ههنا لان قوله
زید قائم یحتمل الباطل الحق فیجوز ان تجعلها دالة علی الحق فی المعنی وقائمة مقامه فی اللفظ وقال الرضی لا اری باسا بارتکاب کون الجملتین
عاملتین لافادتهما معنی الفعل فلا یکون من هذا الباب ۱۲ تحفه ۵۲ قوله لان کرتین مفعول مطلق ای لارجع لان معنی الآیة ارجع بصرک رجعا
بعد رجع ۱۲ تحفه ۵۳ قوله الی الفاعل ای فاعل الفعل ومفعوله لئلا ینتقض بنحو ضربت ضربی الامیر ولا یکون البیان النوع لئلا یشکل
بنحو ضربت ضربتین ولا یخفی ان هذا القید یغنی عن الاول ولهذا اکتفی به الرضی کذا قال مولانا نور الحق فافهم ۱۲ تحفه ۵۴ قوله نحو لبیک مثنی
عند سیبویه مفرد کلدی عند یونس قلبت الفها یاءً لما اضیف الی المضمر کالف لدی لیس بوجه البقاء مضافا الی الظاهر قال شعر دعوت لما بنی
مسورا فلبی فلبی یدی مسور قال ابو علی معتذرا لیونس یجوز ان یقال الجری مجری الشاعر الوصل مجری الوقف علی لغة من وقف علی افعی افعی بالیا. کذا فی الرضی ۱۲ تحفه

Marfat.com

ان لبیک وسعدیک لایخلوا اما مصدر المجرد او مصدر المزید فالاول مسلم لکنه لایدل علی التکریر والتکثیر والمقصود فی هذا المقام التکریر والتکثیر والثانی ممنوع لانه کذب حسًا لانه مجرد عن الزوائد قلنا انه مصدر المزید لان لبیک وفی الاصل اُلِبُّ لَکَ اِلْبَابَیْنِ ثم حذف الفعل واقیم المصدر مقام الفعل فصار الْبَابَیْنِ لک ثم رُدَّ المصدر الی الثلاثی المجرد بحذف الزوائد فصار لُبَیْنَ لک ثم حذف اللام المجاورة للتخفیف وسقط النون بالاضافة فصار لَبَیْکَ ثم ادغم الباء فی الباء فصار لَبَّیْکَ وکذلک سَعْدَیْکَ فی الاصل اُسْعِدُکَ اِسْعَادَیْنِ ثم حذف الفعل واقیم المصدر مقامه فصار اِسْعَادَیْکَ ثم رُدَّ المصدر الی الثلاثی المجرد بحذف الزوائد وسقط النون بالاضافة فصار سَعْدَیْکَ فههنا حذف الفعل واجب باعتبار وجود القرینة وسد المسد اما القرینة فهی نصب المعمول واما سد المسد فهو اقامة المعمول مقام العامل واجیب بانه مصدر المجرد لکن معناه معنی المزید المفعول به هو ما وقع علیه فعل الفاعل ای ما یتعلق به بالذات فعل الفاعل المعتبر اسنادہ الی الفاعل والفاعل اعم من ان یکون حقیقةً او اعتبارًا فان قیل ان تعریف المفعول به لایکون جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول به فی مثل اِیَّاکَ نَعْبُدُ لانه لم یقع علیه فعل الفاعل قلنا المراد بالوقوع التعلق فان قیل ان تعریف المفعول به لایکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه زیدٌ فی مثل مررتُ بزیدٍ لانه تعلق به فعل الفاعل قلنا المراد بالتعلق التعلق بالذات لا بواسطة حرف الجر وهذا بواسطة حرف الجر فان قیل ان تعریف المفعول به لایکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه مفعول ما لم یسم فاعله فی مثل ضرب زیدٌ لانه تعلق به بالذات فعل الفاعل قلنا المراد بالفعل الفعل الذی اعتبر اسنادہ الی الفاعل وهذا الفعل لیس مما

---

۱ قوله بحذف الزوائد اقول الاولی ان یقال بحذف الزائدین کما لایخفی ۱۲ تحفه ۲ قوله المراد بالوقوع التعلق نفیا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا بحیث لایکون تعلقه به بواسطة شئی آخر کالفاعل والمفعول والنسبة فخرج الحال والتمیز والمستثنی لانها تتعلق به الا بواسطة امر آخر ۱۲ تحفه ۳ قوله وهذا بواسطة حرف الجر لایقال لایصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لانسلم انه مفعول به مطلقا فی اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وکلامنا فی المطلق وقد صرح بذلک الشیخ الرضی کذا قال الفاضل اللاری ۱۲ تحفه خادمیه

اعتبر اسنادہ الی الفاعل فان قیل ان تعریف المفعول بہ لایکون جامعًا لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول بہ فی مثل اعطی زیدٌ درھمًا لانہ لم یعتبر فیہ اسناد الفعل الی الفاعل قلنا الفاعل اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما وھھنا وان لم یعتبر اسنادہ الی الفاعل الحقیقی لکن اعتبر اسنادہ الی الفاعل الحکمی نحو ضربت زیدا او قد یتقدم علی الفعل اما جوازًا نحو اللہ اعبد او وجوبًا نحو من ضربت لان الفعل قوی العمل فیعمل فی المفعول المتقدم والمتأخر فان قیل ھذا ینقض بمثل من البرّان تکف لسانک لانہ لم یجز تقدیم المفعول بہ اعنی لسانک علی الفعل اعنی ان تکفّ قلنا ان جواز تقدیم المفعول بہ علی الفعل عند عدم المانع وھھنا وجد المانع وھو ان موصول حرفی وتکف صلتہ وتقدیم الصلۃ علی الموصول ممنوع فکذا امتنع تقدیم معمولھا علی الموصول بالطریق الاولی نحو زیدًا اضربت وقد یحذف الفعل لقیام قرینۃ جوازا کقولک زیدًا لمن قال من اضرب فالقرینۃ علیہ سوال السائل وجوبًا فی اربعۃ مواضع فان قیل حصر الحذف الوجوبی فی اربعۃ مواضع غیر مستقیم لانہ کما یحذف الفعل فی ھذہ المواضع کذلک یحذف فی باب الاغراء

قولہ وقد یتقدم علی الفعل ان ینبغی ان یعلم ان ھذا الحکم لیس مختصًا بالمفعول بہ بل سائر المفاعیل فیہ سواء الا المفعول معہ لمراعاۃ اصل الواو اذ ھی فی الاصل للعطف فموضعھا اثناء الکلام کذا قالوا وفیہ ان التقدیم لا ینافی وقوعھا فی اثناء الکلام کما تقول الیوم والخشبۃ استوی الماء فتدبر وکذا لا یتقدم المفعول المطلق الذی للتاکید لان المؤکد لا یتقدم علی المؤکد فافہم کذا قالہ مولانا نور الحق والمراد بالفعل العامل کما وقع فی الب وغیرہ سواء کان العامل فعلا او اسما الا انہ خصص الفعل بالذکر لاصالتہ اعلم انہم اختلفوا فی عاملہ فقال البصریون الفعل وقال ہشام بن معاویۃ من الکوفیین ناصبہ الفاعل فقط ویبطلہ انہ بمنزلۃ علۃ العلۃ والحکم یضاف الی العلۃ لا الی علۃ العلۃ وقال الفراء ناصبہ الفعل والفاعل جمیعا ویبطلہ تقدیم المفعول علی الفاعل لامتناع الفصل من اجزاء العامل وقال خلف من الکوفیین ناصبہ کونہ مفعولا لہ کما قال فی الفاعل ان عاملہ الاسناد وبطلانہ اوضح وذھب الاخفش الی انہ الفاعلیۃ وبطلانہ ایضًا اوضح فافہم کذا قال مولانا نور الحق وغیرہ ۱۲ تحفہ **قولہ** من البراۃ یعنی از نیکی ستا اینکہ منع کنی تو زبان خود را ۱۲ تحفہ **قولہ** کذلک یحذف فی باب الاغراء آہ واعتذر عن الاغراء بانہ ملحق بالتحذیر لاتحادہما فی الصورۃ کما عرف فی قولہم اخاک اخاک وایاک ایاک والاغراء معمول الزم المکرر وعن المنصوب بالمدح والذم والترحم بانہ ملحق بالمنادی کما وصفہ الرضی لان المنصوب باحد تلک الوجہ لا یکون منصوبا الا باعنی وھو مختص من بین الامتثال باحد تلک الوجوہ کما ان المنادی مختص بطلب الاقبال من بین امثالہ اما المندوب فان جعلہ المصنف خارجًا عن المنادی لکن جعلہ من التوابع الشدۃ اتصالہ بہ وکمال مناسبتہ لکن بقی من مواضع وجوب الحذف موضعان الاول ما حذف فیہ الفعل المتعدی ثم فسر لرفع الابہام الناشی عن الحذف والثانی ما حذف فیہ المتعدی والعامل فی الحال الموکدۃ کما سیاتی ویمکن ان یعتذر عنہما ایضًا بان الاول لما ذکر فی بحث الفاعل والثانی الحال استغنی عنہما فی البیان ہہنا فافہم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفہ۔

Marfat.com

نحو اخاك اخاك اى خذ اخاك وفى المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اعنى الحميد
وفى المنصوب على الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اعنى الرجيم وفى المنصوب على
الترحم نحو مررت بزيد ن المسكين اعنى المسكين قلنا تخصيص هذه المواضع بالذكر
ليس للحصر بل لكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الاول سماعى نحو امرأ
ونفسه اى اترك امرءً ونفسه وانتهوا خيرًا لكم اى وانتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرًا لكم فان قيل هذا المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف الفعل الناصب للمفعول به
والفعل الناصب ههنا للمفعول به مذكور اعنى وانتهوا قلنا ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف
اعنى واقصدوا فان قيل ان اعمال المذكور اولى من المحذوف فينبغى ان يكون وانتهوا عاملا
قلنا لو كان وانتهوا عاملا لزم فساد المعنى هو نفى الخير اذ يكون المعنى حينئذ وانتهوا عن الخير
فعلم ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف اى واقصدوا فيكون التقدير وانتهوا عن
التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا اى اتيت اهلا فان قيل الاهل يجئ على
معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العمارة فلو كان بمعنى الاقارب يستقيم مفعوليته ولو كان بمعنى
العمارة فلا يستقيم مفعوليته قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة فيكون صفة الموصوف
المحذوف اعنى المكان فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل
ولا يلزم حمل حرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة
فهو بمعنى الماهول فيكون التقدير اتيت مكانا ماهولا اى معمورا لا حزنا وسهلا
اى وطيت سهلا من البلاد لا حزنا وانما كان حذف الفعل فى هذه المواضع
سماعيا لانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل
وهذا معنى وجوب الحذف سماعًا الثانى المنادى وهو المطلوب اقبالا بحرف

ل۱ وله حذف الفعل الناصب للمفعول هذا مذهب الى سيبويه واختاره المصنف وقال الفراء صفة مصدر محذوف اى انتهاء خيرا لكم وقال الكسائى
هو خبر كان المحذوف اى انتهوا كان الانتهاء خيرا لكم وقيل انكر سيبويه وجوب الحذف فى الآية الكريمة واعترف به الزمخشرى ويرد ان استناد
هذا الانكار الى سيبويه خطاء اذ الكتب النحوية مشحونة به كذا قال مولانا نور الحق اقول قد تصفحت كتابه لهذا المقام فوجدت عبارته هكذا
ومما ينتصب فى هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم اه تحفه ل۲ قوله فلا يستقيم آه اقول لا اعلم بوجه عدم الاستقامة
لان معناه آمدى تو آبادى را ولا خفاء فى ضعفه وعرضته على الاستاذ ثمة فافاد ايضا لك فافهم اه تحفه

Marfat.com

نائب مناب ادعو لفظا او تقدیرا فان قیل ان تعریف المنادی لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه المنادی الذی وقع الحائل بینه والمنادی قلنا طلب التوجه اعم من ان یکون بوجهه او بقلبه فان قیل ان تعریف المنادی لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه المنادی فی مثل یاسماء ویاجبال ویاارض لانه لیس ذا وجه ولا قلب قلنا طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان یکون حقیقة او حکما وههنا انه لم یکن حقیقة لکنه حکما بان نزلت هذه الاشیاء اولا منزلة من له صلاحیة النداء ثم دخل علیها حرف النداء فان قیل ینبغی ان یکون المندوب داخلا فی المنادی بان ینزل اولا منزلة من له صلاحیة النداء ثم دخل علیه حرف النداء قلنا دخول حرف النداء علیه لمجرد التفجع لا لتنزیله منزلة من له صلاحیة النداء فان قیل هذا الحکم قلنا لانسلم انه تحکم بل اثبات الفرق بینهما بدلیل وهو ان المندوب کثیر الدوران علی السنتهم فبعد جعله من ملحقات المنادی بخلاف یاسماء ویاارض ویاجبال لانها لیست کثیرة الدوران علی السنتهم فلا یبعد جعلها من ملحقات المنادی فان قیل ان نصب لفظا او تقدیرا لایخلو اما علی المصدریة المطلوب او النائب او علی الحالیة من ضمیر المجرور فی اقباله الراجع الی المنادی وکلها باطل اما الاول والثانی فان الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل المذکور علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی المطلوب یشتمل علی الطلب ومعنی النائب یشتمل علی النیابة لا علی لفظا او تقدیرا واما الثالث فلان الحال محمول علی ذی الحال وههنا لا یصح الحمل لانه یلزم حمل صفة الوصف علی الذات وهو لا یجوز قلنا ان

وان

قوله مناب ادعوا الانشائی فلا یرد ما اورده الامام الرازی فتامل ۱۲ تحفه ۵۲ قوله قلنا لانسلم انه تحکم آه ویمکن ان یجاب بانه صرح المصنف بان المقصود فی المندوب لیس اقباله لا حقیقة ولا حکما بل المقصود انما هو التفجع علیه واما قولهم یاجبال ویاسماء فلما لم یکن المقصود آخر جعله منادی ضرورة ۱۲ تحفه ۵۳ قوله فان قیل ان نصب لفظا او تقدیرا آه اقول ههنا احتمالات کثیرة ووجوه وافرة وبیانات عظیمة لم یبینها الاستاذ العلام فافهم واعلم ان فوائد قیود هذا التعریف وما قبله ظاهرة فلهذا لم یبینها فتدبر وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب منابه فلو ذکر الفعل لزم الجمع بین النائب والمنوب عنه وهو غیر جائز ۱۲ تحفه

نصبه علی المصدریة عن المطلوب لکن مصدریته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف ای
طلبا لفظیا فیکون التقدیر المنادی هو المطلوب اقباله بحرف نائب منابا دعو طلبا
لفظیا او تقدیریا فان قیل ان توصیف الطلب باللفظی و التقدیری لا یصح لان
الطلب نسبة بین الطالب و المطلوب و النسبة امر معنوی لیس قابلا للاتصاف باللفظی و
التقدیری قلنا ان توصیف الطلب باللفظی و التقدیری لیس توصیفا بحاله
متعلقه و هو الة الطلب او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه علی المصدریة
عن النائب لکن مصدریته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف و هو النیابة فیکون التقدیر
المنادی هو المطلوب اقباله بحرف نائب منابا دعو نیابة لفظیة او تقدیریة فان
قیل ان توصیف النیابة باللفظی و التقدیری لا یصح لان النیابة نسبة بین النائب
و المنوب و النسبة امر معنوی لیس قابلا للاتصاف باللفظی و التقدیری قلنا ان توصیف
النیابة باللفظی و التقدیری لیس توصیفا بحاله بل بحال متعلقه و هو النائب او
نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه علی الحالیة عن الضمیر المجرور فی اقباله الراجع
الی المنادی لکن المصدر مبنی للمفعول ای عن الملفوظ و المقدر فیکون التقدیر المنادی
هو المطلوب اقباله بحرف نائب منابا دعو ملفوظا او مقدرا فان قیل المنادی منصوب
بحرف النداء الذی سدّ مسدّ الفعل کما هو مذهب المبرد او منصوب بحرف النداء من
حیث ان حروف النداء من قبیل اسماء الافعال کما هو[1] مذهب ابو علی فعلی هذا لا یصح عد
المنادی مما نحن فیه ای عن المفعول به لفعل محذوف قلنا فی هذا المقام ثلثة مذاهب مذهب سیبویه
و مذهب المبرد و مذهب ابو علی فمذهب سیبویه ان المنادی منصوب بفعل مقدر
و مذهب المبرد ان المنادی منصوب بحرف النداء[2] الذی سدّ مسدّ الفعل و مذهب ابو علی

[1] قوله کما هو مذهب ابو علی ورد بان الهمزة من ادوات النداء وهی حرف واحد اسم الفعل لا یکون اقل من حرفین و بان ضمیر المتکلم
لا یستتر فی اسم الفاعل و بانه لو کان اسم فعل لتم بدون المنادی لکونه جملة و التالی باطل فالمقدم مثله و اجیب عن الاول
بان ادوات النداء لکثرة استعمالها جوز فیها ما لا یجوز فی غیرها کالاترمی الی الترخیم یعنی لانسلم اقل من حرفین و عن
الثانی بانه قد یستتر لحوان بمعنی انضجر و هذا ایضا منع و عن الثالث بان الجملة قد یعرض لها ما یخرجها من الاستقلال کادوات القسم و الشرط الجملة القسمیة و الشرطیة
ایضا منع فافهم [2] قوله بحرف النداء الذی سد مسد الفعل و هذا المذهب فی الحقیقة مرجع الی مذهب سیبویه لان ظاهر یقتضی ان یکون نسبة الفعل الی حرف النداء مجازا و التحقیق

Marfat.com

ان المنادی منصوب بحرف النداء من حیث ان حروف النداء من قبیل اسماء الافعال والمختار عند المصنّف مذهب سیبویه فیصح عدّه مما نحن فیه وعلی المذاهب کلها یا زید جملةٌ والمنادی لیس جزء الجملة بل جزئی الجملة محذوف فان فی عند سیبویه احدهما الفعل والآخر الفاعل وعند المبرد احد جزئی الجملة حرف النداء الذی هو سادّ مسدّ الفعل والفاعل محذوف وعند ابی علی ابو علی احد جزئی الجملة اسم الفعل والآخر الضمیر المستکن فیه ویبنی علی ما یرفع به ان کان مفردا معرفة فان قیل الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی وفی یرفع ایضا راجع الی المنادی فعلی هذا یلزم کون الاسم الواحد معربا ومبنیا وهو محال قلنا الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی وفی یرفع راجع الی الاسم فلا یلزم کون الاسم الواحد معربا ومبنیا لکنه ضعیف لانه مخالف عن سیاق الکلام لانّ سوق الکلام لبیان احکام المنادی فقیل فی الجواب الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی ویرفع مسندٌ الی الجار والمجرور وقیل فی الجواب الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی وفی یرفع ایضا راجع الی المنادی لکن رفعه قبل دخول حرف النداء وبنائه بعد دخول حرف النداء فلا یلزم کون الاسم الواحد معربا ومبنیا فان قیل لم یُبْنَ هذا القسم من المنادی مع ان الاصل فی الاسماء الاعراب ولِمَ بُنِیَ علی الضمة دون الفتحة والکسرة قلنا انما یبنی لوقوعه موقع الکاف الاسمیة المشابهة للکاف الحرفیة الخطابیة ویُبْنَی علی الضمة دون الفتحة والکسرة لانه لو بنی علی الفتحة لالتبس بالمنادی الذی فی آخره الف

ابی علی

وقیل

یبنی

یبنی

قوله الفاعل محذوف ان قلت ان حذف الفاعل لا یجوز فکیف یکون مقدرا محذوفا قلت لعلّ ذلک عند ذکر الفعل وههنا لیس کذلک کذا قال مولانا ظهور الله ورد هذا الجواب بما قیل فی الکشف من ان حذف الفاعل ممنوع اعم من ان یکون فعله مذکورا او مقدرا انتهی فتفکر فی النظر قال الاستاذ الاستاذ اقول یمنع حذف الفاعل مطلقا وقد حذف کثیرا من ان یعد ویحصی کما فی الهمع وسهلا ومنی ما اضمر عامله وفی التحذیر وغیرها فلا یخفی النظر ۱۲ تحفه قوله علی ما یرفع به عدل الیه من قول النحاة علی الضم مع کونه اخصر واوضح لعدم شموله التثنیة والجمع وذلک لان الضم والفتح والکسر یطلق علی الحرکات وحدها سواء کانت البناء او الاعراب بخلاف الرفع والنصب والجر فانها کما لا یطلق علی الحرکات لا یطلق علی الحروف ایضا ویمکن ان یعتذر عن جانب النحاة ان الرفع والنصب والجر لم یوضع الا للحرکات وانما یطلق علی الحروف مجازا لقیامها مقام او علی هذا لا مانع من ان یطلق الضم والفتح والکسر ایضا علی الحروف القائمة مقام تلک الحرکات مجازا ۱۲ تحفه قوله ولم یبنی علی الضمة اقول لو قال الاستاذ قبل هذا القول ولم یبن علی الحرکة دون السکون لکان اولی کما لا یخفی اقول انما لم یبن علی السکون اشارة الی بناءه عرضی لا اصلی ولا لازم کالضمائر وغیرها اعلم ان المبنی العرضی علی قسمین مبنی عارض ومبنی لازم فالمبنی اللازم ما لا یفترق منه بناؤه فی وقت من الاوقات وفی حین من الاحیان کالضمائر واسماء الاشارة وغیرها والعرضی بخلافه ولا یلزم تقسیم الشئ الی نفسه والی غیره لان العرضی القسم

ای مولانا عبد الحکیم صاحب ۱۲

Marfat.com

ثم حذف الالف واكتفى بفتحة ما قبلها ولو بني على الكسرة لالتبس بالمنادى الذي هو مضاف الى ياء المتكلم ثم حذف الياء واكتفى بكسرة ما قبلها نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون ويخفض بلام الاستغاثة فان قيل ان الخفض صفة الخافض فلا يصح نسبته الى المنادى قلنا ان يخفض بمعنى يجر والاجرار صفة المنادى فان قيل لم خص اللام من بين سائر الحروف للاستغاثة قلنا ان للام خص اللام لان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام الجارة للاختصاص المستغاث ايضا مخصوص من بين امثاله بالدعاء فيكون بينهما مناسبة مثل يا لزيد فان قيل ان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام الجارة اذا دخل على الاسم الظاهر فتكون مكسورة معه فلم فتحت اللام مع المستغاث قلنا انما فتحت اللام لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له فيما اذا حذف المستغاث واقيم المستغاث له مقامه فان قيل الالتباس يرتفع بالعكس ايضا فلم لم يعكس قلنا لم يمكن العكس لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمي واللام الجارة مع الكاف الاسمي مفتوحة فكذا مع ما يقوم مقامه بخلاف المستغاث له لانه لا يقع موقع الكاف الاسمي فان قيل لم اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق

يرتفع

قوله ويخفض الخ قال الرضي وابن الناظم والفاضل اللاري انه لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب الا ياء وحدها لكونها اشهر حروف النداء وكان اولى ان يتوسع فيها قال سيبويه في كتابه ولم يلزم في هذا الباب اي الاستغاثة الا ياء التنبيه ليلا يلتبس هذا اللام بلام التوكيد كقولك لعمرو وخير منك ولا يكون مكان يا سواها من حروف التنبيه نحو اي وهيا لانهم ارادوا ان يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى الاستغاثة ولا التعجب وزعم الخليل ان هذا اللام بدل من الزيادة التي تكون في الاسم اذا اضفت نحو قولك يا عجبا له ويا بكراه اذا استغثت وتعجبت انتهى كلام اللطيف ١٢ تحفه

قوله فان قيل ان الخفض صفة الخافض الخ اقول لا يذهب عليك ان الخفض صفة والصفة على قسمين بطريق القيام وبطريق الوقوع ولا شك ان الخفض وان لم يكن صفة المنادى بالطريق الاول لكن لا خفاء في انه صفة بالطريق الثاني وههنا كذلك لان يخفض على صيغة المجهول كما لا يخفى على الفحول ١٢ تحفه قوله مثل يا لزيد قال ابو محمد عبد الله بن يوسف صاحب قطر الندى في شرحه لقطر الندى اللام متعلقة عند ابن جني بما فيه معنى الفعل وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف وينسب ذلك الى سيبويه اقول لم اجد له اثرا في كتابه في هذا الباب اي باب الاستغاثة وقال ابن خروف زائدة لا يتعلق بشيء وذكر المستغاث له بعد مجرورا باللام مكسورة دائما على الاصل وهي حرف تعليل تعلقها بفعل محذوف تقديره ادعوك لكذا انتهى وان شئت زيادة تفصيل فارجع الى الفوائد الشافية تحفه قوله لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمي الخ ولو قال الاستاذ دام ظله

Marfat.com

علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية ولم انجر قلنا انما اعرب لان لام الاستغاثة
اللام الجارة وهي من الخواص المعظمة المكبرة للاسم تقوي بها جهة الاسمية ويضعف بها
جهة المشابهة بالحرف وانما انجر هذا القسم من المنادى لان لام الاستغاثة اللام
الجارة وعمل الجارة جر المدخول فان قيل كما يخفض المنادى بلام الاستغاثة كذلك
يخفض بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك ومثال
لام التعجب نحو يا للماء ويا للدر واهي فلم اهمل المصنف ذكرهما قلنا هذان اللامان داخلان في
لام الاستغاثة لان المهدد على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المهدد
على صيغة اسم المفعول للحضور والخلوص عن الم الخصومة وكذا المتعجب على صيغة
اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المتعجب منه للحضور والخلوص عن الحيرة والتعجب
او نقول عن لام التعجب بوجه اخر هو ان المنادى في مثل هذا قول العرب يا للماء
ويا للدر اهي ليس الماء والدر واهي بل المنادى محذوف اعني يا قوم ويا هؤلاء ثم
حذف المنادى واقيم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بحذف المنادى
على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لان الفتحة علامة المستغاث
قلنا لما كان المنادى المحذوف منسيا واقيم المستغاث له مقامه اعطي حكم المنادى
ويفتح لالحاق الفها ولا لام فيه لان اللام يقتضي جر مدخوله والالف يقتضي فتح
ما قبلها وبينهما تنافٍ في نحو يا زيداه فان قيل لم يبنى هذا القسم من المنادى مع ان
الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبنى على الفتحة دون الضمة والكسرة قلنا انما يبنى هذا
القسم لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية الخطابية ويبنى على
الفتحة لان في اخرة الف والالف يقتضي فتحة ما قبلها وينصب ما سواها فان قيل

قوله على تقدير فتحها قال الحافظ هو من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي المشكل مشكلا لاشتباهه بالباطل او بالمجهول وفتح
اللام فيه لكونه منادى صورة فلا اشتباه انتهى ۱۲ تحفه قوله وبينهما تنافٍ لقائل ان يقول لانسلم ان بينهما تنافٍ بل التنافي
بين الخفض والنصب وههنا ليس كذلك لان الالف يقتضي ان يكون مخفوضا فاذا اجتمع الفتح لاجل الالف والخفض لاجل اللام نقدر
ولا استحالة كما تقول جاءني غلامي فهو مرفوع الاجل الفاعل ومكسور لاجل اللام فافهم ۱۲ تحفه قوله لوقوعه موقع آه اقول فيما مر فتذكر ۱۲ تحفه

المذکورین ما سبق اقسام ثلثة وهما ضمیر التثنیة فلا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع
الیه قلنا الضمیر فی ماسواهما راجع الی المنادی المفرد المعرفة والمستغاث مطلقا سواء
کان مستغاثا باللام او بالف فان قیل هذا ینقض بنحو یا فتی القوم لانه ما سواهما
من القسمین المذکورین لیس بمنصوب قلنا ان النصب اعم من ان یکون لفظا او
تقدیرا وههنا وان لم یکن لفظا لکنه تقدیرا فان قیل هذا ینقض بنحو یا خمسة
عشرک لانه ما سواهما من القسمین المذکورین مع انه لیس بمنصوب لا لفظا ولا
تقدیرا قلنا هذا الحکم فی المنادی المعرب قبل دخول حرف النداء وهذا المنادی مبنی
قبل دخول حرف النداء اعلم ان ما سوی المنادی المفرد المعرفة علی اربعة اقسام
قسم لا یکون مفردا بل یکون مضافا او شبهه وقسم لا یکون معرفة بل یکون نکرة وقسم
لا یکون مفردا ولا معرفة مثال الاول نحو یا عبد الله ومثال الثانی نحو یا طالعا
جبلا ومثال الثالث نحو یا رجلا لغیر معین ای حال کونه مقولا لغیر معین
ومثال الرابع نحو یا حسن وجها ظریفا فان قیل ما الوجه للمصنف حیث ذکر امثلة
الاقسام الثلثة الاول ولم یذکر مثال القسم الرابع قلنا لما اوضح انتفاء کل واحد
من القیدین بالمثال اسهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الی ایراد المثال علیحدة
او نقول ان مثال القسم الثانی یحتمل ان یکون مثالا للقسم الرابع بحیث ان یکون المراد
بیا طالعا جبلا هذه العبارة سواء یراد به المعین او یراد به غیر المعین فان اراد به المعین
کان مثالا للقسم الثانی وان اراد به غیر المعین فهو مثال للقسم الرابع فان قیل لم اعرب

۱؎ قوله هذا الحکم فی المنادی اقول ولم یقل الاستاذ العلام النصب اعم من اللفظی والتقدیری والمحلی لان المنادی المفرد المعرفة
والمستغاث ایضا منصوب المحل فلا فائدة فی قوله وما سواهما ۱۲ تحفه ۲؎ قوله مضافا او شبهه سواء کان باضافة معنویة او لفظیة لکن عن
تغلب اجازة الضم فی المضاف بالاضافة المعنویة والمختصة والشبیهة بالمضاف ما اتصل به شیء من تمام معناه اما بالعمل او مجرورا بالعطف نحو
یا ثلثة وثلثین ۱۲ تحفه ۳؎ قوله یا طالعا جبلا اقول ان جبلا مفعول طالعا معتمدا بالموصوف المحذوف المعرف ای یا ایها الطالع
فحذف الموصوف للاختصار ونکر الطالع لئلا یجتمع آلتا التعریف لا المنکر لان طالعا معرفة بدلیل توصیفه بالمعرفة یقال یا طالعا جبلا
الظریف لکن قال الرضی ان الاعتماد علی الموصوف المحذوف غیر معتبر عند الجمهور او معتمدا بحرف النداء کما قال ابن المالک فی الخلاصة شعر
کفعلا اسم فاعل فی العمل ان کان عن مضیه بمعزل ۞ ودل استقبالا او حرف ندا او نفیه او جار صفة او مسندا له او علی مذهب الاخفش والکوفیین حیث لم یشترط

Marfat.com

هذا القسم من المنادى مع تحقق علة البناء فيه وهو[1] وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية ولم نصب هذا القسم من المنادى قلنا انما اعرب هذا القسم من المنادى لان الاضافة وشبهها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف فى آنما نصب لان المنادى مفعول به فى الحقيقة واعراب المفعول به النصب عند عدم المانع فان قيل هذا[2] الدليل يستقيم فى المضاف وشبهه ولا يستقيم فى النكرة قلنا لان[3] المنكرة انما اعربت لعدم وقوعها موقع الكاف الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة ما سوى المنادى المعرفة ولم يذكر امثلة ما سوى المنادى المستغاث قلنا هذه الامثلة كما تكون امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة كذلك تكون امثلةً لما سوى المنادى المستغاث ايضًا فلا حاجة الى ايراد الامثلة عليحدة وتوابع المنادى المبنى على الضمة المفردة حقيقة او حكمًا فقوله وتوابع المنادى المبنى احتراز عن توابع المنادى المعرب لان توابع المعرب تابعة فى اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المنادى المبنى على الفتحة لان[4] فى توابعها تعين النصب لان لفظه ومحله يقتضيان امرًا واحدًا وهو النصب وبقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها ايضًا تعين النصب وتعميم المفرد عن الحقيقى والحكمى لئلا يرد النقض على التوابع المضافة بالاضافة اللفظية وبشبه المضاف لانها فى حكم المفرد غالبًا فى جواز الوجهين من التاكيد فان قيل هذا ينقض بنحو يا زيد بكر لانه تاكيد مع انه تعين فيه الضمة قلنا المراد بالتاكيد التاكيد المعنوى لان التاكيد اللفظى فى حكم الاول غالبًا فان قيل لما كان المراد بالتاكيد التاكيد المعنوى

---

[1] قوله وهو وقوعه آه وفيه ما مر غير مرة فتذكر ۱۲ تحفه [2] قوله فان قيل هذا الدليل يستقيم آه اقول الاولى الحاق هذا القول بقوله ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف كما لا يخفى ۱۲ تحفه [3] قوله لان النكرة آه اقول قدم من الاستاذ العلام فى قول المصنف كل رجل وضيئة ان وضيئة قائم مقام الخبر مع انه معرفة والخبر نكرة هذا كثير فالاولى ان يقول انما اعرب هذا القسم لانتفاء جزء العلة فتدبر فيما مر منا ۱۲ تحفه [4] قوله وتوابع المنادى آه لما فرغ عن بحث المنادى شرع فى توابعه وذكر توابع منادى ههنا مع ذكر جميع التوابع فى بابها لكونها مختصةً ببعض الاحكام وكذا توابع اسم لا على ما يجئ ۱۲ تحفه [5] قوله لان فيها ايضًا تعين النصب واجاز ابن الانبارى الرفع ۱۲ تحفه

Marfat.com

فما الوجه للمصنف حيث لم يقيد التاكيد بالقيد المعنوي لان المختار عنده مذهب سيبويه وهو يقول بجواز الوجهين في مطلق التاكيد الصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل توابع المنادى المفرد المعرفة خمسة فما الوجه للمصنف حيث ذكر البعض منها وترك البعض وقيد البعض قلنا ان الحكم الآتي لا يجري في التوابع كلها بل يجري في البعض وايضا لا يجري في البعض مطلقا بل يجري مع قيد فالمصنف ذكر التوابع الجاري فيها هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو يحتاج الى ذكره ترفع على لفظه فان قيل ان توابع المبنى تابع المحل ومحل المنادى محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا ايضا قلنا بناء المنادى عارضي فيشبه بالمعرب وتابع المعرب تابع للفظه وتنصب على محله لان تابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا نحو يا زيد العاقل و العاقل هذا مثال لصفة ويا غلام بشرٌ وبشرًا هذا مثال عطف البيان ويا تيم اجمعون واجمعين هذا مثال لتاكيد ويا زيد الحارث والحارث هذا مثال لمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل لم اقتصر على مثال الصفة قلنا انما[2] اقتصر على مثال الصفة للشهرة فان قيل الشهرة موجب للترك لا للذكر قلنا عن اصل الاعتراض انما اقتصر على مثال الصفة لدفع وهم الواهم وهو ان المنادى المفرد المعرفة واقع موقع الكاف الاسمي والكاف الاسمي ضمير والضمير لا يوصف فتوهم الواهم ان المنادى ايضا لا يقع موصوفا فلذا ذكر المصنف مثالا تنبيها على الجواز اي على جواز توصيفه الخليل في المعطوف يختار الرفع مع جواز النصب لان هذا المعطوف والمذكور منادى مستقل في الحقيقة فينبغي ان يكون جاريا على حالة كان جاريا عليها على تقدير مباشرة حرف النداء لكنه لما لم يباشره مع حرف النداء جعل تلك الحالة اعرابا له فصار رفعا وابو عمرو النصب

---

[1] قوله لان المختار آه اقول وقال الرضي في جعل ابي علي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف البيان نظرا لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد انتهى فتامل في كلام الاستاذ العلام لينكشف لك حقيقة المرام ۱۲ تحفه [2] قوله انما اقتصر آه يعني ان التمثيل انما يكون للبيان والتوضيح وما هو اكثر شهرة احق بالتوضيح والبيان فارتفع ما قال الاستاذ نعم يرد عليه ان هذا مسلم لكنه لا يوجب ترك الامثلة الباقية فافهم ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

ای یختار النصب مع جواز الرفع لان هذا المعطوف المذکور لما امتنع دخول حرف النداء علیه فهو لم یکن منادی مستقلاً فی الحقیقة بل یکون تابعاً للمنادی وتابع المبنی تابع لمحله محله النصب علی المفعولیة فیکون تابعه منصوباً ایضاً وابو العباس ان کان کالحسن[1] ای کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه فکالخلیل فی اختیار الرفع مع جواز النصب لامکان جعله منادی مستقلاً والا ای وان لم یکن کاسم الحسن فی جواز نزع اللام منه فکابی عمرو فی اختیار النصب مع جواز الرفع لعدم امکان جعله منادی مستقلاً والمضاف ای التوابع المضافة بالاضافة المعنویة تنصب لان التوابع المضافة اذا وقعت عین المنادی فتنصب مع مباشرة حرف النداء فاذا وقعت توابع المنادی فتنصب بالطریق الاولی مثال الصفة المضافة نحو یا زید ذا المال ومثال التاکید المضاف نحو یا تیم کلهم ومثال عطف البیان المضاف نحو یا زید اخا عمرو ویا زید اباعبد الله والبدل والمعطوف غیر ما ذکر حکمه حکم المستقل ای حکم المنادی المستقل مطلقاً سواء کانا مفردین او مضافین او شبه مضافین معرفتین او نکرتین مثال البدل المضاف نحو یا زید اباعبد الله ومثال شبه المضاف نحو یا زید طالعاً جبلاً ومثال البدل المعرفة نحو یا زید عمرو ومثال البدل النکرة نحو یا زید رجلاً صالحاً وامثلة المعطوف بعینها امثلة البدل مع ایراد الواو فیها اما فی البدل فلانه مقصود بالحکم والمبدل منه توطیة لذکره واما فی المعطوف فلانه لما منع من دخول حرف النداء علیه فکان حرف النداء مقدراً فیه فان قیل انکم قلتم ان المنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضمة فهذا منقوض بنحو یا زید بن عمرو لانه منادی مفرد معرفة مع ان فیه اختیار الفتحة فاجاب المصنف رحمه الله بقوله

---

[1] قوله کالحسن اعلم ان الاعلام بالنسبة الی اللام علی ثلثة اقسام عند المحققین قسم لا یدخله اللام وقسم یدخله وجوباً وقسم یدخله جوازاً قال المصرح فی شرح المفصل فاما الذی لا یدخله فهو کل اسم غیر صفة ولا مصدر ولیس فیه الف ولام فی اصل وضعه کرجل سمیة باسد وجعفر وما المشبه بذلک کزید واما الذی یدخله وجوباً فهو کل اسم قلب باللام مطلقاً کالنجم فانه قبل دخول اللام لیس علماً فادخل اللام کثیراً استعماله معها کانه علم معها واسم ولیس بصفة ولا مصدر کالدبران والعبوق فیکون وضعه للعلم مع اللام واما القسم الذی یدخله اللام جوازاً فهو کل ما وضع صفة فی الاصل او مصدراً کالحسن فیکون دخول اللام نظراً الی الاصل ای الی نهج الصیغة الاصلیة کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه

Marfat.com

والعلم الموصوف بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه وان كان القياس يقتضي
الضمة لان هذا القسم من المنادى كثير الاستعمال في كلامهم والكثير يقتضي التخفيف فخففوه[۲]
باختيار الفتحة فان قيل انكم قلتم[۳] ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع فهذه
القاعدة منقوضة بنحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل لان الرجل في هذه
الامثلة معرف باللام مع ان دخول حرف النداء صحيح عليه فاجاب المصنف بقوله واذا اردت المعرف
باللام قيل في هذا المعرف باللام يا ايها الرجل بتوسط الامرين هواى وها ويا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين هواى وهذا اعلم يلزم اجتماع آلتي
التعريف بلا فاصل حاصل الجواب ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع بالذات
لا بالواسطة وههنا وجد الواسطة فان قيل ان اى منادى مفرد معرفة والرجل
تابع له وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب فمع ان ههنا
جواز الوجهين التزموا رفع الرجل فاجاب المصنف بقوله والتزموا[۴] رفع الرجل لانه
المقصود بالنداء فان قيل لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المعرفة وفي
توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا جواز الوجهين والامر
ليس كذلك فاجاب المصنف بقوله وتوابعه انما التزموا رفع توابعه لانها توابع معرب وتوابع المعرب

---

[۱] قوله ما علم اى العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني وعن
جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الموصوف بابن محذوف عن التاء او الملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر
الى الافهام فيخرج منه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو كذا قال الشارح ۱۲ تحفه [۲] قوله فخففوه آه اى لفظا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة نحو زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان
اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم بن العالم كذا في الرضي ۱۲ تحفه [۳] قوله انكم قلتم حيث قال المصنف والمعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه وما ذاك الا لما فهم ۱۲ تحفه [۴] قوله اى وها ويجوز في الهاء في لغة بني اسد ان تحذف الفها وان تضم ها ويتبعها عاد عليه قراءة
ابن عامر ايه الثقلان ايه الساحرايه المؤمنون بضم الهاء في الوصل كذا في المغني وانما زيدت ها التنبيه تاكيدا وتعويضا عما يستحق اى من المضاف
اليه ۱۲ تحفه [۵] قوله والتزموا رفع الرجل وا جاز المازني النصب قياسا على يا زيد الظريف ۱۲ تحفه [۶] قوله وتوابع المعرب آه
اى للمعرب الذي ليس له محل فلا يرد ما اورد بعض شراح الوافي من انه مشكل لان المعرب لا يمتنع اتباعه باعتبار المحل اجماعا نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا
بالنصب مع قال في باب الاستثناء اذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد برفع زيد هل هذا الا لاتباع للمعرب باعتبار المحل انتهى ۱۲ تحفه

Marfat.com

تابعة فی اللفظ فان قیل انکم قلتم ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو یا الله لانه معرف باللام مع انه دخل علیه حرف النداء بالذات فاجاب المصنف بقوله وقالوا یا الله خاصة حاصل ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع ان لم یکن اللام لازما عوضیا وههنا اللام لازم عوضی امّا کونها لازما فلانها جزء من العلم وامّا کونها عوضیا فلان الله فی الاصل الاله ثم حذفت الهمزة المکسورة وعوّض عنها اللام فصار الاله ثم ادغمت اللام فی اللام فصار الله فان قیل هذا منقوض بقول الشاعر شعر من اجلک یا التی تیمت قلبی وانت بخیلة بالوصل عنی لان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا انه شاذ ولا اعتبار للشاذ فان قیل هذا ینقض بقول الشاعر شعر فیا الغلامان اللذان فرا ایاکما ان تکسبا شرا لان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا هذا الشذ شذوذا ولا اعتبار له ایضا فان قیل انکم قلتم ان المنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضمة فهذا منقوض بنحو یا تیم تیم عدی لانه المنادی المفرد المعرفة مع ان فیه جواز الوجهین الضم والنصب فاجاب المصنف بقوله لشئ مثل یا تیم تیم عدی والمراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب کرر فیه للمنادی المفرد المعرفة ولی لثانی الاسم المجرور بالاضافة الضم لانه المنادی المفرد المعرفة والمنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضم والنصب لان تیم الاول مضاف الی عدی

۱ قوله یا الله آه قال الرضی والاصل فی یا الله قطع الهمزة وذلک للایذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما کانا علیه فی الاصل وصارا کجزء الکلمة حتی لا یستنکروا اجتماع یا واللام فلو کانا بقیا علی اصلهما لسقط الهمزة فی الدرج اذ همزة اللام للتعریف همزة وصل حکی ابو علی یا الله بالوصل وجوز سیبویه ان یکون الله من لاه یلیه لهیا ای تستر فیقال فی قطع همزته واجتماع اللام ویا ان هذا اللفظ مخص بالاشیاء لا یجوز فی غیره کاختصاص سماه تعالی ۱۲ **تحفه خادمیه ۵۲ قوله** شعر آه لم یسم فائله یعنی متحمل شدم من آن امر را از جهت تو ای انچنان کسی که ائل بجود گردانیدی دل مرا و حال آنکه تو بخل کنندهٔ بوصل خود ازمن قلل مولانا عبد الرحیم الصفی فوری والخطاب فی تمیت علی خلاف الاصل اذ الاصل فی عائد الموصول الضمیر الغائب نحو انت الذی قتل زیدا او انا الذی وهب الالوف ۱۲ **تحفه خادمیه ۵۳ قوله** بقول الشاعر آه لم یسم قائله و ایاکما تحذیر یعنی ای دو پسران که این صفت دارید همچنان دو پسران هستید که گریخته آید چیزی بدنفس خود را از انکه کسب کنید بدی را بنسبت ما ۱۲ **تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب** رح۔

Marfat.com

المذکور ویتم الثانی تاکید لفظی فاصل بین المضاف والمضاف الیه کما هو مذهب سیبویه او ان تیم
الاول مضاف الی عدم المحذوف بقرینة المذکور کما هو مذهب المبرد والمنادی المضاف من قبیل
المنصوبات والمضاف الی یاء المتکلم یجوز فیه وجوه[1] اربعة لان المنادی المضاف الی یاء المتکلم
کثیر الاستعمال فی کلامهم وکثیر الاستعمال یقتضی التخفیف فیختاروا التخفیف فیه بکثرة
الوجوه نحو یا غلامی بسکون الیاء ویا غلامی بفتح[3] الیاء ویا غلام بحذف الیاء اکتفاء بکسرة[4]
ما قبلها ویا غلاما بقلب الیاء الفا وابدال الکسرة فتحة فانقیل هذا منقوض بنحو یا عم
لانه المنادی المضاف الی یاء المتکلم یجوز فیه الوجهان الاخیران قلنا جواز الوجهین الاخیرین
فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم المشتهر بالاضافة الی یاء المتکلم لیدل الشهرة علی الیاء المغیرة بالحذف
وبالقلب وبالهاء وقفا فرقا بین الوصل والوقف قالوا یا ابی ویا امی بالوجوه الاربعة المذکورة مع
زیادة الوجهین الاخیرین لان نداء الاب والام کثیر بالنسبة الی نداء الغلام فاختاروا فیه زیادة
الوجهین الاخیرین للتخفیف ویا ابت ویا امت بقلب الیاء بالتاء فتحا ای حال کون التاء مفتوحة
موافقة لحرکة الیاء وکسرا ای حال کون التاء مکسورة لمناسبة الیاء وبالالف بعد التاء لانه جمع بین العوض
وهو جائز دون الیاء لانه جمع بین العوض والمعوض عنه وهو غیر جائز ویا ابن ام ویا ابن عم خاصة مثل

[1] قوله وجوه اربعة قال سیبویه فی کتابه فی باب اضافة المنادی الی نفسک اعلم ان یاء الاضافة لاثبت فی النداء کما لم تثبت
التنوین فی المفرد لان یاء الاضافة فی الاسم بمنزلة التنوین لانها بدل من التنوین اثبات الیاء فی مازعم یونس فی المضاف
لغة کان ابو عمرو یقول یا عِبَادِ فَاتَّقُونِ انتهی مع حذف ۱۲ تحفه [2] قوله لسکون الیاء وهو الاصل لان الاسم الذی علی حرف
واحد کان مفتوحا ککاف الخطاب ۱۲ تحفه [3] قوله بفتح الیاء وهو الاکثر للتخفیف ۱۲ تحفه [4] قوله اکتفاء بکسرة ما قبلها
اذا کان قبلها کسرة فلا یرد نحو یا فتای ۱۲ تحفه [5] قوله فرقان بین الوصل والوقف لقائل ان یقول الفرق حاصل فی
الوجهین الاولیین بغیر الهاء ایضا فتامل فینبغی ان لا یزاد الهاء فیهما لانتفاء العلة اللهم الا ان یقال هذه العلة علة للوجهین
الاخیرین واما علة الوجهین الاولیین فاظهار الحرکة ۱۲ تحفه [6] قوله موافقة لحرکة الیاء آه لما مر من ان الاصل فی
الاسم الذی کان علی حرف واحد الفتح ۱۲ تحفه [7] قوله لمناسبة الیاء ای لمناسبة طبیعة الیاء، فان الیاء مرکبة من کسرتین
فلا یرد ما قال مولانا عصام من ان الیاء لا یناسب الکسر الوارد علیها بل ینافیها وانما یناسب ما قبلها یعنی لما کانت الکسرة
اخت الیاء کسرت التاء المبدلة منها لتکون تذکرة لها ودالة علیها ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

شرح

باب یا غلامی بالوجوہ الاربعۃ المذکورۃ وقالوا بزیادۃ وجہ اخر یا ابن امّ ویا ابن عم بقلب الیاء الفا وحذف الالف اکتفاء بفتحۃ ما قبلہا لثقل التضعیف وکثرۃ الاستعمال وطول اللفظ ولما کان من خصائص المنادی ترخیم المنادی شرع المصنف فی بیانہ فقال وترخیم المنادی جائز مطلقا سواء کان فی الضرورۃ الشعریۃ او فی سعۃ الکلام وفی غیر ضرورۃ الترخیم فی اللغۃ دم بریدن را گویند وفی الاصطلاح ھو حذف فی اخرہ تخفیفا ای لمجرد التخفیف لا لعلۃ اخری مقتضیۃ للحذف فان قیل تعریف الترخیم لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ ترخیم غیر المنادی قلنا ھذا التعریف مخصوص بترخیم المنادی وترخیم غیر المنادی معلوم بالقیاس او نقول ھذا التعریف لمطلق الترخیم لان الضمیر المرفوع راجع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجرور فی اخرہ راجع الی الاسم فیکون المعنی ھو ای الترخیم مطلقا حذف فی اخر الاسم تخفیفا وشرطہ ان لا یکون مضافا لانہ لو کان مضافا فانک لا تخلو اما ان تحذف فی اخر المضاف او فی اخر المضاف الیہ فعلی الاول یلزم الترخیم فی وسط الکلمۃ بالنظر الی المعنی وعلی الثانی یلزم الترخیم فی غیر المنادی بالنظر الی اللفظ ولا مستغاثا الا باللام ولا بالالف اما عدم کونہ باللام فلانہ لم یظہر فیہ اثر حرف النداء من الضمۃ والنصب فلا یجری فیہ الترخیم الذی

شرح قولہ من خصائص المنادی ترخیم المنادی ای فی سعۃ الکلام فلا یردان الترخیم لیس من خصائص المنادی بل یوجد فی غیرہ کما قال المصنف وفی غیرہ ضرورۃ ۱۲ تحفہ **۵۲ قولہ** وشرطہ اعلم ان الاستاذ العلام لم یقل ای شرط ترخیم المنادی علی التقدیر الاول او الترخیم مطلقا اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر الثانی کما قال الشارح اشارۃ الی جواز ارجاع الضمیر علیہما علی کل من التقدیرین وما قال الشارح یفہم من ظاہر عبارتہ عدم الجواز فتامل ۱۲ تحفہ **۵۳ قولہ** ان لا یکون مضافا قال الفاضل اللاری لو قال ان یکون مفردا لکان اولی لانہ اظہر فی اخراج شبہ المضاف اذ سبق منہ جعل المفرد فی مقابلۃ المضاف وشبہہ یعنی انہ تقرر فی صدر البحث ان المفرد فی المنادی یذکر مقابلا للمضاف والمضارع لہ فلا مجال لتوہم خروج المثنی والجمع الیضا قیل لم یقل ذلک نصا لنفی قول الکسائی والفراء فانہما یجوزان الترخیم فی المضاف واوقعا الحذف فی آخر المضاف الیہ نحو قال الشاعر **شعر** خذوا حظکم یا آل عکرم واذکروا نواصرنا والرحم بالغیب بذکرۃ حیث حذف التاء من عکرمۃ وہو مضاف الیہ للآل ۱۲ تحفہ **۵۴ قولہ** بالنظر الی المعنی ہذا ظاہر اذا کان المرکب الاضافی علما فان الجزء الاول بمنزلۃ زاء زید واما اذا لم یکن علما فیمکن ان المضاف من حیث انہ مضاف لا یتم بدون المضاف الیہ کذا قال الفاضل اللاری ولا یخفی ان مجموع المضاف والمضاف الیہ موضوع للمعنی العلمی لاشتراط العلمیۃ فی الترخیم کما قال العلوی کیف تقول وقد قال المصنف ان یکون اما علما او لما بتاء التانیث فافہم ۱۲ تحفہ **۵۵** بالنظر الی اللفظ ہذا ظاہر اذا لم یکن المرکب الاضافی علما واما اذا کان علما فلان المرکب الاضافی یراعی حال جزئیہ قبل العلمیۃ فی استقلال کل من الجزئین باعرابہ ۱۲ تحفہ **۵۶ قولہ** ولا مستغاثا وبعض

Marfat.com

هو من خصائص المنادی اما عدم کونه بالالف فلان الزیادة فی اخره للغرض المطلوب وهو
الاستغاثة والحذف ینافیه فان قیل کما یشترط ان لایکون المنادی مستغاثا فکذلک کذلک
یشترط ان لایکون مندوبا فلم یتعرض المصنف لنفیه قلنا المندوب غیر داخل فی المنادی
عند المصنف وهذه الشروط شروط ترجیح المنادی ولو سلم ان المندوب داخل فی المنادی فوجه
اشتراطه ظاهر وهو ان المطلوب فی اخره زیادة لمد الصوت والحذف ینافیه ولاجملة
لان الجمل تجری مجری الامثال فلا تغیر فیها کما لا تغیر فی الامثال ویکون ای لمنادی المرخم
اما علما زائدا علی ثلثة احرف اما کونه علما فلان العلم لشهرة امره یکون فیه ما یبقی دلیلا علی
ما القی واما کونه زائدا علی ثلثة احرف فلئلا یلزم النقصان علی القدر الصالح للکلمة
بالترخیم واما بناء التانیث ان لم یکن علما ولا زائدا علی ثلثة احرف لان وضع التاء علی
الزوال فیکفی لسقوطه ادنی مقتضی لسقوط فان قیل هذا ینقض نحو یا صاحب
یا صاحبة لانه لیس بعلم ولا متلبسا بتاء التانیث مع انه یرخم فیه قلنا انه شاذ ولا اعتبار
له والوجه مع الشذوذ کثرة استعماله منادی کما فرغ المصنف من بیان شرائط الترخیم شرع فی
بیان کمیة المرخم فقال فان کان فی اخره زیادتان فی حکم الواحد یعنی انهما زیدتا معا کاسماء اذا
جعلتها فعلاء ومروان او حرف صحیح قبله مدة وهو اکثر من اربعة احرف لئلا یلزم نقص الاسم عن اقل من
ابنیة المعرب حذف فتا ای الحرفان فی کلا القسمین اما فی الاول فلمطابقة الرفع بالوضع واما فی
الثانی فلئلا یصدق المثل المشهور وهو قولهم صلی علی الاسد بلت عن النقد فان قیل هذا ینقض
بنحو سعلاة لان فی اخره حرف صحیح قبله مدة مع انه لا یحذف فیه الحرفان قلنا المراد بالصحیح الصحیح الاصلی
والتاء زائدة فان قیل هذا ینقض بنحو عوو ومی لانه لیس فی اخرهما حرف صحیح مع انه یحذف فیهما الحرفان

سلہ قولہ او حرف صحیح ای اصلی حقیقۃ او حکما قبلہ مدۃ زائدۃ ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ لئلا یلزم نقص الاسم المعرب وان کان باعتبار
الاصل فافہم ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ فلمطابقۃ الرفع بالوضع یعنی انہما کما زیدتا معا حذفتا معا ۱۲ تحفہ ۵۴ قولہ المثل المشہور
اعترض علیہ بان آخر المنادی اذا کان حرفا صحیحا غیر اصلی قبلہ مدۃ اصلیۃ ترخم حرف واحد فقط فیرد المثل السائر کذا قال مولانا ابو البقاء
اقول لما کان آخر للمنادی حرفا صحیحا غیر اصلی کان کانہ کلمۃ مستقلۃ برأسہا ولا یلزم من حذف کلمۃ مستقلۃ حذف حرف قبلہا ۱۲ تحفہ
۵۵ قولہ المراد بالصحیح آہ لتبادر الذہن الیہ لان الحرف الصحیح یکون اصلیا غالبا ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

قلنا الصحیح اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما والحرف الاخیر منہما وان لم یکن صحیحا حقیقۃ لکنہ صحیح حکما لانہ فی حکم الصحیح فی الاصالۃ فان قیل ہذا ینقض بنحو مختار لان فی اخرہ حرف صحیح ماقبلہ مدۃ مع انہ لا یحذف الحرفان الاخیران قلنا المراد بالمدۃ[۵۱] الزائدۃ وہذہ المدۃ مدۃ اصلیۃ وان کان مرکبا من[۵۲] غیر المرکب الاسنادی والاضافی حذف الاسم الاخیر لانہ بمنزلۃ تاء التانیث فی العروض والطروّ وان کان غیر ذلک فحرف واحد[۵۳] لعدم موجب حذف الزائد وہو ای المنادی المرخم فی حکم المنادی الثابت علی الاکثر لان المحذوف کالملفوظ فیکون اخرہ کالوسط[۵۴] حکما فیقال یا حار بکسر الراء ویا عمرو بسکون الواو المطرفۃ قبلہا ضمۃ ویا کروا بواو متحرکۃ قبلہا فتحۃ وقد یجعل اسما برأسہ فی الاعراب والبناء علی الاستعمال الاقل بجعل المحذوف نسیا منسیا فیقال یا حار بضم الراء لانہ منادی مفرد معرفۃ والمنادی المفرد المعرفۃ مبنی علی الضمۃ فینبغی ان یبنی علی الضمۃ ویا عمی بقلب الواو یاء وابدال الضمۃ بالکسرۃ لان الواو وقعت فی الطرف وماقبلہا ضمۃ والواو[۵۵] اذا وقعت فی الطرف قلبت یاءً وضمۃ ماقبلہا ابدلت بالکسرۃ لمناسبۃ الیاء ویا کروا بقلب الواو الفا بسبب انتفاء مانع الاعلال وہو وقوع الساکن بعد الواو وقد استعملوا صیغۃ النداء وہی یا خاصۃً لان یا اشہر من بین صیغ النداء فہی اولی بالتعمیم فی المندوب والمندوب فی اللغۃ میت یبکی علیہ احد ویعدّ محاسنہ لیعلم الناس

---

[۵۱] **قولہ** بالمدۃ الزائدۃ لتبادرہ الی الذہن لغلبتہا وکثرتہا ۱۲ تحفہ [۵۲] **قولہ** من غیر المرکب الاسنادی والاضافی لانہ مر حالہما فتذکر ۱۲ تحفہ [۵۳] **قولہ** لعدم موجب الحذف ای لحصول المقصود وہو التخفیف وعدم موجب الحذف فافہم ۱۲ تحفہ [۵۴] **قولہ** کالوسط حکما آہ فلا یتغیر عن حالہ بل یبقی علی حالہ السابق ۱۲ تحفہ [۵۵] **قولہ** والواو آہ ای الواو الاصلی یعنی لا یکون بدلا عن حرف آخر فلا یرد نحو کفو لانہ بدل من الہمزۃ اذ اصلہ کفوء علی مافی الشغنکی فابدل کما فی موجل ولا یتغیر کالحرکات فلا یرد الو لتغیرہ ۱۲ تحفہ [۵۶] **قولہ** وقد استعملوا صیغۃ النداء فی المندوب آہ قال مولانا عصام الدین لاوجہ لایراد المندوب فی اثناء مباحث المنادی والفصل بینہ وبین مباحثہ فالاولی ان یؤخر عن بحث المنادی انتہی **اقول** لو تاخر عن بحث المنادی لتوہم انہ بحث مستقل لا یلحق بالمنادی فیکون مواضع الحذف الوجوبی خمسۃ لا اربعۃ وہو خلاف ما تقرر عند المصرح فلہذا اورد فی اثناء مباحث المنادی ولم یقل قد استعملوا یا فی المندوب مع کونہ احصر اشارۃ الی انہا موضوعۃ للنداء مجازا فی الندبۃ ۱۲ **تحفہ خادمیہ**

Marfat.com

على ان موتہ امر عظیم یعذر فیہ فی البکاء ویشارکوہ فی التفجع علیہ فی الاصطلاح ھو المتفجع
علیہ وجودا او عدما بیا او وا فان قیل ان حکم المندوب کحکم المنادی المفرد المعرفۃ فی
الاعراب والبناء فالحامل علیہ عدم اندراجہ فی المنادی فاجاب المصنف بقولہ واختص
ای امتاز المندوب عن المنادی بوا وحکمہ ای المندوب فی الاعراب والبناء حکم المنادی
بشرط وقوعہ علی صورۃ قسم من اقسام المنادی فلا یرد علیہ النکرۃ ولک یاۃ الالف
فی اٰخرہ لمد الصوت المطلوب فی الندبۃ فان قیل بتقدیر زیادۃ الالف یلزم
الالتباس بین ندبۃ غلام المخاطب والمخاطبۃ وبین ندبۃ غلام المثنی وندبۃ غلام الجمع
فاجاب المصنف بقولہ فان خفت اللبس بتقدیر زیادۃ الف فی اٰخرہ عند[۵۱] عدم الالف
الی حرف کان حرکۃ اٰخر المندوب من جنسہ قلت[۵۲] واغلامکیہ واغلامکموہ[۵۳] ولک الھاء
فی الوقف لحفظ المدات ولا یندب الا المعرف لیعذر النادب بسبب معرفۃ المندوب فی الندبۃ
فلا یقال وارجلاہ اذا لم یشتھر بھذا اللفظ مندوب خاص وامتنع وازید الطویلاہ یعنی امتنع
الحاق الالف فی اٰخر صفۃ المندوب خلافا[۵۴] لیونس فانہ یجوز الحاق الالف باٰخر صفۃ
المندوب لانہ لما جاز الحاق الالف باٰخر ما اضیف الیہ المندوب مع ان بین المضاف والمضاف الیہ مغایرۃ
بالذات جاز الحاق الالف باٰخر صفۃ المندوب بالطریق الاولی لاتحادھما بالذات والاٰخر بدلیل قولھم واجمجمتی

---

[۵۱] قولہ فان قیل آہ اقول ہذا الاعتراض من قبیل آب اندیدی موزہ کشیدی ۱۲ تحفہ [۵۲] قولہ قلت واغلامکیہ قیل نبہ بہذا المثال
علی جواز ندبۃ المضاف الی المخاطب علی خلاف المنادی فانہ لا یجوز اذ لا معنی لخطاب الاثنین فی کلام واحد من غیر تثنیۃ او جمع عطف ولا یبعد ان
یکون ہذا داعیا الی اخراج المندوب عن المنادی وعدم جعلہ منادی علی ضرب من الدعوی والتعویل کما فی یا جبال کذا قال ولانا نور الحق ۱۲ تحفہ
[۵۳] قولہ واغلامکموہ فی ندبۃ المخاطبین وانما زیدت الواو اذ المیم اصلہا الضم کما قرر فی کتب ام العلوم لکن فی زیادۃ الواو کلام فتامل ۱۲
تحفہ [۵۴] قولہ خلافا لیونس مع موافقۃ الکوفیین کذا فی الرضی وقال سیبویہ فی کتابہ فی باب ما تلحقہ الالف التی تلحق المندوب واما یونس
فیلحق الصفۃ الالف فیقول وازیدا الظریفاہ وواجمجمتی الشامیتیناہ وزعم الخلیل ان ہذا خطا انتہی ۱۲ تحفہ [۵۵] قولہ بدلیل قولہم آہ قال
مولانا عبد الرحمن واعلم ان الحاق الالف علی آخر صفۃ المندوب فی ہذا المثال علی تقدیر کون الیا فی جمجمتی مشددۃ بان کان احدہما یا للنسبۃ
کما فی النسخۃ الموجودۃ عندی اقول لعل ہذا سہو من الناسخ والعبارۃ ہکذا بان کان احدہما یا والتثنیۃ وثانیہما یا المتکلم فانہ مضاف الیہ واما اذا
کانت مخففۃ فلم یکون الحاق الالف باٰخر المضاف الیہ انتہی اقول لا یخفی علی من لہ ادنی مسکۃ فضلا عن الفضلاء انہ علی ہذا یلزم ان یقال ان شامیتیناہ
بدون النار وللیار والنون وہذا کما تری دونہ خرط القتاد کما لا یخفی علی النقاد فافہم ولا تکن من اہل الجدال والعناد وہذا فضل یوتی اللہ لمن یشاء من العباد ۱۲ تحفہ

Marfat.com

الشامیتیناہ قلنا لایلزم من جواز الحاق الالف باخرما اضیف الیہ المندوب جواز الحاق الالف باخر صفۃ المندوب لان الاتصال بین المضاف والمضاف الیہ وان کان انقص فی المعنی لکنہ اتم فی اللفظ والاتصال بین الصفۃ والموصوف وان کان اتم فی المعنی لکنہ انقص فی اللفظ والنظر الیہ عند النحوی بحث الالفاظ لا المعانی واما قولہ واجمعتی الشامیتیناہ فشاذ لا اعتداد بہ ویجوز حذف حرف النداء للتخفیف الامع اسم الجنس لان اسم الجنس یکثر ندائہ مثل نداء العلم فلا یستبق الذہن الی کونہ منادی علی تقدیر حذف حرف النداء والاشارۃ لانہ بمنزلۃ اسم الجنس فی الابہام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فی اخرہما الزیادۃ وطول الکلام والحذف ینافیہما والبواقی من المعارف التی یجوز معہا حذف حرف النداء اربعۃ احدہا العلم سواء عری ابدال المیم المشددۃ نحو اللہم او بغیرہ نحو یوسف اعرض عن ہذا وثانیہا لفظۃ ای الموصوف بذی اللام نحو ایہا الرجل وبموصوف ذی اللام نحو ایہذا الرجل وثالثہا المضاف الی مطلق المعرفۃ نحو غلام زیدا فعل کذا او رابعہا الموصول نحو من لا یزال یحسن الی فان قیل انکم قلتم ان حذف حرف النداء لا یجوز مع اسم الجنس فہذہ القاعدۃ منقوضۃ بنحو اصبح لیل وافتد مخنوق

۵۱ قولہ والاشارۃ الکوفیون جوزوا حذف حرف النداء مع اسم الاشارۃ اعتبارا بکونہ معرفۃ قبل النداء واستدلوا بقولہ تعالیٰ ثُمَّ اَنْتُمْ هٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُوْنَ واجاب البصریون بان ہؤلاء خبر المبتداء وہو منصوب باضمار اعنی ویکون انتم وتقتلون خبرہ کذا فی بعض الشروح ۱۲ تحفہ **۵۲** قولہ والمندوب اقول وقد یحذف حرف النداء مع المندوب کما فی قولہ تعالیٰ ونادیٰ نوح ابنہ علی قراءۃ کذا قال القاضی البیضاوی ۱۲ تحفہ **۵۳** قولہ نحو اللہم فالمیم بدل عن یا آخر تبرکا باسم اللہ تعالیٰ وانما عوض المیم دون غیرہ لان المیم ایضا یکون للتکثیر فناسب ان یکون عوضا من حرف النداء الذی ہو للتعریف ووجہ تکریرہ لا یخفی وقال الکوفیون اصلہ یا اللہ امنا بالخیر فخفف ورددت بانک تقول لا یوصف بالخیر ولا یوصف اللہم عن سیبویہ واجاز المبرد وصفہ بدلیل اللہم فاطر السموات وہو عند سیبویہ علی الاستیناف ۱۲ تحفہ **۵۴** قولہ اصبح لیل ای صر صبحا یا لیل قالتہ امرأۃ امرئ القیس ابن الحجر الکندی حین طال علیہا اللیل مع کراہتہا ایاہ فجعلت تخاطبہ وتقول اصبح یا فتی فلم یجب عنہا فعادت الی خطاب اللیل فلما اصبح سألہا عن سبب کراہتہ فقالت لہ لانک ثقیل الصدر خفیف العجز سریع الاراثۃ بطیء الافاقۃ فلما سمع ذلک منہا طلقہا فاخذت العرب مثلا اضرب فی شدۃ طلب الشیء وقیل یستعمل المعموم ۱۲ تحفہ **۵۵** قولہ وافتد مخنوق قالہ شخص وقع فی اللیل علی سالک بن سلکۃ وہو نائم مستلق فخنقہ وقال افتد مخنوق فقال السالک اللیل طویل وانت معمای انت آمن من ان اعتنالک عنیمۃ استجالک فی الاسیر ثم ضغطہ سلیک فضرط فقال سلیک اضرطت وانت الاعلی فصار مثلا اضرب فی حث المخنوق علی التخلیص من الشدائد والمعنی اعط فدیۃ یا مخنوق ۱۲ تحفہ **۵۶** کہ فریب دہم ترا ۱۲ **۵۷** پس در کدام چیز شتابی تو ہست در قیدی ۱۲

Marfat.com

وَاطْرِقْ كَرَا لانه اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فانجاب المصرّ
بقوله وشذ اى حذف حرف النداء مع اسم الجنس فى مثل هذا التركيب اصبح ليل وافتد
مخنوق واطرق كرا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا اى حذفا جائزا نحو الا
يا اسجدوا فالقرينة عليه دخول حرف النداء لان حرف النداء لا يدخل الا على الاسم وههنا دخل
على الفعل فعلم ان المنادى محذوف اعنى القوم وهؤلاء فيكون التقدير الا يا قوم
اسجدوا وهو الثالث ما اضمر عامله اى الثالث من المواضع الاربعة المذكورة الوجب
فيه حذف الفعل الناصب للمفعول به بالحذف الوجوبى القياسى ما اى كل مفعول به اضمر عامله
قد عامله الناصب على شريطة التفسير اى على شرط تفسير العامل فيما بعده الشريطة
بمعنى الشرط واضافة الشرط الى التفسير بيانية فيكون حاصل المعنى هكذا الثالث
ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير العامل فيما بعده فههنا الحذف واجب لئلا يلزم الجمع بين
المفسِّر والمفسَّر فان قيل ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن المفعول به او عن المفعول المطلق
فعلى الاول يلزم تعريف الخاص بالعام وهو باطل وعلى الثانى لا يكون التعريف مانعا عن
دخول الغير فيه لانه دخل فيه المفعول فيه فى نحو هذا التركيب يوم الجمعة صمت فيه
قلنا ان كلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بكل اسم هو المفعول به مجازا من قبيل ذكر
العام وارادة الخاص وهو كل اسم بعده فعلا او شبهه مشتغل عنه اى فارغ كل واحد
منهما عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بسبب تسليطهما بالعمل فى ضمير ذلك الاسم
او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره بحيث لو سلط بمجرد رفع

قوله الا يا اسجدوا هذا اذا كان الا بالتخفيف اما اذا كان بالتشديد فلا يكون مما نحن فيه بل يكون ح مركبا من ان الناصبة
المصدرية ولا النافية ويسجدوا فعلا مضارعا سقط نونه بان ودخل الاول الا حرف تنبيه ويا حرف نداء واسجدوا امر حاضر ۱۲ تحفه
قوله الواجب فيه حذف الفعل الناصب الخ اذ لم يضمر العامل ههنا بل الفعل بعد المنصوب يعمل فيه وفى ضميره لوصح
تسليطه عليه والا فالعامل فيه ما يدل عليه الفعل الذى بعده فليس مسده ففى زيدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت من غير
تقدير ومررت ليس مسده ۱۲ تحفه **قوله** الشريطة بمعنى الشرط ويحتمل ان يكون فعيلة بمعنى مفعول والتاء للنقل من الوصفية
الى الاسمية او للتانيث بجعلها منقولة من المجارى على موصوف محذوف هو العلة كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

هذا الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هواى الفعل اوشبهه اومناسبه فى التزادف واللزوم لنصبه على المفعولية فان قيل هذا التعريف لايكون جامعا لافراده لانه خرج منه ما اضمر عامله فى نحو زيدا عمرو ضربه زيد انت ضاربه لانه ليس بعده فعل اوشبهه قلنا معنى البعدية ان يكون الفعل اوشبهه جزءا واقعا من الكلام الواقع بعده ما اضمر عامله لانه يليه فان قيل المشتغل لايخلوا مابمعنى الفراغ اوبمعنى التسليط فعلى الاول يصح تعديته بعن لا بالباء وعلى الثانى يصح تعديته بالباء لا بعن قلنا هم هنا مشتغلان احدهما مذكور والآخر مقدر فالمذكور بمعنى الفراغ متعد بعن والمقدر بمعنى التسليط متعد بالباء فان قيل هذا التعريف لايكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ فى مثل زيد ضربته لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس ما اضمر عامله قلنا الشرط فى ما اضمر عامله ان يكون المانع من عمل الفعل فيه مجرد اشتغاله بالضمير المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير بل معه امر آخر وهو عمل العامل المعنوى عنه الرفع بالابتدائية فان قيل هذا التعريف لايكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه خبر كان فى مثل زيدا كنت اياه لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه

قوله مشتغلان آه اقول لاحاجة الى ما قال الاستاذ بل لايجوز عندهم فالصواب ان يقال انهما متعلقان بمشتغل المذكور ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان تعلق عنه به باعتبار تضمينه معنى الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الاصلى اعنى التسليط كما اشار الشارح اليه بقوله وحاصله ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا بالفعل فى ضمير ذلك الاسم ومتعلقه فارغا عن العمل فيه قال مولانا عصام قوله عنه متعلق بالمشتغل على تضمين معنى الفراغ والاعراض ولم يمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض لمتعلق المجرور والثانى به انتهى فافهم ولاتكن من اهل الهوى ۱۲ تحفه قوله فان قيل هذا التعريف لايكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدا آه اقول اعجب من الاستاذ العلام الاعتراض على جامعية التعريف فى هذا المقام مع تصريحه فى ما مضى من المرام بان المراد بالاسم فى التعريف المفعول به لا العام فالمبتدا لايكون داخلا فى الجنس ولابد للاخراج منه كما لايخفى على ذوى الافهام فافهم ولاتكن ممن يقول انه مخالف عما عليه الاعلام اللهم الا ان يقال انه الى به باعتبار العنوان وظاهر الكلام ۱۲ تحفه قوله مجرد اشتغاله قد يشكل بانه مجرد رفع الاشتغال لاينصبه بل لابد مع ذلك من تفريغه عن العامل المقدر اذ لايجوز فى معمول عاملين الا ان يكون المراد انه يصلح اعتبار عمله فى الاسم المذكور وليس فى الكلام ما يمنع عن نصبه اياه فافهم كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه قوله فان قيل هذا التعريف لايكون مانعا عن دخول الغير آه اقول فيه امر فتذكر ولاتغفل اعلم ان فوائد القيود بعد ملاحظة ما قال الاستاذ العلام لايخفى على ذوى التبصرة ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

لنصبه مع انه ليس ما اضمر عامله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا على الخبرية
وههنا على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح المثال والتوضيح يحصل بمثال
واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات
وفي هذا المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط بعينه
والثاني اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار المرادف والثالث اشتغال الفعل
بالمتعلق يمكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط
باعتبار اللازم نحو زيد اضربته هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط بعينه
وزيدا امررت به هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار المرادف اي جاوزت
لان مر تعدى بنفسه وبالباء مرادف لجاوز وزيدا ضربت غلامه هذا مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني اهنت لان ضرب الغلام يستلزم
لاهانة سيده وزيدا جلست عليه هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه
باعتبار اللازم اعني لابست لان حبس الشيء على الشيء يستلزم ملابسة المحبوس عليه
وينصب اي زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت
واهنت ولابست اعلم ان الاسم الواقع في مظان[1] الاضمار على شريطة التفسير على خمسة
اقسام قسم يختار فيه الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم
يتعين فيه الرفع وقسم يتعين فيه النصب وقسم يستوي فيه الامران فقال ويختار فيه الرفع بالابتداء
عند عدم قرينة خلافه قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لاختياره قلنا
المراد بعدم القرينة عدم القرينة المرجحة لا المصححة يعني ان قرينتي الصحة وان
وجدتا من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب
كما في زيدا ضربته فان تجرد زيد من العامل اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود عن
ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة

[1] قوله في مظان الاضمار آه اي الاسم الواقع في موضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع كذا قال الشارح ح في منهية ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

المصححة للنصب لما فيها من السلامة عن الحذف او عند وجود قرينة اقوى منها وايضا
يختار الرفع فى هذا الاسم المذكور عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن القرينة
المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب يعنى كما ان قرينتى الصحة موجودتان
من الجانبين كذلك قرينتا الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى
من القرينة المرجحة للنصب كما اى اما الداخلة على ذلك الاسم المذكور مع
غير الطلب نحو لقيت القوم اما زيد فاكرمته فتجرد زيد عن العامل اللفظى قرينة مصححة
للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب دخول اما قرينة
مرجحة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب لان كلمة اما لا تدخل الا
على الاسم غالبا وايضا تأيد بالسلامة عن الحذف واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو فتجرد زيد اه قرينة مصححة للنصب دخول اذا اه قرينة مرجحة
للرفع والعطف اه قرينة مرجحة للنصب لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى
من القرينة المرجحة للنصب لان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على المبتدأ غالبا وايضا
تأيدا بالسلامة عن الحذف فان قيل لهم هنا يلزم المخالفة عما ذكر فى باب الظرف حيث
ان المبتدأ لا يلزم بعد اذا للمفاجاة قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها غلبة وقوعه
بعدها ويختار النصب بالعطف اى بعطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على
جملة فعليه للتناسب اى لرعاية المناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها فى
كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد القيته وبعد حرف النفى اى وايضا يختار النصب فى هذا
الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفى نحو ما زيدا ضربته والاستفهام نحو ازيد ضربته

قوله كما ما آه فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهى والاستفهام والتمنى والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهى والدعاء
فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهى والدعاء يمتنع تسليطها على
ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب
قيل لان فى قوله غير الطلب اشارة اى تصريح الى انتفاء المعنى المؤثر فى اختيار النصب لان المعنى المؤثر فى اختيار النصب بعد ما هو
الطلب حيث يجزم فى الرفع وقوع الطلب خبر المبتدا وهذا المعنى منتف ههنا اى فى غير الطلب فاختير الرفع كذا فى غاية التحقيق اه تحفه

Marfat.com

واذا الشرطية نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وحيث نحو حيث يد اتجد فاكرمه وفي الامر والنهي اي قبل الامر والنهي نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل غالبا اما في حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث الشرطية فلانها لا تدخل الا على الفعل غالبا وفي هذه الصور ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر واما في الامر والنهي فلانه لو كان الاسم مرفوعا بالابتداء لكان الامر والنهي خبرين عنه وهما من قبيل الانشاءات والانشاء لا يقع خبرا الا بتاويل بعيد وعند خوف ليس المفسر بالصفة اي مختارا النصب في هذه الاسم المذكور عند خوف التباس المفسر بالصفة فان قيل ان التباس المفسر بالصفة محال لان المفسر في حالة النصب الصفة في حالة الرفع فلا يجتمعان في تركيب واحد قلنا المراد بالمفسر الخبر لكن اطلاق المفسر عليه بطريق المجاز باعتبار انه يكون مفسرا في حالة النصب مثلا انا كل شيء خلقناه بقدر والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب لو كان الاسم فيه منصوبا بالفعل المقدر لكان مفيد المعنى الصحيح لو كان الاسم مرفوعا بالابتداء ففيه احتمال ان احدهما ان يكون ذلك الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون جميع ما بعده خبره وعلى هذا التقدير يكون مفيدا للمعنى الصحيح والاخر ان يكون ذلك

قوله واذا الشرطية هذا عند سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها ۱۲ تحفه قوله اذ هي مواقع الفعل فان قلت كونها مواقع الفعل لا يوجب اختيار النصب لجواز ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم هذا الفعل فيكون التقدير في نحو اذا زيد قتلا اذا قتل زيد ولهذا جوز البعض ان يرتفع الاسم المذكور بعد حرف الشرط وكلمات التخصيص فالدليل ليس مثبت المدعى قلت نعم لكن الاولى مطابقة المفسر بالصيغة للمفسر فافهم ۱۲ تحفه قوله والانشاء لا يقع خبرا آه هذا عند البعض وقيل لا حاجة الى التاويل بل هي محمولة بحسب افتها ۱۲ تحفه قوله وقوله عند خوف آه واما عند تحققه فالنصب واجب فلا يرد انه ينبغي ان يجب النصب اذا التجرد عن اللبس واجب ۱۲ تحفه قوله مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اي خلقنا كل موجود من الممكنات مقدرا على وجه المصلحة او مقدرا مكتوبا في اللوح فكل بالنصب الواجب باجماع القراء السبعة المختار عند الكوفية والرفع وان كان مختارا عند البصرية على نحو زيد ضربته الا انه قراءة شاذة موهمة لجعل الفعلية صفة لكل او شيء ومفهومه انه من الاشياء ما لم يخلقه فليس بقدر وهذا امر ضعيف عند المفسرين وايضا في مقابلة المنطوق نحو قوله تعالى خلق كل شيء وخالق كل شيء الى غير ذلك فثبت ان فعل العبد الاختياري مخلوقه وقدرته تعالى وحده كما قال اهل الحق ولم يثبت بل بطل انه مخلوق العبد وقدرته وحده كما قال المعتزلة خذلهم الله تعالى ۱۲ احمدي

Marfat.com

الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون مابعده قريبا صفة له ومابعده بعيد اخبره وعلى هذا التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فههنا اختيار النصب لان جهة النصب خالية عن احتمال المعنى الفاسد وفي جهة الرفع احتمال المعنى الفاسد وحمل الكلام على طريق خال عن احتمال المعنى الفاسد اولى من حمله على طريق فيه احتمال المعنى الفاسد سيتوى الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا عطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على جملة اخرى هي ذات وجهين اى اسمية باعتبار المبتدأ وفعلية باعتبار الخبر فالعطف على الكبرى يقتضي الرفع والعطف على الصغرى يقتضي النصب ولا ترجيح لاحدهما على الاخر فان قيل العطف على الصغرى لا يصح لان الصغرى مشتملة على ضمير عائد الى المبتدأ ولا ضمير في المعطوف قلنا الضمير اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فههنا وان لم يكن الضمير لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير زيد قام وعمرا اكرمته عنده او في داره فان قيل ينبغي ان يكون ههنا اختيار الرفع لان السلامة عن الحذف مرجح للرفع قلنا السلامة عن الحذف معارض لقرب المعطوف عليه فان قيل لا تفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد بل الكبرى ايضا غير مفصولة قلنا عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد باعتبار منتهى الجملتين

ل۱ قوله وعلى هذا التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد وقال مولانا ابو البقاء فيه ان هذا الوهم صحيح لان الواجب وصفاته تعالى من الاشياء الموجودة مع انه غير مخلوقة لله تعالى انتهى اقول اعلم ان الشئ عند اهل السنة والجماعة قد يجئ بمعنى شاء اى مراد فيطلق على الواجب وغيره كما قال الله تعالى قُلْ اَيُّ شَيْءٍ اَكْبَرُ شَهَادَةً وقد يجئ بمعنى مشئ اى مشئ وجوده حينئذ لا يطلق على الواجب وصفاته كما قال الله تعالى اِنَّ اللّٰهَ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ فلم لا يجوز ان يكون الشئ ههنا بالمعنى الثاني فارتفع ما قال مولانا المذكور فافهم ۱۲ تحفه ل۲ قوله عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى الخ يشكل بما ذهب اليه بعض المحققين من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد مع اختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يحتاج الى تقدير عنده او في داره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول فانه قال ذلك البعض بابتداء الرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الحذف مرجحة الى الرفع مع انها غير معارض بالقرب الا ان يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منتصبا اليه لا يخفى على احد كان الحذف والاضمار تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ وكان من محسنات الكلام مرجحا فافهم منه

Marfat.com

واما باعتبار مبتدأ الجملتين فالصغرى قريبة والكبرى بعيدة ويجب النصب بعد حرف الشرط وحروف التحضيض لان حرف الشرط وحرف التحضيض لا تدخلان الا على الفعل وجوبا وههنا ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر فان قيل قد تقرر فيما سبق ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة منقوضة بنحو ازيدٌ ذُهِبَ به لان زيدًا وقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعين فيه الرفع فاجاب المصنف بقوله وليس مثل ازيدٌ ذهب به منه اى من باب ما اضمر عامله لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون المفسر ممكن التسليط وليس الفعل ههنا ممكن التسليط لان ذهب فعل لازم وهو لا يعمل النصب بناء على المفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر اذهب فعل مجهول وهو ايضًا لا يعمل النصب بالمفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر مناسب اخر اعني اذهب على صيغة المعلوم او يلابس قلنا المراد بالمناسب ما يكون مرادفا للفعل المذكور او لازما مع اتحاد المسند اليه وليس ههنا اتحاد المسند اليه فالرفع واجب فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وجد فيه القرينتان المصححتان من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة بمثل قوله تعالى وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ لانه من هذا القبيل مع انه تعين فيه الرفع فاجاب المصنف بقوله وكذا كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ لانه ليس من هذا القبيل اى من باب الاضمار على شريطة التفسير لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وههنا ليس الفعل ممكن التسليط لانه لو كان ممكن التسليط لكان المعنى فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ فيلزم فساد المعنى

ل۱ قوله بعد حرف الشرط ولم يذكر اسماء الشرط وان كان نصب اسم المحذر واجبا بعدها لان الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة ۱۲ تحفه ل۲ قوله اعني اذهب على صيغة المعلوم آه فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد ۱۲ تحفه ل۳ قوله وليس ههنا اتحاد المسند اليه في المثال الاول هو الذهاب وهو فاعل وفي الثالث والثاني هو احد ايضا فاعل مع ان المسند اليه هو المفسر الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله به وهو مفعول مالم يسم فاعله ۱۲ تحفه ل۴ قوله فالرفع واجب وانما لم يقل الاستاذ العلام بالابتداء كما قال الشارح العلام لئلا يرد عليه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام طالبا لصدر الكلام ۱۲ تحفه خادميه۔

Marfat.com

لان الزبر لیس محلا لفعل العباد بل هو محل لفعل کرام الکاتبین وهو کنایة عن افعالهم لیدل قوله تعالیٰ وکل صغیر وکبیر مستطر فان قیل انکم قلتم ان الاسم المذکور اذا وقع قبل الامر والنهی ففیه اختیار النصب فهذه القاعدة منقوضة بقوله تعالیٰ الزانیة والزانی فاجلدوا کل واحد منهما مائة جلدة لان الزانیة واقعة قبل الامر وهو فاجلدوا مع ان القراء اتفقوا برفع الزانیة فتحملوا النحاة لاخراج هذه الآیة عن هذه القاعدة المذکورة لئلا یلزم اتفاق القراء علی غیر المختار فقال ونحو الزانیة والزانی فاجلدوا کل واحد منهما مائة جلدة الفاء بمعنی الشرط ای مرتبطة بمعنی الشرط عند المبرد لان اللام فی الزانیة لام موصولة ومبتدأ متضمن لمعنی الشرط وزانیة صلته والفاء فی فاجلدوا فاء جزائیة ومثل هذه الفاء یمنع عمل ما بعدها فی ما قبلها فلا یکون ممکن التسلیط والشرط فی ما اضمر عامله ان یکون الفعل المفسر ممکن التسلیط وجملتان عند سیبویه لان الزانیة مبتدأ محذوف للمضاف وهو الحکم وخبره ایضا محذوف وهو فیما سیتلی علیکم فیکون التقدیر وحکم الزا... الزانی فیما سیتلی علیکم وقوله ... فاجلدوا جملة ثانیة اوردت لبیان الحکم الموعود وجزء احدی الجملة لا یعمل فی جزء جملة اخری فلا یکون ممکن التسلیط

قوله لان الزبر آه قال الحافظ یمکن رد ذلک فان فعلهم فیها کنایة عن عدم التاخیر کانهم فعلوا فیها بعینه مبالغة انتهی اقول انما یرد ما قال الاستاذ لو کان فی الزبر متعلقا بفعلوا وان کان صفة لشئ فلا کما لا یخفی نعم یرد علیه انه علی هذا یلزم ان یکون فی صحائف اعمالهم عمل قبل افعالهم بناء علی قاعدتهم وهی انه اذا تعلق الفعل او شبهه بشئ مقید بقید یکون تقییده بذلک القید قبل تعلقه وهذا ممنوع وهذا المنع من استاذ استاذ العلام اسکنه الله بحابح دار السلام نافلا من صاحب المدارک لما قال جال الناظرین علی التقدیر الذی ذکرنا ای لیس المقصود من الآیة الکریمة هذا ای وان کان معنی مستقیما فلعله غفل عن احد ما ذکرنا والا فاستقامة المعنی بعید جدا فافهم وکن ممن ینظر ویتامل ۱۲ تحفه قوله منقوضة بقوله تعالیٰ فیه ان الاشتغال بالضمیر او المتعلق وکلاهما مفقودان اما الاول فظاهر واما الثانی فلان کل واحد عبارة عن الزانیة والزانی والمتعلق یجب ان یکون غیر المتعلق ویمکن ان یقال انه داخل فی الصورة الاولی من الاشتغال والمراد بالضمیر اعم من ان یکون حقیقة او حکما ولفظ کل واحد منهما فی حکم الضمیر لانه عبارة عن الزانیة والزانی المتقدمین علیه فی الذکر کما ان لفظ وهما عبارة عنهما ویمکن ادخاله فی الثانیة باعتبار التغایر اللفظی بل المفهومی ولهذا اضیف الی ضمیرهما وان تاملت فی ما ذکرنا من وجوه المتعلق فلا یخفی علیک ههنا شئ ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

والشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وإلا اى وان لم يكن الفاء مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او لم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيبويه فالمختار النصب واختيار النصب باطلا باتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط والآية جملتان والرابع التحذير وهو في اللغة تخويف الشيء عن الشيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح هو اى كل اسم عمل فيه النصب على المفعولية بتقدير اتق تحذيرا مما بعده فنصب تحذيرا بناء على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو حذر اى حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او بناء على انه مفعول له لفعل محذوف وهو ذكر اى ذكر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده فان قيل ان جملة معمولا على هو لا يصح لان هو اجم الى التحذير وهو صرف الوصف والمعمول ذات مع الوصف فحينئذ يلزم حمل الذات مع الوصف على صرف الوصف وهو لا يجوز قلنا ان ضمير هو اجم الى التحذير الاصطلاحي لا الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام والاستخدام ان يكون للفظ معنيان احدهما اريد عند ذكر الضمير الراجع اليه والا شك ان للتحذير معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاحي فالاول اريد حين ارجاع الضمير اليه والثاني اريد عن الذكر الصريح والتمام اريد عن الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الضمير المستكن في اتق لانه ايضا معمول بتقدير اتق قلنا المراد بالمعمول معمول النصب وهذا الضمير معمول الرفع او ذكر المحذر منه مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على معمولا فعلى هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو لا يجوز قلنا ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على حذرا او ذكر المقدر

قوله الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام آه اقول كلام المصنف خال عن المناقشة لان التحذير وان كان مصدرا في الاصل لكنه صار علما في اصطلاحهم لهذا النوع من المفعول به او مصدر مبني للمفعول والاستخدام في كلام المصنف كيف ومن اين علم ان المراد من التحذير المذكور صريحا معنى لغوي وبدونه شيء آخر فتامل ولا تكن من اهل غبي ۱۲ تحفه قوله معمول النصب فيه مسامحة والمراد اسم عمل فيه النصب بالمفعولية ۱۲ تحفه قوله فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا آه اقول هذا اذا قرئ على صيغة المجهول كما هو المشهور على السنة الفحول وان قرئ على صيغة المصدر كما قال مولانا عصام في شرحه فهو اما منصوب عطف على تحذيرا بجعلهما او بجعله وقتيتين او وقتية اى وقت تحذير مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا او مرفوع عطف على قول معمول اى هو المحذر منه المذكور مكررا من قبيل جرد قطيفة فتدبر ۱۲ تحفه ۔

Marfat.com

فان قیل ان عطفه علی حذرا وذکر المقدر لا یجوز ایضا لان فیه ضمیر راجع الی المعمول لا وضمیر راجع الیه فی المعطوف قلنا ههنا ایضا ضمیر راجع الی المعمول لکن وضع الظاهر موضع الضمیر للتنبیه علی ان المراد بالمعمول المحذر منه لا المحذر فان قیل ان ایراد کلمة او فی التعریف مستنکر لان کلمة او للتشکیک وهو ینافی التعریف قلنا ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للتشکیک لان التحذیر علی قسمین احدهما محذر والآخر محذر منه ثم اعلم ان التحذیر اذا کان محذرا فالشرط فیه ذکر المحذر منه لایقاظ المخاطب والتحذیر اذا کان محذرا منه فالشرط فیه تکرار المحذر منه لایقاظ المخاطب ثم اعلم ان التحذیر اذا کان محذرا فالمحذر منه لا یخلو اما ان یکون اسما صریحا او اسما تاویلیا فان کان اسما صریحا فلذکره طریقان الواو ومن وان کان اسما تاویلیا فلذکره طرق ثلثة الواو ومن وتقدیر من مثل ایاک والاسد هذا مثال لقسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما صریحا مذکورا بالواو وتقدیره هکذا اتق نفسک من الاسد والاسد من نفسک ثم حذف من نفسک من اجزاء المعطوف واکتفی بنفسک فی اجزاء المعطوف علیه فیکون التقدیر اتق نفسک من الاسد والاسد ثم حذف من الاسد من اجزاء المعطوف علیه واکتفی بالاسد الاول فی اجزاء المعطوف فصار اتق نفسک والاسد ثم حذف اتق لضیق الوقت فلما حذف اتق فحذف النفس ایضا لانها انما اوردت للفصل بین ضمیری الفاعل والمفعول الراجعین الی شئ واحد وهو المخاطب فبقی ک والاسد ثم المتصل بدل بالمنفصل فصار ایاک والاسد وایاک وان تحذف هذا مثال لما کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسم تاویلی مذکور بالواو فان قیل ان دأب المصنفین ان یوردوا الامثلة علی طبق الممثلات والظاهر ان الاول مثال الاول والثانی مثال للقسم الثانی فالاول مستقیم لثانی غیر مستقیم باعتبار الوجهین الاول ان الشرط فی القسم الثانی ان یکون

قوله ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للتشکیک ومثله کثیر فی کلام الفصحاء والبلغاء کقوله تعالی ولا تطع منهم اثما او کفورا اعلم ان قوله معمول متناول لغیر التحذیر ایضا نحو زیدا فی جواب من یقول من اضرب فبقوله بتقدیر اتق یخرج عنه مثله فان زیدا فی المثال المذکور وان کان معمولا لکنه لیس بتقدیر اتق بل هو معمول بتقدیر اضرب وقوله تحذیرا مما بعده احتراز عن مثل زیدا فی جواب من یقول لنا اتقی فانه معمول بتقدیر اتق لکن لا تحذیرا مما بعده فانه لیس من هذا الباب لجواز ذکر فعله فتامل البلاقی وانما وجب حذف فعله لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرینة الدالة علیه وکذا فی البواقی ۱۲ تحفه

Marfat.com

التحذیر محذرا منه وههنا التحذیر محذر والثانی ان الشرط فی القسم الثانی تکرار المحذر منه وههنا لیس تکرار المحذر منه قلنا ان هذین المثالین مثالان للقسم الاول من التحذیر فان قیل ایراد المثال لتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بمثال واحد فما الحاجة الی تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحیث ان الاول مثال لقسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما صریحا مذکورا بالواو والثانی مثال لقسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما تاویلیا مذکورا بالواو فان قیل عطف اسد علی ایاک ولا یصح لان القاعدة هی ان عامل المعطوف علیه مقدر فی المعطوف فیکون التقدیر اتق نفسک من الاسد واتق الاسد من نفسک واتقاء الاسد من النفس متعذر قلنا اتقاء الاسد من النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس من الاسد فی الطریق هذا مثال لقسم کان التحذیر فیه محذرا منه ویکون مکررا ای اتق الطریق فان قیل ان تقدیر اتق فی النوع الاول غیر مستقیم لانه فعل لازم والفعل اللازم لا یعمل لنصبه بالمفعولیة وتقدیر بعد فی النوع الثانی غیر مستقیم لان معنی المثال الثانی علی اتقاء النفس عن الطریق لا علی تبعید الطریق عن النفس

قوله فان قیل ان تقدیر آه اقول قال سیبویه فی کتابه فی باب ما جری منه علی الامر والتحذیر وذلک قولک اذ کنت تحذر ایاک کانک قلت ایاک نخ وایاک باعد وایاک اتق وما اشبه ذلک ومن ذلک ان تقول نفسک یا فلان ای اتق نفسک الا ان هذا یجوز فیه اظهار ما اضمرت ولکن ذکرته لامثل لک ما لا یظهر اضماره ومن ذلک ایضا قولک ایاک والاسد وایای والشر کانه قال ایاک فاتقین والاسد کانه قال ایای لاتقین والشر فایاک متقی والاسد والشر متقیان ومثله ایای وان یجذف احدکم الاذن ومثل ایاک وایای وایاه اونخ وزعم ان بعضهم یقال له ایاک فیقول ایای کانه قال ایای احفظ واحذر وحذفوا الفعل من ایاک لکثرة استعمالهم ایاه فی الکلام فصار بدلا من الفعل انتهی کلامه الشریف فهذا یدل علی خلاف ما قال الاستاذ وایضا ینادی باعلی ندا علی انه لا حاجة الی ما قال الاستاذ من زیادة النفس اعلم انه یستنبط من هذا الکلام مسئلة غریبة لعلها لا تسمع اذن داعیة فی القرون الخالیة وهی انه یجوز اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول الراجعین لشئ واحد اذا کان احدهما مقدما بل منفصلا فتدبر ۱۲ تحفه

قوله لا علی تبعید آه اقول قال الاستاذ فیما مر آنفا ان اتقاء الاسد من النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس من الاسد فمن این جاء المانع من ان یقال ان تبعید الطریق عن النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس عن الطریق فافهم وکن الهادی للطریق ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

فالحق فی الجواب ان یقال وھو معمول بتقدیر بَعِّدْ واتّقِ فیقدّر بَعِّدْ فی جمیع افراد النوع الاول وفی بعض افراد النوع الثانی نحو نفسک ویقدر اتّقِ فی بعض افراد النوع الثانی نحو الطریق الطریق فان قیل ان التقدیر اتق فی النوع الثانی غیر مستقیم لان اتقاء فعل لازم والفعل اللازم لا یعمل النصب بالمفعولیۃ قلنا ان تقدیر اتّقِ فی بعض افراد النوع الثانی من باب حذف الایصال فان قیل ینبغی ان یکون تقدیر اتّقِ فی النوع الاول ایضًا من باب حذف الایصال قلنا ان حذف الایصال سماعی لا قیاسی فلا یقاس علیہ غیرہ فان قیل لا نسلم ان نفسک من افراد النوع الثانی لان الشرط فی النوع الثانی ان یکون التحذیر محذرا ونفسک محذر لا محذر منہ قلنا ان معنی نفسک ھکذا بَعِّدْ نفسک مما یوذیک من التعجب والتکبر فان قیل ھذا الجواب غیر دافع للاعتراض لان نفسک علی ھذا التقدیر ایضا محذر منہ قلنا ان النفس وان کان محذرا فی الحقیقۃ لکنہ محذر منہ باعتبار اللازم وھو التعجب والتکبّر فان قیل تعریف التحذیر لا یکون جامعًا لافرادہ لانہ خرج منہ الاسد فی مثل ھذا التراکیب ایاک والاسد لانہ خارج عن القسمین اما آخر وجہ عن القسم الاول فلان الشرط فی النوع الاول ان یکون التحذیر محذرًا والاسد محذر منہ واما آخر وجہ عن القسم الثانی فلان الشرط فی القسم الثانی تکرار المحذر منہ وھھنا لیس تکرار المحذر منہ قلنا ان کان الاسد خارجا عنہ فلا ضیر فیہ لانہ تابع للتحذیر لا عین التحذیر والتوابع خارجۃ عن المحدود بدلیل ذکرھا فیما بعد وتقول ایاک من الاسد ھذا امثال لما کان التحذیر فیہ محذرا ویکون المحذر منہ اسمًا صریحًا مذکورا بمن ومن ان تحذف ھذا امثال لما کان التحذیر فیہ محذرا ویکون المحذر منہ اسمًا تاویلیًا مذکورا بمن وایاک وان تحذف بتقدیر من ھذا امثال لما کان التحذیر فیہ محذرا ویکون المحذر منہ اسمًا تاویلیا مذکورا بتقدیر من وانما قدّر من فیہ لان من من الحروف الجارۃ وحذف الحرف الجارۃ مع ان وان قیاسی لان ان موصول حرفی وما بعدھا صلۃ والصلۃ صلۃ الجملۃ تادی معنی المفرد فحذف منہ من للتخفیف ولا تقول ایاک الاسد لامتناع تقدیر من مع الاسم الصریح فان قیل

Marfat.com

ینبغی ان یکون ھذا بتقدیر العاطف قلنا حذف حرف الجارۃ مع ان وان قیاس نظیرھما
شاذ کثیر وحذف حرف العطف لم یثبت الا نادرا فلما لم یمکن الحمل علی الشاذ الکثیر لم یمکن حملہ
علی النادر بالطریق الاولی **المفعول فیہ** ھو ما فعل فیہ فعل مذکور المذکور اعم
من ان یکون مطابقۃ او تضمنا والفعل اعم من یکون لفظا او تقدیرا حقیقۃ کان او
شبہ الفعل **فان قیل** المتبادر من الفعل لفعل الاصطلاحی الذی ھو المرکب من
النسبۃ والزمان والحدث والقابل للذکر لیس الا الحدث فکیف یصح قولہ ما فعل فیہ
فعل مذکور **قلنا** المراد بالفعل الفعل بالمعنی اللغوی وھو الحدث **فان قیل** لما کان
المراد بالفعل لفعل بالمعنی اللغوی فلا یکون التعریف جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ
المفعول فیہ فی مثل ضربتُ یوم الجمعۃ لان الحدث غیر مذکور فیہ **قلنا** المذکور اعم من
ان یکون مطابقۃ نحو ضربی یوم الجمعۃ او فی ضمن الفعل نحو ضربت یوم الجمعۃ **فان**
قیل ھذا التعریف لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول فیہ فی مثل یوم الجمعۃ
صمت فیہ لان الحدث لم یکن مذکورا فیہ اصلا ای لا مطابقۃ کما ھو الظاھر ولا فی ضمن
الفعل لعدم الفعل ھھنا **قلنا** الفعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وھھنا وان لم یکن
لفظا لکنہ تقدیرا **فان قیل** ھذا التعریف لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول فیہ
فی مثل انا ضارب یوم الجمعۃ لعدم الفعل ھھنا لا لفظا ولا تقدیرا **قلنا** الفعل اعم
من ان یکون حقیقۃ او شبہہ وھھنا وان لم یکن الفعل حقیقۃ لکنہ شبہ الفعل

---

۱ قولہ لم یثبت الا نادرا کما قال ابو علی فی قولہ تعالی وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ای وقلت کذا فی
الرضی ۱۲ تحفہ ۲ قولہ المفعول فیہ فیہ ثلاث احتمالات الاول ان یکون مبتدأ خبرہ مقدم ای ومنہ المفعول فیہ والثانی ان یکون
خبر مبتدأ باعتبار المضاف المحذوف ای ھذا باب مفعول فیہ والثالث ان یکون مبتدأ وما فعل فیہ فعل مذکور آہ خبرہ قال بعض
الافاضل فی بعض الشروح ما حاصلہ ان تعریف الشئ بما یساویہ فی المعرفۃ والجہالۃ اذ یفہم من المفعول فیہ ما فعل فیہ وبالعکس
قلنا ھذا من تعریف لفظ بلفظ مرادف اجلی منہ ومثل ذلک جائز عند اہل التحقیق کتعریف الوجود بالکون انتہی ۱۲ تحفہ ۳ قولہ
لان الحدث غیر مذکور فیہ اقول بعد الاقرار والتسلیم ان الفعل بالاصطلاحی الذی ھو المرکب من النسبۃ والزمان والحدث
والقابل للذکر لیس الا الحدث فما معنی القول ان الحدث غیر مذکور فتدبر ولولا تضییق المقام لفصلت المرام ۱۲ تحفہ

Marfat.com

فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفعول به فى مثل شهدت يوم الجمعة فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل مذكور وهو الشهود فان الشهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة قلنا قيد الحيثية مراد وفى التعريف وهو ان المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لا من حيث انه وقع عليه فعل مذكور وذكر يوم الجمعة من حيث وقع عليه فعل مذكور لا من حيث انه فعل فيه فعل مذكور فان قيل لما كان قيد الحيثية مرادا فى التعريف فذكر مذكور بلا فائدة قلنا نعم لكن ذكر مذكور لزيادة تصوير المعرف من زمان او مكان وشرى نصبه تقديرى فى اذا التلفظ بها يقع الخبر فى المفعول فيه ظروف الزمان كلها تقبل ذلك اما فى الزمان المبهم فلان الزمان المبهم جزء من مفهوم الفعل فكان مشابها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق يوصل الفعل بالذات فكذا هذا اى الزمان المبهم يوصل الفعل بالذات بلا واسطة فى واما الزمان المحدود فمحمول على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الذات وهو الزمانية وظروف المكان ان كان فيهما قبل ذلك اى تقديرى فى لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الوصف وهو الابهام والا اى وان لم يكن فيهما بل هو محدود فلا اى لا يقبل تقديرى فى لان المكان المحدود لم يكن محمولا على الزمان المبهم لعدم اشتراكهما لا ذاتا ولا وصفا وغير المبهم

شہود

---

۵۱ قوله فذكر مذكور بلا فائدة لانه لا حاجة اليه الا لاخراج مثل يوم الجمعة يوم قاذا اعتبر الحيثية خرج مثل هذا المثال من هذه الحيثية فلا يحتاج الى قوله مذكور كذا قال استاذا قول هذا اذا كان قيد الحيثية قيد الفعل وان كان قيد الظاهر وهو الظاهر كان قيد المذكور كما لا يخفى على من طالع الشرح فنسبة عدم الفائدة الى قوله مذكور بلا فائدة وما هذه الا كنسبة عدم الفائدة الى النامى فى تعريف الحيوان لان ما يخرجه يخرج المتحرك بالارادة لان المقوم للاعلى مقوم للاسافل وهذا كما ترى فافهم اعلم ان قوله ما فعل فيه فعل جنس متناول لقولنا يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل فقوله مذكور خرج به عنه مثله ۱۲ تحفه ۵۲ قوله اما فى الزمان المبهم هو ما لا حد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة كحين وزمان ۱۲ تحفه خادميه ۵۳ قوله واما الزمان المحدود وهو ما له نهاية يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر رمضان وغيرها ۱۲ تحفه خادميه ۵۴ قوله لان المكان المبهم اعلم ان فى تفسير المكان المبهم اقوال شتى والتفصيل يفضى الى التطويل الممل للمفتى والمختار عند الرضى ما مر فى الزمان من ان ما لا حد له يحصره فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل والاخلاف فى انتصابها على الظرفية ۱۲ تحفه

Marfat.com

من المكان بالجهات الستّ فانّ امامَ زيد مثلا يتناول بجميع ما يقابل وجهه الانقطاع الارض
فان قيل هذه القاعدة منقوضة بعِنْدَ ولَدَى ودون وسوى لانها ليست من الجهات نا
الستّ مع انها يقدّر فيها فى فاجاب المصنف بقوله وحُمِلَ عليه عندَ لدى وشبههما
لابهامها وما يشابههما فى الابهام فان قيل القاعدة منقوضة بلفظ المكان لانه محدود
مع انه يقدّر فيه فى فاجاب المصنّف بقوله ولفظ مكان اى كذا محمول على المبهم
المفسر بالجهات الستّ لفظ المكان لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الستّ فان قيل
القاعدة منقوضة بما وقع بعد خَلَتُ كما فى دخلت الدار لان الدار محدود مع انه
يقدّر فيه فى فاجاب المصنّف بقوله وما بعدَ خَلَتُ اى حمل على المفسر بالجهات
الستّ ما وقع بعد خَلَتُ لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الستّ لابهامه على الاصح فقوله
على الاصح احتراز عن المذهب الغير الاصح لان المذهب غير الاصح ان ما بعد دخلت مفعول به
لا مفعول فيه لكن المذهب الاصح ان ما بعد دَخَلَتُ مفعول فيه والاصل فيه ذكر فى لكنه حذف
لكثرة استعماله فان قيل ان خاصة المفعول فيه وقوعه بعد تمام الفعل بالمفعول به
وتمام معنى الدخول لا يكون الا بالدار فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا ۵۱ ان
الدخول فعل لازم والفعل اللازم لا يعمل النصب فى المفعول به فعلم انه مفعول فيه لا مفعول به
فان قيل ان بعضا من خواص المفعول فيه ان ينسب الفعل الى مكان خاص لوقوعه
فيه ويصح ان ينسب الى المكان الذى شامل له ولغيره وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس
كذلك فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا ۵۲ هذا الحكم فى كل فعل لم يعتبر فى مفهومه
النقل من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج والمعتبر فى مفهوم الدخول هو النقل
من الخارج الى الداخل وينصب بفعل مضمر بلا شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة
فى جواب من قال متى صمت وعلى شريطة التفسير فيما بعد نحو يومَ الجمعة صمت فيه

۵۱ قوله قلنا آه اقول ان تاملت اوفى تامل علمت ان الجواب من الاعتراض قال مولانا نور الحق يمكن ان يقول هذا الفعل مما يتم معنى بهذا
المفعول من غير احتياج الى مفعول به فيصح ان يقع مفعولا فيه فافهم انتهى اقول لقائل ان يقول ما هذا المعنى الا معنى المفعول به لا المفعول فيه
واعلم اشارة اليه بقوله فافهم ۱۲ تحفه ۵۲ قوله قلنا هذا الحكم آه لقائل ان يقول قواعد الفن كلية والتخصيص من غير سند ممن يوثق عليه لا يسمع
على انه يصح ذلك فى دخلت الباب ودخلت الدار ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

المفعول له هو ما فعل لاجله ای لقصد تحصیله او بسبب وجوده فعل مذکور اعم من[1] ان یکون حقیقةً او حکمًا فلا یرد الاعتراض علی ما کان فعله مقدرا تادیبا فی جواب من قال ضربت زیدا فقوله له مذکور احترازعن التایب فی هذا الترکیب اعجبنی التادیب فان فعله غیر مذکور **فان قیل** لانسلم ان فعله غیر مذکور بل هو مذکور فی الجملة کما فی ضربت زیدا **قلنا** المراد بالمذکور المذکور معه **فان قیل** ان فعله ایضًا مذکور معه کما فی ضربت تادیبا **قلنا** المراد بالمذکور معه ما وقع فعله معه فی الترکیب الذی وقع هو فیه **فان قیل** نقض بمثل اعجبنی التادیب الذی ضربته لاجله لان فعله وقع معه فی الترکیب الذی وقع هو فیه **قلنا**[2] المراد بذکره معه ایراده معه او ایراث الاثر فیه مثل ضربته تادیبا هذا مثال لما فعل لقصد تحصیله فعل مذکور وهو الضرب وقعدت عن الحرب جبنا هذا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل مذکور وهو القعود خلافا للزجاج **فان قیل** ان خلافا مفعول مطلق والشرط فی المفعول المطلق ان یکون معنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ولیس قبله الفعل الذی اشتمل معناه علیه **قلنا** الفعل اعم من ان یکون لفظًا او تقدیرًا وههنا وان لم یکن فعله لفظًا لکنه تقدیرًا فیکون التقدیر القائل یکون المفعول له معمولًا مستقلًا غیر داخل فی المفعول المطلق بخلاف خلافا للزجاج فانه عنده مصدر **فان قیل** الشرط فی المصدر ان یکون معنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی مشتمل علی الضرب لا علی التادیب ومعنی قعدت مشتمل علی القعود لا علی الجبن **قلنا** الاشتمال اعم من ان یکون صریحا او تاویلا وههنا وان لم یکن صریحا لکنه تاویلًا اذ المعنی عنده فی المثالین المذکورین ادبته بالضرب تأدیبًا وجبنت فی القعود عن الحرب جبنا او تقول ان

---

[1] قوله اعم آه اقول عمم الاستاذ المذکور من الحقیقی والحکمی ههنا ولم یعم فی المفعول فیه مع انه لا بد منه هناک وعمم هناک المذکور من التضمنی والمطابقی وترک ههنا مع انه من الضروریات ههنا ایضًا فتامل وتدبر ۱۲ التحفه [2] قوله قلنا المراد بذکره معه ایراده آه فیه ان یرد علیه ضرب للتادیب فانه مفعول مالم یسم فاعله مع انه لیصدق علیه انه ذکر لیعمل فیه الا ان یختص العمل بعمل النصب لان الکلام فی المنصوبات فتامل فیه قلم ان قوله ما فعل لاجله جنس شامل للمحدود وغیره وقوله مذکور یخرج غیره نحو التادیب فی اعجبنی التادیب ۱۲ التحفه

Marfat.com

مصدریۃ مجازا باعتبار المضاف ای ضربتہ ضرب تادیب وقعدت عن الحرب قعود جبن
ونقول عن قول الزجاج بان صحۃ تاویل[1] نوع بنوع اخر لا یخرج الشیء عن حقیقتہ
الاتری انہ یصح تاویل الحال بالظرف مع انہ لا یخرج عن حقیقتہ وشرط نصبہ تقدیر
اللام لان التلفظ باللام یوجب الجر فی المفعول لہ فان[2] قیل کما ان اللام للتعلیل
کذلک مِنْ والباء وفی للتعلیل فلم خص تقدیر اللام بالذکر مثال من کما فی قولہ تعالی
لَوْ اَنْزَلْنَا هٰذَا الْقُرْاٰنَ عَلٰى جَبَلٍ لَّرَاَيْتَهٗ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللّٰهِ ومثال الباء
کما فی قولہ تعالی فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِيْنَ هَادُوْا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبٰتٍ ومثال فی کما فی قولہ[3] علیہ
السلام ان امرأۃ دخلت النار فی هرۃ قلنا ان اللام غالب فی تعلیلات الافعال وتقدیر
مِنْ والباء وفی لیس غالبا فی تعلیلات الافعال فلا یقدروا انما یجوز حذفہا اذا
کان فعلا[4] ای حدثا لاعینا احترز بہ عن نحو جئتک للسمن لفاعل الفعل المعلل بہ ای
یکون فاعل الفعل العامل والمفعول لہ واحدا احترز بہ عن نحو جئتک لمجیئک ایای
ومقارنا لہ فی الوجود ای یکون زمان احدهما بعینہ زمان الاخر او جزء من زمانہ الاخر
احترز بہ عن نحو اکرمتک الیوم لوعدک بذلک امس لان المفعول لہ عند وجود هذه الشرائط
یشبہ بالمفعول المطلق والیہ یوصل الفعل بالذات فکذا الیہ فعلق بہ الفعل بلا واسطۃ
تعلق المصدر بہ فان قیل ما الوجہ للمصنف حیث لم یکتف بارجاع الضمیر المستکن
فی یجوز الی تقدیر اللام مع انہ ادل علی المقصود واخصر وخیر الکلام ما قل ودل وذکر
حذفہا قلنا[5] التقدیر اسقاط عن اللفظ وابقاء فی النیۃ والحذف اسقاط مطلقا سواء کان مع

---

[1] قولہ تاویل نوع بنوع آہ ہذا انما یرد علی الزجاج اذا سلم حقیقۃ المفعول اولا ثم اولہ بالمصدر وہو ینفی عن اصلہ ویقول ان ما یزعم الناس کونہ
مفعولا فہو داخل فی المصدر بہذا الطریق ۱۲ تحفہ [2] قولہ فان قیل کما ان اللام للتعلیل آہ وانما تعرض لوجہ تخصیص اللام ہہنا ولم یتعرض
لوجہ تخصیص فی فی المفعول فیہ لان ودا خل المفعول لہ کثیر ولانہا ثلثۃ ودو داخل المفعول فیہ قلیلۃ وہی الباء وحدہا فتکون بمنزلۃ
العدم ۱۲ تحفہ [3] کما فی قولہ علیہ السلام ان امرأۃ ہذا الحدیث مختصر وکلہ مذکور فی صحیح البخاری ای فی ہرۃ حبست حتی ماتت من الجوع
فلم تکن تطعمہا ولا ترسلہا فتاکل من حشاش الارض وہی حشراتہا والعصافیر ونحوہا ۱۲ تحفہ [4] قولہ ای یکون آہ قال الرضی وبعض
النحاۃ لا یشترط اتشارکہما فی الفاعل وہو الذی اقوی فی ظنی وان کان الاول اغلب انتہی ۱۲ تحفہ [5] قولہ قلنا آہ قال صاحب غایۃ التحقیق قولہ
حذفہا من باب وضع الظاہر موضع المضمر انما عبر عن التقدیر بالحذف للتنبیہ علی جریان الاصطلاح باطلاق کلا اللفظین انتہی ۱۲ تحفہ

Marfat.com

البقاء فی النیة اولا فلو اکتفی بارجاع الضمیر المستکن فی یجوز الی تقدیر اللام یتوهم الواهم
ان الاسقاط عن اللفظ والبقاء فی النیة کلیهما مشروطا بالشروط الآتیة ولیس کذلک
بل البقاء اصلی لا یحتاج الی الشرط المفعول معه فان[1] قیل ان الضمیر فی معه
لا یخلو اما ان یرجع الی لفظ ال او الی لفظ المفعول فعلی الاول یلزم اضمار الحرف وکون الشیء
مضمرا من خواص الاسم وعلی الثانی یلزم معیة الشیء لنفسه وهو باطل قلنا الضمیر
راجع الی لفظ ال لکن اللام موصولی بمعنی الذی والمفعول بمعنی فعل فیکون التقدیر الی الذی
فعل معه فان قیل ان فُعِلَ فعلٌ مجهول یقتضی مفعولا ما لم یسم فاعله فای شیء
مفعول ما لم یسم فاعله فی هذا الترکیب قلنا ان مفعول ما لم یسم فاعله فی هذا الترکیب
لفظ معه فان قیل ان مفعول ما لم یسم فاعله من قبیل المرفوعات ولفظ معه منصوب
قلنا[2] نعم لکنه من قبیل الظروف اللازم نصبها وترکها منصوبا جریا علی ما هو علیه فی
الاکثر وان وقع موقع المرفوع کما فی قوله تعالی لَقَدْ تَّقَطَّعَ بَیْنَکُمْ[3] قیل[4] فی الجواب قوله
مفعول معه من قبیل قول الشاعر وقد حیل بین العیر والنزوان یعنی

---

[1] قوله فان قیل ان الضمیر آه اقول یرد علی ما قال الاستاذ ان تحقیق الضمیر ههنا دون المفعول به والمفعول فیه والمفعول له تخصیص بلا مخصص وترجیح بلا مرجح بل الاول الاول بخلاف ما قال الشارح لانه قال فقوله معه مفعول ما لم یسم فاعله اسند الیه المفعول الخ فالمقصود بالذات حال معه وانما لم یتعرض لبیان حال به وفیه لانها مبنیة فرفعها محلی قطعا بخلاف معه فافهم ۱۲ تحفه [2] قوله قلنا نعم الخ فی معنی اللبیب انه اسم بدلیل التنوین فی قولک معا ودخول الجار فی حکایة سیبویه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هٰذَا ذِكْرُ مَنْ مَّعِیَ مَنْ قَبْلِی وتسکین عینه لغة غنم وربع لا ضرورة خلافا لسیبویه اسمیتها حینئذ باقیة وقول النحاة انها حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتکون ظرفا ولها ح ثلاثة معان احدها بموضع الاجتماع ولهذا یخبر بها عن الذات نحو الله معک والثانی زمانیة نحو جئتک مع العصر والثالث مرادف عند وعلیه القراءة وحکایة سیبویه السابقتین ومفردة فتنون وتکون وقد جاءت ظرفا رسمی فی الافراد ومعنی جمیعا عند ابن مالک وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جمیعا احتمل ان فعلهما فی وقت واحد وقتین واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد تستعمل للاثنین کما تستعمل للاثنین انتهی ملخصا ۱۲ تحفه [3] قوله کما فی قوله تعالی وفی البیضاوی ای تقطع وصلکم والبین من الاضداد یستعمل فی الفصل والوصل وقیل هو ظرف اسند الیه الفعل علی الاتساع والمعنی وقع التقطع بینکم وتشهد له قراءة نافع وغیره بالنصب علی اضمار الفاعل لدلالة ما قبله علیه واقیم مقام موصوفه واصله لقد تقطع ما بینکم وقد قرئ به فافهم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه [4] قوله قیل فی الجواب قال مولانا عصام ومن السوانح توجیه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقدیره الذی فعل کائن معه ای مع فعله فالظرف فاعل مجازا کما انه خبر مجازا فی نحو زید فی الدار تامل انتهی اقول مع قطع النظر عن المعنی ان کان الظرف مستقرا لکان عاملا فی الضمیر المستکن فیه ومن شرط عمله الاعتماد علی ما یعتمد علیه اسم الفاعل وهو ههنا مفقود کما هو الظاهر ولعله اشار الیه بقوله وفیه تامل فافهم ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

كما ان المفعول مالم يسم فاعله فى هذا التركيب مصدر الفعل المجهول بين ظرف اى حيل الحيلولة كذلك مفعول مالم يسم فاعله فى المفعول معه مصدر مفعول ومعه ظرف اى الذى فعل فعل بمصاحبته لكن الرأى الاول شريف جدًّا لموافقة التنزيل هو مذكور بعد الواو لمصاحبته معمول فعل اما فى الصدور نحو استوى الماء والخشبة او فى الوقوع نحو كفاك وزيدا درهم لفظا بان يكون الفعل مذكورا او مقدرا فى نظم الكلام او معنى بان يكون الفعل مستفادا من نحو الكلام من غير تقدير وتصريح به فى نظم الكلام **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول لغير لانه دخل فيه المعطوف فى مثل هذا التركيب جاء نى زيد وعمرو وضربت زيدا وعمرا لانه مذكور بعد الواو ومصاحب لمعمول الفعل فى الصدور والوقوع مع انه ليس مفعولا معه **قلنا** المراد بمصاحبته لمعمول فعل اشتراكه لمعمول فعل فى الصدور والوقوع مع اتحاد الزمان نحو سرت وزيدا او المكان نحو لو تركت الناقة وفصيلها لوضعتها **فان قيل** ان عد المفعول معه من معمولات الفعل لا يصح بل هو منصوب بالواو كما نص عليه عبد القاهر فى نواصب الاسم **قلنا** كلام المصنف بناء على مذهب الجمهور والعامل فيه عند الجمهور الفعل ومعناه بتوسط الواو التى بمعنى مع **فان قيل** لم وضعت الواو موضع مع **قلنا** انما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر **فان قيل** كما ان الواو اخصر كذلك الفاء ايضا اخصر فلم اختار الواو على الفاء **قلنا** ان اصل هذا الواو واو العطف التى فيها معنى الجمعية فناسب معنى المعية فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان اى كون الاسم معطوفا وكون الاسم مفعولا معه جائزان لانه ليس المانع من اعتبار الاحتمالين نحو جئت انا وزيدا وزيد **فان قيل**

قوله والعامل فيه عند الجمهور آه وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا يعنى عامله المعنوى خلاف الجمهور ومخالفته كما ان العامل المعنوى للمبتدا التجريد وان اشتبه عليك شئ فارجع الى الرضى فى شرح قول المصنف وما وقع ظرفا فالاكثر آه لعله يزيل اشتباهك وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت استوى الماء وصاحب الخشبة وكذا فى غيره وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وقال الاخفش لنصب النصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحمل النصب اعنى النصب مابعدها عارية كما اعطى مابعد الا اذا كان بمعنى غير اعلم ان قوله هو مذكور جنس وقوله بعد الواو اخرج المعمولات كلها سوى الحال بالواو ونحو وضيعته وقوله لمصاحبتها اخرج الحال وقوله معمول فعل اخرج نحو كل رجل وضيعته كذا قال معلمنا نور الحق اقول فى ضيعته خلاف للمضرى فانه يجوز نصب المفعول عن تمام الاسم كالتمييز ۱۲ تحفه

Marfat.com

هذا الحكم كما يجرى فى الفعل كذلك يجرى فى شبه الفعل فلم خصّ الفعل بهذا الحكم قلنا المراد بالفعل الامر[1] الذى هو دالّ على الحدث وهو اعمّ من الفعل وشبهه فان قيل هذا الحكم منقوض بنحو ضربت زيدًا وعمرًا لان الفعل فيه لفظى والعطف جائز مع انه تعين فيه العطف قلنا المراد بجواز العطف عدم[2] وجوبه وفى هذا المثال واجب[3] فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جئت وزيد الاّ ان الفعل فيه لفظى وجاز العطف مع ان فيه تعين النصب قلنا المراد بجواز العطف هذا المعنى ان لا يكون العطف واجبا ولا ممتنعا والعطف فى هذا المثال ممتنع - حاصل الجواب ان المراد بجواز العطف الجواز بمعنى الامكان الخاص المقتضى لسلب الضرورة عن الجانبين والا تعيّن النصب اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدًا وان كان الفعل معنىً وجاز العطف تعيّن العطف لئلا يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى مع وجود العامل اللفظى نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب اذ لا وجه سواه نحو مالك وزيدًا وما شانك وعمرًا وانما امتنع[4] العطف فيهما امّا فى الصورة الاولى فلان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ممتنع فى كلامهم وامّا فى الصورة الثانية فلان مقصود المتكلم السؤال عن شانهما لا عن شان المخاطب وذات عمرو ولو يجوز العطف لكان السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو وهو خلاف من مقصود المتكلم وانما كان الفعل فى هذه الامثلة معنويًا لان المعنى اى معنى هذه الامثلة المذكورة ما تصنع فان قيل ان دليل المصنفؒ دليل على معنوية الفعل والمدّعى غير مذكور فى كلام المصنفؒ قلنا ان دليل المصنفؒ دليل المدّعى المقدّر فيكون التقدير وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى

---

[1] قوله الامر الذى الخ يرد عليه انه اذا كان المراد عن الفعل الامر الذى ذكر كان فعل المعنوى داخلًا فيه لدلالة امر ما عليه فلا حاجة الى قوله او معنى اللهم الا ان يقال انما قال ذلك تمهيدا وتوطئة للتفصيل فافهم ۱۲ تحفه [2] قوله عدم وجوبه اى يعنى المراد من الجواز الامكان الخاص ۱۲ تحفه [3] قوله وفى هذا المثال واجب لان الاصل فى هذا الواو العطف وانما يعدل عنه للتنصيص على المراد وهو المصاحبة وفى المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لان النصب بالعطف الذى هو الاصل فيه ظهر كذا قال مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفه [4] قوله وانما الخ اقول لصواب ان يقال انما امتنع العطف فيهما لان العطف الخ ولم يجر عطف امر على الشان لان المقام الخ كما قال الشرّاح الا ان يتكلف غاية التكلف ويقال المراد من الصورة الاولى العطف على الضمير واطلاق الاولى عليها تغليب وممن الصورة الثانية العطف على الظاهر فتدبر ۱۲ تحفه

Marfat.com

ما تصنع فان قيل هذا الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى معنوية الفعل في الامثلة
الثلثة والدليل يدل على معنوية الفعل في المثالين الاخرين فقط قلنا ان عبارة المصنف
على تقدير المعطوف اى لان المعنى ما تصنع ومايماثله اى ما يصنع لما فرغ المصنف
عن بيان المفاعيل شرع في بيان الملحقات بها فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به او كلاهما من حيث انه فاعل ومفعول والفاعل والمفعول اعم من
ان يكون حقيقة او حكما بتذكر الهيئة احترز عن التمييز لانه يبين ذات الشئ ولما
اضيف الهيئة الى الفاعل والمفعول احترز به عن صفة المبتدأ في مثل هذا الترتيب
زيد في العالم اخوك لانه يبين الهيئة بغير الفاعل والمفعول فان قيل ان تعريف
الحال لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه صفة الفاعل والمفعول في هذا
التركيب جاءني رجل عالم ورأيت رجلا عالما لانها ايضا يبين هيئة الفاعل والمفعول
قلنا قيد الحيثية مراد في التعريف اى الحال يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث انه
فاعل ومفعول بخلاف صفة الفاعل والمفعول فانها يبين هيئة الفاعل والمفعول
لا من حيث انه فاعل ومفعول فان قيل ان تعريف الحال لا يكون جامعا لافراده لانه
خرج منه الحال في مثل ضرب زيد عمرا راكبين لانها تبين هيئتهما لا هيئة احدهما قلنا
كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين فان قيل
ان تعريف الحال لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الحال عن المفعول المطلق في مثل
ضربت الضرب شديدا وكذا الحال عن المفعول معه في مثل جئت وزيدا راكبين
وكذا الحال عن المضاف اليه في مثل قوله تعالى بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا قلنا المراد بالفاعل
والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول المطلق لكونه بمعنى
احدث الضرب شديدا وكذا الحال عن المفعول معه لان المفعول معه لا يخلو اما مصاحب
لمعمول الفعل في الصدور واما مصاحب لمعمول الفعل في الوقوع فان كان الاول فهو
بمعنى الفاعل وان كان الثاني فهو بمعنى المفعول وكذا الحال عن المضاف اليه اذ كان المضاف
فاعلا او مفعولا ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

Marfat.com

فان قیل ھذا منقوض بقولہ تعالیٰ اَنَّ دَابِرَ ھٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوْعٌ مُّصْبِحِیْنَ فان مُصْبِحِیْنَ حال عن المضاف الیہ اعنی ھٰٓؤُلَآءِ مع انہ لا یصح حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقامہ **اجیب** عنہ ان ھھنا وان لم یصح حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقام المضاف لکن المضاف جزء عن المضاف الیہ الحال عن المضاف الیہ بعینہ حال عن المضاف **فان قیل** الحال امّا عن الفاعل وعن المفعول بہ والدابر فی ھذا التراکیب لیس فاعلاً ولا مفعولاً بل ھو اسم اَنَّ **قلنا** الدابر فی ھذا التراکیب مفعول[1] ما لم یسم فاعلہ باعتبار الضمیر المستکن فی مقطوع الراجع الی الدابر لفظاً او معنیً فالفاعل للفظی والمفعول اللفظی ما یکون فاعلیۃ الفاعل ومفعولیۃ المفعول باعتبار لفظ الکلام ومنطوقہ من غیر اعتبار معنی خارج والملفوظ اعم من ان یکون حقیقۃً او حکماً والفاعل المعنوی ما یکون فاعلیۃ الفاعل ومفعولیۃ المفعول باعتبار المعنی المستفاد من فحوی الکلام من غیر تقدیر وتصریح بہ فی نظم الکتاب مثل ضربت زیداً قائماً ھذا مثال للفظی الملفوظ الحقیقی فان فاعلیۃ تاء المتکلم ومفعولیۃ زید باعتبار لفظ الکلام ومنطوقۃ من غیر اعتبار معنی خارج عنہ وھما ملفوظان حقیقۃً وزید فی الدار قائماً ھذا امثال للفظی الملفوظ الحکمی فان فاعلیۃ الضمیر المستکن فی الظرف انما ھی باعتبار لفظ الکلام ومنطوقہ من غیر اعتبار المعنی الخارج عنہ والضمیر المستکن ملفوظ حکماً وھذا زید قائماً ھذا امثال المعنوی لان مفعولیۃ زید باعتبار المعنی المستفاد من فحوی الکلام من غیر التقدیر والتصریح بہ فی نظم الکلام اعنی اشیر وانبہ المستفادین من ھذا **فان قیل** ینبغی ان یکون اشیر وانبہ مقدرین فی نظم الکلام فیکون ھذا من قبیل الملفوظ الحکمی **قلنا** لو کان اشیر وانبہ مقدرین فی نظم الکلام لکان مقصود المتکلم ھو الاخبار بھما عن نفسہ والامر لیس کذلک بل مقصود المتکلم ھو الحکم علی المشار الیہ بالزیدیۃ فعلم ان مفعولیتہ انما ھی باعتبار معنی اشیر وانبہ الخارج

[1] قولہ مفعول الخ اقول فعلی ھذا یلزم ان یصح حال من المبتدا الذی خبرہ فعل وشبہ فعل وظرف عند المصنف لرجوع الضمیر الذی ھو فاعل او مفعول الیہ التزام ھذا البعید وخلاف عن تصریحاتھم فتامل حق التامل لتوصل التحقیق ۱۲ تحفہ خادمیہ

Marfat.com

عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا عنه فهي معنوية لا لفظية وعاملها
الفعل او شبهه او معناه فالفعل ظاهر لا حاجة الى تعريفه وشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من
تركيبه **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل والمصدر
لانهما يعملان عمل الفعل وليس[1] من تركيبه تامل وفي معنى الفعل مذهبان مذهب المصنف ومذهب الشارح
فمذهب المصنف ان العامل المعنوي ما يكون له حصة في اللفظ سواء كان مقدرا في نظم الكلام او
او كان مستفادا من فحوى الكلام ومذهب الشارح ان معنى الفعل ما يكون مستفادا
من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظم الكلام فالعامل في مثل ضربت زيدا
قائما لفظي اتفاقا والعامل في مثل هذا زيد قائما معنوي اتفاقا والعامل في مثل
زيد في الدار قائما محل للنزاع فعند المصنف العامل فيه معنوي وعند الشارح
العامل فيه لفظي وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض من الحال تقييد الحكم
المنسوب الى ذي الحال وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة وصاحبها معرفة
غالبا اي في غالب المواد لان ذا الحال محكوم عليه في الواقع والاصل في المحكوم عليه
التعريف **فان قيل** ان قيد غالبا ينافي الشرطية لان الشرط يقتضي عدم جواز
التكلف وقيد غالبا يقتضي جواز التكلف وبينهما منافاة **قلنا**[2] ان غالبا ليس قيد
الشرط بل هو قيد الاشتراط لان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او
مغنية عن التعريف مثل غنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فِيهَا يُفْرَقُ

---

[1] قوله وليس من تركيبه اقول كيف لا يكون من تركيبه ومعنى تركيبه منه ان يكون ماخوذا من صيغة الفعل ولفظه اي يشتمل
على حروف الفعل ومادته ولا شك ان كل واحد منهما كذلك ولعله اشار اليه بقوله تامل تب يرد عليه انه خرج منه اسم الفعل انهم
قالوا انه داخل فيه ولو قيل لعدم دخوله فيه فعدم الدخول في معنى الفعل ايضا ظاهر لان معنى الفعل ما يكون مقدرا او مستنبطا من
فحوى الكلام على ما قال الاستاذ واسكت مثلا ليس بمقدر ولا مستنبط من لفظه بل هو معناه كذا قال مولانا عبد الرحمن
فافهم ۱۲ تحفه [2] قوله قلنا ان غالبا ليس قيد الشرط الخ اقول الصواب ان يقال ان قوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة فقط كما قال الشارح رح فتامل لعله لا يخفى عليك وجه الصواب ومن الله التوفيق في كل باب ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

كُلُّ اَمْرٍ حَكِيْمٍ اَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا او وقعت فی حیّز الاستفهام نحو هل تاكل رجلا راكبا اوكان الحال مقدّما علی ذی الحال نحو جاءنی راكبا رجل او وقع الحال بعد الّا نحو جاءنی رجل الّا راكبا وثانیهما ما یكون ذو الحال غیر هذه الامور المذكورة فغالب موادّ وقوع الحال فیه هو هذا القسم الثانی ووقوع الحال فیه مشروط كون صاحبها معرفة **وقیل فی الجواب** ان قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوف علی قوله وشرطها ان تكون نكرة من قبیل عطف الجملة الاسمیة علی الجملة الاسمیة فلا یكون قید الغالب قید الشرط حتی یرد النقض لكن هذا الجواب ضعیف لما فیه صرف الكلام من الظاهر الی خلاف الظاهر **فان قیل** انكم قلتم ان الشرط فی الحال ان یكون نكرة فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر ع وارسلها العراك الخ لان العراك حال مع انه معرفة باللام وبقولهم مررت به وحده لان وحده حال مع انه معرفة بالاضافة وبقولهم فعلت جهدك لان جهدك حال مع انه معرفة بالاضافة **فاجاب المصنف** بقوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول بتأویل النكرة من وجهین الاول ان هذه المصادر مصادر الافعال المحذوفة وهذه الافعال مع المصادر جملة فعلیة وقعت احوالا فیكون التقدیر وارسلها تعرك العراك ومررت به ینفرد وحده وفعلت تجهد جهدك والثانی انّ صورتها وان كانت صورة المعرفة لكنها فی المعنی نكرة كما فی اللام الزائدة والاضافة اللفظیة فیكون التقدیر وارسلها معتركة ومررت به منفردا وفعلت مجتهدا وتمام البیت هذا ع وارسلها العراك ولم یذدها ولم یشفق علی نغص الدخال **فان قیل** الارسال یتصور من

---

۵۱ قوله من وجهین الاول لابی علی والثانی لسیبویه ولما كان وجه ابی علی اظهر قدمه علی وجه سیبویه ۱۲ تحفه **۵۲** قوله تعرك العراك اشار بتقدیر تعرك الی ان مجرور هذا الفعل غیر مستعمل لا یظهر تقدیر ینفرد مع انه من غیر لفظه ویجد مستعمل فی كلامهم قال التبریزی فی المنهیة الوحد مصدر وحد یحد وحدا ووحدة كوعد یعد وعدا وعدة ۱۲ تحفه **۵۳** قوله وتمام البیت الخ قال ابن خرج لبید یوما متنزها الی جانب الجبل فرأی فی ذیل الجبل حمار الوحش والاتن قد بعث ذلك الحمار الاتن الی ماء هناك ووقف هو علی موضع خال ینظر الیها خوفا من صیاد یهجم علیها فی الماء فلما رأی لبید ذلك الفعل العجیب وصف بقوله وارسلها العراك الخ وان تأملت فیما تلونا علیك حق التأمل ظهر لك انه لا حاجة الی قول الاستاذ فان قیل الخ ومعنی البیت وفرستاد آن حمار وحش مادهای خود را دران حالیکه آن مادها متزاحم بودند ومنع نكرد آن حمار وحش آنها را ومنع نمیدید آن حمار وحش بر نه تمام شدن آب بعض آنها بسبب دیر آمدن بعضی دیگر ۱۲ تحفه

Marfat.com

ذوی العقول و الحمار الوحشی لیس منہا قلنا المراد بالارسال البعث فان قیل البعث حیاۃ بعد الممات وھذہ خاصۃ اللہ تعالیٰ قلنا المراد بالبعث تخلیۃ بین المرسل ومایریدہ ثم النفض عبارۃ عن عدم تمام الشرب والدخال ھو ان یشرب البعیر ثم یرد من العطن الی الحوض ویدخل بین البعیرین العطشانین لشرب مابقی فان قیل ھذا المعنی یتصور فی البعیر والحمار الوحشی ارسل الاتنزلا البعیر قلنا المراد بالدخال الدخال بالمعنی اللغوی ھو نفس دخول البعض فی البعض ونقول ان عبارۃ الشاعر محمولۃ علی حذف المضاف فیکون التقدیر ھذا علی نفض مثل نفض الدخال فان کان صاحبہا نکرۃ وجب تقدیمہا من وجہین الاول ان الحال وذا الحال فی الاصل المبتدأ والخبر المبتدأ اذا کان نکرۃ وجب تقدیم الخبر علیہ والثانی فلئلا یلتبس الحال بالصفۃ فی حالۃ النصب اما غیر حالۃ النصب فمحمولۃ علی حالۃ النصب طردا للباب فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بنحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا لان ذا الحال فیہ نکرۃ مع انہ لا یقدم الحال علیہ قلنا المراد بالنکرۃ النکرۃ المحضۃ وھذہ نکرۃ مخصصۃ فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بنحو جاءنی رجل وزید راکبین لان ذا الحال فیہ نکرۃ محضۃ مع انہ لا یقدم الحال علیہا قلنا ھذا الحکم فیما اذا لم یکن الحال مشترکا بین المعرفۃ والنکرۃ وھذہ الحال مشترکۃ بین المعرفۃ والنکرۃ

---

۱ قولہ فان کان الخ قال مولانا نور الحق معنی ان یقال والحال مفردا اذ لو کان جملۃ لوجب الواو ودون التقدیم نحو جاءنی رجل وعلی کتفہ سیف انتہی اقول لعل المصنف لم یذکر ھذا القید لانہ فی صدد الحال المفردۃ حیث قال فیما بعد وقد تکون جملۃ خبریۃ ۱۲ تحفہ ۲ قولہ والمبتدأ اذا کان نکرۃ وجب تقدیم الخبر علیہا اذا لم یخصص واما اذا خصص فلا والحال ما عن الفاعل او المفعول وکل منہما مخصص بالحکم المتقدم فلا حاجۃ الی تخصیص آخر قال مولانا عبد الغفور اللہم الا ان یقال الحال حکم فلا یجدی التخصیص الحاصل بالقیاس الی آخر انتہی وفیہ تکلف فان الضروری ہو تخصیص المحکوم علیہ وتقلیل شیوعہ بای وجہ کان وہو حاصل بتقدیم المحل فلا حاجۃ الی تخصیص آخر ۱۲ تحفہ ۳ قولہ فمحمولۃ الخ لا یقال ح یلزم حمل التکثیر وہو الرفع والجر علی التقلیل وہو النصب لانا نقول الحامل لہم علی ہذا الحمل دون عکسہ ہو الفرار عن الالتباس وضبط الاحوال علی نمط واحد وہو نہج سالم شکر اللہ سعیہم ۱۲ تحفہ ۴ قولہ مشترکۃ الخ قال مولانا نور الحق فان صیغۃ راکبین بمنزلۃ راکب فلما ثنی اختصارا فی الکلام لتضمنہا حال کل منہما کانہا حال عن کل منہما فیکون مشترکۃ قیل للحاجۃ الی ہذا القید لان الحال المشترکۃ صاحبہا بمجموع المعرفۃ والنکرۃ ومجموع المعرفۃ والنکرۃ لیست بنکرۃ فقولہ نکرۃ یخرج صاحب الحال المشترکۃ فیہ ان القول بکون ہذہ الحال المثنی مشترکا بین رجل وزید لکن نخالیا عن البعد کما عرفت فلو کان صاحب الحال مجموع المعرفۃ والنکرۃ یکون القول بکونہا مشترکۃ البعد من الاعتبار الا بدا اولا لم یستقم جاز تقدیم الحال علیہ بان تاخر عن اللام من نحو زید الراکبا صار کقولہ فافہم انتہی اقول القائل مولانا عصام الملۃ والدین ۱۲ تحفہ خادمیہ

Marfat.com

ولا یتقدم علی العامل المعنوی لان العامل المعنوی ضعیف العمل فیعمل فی المعمول المتاخر لا فی المعمول المتقدم **فان قیل** هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب زيد قائما كعمرو قاعد لان قائما حال عن زيد والعامل فيه معنوی وهو التشبيه المستفاد من الكاف مع انه قدم على العامل المعنوی **قلنا** هذا التقديم بناء على قاعدة وهی انه اذا وقع حالان من شيئين باعتبارين مختلفين وجب ان يلی كل واحد من الحالين الی صاحبها بخلاف الظرف **فان قيل** ان قوله بخلاف الظرف لا يخلو اما متعلق بالضمير المستكن فی يتقدم الراجع الی الحال او بالعامل المعنوی فعلی التقدير الاول يكون المعنی ولا يتقدم الحال علی العامل المعنوی بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم علی العامل المعنوی ثم الظرف لا يخلو اما ان يندرج فی العامل المعنوی اولا فان كان مندرجا فی العامل المعنوی كما هو مذهب المصنف[1] فحينئذ يلزم تقديم الشیء علی نفسه وهو لا يجوز وان لم يكن مندرجا فيه كما هو مذهب الشارح فلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا فی تقديم الحال علی العامل المعنوی لا فی تقديم الظرف عليه وعلی التقدير الثانی يكون المعنی ولا يتقدم الحال علی العامل المعنوی بخلاف الظرف لان الحال يقدم علی الظرف ثم الظرف لا يخلو اما ان يندرج فی العامل المعنوی اولا فان كان مندرجا كما هو مذهب المصنف[2] فينبغی ان يقول الا الظرف للاختصار وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح فتخصيصه بالظرف باطل لان الحال كما يقدم علی الظرف كذلك يقدم علی الفعل وشبهه **قلنا** ان قوله بخلاف الظرف متعلق بالعامل المعنوی والظرف غير مندرج فی العامل المعنوی الباء بمعنی[3]

---

[1] قوله فحينئذ يلزم آه اقول وايضا يلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا فی تقديم الحال علی العامل المعنوی لا فی تقديم العامل المعنوی علی العامل المعنوی ولعل الاستاذ العلام لم يتعرض له لظهوره علی الكرام ۱۲ تحفه [2] قوله فينبغی آه اقول هذا الاعتراض يرد علی الاحتمالات الاخر ايضا غاية ما فی الباب انه يلزم علی هذا ان يكون المستثنی منقطعا بناء علی ان لم يكن حسن فی نفسه لكنه احسن بالنسبة الی الاختصار المطلوب فی المتون ۱۲ تحفه [3] قوله والباء بمعنی مع والخلاف هذا تمهيد وتوطئة لجواب الاعتراض الذی سبق من ان تخصيص الظرف باطل لتقدمه علی غيره فافهم ولم يتعرض الاستاذ العلام للشق الاول من الشق الثانی مع ان جواب ما ورد عليه جواب لما ورد علی الاحتمالات الاخر ومع هذا خلاف مذهب المصرح وتفسير كلام القائل بما لا يرضی به قائله اقول لعله لم يتعرض له لما ذكر فيما مر من ان تقديم الحال علی المعنوی لا يجوز مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الا ان ابن برهان جوزه فی صورة وهو ان يكون الحال ظرفا او شبهه والعامل المعنوی ايضا كذلك ای يكون ظرفا او شبهه ومن هذا القبيل قولهم البر الكر بستين ای الكر مع بستين فمنه حال والعامل بستين فافهم هذا خلاصة ما قال مولانا نور الحق ۱۲

Marfat.com

مع والخلاف بمعنى الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بالاتفاق
مع اختلاف في الظرف بحيث ان في الظرف مذهبين مذهب سيبويه ومذهب الاخفش
فمذهب سيبويه انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف لان الظرف ضعيف العمل فيعمل في المعمول
المتأخر لا في المعمول المتقدم ومذهب الاخفش ان الظرف لا يخلو اما معتمد على المبتدأ او لا فان
كان معتمدا على المبتدأ فحينئذ يجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب الاعتماد فيعمل في
المعمول المتأخر والمتقدم وان لم يكن معتمدا على المبتدأ فلا يجوز تقديم الحال على الظرف لانه
ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتأخر دون المتقدم **او نقول** ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير
يتقدم والظرف غير مندرج في العامل المعنوي **وان قلت** يلزم الخروج عن المبحث **فنقول** لا يلزم
الخروج عن المبحث لان الحال مشابه بالظرف بحيث ان فيه معنى الظرفية فلما لم يجز تقديم الحال على
العامل المعنوي فتوهم الواهم ان تقديم الظرف ايضا لا يجوز عليه **فاجاب المصنف** بقوله بخلاف الظرف
او نقول ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف مندرج في العامل المعنوي
وان قلت يلزم تقديم الشيء على نفسه **فنقول** لا يلزم تقديم الشيء على نفسه لان العامل
المعنوي على قسمين احدهما ظرف والآخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف
بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف **فالحاصل** انه
تقديم احد القسمين على الآخر لا تقديم الشيء على نفسه ولا على المجرور على الاصح **اي ايضا**
لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور سواء كان المجرور بالاضافة او بحرف الجر فان كان المجرور
بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه اتفاقا[1] لان الحال فرع ذي الحال وتابعه وذو الحال ههنا
مضاف اليه[2] تقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع فكذا تقديم ما هو من متعلقاته ممتنع
بالطريق الاولى نحو جاء تني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وان كان

---

[1] قوله اتفاقا اقول كيف قال الاستاذ اتفاقا مع ان ابن مالك قال في شرح التسهيل ان كانت الاضافة غير محضة فجائز تقديم
الحال على المضاف اليه نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة اليه في نية الانفصال فلا يتبعها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع وناظر
الجيش ۱۲ منه [2] قوله وتقديم المضاف اليه على المضاف ممنوع لقض بان الحال عن الفاعل مقدم على العامل مع ان الفاعل لا يتقدم
عليه نحو اكبا جارا زيد واجيب بان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل انما امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا كذا قال مولانا وزاده ۱۲ منه

Marfat.com

مجرور الجر ففیه مذهبان أصحّ[1] وغیر أصحّ[2] فالمذهب الأصح ان ههنا ایضا لا یتقدم الحال علی ذی الحال لان الحال فرع ذی الحال و تابعه وذو الحال ههنا مجرور و تقدیم المجرور علی الجار ممتنع فتقدیم متعلقات المجرور علی الجار ممتنع بالطریق الاولی والمذهب الغیر الاصح انه یتقدم الحال علیه لان الحروف الجارة من معدات الفعل اللازم فکانها من بعض حروف الفعل وتقدیم الحال علی الفعل جائز فکذا علیها کما[3] فی قوله تعالیٰ وما أرسلناك إلا کافة[4] للناس قلنا ان کافة حال عن کاف الخطاب و التاء للمبالغة **او نقول** ان کافة صفة مصدر محذوف فیکون التقدیر وما أرسلناك إلا إرسالة کافة للناس **او نقول**[5] انه مفعول مطلق لفعل محذوف ای وما ارسلناك إلا ان تکف کافة للناس وکل ما دل علی هیئته ای علی بیان هیئة الفاعل والمفعول به سواء کان جامدا او مشتقا صح ان یقع حالا من الفاعل او من المفعول به لان الغرض من الحال بیان هیئة الفاعل والمفعول به وهو کما یحصل بالمشتقات کذلك یحصل بالجوامد وهذا رد علی من شرط الاشتقاق فی الحال واول الجوامد بالمشتق مثل هذا بسرا اطیب منه رطبا فالعامل فی رطبا هو اطیب باتفاق النحاة وفی بسرا مذهبان مذهب المحققین ومذهب العامة فمذهب المحققین ان العامل فی بسرا ایضا اطیب **فان قیل** ان اطیب اسم التفضیل وهو ضعیف العمل یعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم **قلنا** نعم لکن هذا التقدیم بناء علی قاعدة وهی انه اذا وقع عن شیئین احد

---

[1] قوله اصح هذا ما ذهب الیه سیبویه و اکثر البصریة ۱۲ تحفه [2] قوله غیر اصح هذا ما ذهب الیه ابن کیسان و ابو علی و ابن برهان و الفارسی و ابن جنی و ابن ملکون و بعض الکوفیین ۱۲ تحفه [3] قوله کما فی قوله تعالیٰ آه حیث ان کافة فی الآیة حال من للناس ومقدم علیه ۱۲ تحفه [4] قوله و التاء للمبالغة دفع دخل ظاهر فتامل ۱۲ تحفه [5] قوله او نقول انه مفعول مطلق آه وهذه تکلفات اما التکلف الاول فلان تاء المبالغة فی الفاعل غیر معلومة الوقوع حتی انکر بعضهم فی غیر فعال وفعول ومفعال واما التکلف الثانی والثالث فظاهر فافهم ۱۲ تحفه [6] قوله هذا البسرا اطیب منه رطبا اول ما هدی من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحریک ثم بسر بفتح الباء وقد تضم ثم رطب ثم تمر کذا فی القاموس ۱۲ تحفه وتقدم بسرا علی اسم التفضیل دفع سوال تقریره ان العامل الذی هو ضعیف العمل اعنی اسم التفضیل قد عمل فی المعمول المقدم وذا لا یجوز فلدفع الالتباس قدم بسرا علی الطیب لانه لو قیل هذا الطیب منه بسرا رطبا یلزم الالتباس لانه لا یعلم ان الحال من المفضل هو بسرا من المفضل علیه هو رطبا ۱۲ کاتب عفی عنه

Marfat.com

حالان باعتبارین مختلفین وجب ان یلی کل واحد من الحالین الی ذی الحال ولاشک ان بسرًا حال من المشار الیہ باعتبار انہ مفضل فیلی الی ھذا ورطبًا حال من المشار الیہ باعتبار انہ مفضل علیہ فیلی الی منہ فان قیل لما کان بسرًا حالًا من المشار الیہ باعتبار انہ مفضل وھذہ الحیثیۃ انما تعتبر بعد اضمارہ فی الطیب فینبغی ان یکون بسرًا موخرًا عن الطیب قلنا نعم لکن الضمیر فی مقابلۃ الظاھر کالعدم فاقیم الظاھر مقامہ ویلی الحال الیہ ومذھب العامۃ ان العامل فی بسرًا الاشارۃ والتنبیہ المستفادین من ھذا الکن مذھبھم ضعیف من وجھین الاول ان الحال قید لعامل ذی الحال والبسریۃ لیس قید الاشارۃ والتنبیہ والثانی انہ یجوز ان یقع موقع اسم الاشارۃ اسم صریح لا یصح اعمالہ نحو تمرۃ نخلی بسرًا الطیب منہ رطبًا وقد تکون جملۃ خبریۃ اما کونھا جملۃ لان الغرض من الحال بیان ھیئۃ الفاعل والمفعول بہ وھو کما یحصل بالمفردات کذلک یحصل بالجمل اما کونھا خبریۃ فلان الحال مربوط بذی الحال والانشاء لا یقبل الربط فالاسمیۃ متلبسۃ بالواو والضمیر لان الجملۃ الاسمیۃ اکدت فی الاستقلال فلابد فیھا من رابط قوی وھو الواو والضمیر معًا نحو جاءنی زید وھو راکب او الواو وحدہ لان الواو

فلان

---

۵۱ قولہ فان قیل لما کان بسرًا آہ حاصل الاعتراض ان ھذا لیس بمفضل لانہ لیس بفاعل بل المفضل الضمیر المستکن فی اطیب و حاصل الجواب ان الضمیر فی مقابلۃ الظاھر کالعدم فاقیم الظاھر الذی ھو اسم الاشارۃ مقام الضمیر فی کون الحال بعدہ بلا فاصل و فاضمحل ما قیل ان الضمیر فی اطیب واسم الاشارۃ قبلہ فلا یقوم المظھر مقامہ ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ ومذھب العامۃ آہ ھذا ما ذھب الیہ ابو علی واتباعہ ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ والبسریۃ لیس قیدا آہ لانہ یمکن ان یکون المشار الیہ التمر الیابس ۱۲ تحفہ ۵۴ قولہ نحو تمرۃ تجلی آہ لان المبتدأ لا یعمل لانہ جامد والجامد لا یعمل لانہ لیس فیہ شائبۃ من الفعل ۱۲ تحفہ ۵۵ قولہ فالاسمیۃ بالواو والضمیر آہ انما ربطوا الجملۃ الحالیۃ بالواو دون الجملۃ التی ھی خبر المبتدأ فانہ اکتفی فیھا بالضمیر لان الحال تجیئ فضلۃ بعد تمام الکلام فاحتیج فالاکثر الی فضل ربط فصدرت الجملۃ التی اصلھا الاستقلال بما ھو موضوع للربط اعنی الواو التی اصلھا الجمع لیوقن من اول الامر ان الجملۃ لم تبق علی الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلۃ والصفۃ فانھا لا تجیئ الا بالواو لان بالخبر تتم الکلام وبالصلۃ تتم جزء الکلام والصفۃ لتبعیتھا للموصوف لفظا وکونھا معنی فیہ کانھا من تمامہ فاکتفی فی تلاثیھا بالضمیر بلی قد یصدر الصفۃ والخبر بالواو اذا حصل لھما ادنی انفصال وذلک بوقوعھما بعد الا نحو ما حسبتک الا وانت بخیل وما جاءنی رجل الا وھو فقیر واما الصلۃ فلا یعرض لھا مثل ھذا فلا تری ابدا مصدرۃ بالواو وکذا فی الرضی ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

یقع فی اوّل الکلام وجوبًا فیدلّ علی الربط من اول لوهلة نحو کنتُ نبیًا وآدم بین الماء والطین او بالضمیر علی ضعف لان الضمیر لا یقع فی اول الکلام وجوبًا فلا یدلّ علی الربط من اوّل لوهلة نحو کلّمتُه فوه الی فیّ والمضارع المثبت بالضمیر وحده لان المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظًا ومعنًی وهو متلبس بالضمیر وحده فکان ایضًا متلبسًا بالضمیر وحده نحو جاء فی زید یسرع ای جاء فی زید سارع وما سواهما بالواو والضمیر او بلحدهما بلا ضعف لان الجملة الفعلیّة لیست اکدت فی الاستقلال فلا تقتضی الربط القوی وهو الواو والضمیر معًا مثال المضارع المنفی المتلبس بالواو والضمیر معًا نحو جاء فی زید وما یتکلم غلامه ومثال المضارع المنفی المتلبس بالواو وحده نحو جاء فی زید وما یتکلم عمرو ومثال الماضی المثبت المتلبس بالواو والضمیر معًا نحو جاء فی زید وقد خرج غلامه ومثال ما کان بالضمیر فقط نحو جاء زید قد خرج غلامه ومثال ما کان متلبسًا بالواو فقط نحو جاء فی زید وقد خرج عمرو ومثال الماضی المنفی المتلبس بالواو والضمیر معًا نحو جاء فی زید وما خرج غلامه والماضی المنفی المتلبس بالضمیر وحده نحو جاء فی زید ما خرج غلامه والماضی المنفی المتلبس بالواو وحده نحو جاء فی زید وما خرج عمرو ولا بد فی الماضی المثبت من لفظ قد ای من دخول لفظ قد ظاهرًا نحو جاء فی زید وقد خرج غلامه او مقدّرًا نحو جاء فی زید وقد خرج غلامه وکم حصرت صُدُورُهُم لان قد فی اصل وضعه الواضع لتقریب زمان الماضی الی زمان الحال لکن الماضی اذا وقع حالًا لا بد فیه من قد لیدلّ علی تقریب زمان الماضی الی زمان عامل ذی الحال مجازًا ویجوز حذف العامل ای عامل الحال لقیام قرینة سواء کانت القرینة حالیة او مقالیة مثال القرینة الحالیة کقولک للمسافر راشدًا

سلہ قولہ کنت نبیا آہ لا یقال ان الحال فی ہذا الحدیث لم تبین ہیئة الفاعل او المفعول بہ فلا یکون التعریف جامعًا لانا نقول ان الحال قد تکون باعتبار متعلق ذی الحال کما ان الصفة قد تکون باعتبار متعلق الموصوف والمعروف ہو الاول ولانا نقول ان ہذه الحال تبین ہیئة الفاعل لانه یفہم من ہذه الحال کونه موصوفا بان الآدم بین الماء والطین وہو ہیئة الفاعل کذا قال مولانا ابو البقاء اتحف سلہ قولہ وللمضارع آہ اعلم انه یشترط فی المضارع الواقع حالًا خلوه عن حسن الاستقبال اقول کیف یحکم انه بان المضارع المثبت بالضمیر وحده فذکر فی التوضیح انه یجب الواو او قد فی الحال کونها داخلة علی مضارع مثبت کقوله تعالی یٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُوْنَنِیْ وَقَدْ تَعْلَمُوْنَ اَنِّیْ رَسُوْلُ اللّٰهِ الخ

Marfat.com

محمد یا ای ستر راشدا فالقرینة علیه حال المسافر ومثال القرینة المقالیة کقوله تعالٰی اَیَحْسَبُ الْاِنْسَانُ اَنْ لَّنْ نَّجْمَعَ عِظَامَهٗ بَلٰی قٰدِرِیْنَ عَلٰٓی اَنْ نُّسَوِّیَ بَنَانَهٗ ای بلی نجمعها قادرین علی ان نسوّی بنانه ویجب حذف عامل الحال فی المؤکدة ای فی الحال المؤکدة فالحال المؤکدة ما لاتنفک عن صاحبها غالبا والحال المنتقل ما تنفک عن صاحبها غالبا **فان قیل** هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالٰی شَهِدَ اللّٰهُ اَنَّهٗ لَآ اِلٰهَ اِلَّا هُوَ وَالْمَلٰٓئِكَةُ وَاُولُوا الْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ لانه حال مؤکدة مع انه لایحذف عاملها **قلنا** المراد بالحال المؤکدة بعض الاحوال المؤکدة مثل زید ابوك عطوفا ای احقه **فان قیل** ان احقه لایخلو اما بفتح الهمزة او بضمها فان قلت بفتح الهمزة فهو مضارع متکلم من الثلاثی المجرد لایدل علی المبالغة والمقصود ههنا المبالغة وان قلت بضم الهمزة فهو مضارع متکلم من باب الافعال فیدل علی الاحقاق لاعلی التحقیق والمقصود فی هذا المقام التحقیق دون الاحقاق **قلنا** انه بفتح الهمزة لکنه بمعنی تحققته فهذا المجاز یأبی مع اتحاد اللفظ **او نقول** انه بضم الهمزة لکنه بمعنی اثبته فهذا مجاز لفظی مع اتحاد الباب وشرطها ای شرط وجوب حذف عامل الحال المؤکدة هو ان یکون مقررة ای مؤکدة لمضمون ای لمدلول جملة اسمیة التی هی المرکبة من الاجزاء التی لیست صالحة للعمل فلما قال لمضمون جملة فیحترز به عن الحال الذی یؤکد لبعض اجزاء الجملة نحو قوله[1] تعالٰی اِنَّآ اَرْسَلْنٰكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلًا ولما قال اسمیة فیحترز به عن الحال الذی یؤکد لمضمون جملة فعلیة نحو قوله تعالٰی شَهِدَ اللّٰهُ الخ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ **فان قیل** هذه القاعدة منقوضة بقوله[2] تعالٰی اَللّٰهُ شَاهِدٌ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ لان الحال فیه مؤکد لمضمون جملة اسمیة مع انه لایحذف

---

[1] قوله تعالٰی اِنَّآ اَرْسَلْنٰكَ آه قال العلوی فان قیل قوله رسولا انما یؤکد لبعض اجزاء الجملة وهو الارسال اذا اردت معناه اللغوی واما لو اردت به معناه الشرعی وهو انسان بعثه الله تعالٰی الی الخلق بکتاب او شریعة فیؤکد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالٰی قلنا حینئذ یکون المراد بالارسال ایضا معناه الشرعی فیؤکد ایضا علی هذا التقدیر بعض اجزاء الجملة فلیتأمل انتهی اقول لما کان المراد من الارسال الارسال الشرعی یکون اسناد الارسال الیه ای الی الضمیر البارز بلا فائدة جدیدة وهذا کما تری ولعله اشار الیه بقوله فلیتامل ۱۲ تحفه

[2] قوله بقوله تعالٰی اَللّٰهُ شَاهِدٌ قَآئِمًا آه اقول هذا لم اجده فی القرآن علی هذا النظم فتفکر لعلک تجده ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

عاملها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي لا تصح للعمل وههنا الجزء الذي صالح للعمل فههنا الخفض واجب باعتبار القرينة وساد المسد اما القرينة فهي نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة المعمول مقام المعمول **التمييز** ما يرفع الابهام المستقر اي الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه مات في مثل هذا التركيب قطرز قه اي فالانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتميز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم وما فعل **فان قيل** المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا وقد اردت الابهام الوضع فهذا ليس الا مجازا وفي المجاز لابد من القرينة فما القرينة لك ههنا **قلنا** القرينة ههنا قاعدة العلماء وهي ان الشئ اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل في هذا المقام الابهام الوضع **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه قرينة المشترك كالجارية في نحو رأيت عينا جارية لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع مع انه ليس بتميز وكذا دخل فيه اوصاف البهائم نحو هذا الرجل لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتميز وكذا دخل فيه عطف البيان في مثل ابو حفص عمر لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتميز قلنا المراد بالابهام ما هو الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له وهذا الابهام ليس من هذه الحيثية بل انشأ من تعدد الوضع كما في المثال الاول او من تعدد المستعمل فيه او من تعدد الموضوع له على اختلاف المذهبين كما في المثال الثاني او من عدم الاشتهار كما في المثال الثالث عن ذات قيد الذات احترازا عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف لا عن الذات **وتحقيق المقام**

قوله ان كلمة ما عبارة عن الاسم اقول ولا بد ان يكون ذلك الاسم نكرة لامتناع تعريف التمييز خلافا للكوفيين وابن طراوة متمسكين بقول الرشيد بن شهاب **شعر** رايتك لما ان عرفت وجوهها ؛ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ؛ وحمل الجمهور على الضرورة قال المتوسط وبهذا خرج صفات الاسماء المبهمة نحو هذا الرجل قوله ما جنس وقوله يرفع يخرج ما لا يرفع الابهام وفائدة القيدين الباقيين يعلم من قول الاستاذ فتامل ۱۲ تحفه **قوله** او من تعدد المستعمل فيه هذا ينافض لما وقع في باب الوصف في قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام حيث قال هناك اي للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع فتدبر ۱۲ تحفه خادميه ۔

Marfat.com

ان الواضع وضع الرطل لنصف المن ولا ابهام فيه من حيث القدر بل الابهام فيه من حيث الجنس والوصف فاذا اريد رفع الابهام من الجنس يقال رطل زيتا فيسمى هذا بالتمييز واذا اريد رفع الابهام عن الوصف يقال منا مدنيا بغداديا فيسمى بالنعت والحال مذكورة او مقدرة فيه اشارة الى تقسيم التمييز يعنى ان التمييز على قسمين احدهما ان يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو طاب زيدا زيتا وقسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة نحو طاب زيد اباظهوفى قولنا طاب شئ منسوبا الى زيد ابا فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا فبالمفرد احترز عن الجملة وشبهها وعن الاضافة وبالمقدار احترز عن غير المقدار والمقدار ما يقدر به الاشياء عرفا والمقادير خمسة كما فى قول الناظم

سپنج ازمن تو مقادير را شناس ☆ كيل است ووزن ومد وذراع ست وهم قياس اما فى العدد نحو عشرون درهما

وسيأتى اى بيان تمييز عشرون فى باب اسماء العدد واما فى غير نحو طاب زيتا ومنوان سمنا وعلى القرة مثلها زيدا فان قيل التمييز رافع الابهام عن الذات ولا ابهام فى هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير هى المقدرات فان قيل ان التمييز رافع الابهام عن المعنى للموضوع له والمقدرات ليست بمعان موضوعة لها

قوله ورفع برفع الابهام عن ذات مقدرة اى عن ذات لا مذكورة ولا مقدرة بل يفهم من فحوى الكلام فلا يرد ما قال الحافظ من انه لا خفاء فى ان تاب زيد كلام تام ليس فيه تقدير فى نظم الكلام نعم فى اسناد الطيب الى زيد يحصل عند العقل لما اسند اليه الطيب فى نفس الامر احتمالات متعددة شتى انتهى وكذا لا يرد ما قال مولانا ابو البقاء من ان يكون طاب شئ منسوب الى زيد لا يقتضى تقدير لفظ شئ فيه الا ترى ان الحيوان انسان فى قوة قولنا لبعض الحيوان انسان مع انه لم يقل احد الى تقدير البعض فيه والمراد بنحو الحيوان انسان القضايا المهملة فافهم ۱۲ تحفه قوله طاب شئ منسوب الى زيد اعلم ان ما ذكره الاستاذ العلام تقديرا يقتضى المثال المذكور سلما انه يجرى فى جميع مواضع الذات المقدرة حتى يتجه عليه انه لا يناسب فى كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شئ زيدا على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يمكن جريانه فى كفى زيد رجلا ايضا بان يقال كفى شئ منسوب الى زيد وهو رجلية وكذا فى كفى زيد شهيدا كفى شئ منسوب الى زيد وهو شهادته لان الكفاية انما يكون باعتبار صفة من صفاته كذا قال جمال الناظرين ۱۲ تحفه قوله فبالمفرد احتراز آه فان قيل ان المثل فى قولنا على التمرة مثلها زبدا لم يكن مفردا بهذا التفسير والمصرح جعله من امثلته فلم يصح قول الاستاذ فانا ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة فيكون المعنى ان المفرد ما يقابل النسبة فى الجملة وفى شبهها وفى المضاف من حيث انه مضاف وفى المادة المذكورة ليس الابهام فى النسبة بل الابهام فى ذات المضاف فيكون داخلا فى المفرد ۱۲ تحفه

Marfat.com

قلنا الموضوع له اعم من ان یکون موضوعا له بوضع شخصی او نوعی فالمجاز وان لم یکن موضوعا له بوضع شخصی لکنه موضوع له بوضع نوعی فالوضع الشخصی بان یلاحظ اللفظ بخصوصه ویوضع لمعنی بخصوصه کما فی الحوامد والوضع النوعی تعیین اللفظ بازاء المعنی باعتبار قاعدة کلیة کما فی المشتقات مثلا کما تقول ان کل لفظ علی وزن فاعل فهو موضوع لذات من له الفعل والوضع النوعی فی المجازات موجود بحیث ان کل لفظ مقارن بقرینة صارفة فهو متعین لمعنی مناسب للمعنی الموضوع له ثم الوضع النوعی علی قسمین وضع نوعی فی الحقائق ووضع نوعی فی المجازات فالوضع النوعی فی الحقائق بان یتعین اللفظ للمعنی باعتبار قاعدة کلیة بحیث لا یحتاج هذا اللفظ فی الدلالة علی ذلك المعنی الی انضمام قرینة **فان قیل** المراد بالقرینة لا یخلو اما ان طباق مع القاعدة الکلیة او امر سواه فالاول کما یوجد فی الوضع النوعی للمجازات کذلك یوجد فی الوضع النوعی للحقائق والثانی کما لا یوجد فی الوضع النوعی للحقائق کذلك لا یوجد فی الوضع النوعی للمجازات فعلی هذا لا یحصل الفرق بین الوضع النوعی للحقائق وبین الوضع النوعی للمجازات **قلنا** المراد بالقرینة امر سواه ولا نسلم انه کما لا یوجد فی الوضع النوعی للحقائق کذلك لا یوجد فی الوضع النوعی للمجازات بل فی النوعی للمجازات لا بد من قرینتین احدهما لحصول الانطباق بالقاعدة الکلیة والاخری لافهام المعنی سواء کانتا مذکورتین حقیقة کما فی رأیت اسدا لیس بمفترس یرمی وکانت واحدة قائمة مقام القرینتین کما فی رأیت اسدا یرمی **فان قیل** المقادیر خمسة فما الوجه للمصنف حیث ذکر البعض وترک البعض وکرر البعض **قلنا** ان مطمح نظر المصنف لیس فی بیان مقادیر بل فی بیان ما یتم به المفرد المقدار لیتحقق علة نصب التمیز بحیث ان یشبه المفرد المقدار بالفعل ویشبه متممه

قوله ان یشبه الخ ذکر فی التصریح شرح التوضیح اختلف فی صحة اعمال الاسم المبهم مع انه جامد فقیل یشبه باسم الفاعل لانه طالب فی المعنی کعشرین درهما فانه یشبه ضاربین زیدا وطل زیتا فانه یشبه یضارب عمرو فی الاسمیة والطلب المعنوی ووجوده التمام وهو التنوین والنون قیل یشبه بافعل من وذلك فی خامس مرتبة فان الفعل اصل اسم الفاعل لانه یعمل معتمدا وغیر معتمد واسم الفاعل لا یعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه یعمل فی السببی والاجنبی وهی لا تعمل الا فی السببی ومن الاجنبی هی اصل الافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا یرفعه الا فی مسئلة وهو اصل المقادیر لانه یحتمل الضمیر وهی لا تحتمله وصحح هذا القول لان حمل الشیء علی ما هو به اشبه اولی العامل فی تمیز النسبة الفعل وشبهه وذهب قوم الی ان العامل فیه هو الجملة التی انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما شبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الی المحققین انتهی ملخصا ۱۲ منه

Marfat.com

بالفاعل ویشبه تمیزه بالمفعول **فان قیل** ان المفرد المقدار کما یتم بالامور الاربعة المذکورة کذلک یتم بالالف واللام لان معنی تمام الاسم کونه بحالة یستحیل معه الاضافة والاسم کما یستحیل اضافته مع هذه الامور الاربعة المذکورة کذلک یستحیل الاضافة مع الالف واللام فلو وقع الاسم بعد الاسم التام بالالف واللام فینبغی ان یکون منصوبا علی التمیز فیقال عندک الراقود خلا قلنا المراد بالمتمم لیس مطلق المتمم بل المراد بالمتمم المقدار الذی یشبه بالفاعل واللام لیس مشابها بالفاعل لان الفاعل عقیب الفعل واللام مقدم علی الاسم فیفرد[1] ان کان جنسا وهو[2] ما یشابه اجزاءه ویقع مجردا عن التاء علی القلیل والکثیر وافرد ولان المقصود من التثنیة والجمعیة هو الدلالة علی کثرة الافراد والجنس کاف فی الدلالة علی کثرة الافراد فلا حاجة الی التثنیة والجمعیة الا ان یقصد الانواع لان الجنس وان دل علی کثرة الافراد لکن لا یدل علی کثرة الانواع فلا بد فیه من التثنیة والجمعیة لیدل علی کثرة الانواع **فان قیل** ان التمیز کما یثنی ویجمع لقصد الانواع کذلک یثنی ویجمع لقصد الاعداد فما الوجه للمصنف ان تخصص قصد الانواع بالاستثناء قلنا المراد بالانواع خصص الجنس سواء کانت بالخصوصیات الکلیة او الشخصیة ویجمع فی غیره لان الاصل الموافقة بین التمیز والممیز ثم ان کان ای المفرد المقدار التام بتنوین او بنون التثنیة جاز الاضافة ای المفرد المقدار الی تمیزه لان المقصود من التمیز رفع الابهام وهو یحصل بالاضافة مع زیادة التخفیف **فان قیل** ان الظاهر من سیاق الکلام ان الضمیر فی کان راجع الی التمیز فیکون المعنی وان کان التمیز متلبسا بتنوین او بنون التثنیة جاز الاضافة فحینئذ یلزم الخروج عن المبحث لان المبحث

---

[1] قوله فیفرد ان کان جنسا ای تمیزا سوی العدد فلا یرد ان تمیز العدد الاقل لا یفرد وان کان جنسا لم یقصد به الانواع لئلا یلزم استعماله علی خلاف وضعه وکذا المراد فی قوله الا ان یقصد الانواع والقرینة علی هذه العنایة حوالة المصنف تمیز العدد الی ما بعد فتامل وینبغی ان یعلم ان هذا الحکم لیس مخصوصا بهذا القسم من التمیز بل یجری فی التمیز عن النسبة ایضا الا انه اکتفی بذکره ههنا بالتنبیه وعلی وجه المشترک رومالاختصار ۱۲ تحفه [2] قوله وهو ما یشابه اجزاءه ویقع مجردا عن التاء علی القلیل والکثیر یعنی لم یکن لکل جزء اسم آخر بعینه سوی اسم الکل والجزء کالید والرجل فی اجزاء الانسان وذلک اذا کان له جزء هو الاکثر واذا لم یکن له جزء کالابوة فلا قیل لشکل بالابوة لانه لا جزء له فالاولی الاقتصار علی الوقوع مجردا عن التاء علی القلیل والکثیر ولا یخفی ان الاشکال وارد علیه ایضا اذ القلة والکثرة منتف عن الابوة فافهم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

فی تنوین المفرد المقدار لا فی تنوین التمیز قلنا ان الضمیر فی کان راجع الی المفرد المقدار لا الی التمیز فلا یلزم الخروج عن المبحث لکنه مخالف من سیاق[1] الکلام فالاولی فی الجواب ان یقال وان وجد التمیز متلبسا بتنوین المفرد او بنون التثنیة فانه لما تم الاسم بما اقتضی التمیز فکان التمیز متلبسا بهما حکما والا ای وان لم یتم بتنوین المفرد او بنون التثنیة بل یتم بنون الجمع او بالاضافة فلا ای لا یجوز اضافة المفرد المقدار الی التمیز اما فی الاضافة فلئلا یلزم اضافة المضاف واما فی نون الجمع فلانه جاز ان یضاف الی غیر التمیز فلو اضیف الی التمیز لزم[2] الالتباس فی بعض الصور کما فی عشرین رمضان فلا یضاف فی غیر صورة الالتباس ایضا لاطراد الباب وعن غیر مقدار ای قد یرفع الابهام عن مفرد غیر مقدار نحو خاتم حدید والخفض اکثر لان المقصود من التمیز رفع الابهام وهو یحصل بالاضافة مع زیادة التخفیف والقسم الثانی یرفع الابهام عن نسبة ثابتة فی جملة او ماضاها ای فی شبه الجملة فان قیل فعلی هذا یلزم المخالفة بین الاجمال والتفصیل لان الاجمال یشعر بان القسم الثانی عن التمیز یرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصیل یشعر بان القسم الثانی عن التمیز یرفع الابهام عن نسبة فی جملة او ماضاها قلنا[3] الابهام فی طرف النسبة

[1] قوله لکنه مخالف من سیاق الکلام لان فیه فوات المناسبة بین المعطوف والمعطوف علیه لان قوله ثم ان کان بتنوین عطف علی قوله فیفرد ان کان جنسا والضمیر فیه راجع الی الضمیر فینبغی ان یکون المعطوف ایضا کذلک فتامل فیه ۱۲ تحفه [2] قوله لزم الالتباس فی بعض الصور کما فی عشرین رمضان فانه لا یعلم انه ای الیوم العشرون من رمضان کما هو علی تقدیر الاضافة الی التمیز ام ای عشرون رمضان کما هو علی تقدیر الاضافة الی الغیر قال مولانا عبد الغفور ان رمضان لو کان تمیز الکان نکرة ولو لم یکن تمیز الاحتمل ان یکون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس لیس الا علی تقدیر ان لا یکون علما انتهی اقول ان علی تقدیر العلمیة یکون التمیز منصرفا... غیره وایضا اقول هذه مناقشة علی الامثلة لیس من اهل الکمال فافهم ولا تکن من اهل الجدال ۱۲ تحفه [3] قوله قلنا الابهام فی طرف النسبة الخ المراد بطرف النسبة ههنا ای فی القسم الثانی من تمیز الذات المقدرة لانها التی تقوم النسبة بها حقیقة وهو المتبادر عند کل متعلم ولا شک ان ابهام الذات المقدرة یوجب الابهام فی النسبة التی قامت هی بها وکذلک رفع الابهام عن النسبة المذکورة یستلزم رفعه عنه ولیس المراد ان کل طرف نسبة فیه ابهام یوجب الابهام فی النسبة وکذلک کل ما یرفع الابهام عن النسبة یستلزم رفعه عن طرفها فلا یرد ما اورد علی الحکیمین بان الاول ینتقض بقولنا عندی رطل فان فی طرف هذه النسبة ابهام وهو الرطل ولا یوجب ابهاما فی النسبة وبان الثانی ینتقض بقولنا طاب رطل زیتا بان رفع الابهام عن الطرف لا یوجب الرفع عن النسبة فان الابهام فیها باقیة فافهم کذا قال مولانا نور الحق مع تغییر ۱۲

Marfat.com

یستلزم الابہام فی نفس النسبۃ ورفع الابہام عن نفس النسبۃ یستلزم رفع الابہام عن طرفی النسبۃ لکن المصنفؒ اقتصر علی النسبۃ للتنبیہ علی ان المقابلۃ بین قسمی التمیز لیست باعتبار تقدیر الذات وذکرہ بل باعتبار الذات والنسبۃ فان کان التمیز رافع الابہام عن الذات فہو القسم الاول سواء کانت الذات مذکورۃ نحو رطل زیتاً او مقدرۃ نحو نعم رجلاً وان کان التمیز رافع الابہام عن النسبۃ فہو القسم الثانی سواء کانت الذات مذکورۃ نحو طاب زید نفساً او مقدرۃ نحو طاب زید اباً ای طاب شیء منسوب الی زید اباً **ثم اعلم** ان التمیز عن النسبۃ علی اربعۃ اقسام عین اضافی و عین غیر اضافی و عرض اضافی و عرض غیر اضافی فالعین الاضافی ما یکون قائماً بنفسہ ویعتبر فی مفہومہ الاضافۃ الی الغیر کأبٍ والعین غیر الاضافی ما یکون قائماً بنفسہ ولا یعتبر فی مفہومہ الاضافۃ الی الغیر کالنفس والدار والعرض الاضافی ما یکون قائماً بالغیر ویعتبر فی مفہومہ الاضافۃ الی الغیر کالابوۃ والعرض لغیر الاضافی ما یکون قائماً بالغیر ولا یعتبر فی مفہومہ الاضافۃ الی الغیر کالعلم وایضاً التمیز عن النسبۃ باعتبار ما انتصب عنہ علی ثلثۃ اقسام قسم خاص بالمنتصب عنہ[۵۲] وقسم خاص بمتعلقہ وقسم صالح لہما مثل طاب زید نفساً ہذا مثال الجملۃ والتمیز فیہ عین غیر اضافی خاص بالمنتصب عنہ وزید طیبٌ اباً ہذا مثال شبہ الجملۃ والتمیز فیہ عین اضافی صالح لہما **فان قیل** لما کان التمیز فی المثال الاول خاصاً بالمنتصب عنہ وفی الثانی صالحاً لہما فالظاہر ان النفس خاص بالجملۃ والاب خاص بشبہ الجملۃ **قلنا** لا فرق بین المثالین فی التمیز بحیث ان تمیز الجملۃ کما یجری فی الجملۃ کذلک یجری فی شبہ الجملۃ وتمیز شبہ الجملۃ کما یجری فی شبہ الجملۃ کذلک یجری فی الجملۃ فصار ہذان المثالان فی قوۃ اربعۃ امثلۃ وابوۃ ودارًا وعلمًا قولہ ابوۃ ودارًا وعلمًا ناظرٌ الی کل واحد من المثالین غیر مختص بالمثال الاخیر فصار کل واحد من المثالین فی قوۃ خمسۃ **فان قیل** المثال لتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بالمثال الواحد فلا حاجۃ الی تعدد الامثلۃ

---

[۵۲] **قولہ** خاص بالمنتصب عنہ وہو زیدا علم ان زیدا فی طاب زید نفسا یسمی بالمنتصب عنہ بضم میم ای اخذ منہ النصب لان انتصاب التمیز بمعنی ان نسبۃ طاب الی زید صار سببا لانتصاب التمیز لا بمعنی انہ عامل فی التمیز وناصب لہ ۱۲ **تحفہ خادمیہ**۔

Marfat.com

قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحيث ان النفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والاب عين اضافي صالح لهما والابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلو عرض غير اضافي وهذه الثلثة خاصة بمتعلق ما انتصب عنه او في اضافة مثل يعجبني طيبة دارا وابوة ودارا وعلما وترك النفس لانه اظهر من التميزات ولله در فارسا فان قيل المثال لتوضيح المشكل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان التميز عن النسبة كما يكون جامدا كذلك يكون مشتقا فان قيل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو اورد هذا المثال في القسم الاول فما الوجه للمصنف حيث خالف عن صاحب المفصل قلنا ان الضمير في درّه لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما فالتميز رافع الابهام عن نسبة الدر فيكون مثالا للقسم الثاني وان كان غير معلوم فالتميز يرفع الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب المفصل نظر الى ابهام الضمير فصيره مثالا للقسم الاول والمصنف نظر الى معلومية الضمير فصيره مثالا للقسم الثاني ثم ان كان اسما ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له اي لما انتصب عنه ولمتعلقه فان قيل هذا ينقض بمثل نفسا في طاب زيد نفسا لانه اسم ذاتي يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه قلنا المراد بالاسم الذاتي ما يصح جعله لما انتصب عنه ولم يكن نصا فيما انتصب عنه والنفس نص في المنتصب عنه والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اي خاص لمتعلق ما انتصب عنه فيطابق فيهما اي في هذين القسمين ما قصد من وحدة التميز وتثنيته

قوله فالتميز يرفع الابهام آه اعلم ان هذا يصرح في ان التميز قد يرفع الابهام عن مفرد غير تام لشئ من الاشياء التي ذكره الاستاذ فيما سبق بل تام في نفسه وذلك في موضعين احدهما الضمير في مقام التعظيم والتفخيم على الاغلبية وهو الاكثر نحو ياله رجلا وياله قصة وثانيهما اسم الاشارة نحو ما اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال فافهم ۱۲ تحفه

قوله ولم يكن نصا الخ اقول في اشارة الى ان المراد بقوله يصح الامكان الخاص فاندفع ما قال مولنا عصام وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اذ لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها انتهى اقول المراد من القسم الثاني قول المصنف والا فهو لمتعلقه ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

وجمعيته سواء كان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد اباً وطاب الزيدان اِن ابوين وطاب الزيدون اباءً او لموافقة المعنى الذى كان ثابتاً فى ما انتصب عنه نحو طاب زيد اباً اذا اردت له اباً واحداً وطاب زيد ابوين اذا اردت له اباً واحداً او جدّاً وطاب زيد اباءً اذا اردت له اباً واجداداً الا اى لا يطابق اذا كان جنساً ووجهه مامرّ الا اى يطابق ان يقصد الانواع ووجهه مامرّ وان كان صفة كانت له اى خاصّ بالمنتصب عنه لان الصفة تقتضى الموصوف والمذكور اولى بالموصوفية من المقدر فان قيل ان التمييز يرفع الابهام عن الذات فكيف يكون صفة قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق فان قيل هذا ينقض بنحو كفى بزيد رجلاً لانه جامد مع انه خاص بما انتصب عنه قلنا المشتق اعم من ان يكون صريحاً او تاويلاً فرجلاً وان لم يكن مشتقاً صريحاً لكنه مشتق تاويلاً فيكون التقدير كفى زيد كاملاً فى الرجلية وطبقه اى مطابقة التمييز مع ما انتصب عنه فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لانه حامل لضمير ما انتصب عنه فان قيل ان قوله وطبقه عطف على خبر كان محمول على اسم كان وههنا لا يصح الحمل لانه لزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا الواو ليس للعطف بل بمعنى مع او نقول الواو للعطف والمصدر مبنى للفاعل فيكون المعنى كانت صفة له مطابقة له واحتملت له الصفة المذكورة الحال لاستقامة المعنى على تقدير الحالية فان قيل لما كان المعنى مستقيماً على التقديرين فما الوجه للمصنف حيث حكم على الحال على سبيل الاحتمال قلنا لان زيادة من يؤيد جهة التمييز لان من تزاد مع التمييز لا مع الحال او نقول ان مقصوده دناءة بالفرسية لا مد جه بشئ اخر فى حال الفرسية ولا يتقدم على عامله اذا كان عامله اسماً جامد

قوله قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق يعنى انه يرفع الابهام عن ذات لا عن وصف قال مولانا نور الحق وفيه تامل لان فارسا فى التركيب يحتمل الحال ايضا فالفرق انه حينئذ يرفع الابهام عن الوصف وعند كونه تمييزا يرفع عن الذات لا يخلو عن تعسف انتهى ۱۲ تحفه قوله لان زيادة من يؤيد جهة التمييز كما فى قولهم عزّ من قائل يعنى قوى هست وى توانا هست وے از روے گوينده گى ۱۲ تحفه قوله اذا كان عاملا اسماً اه وكذا لا يتقدم اذا كان افعل التفضيل والصفة المشبهة او المصدر او ما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به فتامل فيما قال الاستاذ العلام ۱۲ تحفه خادميه

Marfat.com

لان الجامد ضعیف لعمل لانه مشابه للفعل مشابهة ضعیفة فیعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم
والاصح ان لا یتقدم علی الفعل لان التمیز عن النسبة فاعل فی الحقیقة وتقدیم الفاعل علی الفعل
ممتنع فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالیٰ وَفَجَّرْنَا الْاَرْضَ عُیُوْنًا لان عیونا تمیز
عن النسبة ولیس بفاعل ویقولهم امتلأ الاناء ماءً لان ماءً تمیز عن النسبة ولیس بفاعل
قلنا ان الفاعل اعم من ان یکون فاعلا لنفس الفعل مثل طاب زید نفسا لانه فی
قوة قوله طاب نفس زید او یکون فاعل الفعل بعد جعله لازما کما فی فَجَّرْنَا الْاَرْضَ عُیُوْنًا
لانه اذا انتقلت الی باب الانفعال فیکون المعنی انفجرت عیونها او بعد جعله متعدیا
کما امتلأ الاناء ماء لانه اذا انتقلت الی الثلاثی المجرد فیکون المعنی ملأ الماء فان قیل
ان ماءً فی مثل هذا الترکیب امتلأ الاناء ماءً فاعل من حیث قصد المتکلم من غیر حاجة الی جعل
الفعل متعدیا لان المتکلم لما قصد اسناد الامتلاء الی بعض متعلقات الاناء ولو علی سبیل
المجاز وقع فیه الابهام فلا حاجة الی تمیزه بقوله ماءً فهو فی قوة قوله ملاه الماء کما فی هذا الترکیب
زید تجارة ای ربح تجارة زید خلافا للمازنی والمبرد فانهما یقولان بجواز تقدیم التمیز علی الفعل اذا
الفعل قوی العمل فیعمل فی المعمول المتأخر والمتقدم کما فی قول الشاعر شعرا تهر سلمی بالفراق جیبها
وما کاد نفسا بالفراق تطیب المستثنی متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنی لا یخلو
اما ان یعلم دخوله فی المستثنی منه قبل الاستثناء قطعا او علم خروجه من المستثنی منه قبل
الاستثناء قطعا فان کان الاول فهو متصل وان کان الثانی فهو منقطع فان قیل

قوله لان التمیز عن النسبة فاعل آه اقول قد سبح لی فی هذا المقام شک وتصفحت فی کتب المعتبرین له کحاشیة مولانا نور الحق رح والفاضل اللاری ومولانا عبد الرحمن وغیرها فلم تعترضوا له ثم وجدت فی حاشیة جمال الناظرین وبینه بحیث لا یتصور الزیادة علیه فان اشتهیت فارجع الیه وطالعه ولو لا تضییق المقام لاردته ونقل عن سیبویه وسائر المحققین وجه آخر فی امتناع تقدیم التمیز علی الفعل وهو انه فی المعنی فرع عن الفاعل لانه یمتنع تحققه بدون الفاعل والفاعل لا یصح تقدیمه فالفرع اجدر اقول شکنا علی هذا الوجه ایضا وارد وقیل وجه ثالث فی امتناع تقدیم التمیز علی الفعل وهذا الوجه سالم وهو ان التمیز کالنعت فی الایضاح والنعت لا یتقدم علی عامله فکذلک ما اشبهه قاله الفارسی واستحسنه ابن حرون کذا فی التصریح شرح التوضیح ۱۲ تحفه ب ۵۲ قوله

فان قیل هذه القاعدة منقوضة آه قال صاحب المتوسط رحمه الله تعالیٰ ومثل هذا محمول بطرد اللباب ۱۲ تحفه۔

Marfat.com

ان تقسیم المستثنی الی المتصل والمنقطع لا یصح لان الشرط فی التقسیم ان یکون للقسم مفهوم مشترک وهو صادق علی کل قسم ولیس للمستثنی مفهوم مشترک ان یصدق علی کل قسم قلنا المفهوم اعم من ان یکون حقیقةً او اعتبارًا فههنا وان لم یکن حقیقةً لکنه اعتبارًا ای ما یطلق علیه لفظ المستثنی فی اصطلاح النحاة فان قیل ان تقسیم المستثنی الی المتصل والمنقطع لا یصح لان التقسیم بناء علی التعریف والمصنف لم یعرفه قلنا ان المعلومیة بهذا الوجه کافیة لصحة التقسیم فان قیل لما کان المعلومیة بهذا الوجه کافیا لصحة التقسیم فما الوجه للمصنف حیث عرف کل قسم تعریفًا علیحدة قلنا ان لکل قسم احکامًا خاصة لا یمکن حمل اجزائها علی کل واحد من غیر معرفة کل واحد منها فلذا عرف کل قسم تعریفا علیحدة فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعدد لفظا ای سواء کان المتعدد لفظا نحو جاءنی القوم الا زیدًا او تقدیرًا نحو ما جاءنی الا زید لا واحد والمنقطع هو الاسم المذکور بعدها ای بعد الا واخواتها غیر مخرج عن المتعدد لان الاخراج عن المتعدد یقتضی العزل فی المستقبل والمستثنی المنقطع غیر داخل فی المستثنی منه

---

۱ قوله لکنه اعتبارا هذا ما ذهب الیه المصرح وقال الشیخ الرضی والقائل ان یمنع اختلافهما فی الماهیة وکون المستثنی مشترکا لفظیا بینهما حقیقة المستثنی هو المذکور بعد الا واخواتها فمخالف لما قبلها نفیا او اثباتا وبهذا مثال للقسمین بحسب المعنی اقول وهذا هو الاولی بل الصواب وفیما یفهم بما قال المصرح من ان الوجه انه مشترک لفظی بین المتصل والمنقطع بدلیل ان احدهما مخرج وهو فصله الذی یتمیز عن الآخر غیر مخرج واذن یکونان حقیقتین مختلفتین فیکون لفظ المستثنی مشترکا بینهما وتعریف المشترک بحیث یکون جامعا للمختلفات بالماهیة علویا علی جمیع ذاتیاتها غیر متصور عند العقلاء کیف وامکان تعریفه بهذا الوجه یوجب ان یکون مواطیا انتهی نظر کیف ویلزم مما قال ان لا یکون الحیوان والکلمة مثلا مشترکا معنویا بالنسبة الی الانسان والفرس والاسم والفعل لان الانسان ناطق والاسم غیر مقترن والفعل مقترن الی آخر ما قال وایضا الاشتراک اللفظی خلاف الاصل فافهم وکن من المتبصرین ولا تکن من الجاهلین ۱۲ تحفه ۲ قوله ان المعلومیة بهذا الوجه الخ اقول الاولی ان یقال انما لم یعرف لانه معلوم بهذا الوجه والمعلومیة بهذا الوجه کان اتم واکمل کما لا یخفی ۱۲ تحفه ۳ قوله هو المخرج عن متعدده جزئیاته وهی التی تکون محمولة علی المستثنی نحو ما جاءنی احد الا زیدا لا اجزائه وهی التی لا تکون محمولة علیه کما شربت العبد الا نصفه ۱۲ تحفه ۴ قوله ای سواء کان المتعدد آه ولک ان تجعله تفصیلا للمخرج لان المستثنی کما یکون ملفوظا یکون محذوفا نحو ما جاءنی القوم الا زیدا علم ان قوله المخرج جنس شامل لجمیع المخرجات کالمخرج بالصفة وعطف البیان ولکن وغیرها وبقوله بالا واخواتها خرج کلها سوی المحذوف کذا فی التصریح وفیما قال الشارح نظر فتامل وعلی هذا اقتصر قوله والمنقطع الی آخره تحفه

Marfat.com

ثم اعلم ان المستثنى على قسمين متصل ومنقطع وفى تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى من جنس المستثنى منه والمستثنى المنقطع ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه لان المتعدد فى مثال المستثنى المتصل قولهم جاء القوم الا زيداً والمشهود فى مثال المنقطع قولهم جاء القوم الا حماراً ومذهب المحققين ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى داخلاً فى المستثنى منه قبل الاستثناء قطعاً سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه اولا والمستثنى المنقطع ما يكون المستثنى خارجاً من المستثنى منه قبل الاستثناء قطعاً سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه اولا والمختار عند المصنف مذهب المحققين

هو منصوب وجوباً اذا كان اى وقع بعد الا غير صفة فى كلام موجب لان ما يخلف نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية والبدل ههنا ممتنع لان البدل فى حكم تكرير العامل فانت لا تخلو اما ان تقول تكرير العامل ولا فان كررت يلزم فساد المعنى والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قيل وجب على المصنف ان يقيد الكلام بقيد تام ليخرج هذا القول قرأت الا يوماً كذا لان المستثنى فيه منصوب على الظرفية لا على الاستثنائية قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان كلامنا فى نصب المستثنى مطلقاً لا فى نصبه على الاستثنائية بدليل قول المصنف اذا كان بعد خلا وعدا فان قيل وجب على المصنف ان يقيد الكلام بقيد تام ليخرج عن هذه القاعدة قوله قرء الا يوم كذا لان المستثنى فيه مرفوع لا منصوب قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان هذا المثال فرد من افراد المستثنى المفرغ والمستثنى المفرغ خارج عن هذا القسم بقرينة المقابلة او مقدماً على المستثنى منه مثل جاء نى الا زيداً القوم لان ما يخلف نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية وههنا البدل ممتنع والا يلزم تقديم البدل على المبدل منه وهو لا يجوز او منقطعاً نحو جاء نى القوم الا حماراً لان ما يخلف نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية وهذا المثال لا يحتمل البدل الا بدال لغلط لكن بدال الغلط

ف۱ قوله بعد الا غير صفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يذهل عنه كذا قال الشارح ۱۲ تحفه

ف۲ قوله فى كلام موجب هو ليس فيه نفى واستفهام وتخصيص عند المازنى خلافا للجمهور فهو عندهم موجب يجب النصب فيه ۱۲ تحفه

Marfat.com

ههنا امتنع لان مبنی البدل الغلط علی السهو والغفلة ومبنی المستثنی المنقطع علی الرؤیة والفطنة وبینهما تنافٍ فی الاکثر ای فی اکثر الاستعمالات وهو استعمال الحجازیین ولما قال اکثر الاستعمالات احترز عن اقل الاستعمالات وهو استعمال بنی تمیم لان مبنی المذهب بنی تمیم علی ان المستثنی المنقطع علی قسمین قسم یصح حذف المستثنی منه واقامة المستثنی مقام المستثنی منه وقسم لا یصح فیه ذلک فالاول هو المستثنی منه واقامة المستثنی مقام المستثنی منه ففی الاول جواز البدلیة وفی الثانی التعین النصب علی الاستثنائیة کما فی قوله تعالی لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ او کان بعد خلا وعدا نحو جاءنی القوم خلا زیدًا وعدا زیدًا الا خلا وعدا افعال والمستثنی بعدهما مفعول به واعرابه النصب علی المفعولیة **فان قیل** ان نصب المستثنی بعد عدا مستقیم وبعد خلا غیر مستقیم لان خلا فعل لازم وهو لا یعمل النصب علی المفعولیة **قلنا** ان خلا وان کان فعلا لازمًا لکن یتعدی بواسطة حرف الجر کما فی هذا الترکیب خلت الدیار من الانیس **او نقول** ان خلا من باب الایصال **او نقول** ان خلا متضمن لمعنی جاوز فجاوز متعدٍ بنفسه فکذلک خلا متعد بنفسه ایضًا **فان قیل** ان دفع الاعتراض حصل بالوجه الاول فالحاجة الی زیادة الوجهین الاخیرین **قلنا** ان النحاة التزموا التضمن وحذف الایصال لیؤکد مشابهته بالا التی هی ام الباب **فان قیل** ان الضمیر فی خلا وعدا لا یخلو اما راجع الی المستثنی منه

---

۱ قوله قسم یصح حذف المستثنی آه وذلک بان لا یفسد المعنی بذلک نحو ما جاءنی احد الا حمارًا فانه یصح ان یقال ما جاءنی الا حمارًا اذ المجیء یتصور من الحمار وخلافه خلافه نحو ما جاءنی احد الا حجرًا اذ المجیء لا یتصور من الحجر ومنه قوله تعالی لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ آه فانه لا معنی ان یقال لَيْسَ الْيَوْمَ مَنْ رَحِمَ اللَّهُ فافهم ۱۲ تحفه ۲ قلنا ان خلا وان کان فعلا آه اقول هذا لیس بجواب لان لما قال الاستاذ بل تقریر لما قاله من الاعتراض فتدبر ولا تغفل وبالله العیاذ من الخطأ فی کل باب ۱۲ تحفه ۳ قوله من باب حذف آه اعلم ان الفعل المتعدی بحرف الجر اذا حذف الحرف ویوصل الفعل الی مفعوله فیتعدی بنفسه ۱۲ تحفه ۴ قوله بالوجه الاول فلا حاجة آه اقول هذا من بناء الفاسد علی الفاسد ۱۲ تحفه ۵ قوله لیؤکد مشابهته آه فی ان یلی کل منهما المستثنی ممالا فتامل ۱۲ تحفه ۶ قوله اما راجع آه اقول القوم اسم جمع ویجوز ارجاع ضمیر المفرد المذکر الیه کما سیجیئ من الاستاذ ایضا فی قول المصنف الناس مجبولون باعمالهم آه حیث رجع الضمیر فی علیه الی الناس وهو مثل القوم فما المانع من ارجاع ضمیر المفرد المذکر الی المستثنی منه ههنا فتدبر ۱۲ **تحفه خادمیه**۔

Marfat.com

او الی امر اخر فعلی الاول لا یجیء المطابقة بین الراجع والمرجع وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الضمیر فی خلا وعدا راجع الی مصدر الفعل المذکور او الی الاسم فاعل لفعل المذکور او الی البعض المطلق من المستثنی منه فیکون التقدیر جاء نی القوم خلا مجیئهم او خلا الجائی منهم او خلا بعضهم زیدا وکذا حال عدا القوم **فان قیل** ان خلا وعدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما مفعول به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولابد فی الجملة من الاعراب فما الاعراب ههنا **قلنا** ان اعرابهما النصب علی الحالیة **فان قیل** الماضی اذا وقع حالا لابد فیه من قد ولیس فیهما لفظة قد **قلنا** ان لفظة قد ههنا مقدر ولم یظهر لیؤکد[1] مشابهته بالا التی هی ام الباب فی الاکثر ولما قال فی الاکثر احترز عن اقل الاستعمالات لان علی اقل الاستعمالات کان المستثنی بعد خلا وعدا مجرورا لان خلا وعدا حرف جارة وعلی الجارة تجر المدخول وما خلا وما عدا ای وایضا المستثنی منصوب اذا وقع بعد نحو جاء نی القوم ما خلا زیدا او ما عدا زیدا لان ما خلا وما عدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما مفعول به واعراب المفعول به النصب علی المفعولیة **ثم اعلم** ان ما خلا وما عدا فی محل النصب اما[2] علی الظرفیة واما علی الحالیة **فان قیل** نصب ما خلا وما عدا علی الظرفیة لا یصح لان الظرف علی قسمین زمان ومکان وما خلا وما عدا لا ظرف زمان ولا مکان **قلنا** ان ظرفیتهما مجازیا عتبار المضاف لان[3] ما فی ما خلا وما عدا مصدریة وما المصدریة اذا دخلت علی الفعل کان الفعل اما ولا بالمصدر فیکونان ما ولین بمعنی المصدر وتقدیره الا وقات قبل المصدر شائع فیقدر فیهما وقت فیکون التقدیر جاء نی القوم وقت خلو مجیئهم زیدا او جاء نی القوم وقت عدم مجیئهم زیدا **فان قیل** ان نصب ما خلا وما عدا علی الحالیة لا یصح لان الحال

---

[1] قوله لیؤکد مشابهته آه وذلک لان قد من خواص الفعل فاذا لم یکن معها قد فیکونان کحرف الجر والا ایضا حرف فیکونان حینئذ اشبه بالا التی هی الاصل فی باب الاستثناء ۱۲ تحفه

[2] قوله اما علی الظرفیة ولم یتعرض الاستاذ لعلام لهذا الاحتمال فی خلا وعدا لان مبنی الاحتمال علی ما المصدریة کما سیبین الاستاذ بعد سطرة او سطرتین وهو هناک منتف فکذا ما یبنی علیه ۱۲ تحفه

[3] قوله لان ما فی ما خلا وما عدا مصدریة اقول الاولی ان یقال مصدریة بدون ما وقیل فی ما خلا وما عدا زائدة فیجوز الجر وهذا قول الجرمی والزیادی والکسائی والفارسی وابن جنی فعلی هذا ینبغی للمصنف ان یقول او ما خلا وما عدا علی الاکثر کما قال فی خلا وعدا فتامل فافهم ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

محمول علی ذی وھھنا لایصح الحمل لانہ یلزم حمل ظرف الوصف علی الذات وھو لا یجوز قلنا المصدر مبنی للفاعل فیکون التقدیر جاء فی القوم خالیًا مجیئھم زیدًا ومتجاوزا مجیئھم زیدًا ولیس ولا یکون ای وایضًا المستثنی منصوب اذا وقع بعدھما نحو سیجئ اھلک لا یکون بشرًا ولیس بشرًا الان لیس ولا یکون من الافعال الناقصۃ والمستثنی بعدھما خبر الافعال الناقصۃ وخبرھا من المنصوبات فان قیل ان لیس ولا یکون من الافعال الناقصۃ والافعال الناقصۃ تقتضی الاسم والخبر فخبرھما الاسم الواقع بعدھما فما اسمھما قلنا ان اسمھما الضمیر المستکن فیھما الراجع الی فاعل الفعل المذکور او الی البعض المطلق من المستثنی منہ لکن یلزم اضمار اسمھما فی باب الاستثناء لیؤکد مشابھتہ بالا التی ھی ام الباب ثم اعلم انہ لا یجوز التصرف فی ھذہ الافعال لانہا واقعۃ موقع الا وھو حرف لا یتصرف فیہا فکذا فیما وقع موقعہا وایضًا استعملت ھذہ الافعال فی المستثنی المتصل الغیر المفرغ ویجوز فیہ النصب علی الاستثنائیۃ ویختار البدل فیما وقع بعد الا فی کلام موجب وذکر المستثنی منہ نحو ما فعلوہ الا قلیل منھم الا قلیلا لانہ لو حمل ما بعد الا علی البدل لاستحق الاعراب بالاصالۃ ولو حمل ما بعد الا علی المستثنی لاستحق الاعراب بالواسطۃ استحقاق الاعراب بالاصالۃ اولی من استحقاق الاعراب بالواسطۃ فان قیل البدل فی حکم تکریر العامل فانت لا تحلوا اما کررت العامل او لا فان کررت العامل یلزم فساد المعنی ولا یلزم المخالفۃ عن قاعدۃ البدل قلنا انا نقول بتکریر العامل لکن المراد بالعامل صلۃ العامل بدون حرف النفی

---

۱ قولہ لیس ولا یکون آہ ذکر صاحب اللوامع انہما بعد المعرفۃ محالان وبعد النکرۃ صفۃ وقیل لا محل لہما وقال بعض شراحہ قال ابن ہشام وہذا مذہب الجمہور فی جمیع افعال الاستثناء ما خلا ما ورد ہذا فتامل فی قول الاستاذ فیما مر فی بیان اعراب خلا وعدا ۱۲ تحفہ

۲ قولہ او الی البعض المطلق من المستثنی منہ آہ اقول لم یتعرض للاحتمال الاول من الاحتمالات التی مرت فی خلا وعدا لان خبر الافعال الناقصۃ تحمل علی اسمائہا وعلی ہذا الاحتمال لا یصح الحمل لانہ یلزم حمل الذات علی الوصف والمعنی الانتزاعی وہذا باطل ۱۲ تحفہ خادمیہ

۳ قولہ ما فعلوہ الا قلیل آہ لا یقال لو کان البدل مختارًا فی ہذا المثال لغت لان البدل اذا کان نکرۃ المبدل منہ معرفۃ فالنعت واجب لانا نقول ہذا الحکم فی بدل الکل لا المطلق وہذا بدل البعض وانما استغنی فیہ عن الضمیر المبدل منہ لان الاستثناء یفید ان المستثنی بعض من المستثنی منہ علی ان ہذہ المسئلۃ مختلفۃ فیہا ذہب صاحب المفصل الی عدم الوجوب والجمہور الیہ ۱۲ تحفہ

۴ قولہ قلنا انا نقول بتکریر العامل آہ اقول ہذا التقدیر ایضا یفسد المعنی فی الجملۃ لفوات الحصر المستفاد من النفی والاقتدبر ۱۲ تحفہ خادمیہ

Marfat.com

فان قيل لانسلم ان ما بعدا لا لو حمل على البدل لاستحق الاعراب بالاصالة لان البدل قسم من التوابع والتوابع مستحق الاعراب بواسطة المتبوعات قلنا المراد بالاصالة والتبعية الاصالة والبدلية بالنظر الى قصد المتكلم ولاشك ان البدل مقصود المتكلم والمستثنى غير مقصود له ويعرب على حسب العوامل اى على حسب اقتضاء العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور لانه فرغ له العامل من المستثنى منه فلذلك وسمى هذا القسم بالمستثنى المفرغ فان قيل لما فرغ له العامل عن المستثنى منه فينبغى ان يسمى بالمفرغ له قلنا المراد بالمفرغ المفرغ له فى وهو غير الموجب ليفيد فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على سبيل الشمول ليدخل المستثنى فى المستثنى منه ثم اخرج بالا مثل ما ضربنى الا زيد فان قيل هذا ينقض بنحو قرأت الا يوما كذا لانه مستثنى مفرغ مع انه موجود فى كلام موجب فاجاب المصنف بقوله الا ان يستقيم المعنى وهو صحة الحكم على سبيل الشمول مثل قرأت الا يوما كذا لانه ليس المراد بالايام جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع والشهر والسنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور كذلك لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب فى بعض الصور نحو ما قرأ الا زيد فينبغى ان يشترط استقامة المعنى فيهما قلنا الاعتبار للغالب والغالب فى غير الموجب استقامة المعنى وفى الموجب عدم استقامة المعنى لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل ومخالفة واحد منها كثير غالب واشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل ومخالفة واحد منها قليل نادر فان قيل كما يصح قرأت الا يوما كذا اذا كان المراد بالايام ايام الاسبوع والشهر والسنة ينبغى ان يصح ضربنى الا زيد اذا اريد به جماعة مخصوصة بواسطة القرائن قلنا الفرق بين هذين المثالين باعتبار وجود القرينة وعدم القرينة والقرينة بالفعل موجودة فى هذا التركيب قرأت الا يوما كذا لا فى هذا التركيب ضربنى الا زيد على تقدير وجود القرينة فيه لاشك فى صحته

سلہ قولہ قلنا المراد الخ اقول ان المراد بالاصالة ان لا يكون عمل العامل فيه بواسطة وربط لفظ آخر وهذا لا يوجد الا على تقدير البدلية فتدبر ۱۲ تحفہ

سلہ قولہ والقرينة بالفعل موجودة فى هذا التركيب الخ اقول لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم مستقيم انه لا فرق بين المثالين بان القرينة فى احدهما موجودة بالفعل دون الآخر كيف وان كان المراد بالقرينة امرا لفظيا فهو منتف فى كليهما وان كان امرا عقليا فهو موجود فيهما ايضا فتامل وتدبر ۱۲ تحفہ خادمیہ

Marfat.com

ومن ثمه ای لاجل ان المستثنی المفرغ لایوجد فی کلام موجب لم یجز ما زال زیدٌ الا عالمًا
لان النفی اذا دخل علی النفی یفید الاثبات فیکون المعنی ثبت زید علی جمیع الصفات الّا علی
صفة العلم وهذا المعنی فاسد لان صفات زید بعضها مناقض لبعض فکیف تجمع فی شخص
واحد فان قیل ینبغی ان یحمل صفات زید علی الصفات التی یمکن جمعها فی شخص واحد
ثم یستثنی من جملتها صفة العلم او یحمل علی کل الصفات مبالغة فی نفی صفة العلم فعلی هذین
التقدیرین یرجع هذا المثال الی صورة استقامة المعنی قلنا علی هذین التاویلین یرجع
جمیع المواد الایجابیة عند الاستثناء الی صورة الاستقامة مع انه لم یقل به احد من الناس
فان قیل قد تقرر فیما سبق ان المستثنی منه اذا کان مذکورًا فی کلام غیر موجب ففیه
جواز النصب واختیار البدل فهذا منقوض بمثل ما جاءنی من احد الا زید والا احد فیها
الا عمرو وما زید شیئًا الا شیء لا یعبأ به لا المستثنی منه فی هذه الامثلة مذکور فی کلام غیر
موجب مع انه لا یختار فیها البدل لانه لو کان البدل مختارا لکان المستثنی مجرورا فی المثال الاول
ومنصوبًا فی المثالین الاخیرین مع انه مرفوع فی الکل فاجاب المصنف بقوله واذا تعذر
البدل علی اللفظ ای من جهة الحمل علی لفظ المستثنی منه فعلی الموضع ای یحمل علی المستثنی منه
لان یعمل علی المختار بقدر الامکان مثل ما جاءنی من احد الا زید لا احد فیها الا عمرو وما زید شیئًا
الا شیء لا یعبأ به وقوله لا یعبأ به صفة لشیء وانما وصف به لئلا یلزم استثناء الشیء من نفسه فان
قیل هذا الدلیل انما یستقیم علی النسخة التی وقع فیها هذا القید ولا یستقیم علی النسخة التی لا یقع فیها
هذا القید لان علی هذه النسخة ایضا یلزم استثناء الشیء من نفسه قلنا ان علی النسخة التی لا یقع
فیها هذا القید لا یلزم استثناء الشیء من نفسه لان المستثنی منه شیء مطلق سواء یزید علیه
صفة من غیر صفة الشیئیة اولا والمستثنی شیء لا یزید علیه صفة من غیر صفة الشیئیة

قوله فیه جواز النصب واختیار البدل لکن لابد من اشتراط ان لا یکون المستثنی متراخیا من المستثنی منه اذ لو کان
متراخیا نحو ما جاءنی احد حین کنت جالسا الا زید لم یکن البدل مختارا وان لا یکون رد الکلام تضمن الاستفهام نحو ما قال
القوم الا زیدا فی جواب من قال ما قام القوم الا زیدًا فان النصب ههنا اولی لیطابق الجواب السوال ولا مواخذة علی
المصنف بالاهمال اذ کثیر من القواعد بقی منه مهملا فی هذه الرسالة ۱۲ **تحفہ خادمیہ**

Marfat.com

لان من لا تزاد بعد الاثبات لان من[1] وضعه الواضع لاستغراق النفي والكلام بعد الا موجب وما ولا لا تقدر ان عاملتين اى حال كونهما عاملتين لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا فان قيل لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلنا ان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا فلا محل لها وحمل على المحل البعيد فاسد لدخل لعمل لا فيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بليس زيد شيئا الا شيئا لان النفي ههنا ايضا منتقض بالاجماع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المصنف بقوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر اى لتاثير لنقض معنى النفي اى لانتقاض[2] معنى النفي في بطلان عملها لبقاء الامر[3] العاملة هي لاجله اى لامر وهو[4] الفعلية فان قيل ان نفي ليس لا ينفك من فعلية ليس نفي ليس باطل فينبغي ان يكون فعليته ايضا باطلا قلنا ان قوله ليس زيد شيئا الا شيئا مأول بقوله ما كان زيد شيئا الا شيئا ومن ثمة اى لاجل ان عمل ليس للفعلية وعملها ولا للنفي جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني فلان عمل ما للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخفوض اذا وقع بعد غير وسوى وسواء لانها مضافة والمستثنى بعدها مضاف اليه والمضاف يعمل الجر في المضاف اليه ايضا المستثنى مجرور اذا وقع بعد حاشا لانه حرف جر وعمل الجارة جر المدخول في الاكثر وانما قال في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال الاقل لان حاشا فعل

---

[1] قوله لان من وضعه اقول الاولى ان يقال لان من الاستغراق النفي كما لا يخفى ويعلم مما قال الاستاذ ان المراد من الاستغراق ليس الاستغراقية فلا يرد ان من قد يزاد في المثبت عند الاخفش كما سيجئ في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفه [2] قوله لانتقاض معنى النفي آه فيه اشارة الى ان المصدر مجهول ١٢ تحفه [3] قوله لبقاء الامر العاملة هي لاجله هذا من قبيل هند زيد ضاربة هي ١٢ تحفه [4] قوله وهو الفعلية بدليل لحوق علامة الافعال كتاء التانيث وضمير المرفوع البارز كقوله تعالى ليست النصارى على شيء وقوله تعالى ليسوء اسوءا ١٢ تحفه خادميه [5] قوله والمضاف يعمل الجر آه اى على مذهب سيبويه وسيجئ تفصيله في باب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفه خادميه۔

Marfat.com

والمستثنی بعدہ مفعولا بہ اعرابہ النصب عند عدم المانع واعراب غیر فیہ ای فی باب الاستثناء
کاعراب المستثنی بالا علی التفصیل ای علی التفصیل المذکور لانہ لما کان المستثنی مجرورا بکلمۃ غیر
نقل الیہ اعراب المستثنی وکلمۃ غیر صفۃ فی الاصل لدلالتہا علی ذات مبہمۃ موصوفۃ
بصفۃ المغایرۃ حملت علی الا فی الاستثناء بطریق المجاز والعلاقۃ بینہما ان کلا واحد منہما
مفید مغایرۃ مابعدھا لما قبلہا کما حملت الا علیہا فی الصفۃ اذا کانت تابعۃ ای واقعۃ
بجمع ای بعد المتعدد منکور غیر محصور اما کونہ بعد المتعدد لیطابق حالہا صفۃ حالہا من ادا
الاستثناء واما کونہ منکورا لانہ لو کان معرفا باللام لا یخلو اما للاستغراق او للعہد فعلی
الاول لا یتعذر المتصل وعلی الثانی فانت لا تخلو اما ان یشار باللام الی جماعۃ یکون المستثنی داخلا
فیہ قطعا او الی جماعۃ یکون المستثنی خارجا عنہ قطعا فان کان الاول فلا یتعذر المتصل ایضا وان کان
الثانی فلا یتعذر المنقطع والشرط لکون الا بمعنی غیر تعذر قسمی الاستثناء واما کونہ غیر محصور لان المحصور
علی قسمین احدھما جنس مستغرق والثانی بعض معلوم العدد منہ وعلی کل واحد من التقدیرین
وجب دخول ما بعدھا فیما قبلہا فلا یتعذر المستثنی المنفصل والشرط لکون الا بمعنی غیر تعذر

لہ قولہ المستثنی بعدہ مفعول بہ فاعلہ ضمیر ما راجع الی المعہود فی الذہن کما فی نعم رجلا او الی مصدر الفعل المذکور نحو ضرب القوم
عمرو حاشا زیدا فمعناہ علی الاول زدند قوم عمرو را در حالتی کہ بری کردا و زید را از زدن عمرو یعنی ہمہ قوم عمرو را زدند و
زید نہ زد وعلی الثانی زدند قوم عمرو را در حالتیکہ بری بود آن ضرب از زید یعنی از زید ضرب عمرو واقع نہ شدہ است فافہم وتامل ۱۲
تحفہ **لہ** قولہ واعراب غیر فیہ آہ ای اعراب غیر اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب المستثنی بالا علی التفصیل ای کما ان المستثنی بالا غیر
الصفۃ اذا کان فی کلام موجب لم یجز الا النصب فکذا ہہنا لم یجز الا النصب تقول جاء فی القوم غیر زید بالنصب فقط وکما
انہ اذا کان المستثنی بالا منقطعا وجب النصب کذلک ہہنا تقول جاء فی القوم غیر حمار فافہم الباقیۃ ۱۲ تحفہ **لہ** قولہ وجب
دخول ما بعدھا فیما قبلہا وفی ہذا المقام شک ظاہر وہو ان المحصور فی الصورۃ الثانیۃ لا یجب ان یکون ما بعدہ داخلا فی
ما قبلہ وقد اوردہ مولانا عبد الرحمن ایضا بوجہین آخرین قریبین لما اوردنا فاجاب عنہ ان المراد بالوجوب الوجوب
فی الجملۃ ولا شک انہ متحقق فی الجملۃ ای فی صورۃ الاستثناء المتصل وذلک لان المقصود ہہنا مجرد نفی تعذر الاستثناء
وبیان ان الاستثناء فیہ لیس محالا علی تقدیر کونہ محصورا انتہی ملخصا وعبارۃ النسخۃ الموجودۃ عندی ہکذا وبیان ان
الاستثناء فیہ محال لعل ہذا سہو من الناسخ ۱۲ **تحفہ خادمیہ**۔

Marfat.com

قسم الاستثناء لتعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالاواقعة بعد متعدد وهو آلهة والمتعدد منكور غير محصور فيكون الا بمعنى غير فيكون المعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا وايضا فى هذه الآية مانع اخر عن حمل الا على معنى الاستثناء لانه لو حمل الا على معنى الاستثناء لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا الايدل على اثبات الوحدانية كما لايخفى والمقصود اثبات وحدانية الله تعالى بخلاف ما اذا كان الا بمعنى غير لانه يدل على نفى غير الله ونفى غير الله يستلزم لاثبات وحدانية الله تعالى وضعف حمل الا بمعنى غير فى غيره اى فى غير جمع المنكور الغير المحصور لاستقامة الاستثناء ومذهب سيبويه انه يجوز حمل الا بمعنى غير مع استقامة الاستثناء كما فى قول الشاعر **شعر** وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ؛ فالا بمعنى غير به ليراد فع الفرقدان قلنا هذا البيت محمول على الشذوذ ولا اعتبار للشاذ على ان فى هذا البيت شذوذين اخرين احدهما وصف الكل وهو المضاف اليه المقصود وصف المضاف اليه وكلمة كل للاحاطة والشمول والثانى انه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية كما فى الاصل صفتان للمكان فى قوله تعالى مكانا سويا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقام الموصوف فيصير بمعنى المكان على الاضح فقوله

قوله لتعذر الاستثناء وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان على دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاء فى رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء ولا الصفة مع كونها تابعة لجمع منكور محصور وبقولنا جاء فى رجل الا زيد بالرفع لانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن الجواب عن الاول بان الدراهم محصورة فى ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع وعن الثانى بان الجمع المذكور غير محصور بالذات بل محصور بسبب الصفة ولهذا لايجب تناوله لزيد المراد بها المحصور المذكور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لانسلم ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه فى بعض الصور وهو المفرد المنفى وفى جواب الاخير نظر لانه فى بيان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير فى الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور كذا فى المتوسط والوافية اقول فى الجواب الثانى ايضا نظر لانه يلزم ان يتعذر الاستثناء فى نحو ما جاء فى رجال الا زيدا لان الرجال غير محصور بالذات بل سبب وقوعه فى حيز النفى وهذا كما ترى ثم قال واعلم انه قال اذا كانت تابعة لمستثنى لم يجب تناوله لما بعده لم يتوجه شئ من هذه الايرادات ۱۲ **تحفہ خادمیہ**۔

Marfat.com

علی الاصح احترازعن مذهب الجمهور والاصح هو مذهب الکوفیین فانهم یجوّزون خروجها عن الظرفیة
ویتصرفون فیها رفعا ونصبا وجرًّا کما فی قول الشاعر[۵۱] شعر صفحنا عن بنی ذهل وقلنا القوم اخوان
عسی الایام ان یرجعن قومًا کالذی کانوا ؛ فلما صرّح الشرّ فامسی وهو عریان ؛ فلم یتوسّوا
العدوان دنّاهم کما دانوا ؛ خبر[۵۲] کان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل کان زید قائمًا
وامره کامر خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط والاحکام فان قیل[۵۳] لما کان امر خبرها کامر
خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط والاحکام وخبر المبتدأ اذا کان معرفة لایجوز تقدیم الخبر
علی المبتدأ فخبر هذه الافعال ان کان معرفة ینبغی ان لایجوز تقدیمه علی اسمائها فاجاب المصنف
بقوله ویتقدم ای خبر کان علی اسم کان معرفة ای حال کونه معرفة لان الالتباس یدفع
بالخلاف الاعراب فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل کان الفتی هذا الان خبر کان فیه
معرفة مع انه لایجوز تقدیمه علی اسم کان قلنا[۵۴] هذا الحکم فیما اذا کان الاعراب فیهما او فی
احدهما لفظیًا والاعراب ههنا فی الاوّل تقدیری وفی الثانی محلی وقد یحذف عامله ای عامل خبر کان
وهو نفس کان لان کان کثیر الاستعمال من بین الاخوات فتقدیر حذفه یسبق الذهن
الیه مثل الناس مجزیّون باعمالهم ان خیرًا فخیر وان شرًّا فشرّ والمراد به کل ترکیب اذا ذکر ان
ثم اسم وفاء ثم اسم ویجوز فی مثلها اربعة اوجه الاوّل نصب الاول ورفع الثانی اما
نصب الاول فلانه خبر لکان المحذوف من خبر کان من المنصوبات واما رفع الثانی فلانه

---

[۵۱] قوله کما فی قول الشاعر آه حیث وقع سوی فاعل یق فی المصراع الاخیر وهذان البیتان لشهل بن شیبان ومعناه اعرض کرده بودیم از بنی ذهل وگفته بودیم که قوم برادران ما هست قریب ست که روزهای راجع کنند این روزهای قوم را چنانکه بودند پس چونکه ظاهر شد شر وبدی از جانب قبیلهٔ بنی ذهل پس شتام کرد آن بشر وبدی که کمال وضوح وظهور داشت وباقی نماند سوای دشمنی وظلم جزا دادیم ما ایشان را بسبب کارهای ایشان همچنان که جزا دادند ایشان ما را ۱۲ [۵۲] قوله خبر کان آه اعلم انهم یذکرا اسم کان فی المرفوعات قیل نظرا الی انه فاعل فلم یحتج الی ذکره علیحده بخلاف خبره فانه لیس من المفاعیل بل هو ملحق بها والحق ان اسمها ایضا ملحق بالفاعل ولیس بفاعل والاتم الکلام به کذا قال مولانا نور الحق اقول ان سلمنا انه ملحق بالفاعل ایضا وقدم ذکره فی المرفوعات لعدم المخالفة من الفاعل ۱۲ تحفه [۵۳] قوله فی الاقسام آه قد سبق منا ومن الاستاذ معنی الاقسام والشرائط والاحکام ومعنی الدخول فتذکر ولیعلم مما سبق ایضا فوائد القیود فتدبر ۱۲ تحفه [۵۴] قوله قلنا هذا الحکم آه اعلم انه یعلم مما قاله الاستاذ العلام انه لو انتفی اعراب کلیهما لایجری فیه هذا الحکم ایضا نحو کان المعنی هذا ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ من المرفوعات فيكون التقدير ان كان عمل خير فجزاؤه خير والثاني نصبهما على ان خيرًا في الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات فيكون التقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاءه خيرًا والثالث رفعهما اما رفع الاول فعلى انه اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعات واما رفع الثاني فلانه خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ المحذوف ايضا من المرفوعات فيكون التقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني اما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعات واما نصب الثاني فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبات فيكون التقدير ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرًا وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذف اللام الجارة للتخفيف وحذف كان للاختصار وعوض عنه ما وابدل المتصل بالمنفصل فصار ان ما انت منطلقا ثم ادغم النون في الميم فصار اما انت منطلقا فههنا الحذف واجب باعتبار وجود القرينة وسادّ المسدّ اما القرينة فهو نصب المعمول واما سادّ المسدّ فهو اقامة ما مقام كان واسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوبي بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به اما الاولى ام

---

۱ قوله باعتبار قلة الحذف وكثرته اقول فالوجه الاول اقوى من الكل والرابع اضعف منه والثاني والثالث سيان كما لا يخفى على اهل البيان ۱۲ تحفه ۲ قوله فصارا ما منطلقا هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه لان الحاجة الى اللام لربط الكلام وهو حاصل على هذا التقدير فايراده بلا حاجة لكن المصنف رح اقتصر على الاول لانه اشهر لان المصنف رح تابع سيبويه في اكثر المسائل وقال سيبويه يجوز مع اما المكسورة واجاز المبرد ظهور كان في الصورتين على ان ما زائد لا عوض منه وقال الكوفيون في الاول ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا سواسيان في قوله تعالى ان تضل احديهما اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض عن الفعل المحذوف ولا ارى قولهم ابعد من الصواب كذا في الرضي ۱۲ تحفه ۳ قوله هو المسند اليه اقول هذا فيهما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله بعد دخولها فيهما يخرج اسم لا واسم ان وغيرهما فافهم فانه دقيق لاشتماله على اختصار حقيق ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى۔

Marfat.com

فلان لاضعیف العمل لا یعمل مع الفاصل و اما النکرۃ فلان لانفی الجنس یقتضی الکثرۃ والتعریف یقتضی القلۃ وبینہما منافاۃ واما الاضافۃ وشبہہا فلانہما من الخواص المعظمۃ المکثرۃ للاسم فیقوی بہا جہۃ الاسمیۃ ویضعف بہا جہۃ المشابہۃ بالحرف فان قیل فما الوجہ للمصرحت قال المنصوب بلا ولم یقل اسم لا قلنا ان مدخول لا یکون منصوبا لا کلیا وغالبا بل احیانا فان قیل ان تعریف مدخول لا حصل بقولہ ہو المسند الیہ بعد دخولہا فما الفائدۃ فی ذکر ہذا القول یلیہا نکرۃ اہ قلنا نعم ان تعریف مدخول لا حصل بہذا القدر لکن مراد المصنف ذکر فی ہذا المقام حد المنصوب. فلذا زاد قولہ یلیہا نکرۃ مثل لا غلام رجل ظریف فیہا ولا عشرین درہما لک فان کان ای المسند الیہ مفردا بانتفاء الشرط الثالث فہو مبنی علی ما ای بالحرف والحرکۃ ینصب بہ قبل دخول لا اما کونہ مبنیا فلانہ متضمن لمعنی من الاستغراقیۃ والمتضمن لمعنی الحرف مبنی فہو ایضا مبنی واما تضمن بمعنی من الاستغراقیۃ لانہ وقع فی جواب سوال السائل الذی ہو مشتمل علی کلمۃ من المذکور فی السوال کالمعانی فی الجواب واما کونہ مبنیا علی الفتح فلموافقۃ الحرکۃ البنائیۃ مع الحرکۃ الاعرابیۃ وان کان معربۃ بانتفاء الشرط الثانی او مفصولا بینہ وبین لا بانتفاء الشرط الاول وجب الرفع ای رفع المعمول التکریر ای تکریر اسم لا مثال الاول نحو لا زید فی الدار ولا عمرو ومثال الثانی نحو لا فی الدار رجل ولا امرأۃ اما رفع الاول فلانہ لما لم یظہر اثر لا فی المعرفۃ وجب فیہ الرفع علی الابتدائیۃ واما التکریر فی الاول فلیکون جبیرۃ لما فات من الکثرۃ واما الرفع فی الثانی فلان لا ضعیف العمل فلا یعمل مع الفاصل واما التکریر فی الثانی فلمطابقۃ الجواب مع السوال فان قیل قد تقرر فیما سبق ان اسم لا اذا کان معرفہ وجب الرفع والتکریر فہذہ القاعدۃ منقوضۃ بقول الشاعر ع قضیۃ لا ابا حسن لہا. لان اسم لا فیہ معرفۃ

(فی الدار رجل ام امرأۃ وجوابہ لا فی الدار رجل ولا امرأۃ ۱۲)

ف۱ قولہ قلنا ان مدخول آہ اقول ان علمت غرض ہذا الجواب فلا یرد فان قیل الملحق ۱۲ تحفہ ف۲ قولہ مثل لا غلام آہ انما اورد مثالین لان الاول مثال المضاف والثانی مثال شبہ المضاف ۱۲ تحفہ ف۳ قولہ فان کان مفردا لہ آہ ولا جار مع لا اذ معہ یخبر المنفی فی الاکثر کذا فی الوافی ۱۲ تحفہ ف۴ قولہ وجب الرفع آہ وللتکریر اجاز المبرد وابن کیسان الرفع بلا تکریر ۱۲ تحفہ ف۵ قولہ بقول الشاعر آہ اقول ہذا المیں لشعر یعلم بالتفحص فی کتب الثقاۃ ۱۲ تحفہ خادمیہ

Marfat.com

مع انه لایکون مرفوعًا ولامکررًا فاجاب المصنف بقوله ومثل قضیة لااباحسن لها متاول بتاویل النکرة باعتبار الوجهین الاول ان هذه العبارة محمولة علی حذف المضاف ای قضیة ولامثل ابی حسن لها لان لفظ المثل لتوغله فی الابهام لایعرف بالاضافة واما الثانی فلان اباحسن کنایة عن الوصف المشتهر صاحبه بالعلم به وهو الفصل بین الحق والباطل ای قضیة ولافیصل لها وفی مثل لاحول ولاقوة الاباللہ خمسة اوجه والمراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب ورد فیه لا علی سبیل العطف وعقیب کل واحد نکرة مفردة بلافاصلة فتحهما علی ان لا فی الموضعین لنفی الجنس واسمها نکرة مفردة بلافاصل واسم لا اذا کان کذلک فهو مبنی علی الفتح وفتح الاول ونصب الثانی اما فتح الاول فلان لا الاول لنفی الجنس واسمها نکرة مفردة بلافاصلة وامانصب الثانی فلان لا الثانی زائدة لتاکید النفی واسمها معطوف علی المحل القریب للاول ومحل القریب للاول النصب فهو ایضًا منصوب وفتح الاول ورفعه ای رفع الثانی اما فتح الاول فلما مر واما رفع الثانی فلان لا الثانی زائدة لتاکید النفی واسمها معطوف علی المحل البعید للاول ومحله البعید محل الرفع علی الابتداء فهو ایضا مرفوع ورفعهما معًا للمطابقة الجواب مع السوال ویجوز فی هذه الوجوه الاربعة المذکورة عطف الجملة علی الجملة علی ان لکل واحد منهما خبرًا علیحدة وعطف المفرد علی المفرد علی ان یکون لهما خبر واحد ورفع الاول علی ضعف وفتح الثانی اما رفع الاول فلان لا الاول بمعنی لیس واسم لا التی بمعنی لیس مرفوع فهو ایضا مرفوع واما ضعفه فلان عمل لا بمعنی لیس قلیل واما فتح الثانی فلان لا الثانی

لہ قوله لاحول الخ یعنی لاحول عن المعصیة الا بعصمته ولاقوة علی الطاعة الا بتوفیقه قال اهل اللغة الحول الحرکة معناه لا حرکة والا استطاعة للعبد الا بمشیة الله تعالی ۱۲ تحفہ ۲ قوله خمسة اوجه بحسب ما یدخل فی التلفظ لا بحسب وجوه الحرکات فانها اذا لوحظت من هذه الحیثیة ترتقی الی اکثر منها فان للوجه الرابع وهو رفعهما اربعة اوجه احدها ان یکون لا النفی الجنس ملغاة عن العمل وثانیها ان تکون بمعنی لیس والثالث ان تکون بمعنی لیس فی الاول وزائدة فی الثانی والرابع ان تکون فی الاول للتبرئة والثانی زائدة وللوجه الثالث وهو فتح الاول ورفع الثانی لمشة اوجه احدها ان یکون المرفوع محمولا علی موضع اسم لا للتبرئة وثانیها ان یکون لا بمعنی لیس والثالث ان یکون لا للتبرئة ملغاة عن العمل وللوجه الخامس وهو رفع الاول وفتح الثانی اثنان احدهما ان یکون الاول بمعنی لیس وثانیهما ان یکون للتبرئة ملغاة وللوجه الرابع وهو فتحهما ایضًا اثنان احدهما ان یکون لا فی کل منهما لنفی الجنس وثانیهما ان تکون فی الثانی زائدة لانه جاز البناء مع الزائدة نظرًا الی لفظها ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

لنفی الجنس واسمها نکرۃ مفردۃ بلا فاصل واسم لا اذا کان کذلک فھو مبنی علی الفتح وتعیّن فی
ھذا الوجہ عطف الجملۃ علی الجملۃ ولا یجوز عطف المفرد علی المفرد والا لزم کون الاسم الواحد
مرفوعًا ومنصوبًا وھو محال وایضًا یحتمل ان یکون رفع الاول لالغاء عمل لا بالتکریر لان الشرط
لصحۃ الغاء عمل لا تکریرٌ فقط وھو موجود ھھنا وفی ھذا الوجہ کما یجوز عطف الجملۃ علی الجملۃ
کذلک یجوز عطف المفرد علی المفرد واذا دخلت الھمزۃ ای ھمزۃ الاستفھام علی لا التی لنفی الجنس
لم یتغیر العمل ای بتاثیر لا فی مدخولہ اعرابًا وبناءً لان العامل لا یتغیر عملہ بدخول کلمات
الاستفھام فان غیّر معناہ ومعناھا الاستفھام نحو الرجل فی الدار او العرض نحو لا تنزل عندنا
او التمنی نحو الاماء اشتریہ فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بقول الشاعر ع الا رجلٌ جزاہ اللہ
خیرًا لان ھھنا تغیر عمل لا عن البناء الی الاعراب قلنا ان لا ھذہ لیست لنفی الجنس حتی دخل
علیھا ھمزۃ الاستفھام بل ھی حرف موضوع للتحضیض ورد اسہ فان قیل حرف التحضیض تدخل
علی الافعال وھی داخلۃ علی الاسم قلنا الفعل اعم من ان یکون لفظًا او تقدیرًا وھھنا وان لم یکن لفظًا

---

۱ قولہ کذلک یجوز آہ فیہ انہ یلزم تواردُ المؤثرین علی اثر واحد وہو رفع الخبر فافہم وتامل ۱۲ تحفہ ۲ قولہ واذا دخلت الہمزۃ آہ لما
کان عمل لا یتغیر بدخول الجار فکان ان یتوہم منہ انہ بدخول الہمزۃ ایضا یتغیر فتعرض لہ ایضا قد یتوہم انہ قد مر فی باب الاستثناء
انہ اذا بطل النفی بطل العمل وھھنا قد بطل لانہ لیس المعنی فی الا ما رءا لا نزول علی نفی الما رءا والنزول فتعرض لہ ۱۲ تحفہ ۳ قولہ ومعناھا
الاستفہام آہ ایرادہ کلمۃ ا ما ھھنا کا ایرادہ فی نحو ھذا الشی ا ما شجر وا ما حجر فلا یرد ما قال الفاضل اللاری من ان ظاہر عبارۃ
المصنف الحصر فی الثلثۃ لکن لا ینحصر فیھا لجواز ان یلغی التقریر والانکار والتوبیخ انتہی کلامہ فافہم وکن ممن یعرف الرجال بالحق
لا الحق بالرجال ۱۲ تحفہ ۴ قولہ بقول الشاعر الا آہ ھذا صدر البیت عجزہ ع یدل علی محصلۃ تبیت ۞ وھو صفۃ رجل
وقولہ جزاہ اللہ جملۃ دعائیۃ معترضۃ بین الصفۃ والموصوف والمحصلۃ بکسر الصاد المہملۃ المشددۃ المرأۃ التی تحصل تراب
المعدن ای تجعلہ حاصلا للتخرج منہ الذہب وتبیت من البیتوتۃ وخبرہ مذکر بعد ھذا البیت وھو قولہ ترحل فتمتی وتقیم بیثرب
وتعطینی الاتاوۃ ما بقیت ۞ کان الشاعر یقول علی سبیل المجانبۃ ھذا محصل ما قال مولانا عبد الرحیم الصفی فوری ومعناہ
بالفارسیۃ آیا نیست رجل بدہد خدای تعالیٰ او را جزای خیر چنین رجل کہ دلالت بکند این رجل بر زن کہ بکند آن زن
شانہ سر مارا واقامت بکند آن زن در خانۂ من وبدہد آن زن رشوت بر فسق وفجور خود تا کہ زندہ باشم من ۱۲

تحفۂ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالیٰ۔

Marfat.com

لكنه تقدير أفيكون التقدير الاترونني رجلا جزاه الله او نقول عن اصل الاعتراض ان
لا هذه لنفي الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام لكن النصب والتنوين لضرورة الشعر ولا
اعتبالة ونعت المبنى اى اسم لا المبنى بالفتح الاول مفردا ليليه مبنيا على الفتح من حيث حمل
النعت على المنعوت للاتحاد والاتصال بينهما او لتوجه حرف النفي الى النعت حقيقة لان
النفي اذا توجه الى المقيد ينفي القيد عنه فان قيل انه اذا كرر المبنى يبنى على الفتح ثم جئ
بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء بارد امع انه يصدق عليه نه نعت المبنى الاول مفردا
يليه قلنا المراد بالمبنى فى قوله ونعت المبنى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه
المذكور سابقا وباردا فى هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا
للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعربا لان الاصل فى التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء رفعا اى حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اى حملا على
المحل القريب للاول نحو لا رجل ظريفٌ وظريفٌ وظريفا والا اى ان لم يكن النعت هكذا فالاعراب
رفعا اى حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اى حملا على المحل القريب للاول لا يجوز فيه البناء
لان فوات الشرط يستلزم لفوات المشروط والعطف على اللفظ اى على لفظ اسم لا والمحل اى
على محل اسم لا جائز ولا يجوز فيه البناء لوجود الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالحرف العاطف
وللمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فى الذات فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل
لا غلام لك والفرس لان الفرس معطوف على اسم لا مع انه تعين فيه الرفع قلنا المراد بالمعطوف
المعطوف النكرة وهذا المعطوف معرفة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل
لا حول ولا قوة الا بالله لان المعطوف فيه نكرة مع انه يجوز فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف
النكرة ما يكون بلا تكرير لا وهنا مع تكرير لا واما البواقى من التوابع فلا يوجد بالتصريح

سلہ قولہ ونعت المبنى وانما نعت المنصوب فينتصب على راى ابن برهان ويرفع على راى الاكثر ومنهم ابن المالك ١٢ تحفہ

سلہ قولہ فانہ المذكور الخ اى فان المبنى على الفتح بالاصالة مذكور سابقا وهو قولہ الخ فان كان مفردا فهو مبنى على آه ١٢ تحفہ

سلہ قولہ فلا يوجد آه اقول كيف يحكم بالقطع بعدم وجدان التصريح من النحاة مع انہ قال الاندلسى كذلك كذا فى بعض شروح الالفية فتدبر ١٢ تحفہ خادميہ۔

Marfat.com

من النحاة قال المولوی عبد الحکیم ان حکم باقی التوابع کحکم توابع المنادی المفرد المعرفة
مثل لا اب وابنا وابنِ فان قیل انك تقول ان اسم لا اذا کان یلیه نکرة فهو مبنی
علی الفتح فهذه القاعدة منقوضة بقو لهم لا اباله ولا غلامی له لان اسم لا فیه
یلیه نکرة انه منصوب فاجاب المصنف بقوله ومثل لا اباله ولا غلاما له جائز وانه
والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب وقع بعد اسم لا لام الاضافة ويجرى عليه احكام
المضاف وهو اثبات الالف فی الاول وحذف النون فی الثانی تشبیها له ای اسم لا بالمضاف
لمشارکته ای اسم لا فی هذین التركيبين له ای بالمضاف فی اصل معناه وهو الاختصاص
ومن ثمه ای لاجل جواز هذین التركيبين لمشاركة غير المضاف مع المضاف لم يجز لا ابا
فیها فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الی شیء انما هو بسبب ابوة الاب لهذا الشیء وهذا
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الی الدار ولیس بمضاف لفساد المعنی بتقدیر الاضافة
لان المعنی المراد بهذین التركيبين نفی ثبوت جنس الاب لرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير
حاجة الی تقدیر الخبر وهذا المعنی علی تقدیر الاضافة فاسد باعتبار الوجهين اما الاول
فلان هذا المعنی بتقدیر الاضافة لا یفید من غير حاجة الی تقدیر الخبر فلا معنی لهذین
التركيبين علی تقدیر الاضافة لا اباه ولا غلاميه موجودان والثانی ان المقصود نفی
ثبوت جنس الاب وجنس الغلامين للمضمر المجرور لا نفی ثبوت الاب المعلوم وغلاميه
المعلومين خلافا لسیبویه فان هذین التركيبين عنده جائزان فانه مضاف حقيقة
لانه یفید مفاد الاضافة وهو الاختصاص واما اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه
لتاكيد اللام المقدر ويحذف ای اسم لا كثيرا فی مثل لا عليك ای لا باس عليك

---

۵۱ قوله لا اب وابنا وابن بالنصب والرفع فی قول الفرزدق همام بن غالب یصف مروان بن الحکم وابنه عبد الملک وتمامه
شعر الاب وابنا مثل مروان وابنه ☆ اذا هو بالمجد ارتدی وتازرا ☆ یعنی نیست از جنس پدر و نیست از جنس پسر مثل مروان
پسر وی وقتی که هریک از مروان و پسرش بزرگی را رداء و ازار خود ساخته اند یعنی بزرگ از اعطای ایشان ظاهر
میشود ۱۲ تحفه **۵۲** قوله لانفی ثبوت الاب المعلوم لان الاضافة تفید التعریف مع المضاف الیه المعرفة ۱۲ تحفه **۵۳**
قوله واما اقحام اللام آه دفع دخل ظاهر واقحام ایراد اللفظ فی النظم وعدم ایراده فی المعنی ۱۲ **تحفه خادمیه**۔

Marfat.com

والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا كان خبر لا مذكورا فيه لانه لو كان خبرها محذوفا فانه لا يجوز حذف اسم لا لئلا يلزم الاجحاف فان قيل على هذا يلزم الاجحاف في مثل قولهم لا كزيد لان الكاف لا يصلح اسما ولا خبرا قلنا الكاف اسمي بمعنى المثل فجاز ان يكون اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا والاسم محذوف اي لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين بليس** هو المسند بعد دخولهما وهي اي خبرية خبر لا وكذا اسمية اسم ما ولا لغة اهل الحجاز واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما في هذه الصور اما في الاول فلان ما ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل واما في الثاني فلان عمل ما للنفي وقد انتقض بالا واما في الثالث فلان ما ولا ضعيف العمل لا يعملان مع تغير الترتيب واذا عطف عليه اي على خبرهما بموجب بعاطف هو مفيد للايجاب فالرفع اي حكم المعطوف الرفع لان العاطف الذي هو مفيد للايجاب مثل لا في انتقاض النفي نحو ما زيد مقيم بل مسافر ولكن مسافر

المجرورات

هو اي جنس المجرور يدل عليه المجرورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد اي اسم اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء على علم المضاف اليه اي على علامة كون الشئ مضافا اليه عني

قوله وهي لغة اهل الحجاز ولم يذكره في المرفوعات لان ثمرة الخلاف تظهر ههنا دون هناك اعلم ان لات في نحو قوله تعالى ولات حين مناص هي لا ابدة كسعت ورفت بتاء تانيث الكلمة ولا تعمل الا في حين بحذف الاسم وهو الغالب او بحذف الخبر على الاقل كقراءة بعضهم برفع حين وهذا مذهب سيبويه وعند الاخفش انها غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير لفعل والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر وعن عيسى جواز الجر بها متمسكا بقراءة بعضهم بخفض الحين وعن ابي عبيدة التاء من جملة حين اي جزء من تحين وهو لغة في حين اقول يبطل هذا القول رسم المصحف فتامل ۱۲ تحفه قوله المجرورات آوانما اتى بصيغة الجمع اما لموافقة اخويه واما لتعدد المجرور ورد ايضا المجرور بالاضافة اللفظية والمجرور بالحروف الاصلية والزائدة كل منهما على اقسام فقوله ما جنس شامل للمرفوع والمنصوب وقوله اشتمل على علم المضاف اليه خرج به غير المجرور والمراد بالمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه فلا يرد جمع المؤنث السالم في حالة النصب وكذا التثنية والجمع المذكر السالم في حالتهما لان اشتمالها على علامة المضاف اليه من حيث انها مفاعيل لا من حيث انها مضاف اليها ۱۲ تحفه

Marfat.com

الکسرۃ فی المفردات وفی الجمع المؤنث السالم والفتحۃ فی غیر المنصرف والیاء فی الاسماء الستۃ
وفی التثنیات وفی الجمع المذکر السالم المضاف الیہ کل اسم نسب الیہ شئ بواسطۃ حرف
الجر لفظا نحو مررت بزید او تقدیرا نحو غلام زید فان قیل ان المصنف فی صدد الاختصار
فینبغی ان یقول المجرور کل اسم نسب الیہ شئ بواسطۃ اہ قلنا ھذا انما یرد لو کان بین
المجرور والمضاف الیہ ترادف والامر لیس کذلک بل المجرور عام والمضاف الیہ خاص لان
المجرور بحرف الجر الزائد والمضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ علی مذھب من لا یقول الاضافۃ
اللفظیۃ بتقدیر حرف الجر مجرور مع انہ لیس بمضاف الیہ فان قیل ان تعریف المضاف الیہ
لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المضاف الیہ فی مثل قولہ تعالی یَوْمَ یَنْفَعُ الصّٰدِقِیْنَ
صِدْقُھُمْ لانہ لیس باسم قلنا الاسم اعم من ان یکون صریحا او تاویلا فالجملۃ وان لم تکن
اسما صریحا لکنہا اسم تاویلا بتقدیر ان الناصبۃ المصدریۃ فالتقدیر ھذا یوم نفع الصّٰدِقِیْنَ
صِدْقُھُمْ فان قیل ان تقدیر ان مختص بالمواضع الستۃ وھذا الموضع لیس منہا
قلنا ان تلک المواضع مواضع مشہورۃ وکثیرا ما تقدر ان فی غیرھا کما فی قول الشاعر[1] شعر
تسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ ؛ ستعرف قدرہ ان فتح فاہ ؛ فان قیل ان تعریف المضاف الیہ
لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ علی مذھب من لا یقول
الاضافۃ اللفظیۃ بتقدیر حرف الجر قلنا الظاھر من کلام المصنف فی المتن ومن التصریح فی الشرح
ھذا ان الاضافۃ التی تقسم الی اللفظیۃ والمعنویۃ انما ھی الاضافۃ التی ھی بتقدیر حرف الجر

---

[1] قولہ والمضاف الیہ کل اسم آہ ای بالظاہر موقع المضمر للتخصیص علی المراد ولاحتمال ان اراد بالمضاف الیہ ہہنا غیر المضاف الیہ
المذکور اولا یکون اعم من المضاف الیہ حقیقۃ ومما یشبہہ نحو کفی باللہ بخلاف المضاف الیہ المذکور ہہنا فانہ مختص بالمضاف الیہ
حقیقۃ کذا قال الفاضل اللاری اعلم ان فی عامل المضاف الیہ خلافا فذہب سیبویہ الی ان العامل ہو المضاف وہو الاصح لاتصال
الضمیر بہ والضمیر لا یتصل الا بعاملہ وذہب الزجاج الی ان عاملہ معنی اللام وذہب السہیلی وابی حیان الی ان عاملہ الاضافۃ وذہب
ابن الباش الی انہ حرف مقدر ناب عنہ المضاف کما فی التصریح فقولہ کل اسم جنس شامل لجمیع الاسماء وقولہ نسب الیہ شئ
خرج بہ نائم ینسب الیہ شئ وقولہ بواسطۃ حرف الجر خرج بہ المرفوع والمجرور وقولہ مرادا بہ المفعول فیہ والمفعول لہ ۱۲ تحفہ

[2] قولہ کما فی قول الشاعر آہ قد مر تحقیقہ فی بحث المبتدا والخبر فتذکر ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

وقسم الشئ لا یخالف عن المقسم لکن منشأ خطأ هذا البعض هو ان المصنف لم یبین تقدیر
حرف الجر فی الاضافة اللفظیة لا فی المتن ولا فی الشرح ان تکلف بعضهم فی اضافة اسم الفاعل الی مفعوله
بتقدیر اللام نحو ضارب زید ای ضارب لزید فی اضافة صفة المشبهة الی فاعلها بتقدیر من
البنائیة نحو حسن الوجه ای حسن من حیث الوجه فان قیل هذا فی الحقیقة تخصیص فکیف
یصح قول المصنف ان الاضافة اللفظیة لا تفید التخصیص قلنا هذا التخصیص حصل قبل
الاضافة لا بالاضافة فان قیل ان تعریف المضاف الیه یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه خارج
فیه المفعول فیه فی مثل هذا التراکیب قمت یوم الجمعة لان الیوم اسم نسب الیه شئ بواسطة
حرف الجر وهو فی مع انه لیس مضافا الیه فاجاب المصنف بقوله مرادا ای حال کون حرف الجر مرادا
من حیث العمل بابقاء الاثر فالتقدیر ای تقدیر حرف الجر شرطه ای لتقدیر حرف الجر ان یکون
المضاف اسما لاختصاص لوازم الاضافة بالاسم وهی التعریف والتخصیص والتخفیف لانه لو کان المضاف
وجب التلفظ بحرف الجر لایصال الفعل الی المفعول مجردا تنوینه ای منسلخا منه تنوینه او ما یقوم
مقامه من نونی التثنیة والجمع لاجلها ای لاجل الاضافة لان التنوین وما یقوم مقامه یوجب

تحقیق التقدیر

ف قوله فاجاب المصنف آه، ولقائل ان یقول ان اردت غیر مراد معنی لم یجز او معنی الظرفیة والتعلیل فیهما ظاهر ایضا انت مقر بتقدیر حرف
الجر فیهما وکل مقدر مراد معنی اذ لا معنی له الا هذا وان اردت انه غیر مراد لفظا ای لیس فی الحکم الملفوظ به حیث لم یجز ذکر المقدر
فی الاضافة مرادا ای عملا وهو الجر باق کان کانک قلت المضاف الیه کل اسم صفة کذا مجرور بحرف جر مقدر فیکون علی نحو ما انکرت
من حد هم المعرب بانه ما اختلف آخره ویفضی الی الدور کما الزمتهم ان کان المضاف الیه مجرورا یحتاج الی معرفة حقیقة المضاف
الیه حتی اذا عرفت حقیقة جر بعد ذلک کما قلت فی الفاعل انما نجده لیعرف فیرفع ثم جعلت فی حدک معرفة حقیقة محتاجة الی کونه
مجرورا اذ معنی مرادا علی ما ذکرنا باقیا عمله ای الجر هذه عبارة الرضی اقول وبالله التوفیق انا نختار الشق الثانی فالمعنی
حال کون ذلک الحرف مرادا من حیث العمل بالبقاء الاثر ولا یلزم ما الزمت من الدور لان بتغایر الجهات یدفع الدور ان کان بالتغایر
والعنوان وقیل فی دفعه ان التعریف لفظی والاحتراز عن الدور انما یجب فی التعریف الحقیقی المقصود منه تحصیل صورة غیر حاصلة فافهم
۱۲ تحفه **ف۲** ای منسلخا منه آه اشارة الی ان التجرید مجاز عن الانسلاخ ای الزوال من باب ذکر الملزوم وارادة اللازم
ویحتمل التضمن فلا یرد ما قیل ان العبارة محمول علی القلب ان المعنی مجردا هو عن تنوینه وقد یجر والمضاف من تاء التانیث
نحو قوله تعالی وَاِقَامَ الصَّلٰوةِ وَاِیْتَآءَ الزَّکٰوةِ وهو سماعی عند الجمهور وقیاسی عند الفراء ۱۲ **تحفه خادمیه**۔

Marfat.com

تمام الكلمة وانقطاع الكلمة عما بعدها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فلما اراد النحاة الامتزاج بين الكلمتين بحيث تكتسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة واتموها بالثانية وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين معنوية ولفظية ووجه الضبط ان المضاف لا يخلو اما صفة عاملة فى المضاف اليه قبل الاضافة اولا فالاول لفظية والثانى معنوية فالمعنوية ان يكون المضاف غير اى كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يعنى لا يكون للمضاف صفة اصلا كغلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون عاملا فى المضاف اليه كما فى كريم المصر فان قيل فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاويل الكون خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل ضرب الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان قوله ان يكون بتاويل الكون خبر المبتدأ المحذوف وهو علامتها وهذا المبتدأ مع خبره جملة اسمية خبر لقوله فالمعنوية فيكون التقدير فالمضوية علامتها الخ وهى اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما اى فى المضاف اليه الذى عدا جنس المضاف وظرفه واما بمعنى من فى جنس المضاف واما بمعنى فى ظرفه ووجه الحصر ان المضاف اليه لا يخلو اما ظرف للمضاف اولا الاول بمعنى فى نحو ضرب اليوم وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف فايضا لا يخلو اما ان يكون بين المضاف وللمضاف اليه نسبة التباين او المساواة او نسبة عموم وخصوص مطلقا او نسبة عموم وخصوص من وجه فالاول هى الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد والثانى ممتنع لعدم الفائدة فى الاضافة مثل ليث واسد وحبس ومنع وان كان الثالث فايضا لا يخلو اما ان يكون اضافة العام الى الخاص او بالعكس فان كان الاول فهو اضافة بمعنى اللام مثل يوم الاحد وان كان الثانى فهو ممتنع لعدم الفائدة فى الاضافة مثل احد اليوم وان كان الرابع فايضا لا يخلو اما ان يكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه او بالعكس فان كان الاول فهو ايضا اضافة بمعنى اللام نحو فضة خاتمك خير من فضة خاتمى وان كان الثانى فهو اضافة بمعنى من نحو خاتم فضة والمراد بكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه

سلہ قولہ کما فی آہ فان المصر لیس معمولہ اذ لیس للمعنی علی ان کریم کریم فی المصر بل المعنی ان کریم اضاف الی بلدہ بانہ مسکنہ او غیرہ من انواع الملابسات وان اشتہیت زیادۃ التحقیق فارجع الی حاشیۃ جمال الناظرین ۱۲ منہ سلہ قولہ فی المضاف الیہ ویجوز ان یراد من کلمۃ ما الوقت او الاضافۃ ویجوز ان یکون موصولۃ او موصوفۃ والمراد ان الاضافۃ بمعنی اللام فی ترکیب لا یکون المضاف الیہ فی جنس المضاف وظرفہ ففی کلام الشارح رحمہ مسامحۃ فلا یرد ما قیل ان ارادۃ المضاف الیہ من کلمۃ ما مما یفہمہ العقل من الکلام معنی بحسب الذوق کذا قال

Marfat.com

هذا ان یکون المضاف الیه متخذا من المضاف والمراد یکون المضاف الیه صلا بالنسبة الی المضاف هذا ان یکون المضاف متخذا من المضاف الیه وهوای الاضافة بمعنی فی قلیل فی استعمال العرب فلذا ردّها اکثر النحاة الی الاضافة بمعنی اللام فان معنی قوله ضرب الیوم یعنی ضرب له اختصاصا بالیوم بملابسة وقوعه فیه فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یصح ردّ الاضافة بمعنی من ایضًا الی الاضافة بمعنی اللام للاختصاص الواقع بین المبین والمبین قلنا نعم لکن لما کان الاضافة بمعنی فی قلیلًا فی استعمال العرب ردّوها الی الاضافة بمعنی اللام لتقلیل الاقسام واما الاضافة بمعنی من فکثیر فی کلامهم فلم یردّوها الی الاضافة بمعنی اللام بل الاولی ان تجعل قسمًا علیحدة نحو غلام زید وخاتم فضة وضرب الیوم وتفید[1] ای الاضافة المعنویة

[1] قوله وتفید آه اعلم ان المضاف یکتسب احد عشر امرًا من المضاف الیه ثلثة منها ما قال المصرّ والرابع ازالة القبح او التجوز کمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجهان رفع قبح الکلام بخلو الصفة لفظا عن ضمیر الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائک وصف القاصر مجری المتعدی والخامس تذکیر المؤنث کقول الشاعر شعر انارة العقل مکسوف بطوع الهوی ؛ وعقل عاصی الهوی یزداد تنویرًا ؛ حیث قال مکسوف ولم یقل مکسوفة مع تانیث المبتدأ یعنی روشنائی عقل پوشیده است بسبب اطاعت کردن خواهش نفس وعقل کسیکه مخالفت کننده خواهش نفس است زیاده میشود از حیثیت نور بخشیدن ویحتمل ان یکون منه قوله تعالی اِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِیْبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِیْنَ والسادس تانیث المذکر کقوله قطعت بعض اصابعهم وقراءة قوله تعالی یَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّیَّارَةِ وشرط هذه المسئلة والتی قبلها صلاحیة المضاف للاستغناء عنه فلا یجوز زانت زید جاء وغلام هند جاءت والسابع الظرفیة کقوله تعالی تُؤْتِیْ اُکُلَهَا کُلَّ حِیْنٍ والثامن المصدریة نحو قوله تعالی وَسَیَعْلَمُ الَّذِیْنَ ظَلَمُوْٓا اَیَّ مُنْقَلَبٍ یَّنْقَلِبُوْنَ فای مفعول مطلق لینقلبون والتاسع وجوب التقدیر ولهذا وجب تقدیم المبتدأ فی نحو غلام من عندک والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زید فیمن اعربه والاکثر البناء والحادی عشر للبناء وذلک فی ثلثة ابواب احدها ان یکون المضاف مبهما کغیر ومثل ودون وبین کقوله تعالی وَحِیْلَ بَیْنَهُمْ وَبَیْنَ مَا یَشْتَهُوْنَ والباب الثانی ان یکون المضاف زمانا مبهما والمضاف اذ کقوله تعالی وَمِنْ خِزْیِ یَوْمِئِذٍ اِذْ بفتح یوم والباب الثالث ان یکون المضاف زمانا مبهما والمضاف الیه فعل مبنی مطلقا کقول الشاعر شعر علی حین عاتبت المشیب علی الصبی ؛ وقلت المامح والشیب وازع ؛ بفتح حین وکلمة علی بمعنی فی وثانیا للتعلیل کما قیل ومعناه وقتی که سرزنش کردم پیری را بر نابود کردن یا بجهت کودکی ومیل بنادانی وگفتم آیا هوشیار نمی شوم از مستی وغفلت وحال آنکه سفیدی موی وپیری باز دارنده است شخص را از مرتکب شدن قبائح وان کان المضاف فعلا معربا او جملة اسمیة فقال البصریون یجب البناء والصحیح جواز البناء ومنه قراءة نافع یَوْمُ یَنْفَعُ الصّٰدِقِیْنَ بفتح الیوم هذا المحض ما فی معنی البیت فلحظ فانه من لوازم الادیب ۱۲ منه خادمیه

فعلا مبنیا

Marfat.com

تعریفا ای تعریف المضاف مع المعرفة ای مع المضاف الیه المعرفة لان الهیئة التركیبیة فی الاضافة المعنویة وضعت لمعلومیّة المضاف ومعهودیته لان نسبة الشئ الی امر معین یفید تعیّن المنسوب آلا تری ان الفعل نسب الی فاعل معیّن لا یفید تعیّن الفعل فان قیل هذه القاعدة منقوضة بغلام زید من غیر اشارة الی معین لانها اضافة معنویّة والمضاف الیه معرفة مع انها لا تفید تعریفات المضاف قلنا ان حال الاضافة کحال اللام لان اللام فی الاصل وضعه الواضع للتعیّن وقد لا یقصد به التعین فکذا الاضافة فی الاصل وضعه الواضع للتعین وقد لا یقصد به التعین فلا تخرج من اداة التعریف فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل زید غیر زید لانها اضافة معنویة والمضاف الیه معرفة مع انها لا تفید تعریف المضاف قلنا هذا[1] الحکم فی غیر غیرُ ومِثل لانهما لتوغّلهما فی الابهام لا یتعرفان بالاضافة الا ان یکون للمضاف الیه ضدّ واحد یعرف بغیریة کقولك علیك بالحرکة غیر السکون وکذلك اذا کان للمضاف الیه مثل شتهر بمماثلته فی شئ من الاشیاء کالعلم والشجاعة فقیل له جاء مثلك وتخصیصًا مع النکرة ای تفید الاضافة المعنویة تخصیص المضاف مع المضاف الیه النکرة لان التخصیص عبارة عن تقلیل الشرکاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الی الرجل کان مشترکا بین غلام رجل و غلام المرأة فلما اضیف الی الرجل خرج عنه غلام المرأة وشرطها تجرید[2] المضاف من التعریف لان المضاف لو لم یکن مجردًا عن التعریف فالمضاف الیه لا یخلو اما معرفة واما نکرة فعلی الاوّل یلزم

مرأة

[1] قوله هذا الحکم آه اقول الاولی ان یقال هذا الحکم فی غیر غیر ومثل وغیرهما من المبهم لان حکم النظیر والشبه والسوی والبین حکم شبهها ایضا کذلك ۱۲ تحفه [2] قوله تجرید المضاف فان کان ذا لام حذف لامه وان کان ضمائر بان یجعل واحدا من جملة من سمی بذلك اللفظ ولا یجوز فی سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنکیرها وعندی انه یجوز اضافة العلم مع بقاء تعریفه فلا منع من اجتماع التعریفین اذا اختلفا ولذلك اضیف العلم الی ما هو متصف به بمعنی نحو زید صدق یجوز ذلك وان لم یکن فی الدنیا الا زید واحد کذا فی الرضی وقال البعض شرط المضاف تجریده عن حرف التعریف لا عن التعریف مطلقا ذکر فی العباب ولا بد فی الاضافة المعنویة ان یتجرد المضاف عن حرف التعریف فعلی هذا یجوز زیدنا مثلا بلا قبح ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

تحصیل الحاصل وعلی الثانی یلزم طلب الادنی من حصول الاقوی فان قیل ان تجرید المضاف من التعریف یقتضی سبق تلبس المضاف بالتعریف وتلبس المضاف بالتعریف غیر لازم قلنا ان التجرید بمعنی التجرد والخلو سواء کان نکرۃ بنفسہ او یکون نکرۃ بتجرید
ای المتکلم او نقول ان فی عبارۃ المصنف تقدیما فیکون التقدیر شرطها تجرید المضاف من التعریف اذا کان المضاف معرفۃ فان قیل هذه القاعدۃ منقوضۃ بمثل قولهم الثلثۃ الاثواب والخمسۃ الدراهم المائۃ الدینار لانها اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف فیه غیر مجرد من التعریف فاجاب المصنف بقوله وما اجازہ الکوفیون من ترکیب الثلاثۃ الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الی معدودہ ضعیف قیاسا واستعمالا امّا قیاسا فلانه یلزم تحصیل الحاصل وامّا استعمالا فلانه مخالف من استعمال الفصحاء وهو[1] قول ذی الرّمّۃ شعر

ایا منزلی سلمی سلامٌ علیکما ... هل الا زمن اللاتی مضین رواجع
وهل یرجع التسلیم او یکشف العمی ... ثلاث الاثافی والدیار البلاقع

فان قیل هذه القاعدۃ منقوضۃ بقول النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم بالالف الدینار لانه اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف غیر مجرد عن التعریف قلنا هذا الترکیب محمول علی البدل دون الاضافۃ فان قیل لا فرق بین الاضافۃ المعرفۃ وجعل المعرفۃ علما فی لزوم تعریف المعرف کما فی قوله النجم والصعق والثریا وابن عباس فما وجه ان اضافۃ المعرفۃ لا یجوز وجعل المعرفۃ علما یجوز قلنا لا نسلم ان فی هذه الامثلۃ لزوم تعریف المعرف بل فیه زوال التعریف وهو التعریف الحاصل

[1] قوله وهو قول ذی الرمۃ ایا منزلی آه واسمه غیلان بن عقبۃ ومعناه ایاد ومنزل سلمی سلام بر شما آیا زمانهائے گذشته اند باز می گردند وجواب می دهد سلام کردن مرایا آنکه ظاهر و برطرف می کند راه بنزد آن محبوبه سنگ دیگران وخانهای خالی از اهل خود ۱۲ تحفۂ خادمیۂ لحافظ محمد شعیب رحمه اللہ تعالیٰ

[2] قوله ثلاث الاثافی الاثافی جمع اثفیۃ وهی واحد من الاحجار الثلاث التی ینصب القدر علیها والبلاقع جمع بلقع یعنی الخالی کما حواشی شرح مولانا الجامی قدس سره ۱۲ کاتب عفی عنه وعن والدیه۔

Marfat.com

بلام والاضافة وحصول التعريف الآخر وهو التعريف بالعلمية واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد اهذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه هذا من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا التعريف ولا التخصيص سواء كان في جانب المضاف او في جانب المضاف اليه اما التخفيف في جانب المضاف فبحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع واما التخفيف في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان الاضافة المعنوية مفيدة الفائدة في اللفظ والمعنى والاضافة اللفظية مفيدة الفائدة في اللفظ دون المعنى قلنا ان في الاضافة المعنوية بين المضاف والمضاف اليه انفصالا في اللفظ والمعنى فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فترتب عليه

قوله وحصول التعريف الآخر وهو التعريف بالعلمية وههنا خدشة ظاهرة وهي انه لا يجوز ان يعتبر مثل هذا في الاضافة ايضا اشار تلميذ الشارح الى دفعه بقوله وحاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف الى المعرفة لادت الى اجتماع المتعريفين في الارادة انتهى وفيه ان الاستاذ قد صرح بان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية وضعت لمعلومية المضاف وضعا ثانيا بلا مرية ولك ان تقول في الفرق بين الامثلة المذكورة واضافة المعرفة الى المعرفة بانه في الامثلة تحصيل تعريف هو اعلى مرتبة مما هو حاصل قبل العلمية بخلاف الاضافة فانها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها فلو اضيف المعرف باللام او العلم لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي الراي فافهم ولا يتجه عليه ايضا ما قيل انه يتجه على جواب انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فافهم كذا قال مولانا نور الحق اقول كيف قال مولانا المذكور ان التعريف الحاصلة بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقد قال سيبويه ان تعريف المضاف مثل المضاف اليه والمبرد وان قال بالانقصية من المضاف اليه لكن لا يلزم منه الانقصية من الاقسام كلها فتامل ۱۲ تحفه

قوله ان يكون المضاف صفة آه والمراد من الصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب بشرط عرف في اعمالها هو بالعمول الفاعل والمفعول به واما اضافة اسم التفضيل فمعنوية محضة عند الاكثر خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالخبزلي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال ورد ذلك باطل لان البدل بالمشتق قليل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل واما اضافة المصدر فمحضة عند الاكثر خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ع ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا به فوصف وجدي بالمعرفة اي الشديد ۱۲ تحفه

Marfat.com

فائدة لفظية وايضا حصل الاتصال فى المعنى فرتب عليه فائدة معنوية وفى الاضافة اللفظية بين المضاف والمضاف اليه انفصال فى اللفظ مع الاتصال فى المعنى فلما اضيف حصل الاتصال فى اللفظ فرتب عليه فائدة لفظية فقط ومن ثمه اى لاجل ان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فى اللفظ فقط لا التعريف ولا التخصيص جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان الاضافة اللفظية لو كان مفيدا للتعريف لامتنع الاول وجاز الثانى اما امتناع الاول فلانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة وذا لا يجوز واما جواز الثانى فلانه يلزم توصيف المعرفة بالمعرفة وهو لا يجوز فان قيل ان المشار اليه بثمه امور ثلثة حصول التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص فينبغى ان يكون لهذه الامور الثلثة دخل فى هذا التقريع والامر ليس كذلك لان انتفاء التخصيص لا دخل له فى هذا التقريع قلنا نعم ان المشار اليه بثمه امور ثلثة لكن جاز ان يكون هذا التقريع باعتبار بعض الامور او نقول ان هذا التخصيص حصل قبل الاضافة لانه حصل بالاضافة وجاز الضارباً زيدٍ والضاربو زيدٍ فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فى اللفظ فقط وهو حاصل ههنا بحذف نون التثنية والجمع واقتنع الضاربى زيدٍ لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف فى اللفظ فقط وهو غير حاصل ههنا لان التنوين سقط باللام دون الاضافة فان قيل الواجب على المصنف ان يقدم هذا التقريع على التقريع الاول باعتبار الوجهين الاول ان اصله مذكور صريحا واصل الاول مفهوم ضمنا والمذكور مقدم على المفهوم والثانى ان اصله مفرد واصل الاول مركب والمفرد مقدم على المركب قلنا نعم لكن اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يقول ان نحو الضاربا زيدٍ جائز لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فى اللفظ فقط وهو حاصل ههنا لان التنوين سقط بالاضافة واللام عقيب عن الاضافة قلنا ان القول بتاخير اللام المقدم حسا خلاف الظاهر ثم استدل الفراء بوجه اخر وهو الضاربى زيد جائز بدليل شعر الاعشى وهو قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها: فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى بطريق العطف هكذا الواهب وعبدها فهو من قبيل لضاربى زيد وهو جائز فينبغى ان يكون الضاربى زيدٍ ايضا جائزا فاجاب المصنف

Marfat.com

بقوله وضعف[۵۱] ع الواهب المائة الهجان وعبدها: یعنی ان الاستدلال بهذا التركیب ضعیف لان فائدة الاضافة اللفظیة التخفیف فی اللفظ وهو غیر حاصل ههنا لان التنوین سقط باللام لا بالاضافة لكن هذا الجواب ضعیف لان[۵۲] فیه شوب المصادرة علی المطلوب لان امتناع الضارب زید موقوف بضعف هذا الاستدلال وضعف هذا الاستدلال موقوف علی ضعف الدلیل الذی هو دلیل علی امتناع الضارب زید فالاولی فی الجواب ان یقال ان الاستدلال بهذا التركیب ضعیف اذ لا تصریح فیه علی جر عبدها بل یجوز ان یكون منصوبًا ومعطوفًا علی محل المائة علی انه مفعول معه اولا وكثیرًا ما یحتمل فی المعطوف ما لا یحتمل فی المعطوف علیه كما فی ربّ شاةٍ وسُخْلَتِها وتمام البیت[۵۳] هذا شعر الواهب المائة الهجان وعبدها: عوذًا یزجّی خلفها اطفالها: فان قیل ان اضافة العبد الی الهجان لا یصح لان العبد یضاف الی المالك لا الی غیره قلنا المراد بالعبد راعیها او نقول المراد بالعبد عبد حقیقة لكن اضافته الی الهجان باعتبار ادنی مناسبة وهو انه قائم بخدمتها كما ان العبد قائم بخدمة المولی ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زید جائز ومحمول علی الضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل حملًا علی المختار ای علی الوجه المختار فی الحسن لوجه والعلاقة بینهما ان المضاف فیهما صفة ومحلّی باللام والمضاف الیه اسم جنس محلی باللام بخلاف الضارب زید لان المضاف

---

[۵۱] قوله وضعف آه قیل الاولی ان یكون من التضعیف یعنی ضعّفه الفصحاء فلم یكن موصوفًا به لیستدل به وحینئذ لا یتوجه المصادرة لا یخفی ان هذا التوجیه یتوقف علی نقل التضعیف من الفصحاء فلو قصده المصنف لكان ینقل من احدهم حتی یتم الرد علی الفراء كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه [۵۲] قوله لان فیه شوب المصادرة آه المصادرة علی ربعة اضرب علی ما قالوا احدها ان یكون المدعی عین الدلیل والثانی ان یكون جزء الدلیل والثالث ان یكون موقوفا علیه لصحة الدلیل والرابع ان یكون موقوفا علیه لصحة جزء الدلیل والكل باطل لاشتماله علی الدور الباطل وانما قال لان فیه شوب المصادرة لانتفاء الاقسام المذكورة ویحتمل ان یكون قول الاستاذ لان آه دلیلا علی انه فیه شوب المصادرة لاعینها وان یكون دلیلًا للمركب فافهم وتدبر ۱۲ تحفه

[۵۳] قوله وتمام البیت آه هو للاعشی واسمه میمون بن قیس معناه كسی كه بخشنده است صد شتر سفید را با شبان وخادم آن شتران در حالتی كه آن شتران تازه زائیده اند ودر حالتی كه می راند آن شبان در پشت آن شتران بجهای آن شتران را ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

فيه وانكان صفة لكن المضاف اليه ليس باسم الجنس ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز ومحمول على الضاربك فاجاب المصنف بقوله وجاز الضاربك وشبهه وهو الضارب والضاربه فيمن ابى في قول من قال انه اى الضاربه في الضاربك مضاف حملا على ضاربك ولان القاعدة هي انهم اذا ارادوا اتصال اسم الفاعل واسم المفعول مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت الحال ان مفعولاتها مضمرات فالنحاة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف ضاربك وبلا تخفيف بالاضافة فلما جاء ضاربك بلا تخفيف حملوا عليه لضاربك والعلاقة بينهما انهما من باب واحد والمضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل والتنوين فيهما سقط قبل الاضافة لا للاضافة بخلاف الضارب زيد لان المضاف فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس بضمير فان قيل ما الدليل على ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة قلنا الدليل عليه انه لو سقط التنوين في ضاربك بالاضافة لتصوروا ولا ضاربك كما يتصورون ضاربٌ زيداً ولم يتصور هذا فعلم ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قيل يجوز ان يكون ضاربك في الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل فصار ضاربك لان فيه نهاية التخفيف قلنا ان التخفيف في الاضافة اللفظية على قسمين احدهما في جانب المضاف وثانيهما في جانب المضاف اليه اما في جانب المضاف فبحذف التنوين وما يقوم مقامه واما في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة اما ابدال

سلہ قولہ بلا تخفیف آہ لان بالتخفیف حصل بنفس اتصال الضمیر ۱۲ تحفہ سلہ قولہ لان فیہ نہایۃ التخفیف آہ لوجود التخفیفین فی جانب المضاف بحذف التنوین وفی جانب المضاف الیہ بابدال المنفصل بالمتصل ۱۲ تحفہ سلہ قولہ واما ابدال المنفصل بالمتصل فلیس منہا آہ لقائل ان یقول الحصر المذکور ممنوع کیف وان سلم ہذا الحصر فینبغی ان یحصر فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ فی التخفیف وہذا کما ترى لانہم مصرحون بان الاضافۃ اللفظیۃ کما تفید ما ذکر کذلک تفید رفع القبح نحو الرجل الحسن الوجہ بجر الوجہ بانہ لو رفع او نصب على التشبیہ بالمفعول بہ لزم خلو الصفۃ واجراء وصف الفعل القاصر اللازم مجرى المتعدی وکلاہما قبیح فاذا جررتہ ای الوجہ نفیت عنہما فافہم فالاولی فی الجواب ان یقال انہ لا یجوز الانفصال الا لتعذر المتصل وذلک التعذر فی عدۃ مواضع ولیس ہذا منہا فکیف یجوز ان یکون اصل ضاربک ضارب اياک اعلم ان خلاف الفراء ہل فی المعارف فقط ام فی المنکرات ایضا فذکر فی الرضی ان السیرافی نقل عنہ فی المنکر ایضا نحو الضارب رجل وذکر فی التوضیح ان الفراء لا فرق الجمہور فی المنکر لامتناع اضافۃ المعرفۃ الى النکرۃ فتدبر ۱۲ تحفہ

Marfat.com

المنفصل بالمتصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب **فان قيل** ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمولٌ على ضاربٌ زيدٌ او العلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولاً على ضارب زيدٍ فلم يبق الفائدة في اشتراط التخفيف ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها لان لكل واحد من التركيب التوصيفي والاضافي معنى لا يصح اقامة احدهما مقام الاخر لان مبنى التركيب التوصيفي على الاتحاد بين الصفة والموصوف ومبنى التركيب الاضافي على المغايرة بين المضاف والمضاف اليه بينهما منافاة **فان قيل** انك قلت انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحدة من هذه التراكيب ضيف موصوف الى صفة مع انه غير جائز فالجواب

المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بتقدير الوقت في الاولى وبتقدير المكان في الثاني وبتقدير الساعة في الثالث وبتقدير جهة في الرابع فيكون تقديره مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الجهة الحمقاء فلو قدرت هذه الامور في نظم الكلام حصل دفع الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لا موصوفا والمضاف اليه لا يكون صفة ولو حذفت هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان المضاف ليس بموصوف وان كان المضاف اليه صفة **فان قيل** هذا التقدير لا يستقيم في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي

---

۱ قوله ولا يضاف موصوف الى صفة آه اى على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزونه متمسكين بالامثلة المذكورة ۱۲ تحفه

۲ قوله وبقلة الحمقاء قال بعض الشارحين ان فاطمة الزهراء رض كانت تحب هذه البقلة فكان بعض الجاهلين من الكفرة يقولون لهذه البقلة بقلة الحمقاء بالنسبة اليها رضي الله عنها فعلى هذا لم يكن مثالا لما نحن فيه ۱۲ تحفه **۳** قوله وبتقدير الساعة آه الصلوة الاولى اسم لصلوة الظهر سميت به لانها اول صلوة فرضها الله على امة محمد صلى الله عليه وسلم وجاء جبرئيل لتعليمه صلى الله عليه وسلم فعلم تقدير الساعة الاحسن ان يقال هي اول ساعة فرضت الصلوة فيها ۱۲ تحفه **۴** قوله والمضاف اليه لا يكون صفة للمضاف المذكور وان كان صفة للمضاف المقدر ۱۲ **۵** قوله وان كان آه اقول في هذا المقام اختلاج كما لا يخفى على صاحب العلاج فالصواب ان يقال كما قال الشارح فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف اقول وان كان مضافا اليه لدى المضاف فافهم ۱۲ تحفه ضاوي

Marfat.com

لاتوصیف المکان بالنسبی قلنا ان المکان علی قسمین المکان الکل والمکان الجزء فالمراد بالمکان ههنا المکان الجزء وهو لایغایر الجانب فان قیل لما کان المراد بالمکان المکان الجزء فحینئذ لایحصل المغایرة بین المضاف والمضاف الیه قلنا ان هذه الاضافة اضافة بیانیة فان قیل انك قلت انه لایجوز اضافة الصفة الی موصوفها فهذه القاعدة منقوضة بقولهم جَرْدُ قَطِیْفَةٍ وَاَخْلَاقُ ثِیَابٍ فان اصلهما قطیفة جردٍ وثیابُ اخلاقٍ ثم قدمت الصفة علی الموصوف واضیف الصفة الی موصوفه مع انه غیر جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل جرد قطیفة واخلاق ثیاب متاوّل بحیث انهم لما حذفوا قطیفة من قولهم قطیفة جرد بقی الصفة بلاموصوف واستعمال الصفة بلاموصوف لایجوز فی کلامهم فاخرجوا الصفة عن الصفتیة وجعلوه بمنزلة سائر الاجناس ثم اضافوا الی شئ هو موصوف فی الواقع للبیان والتخصیص فصار من قبیل اضافة العام الی الخاص وکذا حال اخلاق وثیاب ولایضاف اسم مماثل للمضاف الیه فی العموم والخصوص کلیثٍ واسدٍ وحبرٍ ومنع لعدم الفائدة فی الاضافة فان قیل انك قلت ان اضافة احد المتساویین الی الآخر لایجوز فهذه القاعدة منقوضة بکل الدراهم وعین الشئ لانه من قبیل اضافة احد المتساویین الی الآخر مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله بخلاف کل الدراهم وعین الشئ فانه ای المضاف فی هذین الترکیبین یختص ای یصیر خاصًّا بسبب الاضافة حاصله انه لانسلم ان هذا اضافة احد المتساویین الی الآخر بل من قبیل اضافة العام الی الخاص فان قیل ان اللام فی الشئ لو کان

سلہ قولہ جرد قطیفۃ آہ الجرد خوردہ شدہ از کہنگی وفرسودگی والقطیفہ معروفہ کہ از ابریشم ساختہ می شود مثل اطلس واخلاق جمع خلق بمعنی کہنہ ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالیٰ

سلہ قولہ ولایضاف اسم مماثل آہ اراد بالمماثلۃ فی العموم ان یکون مدلولاہما کلیین اتحدا فرادہما سواء کانا متساوین کلیث واسد ومتساویین کالانسان والناطق وبالمماثلۃ فی الخصوص ان یکون مدلولاہما شخصًا واحدا کسعید کرز اعلم ان المصنف رحمہ ترک بیان عدم اضافۃ الخاص الی العام ولعلہ اعتمد علی فہم الناظرین لان عدم فائدتہا اظہر ۱۲ تحفہ خادمیہ

Marfat.com

للعهد فاعمية العين من الشئ ظاهرة وان كان اللام للجنس فاعميّة العين عن الشئ[1] مشكلة
قلنا لو كان اللام في الشئ للجنس فاعميّة العين عن الشئ ظاهر لان المراد بالعين ما هو قائم
بذاته سواء كان موجودًا في الخارج او موجودًا في الذهن والمراد بالشئ ما هو موجود في
الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعرفة الى المعرفة وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قوله
فانه يختص قلنا معنى قوله فانه يختص هذا انه لا يبقى على عمومه سواء كان معرفة او نكرة مختصة
فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة
على سعيد كرز لان السعيد والكرز اسمان للمسمى الواحد اضيف احدهما الى الآخر مع انه غير
جائز فاجاب المصنف بقوله وقولهم سعيد كرز متاول بان المراد بالاول مدلول والمراد
بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير جاءني مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام الى
الخاص لا من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء
المتكلم كسر آخره لان الياء تقتضي كسرة ما قبلها والصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في آخره حرف علة وكذا الملحق
به ما في آخره حرف علة ما قبلها ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقًا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون كحرف

[1] قوله عن الشئ مشكلة لان الشئ اذا لم يكن المراد منه معهودًا فردًا ذهنيا او خارجيًا يكون على طبقة المفهومات العامة الشاملة
لجميع المفهومات الكلية والجزئية كيف وقد اتفقوا ان اعم المفهومات انما هو الشئ متناول كل ما يعلم ويخبر عنه سواء كان موجودًا
او معدومًا ممكنًا او ممتنعًا ولهذا يقال لا فرد لمفهوم لا شئ لا ذهنًا ولا خارجًا لاحتواء الشئ جميع المفهومات الذي هو نقيضه و
اجتماع النقيضين محال وهذا هو المقرر عند اهل اللغة وارباب العقل وجوابه في كتبهم ولو سلم ان لفظ العين بمعنى الذات ايضًا يكون
مساويا له فلا يصح القول بان العين اعم من الشئ وما يقال ان الشئ بمعنى الموجود كما مر مناقشة فكر فما كون اللام الجنسي الداخل
عليه يكون اخص من العين فهو اصطلاح جديد من المتكلمين غير معتبر في الاستعمال لا ينبغي ان يكون مدار كلامهم عليه وقال مولانا
عصام وما يزول به الخفاء ان لام الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم لصدق على فرد الطبيعة
والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها اقول اذا لم يصدق على نفسها يلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال وايضًا
يلزم صدق نقيضه عليها امتناع ارتفاع النقيضين وايضًا يلزم خلاف ما تقرر عندهم من ان الشئ اعم المفهومات يصدق
على كل مفهوم حتى على نفسه ونقيضه ثم قال وان اريد الطبيعة من حيث هي في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى
الطبيعة من حيث هي انتهى وفيه ايضًا تامل فافهم كلام الاستاذ العلام ۱۲ تحفۂ خادميہ لحافظ محمد شعیبؒ

Marfat.com

العلة بعد السكون في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة فكذا
بعد السكون والياء مفتوحة للخفة اوساكنة للاخفية لكن الفتح هو الاصل اذ الاصل
في الكلمات التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقةً او حكماً
والاصل في الحركات الفتح للخفة وان كان اخره الفا تثبت لعدم موجب الانقلاب وهذا يقلب
تقلب الغير التثنية اى لغير الف التثنية ياءً لحصول المشاكلة بياء المتكلم واما الف
التثنية فلا تقلب تفاقاً لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياءً ادغمت
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مع سكون الاولى وان كان واواً قلبت ثم ادغمت
لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمةٍ واحدة والاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياءً
وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلاثة للساكنين
اى للزوم التقاء الساكنين على تقدير عدم التحرك واختير الفتحة للخفة واما
الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم فاخى وابى بلا رد المحذوف بجعل
المحذوف نسياً منسياً واجاز المبرد اخى وابى بالرد والقلب والادغام اما في الاب
فبدليل قول الشاعر وإبّي مالك ذو المجاز بدارة والاخ محمول على الاب قلنا هذا
مخالف عن القياس واستعمال الفصحاء على انه يجوز ان يكون ابي جمع اب اصله
ابين ثم سقطت النون بالاضافة وادغمت الياء في الياء فصار ابي

سلہ قولہ وہذیل آہ وعلی ہذہ اللغۃ ورد قولہ تعالیٰ فمن تبع ہدای علی قراءۃ البعض ۱۲ تحفہ سلہ قولہ وفتحت آہ وقد جاء اسکانہا
بعد الالف فی قراءۃ نافع وکسرہا بعدہا فی قراءۃ الاعمش والحسن وہو مطرد فی لغۃ بنی یربوع فی الیاء المضاف الیہا جمع المذکر
السالم وعلیہ قراءۃ حمزۃ وَمَا اَنْتَ بِمُصْرِخِیَّ بکسر الیاء کذا فی شرح الوافی ۱۲ تحفہ سلہ قولہ وابی ہذا عجز البیت وصدرہ
قدرا اہلک ذا المجاز فقد اری ٭ لم یسیم قائلہ والشاعر یخاطب لفسہ ومعناہ حکم خداوندی کہ این صفت دارد کہ مغلوب
نمیشود قرار داد ترا ای نفس در ذا المجاز یعنی در بادیہ وتحقیق کہ گمان می کنم قسم بہ پدرم کہ نیست از برای تو در ذا المجاز خانہ
کہ صلاحیت داشتہ باشد از برائی تو ای نفس ولائق باشد شان ترا ای نفس ۱۲ تحفہ سلہ قولہ یجوز ان یکون آہ قال
مولانا نور الحق انت خبیر بان شرط ہذا الجمع ان یکون علما لا یعقل والاب لیس کذلک فکیف یصح حملہ علی ہذا المعنی انتہی ومثل ہذا
ذکر فی شرح الوافی واجاب عنہ ان العرب قد عاملتہ العلم الذی یجمع بہذا الجمع انتہی ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

Marfat.com

کما فی قول الشاعر[1] تشعر فلما تبین اصواتنا بکین وفدینا بالابینا وتقول حمی وهن بلارد المحذوف بجعله نسیا منسیا ویقال ای فی الفم فی بالرد والقلب والادغام فی الاکثر ای فی الاستعمال الاکثر وفمی فی بعضها ای فی بعض الاستعمال بابقاء المیم المعوضة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قیل اخ واب وحم وهن وفو بالحرکات الثلثة فی الفاء وفتح الفاء افصح منهما ای من الضمة والکسرة لخفة الفتحة وجاء حم مثل ید بلارد المحذوف ودلو بالرد فقط وخب بالرد والقلب بالهمزة وعصا بالرد والقلب بالالف مطلقا سواء کان مضافا او غیره وجاء هن مثل ید بلارد المحذوف مطلقا سواء کان مفردا او مضافا وذو لایضاف الی مضمر لانه وضع الواضع وصلة التوصیف لشئ باسم الجنس والضمیر لایقع اسم الجنس فان قیل ان ذو کما لایضاف الی مضمر کذلک لایضاف الی اسم الاشارة والعلم الموصول فینبغی ان یقول وذو لایضاف الی غیر اسم الجنس قلنا نعم لکن المصنف خصص الضمیر بالذکر لان لهذه الاسماء الخمسة احکاما خاصة عند اضافتها الی یاء المتکلم فنفی المقرر اضافة ذو الی الضمیر مطلقا لانتفاء هذه الاحکام الخاصة فان قیل انک قلت ان ذو لایضاف الی مضمر فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووه لان ذو یضاف الی مضمر هنا مع انه غیر جائز قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ولایقطع ای ذو عن الاضافة لان ذو وضع الواضع وصلة لتوصیف الشئ باسم الجنس وضعه

---

[1] قوله کما فی قول الشاعر فلما آه هو زیاد بن واصل یعنی پس چونکه شناختند آن جماعت زنان صوتها و آوازهای ما را گریستند وفدائی ما کردند پدران خود را یعنی فدای شما باد پدران ما ۱۲ منه [2] قوله حمی آه وتقول حم زوجتی علی حذف المضاف فتامل وتذکر ما مر من معنی الحم ۱۲ منه [3] قوله وذو لایضاف الی مضمر هذا عند سیبویه واما عند غیره فیجوز اضافة لی الضمیر وفی البسیط منع اکثر النحویین اضافة ذو الی مضمر او علم کذا فی الوافی وبعض شروحها قول وقد جاء اضافته الی العلم فی قوله صلی الله علیه وسلم لجریر الا تریحنی من ذی الخلصة فاتاها فحرقها ثم بعث رجلا من احمس الی النبی علیه الصلوة والسلام مبشره یعنی اباارطاة حیث اضاف ذو الی الخلصة وهی علم ۱۲ منه [4] قوله احکاما خاصة آه کعدم الروی فی اخ واب الروی فم یعنی لیس المراد ههنا بیان الاضافة حتی یلزم بیان تعیین المضاف الیه بانه اسم الجنس دون ما عداه منه [5] قوله انما آه هذا صدر البیت وعجزه هنا المعروف مالم یتبدل فیالوجوه کذا سمعت من بعض الاساتذه المشفقة وقال ولنا نور الحق احسن المعروف الخ ومعناه مبارک وخوشتر از نعمتها آن نعمت است که معرف نشده باشد بدان نعمت دیگر یعنی بسوال و بیعرفی حاصل نشده باشد و بتحقیق می شناسند صاحب فضل را از مردمان صاحب آن فضل ۱۲

Marfat.com

وهذا المعنى لا يحصل بدون الاضافة **لما فرغ** المصنف من بيان الاسماء المستحقة للاعراب
بالاصالة شرع فى بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالواسطة فقال **التوابع** اى جنس التابع ثم
اعلم ان التوابع خمسة النعت والتاكيد وعطف البيان والبدل والمعطوف **ووجه الضبط**
ان المقصود بالنسبة لا يخلو اما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البدل وان كان الثانى
فالغرض من ايراد التابع لا يخلو اما دلالة على معنى هو ثابت فى متبوعه او تقريره او توضيحه
فالاول نعت والثانى تاكيد والثالث عطف البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف فى كل
ثانٍ[1] اى كل متاخر متى لوحظ مع سابقه كان فى المرتبة الثانية منه باعراب سابقه اى متلبس
بجنس اعراب سابقه من جهة واحدة شخصية **فان قيل** ان التوابع جمع تابع والتابع على وزن
فاعل ووزن الفاعل لا يجمع على فواعل فكيف يجمع التابع على توابع **قلنا** ان وزن الفاعل
على قسمين صفتى واسمى[2] فالصفتى لا تجمع على هذه الصيغة والاسمى يجمع والتابع فاعل اسمى لا صفتى
ولهذا يجمع كاهل على كواهل **فان قيل** لهذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه
التابع الفعلى والحرفى نحو ان وضرب ضرب لان الثانى ليس معربا ههنا باعراب سابقه قلنا ان

[1] قوله كل ثان اه اى ثانٍ رتبة فلا يرد الثانى من الاخبار والاحوال وغيرها فقوله كل ثان جنس شامل للحدود وغيره وقوله
باعراب سابقه خرج به خبر كان وخبر ان وغيرهما وقوله من جهة واحدة خرج به المفعول الثانى من باب ظننت واعطيت وغيرهما اه
تحفه

[2] قوله فالصفتى لا تجمع على هذه الصيغة اقول كيف جزم الاستاذ ان الصفتى لا تجمع على هذه الصيغة مع انهم صرحوا بان
الفاعل الصفتى على قسمين صفة العاقل وغير العاقل والاول لا يجمع على هذا الوزن والثانى يجمع عليه قياسا كصواهل وشواهق
وطوالع وغيرها مما لا يعد ولا يحصى فتدبر اعلم ان فى عامل التوابع تفصيلا اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال
سيبويه العامل فيها هو عامل المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل
الثانى مقدر من جنس الاول واما البدل فالاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول
وذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى والمصرحان العامل فى البدل وهو العامل فى المبدل منه واما عطف النسق ففيه ايضا
ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسى وابن جنى ان العامل فى الثانى مقدر
من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وفائدة الخلاف فى هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل
فى الثانى غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا خلاصة ما فى الرضى لان ما وردت الاطلاع على دلائل الفرق فارجع اليه اه تحفه

Marfat.com

کلامنافی توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التی هی من اقسام الاسم فلو خرج منه التابع الفعلی والحرفی لاضیر فیه **فان قیل** هذا التعریف لایکون جامعاً لافراده لانه خرج منه التابع الثانی والثالث والرابع فصاعداً لانه لیس بثان بالنسبة الی المتبوع **قلنا** المراد بالثانی کل متأخر اذ الوحظ مع متبوعه کان فی المرتبة الثانیة منه **فان قیل** لما کان الثانی معرباً باعراب سابقه یکون السابق بلا اعراب **قلنا** المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لاعین اعراب السابق **فان قیل** هذا التعریف لایکون مانعاً عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المفعول الثانی من باب ظننت واعطیت لانه ثانٍ معرب باعراب سابقه من جهة واحدة وهی المفعولیة **قلنا** المراد بالجهة الواحدة الوحدة الشخصیة لا النوعیة وهم هنا نوعی لان ظننت من حیث انه یقتضی مظنونا فیه یعمل فی الاول من حیث انه یقتضی مظنونا یعمل فی الثانی واعطیت من حیث انه یقتضی اخذاً یعمل فی الاول من حیث انه یقتضی الماخوذ یعمل فی الثانی **فان قیل** هذا التعریف لایکون جامعاً لافراده لانه خرج منه التابع الذی یکون الاعراب فیهما او فی احدهما تقدیراً او محلاً لان الثانی لایکون معرباً باعراب السابق **قلنا** ان الاعراب المعتبر فی هذا التعریف بالنسبة الی السابق واللاحق اعم من ان یکون لفظاً او تقدیراً او محلاً **فان قیل** ان التوابع جمع والجمع انما یتصور فی الافراد وکلمة کل لاحاطة الافراد فعلی هذا یلزم تعریف الافراد بالافراد وهو باطل **قلنا** ان المحدود فی الحقیقة جنس التابع بناءً علی ان اللام اذا دخل علی الجمع یبطل معنی الجمعیة ویراد به الجنس والحد مدخول کلمة کل وکلمة کل لیست جزءً من التعریف فیکون التقدیر التابع ثانٍ باعرابه **فان قیل** اذا لم یکن کلمة کل جزءً من التعریف فما الفائدة فی ایرادها **قلنا** انما اوردها لمحض التصریح علی طرد التعریف **النعت**[1] تابع یدل علی معنًی[2] فی متبوعه مطلقاً ای دلالة مطلقة غیر مقیدة بمادة من المواد قوله النعت تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله یدل علی معنی فی

[1] قوله النعت قدم علی سائر التوابع لکونه اکثر استعمالاً فی کلامهم واو فر متابعة اذ یتبع فی الاعراب والافراد والتثنیة وغیرها وستطلع علیها واعظم فائدة واکثر بیاناً ۱۲ تحفہ [2] قوله علی معنی فی متبوعه وان کان باعتبار المتعلق فلا یرد انه یخرج من هذا التعریف النعت بحال متعلقه فتامل ۱۲ تحفۂ خادمیہ۔

Marfat.com

متبوعه احترازعن باقی التوابع وقوله مطلقا اورد لئلا یرد الاعتراض علی لبدلہ فی مثل اعجبنی زید علمہ وعلی المعطوف فی مثل اعجبنی زید علمہ وعلی التاکید فی مثل جاء نی القوم کلهم لان دلالة هذه التوابع علی حصول معنی فی متبوعاتها انما الخصوصیة موادها وفائدتہ توضیح فی النعوت المعرفة کزید ن الظریف او تخصیص فی المنعوت المنکر کرجل عالم وقد یکون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحیم او الذم نحو اعوذ بالله من الشیطان الرجیم او التاکید نحو نفخة واحدة لان التاء فی نفخة للوحدة وهذه الوحدة تاکید لتلك ولا فصل ای ولا فرق بین ان یکون النعت مشتقا او غیرہ لان الغرض من النعت دلالة علی المعنی الذی هو ثابت فی متبوعه وهذا کما یحصل بالمشتقات کذلك یحصل بالجوامد اذا کان وضعه ای وضع غیر المشتق لغرض المعنی ای لغرض الدلالة علی المعنی الواقع فی المتبوع عموما ای فی جمیع الاستعمالات مثل تمیمی وذو مال فان تمیمیا یدل ابدا علی ذات منسوبة الی قبیلة بنی تمیم وذو مال یدل ابدا علی ذات صاحب مال وخصوصا ای فی بعض الاستعمالات مثل مررت برجل ای رجل فای رجل فی هذا التراکیب یدل علی معنی هو ثابت فی متبوعه وهو الکمال فی الرجلیة فیصح وقوعه نعتا وای رجل فی قوله ای رجل عندك ولا یدل علی هذا المعنی فلا یصح وقوعه نعتا وبهذا الرجز فان هذا فی هذا التراکیب یدل

۵۱ قوله وفائدته آه والغرض الاصلی من ایراد هذا القول بیان الفرق بین الخبر والنعت لان کلا منهما یدل علی معنی فی غیرہ یعنی لیس الغرض من النعت ثبوت الشئ للشئ بل تخصیص او توضیح الی غیر ذلك ان حصل الفرق بینهما بالتعریفین لکن بین ثانیا اهتماما بشانه فلا یرد ان هذا لیس من وظائف النحوی بل وظائف علم المعانی فافهم ۱۲ تحفه ۵۲ قوله توضیح او تخصیص التوضیح فی اصطلاحهم عبارة عن رفع الاشتراک الحاصل فی المعارف والتخصیص عبارة عن تقلیل الاشتراک الحاصل فی النکرات اما بحسب التحقیق والواقع فلا فرق کما ذهب الیه علماء المعانی ومن اراد التفصیل فلیرجع الی المطول وغیرہ من کتب هذا الفن ۱۲ تحفه ۵۳ قوله او التاکید وقد یکون لکشف الماهیة نحو الجسم الطویل العریض العمیق والفرق بین الموکد والکاشفة ان الاول مقررة والکاشفة موضحة مفسرة والفرق بین الایضاح والتقریر ظاهر فتامل ۱۲ تحفه ۵۴ قوله ولا فصل آه ولما کان غالب مواد الصفة المشتقات توهم کثیر من النحویین ان الاشتقاق شرط فی النعت حتی استضعف سیبویه نحو مررت برجل اسد وصعادتا وقالوا غیر المشتق ولم یکن هذا مرضیا للمصنف ردہ بقوله ولا فصل آه ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

علی ذات مبہمۃ والرجل یدل علی تعیّن الذات المبہمۃ وھذا التعین معنی ثابت فی الذات المبہمۃ فیصح وقوعہ نعتًا والرجل فی ھذا الترکیب جاءنی الرجل لا یدل علی ھذا المعنی فلا یصح وقوعہ نعتًا وبزید ھذا فان ھذا فی ھذا الترکیب یدل علی معنی ھو ثابت فی زید وھو کونہ مشارًا الیہ بالاشارۃ الحسیّۃ فیصح وقوعہ نعتًا لزید ھذا فی مثل ھذا الترکیب وھذا زید لا یدل علی ھذا المعنی فلا یصح وقوعہ نعتًا وتوصیف النکرۃ بالجملۃ الخبریۃ لا المعرفۃ لان الجملۃ من جہتہ ھی فی قوۃ النکرۃ والنکرۃ لا تقع صفۃ للمعرفۃ وانما توصف النکرۃ بالجملۃ الخبریۃ اما بالجملۃ فلان الغرض من النعت ھی الدلالۃ علی معنی ھو ثابت فی متبوعہ وھذا الغرض کما یحصل بالمفرد اذ کذلک یحصل بالجملۃ واما بالخبریۃ فلان[1] النعت مربوط بالمنعوت والانشاء لا یقبل الربط الا بتاویل بعید ویلزم الضمیر لان الجملۃ مستقلۃ بنفسہا فلا بد فیہا من الربط والربط الا بمجیء الا بعائد وتوصف بحال الموصوف والصفۃ بحال الموصوف ما یکون المعنی النعتی ثابتًا للمنعوت حقیقۃ بلا فرض الفارض واعتبار المعتبر وبحال متعلقہ والصفۃ بحال متعلقہ ما یکون المعنی النعتی ثابتًا المتعلق للمنعوت حقیقۃ وللمنعوت اعتبار انحو مررت برجل حسن غلامہ فالاول یتبعہ ای یتبع متبوعہ فی عشرۃ امور لکنہ یوجد فی کل ترکیب اربعۃ منہا لمنافاۃ البعض بالبعض فی الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًا والتعریف والتنکیر والافراد والتثنیۃ والجمعیۃ والتذکیر والتانیث فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ برجل صبوٌ وامرأۃ صبوٌ ورجل جریحٌ وامرأۃ جریحٌ ورجل علامۃ وامرأۃ علّامۃ لانہ صفۃ بحالہ ولم یتبع النعت متبوعہ فی التذکیر والتانیث قلنا ھذا الحکم فی الصفۃ التی لا یستوی فیہا المذکر والمؤنث ولا صفۃ مؤنث جاء علی المذکر والثانی فی الخمسۃ الاول لکن یوجد فی کل ترکیب اثنان منہا لمنافاۃ البعض بالبعض وفی الباقی کالفعل ای فی الخمسۃ الباقیۃ کالفعل لانہ یشبہ بالفعل والفعل اذا اسند

[1] قولہ فلان النعت مربوط الخ یعنی ان الصفۃ یجب ان یکون مضمونہا معلوما للمخاطب قبل ذکرہا وکذا حکم الصلۃ وہذا فی الجملۃ الانشائیۃ لا یتصور الخ منہ [2] قولہ لمنافاۃ البعض الخ مثلا لو وجد من الاول الرفع فلا یوجد النصب والجر للمنافاۃ الظاہرۃ بینہما وکذا لو وجد من الثانی التعریف فلا یوجد التنکیر للمنافاۃ فلم یوجد الا اثنان منہ الخ خادمہ۔

Marfat.com

الی الظاهر کان مفرداً ابداً او اذا اسند الی الضمیر یثنی بتثنیته ویجمع بجمعیته واذا اسند
الی الظاهر المؤنث الحقیقی بلا فصل او الی ضمیر المؤنث مطلقا فحینئذ تانیث الفعل واجب واذا
اسند الی الظاهر المؤنث غیر الحقیقی او الی الظاهر المؤنث مع الفصل ففیه تخییر بین التذکیر
فان والتانیث فان قیل ما وجه الفرق بین القسم الاول والثانی ان القسم الاول یتبع منعوته
فی عشرة امور والثانی یتبع منعوته فی الخمسة الاول وفی الباقی کالفعل قلنا ان التبعیة فی
الخمسة الاول بناءً علی ما جری علیه وفی الخمسة الباقی بناءً علی ما اسند الیه وما جری علیه
والمسند الیه فی القسم الاول واحد وهو المنعوت فالنعت یتبع منعوته فی عشرة امور وفی القسم
الثانی ما جری علیه غیر من المسند الیه لان ما جری علیه هو المنعوت والمسند الیه هو المتعلق
فالنعت یتبع منعوته فی الخمسة الاول وفی الباقی کالفعل ومن ثمه ای لاجل ان التبعیة فی
الخمسة الباقیة کالفعل حسن قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة یقعد غلمانه وضعف
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة یقعدون غلمانه والحاق علامة التثنیة والجمع بالفعل المسند الی
الظاهر ضعیف لانه جمع الفاعلین فی الظاهر فان قیل ان جمع الفاعلین ممتنع فینبغی ان
یمتنع هذا التراکیب فلم حکم بالضعف قلنا نعم لکن جوازه لاحتمال وجه اخر وهو یخرج الالف
والواو عن الاسمیة الی الحرفیة ویکونان حرفین دالین علی تثنیة الفاعل وجمعیته او یکون
الفاعل ضمیراً والظاهر بدلاً منه او یکون[1] الظاهر مبتدأ والصفة خبراً مقدماً علیه
بقعدون فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی تقعد غلمانه لانه جمع بجمعیة الفاعل فاجاب المصنف
بقوله ویجوز تقعد غلمانه لانه جمع بجمع التکسیر فخرج عن موازنة الفعل ومناسبته
فلا یجری علیه احکام الفعل والضمیر لا یوصف لان ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف

[1] قوله او یکون الظاهر مبتدأ آه قول یعلم من ملاحظة کلام الاستاذ من قوله لانه بمنزلة یقعدون غلمانه الی هذا ان الاحتمال
الاخیر یجری فی یقعدون غلمانه مع انه صرح فیما سبق فی قول المصنف او کان الخبر فعلاً له وجب تقدیمه لوجوب تقدیم الخبر مطلقا ای سواء
کان مفردا او مثنی او مجموعا اللهم الا ان یقال هذا مبنی علی مذهب من لا یوجب تقدیم المبتدأ علی الخبر فی صورة التثنیة والجمع وقد سالت
فی هذا المقام من له شهرة بهذا الفن فی الانام فلم یفتح علیه الباب من الله العلام نافهم لعل الله یرقاک الی ذروة السنام ۱۲
تحفه خادمیه - انی ملا صاحب بخته وهی قریة من قری الصوات ۱۲ منه -

Marfat.com

المعارف فلا حاجة فيهما الى التوضيح وضمير الغائب محمول عليهما طردًا للباب وكذا الوصف المادح
والذام وغيرهما محمول عليهما طردًا للباب ولا يوصف به لان الصفة كل ثانٍ يدل على معنى ثابت
في متبوعه والضمير دال على الذات فقط لا على قيام المعنى بها والموصوف اخص او مساوٍ لئلا
يلزم القضية المقصود من غيره فان قيل نعلى هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف الحيوان بالناطق
في مثل الحيوان الناطق لان الموصوف ههنا ليس اخص ولا مساويًا بل هو اعم قلنا المراد
بالخصوص المساواة الخصوص المساواة في التعريف والمعلومية لا في ما صدق عليه ثم اعلم
ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم ذو اللام والموصولات وبينهما
المساواة ومن ثمه اي لاجل ان الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساويًا لم يوصف
ذو اللام الا بمثله وهو الموصول او ذو اللام الاخر او بالمضاف الى مثله لان تعريف المضاف مساوٍ
لتعريف المضاف اليه او انقص منه بناءً على اختلاف المذهبين فان قيل انك قلت ان
الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساويًا فعلى هذا ينبغي ان يجوز توصيف اسم الاشارة
باسم الاشارة الاخر لان بينهما مساواة مع انهم التزموا وصف ياء هذا بذي اللام فاجاب المصنف

قوله والضمير دال الخ يعني ان وضع المضمرات للذوات الشخصية لا للمعنى قائم بذات مبهمة وما يتوهم من دلالته على
هذا المعنى حين رجوعه الى المشتق هو دلالة المرجع دون المرجع والفرق بيّن فلا يرد ما اورد من ان الضمير الراجع الى المبهم
المشتق فيه معنى الوصفية قيل ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فيحمل عليه قوله ويمكن ان يقال ان التعريف
ما دل على معنى في المتبوع مطلقا بلا خصوصية مادة ودون هاء حكما ومر دلالة الضمير على ذلك المعنى مختص بكون مرجعه مشتقا لا لمجرد الهيئة
التركيبية كذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفكر في قول المصنف اذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا او خصوصًا فما يفهم منه
مناف لما قال مولنا المذكور الخ قوله ان اعرف المعارف الخ هذا منقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ولم يبين
الاستاذ المضاف الى احدها مع انه لابد من بيانه فذهب سيبويه الى ان تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه ولما
عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه وهذا مقتضى القياس فنحو غلام الرجل الظريف صفة الغلام عند سيبويه
وبدل عند المبرد منه ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم
ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص و
ضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير الغائب السالم من الابهام ثم المشار اليه المنادى ثم الموصول وذو اللام والمضاف بحسب المتصل اليه الخ

Marfat.com

بقوله وانما التزم وصفا بهذا بدل اللام للابهام ای للابهام الواقع فی هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضی لبیان الجنس فاذا اريد رفع الابهام عن الجنس فاما ان ترفع الابهام بالمضاف او باسم الاشارة او بدل اللام فعلى الاول يلزم الاستعارة من المستعير وعلى الثانی لا يتصور رفع الابهام عن الغير لان اسم الاشارة مبهم فی نفسه فكيف يرفع الابهام عن الغير فتعين ذو اللام بالضرورة ومن ثمه ای لاجل ان التزام وصفا بهذا بدی اللام لرفع الابهام ضعف مرت بهذا الابيض لان البياض لا يختص بجنس دون جنس فلا يتبين به جنس المبهم وحسن مرت بهذا العالم لان العلم يختص بالانسان بل هو غالب فی الرجال **العطف** ای المعطوف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل **فان قيل** العطف مبتدأ وتابع خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل الذات على صرف الوصف وهو لا يجوز **قلنا** المراد بالعطف المعطوف **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المعطوف بلا وبل ولكن وأو وأما وأم لان المقصود مع هذه الحروف احد الامرين ای التابع والمتبوع لا كلاهما **قلنا** المراد بكون المتبوع مقصودا ان لا يكون وسيلة الى ذكر التابع بكون التابع مقصودا ان لا يكون متفرعا على المتبوع ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بهذه الحروف الستة كلاهما مقصودان بهذا المعنى ويتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتی ای تفصيل الحروف العشرة فی بحث الحروف مثل قام زيد وعمرو **فان قيل** ان تعريف المعطوف حصل بالسابق فما الحاجة الى ذكر قوله ويتوسط الخ **قلنا** انما زاد قوله ويتوسط لزيادة التوضيح **فان قيل** المقصود من التعريف هو الجمعية والمنعية وهما يحصلان بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه اه فما الحاجة الى قوله تابع مقصود بالنسبة

ف۱ قوله لان البياض الخ اقول هذا اذا قطع النظر عن اللام ولوحظ المدخول واما اذا لوحظ اللام ففيه خفاء لعل لا يخفى على العقلاء فافهم ولا تكن من اهل الهواء ۱۲ تحفه ف۲ قوله المراد الخ يعنى ان المصدر مبنى للمفعول يقول فعلى هذا ينبغى ان يكون هذا مرادا فى الكل للمصدرية على ما قاله فيقال المنعوت والبدل والمؤكد ومعطوف البيان وهذا كما ترى خصوصا فى الاول والاخير دعوى العلمية فيما سوى العطف تخصيص بلا مخصص وترجيح بلا مرجح والعلم الحق عند الاول والآخر ۱۲ تحفه خادميه۔

Marfat.com

مع متبوعه **قلنا** لو اکتفی بهذا القدر وهو قوله تابع یتوسط الخ لم یکن التعریف مانعاً عن دخول الغیر لانه دخل فیه الصفات المتوسط بینها وبین متبوعها احد حروف العشرة کما فی قوله جاءنی زید العالم والشاعر الدبیر **فان قیل** العاطف لم یتوسط بین الصفة والموصوف بل بین الصفات **قلنا** انّ توسط حرف العاطف بین الشیئین لا یلزم ان یکون عطف الثانی علی الاول فلو لم یکن قوله مقصوداً بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات فی حد المعطوف **فان قیل** ان الحرف المتوسط بین الصفة والموصوف تدل علی معنی العطف وهو الجمعیّة والترتیب فجعلها عاطفة فی غیر الصفة والموصوف وجعلها غیر عاطفة بین الصفة والموصوف لیس الا ارتکاب امر بعید من غیر ضرورة داعیة الیه **قلنا** بین المعطوف والمعطوف علیه مغایرة بالذات وبین الصفة والموصوف اتحاد بالذات فکیف یکون احدهما عین الاخر واذا عطف ای اذا اُرید العطف علی المرفوع المتصل اکدّ[1] بمنفصل لان الضمیر المرفوع المتصل کالجزء من الفعل لفظاً ومعنًی فلو عطف علیه بلا تاکید بمنفصل لزم العطف علی بعض حرف من الکلمة وهو باطل **فان قیل** لما اکد بمنفصل فالعطف لا یخلو امّا علی المؤکد او علی المؤکد فعلی الاول یلزم المحذور المذکور وعلی الثانی تاکید لا عطف **قلنا** لما اکدّ بمنفصل فالعطف علی المؤکد ولا یلزم المحذور المذکور لانه خرج من صرافة الاتصال بواسطة التاکید نحو ضربت انا وزید الا ان یقع فصل بین الضمیر المعطوف فیجوز ترکه ای ترک التاکید بمنفصل لان طول الکلام یجری بوجود الفصل فاحسن الاختصار بترک التاکید سواء کان الفصل قبل حرف العاطف نحو ضربت الیوم وزید او کان بعده کما فی قوله تعالی مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وقوله یجوز ترکه فیه اشارة الی جواز تاکیده بالمنفصل مع وجود الفصل کما فی قوله تعالی فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ واذا عطف علی الضمیر المجرور اعید الخافض لان الاتصال بین الجار والمجرور اشدّ من الاتصال الذی بین الفعل والفاعل فلما لم یجز العطف علی الضمیر

[1] قوله اکدّ الخ الظاهر من قوله اکد الوجوب وهو مخالف للقبیلتین البصریین والکوفیین لان البصریین یجوزونه بلا تاکید لکن مع القبح والکوفیین بلا قبح اقول علی تقدیر صحة هذه الروایة عند للمصنف یمکن ان یقال المراد بالوجوب الوجوب الاستحسانی فلم یخالف البصریین لا یقال یابی عن هذه الارادة ما ذکره فی بحث المفعول من انه اذا لم یجز العطف تعین النصب لانا نقول من اول قوله اکد عن الوجوب الی الاستحسان فلا یبالی ان یاول قوله تعین النصب عما هو الظاهر وهو الوجوب الاستحسانی ۱۲ تحفہ

Marfat.com

المرفوع المتصل بلا تاكيد بمنفصل كذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض
فان قيل ينبغي ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم عطف عليه قلنا ليس للمجرور ضمير
منفصل حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه فان قيل ينبغي ان يستعار المرفوع
للمجرور ثم عطف عليه قلنا ان في استعارة المرفوع له مذلة المجرور لانه استعارة الاعلى
للادنى فان قيل ينبغي ان يكتفي بالفصل ثم عطف عليه فان قيل الفصل مؤثر
في جواز ترك التاكيد بالمنفصل و لا يكون للمجرور ضمير منفصل فحينئذ لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مررت بك و بزيد فان قيل لما اعيد الخافض في المعطوف
فحينئذ لزم عطف المركب على المفرد وهو باطل قلنا المعطوف هو المجرور فقط واعادة
الخافض تكرير العامل فان قيل لما كان العامل مكررا لزم توارد العاملين
على معمول واحد وهو باطل قلنا ان المعطوف مجرور بالاول و الثاني كالعدم معنى
بدليل قولهم المال بيني و بينك اذ البين لا يضاف الا الى المتعدد او نقول ان
المعطوف مجرور بالثاني كما في الحرف الجارة الزائدة نحو كفى بالله فان قيل لما لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل و ايضا لا يجوز العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز تاكيد ضمير المرفوع المتصل و الابدال منه بلا
تاكيد بالمنفصل و ايضا لا يجوز تاكيدا لضمير المجرور و الابدال منه بلا اعادة الى الاقلن
المؤكد عين المؤكد و البدل اما كل مبدل منه او بعضه او متعلقه و الغلط نادر فهما
ليسا باجنبيين من متبوعهما فلا حاجة فيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف
اذ المعطوف يغاير المعطوف عليه فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التاكيد
بالمنفصل في صورة المرفوع و اعادة الجار في صورة المجرور و المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز و يمتنع في حق الاحوال العارضة للمعطوف عليه مما قبله بشرط ان لا يكون ما

---

۵۱ قوله للادنى لان الفعل عمدة و المجرور فضلة ۱۲ تحفه ۵۲ قوله عطف المركب على المفرد وهو باطل اه اقول ظاهر من كلام
الاستاذ تسليم الاعتراض وهو باطل كيف ويلزم منه امتناع عطف المعرف باللام على المنكر و بالعكس وغيره من المركبات الناقصة
وهذا كما ترى على انهم جوزوا عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد و بالعكس فكيف يمنعون ما ذكره الاستاذ فتامل ۱۲ تحفه خادمه

Marfat.com

یقتضیها منتفیاً فی المعطوف **فان قیل** لانسلم ان المعطوف فی حکم المعطوف علیہ اذ
ربما یکون المعطوف مبنیاً والمعطوف علیہ معرباً او بالعکس او یکون المعطوف معرفۃ والمعطوف
علیہ نکرۃ او بالعکس او یکون المعطوف مفرداً والمعطوف علیہ تثنیۃ وجمعاً او بالعکس **قلنا**
الاحوال علی قسمین قسم عارض للمعطوف علیہ عما قبلہ وقسم عارض لہ من
حیث نفسہ فالمعطوف فی حکم المعطوف علیہ فی الاحوال العارضۃ لہ عما قبلہ لا فی الاحوال
العارضۃ لہ من حیث نفسہ وھذہ الاحوال من قبیل القسم الثانی **فان قیل** ان
القاعدۃ منقوضۃ بمثل یا رجل والحارث فان الحارث معطوف علی الرجل ولیس فی حکمہ من حیث
تجریدہ عن اللام **قلنا** المعطوف فی حکم المعطوف علیہ فی الاحوال العارضۃ لہ عما قبلہ بشرط
ان لا یکون مما یقتضیہا منتفیاً فی المعطوف وھھنا المقتضی لتجرید اللام دخول حرف النداء وھو
منتف فی المعطوف **فان قیل** ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بمثل رُبَّ شاۃٍ وسُخْلَتِہا فانّ
سُخْلَتہا معطوف علی شاۃٍ ولیس فی حکمہ لان رب یقتضی ان یکون مدخولہا نکرۃ وسخلتہا
معرفۃ بالاضافۃ **قلنا** ان سخلتہا مأول بتاویل النکرۃ لقصد عدم التعین ای رُبَّ شاۃ
وسخلۃ لہا او **نقول** ان سخلتہا محمولۃ علی نکارۃ الضمیر ای رُبَّ شاۃ وسخلۃ شاۃ **فان**
قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بمثل یا زید وعَمْرُو لِاَنَّ عمراً معطوف علی زید وھو فی حکمہ
فی البناء علی الضمّۃ والبناء من الاحوال الذاتیۃ لا من الاحوال العارضۃ **قلنا**
المعطوف فی حکم المعطوف علیہ فی الاحوال العارضۃ لا فی الاحوال الذاتیۃ اذا لم یکن المعطوف
مثل المعطوف علیہ واما اذا کان المعطوف مثل المعطوف علیہ فی المعطوف فی حکم
المعطوف علیہ فی مطلق الاحوال وھھنا المعطوف مثل المعطوف علیہ فی کون کلّ واحد
مفرداً معرفۃ فلذلک امتنع بناء المعطوف فی یا زیدُ وعبد اللہ فان عبد اللہ لیس مثل

قولہ لقصد عدم التعین بناء علی ان الاضافۃ مطلقہ الذہنی ۱۲ تحفہ ۲ قولہ او نقول آہ وفیہ نظر ووجہہ ان الضمیر انما
یکون نکرۃ اذا لم یکن لہ مرجع یعود الیہ واما اذا کان لہ مرجع فلا وجہ للتنکیر وضمیر سخلتہا عائد الی الشاۃ فلا یکون کضمیر ربہ رجلا قال
الشارح الضمائر کلہا نکرۃ اذا لم یسبق اختصاص المرجوع الیہ بحکم او صفۃ نحو ربہ رجلا ورب رجل اخیہ وان سبق اختصاص المرجوع
الیہ فالضمیر معرفۃ فلو قلت رب رجل کریم اخیہ لم یجز فعلی ہذا لا اشکال فی ربّ شاۃ وسخلتہا ۱۲ تحفہ

Marfat.com

زید ومن ثمه ای من اجل ان المعطوف فی حکم المعطوف علیه فیما یجوز ویمتنع لم یجز فی ما زید بقائم اوقائما ولا ذاهب عمرا الا الرفع ای رفع ذاهب لانه لو کان منصوبا او مجرورا لکان معطوفا علی قائم اوقائما وهو لا یصح لان فی المعطوف علیه ضمیرا راجعا الی اسم ما والمعطوف خال عن الضمیر ولقائل ان یقول هذه القاعدة منقوضة بقولهم الذی یطیر فیغضب زید الذباب فان فی یطیر ضمیر یعود الی الموصول فیغضب المعطوف علیه لیس فیه ذلک الضمیر فاجاب المصنف بقوله انما جاز الذی یطیر فیغضب زید ان الذباب لانها فاء السببیة ای لکون معناها السببیة لا للعطف فلا یرد النقض علی تلک القاعدة **او نقول** ان معناها السببیة مع العطف لکنها تجعل الجملتین کجملة واحدة فیکتفی بالرابط فی الاول **او نقول** ان العائد ههنا مقدر فیکون المعنی الذی یطیر فیغضب زید یطیر انه الذباب واذا عطف ای اذا زید العطف علی عاملین مختلفین ای علی معمولی عاملین مختلفین لم یجز لان الواو لضعف علة ضعیف العمل لا یقوم مقام عاملین مختلفین ای لا یتوسط فی وصول اثر عاملین مختلفین الی معمولین مختلفین **فان قیل** عبارة المصنف لا یؤدی ما هو المراد لان مراده عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین لا علی نفس العاملین قلنا عبارة المصنف محمولة علی حذف المضاف تقدیره واذا عطف علی معمولی عاملین مختلفین **او نقول** المراد بالعاملین المعمولین من قبیل ذکر الاثر وارادة المؤثر **او نقول** المراد بالعطف ههنا العطف بالمعنی اللغوی وهو امالة الاسمین الی نحو العاملین بان یجعلا معمولیهما خلافا للفراء فانه یجوز هذا العطف بدلیل قولهم ما کل[۵۳] سوداء تمرة وبیضاء شحمة

[۵۱] قوله والمعطوف آه فیه انه یمکن ان یقدر فی هذا الترکیب مثل عنده او فی داره کما قال فی بحث شریطة التفسیر فی ترکیب زید قام وعمرا اکرمته انه مقدر بعنده او فی داره فلا ما نحن فیه من ان یکون معطوفا علی الخبر واجیب بان عدم جواز النصب والجر علی تقدیر عدم التقدیر واما اذا کان مقدرا فلا فتامل فیه ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب رح

[۵۲] قوله فانه آه اعلم انه اذا وقع فصل بین العاطف والمعطوف المجرور نحو زید فی الدار وعمرو والحجرة فلا یجوز هذا اجماعا منهم فلا بد ان یقال خلافا للفراء اذا لم یقع الفصل بین العاطف والمعطوف المجرور ۱۲ تحفه خادمیه [۵۳] قوله ما کل آه فبیضاء معطوفة علی سوداء والعامل فیها کل وشحمة معطوفة علی التمرة والعامل فیها ما ۱۲ تحفه

Marfat.com

وبدلیل قول الشاعر شعرا کُلُّ امرءٍ تحسبین امرءً ونارًا توقد باللیل نارًا: قلنا هذان المثالان مقتصران علی مورد السماع علی مذهب الجمهور او علی حذف العوامل[۵۲] بناء علی مذهب سیبویه الا فی نحو فی الدار زید والحجرة عمرو والمراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب کان المجرور مقدمًا فی باب المعطوف والمعطوف علیه لان هذا العطف مسموع فی کلام العرب علی خلاف القیاس فاقتصر عمله علی مورد السماع خلافًا لسیبویه فانه لا یجوز هذا العطف ایضا لان الواو حرف علة ضعیف العمل فلا یقیم مقام العاملین المختلفین ای لا یتوسط فی وصول الخ التالیة تابع یقرر امر المتبوع ای حال المتبوع وشانه فی النسبة ای فی کونه منسوبًا او منسوبًا الیه او الشمول ای فی شمول المتبوع لافراده قوله تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله یقرر امر المتبوع احتراز عن باقی التوابع اعلم ان الغرض من جمیع الفاظ التاکید اما دفع ضرر الغفلة عن السامع او دفع ظنه بالمتکلم الغلط او دفع ظنه بالمتکلم مجازًا او دفع ظنه بالمتکلم تخصیصًا وهو لفظی ومعنوی ووجه الضبط ان التاکید لا یخلو اما بتکریر اللفظ الاول لفظًا او معنًی او معنًی فقط فالاول لفظی والثانی معنوی فاللفظی تکریر لفظ الاول ای مکرر اللفظ الاول نحو جاءنی زید زید ویجری[۵۳] فی الالفاظ کلها فان قیل الظاهر ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللفظی لا الاصطلاحی والتاکید

---

[۵۱] قوله وبدلیل قول الشاعر الخ آه هذا البیت لابی داود الایادی واسمه جاریة بن الحجاج یخاطب به امرأته حین فضلت علیه غیره یعنی آیا گمان می کنی هر مردی را مرد کامل در انسانیت وهر آتش افروخته را در شب که آن آتش حقیقی ست که بجهت راهنمائی وهمان دگم شدگان می افروزند یعنی گمان می کنی که هر شخصی که صورت مرد دارد مرد کامل است در انسانیت بلکه چنین نیست وگمان می کنی هر آتش که برافروخته شده است در شب آتش بلکه آتش آنست که برای ضیافت مهمان افروخته شده است ۱۲ تحفه

[۵۲] قوله او علی حذف العوامل قال مولنا نور الحق ونجعلها من باب العطف علی معمولی عامل واحد فلیفهم انتهی ۱۲ تحفه خادمیه

[۵۳] قوله ویجری الخ اعلم ان المؤکد اما مستقل یجوز الابتداء به الوقف علیه او غیر مستقل فغیر المستقل ان کان علی حرف واحد یتکرر بتکرار عماده فی التسعة نحو بک بک وضربت ضربت وان لم یکن علی حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تکریره وحده نحو ان زیدا قائم وقد جوز فی تکریر الضمیر المتصل المرفوع والمجرور التاکید بالمرفوع المنفصل نحو بک انت وضربت انت وفی تکریر الضمیر المنصوب المتصل التکریر بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته ایاه هو واما المستقل فتکریره بلا فصل نحو زید زید ومع الفصل نحو قوله تعالی وهم بالاخرة هم کافرون کذا قال مولانا عبد الغفور ۱۲ تحفه خادمیه۔

Marfat.com

الاصطلاحی لا یجری فی الافعال والحروف والمرکبات فکیف یصح قوله فی الالفاظ کلها
قلنا ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللغوی هو التکریر مطلقاً لکن هذا الجواب
ضعیف لانه یلزم الخروج عن البحث لان البحث فی التاکید اللفظی الاصطلاحی لا فی
التاکید اللغوی فالاولی فی الجواب ان یقال ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللفظی
الاصطلاحی والمراد بالالفاظ الاسماء فان قیل البعض من الاسماء اجمع واکتع واخواتها
مع ان التاکید اللفظی الاصطلاحی لا یجری فیها قلنا المراد بالاسماء ماعداها فان قیل
علی هذا یلزم المجاز فی جهة المجاز وهو باطل والمعنوی بالفاظ محصوصة هی نفسه وعینه وکلاهما
وکله واجمع واکتع وابتع وابصع اعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلف فیها فقیل
لا معنی لهذه الکلمات الثلاثة فی حال الافراد مثل حسن وبسن واذا ذکرت مع اجمع فهی بمعنی
اجمع وقیل لها معنی فی حال الافراد لان اکتع مشتق من قولهم حول کتیع ای تام وابصع
بالصاد المهملة مشتق من قولهم بصع العرق ای سال وبالضاد المعجمة من قولهم بضع
ای روی وابتع مشتق من البتع هو طول العنق مع شدة مغرزه ویمکن استنباط مناسبة
خفیة بین هذه المعانی ومعناها التاکیدی بالتامل الصادق فالاولی ان یعبر عن حیث
الاستعمال باختلاف صیغهما وضمیرهما تقول نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم
وانفسهن والثانی للمثنی تقول کلاهما وکلتاهما والباقی لغیر المثنی باختلاف الضمیر فی
کله وکلها وکلهم وکلهن والصیغ فی البواقی تقول اجمع جمعاء اجمعون جمع ولا یؤکد
بکل واجمع الا ذو اجزاء لان کل یدل علی الکلیة واجمع علی الجمعیة وهما لا یتحققان

ص۱ قوله لا یجری آه لم لم یمنع هذا القول کیف ولم یوجد اثره فی الکتب المعتبرة بل یوجد عکسه ۱۲ تحفه خادمیه ص۲
قوله مغرز المغرز موضع اتصال العنق بالصدر ۱۲ تحفه ص۳ قوله مناسبات آه اما مناسبة الکتع بمعنی التمام للمعنی التاکیدی
فظاهر لانه ایضاً عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنی السیلان او الری فلان السیلان لا یکون الا بالکثرة
والغلبة وهو مناسب للمعنی التاکیدی لان فیه ایضاً الغلبة والکثرة لان تمام الافراد کثیر ولان الری عبارة عن تمام
الشرب وهو مناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحکم واما مناسبة البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه فان الشدة
تناسب الاحاطة لان فیه ایضاً شدة باعتبار تمام الافراد کذا قال جمال الناظرین ۱۲ تحفه خادمیه

Marfat.com

الاتی ذی الاجزاء فان قیل کما یؤکد بما ذو اجزاء فکذلک یؤکد بما ذو افراد فالمناسب
ان یقال ذو اجزاء و افراد قلنا المراد بذی[1] الاجزاء ذی متعدد و المتعدد اعم من الاجزاء
و الافراد او نقول[2] ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضاً لان لکلی ما لوحظ
افراده بجمعیته ولم تصر اجزاء له لا یصح تاکید الکل بکل و اجمع و اذا لوحظ افراده بجمعیته
فهو ذو اجزاء یصح افتراقها حسًّا او حکمًا لیکون التاکید بکل و اجمع مفید الفائدة مثل
اکرمت القوم کلهم و اشتریت العبد کله بخلاف جاء زید کله لانه لا یصح افتراق اجزاء
فی المجیئة لا حسًّا و لا حکمًا و اذا اکد الضمیر المرفوع المتصل بالنفس و العین اکد ای اولا
بمنفصل لان الضمیر لو لم یؤکد بمنفصل لا لتبس التاکید بالفاعل فی صورة المستکن
فی مثل زید اکرمنی هو نفسه و البارز محمول علی المستکن طردًا للباب نحو ضربت انت
نفسک و اکتع و اخواه اتباع لاجمع لانه ادل منها علی المقصود و هو الجمعیة فلا یتقدم ای
اکتع و اخواه لئلا یلزم تقدیم التابع علیه ای علی المتبوع و ذکرها دونه ضعیف لعدم ظهور
دلالتها علی المعنی الجمعیة و ایضاً لزم ذکر التابع بدون المتبوع البدل تابع مقصود بما نسب الی
المتبوع دونه ای دون المتبوع قوله تابع جنس شامل للتوابع کلها و قوله مقصود احتراز
عن غیر المقصود و قوله دونه احتراز عن المعطوف فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا

لوحظ

---

[1] قوله المراد بذی الاجزاء قال مولانا عصام لا یصح ذکر الافراد لانه یفید جواز مجاز فی الانسان کله من غیر جهة یراد به
الاناث فقد افسد من اصلح قول المصنف ح ذو اجزاء بتاویله ذو متعدد افرادًا کان او اجزاءً ۱۲ تحفه خادمیه

[2] قوله او نقول ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضاً اقول یعلم من کلام الاستاذ العلام ان ههنا شیئان
ذو الاجزاء و ذو الافراد لکن یصدق ذو الاجزاء علی ذی الافراد و لیس کذلک لان ذا الافراد بعد الملاحظة المذکورة یصیر
ذا الاجزاء و ان کان المراد قبل الملاحظة فبطلانه ظاهر لتباین الظاهر بینهما اللهم الا ان یقال المراد ان ذا الاجزاء یصدق
علی ذی الافراد بعد الملاحظة المذکورة و اطلاق ذی الاجزاء علیه باعتبار ما کان فتامل ۱۲ تحفه خادمیه

[3] ای لا تکون النسبة الی المتبوع مقصودة ابتداءً بنسبة نسب الیه بل تکون النسبة الیه توطئة و تمهیدًا
للنسبة الی التابع سواء کان ما نسب الیه مسندًا او غیره مثل جاءنی زید اخوک و ضربت زیدًا اخاک ۱۲

شرح مولانا الجامی رحمه الله تعالی

Marfat.com

عن دخول الغیر لانه دخل فیه المعطوف بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه قلنا
ان متبوعه مقصود ابتلاءً لکن اعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوف فکلاهما
مقصودان بهذا المعنی فان قیل هذا الحد لا یتناول البدل الذی وقع بعد
الا مثل ما قام احد الا زید فانه لیس مقصودًا بنسبة ما نسب الی المتبوع قلنا
ما نسب الی المتبوع ههنا القیام ونسبة القیام بعینه مقصود الی التابع لکن فی الاوّل
سلبیًّا وفی الثانی ایجابیًّا والنسبة الماخوذة فی تعریف البدل اعم من ان یکون سلبیًّا او
ایجابیًّا وهو ای البدل علی اربعة اقسام بدل الکل والبعض والاشتمال والغلط ووجه
الضبط ان البدل والمبدل منه لا یخلوا اما ان یکون بینهما ملابسة او لا الثانی البدل الغلط
والاوّل لا یخلوا اما ان یکون البدل کل المبدل منه او جزؤه او یکون احدهما مشتملا
علی الاخر فالاوّل بدل الکل والثانی بدل البعض والثالث بدل الاشتمال فالاول مدلوله
مدلول الاول فان قیل فعلی هذا لا یحصل الفرق بین بدل الکل وعطف البیان لان
مدلول الثانی فی عطف البیان مدلول الاوّل قلنا الفرق ثابت لانه لو کان المقصود
بالحکم الاول والثانی لا یضاح الاول فهو عطف البیان ولو کان المقصود بالحکم الثانی
والاول توطیة للثانی فهو بدل الکل فان قیل لا نسلم ان المبدل منه لیس بمقصود
لانه وان لم یکن مقصودًا اصالة لکنه مقصود توطیة قلنا المراد بالمقصود المقصود
الاصلی والثانی جزؤه والثالث بینه وبین الاوّل ملابسة بغیرها ای بغیر الکلیّة
والجزئیة فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه البدل
الغلط فی مثل ضربت زیدًا غلامه وضربت زیدًا حماره لان بینهما ملابسة بغیر الکلیّة
والجزئیة وهو الما لکیّة والمملوکیة قلنا المراد بالملابسة ملابسة توجب نسبته
الی المتبوع النسبة الی التابع اجمالًا وتبعًا فان قیل هذا التعریف لا یکون
جامعًا لافراده لانه خرج منه بدل الاشتمال فی مثل نظرت الی القمر فلکه لان بینهما
ملابسة من حیث الکلیّة والجزئیّة لان القمر جزء من الفلک قلنا معنی قوله لغیرهما
ان لا یکون البدل کل المبدل منه وههنا لیس کذلک بل البدل کل والمبدل منه جزؤه

Marfat.com

فان قيل لانسلم ان القمر جزء الفلك بل مركوز فيه قلنا هذا مناقشة فى المثال والمناقشة فى المثال ممتنع لان المثال لتوضيح الممثل فيكفى فيه مجرد الفرض فيمكن ان يورد له مثال اخر مثل رأيت درجة الاسد برجه فان قيل ما الوجه للمصنف حيث لم يجعل هذا القسم قسما خامسا من البدل ولم يسم ببدل الكل من البعض قلنا انما لم يجعله قسما خامسا لقلته وندرته بل العدم وقوعه فى كلام العرب فان قيل لانسلم انه لم يقع فى كلامهم بل وقع كما فى المثالين المذكورين قلنا هذان المثالان المذكوران مصنوعيان لا مسموعيان والرابع ان تقصد اليه

قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره اعلم ان صاحب التوضيح جعل هذا القسم قسما من القسم الرابع المسمى بالمباين ولم يذكره للمصمّ والشيخ الرضى جعله مقسما وقال هذا الذى يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر المبدل منه ثم تقصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثانى اجنبيا وهو معتمد الشعراء لتكثير المبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بدر كانك وان كنت معتمد الذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد فى الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس وقال فى التصريح قال ابن عصفور هذا النوع مختلف فيه فقيل مبدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال فى الحواشى وهو الواو ولا بل لانه لا يثبت حذفها انتهى واما غلط صريح محقق وصاحب التوضيح ليسمى هذا القسم بدل الغلط كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءنى حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وصاحب التوضيح يوافقه فى هذه التسمية وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن يتنى المقصود ولا يجئ الغلط الصرف ولا بدل النسيان فى كلام الفصحاء وما يصدر عن رغبة وفطانة فلا يكون فى شعر اصلا وان وقع فى كلام فجهة الاضراب عن الاول المغلوط فيه ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان به الغلط فى ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا فى التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الافراد والتذكير وفروعهما ايضا انتهى عبارة الرضى مع زيادة ومعنى كلام المصمّ والرابع يحصل بان تقصد اليه آه لان حذف حرف الجر مع ان وان قياسا فلا يرد ان حمل القصد على البدل الغلط لا يصح والمراد بالغير المبدل منه والمصمّ يتلفظ به لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه اعلم ان الاقسام المذكورة فى الاسم كما هو الظاهر واما فى الفعل فلا يجئ من الاقسام الا بدل الكل اذا كان الفعل الثانى راجعا فى البيان على الاول كقوله ع متى تاتنا تلمم بنا فى ديارنا فان قوله تلمم من الالمام وهو النزول بدل من ناتنا ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتى رحمه الله تعالى۔

Marfat.com

بعد ان غلطت بغیرہ ویکونان معرفتین نحو جاءنی زید اخوك ونکرتین نحو جاءنی رجل غلام لك ومختلفین بان یکون المبدل منه معرفة والبدل نکرة نحو قوله تعالیٰ بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ او بالعکس[1] نحو جاءنی رجل غلام زید واذا کان البدل نکرة مبدلة من معرفةٍ فالنعت ای نعت البدل لا لنکرة واجب[2] لئلا یلزم انقضیة المقصود من غیر المقصود من کل وجه مثل[3] بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ویکونان[4] ظاهرین نحو جاءنی زید

---

[1] قوله او بالعکس آه نحو جاءنی رجل غلام زید اعلم انه لابد ههنا من ستة عشر امثلة حاصلة من ضرب الاربعة فی الاربعة ذکر الاستاذ اربعة منها وترک الباقیة فلنورد الباقیة فامثلة البعض یزید راسه رجل راس له یزید راس له رجل راسه امثلة الاشتمال یزید علمه رجل علم له یزید علم له رجل علم وامثلة الغلط یزید الحمار رجل حمار یزید حمار رجل الحمار ۱۲

[2] قوله واجب آه او حسن علی حسب الاختلاف قال بعضهم واجب وظاهر لفظ الکتاب یشیر الی هذا وقال بعضهم حسن والیه ذهب الزمخشری کذا فی الغایة وقال الرضی ولیس ذلک ای الوجوب علی الاطلاق بل هو فی بدل الکل من الکل قال ابو علی فی الحجة وهو الحق یجوز ترک وصف النکرة المبدلة من المعرفة اذا استفید من البدل مالیس فی المبدل منه کقوله تعالیٰ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى اذا لم یجعل طوی اسم الوادی بل کانه مثل حتم وخثع من الطی لانه قدس مرتین فکانه طوی بالتقدیس انتهی وذکر فی النجد وانی واذا کان البدل من المبدل منه ای من لفظه کما فی مثال المتن واما اذا کان البدل من غیر لفظ المبدل منه فلا یجب الاتیان نحو الحمد لله جاعل النحو فی الکلام کالملح فی الطعام فجاعل بدل من الله وهو نکرة ولم یوصف ۱۲ تحفهٔ خادمیه

[3] قوله مثل بالناصیة کاذبة اقول لا اجد مانعا من جعل الناصیة الثانیة تاکید اللاول وان لم یقل به احد من ثقاة هذا الفن والتفسیر وان اختلج فی صدرک المطابقة بین المؤکد والمؤکد فی التعریف وههنا انعدمت فلذا لم یقل به احد فانه حینئذ بعض وجوه ذکرنی یا یتیم عدی فحینئذ لم یکن مثالا قطعیا للمقصود فافهم وقد عرضت هذا علی الاستاذ دیس الاذکیاء فلم یفد ما اکتفی به اهل الذکار ۱۲ تحفهٔ خادمیه

[4] قوله ویکونان ظاهرین ومضمرین آه اعلم انه لابد فی هذا المقام ایضا من ستة عشر مثالا حاصلة بین ضرب الاربعة فی الاربعة وذکر الاستاذ اربعة منها وترک الباقی وانا نوردکلها ناقلا من الرضی لما ان ما ذکره القوم لا یخلو عن الخدشات فامثلة الکل من الکل وهما مظهرین یزید اخیک واذا کانا مضمرین فنحو لقیتهم ایاه اذا تقدم لفظا الزیدین واخوتک واذا کان الزیدون اخوة المخاطب نحو جاءنی الزیدون اخوتک والنحاة یردون فی هذا المقام نحو زید ضربته ایاه وهو تاکید لفظی لرجوعهما الی شیء واحد وقد اتفقوا کلهم فی مثال اُسْكُنْ وَاَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ان انت تاکید وکذا فی مررت بک انت وبه هو فکذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوک لقیت زیدا ایاه بتقدیر ان زیدا اخوک ولو رجع ایاه الی زید علی ما یورد النحاة لکان تاکیدا لفظیا ایضا لانه یکون کقولک رایت زیدا زیدا کما ان مررت بک انت تاکید لفظی عندهم اتفاقا والمظهر من المظهر نحو اخوک لقیته زیدا والاخ زید وامثلة البعض قطعت ید زید ایده والمظهر من المظهر نحو کسرت ید زید قطعت زیدا ایاه والنحاة یردون فی مثله نحو زید قطعت زیدا ایاه یقولون هو تکلف لاعادة الظاهر بلفظ فی جملة واحدة ونحن ذکرنا جملتین لیرتفع التکلف ان کان من اجله والمظهر من المضمر نحو زید قطعته یده وامثلة الاشتمال نحو کرهت زیدا جهالته والمضمر من المظهر نحو کرهت جهالة زید لیغضب ید ایاه والمظهر من المضمر نحو زید کرهت جهالته وامثلة الغلط نحو کرهت زیدا دابته والمضمر من المضمر نحو کرهته ایاه اذا تقدم ذکر زید هالدابة والمضمر من المظهر نحو کرهت زیدا ایاه مع تقدم ذکر الدابة

Marfat.com

اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين بان يكون المبدل منه ظاهرا والبدل ضميرا نحو اخوك ضربت زيدا اياه او بالعكس نحو اخوك ضربته زيدا او لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم انقصية المقصود من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما نحو ضربته زيدا

عطف البيان

تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله غير صفة احتراز عن النعت وقوله يوضح متبوعه احتراز عن باقي التوابع مثل **شعر** اقسم بالله ابو حفص عمر ∴ ما مسها من نقب ولا دبر ∴ اعفر له اللهم ان كان فجر ∴ وفصله اى فرق عطف البيان من البدل لفظا[52] اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل **شعر**[53] انا ابن التارك البكرى بشر ∴ عليه الطير ترقبه وقوعا ∴ والمراد به كل تركيب

---

[51] قوله ولا يبدل آه خلافا للاخفش فانه جوزه لانه سمع عن بعضهم مررت بى المسكين ومررت عليك الكريم ۱۲ تحفه

[52] قوله لفظا واما الفرق المعنوى فهو ان المقصود فى عطف البيان هو الاول ويدور عليه الحكم وفى البدل هو الثانى والحكم دائر عليه ويتفرع على هذا الفرق ما نقله بعض الشارحين من انه قال بعض النحويين فى الفرق بينه وبين المبدل انه لو قال زوجتك بنتى فاطمة وكان اسمها عائشة فانه على تقدير عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع فيما ليس بمقصود بالنسبة وعلى تقدير البدل لم يصح اذ الغلط وقع فيما هو المقصود بالنسبة ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب لاتى رحمه الله تعالى

[53] قوله شعر آه هذا البيت لمرداد الاسدى وقصته ان رجلا من بنى اسد جرح لبشر بن عمرو بن زيد السبكرى ولم يعرف جارحه فافتخر المرداد بجرحه كاذبا وعليه يتعلق بقوله وقوعا المنصوب على التعليل كما قيل او على الحالية من فاعل ترقبه فهو جمع واقع بمعنى الواقف والطير جمع طائر وهو مبتداء وترقبه خبره والجملة حال من البكرى اى انا ابن الذى ترك البشر الذى هو من قبيلة بكر بحيث تنتظر الطيران تقع عليه لاى جرعة جراحة قرب من الموت فالطير تنتظره ومعناه بالفارسى منم پسر آنچنان كسے كه واگذارنده است مرد منسوب بقبيلة بكر بن وائل را كه اسم آن مرد بشر است در حالتيكه انتظارى كشند مرغان مردن او را بجهت آنكه واقع شوند بر او وبخورند گوشت او را يا آنكه مرغان انتظارى كنند مردن او را در حالتيكه استاده اند بالاسراد ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب باجورى ولايتى رحمه الله تعالى

Marfat.com

اذا وقع عطف البیان للمعرف باللام المضاف الیہ الصفۃ المعرفۃ باللام فھنا عطف البیان جائز والبدل لا یجوز لان البدل فی حکم تکریر العامل فلو کرر العامل صار من قبیل الضارب زیدا وھو ممتنع فکذا ھذا والمراد بمثل ھذا التراکیب کل ترکیب اذا جعلہ عطف البیان کان حکمہ غیر ما جعلہ بدلا فیتناول صورۃ النداء ایضا لکن التوجیہ الاول اظھر والثانی افید

قولہ الاول اظھر والثانی افید اما کون الاول اظھر فلانہ المتبادر من قولہ انا ابن آہ واما کون الثانی افید فلشمولہ صورۃ النداء ایضا ولما حان لنا ان نشرع فی بحث المبنیات فغلبنی الموانع والعوائق فاعتلقنی فی زاویۃ البوارق وکتب القلم بنان البیانات خصوصا وصول خبر ارتحال الشفیق والخلیل الوثیق من ھذہ الدار المملوۃ بالکدورات الی الدار الذی ینادی فیہ لسلام او صلنی اللہ الیہ من غیر حساب من عزیز ذی انتقام وھو مجیب الدعوات غیاث الدین جعل اللہ تعالی وجہہ ناضرا یوم الدین و وصول الخبر المذکور فی تالیف ھذہ الکلمات ۱۲

تحفہ خادمیہ لمولنا الحافظ محمد شعیب الولایتی رحمہ ربہ

فائدہ اعلم ان مرادی بالاستاذ العلام والشارح فی اثناء البیان مولنا نور الدین عبد الرحمن المتخلص بالملا جامی قدس سرہ قدتم وقت عشاء الثالث والعشرین من شعبان ھذہ الحاشیۃ المسماۃ بالتحفۃ الخادمیۃ للحافظ محمد شعیب الباجوری الکابلی من تلامذۃ الشارح البارع ومن تلامذۃ مولانا الحاج الحافظ المولوی محمد عبد الحی اللکنوی غفر اللہ تعالی لھم

Marfat.com

بحث المبنيات

المبنى ما اى اسم تاسب مبنى الاصل اى مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب **فان قيل** المأخوذ فى تعريف المبنى لفظ المبنى وهو مجهول فلزم تعريف المجهول بالمجهول وهو باطل **قلنا** هذا التعريف بالنظر الى من يعلم ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعلم ماهية الاسم المبنى لانه لو لم يعلم ماهية المبنى على الاطلاق لزم تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يجوز **فان قيل** تعريف المبنى لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المضارع لمشابهته بالماضى فى وقوعه صفة للنكرة **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المنصرف لانه مشابه بالماضى فى وجود الفرعيتين **قلنا** المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة فى منع الاعراب وهذه المناسبة ليست كذلك **فان قيل** المراد بالمناسبة لا يخلو اما مطلق المناسبة او المناسبة الخاصة فعلى الاول لزم المحذور المذكور وعلى الثانى يلزم التعريف بالمجهول **قلنا** المراد بالمناسبة مطلق المناسبة لكن المناسبة اذا ذكرت مطلقا فى اصطلاح النحاة فى بحث المبنيات كان نصا فيما صرح به صاحب المفصل وهو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته مبنى الاصل كمشابهة اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات بالحرف فى الاحتياج وقد تحصل باعتبار تضمنه معنى مبنى الاصل كتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنى الاصل كنزال وتراك الواقعين موقع اترك وانزل وقد تحصل باعتبار مشابهته لما وقع موقع مبنى الاصل كحضار وطمار المشابهتين بتراك ونزال الواقعتين موقع اترك وانزل وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه مبنى الاصل كزيد فى يا زيد ان الواقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرفية الخطابية وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار اضافته الى مبنى الاصل كيوم فى يوم ينفع الصادقين صدقهم اعلم انه لابد فى هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة والمناسبة والمجانسة والمماثلة والمشاكلة فالمشابهة عبارة عن اشتراك الشيئين فى وصف هو لازم لاحدهما ومشبه به احدهما كمشابهة الرجل الشجاع بالاسد فى الشجاعة فانها لازمة الاسد ومشبه

Marfat.com

بها الاسد والمناسبة عبارة عن اشتراك الشيئين فى الوصف اللازم لهما سواء كان
احدهما مشهوراً به كالشجاعة اولا كالحمّى والمجانسة عبارة عن اشتراك الشيئين فى الجنس
كمشاركة الانسان بالفرس فى الحيوانية والمماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى
النوع كمشاركة زيد بعمرو فى الانسانية والمشاكلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى
الصورة صورة كمشاركة الاسد المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص فى الخارج او وقع غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله **فان قيل** المبنى مقابل المعرب والماخوذ فى
تعريف المعرب عدم المشابهة فالمناسب ان يعرف المبنى بالمشابهة رعاية للمقابلة
قلنا المراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هى هذه المناسبة **فان قيل**
تعريف المبنى لا يكون مانعاً عن دخول الغير لدخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر
من التركيب التركيب مع العامل وهما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما معنوى
وتركيب المعنوى مع اللفظى محال **قلنا** المراد بالتركيب التركيب مع غيره سواء كان عاملاً
او غيره ولا شك ان كل واحد من المبتدأ والخبر مركب مع صاحبه **فان قيل** هذا التعريف
لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه غلام زيد لانه ايضاً مركب مع غيره **قلنا** المراد
بالتركيب التركيب الذى يتحقق معه عامل ذلك الاسم **فان قيل** ان كلمة او لاحد الامرين
فلا يصدق الحدّ على ما وجد فيه هذان الامران اعنى المناسبة وعدم التركيب كهؤلاء
قلنا ان كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع **فان قيل** ان كلمة او مشتركة بين هذين
المعنيين وفى ايراد احد المعنيين المشترك لابد من القرينة فما القرينة **قلنا** القرينة هى
المقابلة بين المبنى والمعرب لان المعتبر فى مفهوم المعرب امران التركيب وعدم المشابهة فالمعتبر فى
مفهوم المبنى انتفاء الامرين سواء كان معاً او بانتفاء احدهما **فان قيل** ما الوجه للمصنف
حيث غير ترتيب كل من المشابهة والتركيب فى تعريف المعرب والمبنى تقديماً وتاخيراً **قلنا** انما غيّره
ايثاراً لتقديم ما مفهومه وجودى لشرف الوجود على العدم وحكمه اى الاثر المترتب على
بناء المبنى ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل وان اختلف بغير اختلاف العوامل
مثل جاءنى رجل منو ورأيت رجلاً منا ومررت برجل منى والقاب المبنى

Marfat.com

من حیث حرکات اٰخرہ وسکون اٰخرہ ضمّ وفتح وکسر للحرکات الثلاث ووقف للسکون
کما ھو مذھب البصریین والکوفیون لایفصلون بین القاب المبنی والمعرب فیستعملون
القاب المبنی فی المعرب وبالعکس **فان قیل** اضافۃ الالقاب الی المبنی لایصح لان
ھذہ الالقاب القاب لما ھو عارض الی المبنی اعنی الحرکات والسکون **قلنا** ان اضافۃ الالقاب
الی المبنی اضافۃ بحال متعلقہ لابجالہ **فان قیل** لانسلم ان ھذہ الالقاب القاب الحرکات
المبنی لانھا کما تستعمل فی الحرکات البنائیۃ کذلک تستعمل فی الحرکات الاعرابیۃ بدلیل
قول المصنف بالضمۃ رفعًا والفتحۃ نصبًا والکسرۃ جرًّا **قلنا** ان للقب معنیین لقب
بمعنی خاص ولقب بمعنی عام فاللقب بالمعنی الخاص مایکون الخصوص من الجانبین
واللقب بالمعنی العام مایکون الخصوص من جانب المعتبر فقط فالمراد باللقب ھھنا المعنی الثانی
یعنی ان الحرکات البنائیۃ لایعبر عنہا الا بھذہ الالقاب وھذہ الالقاب کما یعبر بھا عن
الحرکات البنائیۃ کذلک یعبر بھا عن الحرکات الاعرابیۃ وھی المضمرات واسماء الاشارۃ
والموصولات والمرکبات والکنایات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف **فان**
قیل المبنی مذکر والضمیر الراجع الیہ مؤنث فلایحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع
قلنا ان تانیث الضمیر باعتبار الخبر **فان قیل** کما ان جمیع الظروف لیس من المبنیات
کذلک جمیع اسماء الاشارۃ لیست من المبنیات لان ذانِ وذین معربان عند البعض
فینبغی ان یقیدھا بقید البعض **قلنا** لاعتبار لخلاف البعض **فان قیل**
کما لایکون جمیع الظروف من المبنیات کذلک لایکون جمیع الموصولات من المبنیات لان
ای واَیَّۃٌ معربۃ بالاتفاق فینبغی ان یقیدھا بقید البعض **قلنا** ان اعرابھما مختص ببعض
الاحوال وھی ان لایحذف صلتھما فلا اعتبار لہ فصار الابواب ابوابًا ثمانیۃ فی بیان
اسماء المبنیۃ ولابد لکل واحد منہما من علۃ البناء لان الاصل فی الاسماء الاعراب واذا کان
مبنیا فلابد من علتین اخرین احدھما علۃ البناء علی الحرکۃ فان الاصل فی البناء
السکون والاخری للحرکۃ المعینۃ **اعلم** ان الاسم المبنی المبحوث عنہ فی اصطلاح النحاۃ
علی ثمانیۃ انواع بالاستقراء المضمرات واسماء الاشارۃ اھ **ووجہ الضبط** ان علۃ

Marfat.com

بناء المبنی لا یخلوا اما عدم التركيب و اما مناسبته بمبنی الاصل فالاول هی الاصوات فان بعضها غير مركبة كغاق و بعضها و ان كان مركبا لكنها حكاية عنها و الثانی اما ان يكون مناسبا بالماضی او الامر الحاضر او الحرف فالاول هی اسماء الافعال و الثانی اما ان يكون مناسبا بالحرف من حيث المعنی فان كان الاول فهی الكنايات مثل كم و كذا و غير ذلك مما يكون موضوعا بوضع الحرف مثل مذ و منذ و عن و علی و ان كان الثانی فايضا لا يخلو اما ان يكون متضمنا لمعنی الحرف و اما ان يكون مناسبا بالحرف فی الاحتياج فان كان الاول فهی المركبات و ان كان الثانی فالمحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون جملة حقيقة او حكما او لا فان كان الاول فهی الموصولات و ان كان الثانی فذلك المحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون مذكورا او غير مذكور فان كان الثانی فهی الظروف و ان كان الاول فالمحتاج اليه فيه لا يخلو اما ان يكون اشارة حسية او قرينة الغيبة او التخاطب او التكلم فالاول اسماء الاشارة و الثانی المضمرات

فان قيل ان عدكم الخبرية من القسم الذی يناسب بالحرف مستقيم لكن عدكم الاستفهامية من هذا القسم لا يستقيم لانه كما يناسب الحرف من حيث الصورة فكذا من حيث المعنی لتضمنه معنی الاستفهام **قلنا** الانفصال بين هذه الابواب الثمانية من قبيل منع الخلو لا من قبيل منع الجمع **فان قيل** عدكم الخبرية و الاستفهامية من القسم المناسب بالحرف من حيث الصورة يستقيم لكن عددت و ذيت و كذا من هذا القسم لا يستقيم لانه لم يوضع بوضع الحرف **قلنا** هذا التقسيم بالنظر الی هذه الابواب و الاصل فی الكنايات هو كم الاستفهامية و الخبرية **فان قيل** ان الظروف من القسم الذی يكون المحتاج اليه فيه غير مذكور يصح بالنظر الی قبل و بعد لا بالنظر الی اذ و حيث لان المحتاج اليه هو المضاف اليه و هو المذكور اعنی الجملة **قلنا** المضاف اليه لهما فی الحقيقة مضمون الجملة و هو غير المذكور هو الجملة و هی ليست مضافة اليها فی الحقيقة **المضمر** ما ای اسم وضع لمتكلم او مخاطب **فان قيل** ان تعريف المضمر المتكلم و المخاطب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيهما لانه دخل فيه لفظ المتكلم و علمه فی الاول و دخل لفظ المخاطب و علمه فی الثانی **قلنا** ان قيد الحيثية مراد فی التعريف يعنی ضمير المتكلم

Marfat.com

ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه وضمير المخاطب ما وضع لمخاطب من حيث
انه مخاطب بهذا اللفظ يتوجه اليه الخطاب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما
التقدم اللفظى ما يكون المقدم ملفوظا حقيقة سواء كان مقدما حقيقة كما فى ضرب
زيدٌ غلامَهُ او حكما كما فى ضرب غلامَهُ زيدٌ والتقدم المعنوى ما لا يكون المقدم مذكورا من
حيث اللفظ بل من حيث المعنى سواء كان المعنى مفهوما من لفظ بعينه كما فى قوله تعالى اِعْدِلُوْا
هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى او مفهوما من سياق الكلام كما فى قوله تعالى وَلِاَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا
السُّدُسُ والتقدم الحكمى ما لا يكون المقدم مذكورا لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى
بل هو مفروض تعظيما لقصته كما فى قوله تعالى قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وهو متصل ومنفصل
لانه اما يحتاج فى التلفظ الى ضم كلمة اخرى اولا الاول متصل والثانى منفصل فالمنفصل
هو المستقل بنفسه يعنى لا يحتاج فى التلفظ الى ضم كلمة اخرى والمتصل غير مستقل
بنفسه يعنى يحتاج فى التلفظ الى ضم كلمة اخرى **فان قيل** تقسيم الضمير الى المتصل و
المنفصل تقسيم بعد تقسيمه الى المتكلم والمخاطب والغائب وهو تحصيل الحاصل وذا باطل
قلنا ان التقسيم الاول فى الضمير بالنظر الى مرجعه هذا التقسيم بالنظر الى ما قبله فلا يلزم تحصيل
الحاصل وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان عامله اما مقتضى الرفع او النصب او الجر فالاول مرفوع
والثانى منصوب والثالث مجرور **فان قيل** ان تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تقسيم
بعد تقسيمه هو تحصيل الحاصل وهو باطل **قلنا** ان التقسيم الاول بالنظر الى مرجعه والثانى
بالنظر الى ما قبله وهذا التقسيم باعتبار الاعراب **فان قيل** ان تقسيم الضمير الى المرفوع
والمنصوب والمجرور لا يصح لان هذه الاقسام اقسام الاسم المعرب والضمير مبنى **قلنا** ان التقسيم
الى هذه الاقسام لقيامه مقام الظاهر الذى هو منقسم الى هذه الاقسام الثلثة فالاول اى
اى المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل اى كل واحد منهما والثالث اى المجرور متصل
فقط فذلك خمسة انواع اى المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل فقط **اعلم** ان القياس يقتضى ان يكون لكل واحد من ضمير المتكلم
والمخاطب والغائب ستة فيصير مجموع الضمائر تسعين لفظا دالة على تسعين معانٍ

Marfat.com

لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين الين على ستة معانٍ وللمخاطب خمسة الفاظ دالة على ستة معانٍ لاشتراك التثنية وللغائب ايضاً كذلك لاشتراك التثنية فيصير مجموع الضمائر ستين لفظاً دالة على تسعين معانٍ فالاول ضَرَبْتُ وضَرِبْتُ اى ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ الى ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ وطريق التصريف هذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وضُرِبْتُ ضُرِبْنَا اه فان قيل خالف المصنف عن اصطلاح الصرفيين بابتدائه بالمتكلم ثم المخاطب ثم الغائب قلنا المنظور فى نظر الصرفيين هو البحث عن الصيغة وصيغة الغائب اصل بالنظر الى المتكلم والمخاطب من حيث تجريدها عن الزوائد بالنظر الى اصل الصيغة والمنظور فى نظر النحوى هو البحث عن الضمير وضمير المتكلم اصل بالنظر الى المخاطب والمخاطب اصل بالنظر الى الغائب فان قيل الاوّل مبتدأ وضَرَبْتُ خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الاول عبارة عن الضمير وضربت ليس ضميراً بل الضمير جزء منه قلنا العبارة محمول على حذف المضاف فيكون التقدير الاول ضمير ضربت والثانى الى آخر هذا امثال المرفوع المنفصل وطريق التصريف هذا انا نحن انت انتما آه والثالث ضَرَبَنِى الى ضَرَبْنَهُنَّ وانى الى انهنّ هذا امثال المنصوب المتصل وتصريفه هذا ضَرَبَنِى ضَرَبَنَا ضَرَبَكَ ضَرَبَكُمَا الخ وانى انا انك انكما الخ والرابع اياى الى اياهن هذا امثال المنصوب المنفصل وتصريفه هذا اياى ايانا اياك اياكما ثم اعلم ان فى اياى اختلافات كثيرة فذهب البعض الى ان اياضمير واللواحق للدلالة على احوال المرجع من الافراد والتثنية والجمعية والغيبة والخطاب والتكلم والتذكير والتانيث والبعض ذهبوا الى ان اياحرف عماد واللواحق ضمير والبعض ذهبوا الى ان المجموع ضمير والمختار هو المذهب الاول والمذهبان الاخيران محل الاعتراض اما الاعتراض على المذهب الثانى فهو انه يلزم ان يكون الضمير المنصوب متصلاً لا منفصلاً وهذا خلاف المفروض اما الاعتراض على المذهب الثالث فهو انه لو كان المجموع المركب من اللاحق والملحق ضميراً فيفوت الدلالة على احوال المرجع وهو غير مستحسن والخامس غلامى ولى الى غلامهن ولهن هذا

مثال المجرور المتصل وطریق التصریف هذا غلامی غلامنا غلامك غلامكما الخ لنا لك لكما الخ فالمرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والمجرور یستتر لان ضمیر المرفوع المتصل کالجزء من الفعل فیستتر فیه لدلالة الفعل علیه فی الماضی للغائب والغائبة وفی المضارع المتکلم مطلقا سواء کان المتکلم واحدا او مع الغیر والمخاطب والغائب والغائبة وفی الصفة مطلقا سواء کان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او اسم التفضیل مفردا او مثنی او مجموعا مذکرا او مؤنثا **فان قیل** ینبغی ان یکون الالف فی ضاربا والواو فی ضاربون ضمیرین لم یتغیر بدخول العوامل وهما یتغیران فعلم ان الالف فی ضاربانِ والواو فی ضاربون لیسا بضمیرین بل الضمیر مستتر فیهما والا یسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل لان وضع الضمائر للایجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وذلك بالتقدیم علی عامله لان الاتصال انما یکون باخر العامل لا باوله او بالفصل لغرض لئلا یفوت الغرض المطلوب علی تقدیر الانفصال وبالحذف لان الاتصال انما یکون بالملفوظ لا بالمحذوف اذ لیس له وجود فی اللفظ او یکون العامل معنویا لان الاتصال انما یکون بالملفوظ لا بالمعنوی اذ لیس له وجود فی اللفظ او حرفا والضمیر مرفوع لان الضمیر المرفوع قوی والحرف ضعیف والاتصال القوی بالضعیف خلاف لغتهم او بکونه مسندا الیه صفة جرت علی غیر من هی له لانه لو لم ینفصل الضمیر عن هذه الصفة لزم الالتباس فی بعض الصور کما فی زید عمرو ضاربه هو وحمل علیه ما لا التباس فیه طردا للباب **فان قیل** علی تقدیر الانفصال یلزم الالتباس ایضا لان هو مبتدا کما یصلح لزید کذلك یصلح لعمرو قلنا ان بتقدیر الانفصال لا یلزم الالتباس لانه لما انفصل الضمیر علی خلاف القیاس علم ان مرجعه ایضا خلاف القیاس وهو البعید مثل ایاك ضربت مثال لتقدیم الضمیر علی العامل وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصیص ههنا وایاك والشر مثال لحذف العامل ای اتق نفسك والشر وانا زید مثال کون العامل معنویا وما انت قائما مثال کون العامل حرفا وهند زید ضاربته هی مثال الضمیر الذی اسندت الیه صفة جرت علی غیر من هی له **فان قیل** هذا المثال

Marfat.com

انما یستقیم اذا کان ھی فاعلا لصفة والامر لیس کذلك اذ یجوز ان یکون ھی تاکیدا للضمیر
المستکن فی الصفة علی ان التاکید لازم بدلیل قولھم نحن الزیدون ضاربوھم نحن
قلنا ان العمدة من النحاة الزمخشری وھو صاحب الکشاف وحکی عنه ضاربھم نحن
فعلم ان ھی فاعل لا تاکید فان قیل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثال صورة
عدم الالتباس فیھا قلنا انما اختارھا لیثبت الحکم فی صورة الالتباس بالطریق الاولی
واذا اجتمع ضمیران لیس احدھما مرفوعا اذ لو کان احدھما مرفوعا یجب الاتصال
فی الضمیر الثانی لان ضمیر المرفوع کالجزء من الفعل فکانه لم یتحقق الفصل بین
الفعل والضمیر الثانی فان کان احدھما اعرف قدمته فلك الخیار فی الثانی ان
شئت اوردته متصلا نظرا الی لفظ الاول نحو اعطیتکه وان شئت اوردته منفصلا
نظرا الی معنی الاول نحو اعطیتك ایاه وضربنیك وضربنی ایاك والا ای وان لم یکن
احدھما اعرف او کان اعرف لکن ما قدمته فھو منفصل لما فی الاول فلئلا یلزم
الترجیح بتقدیم احد المثلین علی الاخر فی الکلمة الواحدة حکما واما فی الثانی
فلئلا یلزم تقدیر الاضعف علی الاقوی فی الکلمة الواحدة حکما نحو اعطیته ایاه
او اعطیته ایاك والمختار فی خبر باب کان الانفصال ای انفصال الضمیر لان
خبر کان فی الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ واجب الانفصال لکون عامله معنویا
وایضا یشبه بالمفعول لانه وقع بعد المرفوع وضمیر المفعول واجب الاتصال
فھھنا الاتصال والانفصال جائزان لکن الانفصال مختار علی الاتصال لان
رعایة الاصل اولی من رعایة المشابھة مثل زید قائم وکنت ایاه والاکثر لولا
انت الی اخره یعنی ان الاکثر فی الاستعمال انفصال الضمیر بعد لولا لان ما بعد لولا
مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ واجب الانفصال لکون عامله معنویا وعسیت
الی اخره لان ما بعد عسی فاعله والفاعل واجب الاتصال وقد جاء لولاك
وعساك الی اخرھما اعلم ان فی لولاك وعساك مذھبین مذھب الاخفش
ومذھب سیبویه فمذھب الاخفش ان ما بعد لولا ضمیر مجرور وقع فی

Marfat.com

موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض فمذهب سيبويه انّ لولا في هذا المقام حرف جر وما بعدهٗ ضمير مجرور وقع في موقعه وما بعد عسى ضمير منصوب عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعسى محمول على لعلّ لتقاربهما في المعنى عند سيبويه وما بعدهٗ ضمير منصوب وقع في موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف في المحمول وسيبويه تصرف في العامل ونون الوقاية مع الياء اى مع ياء المتكلم لازمة في الماضي لتقي آخر الماضي من الكسرة التي هي اخت الجر المختص بالاسم لهذا سميت هذا النون نون الوقاية وفي المضارع عريًا عن نون الاعراب لتقي آخر المضارع ايضًا عن تلك الكسرة فان قيل هذا ينقض بكسرة تضربِيْنَ لانها كسرة في آخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الياء ضمير الفاعل وهو كالجزء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكمًا فان قيل هذا ينقض بكسرة لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَقُلِ الْحَقُّ لان هذه الكسرة في آخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الكسرة بعارض لتقاء الساكنين والعوارض لا تعتبر

وانت مع النون فيه ولدن وانّ واخواتها مخيرين بين الاتيان والترك اما الاتيان فلمحافظة الحركات البنائية في غير لدن ولمحافظة السكون في لدن واما الترك فلئلا يلزم اجتماع النونات ولو كان حكمًا كما في لعلّ وليتَ محمول على اخواتها ويجتمع في ليت لانه مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل ومِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ للمحافظة على السكون الذي هو اصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها لعلّ لثقل لتضعيف وطول للفظ وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث والتكلم والتخاطب والغيبة رعاية للمطابقة بين الراجع ومرجعه ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتًا وخبرًا فيما يصلحهما ثم اتسع فادخل فيما لا التباس فيه طردًا للباب نحو قوله تعالى كُنْتَ اَنْتَ الرَّقِيْبَ و شرطه ان يكون الخبر معرفة لان ايراد الفصل لدفع الالتباس والالتباس انما يلزم عند تعريف الخبر او افعل من كذا الالحاقه بالمعرفة في امتناع دخول اللام به

Marfat.com

مثل کان زید هو افضل من عمرو ولا موضع له ای لا محل للفصل من الاعراب عند الخلیل لانه حرف اورد علی صورة الضمیر والحرف لا محل لها من الاعراب وبعض العرب یجعله مبتدأ وما بعده خبره ای یستعمله بحیث یحکم النحاة بکونه مبتدأ وما بعده خبره والا فالعرب لا یعرف المبتدأ والخبر لکن یعلم النحوی من اعراب ما بعده فان کان اعراب ما بعده رفعاً فهو مبتدأ وان کان اعراب ما بعده نصباً فهو ضمیر الفصل ویتقدم قبل الجملة ضمیر غائب یسمی ضمیر الشان اذا کان مذکرا والقصة اذا کان مؤنثا لان الجملة المذکورة بعده لا تخلو اما ان تبین حال المذکر فقط او المؤنث فقط او کلیهما فالاول ضمیر الشان نحو هو زید قائم والثانی ضمیر القصة نحو هی هند قائمة والثالث اما ان یکون العمدة فیها مذکرا ومؤنثا فالاول ضمیر الشان نحو هو ضربنی ید هند او الثانی القصة نحو هی ضربت هندٌ زیداً **فان قیل** ان معنی قَبْل ویَتَقَدَّم واحدٌ فذکر قبل بعد یتقدم مستدرک لا فائدة فیه **قلنا** ایراد لفظ قَبْل بعد یَتَقَدَّم لتاکید معنی یتقدم لان تقدم الضمیر علی مرجعه غیر معهود **او نقول** ان معنی یتقدم هذا انه یقع من غیر سبق مرجع ضمیر غائب وهذا المعنی اعم بحسب المفهوم من ان یکون قبل الجملة او بعدها والمراد ما یکون قبل الجملة فلذا اقیده بقوله قبل الجملة **فان قیل** ان قوله یسمی ضمیر الشان والقصة صفة ضمیر الغائب والاصل فی الصفات الاحتراز فینبغی ان یکون هذا القید داخلاً فی بیان هذه القاعدة **قلنا** ان قوله یسمی ضمیر الشان والقصة جملة معترضة اوردت لبیان الواقع ولیست داخلة فی بیان هذه القاعدة لان هذا الحکم ثابت مطلقاً سواءٌ وقعت هذه التسمیة اولا وایضاً یلزم استدراک قوله یفسر بالجملة بعده **فان قیل** هذه القاعدة منقوضة بنحو الشان هو زید قائم لانه ضمیر غائب وقع قبل الجملة مفسر بالجملة ولا یکون ضمیر الشان **قلنا** لما حملت التقدم علی ما ذکرنا لم ینقض القاعدة بقوله الشان هو زید قائم لان مرجعه مذکور سابقا ویکون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا علی حسب العوامل لان

Marfat.com

عامله اما ان یکون صلحا للاتصال ولا الثانی منفصلا فی الاول اما ان یکون قابل
الاستتار اولا فالاول مستتر والثانی بارز مثل هوزید قائم وکان زید قائما وانه زید
قائم وحذفه منصوبا ضعیف اما جوازه فلوقوعه علی صلة الفضلة اما ضعفه فلانه
حذف الضمیر المراد بلا دلیل علیه کما فی قول الشاعر شعر ان من یدخل الکنیسة یوما؛
یلق فیها جاذرا وظباءً؛ الامع ان اذا خففت فانه لازم کما فی قوله تعالیٰ وَاٰخِرُ دَعْوٰىهُمْ
اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِیْنَ لان اعمال المذکورة بعد تخفیفها موجود فی سعة الکلام کما فی قوله تعالیٰ
وَاِنْ كُلًّا لَّمَّا لَیُوَفِّیَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد تخفیفها غیر موجود فی سعة الکلام
ففرضوا اعمالها فی ضمیر الشان المقدر لئلا یلزم زیادة الفرع علی الاصل فان قیل
زیادة الفرع علی الاصل لازم لان اعمال المکسورة فی الظاهر واعمال المفتوحة فی المقدر
قلنا دوام العمل فی الضمیر اقوی من العمل فی الظاهر احیانا اسماء الاشارة
ما وضع لمشار الیه ای وضع للمعنی المشار الیه اشارة حسیة بالجوارح والاعضاء حقیقة
او حکما فلما قید الاشارة بالحسیة لم یرد النقض علی ضمیر الغائب واللام الذهنی لانهما
وضعا لمشار الیه اشارة ذهنیة لا حسیة وتعمیم الحسیة عن الحقیقی والحکمی لئلا یرد
النقض بمثل قوله تعالیٰ ذٰلِكُمُ اللّٰهُ رَبُّكُمْ لانه لزیادة التمکن فی ذهن المؤمنین نازل بمنزلة
المحسوس فان قیل المشار الیه ماخوذ من الاشارة والمبدأ مرعی فی المشتق فحینئذ یلزم
تعریف الشیء بنفسه وهو دور قلنا الاشارة المأخوذة فی المحدود اصطلاحی وفی الحد
لغوی فتغایر الجهة واندفع الدور وهی ذا للمذکر فان قیل ان للمذکر حال عن ذا والحال
انما یکون عن الفاعل او المفعول وذا لیس احدا منهما قلنا ان ذا فاعل للفعل المعنوی المفهوم
من نسبة الخبر الی المبتدأ ولمثناه ذانِ وذَیْنِ فان قیل ان ذان وذین معطوف
علی ذا ولمثناه حال عنه فحینئذ یلزم تقدیم الحال علی العامل المعنوی وهو باطل
قلنا نعم لکنه قدم علیه لقرب الضمیر الی مرجعه فان قیل ان قوله هی مبتدأ وذا مع ما عطف
علیه کل واحد منهما خبر للمبتدأ فحینئذ یلزم حمل الجزء علی الکل والواحد علی المتعدد
وهو باطل قلنا ان ذا مع ما عطف علیه خبر عن المبتدأ بطریق تقدیم العطف علی الربط

Marfat.com

وللمؤنث تا وذی قیل تا اصل فی لغات المؤنث فانه لم یثن منها الا هی وقیل
هذا اصل لکونها باذاء ذا للمذکر فینبغی ان یناسبها وقیل هما اصلان للقول باصالتهما
قد مناهما علی سائر لغات المؤنث وتی وته وذه وتهی وذهی ولمثناه تان وتین فان
قیل اختلاف ذان وذَیْنِ وتانِ وتَین باختلاف العوامل فهی معربة فلا یصح عدها
من المبنیات قلنا لیس هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل لان تان موضوعة
لتثنیة المرفوع وذَیْنِ وتین لتثنیة المنصوب والمجرور وقوعهما علی صورة المعرب
اتفاقی لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فیهما کما فی باقیها وبجمعها اولاء مدا وقصرا
ویلحقها ای یدخل علی اوائل سماء الاشارة علی سبیل اللحوق والعرض حرف التنبیه
للتنبیه علی المشار الیه قبل ان تلفظ به فان قیل اللحوق ذکر الشئ فی اخر الشئ وحرف
التنبیه مقدم علی اشارة الاشارة فکیف یصح قوله ویلحقها حرف التنبیه قلنا المراد
باللحوق الدخول فی اوائلها لکن اطلاق اللحوق علیها اشارة الی عروضها ویتصل بها
ای باواخرها حرف الخطاب للتنبیه علی حال المخاطب من الافراد والتثنیة والجمعیة
والتذکیر والتانیث وهی خمسة فی خمسة ای مضروبة فی خمسة انواع اسماء الاشارة
فتکون ای الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة فی الخمسة خمسة وعشرین وهی ذاک الی
ذاکن وذانک الی ذانکن وکذلک البواقی ویقال ذا للقریب لان قلة الحروف یدل علی قلة
المسافة وذلک للبعید لان کثرة الحروف یدل علی کثرة المسافة وذاک للمتوسط لان الحروف
متوسطة بین ذلک وذا فیدل علی توسط المسافة فان قیل ان المناسب تاخیر البعید
عن المتوسط رعایة للمطابقة بین الوضع والتبع قلنا نعم لکن اخر المتوسط لان التوسط
لا یتحقق الا بعد تصور الطرفین فان قیل لم ذکر هذا الحکم علی صیغة المجهول مع ان صیغة
المجهول خلاف الاصل قلنا لما رأی المصنف لکثرة استعمال کل من هذه الکلمات الثلثة مقام
الاخرین لم یأخذ هذا الفرق مذهبه بل احاله الی غیره وتلک وتانک وذانک مشددة
واولاک ومثل ذلک فی افادة البعد وتاک وتانک وذانک مخففتین واولاک بغیر اللام
للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقریب اما ثمه

Marfat.com

وھُنَا وھٰنَا فللمکان خاصة فلا یستعمل فی الزمان الا مجازا للتشبیه کما فی قوله تعالیٰ
ھُنَالِكَ الْوَلَایَةُ لِلّٰهِ الْحَقِّ **فان قیل** ما الوجه للمصنف حیث نقل هذ الحکم بکلمة اما
قلنا للتنبیه علی ان هذا الحکم متفق علیه عند المصنف وغیره **الموصول**
مالا یتم جزءً الا بصلةٍ وعائدٍ **فان قیل** الموصول ماخوذ من الصلة والمبدأ مرعی
فی المشتق فحینئذ یلزم تعریف الشئ بنفسه وهو دور **قلنا** الصلة الماخوذة فی الحد
اصطلاحی وفی الحد لغوی فلا دور **فان قیل** لهذه العبارة لا یؤدی ما هو المراد
لان المراد نفی التمام عن الجزئیة وهذه العبارة مشعر بنفی الجزئیة من التمام **قلنا** ان
جزء منصوب علی التمیز وموصوف بصفة مقدرة وهو تام فحاصل المعنی هذه الموصول مالا
یکون جزءً تامًا الا بصلةٍ وعائدٍ **او نقول** ان لا یتم بمعنی لا یصیر هو من الافعال الناقصة
وجزء خبره موصوف بصفة مقدرة فیکون التقدیر الموصول مالا یصیر جزءً تامًا الا بصلة
وعائد والمراد بالجزء التام مالا یحتاج فی کونه جزءً اولیا یحتاج الیه المرکب ولا الی انضمام
اخر کالمبتدأ والخبر الفاعل والمفعول وغیرها وهذا رد علی الرضی حیث قال المراد بالجزء
التام ما یکون رکنا من الکلام کالمسند والمسند الیه لا غیرهما من الفضلات **فان قیل**
ما الوجه للمصنف حیث نفی الجزء التام لا الجزء المطلق **قلنا** الموصول مع الصلة
جزء تام من المرکب فیکون الموصول حدا جزء الجزء وجزء جزء الشئ وان لم یکن جزءً
تامًا لکنه جزء ناقص **فان قیل** ان معرفة الصلة موقوف علی الموصول فی الواقع
اعنی جملة خبریة مذکورة بعد الموصول مشتملة علی عائد فلو عرف الموصول بها لزم
الدور **قلنا** المراد بالصلة ههنا معناها اللغوی لا الاصطلاحی فلا دور **فان قیل**
المعنی اللغوی مجاز بالنسبة الی المعنی الاصطلاحی ولا بد فی المجاز من القرینة وما القرینة
ههنا علی ارادة المعنی اللغوی **قلنا** القرینة علیه قوله عائد فانه لو اریدبها معناها
الاصطلاحی لکان هذا القول مستدرکا لانه لا خراج مثل اذ وحیث ولیس لهما صلة اصطلاحیة
او نقول عن اصل الاعتراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحی لکن یمکن ان یعرف
الصلة بما لا یتوقف معرفتها علی معرفة الموصول بان یقال الصلة جملة متصلة باسم لا یتم

Marfat.com

الاّ مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم استدراك وقوله وعائد لانه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية قلنا انما ذكره تصريحًا بما علم ضمنًا مبالغة فى الاحتراز عن مثل ذ وحيث اعلم انه لما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او انشائية والمراد ههنا الخبرية فقط والعائد اعم من ان يكون ضمير الموغيره ولا يكون بحسب الواقع الا ضميرًا والضمير اعم من ان يكون راجعًا الى الموصول والى غيره ولا يكون بحسب الواقع الا راجعًا الى الموصول فاشار المصنف الى تعيين هذه الامور بقوله وصلته جملة خبرية اما كونها جملة فلان الصلة لبيان الموصول والبيان لا يحصل الا بالجملة واما كونها خبرية فلان الصلة مرتبطة بالموصول الانشائية لا تقبل الربط والعائد ضمير له للربط بين الصلة والموصول وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولية يشبه اللام الحرفية فى الصورة فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالشبه الحقيقة وهى اى الموصول الت الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان واللتان بالالف فى حالة الرفع والياء فى حالة النصب والجر فالاول لمثنى المذكر والثانى لمثنى المؤنث والاولى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فى جمع المذكر اشهر والذين هو لجمع المذكر خاصة واللائى واللاء واللاى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فى جمع المؤنث اشهر اللاتى واللواتى لجمع المؤنث خاصة وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معًا وما بمعنى الذى يستعمل فى غير ذوى العقول غالبًا وقد يستعمل فى ذوى العقول ايضًا نحو قوله تعالى والسماء وما بنيها ومن بمعنى الذى يستعمل فى ذوى العقول غالبًا وقد يستعمل فى غير ذوى العقول ايضًا كما فى قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه واى وآية فالاولى بمعنى الذى للمذكر والثانى بمعنى التى للمؤنث وذو الطائية اى المنسوب الى بنى طى كما فى قول الشاعر شعر فان الماء ماء ابى وجدى ؛ وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعدما للاستفهام كما فى قوله ماذا صنعت اليوم

Marfat.com

ما الذی صنعت والالف واللام والعائد المفعول یجوز حذفه لانه فضلة وحذف
الفضلة جائز نحو قوله تعالیٰ اَللّٰهُ یَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ یَّشَآءُ ای یشاؤه **فان قیل** هذا
ینقض بقوله سَمِعَ اللّٰهُ لِمَنْ حَمِدَهٗ لان العائد فیه مفعول ولا یجوز حذفه **قلنا** المراد
بالعائد ما یکون راجعًا الی الموصول وههنا لیس کذلک **فان قیل** هذا ینقض بمثل
الذی ضربته فی داره لان العائد فیه مفعول راجع الی الموصول ولا یجوز حذفه
قلنا العائد المفعول یجوز حذفه اذا لم یوجد المانع وههنا وجد المانع وهو اجتماع
الضمیرین فی صلة واحدة **اعلم** ان النحاة وضعوا ابابا یسمونه بالاخبار بالذی وغرضهم
من وضعه تمرین المتعلمین فیما یتعلم فی مسائل هذا الفن فقال المصنف

واذا اخبرت بالذی صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضمیرها واخرته خبرًا عنه فاذا
اخبرت عن زید من ضربتُ زیدًا قلت الذی ضربتُه زیدٌ وکذلک الالف واللام فی
الجملة الفعلیة خاصّةً لیصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لان صلة الالف واللام
لا تکون الا اسم الفاعل والمفعول ولا یمکن اخذهما الا من الجملة الفعلیة **فان قیل**
هذا ینقض بنحو لیس زید قائمًا لانه جملة فعلیة ولا یصح الاخبار عن جزئها بالالف
واللام **قلنا** المراد بالجملة الفعلیة ما یکون فعلها متصرفًا ولیس فعل جامد
فان قیل هذا ینقض بنحو سیقوم زید وسوف یقوم زیدٌ وان یقوم زید وما یقوم
زیدٌ لانها جُمَلٌ فعلیّةٌ وفعلها متصرف ولا یصح الاخبار عن اجزائها بالالف واللام
قلنا المراد بالجملة الفعلیة ما یکون فعلها متصرفًا ولیس بمصدر بحرف فلا یستفاد
معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تَعَذَّرَ امرٌ منها تعذّر الاخبار ومن ثمه
ای من اجل انه اذا تعذّر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذی فی ضمیر
الشان لانه واجب التقدیم علی الجملة فلو اخر عنه بالذی لفات التقدیم
والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زید
العاقل للزوم کون الضمیر موصوفًا او صفة وهو باطل والمصدر العامل
بدون المعمول نحو عجبت من دَقِّ القصار الثوبَ لانّه یؤدی الی

Marfat.com

اعمال لضمیر و الضمیر لیس بعامل و الحال لان الحال واجب التنکیر و الضمیر واجب
التعریف فکیف یقع المعرفة موقع النکرة و الضمیر المستحق لغیرها و الاسم المشتمل علیه فی
نحو زیدٌ ضربتُ غلامه فلو اخبرت عن غلام و یقال لذی زید ضربته غلامه فالضمیر فی
ضربته ان کان راجعًا الی الموصول بقی المبتدأ بلا عائد و ان کان راجعًا الی المبتدأ
بقی الموصول بلا عائد و کل واحد منهما باطل و ما الاسمیة لا الحرفیة موصوفة نحو نعم رجلًا
ما اشتریت و استفهامیة نحو ما عندک و شرطیة نحو ما تصنع اصنع و موصوفة
سواء کان موصوفا بالمفرد نحو مررت بما معجبٌ لک او بالجملة کما فی قول الشاعر شعر
ربما تکره النفوس من الامر؛ له فرجةٌ کحلّ العقال؛ و تامة بمعنی شیء منکر عند ابی علی و شیء
معرف عند سیبویه نحو قوله تعالیٰ نِعِمَّا هِیَ و صفة نحو اضرب ضربًا ما و من ذلک مثال
الموصولة نحو اکرمت من جاءک و مثال الاستفهامیة نحو من غلامک و مثال
الشرطیة نحو من تضرب اضرب و مثال الموصوفة نحو قول الشاعر شعر و کفی بنا فضلا
علی من غیرنا؛ حب النبی محمد ایانا؛ الا فی التامة و الصفة و ای ایّة کنّ فی
ثبوت الامور الاربعة الا فی التامة و الصفة مثال الموصولة نحو اضرب ایهم
لقیت و مثال الاستفهامیة نحو ایهم اخوک و مثال الشرطیة قوله تعالیٰ اَیًّا مَّا
تَدْعُوْا فَلَهُ الْاَسْمَآءُ الْحُسْنٰی و مثال الموصوفة نحو یا ایها الرجل فان قیل
انّ ای یجیء صفة کما فی قوله مررت برجل ای رجل فکیف یصح تشبیهه بمن و هو لا یجیء
صفة اصلا قلنا انّ ای الواقعة صفة فی الاصل استفهامیة لکن نقلت عن معنی
الاستفهام الی معنی الصفة بعارض الاستعمال و العوارض لا تعتبر و هی ای کل من
ای و ایّة معربة وحدها لانها لازمة الاضافة الی المفرد و الاضافة الی المفرد من خواص
الاسم المتمکن فیقوی بها جهة الاسمیة و یضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالیٰ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ کُلِّ شِیْعَةٍ اَیُّهُمْ اَشَدُّ عَلَی الرَّحْمٰنِ عِتِیًّا
و انما بنیت لزیادة الاحتیاج الاول الاحتیاج الی نفس الصلة و الاخر الاحتیاج الی
الصلة و بنیت علی الضمّ تشبیها بالغایات فان قیل ان ای الموصوفة ایضا مبنیة

Marfat.com

فلم یستثن بناؤھا قلنا ان بناؤھا مذکور فی باب المنادی بان کل ما وقع منادی
معرفۃ فھو مبنی فلا حاجۃ الی ذکرہ ثانیاً وفی ماذا صنعت وجھان احدھما ما الذی وجوابہ
رفع علی انہ خبر المبتدأ المحذوف لیکون الجواب مطابقا للسوال فی کون کل منھما جملۃ اسمیۃ
والاخر ای شیٔ وجوابہ نصب علی انہ مفعول بہ لفعل محذوف لیکون الجواب
مطابقاً للسوال فی کون کل منھما جملۃ فعلیۃ ویجوز فی الاول نصب الجواب وفی الثانی
رفع الجواب لکن لم یتعرض المصنف لہ لفوات المطابقۃ بین الجواب والسؤال اسماء
الافعال ما کان بمعنی الامر او الماضی **فان قیل** ھذا التعریف لا یکون
جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ اف بمعنی اتضجر واوہ بمعنی اتوجع لانھما بمعنی المضارع
مع انھما من قبیل اسماء الافعال **قلنا** ان اف فی الاصل بمعنی تضجرت واوہ بمعنی
توجعت لکن عبر عنھما بالمضارع الحالی لان معناھما علی الانشاء والحال انسب بالانشاء
مثل ردید زیداً ای امھلہ وھیھات ذاک ای بعُدَ **فان قیل** لم قدّم مثال اسم فعل
بمعنی الامر علی مثال اسم فعل بمعنی الماضی **قلنا** انما قدم لان اکثر اسماء الافعال بمعنی الامر
والعزۃ للتکاثر **فان قیل** لما کان اسماء الافعال بمعنی الامر او الماضی فما الباعث علیھم
حیث جعلوھا من قبیل الاسماء لا من قبیل الافعال **قلنا** ان الحامل علیھم ان الفعل کلمۃ
دلت علی معنی فی نفسھا مقترنٍ باحد الازمنۃ الثلثۃ وھی لا تدل علی ھذا المعنی بل تدل
علی صیغۃ الماضی والامر لکن ھذا الجواب ضعیف لان العرب الفصحاء یتلفظون بلفظ صہ
ولم یخطر ببالھم لفظ اسکت وامنع فالحق فی الجواب ان یقال ان الحامل علیھم ان
صیغتھا مخالفۃ لصیغۃ الافعال ویتصرف فیھا تصرف الاسماء لا یتصرف فیھا تصرف الافعال وھذا
قال ما کان بمعنی الامر او الماضی ولم یقل ما کان معناہ الامر او الماضی **فان قیل** ھذا
التعریف لا یکون مانعاً عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ ضاربٌ فی مثل زید ضارب امس لانہ دال
بمعنی الماضی فینبغی ان یکون اسم الفعل **قلنا** المراد بالدلالۃ دلالۃ بحسب اصل
الوضع وھذہ الدلالۃ بعارض القرینۃ والعوارض لا تعتبر فعال ای ما یؤذن بفعال الکائن بمعنی
الامر المشتق من الثلاثی المجرد قیاسٌ ای قیاسی کنزال بمعنی انزل قال سیبویہ وھذا الحکم مطرد فی

Marfat.com

الثلاثی المجرد فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی قوام وقعاد لانهما لا یجیئان
بمعنی قوموا اقعدوا قلنا المراد بالاطراد الکثرة فان قیل لما کان المراد بالاطراد الکثرة
فکیف یصح نسبة القیاس الیه قلنا ان نسبة القیاس الیه ایضا للکثرة وفعال مصدرا
معرفة کفجار بمعنی الفجرة قال الشارح الرضی ما وجدنا دلیلا قاطعا علی تعریف المصدر و
تأنیثه قلنا لا یلزم من عدم وجدانک عدم الوجود فی نفس الامر وصفة مثل یا
فساق بمعنی یا فاسقة مبنی لمشابهته له عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلان
فعال بمعنی الامر معدول من الامر الفعلی للمبالغة فان قیل ان کون اسماء الافعال
معدولة من الفاظ الفعل شئ لا دلیل لهم علیه لان المعدول لا یخرج بسبب العدل
عن نوعه فکیف یخرج الفعل بسبب العدل من الفعل الی الاسم قلنا ان الدلیل علیه موجود
هی المبالغة لکن هذا الجواب ضعیف لان المبالغة موجودة فی جمیع اسماء الافعال ولم یقل
بعدلها احد فالاولی فی الجواب ان یقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شک ان بالاشتقاق
یخرج الشئ عن نوعه وفعال علما للاعیان مؤنثا کقطام وغلاب مبنی فی الحال لمشابهته
للفعال بمعنی الامر عدلا وزنة ومعرب فی تمیم لعدم علة البناء فی ذاتها علی فعال بمعنی الامر عدلا
وزنة خلاف الاصل الا ما کان فی آخره راء نحو حضار لان الراء حرف ثقیل لکونه فی المخرج
کالمکرر فاختیر فیه البناء لان السلوک بطریقة واحدة اسهل من السلوک بطرق مختلفة

الاصوات کل لفظ حکی به صوت او صوّت به البهائم فالاول کغاق حکایة عن صوت
الغراب الثانی کئخ لناخة البعیر فان قیل ان تعریف الاصوات لا یکون جامعا لافراده
لانه خرج منه الصوت الذی نقل من الصوتیة الی المصدریة فقط مثل واها للتعجب وایضا
خرج منه الصوت الذی نقل من الصوتیة الی المصدریة ومن المصدریة الی اسم فعل
کصه بمعنی اسکت ومه بمعنی امنع وایضا خرج منه الصوت الذی یجری علی لسان الانسان
عند عروض المعنی له کقول المتندم والمتعجب وی عند عروض الندامة والتعجب قلنا ان
الاصوات الجاریة علی لسان الانسان علی قسمین منقولة وغیر منقولة فالمنقولة لا یخلو
اما منقولة الی المصادر فقط او منقولة الی المصادر ومن المصادر الی اسماء الافعال فالاول

Marfat.com

داخل فی باب اسماء الافعال فلو خرجا عن تعریف الاصوات الاضیر فیہ غیر المنقولۃ علی ثلثۃ اقسام قسم یجری علی لسان الانسان تشبیہا بصوت الغیر وقسم یجری علی لسان الانسان للبہائم وقسم یجری علی لسان الانسان عند عرض المعنی لہ فلما کان القسمان الاولان ملحقین بالاسماء المبنیۃ مع تعلقہما بالغیر فہذا القسم الثالث مالم یکن متعلقا بالغیر یکون ملحقا بالاسماء المبنیۃ بالطریق الاولی **اعلم** ان علۃ بناء الاصوات عدم التراکیب کما فی الاسماء المعدودۃ **فان قیل** لما کان علۃ بناء الاصوات عدم التراکیب مع غیرہ فعلی ہذا لو کان مرکبا مع غیرہ کان معربا اذا قلت قال زید عند التعجب وہی اوغاق عند صوت الغراب **قلنا** ہی فی ہذہ الحالۃ ایضا مبنیۃ لا من حیث انہا اصوات بل من حیث انہا حکایۃ عن الاصوات **اعلم** ان الاصوات لا یدل علی المعنی باعتبار اصل الوضع **فان قیل** لما لم یکن الاصوات دالۃ علی معنی باعتبار اصل الوضع فلم تکن اسماء فلم ذکرہا فی باب الاسماء المبنیۃ **قلنا** ان ذکرہا فی باب اسماء المبنیۃ لاجرائہا مجرہا واخذہا حکمہا **المرکبات** کل اسم رکب من الکلمتین لیس بینہما نسبۃ **فان قیل** تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ مثل سیبویہ لانہ مرکب من کلمۃ وصوت لا من الکلمتین **قلنا** المراد بالکلمتین اعم من کونہما حقیقۃ او حکما **فان قیل** المتبادر من الکلمتین ما ہو مرکب من الاسمین او من فعل واسم فحینئذ خرج من تعریف المرکبات ما ہو مرکب من الفعلین او حرفین مختلفین **قلنا** المراد بالکلمتین اعم من کونہما اسمین او فعلین او حرفین او مختلفین **فان قیل** تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المرکب التعدادی کخمسۃ عشر لان بین جزئیہ نسبۃ العطف **قلنا** المراد بالنسبۃ ما ہو غیر نسبۃ العطف لکن ہذا الجواب ضعیف لان النسبۃ نکرۃ وقعت فی سیاق النفی والنکرۃ الواقعۃ فی سیاق النفی عامۃ وارادۃ الخصوص مع قرینۃ العموم اصعب من خرط القتاد فالاولی ان یقال المراد بالنسبۃ نسبۃ مفہومۃ من ظاہر ہیئۃ ترکیب احدی الکلمتین مع الاخری فان تضمن الثانی حرفا بنیا اما الاول فلوقوع اخرہ فی وسط الکلمۃ ووسط الکلمۃ لیس محلا للاعراب واما الثانی فلتضمنہ معنی الحرف

Marfat.com

الخمسة عشر وحادی عشر واخواتها فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحدٍ فما الحاجة لايراد المثالين قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان بناء هذه المركبات ثابت سواء كان احد جزئيه عدداً مركباً مع العشرة اوصيغة اسم الفاعل المشتق منه فان قيل لانسلم ان الجزء الثانى فى حادی عشر متضمن معنى الحرف والا يلزم فساد المعنى قلنا ان تضمن معنى الحرف اعم من ان يكون حقيقةً او حكماً فحادی عشر وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقةً لكن يتضمن معنى الحرف حكماً باعتبار المشتق منه لان حادی عشر مشتق من احد عشر وهو متضمن معنى الحرف حقيقةً الا اثنى عشر فانه لا يبنى فيهما الجزء ان بل الاول معرب لشبهه بالمضاف فى سقوط النون الاعرابى والثانى مبنى لتضمنه معنى الحرف والا اى وان لم يتضمن الثانى حرفاً اعرب الثانى لعدم علة العدم فيه وهو التضمن بمعنى الحرف كبعلبك وبنى الاول لوقوع اخره فى وسط الكلمة فى الاصح احترازاً عن لغتين اخريين احدهما اعراب الجزئين معاً واضافة الاول الى الثانى مع منع صرف الثانى وثانيهما اعراب الجزئين معاً واضافة الاول الى الثانى مع صرف الثانى **الكنايات** جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد به فان قيل الكنايات مبتدأ وكم وكذا اخبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى فان قيل ان تعريف الكنايات لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه معرب قلنا المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو اما بعض مطلق او بعض معين فعلى الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثانى يلزم التعريف بالمجهول لانه لا قرينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض ههنا بعض معين والقرينة عليه اصطلاح النحاة لانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك والبعض المعين لذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف فان قيل بحث الشئ موقوف على معرفة نفس الشئ والمصنف لم يعرف الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشئ اذا كان بين افراده

Marfat.com

مفهوم مشترك او نقول التعريف انما يكون لشئ اذا كان افراده متعددة متكثرة غير محصورة وافراد الكنايات المعددة من المبنيات محصورة كم بناؤها لكونها موضوعة بوضع الحروف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليه وكذا بناؤها لكونها مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي باصل البناء للعدد وكيت وذيت للحديث وبناؤهما لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوّ عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأيّن وانما بني لانه مركب من كاف التشبيه ولفظ اى فصار المجموع كلمة واحدة بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبني على السكون مثل كم فان قيل لما كان بعض من الكنايات كأيّن فلم لم يذكره المصنف قلنا انما لم يذكره المصنف تنبيها على ان مرتبته في البناء منحطة عن اخواتها

فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لان كم الاستفهامية كناية عن مطلق العدد فلو اعطى لها تمييز العدد الاقل لعارضه تمييز عدد الاكثر ولو اعطى لها تمييز عدد الاكثر لعارضه تمييز عدد الاقل فاعطى لها تمييز العدد الاوسط لان خير الامور اوسطها والخبرية مجرورة مفرد لان كم الخبرية كناية عن العدد الكثير وتمييز العدد الكثير مجرور مفرد فكذا تمييزها وجمع لان العدد الكثير صريح في الكثرة وكم الخبرية ليست كذلك فلا بد فيها من جمعية التمييز ليكون هذا جبيرة لما فات من الصراحة وقد تدخل من فيهما اى على تمييز الاستفهامية والخبرية لان التمييز للبيان وكلمة من ايضا للبيان فبينهما مناسبة فان قيل ان دخول من في تمييز كم الخبرية مستقيم لموافقته اعراب التمييز وفي تمييز كم الاستفهامية غير مستقيم لعدم موافقته اعراب التمييز قلنا ان كم في قوله تعالى سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وعلى كل من التقديرين دخل من في مميزها ولهما صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام والخبرية تدل على انشاء التكثير فوجب التنبيه عليه من اول الامر فان قيل كيف يجمع الخبرية والانشائية في كم الخبرية لمنافاتهما لان الخبر يحتمل الصدق والكذب دون الانشاء قلنا لا منافاة بينهما

Marfat.com

لاختلاف الجهة لان كونها خبرية باعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا واما كونها انشائية فلاعتبار استكثار المتكلم وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً لانهما اسماء كسائر الاسماء المبنية وهي تقع في محل الرفع والنصب والجرّ فكذا حكمها فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوباً معمولاً على حسبه يعني ان كان الفعل مقتضياً للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضياً للنصب على الظرفية فهو منصوب على الظرفية وان كان مقتضياً للنصب على المصدرية فهو منصوب على المصدرية لكن تعيينه لاحد المنصوبات يعلم من التمييز يعني ان كان تميزه مفعولاً فهو منصوب على المفعولية نحو كم رجلا ضربت وان كان تميزه ظرفاً فهو منصوب على الظرفية نحو كم يوماً سرت وان كان تميزه مصدراً فهو منصوب على المصدرية نحو كم ضربة ضربت وكل ما قبله حرف جرّ او مضاف فمجرور مثال حرف الجرّ بكم درهم اشتريت ومثال المضاف غلام كم رجل ضربت **فان قيل** لما كان مجروراً بحرف الجر او الاضافة فما صدارته **قلنا** لما امتنع تقديم الجار والمجرور على الجار فصار المجموع كلمة واحدة مستحقة للصدر والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً لانه لو كان تميزه ظرفاً فالظرف باعتبار المتعلق جملة والجملة لا تصلح الا بتدائه نحو كم رجل اخوتك وخبراً ان كان ظرفاً نحو كم يوماً سفرك وكذلك اسماء الاستفهام والشرط يعني مثل كم الاستفهامية والخبرية في جريان الوجوه الاربعة المذكورة اسماء الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه في مجموع هذه الاسماء لا مجموع هذه الوجوه في كل واحد من هذه الاسماء **اعلم** ان اسماء الاستفهام والشرط من حيث ذاتها على ثلثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهو مَنْ وَمَا واىٌّ واينَ وانّى ومَتى وقسم يختص بالشرط وهو اذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف وايّانَ وهذه الاسماء من حيث جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الضبط ان هذه الاسماء اما ظرف واما غير ظرف فان كان ظرفاً فايضاً لا يخلو اما متضمن لمعنى الاستفهام واما متضمن لمعنى الشرط فان كان الاول يجري فيه الوجوه الثلثة الجرّ على الاضافة والنصب على الظرفية والرفع على الخبرية ولا يحتمل الرفع على الابتدائية لان الرفع

Marfat.com

على الابتدائية مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف وان كان متضمنا لمعنى الشرط
فيجرى فيه الوجهان الجر على الاضافة والنصب على الظرفية ولا الرفع اصلا اى لا على
الابتدائية ولا على الخبرية اما على الابتدائية فظاهر لان الرفع على الابتدائية مختص بغير
الظرف وهذا القسم ظرف واما الرفع على الخبرية فلانه لو كان مرفوعا على الخبرية لكان
ما بعده مرفوعا على الابتدائية وما بعده فعل وهو لا يصلح للابتدائية وان كان غير ظرف
فايضا لا يخلو اما ان لا يلزم الاضافة اولا نحو اى واين ويجرى فيه الوجوه الاربعة الجر على
الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده غير ظرف والرفع
على الخبرية بشرط كون ما بعده ظرفا والثانى نحو من وما ويجرى فيه الوجوه الثلثة سواء
كان متضمنا لمعنى الشرط او الاستفهام الجر على الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على
الابتدائية ولا يحتمل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية مختص بالظرف وهذا القسم ليس
بظرف وفى مثل شعر كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعاء قد حلبت على عشارى ثلاثة
اوجه والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وحذف التمييز
وذكره فكذا هذه الوجوه الثلثة يحتمل ان تجرى فى نفس كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان
تميزها مذكورا اعنى عمة ثم الكم لا يخلو اما ان يكون كم الاستفهامية او كم الخبرية فعلى تقدير
كم الاستفهامية يكون كم عمة لك يا جرير وخالة الخ وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى
كم عمة لك يا جرير وخالة الخ والثانى النصب على الظرفية لو كان تميزها محذوفا اعنى مرة
فعلى تقدير كم الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على
عشارى وعلى تقدير الخبرية عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على عشارى
والثالث النصب على المصدرية لو كان تميزها محذوفا اعنى حلبت فعلى تقدير كم
الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم حلبة قد حلبت على
عشارى وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى كم حلبة قد حلبت على عشارى ويحتمل ان تجرى
هذه الوجوه الثلاثة فى تميزكم احدها الرفع على الابتدائية لو كان تميزكم محذوفا
اعنى مرة او حلبة فيكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة

Marfat.com

على الاستفهامية او كم مرة على الخبرية قد حلبت على عشاري و الثاني نصب عمة لو كان تمييز كم الاستفهامية فيكون المعنى كم عمة لك يا جرير الخ و الثالث جر عمة لو كان تمييز كم الخبرية فيكون المعنى كم عمة لك يا جرير وخالة اه لكن التوجيه الاول اليق بما سبق لانه بناء على وجوه اعراب كم و وجوه اعرابها مذكورة فيما سبق فكانه تفريع على ما سبق بخلاف التوجيه الثاني لان بناءه على حذف التمييز وذكره وهو ليس بمذكور فيما سبق بل هو مذكور فيما بعده فالاليق تاخير هذا المثال من قول المصنف رح وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت **فان قيل** ان تعدية حلبت بعلى لا يصح لان صلة حلبت كلمة اللام لا كلمة على **قلنا** ان تعدية حلبت بكلمة على لتضمنه معنى الثقل **فان قيل** الذم كما يحصل بهذا النوع من الخدمة كذلك يحصل بنوع اخر فلم خص هذا النوع **قلنا** انما خص هذا النوع من الخدمة لانه خدمة المواشي خدمة المواشي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي **فان قيل** الذم كما يحصل بحلب العشار كذلك يحصل بحلب غير العشار فلم خص العشار **قلنا** انما خصها لان في حلبها زيادة مشقة **فان قيل** الذم يحصل بذكر العمة فما الحاجة الى ذكر الخالة **قلنا** ان في ذكر الخالة اشارة الى زوال طرفي الاب والام **فان قيل** الذم على تقدير كم الخبرية مستقيم على تقدير كم الاستفهامية غير مستقيم **قلنا** الذم على تقدير كم الخبرية على سبيل التحقيق وعلى تقدير كم الاستفهامية على سبيل التهكم وقد يحذف في مثل كَمْ مَالُكَ وكَمْ ضَرَبْتَ والمراد به كل تركيب قامت فيه قرينة على حذف التمييز ولا شك ان في هذين المثالين وجدت القرينة على حذف التمييز لانه اذا سئل عن كمية المال واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسئول عنه او المخبر عنه كمية الدراهم والدنانير فيكون التقدير كم درهما او كم دينارا مالك او كم درهم او كم دينار مالي وكذا اذا سئل عن كمية الضرب واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسئول عنه او المخبر عنه هي المرات والضربات فيكون التقدير كم مرة او كم ضربة ضربت او كم مرة او كم ضربة ضربت **فان قيل** لو كان المصدر لبيان النوع فالفرق بين المصدرية والظرفية ظاهر ولو كان المصدر لبيان العدد فالفرق بين المصدرية والظرفية مشكل **قلنا** الفرق بينهما ثابت

Marfat.com

لانه لو کان المقصود الزمان والحدث مقصودا بالتبع فهو ظرف ولو کان الامر بالعکس فهو مصدر **الظروف** منها ما قطع عن الاضافة بحذف المضاف الیه عن اللفظ وبقائه فی النیة لانه لو سقط عن النیة لکان المضاف معربا مع التنوین کما فی قول الشاعر ربّ بعدٍ اکان خیرا من قبلٍ ؛ وهذا القسم من الظروف یسمی بالغایات لان غایة الکلام کانت ما اضیفت هذه الظروف الیه فلما حذف المضاف الیه صارت غایة وبنیت علی الضمة اما بناؤها فلشابهتها بالحرف فی الاحتیاج واما علی الضم فتکون الضمة جبیرة للنقصان کقبلُ وبعدُ فی قوله تعالیٰ لِلّٰهِ الْاَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وجاز فی هذه الظروف علی سبیل لقلة التنوین عوضا عن المضاف الیه فتعرب کما فی قول الشاعر

شعر فساغ لی الشراب وکنت قبلا ؛ اکاد اغص بالماء الفرات ؛ واجری مجراه لا غیر ولیس غیر فی حذف المضاف الیه والبناء علی الضمة لشبهه بالغایات وانما کان بعد لا ولیس لان غیر بعدهما کثیر الاستعمال وکثرة الاستعمال یقتضی التخفیف فخففوه بحذف المضاف الیه وحسب لشبههما بغیر فی کثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها حیث ولا یضاف الا الی جملة وانما بنی علی الضم کالغایات لانها غالبة الاضافة الی الجملة والاضافة الی الجملة کلا اضافة لان المضاف الی الجملة فی الحقیقة مضاف الی مضمون الجملة وهو لیس مذکورا وما هو مذکور فی اللفظ فهو لیس مضافا الیه فکانه قطع عن الاضافة حکما شابهت بالغایات فی الابهام وهو مبنی فکذا هذا ایضا مبنی فی الاکثر ای فی اکثر الاستعمالات وعلی الاستعمال الاقل یضاف الی المفرد کما فی قول الشاعر **شعر** اما تری حیث سهیل طالعا ؛ نجم تضیء کالشهاب ساطعا ؛ وعند اضافتها الی المفرد یعرب به بعضهم لزوال علة البناء وهی الاضافة الی الجملة لکن الاشهر بقاؤه علی بنائه لشذوذ الاضافة الی المفرد ومنها اذا بنیت لما ذکر فی حیث وهی للمستقبل وان کانت داخلة علی الماضی لانها تستعمل لزمان من ازمنة المستقبل قد قطع المتکلم بوقوع الحدث فیه والاستعمال دلیل الوضع کما فی قوله تعالیٰ اذا الشمس

Marfat.com

کُوِّرَتْ وکذا فی قولهم اذا طلعت الشمس من مغربها **فان قیل** اذا کما یستعمل فی المستقبل کذلك یستعمل فی الماضی کما فی قوله تعالیٰ حَتّٰی اِذَا بَلَغَ بَیْنَ السَّدَّیْنِ وَحَتّٰی اِذَا سَاوٰی بَیْنَ الصَّدَفَیْنِ وَحَتّٰی اِذَا جَعَلَهٗ نَارًا **قلنا** المراد باستعمالها فی المستقبل الاستعمال علی سبیل الکثرة لا علی سبیل الکلیّة وفیها معنی الشرط وهو ترتب مضمون جملة علی مضمون جملة اخری فلذلك اختیر بعدها الفعل لمناسبته بالشرط وجوّز الاسم ایضًا علی الوجه الغیر المختار لعدم اصالتها فی الشرط وقد تکون للمفاجاة فیلزم المبتدأ بعدها للفرق بین اذا هذه وبین اذا الشرطیة والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ینافی ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فی باب الاضمار علی شریطة التفسیر نحو خرجت فاذا السبع ای فاذا السبع حاضرٌ **فان قیل** ان اذا ظرف والظرف ما فعل فیه فعل ولیس ههنا فعل وقع فیه **قلنا** ان العامل فی اذا ههنا معنی المفاجاة وهو عامل لا یظهر قد استغنی عن اظهاره بقوة ما فیه من الدلالة علیه **فان قیل** الجملة الواقعة قبل اذا هذه فعلیة والجملة الواقعة بعدها اسمیة فیلزم عطف الاسمیة علی الفعلیة وهو قلیل **قلنا** هذه الفاء جزائیة لازمة لما قبلها سبب لما بعدها لا عاطفة **او نقول** انها للعطف بحسب المعنی فیکون المعنی خرجت ففاجأتُ زمان وقوفی للسَّبُع کما هو مذهب الزجاج او مکان وقوف السبع کما هو مذهب المبرد فی یکون عطف الجملة الفعلیة علی الفعلیة ومنها اذ للماضی وبناؤها لما مر فی حیثُ او لکون وضعها وضع الحرف **فان قیل** ان اذ کما یکون للماضی کذلك یکون للمستقبل کما فی قوله تعالیٰ فَسَوْفَ یَعْلَمُوْنَ اِذِ الْاَغْلٰلُ فِیْٓ اَعْنَاقِهِمْ **قلنا** المراد بکونها للماضی علی سبیل الغلبة لا علی سبیل الکلیة وقد یقع بعدها الجملتان لعدم اشتمالها علی معنی الشرط المقتضی اختصاصها بالفعلیة **فان قیل** کما ان اذا تکون للمفاجاة کذلك اذ ایضًا تکون للمفاجاة نحو خرجت فاذ زیدٌ قائمٌ فلم لم یذکر کونها للمفاجاة **قلنا** ان کونها للمفاجاة قلیل غایة القلة فهو فی حکم العدم فلم یذکره المصرح ومنها این للمکان استفهامًا وشرطًا

Marfat.com

وهي للزمان فيهما وأيّانَ للزمان استفهاماً وكيف للحال استفهاماً وبناء هذه الظروف
لتضمنها معنى حرف الشرط والاستفهام ومنها مُذْ ومُنْذُ بنيا لمشابهتهما مُذْ ومُنْذُ
الَّذِيْن هما حرفان وهو مبنى فكذا هذا بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة واما كونهما
مفردًا فلان اول مدة الفعل لا يكون الا امرًا واحدًا لا شيئين ولا اشياء واما كونهما
معرفة فلانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقتٍ ما
لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة **فان قيل** قد يقع بعدهما المثنى نحو ما رايته مذ
يومان اللذان صاحبنا فيهما فكيف يصح قوله فيليهما المفرد **قلنا** المفرد اعم من الحقيقي
والحكمي فالحقيقي نحو ما رايته مذ يوم الجمعة والحكمي نحو ما رايته مذ يومان اللذان
صاحبنا فيهما لان اليومان ما دام لا يلاحظ امرًا واحدًا لا يحكم عليه باولية
المدة **فان قيل** كما يقع بعدهما المعرفة كذلك يقع بعدهما النكرة نحو ما رايته
مذ يوم لقيتني فيه فكيف يصح قوله يقع بعدهما المعرفة **قلنا** المعرفة اعم من ان يكون
حقيقةً او حكمًا فالنكرة المخصصة وان لم تكن معرفة حقيقةً لكنها فى حكم المعرفة
وبمعنى جميع المدة فيليهما المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه بالعدد حال
كونه متلبسًا بالعدد المستغرق جميع اجزائه للمطابقة بين الجواب والسؤال وقد
يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او انّ سواء كان مثقّلة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او مخففة نحو ما خرجت مذ انك
ذهبت فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان
التقدير فى نحو ما خرجت مذ ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كلّ واحد
من مذ ومنذ مبتدأ لانهما وان كانا نكرتين صورةً لكنهما معرفتان معنًى لانهما بمعنى
اوّل المدة او جميع المدة وخبره ما بعده خلافًا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ
والمبتدأ ما بعدهما لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتدائية النكرة فى مثل قولك
مذ يومان والخبر معرفة وذلك غير جائز **فان قيل** لما كان كل واحد من مذ
ومنذ مبتدأ او خبرا على اختلاف المذهبين فكيف يصح عدّهما من الظروف

Marfat.com

لان المبتدأ والخبر عمدتان والظرف فضلة قلنا ان اطلاق الظرف عليهما مجاز باعتبار انهما
اسمان للزمان لانهما يقعان ظرفًا فی تراکیبهم ومنها لَدی ولَدُنْ وقد جاء لَدُنْ ولَدُنِ
ولَدُ ولَدُ وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحملت الباقية عليها وكلها بمعنى
عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فی خزانته ولا يقال
المال لدی زيد الا فيما يحضر عنده ومنها قَطُّ مع لغاته وبنی لكون المخففة موضوعًا
لوضع الحرف وحمل المشدّدة عليه للماضی المنفی والغرض منه استغراق النفی لجميع
الازمنة الماضية نحو ما رايته قطّ ای ما رأيته فی شئ من الازمنة الماضية ومنها عَوْضُ
للمستقبل المنفی وبناؤه علی الضمّ لكونه مقطوعًا عن الاضافة كقبلُ وبعدُ
والغرض منه استغراق النفی لجميع الازمنة الآتية نحو لا اراه عوض ای لا اراه فی شئ
من الازمنة الآتية والظروف المضافة الی الجملة واذ يجوز بناؤها علی الفتح نحو قوله تعالی
يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ وقوله تعالی مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ اما بناؤها لانها اكتسبت
البناء من المضاف اليه وهی الجملة ولو بواسطة كما فی اذا واما علی الفتح فلخفتها ويجوز اعرابها
لكونها اسماء مستحقة للاعراب وكسبا لبناء من المضاف اليه غير واجب وكذلك مثل
غير من ما وان انّ لمشابهتهما الظروف المضافة الی الجملة نحو قيامی مثل ما قام زيد ومثل
ان تقوم ومثل انك تقوم ومثال غير نحو قيامی غير ما قام زيد وغير ان تقوم وغير انك
تقوم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ بعينه من حيث معلوميته ومعهوديته بين
المتكلم والمخاطب فی الخارج فالشئ المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع بازائه اسم
فهو معرفة واذا وضع بازائه اسم مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو نكرة وهی المعرفة
ستة انواع بالاستقراء المضمرات فانها موضوعة بازاء معانٍ معينة مشخصة باعتبار
امر كلی بحيث ان الواضع لاحظ اوّلًا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكی عن نفسه مثلًا
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد ففيها وضع
عام والموضوع له خاص والاعلام سواء كان علم شخص كما اذا تصوّر مفهوم زيد وهو الحيوان
الناطق مع هذا التشخص ووضع لفظ زيد بازائه من حيث المعلومية والمعهودية

Marfat.com

بین المتکلم والمخاطب فی الخارج او علم جنس کما اذا تصور مفہوم الاسد وھو الحیوان المفترس
ووضع لفظ اسامۃ بازائہ من حیث معلومیتہ ومعرفیتہ بین المتکلم والمخاطب فی
الخارج والمبہمات یعنی اسماء الاشارۃ والموصولات وانما سمیت مبہمتین لان اسماء الاشارۃ
من غیر اشارۃ حسیّۃ مبہم والموصول من غیر صلۃ مبہم وفی ھذا القسم ایضًا لوضع
عام والموضوع لہ خاص ما عرف باللام سواء کانت اللام للجنس او للاستغراق او للعہد
فان قیل لِمَ قال ما عرف باللام ولم یقل ما دخلت علیہ اللام **قلنا** انما قال ذلک
لئلا یدخل فیہ ما دخل علیہ اللام الزائدۃ لتحسین اللفظ **فان قیل** المیم بدل للتعریف
فلم یجعل مدخولہ قسمًا علیحدۃ من المعارف **قلنا** المیم بدل من اللام فلا یعدّ
مدخولہ قسمًا علیحدۃ من المعارف والنداء نحو یا رجل اذا قصد بہ معین والمضاف الی
احدھا ای احد الامور المذکورۃ معنًی ای بالاضافۃ المعنویۃ لا بالاضافۃ اللفظیۃ لان الاضافۃ
اللفظیۃ لا تفید التعریف **فان قیل** ان بعضًا من الامور المذکورۃ المنادی والاضافۃ الی
المنادی ممتنع **قلنا** ان صحۃ الاضافۃ الی احدھا لا یستلزم صحتہا بالنسبۃ الی کل واحد منھا
فان قیل کان الواجب علی المصنف ان یقول والمضاف الی المعرفۃ لیدخل فیہ المضاف الی
المضاف الی معرفۃ مثل غلام ابیک **قلنا** الاضافۃ الی احد الامور المذکورۃ اعم من ان یکون
بالذات او بالواسطۃ **فان قیل** ان لفظ غیر ومثل مضافان الی ھذہ الامور ولم تتعرف
بالاضافۃ فکیف یطرد ھذا الحکم **قلنا** ھذا الحکم فی غیر غیر مثل لانھما لتوغلھما فی الابہام
لا یعرفان بالاضافۃ العلم ما وضع لشیء بعینہ غیر متناول لغیرہ بوضع واحد ثم اعلم ان العلم
علی ثلثۃ اقسام کنیۃ ولقب ومحض لان العلم لا یخلو اما مصدر بالاب او الام او الابن او البنت
او لا فان کان الاول فھو کنیۃ والثانی ایضا لا یخلو اما قصد بہ مدح او ذم او لا فالاول لقب والثانی
محض **فان قیل** لم خص العلم بالتعریف من بین سائر المعارف **قلنا** ان تعریف اسماء الاشارۃ
والمضمرات والموصولات مذکورۃ فیما سبق فلا حاجۃ الی تعریفھا ثانیا ومعنی المضاف
الی احد الامور المذکورۃ ظاھر والمعرف باللام والنداء مستغنیین عن التعریف
وتعریف العلم غیر مذکور ولا ظاھر ولا مستغن فلذا خص العلم بالتعریف **فان قیل** تعریف العلم

Marfat.com

لایکون جامعًا لافرادہ لانہ خرج منہ العلم الذی تعین لفرد بغلبۃ استعمالہ فیہ لعدم الوضع فیہ قلنا الوضع اعم من الحقیقی او الحکمی فھذا العلم وان لم یکن موضوعًا بوضع حقیقی لکنہ موضوع بوضع حکمی لان غلبۃ استعمال المستعملین بمنزلۃ وضع الواضع واعرفھا المضمر المتکلم لبعد وقوع الالتباس فیہ ثم المخاطب فانہ یعرض الالتباس الیہ فی بعض الاحیان عند تعدد المخاطب ثم الغائب ولم یذکرہ لانہ علم مراعی فیہ المتکلم والمخاطب انہ ادون منھما فان قیل لم یبیّن التفاوت بین اصناف المضمرات ولم یبین التفاوت بین سائر المعارف قلنا لاتفاوت بین اصناف سائر المعارف من غیر اضافتھا الی احد لکن تفاوتہ یعلم من المضاف الیہ والنکرۃ ما وضع لشئ لا بعینہ لا من حیث معلومیتہ ومعھودیۃ ذلک الشئ بین المتکلم والمخاطب فی الخارج فقولہ ما وضع لشئ شامل للمعرفۃ والنکرۃ وبقولہ لا بعینہ خرجت المعرفۃ اسماء العدد فان قیل ان اسماء العدد اما معربۃ واما مبنیۃ فالاول داخل فی المعربات والثانی داخل فی المبنیات فما الوجہ للمصنف حیث افردھا بالذکر قلنا انما افردھا بالذکر لان لھا احکامًا خاصۃ لیست لغیرھا ما وضع لکمیۃ احاد الاشیاء فالاشیاء عبارۃ عن المعدود واحادھا عبارۃ عن کل واحد منھا وکمیۃ احادھا عبارۃ عن مرتبۃ واقعۃ فی جواب سوال السائل بکم والالفاظ الدالۃ علی تلک الکمیات اسماء العدد وعلم من ھذا التحقیق ان الواحد والاثنان داخلان فی تعریف العدد فی اصطلاح النحاۃ وان لم یکونا داخلین فی اصطلاح اھل الحساب فان قیل ان التعریف لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ جمل رجلان ومنٌّ ومنَّانِ وذراعٌ وذراعان لانہا ایضًا تدل علی کمیۃ احاد الاشیاء قلنا ان الموضوع لہ لاسماء العدد کمیۃ احاد الاشیاء فقط وھذہ الالفاظ تدل علی الکمیۃ مع الجنسیۃ اصولھا ای اصول اسماء العدد التی یشتق منھا باقیھا اما بالحاق علامۃ التانیث او باسقاطھا او بالتثنیۃ او بالجمعیۃ او بالترکیب اضافیًا او امتزاجیًا او عطفیًا اثنتا عشرۃ کلمۃ واحدۃ الی عشرۃ ومائۃ والف تقول ای فی استعمال الاعداد واحد واثنان فی المذکر واحدۃ واثنتان وثنتان فی المؤنث علی ما ھو

Marfat.com

القياس وثلاثة الى عشرة للمذكر بالتاء لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وثلاث
الى عشر للمؤنث بدون التاء فرقا بين المذكر والمؤنث فان قيل الفرق يحصل
بالعكس فلم لم يعكس قلنا انما لم يمكن العكس لان المذكر اسبق فى الاعتبار احد عشر
واثنى عشر فى المذكر يتذكير الجزئين اما تذكير الجزء الاول لان المركبات فرع المفردات
والجزء الاول فى المفردات بالقياس فكذلك ههنا واما تذكير الجزء الثانى فلموافقته
بالجزء الثانى فى سائر المركبات واحد عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة للمؤنث بتانيث
الجزئين اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول فى المفردات
بالقياس فكذا ههنا واما تانيث الجزء الثانى فلموافقته بالجزء الثانى فى سائر المركبات
ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر بتانيث الجزء الاول وتذكير الثانى اما تانيث الاول
فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها فى المفردات على خلاف القياس فكذلك
ههنا واما تذكير الثانى فلئلا يجتمع علامتا التانيث فيما هو كالكلمة الواحدة فان قيل
قد نقض باحد عشرة لاجتماع علامتى التانيث فيه قلنا المراد بالعلامتين كونهما
من جنس واحد وههنا ليس كذلك فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثنتا عشرة
لان العلامتين فيه من جنس واحد هو جائز قلنا المراد بالعلامتين ما يكون من جنسين
واحد ومحضا للتانيث والتاء فى ثنتا بدل عن الياء فان قيل ينقض باثنتا عشرة
لان العلامتين فيه من جنس واحد ومحض للتانيث قلنا اثنتا عشرة محمول على ثنتا
عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث بتذكير الجزء الاول وتانيث الثانى اما تذكير
الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها فى المفردات على خلاف القياس
كذلك ههنا واما تانيث الثانى فلعدم المانع وهو الالتباس لان الالتباس وقع بالجزء
الاول وتميم تكسر الشين فى المؤنث لئلا يلزم توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب والحجازيون
يسكنونها لان التوالى يدفع بالسكون مع الخفة وعشرون واخواتها فيهما للمذكر
والمؤنث من غير فوق لانك ان اردت الفرق فلا تخلوا اما ترد العلامة قبل النون او بعدها
فعلى الاول يلزم اجراء العلامة فى وسط الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثانى يلزم

Marfat.com

اجراء العلامة على كلمةٍ اخرٰى حقيقة وهو لا يجوز احد وعشرون للمذكر احدٰى وعشرون
للمؤنث ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم اى عطف
العقود على الزوائد من غير تغيير الزوائد للترقى من الادنى الى الاعلى الى تسعة وتسعين
ومائة والف ومائتان والفان فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فوق لان المائة و
الالف مشابهتان بالعقود فى اشتمالها على مراتب العدد فلم يفرق فى العقود بين المذكر
والمؤنث فكذا ههنا ثم بالعطف بعطف الزوائد عليهما او عطفهما على الزوائد
اما عطفهما على الزوائد فللترقى من الادنى الى الاعلى واما عطف الزوائد عليهما
لان العدد الكثير ثقيل من حيث المعنى فيجوز فيه الاستعمالان للخفة على ما تقدم
اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لموافقته
باخر الجزء الاول من سائر المركبات وجاز اسكانها لثقل المركب بالتركيب وشذ حذفها
بفتح النون لان الفتح لا يدل على الياء المحذوفة فالاليق بحذف الياء بقاء الكسرة
ومميز ثلثة الى عشرة مخفوض مجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلثة رهط لان
العدد الاقل كثير من حيث الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف فيختار الاضافة فيه
للتخفيف والمضاف يعمل الجر فى المضاف اليه اما كونه مجموعا فليطابق العدد بالمعدود
فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ثلثمائة لانه عدد اقل مع انه ليس تمييزه
مجموعا **فاجاب** المصنف بقوله الا فى ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات او
مئين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم والثانى فى صورة
جمع المؤنث السالم فلو جمع التمييز على الاول لزم اجتماع علامتى التذكير والتانيث فيما
هو كالكلمة الواحدة وهو لا يجوز ولو جمع الغير على الثانى فالتمييز اخذ العادة بعد ما هو
فى صورة الجمع المذكر السالم فايراده بعد ما هو فى صورة الجمع المؤنث مستكره فى كلامهم
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفردا ما نصبه لان ما يجر نصب التمييز
بناء على التمييز هو الجر على الاضافة وههنا امتنع الاضافة اما فى العقود فلانك ان
اضفت فلا تخلو اما تسقط نونها بالاضافة او لا فالاول باطل لان هذه النون ليست

تغيير

فلان

فلان

فلان

Marfat.com

نون الجمع المذكر السالم حتى تسقط بالاضافة والثانى ايضا باطل لان هذه النون على صورة نون الجمع المذكر السالم فينبغى ان تسقط بالاضافة فامتنع الاضافة بالكلية وامّا فى المركبات لئلا يلزم جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة فان قيل هذا ينقض بخمسة عشر لانه جعل كلمات ثلاثة كلمة واحدة مع انه جائز قلنا المضاف اليه فيه غير التميز فلم يكن امتزاجه للمضاف مثل امتزاج التميز مع المميز فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة والمضاف اليه فيه تميز قلنا ان ثلثمائة امرأة محمول على مائة امرأة حمل الكل على الجزء واما افراده فلانه لما كان منصوبا صار فضلة فاختير فيه الافراد لتقليل الفضلة

ومميز مائة والف تثنيتهما وجمعه اى جمع الالف مخفوض مفرد امّا كونه مخفوضا فلان المائة والالف مشابهتان بالاحاد فى الاصالة وتميز مجرور فيكون تميزها ايضا مجرورا واما كونه مفردا فلانهما فى جانب الكثرة والاحاد فى جانب القلة وتميز الاحاد مجموع فيكون تميزها مفردا رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا اى اللفظ الدال عليه مذكر كجماعة النساء اذا عبرتها بلفظ شخص او بالعكس كجماعة الرجال اذا عبرتها بلفظ نفس فوجهان اى فى العدد وجهان التذكير والتانيث آحدهما بالنظر الى اللفظ والآخر بالنظر الى المعنى

ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ التميز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النصّ المقصود بالعدد لان المقصود من العدد هى الدلالة على الكمية وتميزها يدل عليها مع الجنسية فان قيل فى عبارة المصنّف تناقض لان قوله ولا يميز واحد واثنان يشعر بعدم تميزهما وقوله استغناء بلفظ التميز يشعر بوجود تميزهما قلنا ان لهما وجد التميز ومعنى قوله ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر الواحد والاثنان مع ميزهما او لهو انه لا تميز لهما والمراد بالتميز فى قوله استغناء بلفظ التميز هو لفظ التميز بمقابل ذكره مع الواحد والاثنان فان قيل هذا الدليل يستقيم فى تميز الواحد وغير مستقيم اى فى تميز الاثنان لجواز ان يكون تميز الاثنان مفردا قلنا لما التزموا اى النحاة جمعية التميز فى سائر الاحاد اعتبروا فى ما لا يتصور الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

لا يستقيم

وهو الاثنينية **او نقول** المراد بالتميز جوهر الحروف المصورة بهيئة خاصة قابلة للحوق علامة الافراد والتثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين **اعلم** ان اسم الفاعل من اسماء العدد من واحد الى عشر لاستعماله طريقان طريقة بيان التصيير وطريقة بيان الحال اما طريقة بيان التصيير فهو جعل العدد الاقل من مشتق منه بواحد بجعله مزيد الواحد وعلامته ان يبدأ من الثانى لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون مصيرا له يضاف الى الادنى لا المساوى والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز من العشرة لان اسم الفاعل لا يجئ من المركبات وبيان الحال عبارة عن بيان مرتبة وقع موصوفه فيها وعلامته ان يبدأ به من الواحد لكن يأول الواحد بالاول لان الواحد لا يدل على مرتبة ويضاف الى المساوى والفوق لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب ويجاوز من العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بالعشرة **وتقول** فى المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاولى والثانى والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادى عشر والحادية عشرة والثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر التاسعة عشرة ومن ثمه اى من اجل اختلاف الاعتبارين قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيرهما ثلثة من ثلثتهما وفى الثانى ثالث ثلثة اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثلاثة **وتقول** حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى على الثانى خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز من العشرة وان شئت قلت حادى احد عشر بحذف الجزء الثانى من المركب الاول اكتفاء بذكره فى المركب الثانى الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول لانتفاء علة البناء فيه وهو وقوعه فى وسط الكلمة **المذكر والمؤنث** **فان قيل** لم قدم المذكر على المؤنث **قلنا** انما قدم المذكر لاصالته **فان قيل** ينبغى ان يقدم فى التعريف **قلنا** تعريف المؤنث وجودى وتعريف المذكر عدمى والوجودى اشرف من العدمى المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا كامرأة

الثالثة

Marfat.com

او تقديرًا حقيقةً او حكمًا كعقرباذ للحرف الرابع فى حكم تاء التانيث والمذكر بخلافه اى
لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظًا ولا تقديرًا ولا حقيقةً ولا حكمًا وعلامته التا
والالف مقصورة او ممدودة وهو اى التانيث على قسمين حقيقى ولفظى فالحقيقى ما بازائه
ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظى بخلافه اى ليس بازائه ذكر من الحيوان اتبل
تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرًا كظلمة وعير
اعلم انّ بين اللفظى والتقديرى مباينة وكذا بين الحقيقى واللفظى بالمعنى الثانى مباينة
وبين اللفظى بالمعنى الاول وبين الحقيقى عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع كامرأة
وناقة ومادة الافتراق فى جانب اللفظى بالمعنى الاول كظلمة ومادة الافتراق فى جانب
الحقيقى كهند وكذا بين التقديرى والحقيقى عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بينهما
كهند ومادة الافتراق فى جانب التقديرى كعين ومادة الافتراق فى جانب الحقيقى
كامرأة وناقة وكذا بين اللفظى بالمعنى الاول واللفظى بالمعنى الثانى عموم وخصوص
من وجه فمادة الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق فى جانب اللفظى بالمعنى الاول
كامرأة وناقة وكذا بين اللفظى بالمعنى الاول واللفظى بالمعنى الثانى عموم وخصوص
من وجه فمادة الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق فى جانب اللفظى بالمعنى الاول كامرأة
وناقة ومادة الافتراق فى جانب اللفظى بالمعنى الثانى كعين وكذا بين التقريرى واللفظى
بالمعنى الثانى عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بينهما كعين ومادة الافتراق فى
جانب التقديرى كهند ومادة الافتراق فى جانب اللفظى بالمعنى الثانى كظلمة واذا اسند الى
الفعل فبالتاء اى وجب تانيث الفعل للايذان بتانيث الفاعل من اول لوهلة **فان قيل**
هذا ينقض بضرب اليوم امرأة لان الفعل مسند الى المؤنث ولم يجب تانيثه **قلنا** المراد بالاسناد
الاسناد بالاصالة وهذا بالواسطة **فان قيل** هذا ينقض بنحو طلع الشمس لان الفعل مسند
الى المؤنث بالاصالة ولم يجب تانيث الفعل **قلنا** المراد بالمؤنث المؤنث الحقيقى والشمس مؤنث
غير حقيقى كما اشار اليه المصنفؒ بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وحكم
ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقا سواء كان الواحد مؤنثا كمؤمنات او مذكرا كرجال

Marfat.com

حکم ظاھر غیر الحقیقی لان الجمع بتاویل الجماعۃ مؤنث وضمیر العاقلین غیر المذکر السالم
فعلت و فعلوا اما فعلت فلان الجمع بتاویل الجماعۃ مؤنث واما فعلوا فلان الواو موضوع
لھذا النوع من الجمع فی ضمیر النساء والایام فعلت و فعلن اما فعلت فی النساء لان الجمع
بتاویل الجماعۃ مؤنث واما فعلن فیھا فلان النون موضوع لھذا النوع من الجمع والایام
محمول علی النساء وھذا مذھب الشارح وقال شارح الرضی ان فعلت فی الایام لان الجمع
بتاویل الجماعۃ مؤنث وفعلن فیھا لان النون موضوع لجمع غیر العقلاء والنساء محمول
علی الایام لنقصان عقولھن **المثنّی** ما لحق آخرہ ای آخر مفردہ الف او یاء مفتوح
ما قبلھا ونون مکسورۃ لیدل ای اللحوق وحدہ او اللاحق وحدہ او اللاحق مع ملحوق
علی ان معہ مثلہ من جنسہ انما قال مفتوح ما قبلھا لئلا یلتبس بالجمع فی حالۃ
النصب والجر **فان قیل** الالتباس یدفع بالعکس ایضًا فلم لم یعکس **قلنا** انما
لم یعکس لان التثنیۃ کثیرۃ والفتحۃ خفیفۃ فاعطی الخفیف للکثیر رعایۃ للتعادل والجمع
قلیل والکسرۃ ثقیلۃ فاعطی الثقیلۃ للقلیل رعایۃ للتعادل وانما قال ونون مکسورۃ
لئلا یلزم توالی الفتحات فی صورۃ الرفع ای فتحۃ ما قبلھا والالف فی حکم الفتحتین وفتحۃ
النون واما حال النصب والجر فمحمول علی صورۃ الرفع **فان قیل** تعریف المثنی
لایکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ المفرد لان لحوق الزوائد انما یکون
باٰخر المفرد لا باٰخر المثنی **قلنا** العبارۃ محمول علی حذف المضاف ای المثنی ما لحق اٰخر
مفردہ الف الخ **او نقول** ان عبارۃ المتن محمول علی حذف عبارۃ اخری بعد قولہ
ونون مکسورۃ مع لواحقہ **فان قیل** ان اللحوق یشتمل علی لحوق النون ایضًا
مع انہ لایدل علی ان معہ مثلہ من جنسہ **قلنا** لانسلم انہ لایدل علی ھذا المعنی
بل یدل علیہ ان سلم انہ لایدل علیہ فنسبۃ الدلالۃ الیہ تغلیبًا لانہ اذا دل امران
من الامور الثلثۃ علی الشئ فنسبۃ الدلالۃ الیھما تغلیبًا **فان قیل** ینبغی ان یکون
المراد بالمثل المثل فی الوحدۃ والجنسیۃ فلاحاجۃ الی قولہ من جنسہ **قلنا**
المراد بالمثل لایخلو اما مثل فی الوحدۃ فقط ومثل فی الجنسیۃ فقط فان اریدا حدھما خرج

تغلیب
تغلیب

Marfat.com

ان الاخر ولو اريد كلاهما لزم عموم المشترك فلابد من ذكر قوله من جنسه ومعنى المجانسة هذا ان يكونا داخلين تحت الحقيقة المشتركة ولهذا لايصح تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلايقال قُرُوءَان اذا اريد به الطهر والحيض بل يراد به الطهران او الحيضان **فان قيل** هذا ينقض بالابوين والقمرين لان هذا تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين وهو جائز **قلنا** جاز ان يسمى الام باسم الاب ويا ول الاب المسمى بالاب بعده يثنى بالابوين وكذا حال القمرين **فان قيل** ينبغى ان يعتبر هذا التاويل فى مثل القروء ان من غير حاجة الى اعتبار التثنية **قلنا** كلامنا فى عدم صحة التثنية باعتبار مجرد الاشتراك اللفظى واما مع اعتبار المفهوم فلاشك فى صحة التثنية

فالمقصور ان كان الفه عن الواو اى منقلبة عن الواو حقيقة بان يكون فى الاصل واوا ثم قلبت الفا كعصا او حكما بان يكون مجهول الاصل ولم يعلم فيه كالى وهو ثلاثى قلبت واوه رعاية للاصل حقيقة او حكما وتخفة الثلاثى والالف اى وان لم يكن منقلبا عن الواو بل هو منقلب عن الياء حقيقة بان يكون فى الاصل ياء ثم قلبت الفا كرحى او حكما بان كان مجهول الاصل وقد يميل فيه كمتى او كان زائدا على ثلثة احرف فيا ليا ء رعاية للاصل حقيقة او حكما وللتخفيف فيما زاد على ثلثة احرف والمدود ان كانت همزته اصلية اى لازائدا ولا منقلبا عن الاصلى ولا عن الزائد تثبت لاصالتها كقروء وان كانت للتانيث قلبت واوا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيستكره وقوعه بين الالفين والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها والالف اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بل تكون للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصليتين كما فى كساء ورداء فالوجهان ثبوت الهمزة وقلبها بالواو واما ثبوتها فلان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء هما فى الاصل وفى الصورة الثانية منقلبة عن الواو والياء اصليتين حقيقة فشابهت همزة قروء وفيه اثبات فكذا فيها ايضا اثبات واما قلبها بالواو فلان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء وفيها قلب فكذا فيها ايضا قلب فان قيل ان عبارة المصنف رح يشعر بانه لايجوز فى رداء الا رداءان بالهمزة او

Marfat.com

ردّ اوان بالواو مع ان المشهور دایان بالیاء فینبغی ان یقول فوجهان بغیر لام العهد
لیکون کنایة عن اثبات الهمزة وردها الی الاصل بلا اشارة الی الوجهین المذکورین
کما هو المتبادر من اللام قلنا قد تصفحت کتب الثقاة کالمفصل والمفتاح واللباب فما
وجدت فیها اثرا ما حکم باشتهاره لکن وقع فی شرح الرضی انه تقلب المبدلة یاءً
سواء کان اصله واوًا او یاءً ویحذف نونه بالاضافة اذ نونه لقیامها مقام التنوین
یوجب تمام الکلمة وانقطاعها عما بعده والاضافة توجب الاتصال والامتزاج وبینهما
منافاة فان قیل قد تقرر فیما بینهم ان الاسم المتلبس بتاء التانیث لا یحذف
تاؤه عند التثنیة فهذا ینقض بخصیانِ والیانِ لان مفردهما متلبس بتاء التانیث
اعنی الخصیة والالیة مع انه حذف تاؤهما فی المثنی فاجاب المصنف بقوله
وحذف تاء التانیث فی خصیان والیان علی خلاف القیاس لان کل واحد من الخصیتین
والالیتین لشدة اتصال احدهما بالاخر بحیث لا یمکن الانتفاع باحدهما بدون الاخر
بمنزلة المفرد وایراد التاء فی حشو المفرد باطل او نقول ان خصیان تثنیة خصی
والیان تثنیة الی وان کان غیر مشهور فان قیل ینبغی للمصنف ان یکتفی بالعطف
ویقال ویحذف نونه بالاضافة وتاء التانیث فی خصیانِ والیانِ لانه اخصر وادل
علی المراد وخیر الکلام ما قل ودل قلنا ان حذف النون قاعدة مستمرة فلم یاتی فی
بیانها بالمضارع المجهول المفید للاستمرار وحذف التاء وقع علی خلاف القیاس
فی مادة مخصوصة فاتی فی بیانه بالماضی المجهول المفید للتقلیل المجموع ما دل
علی احاد مقصودة بحروف مفرده بتغیر ما ای ای نوع من التغیرات سواء کان بزیادة
کرجال وبنقصان کطلبة او باختلاف الحرکات والسکنات حقیقة کاُسدٍ او حکمًا
کفُلْکٍ لان ضمته اذا فرضت کضمة قُفْل یکون مفردًا واذا فرضت کضمة اُسْدٍ
یکون جمعًا وانما عبر الشارح عن کلمة ما بالاسم اشارة الی ان التثنیة والجمعیة
یختصان بالاسم فان قیل هذا ینقض بتثنیة الفعل وجمعه قلنا ان تثنیة الفعل
وجمعه باعتبار الفاعل والفاعل اسم فان قیل ان تعریف الجمع لا یکون مانعًا

Marfat.com

عن دخول الغير لانه دخل فيه الاسم المستغرق فی نحو قوله تعالی اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِیْ خُسْرٍ لانه دل علی احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة علی جملة احاد وهذه الدلالة علی سبیل الانفراد فان قیل ان تعریف الجمع لا یکون مانعا عن دخول الغیر ایضا لانه دخلی فیه لفظا الکل الذی مضاف الی المعرف نحو کل القوم او کل الناس لانه یدل علی جملة احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة علی جملة الاحاد التی فی ضمن ذلک الاسم والدلالة ههنا حاصلة من المضاف الیه فقوله ما دل علی احاد جنس یشتمل الجمع واسم الجمع واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس وان لم یدل علی الاحاد وضعا لکن یدل علیها استعمالا ثم اسم الجنس لا یخلو اما ان یکون المقصود به الماهیة او الافراد فان کان المقصود الماهیة فهو خارج بقوله مقصودة وان کان المقصود به الافراد فهو خارج بقوله بحروف مفرده اذ لیس له مفرد وکذا اخرج به اسم الجمع واسم العدد اذ لیس لهما مفرد فنحو تمر ورکب لیس بجمع علی الاصح بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع والفرق بینهما ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین وضعا بخلاف اسم الجمع لانه لا یقع علی الواحد والاثنین وضعا فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی لفظة کلم لانه اسم الجنس مع انه لا یدل علی الکلمة والکلمتین نافع. قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع ولا شک انه دال علیهما بحسب اصل الوضع ولکن عدم الدلالة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او نقول یجوز ان یکون الکلم اسم جمع ونحو فلک جمع لان التغیر المانع فی تعریف الجمع اعم من الحقیقی والحکمی وههنا وان لم یوجد الحقیقی لکن الحکمی موجود بحیث انه اذا فرضت ضمته کضمة اسد فهو جمع واذا فرضت ضمته کضمة قفل فهو مفرد وهو ای الجمع علی قسمین صحیح ومکسر لان مفرده اما سالم عن التغییر او لا فالاول جمع سالم والثانی جمع مکسر فالصحیح المذکر نافع

ولمؤنث فالصحیح المذکر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او یاء مکسور ما قبلها ونون مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لثقل الواو والضمة لیدل ای اللاحق وحده او اللاحق مع ملحوق به علی ان معه اکثر منه فان قیل ان اکثر

Marfat.com

اسم التفضيل وهو يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه لا كثرة فى الواحد
قلنا ثبوت اصل الفعل اعم من ان يكون حقيقةً او اعتبارًا وههنا وان لم يكن حقيقة لكنه
اعتبارا كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره ياء قبلها كسرة
حذفت بعد سلب حركة ما قبلها طلبًا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثل قاضون
وان كان اخره مقصورًا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى ما قبلها مفتوحًا ليدل
على حذف الالف مثل مصطفون وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته جمع
الصحيح المذكر فان قيل ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله مذكر خبره والخبر لا يحمل
على المبتدأ وههنا لا يصلح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف قلنا ان قوله
فمذكر مأول بالكون فيلزم حمل الوصف على الوصف وهو جائز فان قيل ان توصيف
العلم بالعاقل لا يصح لان مدار توصيف الشئ بالمشتق قيام مبدأ ذلك المشتق بذلك
الشئ والعقل ليس قائمًا بالعلم قلنا ان توصيف العلم بالعاقل باعتبار مسماه والعقل
قائم به ان كان اسمًا ذاتيًا فمذكر يعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكر الذى يعقل اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والعلم المذكر الذى يعقل اشرف من الاسماء فاعطى الاشرف للاشرف
فان قيل كان عليه ان يقول بعد قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو
سلمى ورقاء اسمى رجلين قلنا المراد بالمذكر ما يكون مجردًا عن التاء ملفوظة او
مقدرةً فخرج عنه نحو طلحة ودخل فيه ورقاء وسلمى وشرطه اى الاسم الذى اريد
جمعيته بجمع المذكر السالم ان كان صفة اى اسمًا صفتيًا فمذكر يعقل لان جمع المذكر
السالم اشرف الجموع وهذه الصفة اشرف من الصفات فاعطى الاشرف للاشرف
رعاية للمناسبة وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء لان افعل فعلى جمع على هذا الجمع
كافضلون فلو جمع افعل فعلاء على هذا الجمع لزم الالتباس بين افعل التفضيل وبين
افعل الصفة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغى ان يعكس
قلنا لا يمكن العكس لان افعل التفضيل اصل بالنسبة الى افعل الصفة لانه كامل

Marfat.com

فی الدلالة علی معنی الوصفیة وان لایکون فعلان فعلی مثل سکران سکری لان فعلان
فعلانة جمع علی هذا الجمع فلو جمع فعلان فعلی علی هذا الجمع لزم الالتباس بین
جمع فَعْلان فَعْلی و فعلان فعلانة **فان قیل** ان الالتباس یدفع بالعکس فینبغی
ان یعکس **قلنا** لایمکن العکس لان فعلان فعلانة اصل بالنسبة الی فعلان
فعلی لان الفرق فیه بین المذکر والمؤنث بالتاء وهی موضوعة للفرق ولامستویاً
فیه ای فی الوصف مذکر مع المؤنث مثل جریح وصبور فانه لما لم یختص بالمذکر ولا بالمؤنث
لم یحسن ان یجمع جمعاً مخصوصاً بلحدهما بل یجمع جمعاً یستویان فیه ولابتاء التانیث
مثل علامة لئلا یلزم اجتماع علامتی التذکیر والتانیث فی کلمة واحدة حکماً ولو حذف
التاء لزم اللبس ویحذف نونه لما مر فی نون التثنیة **فان قیل** هذه القاعدة
منقوضة علی سنین وارضین لان السنین جمع سنة وارضین جمع ارض مع انها
لیست علماً ومذکراً یعقل **فاجاب** المصنف بقوله وقد شذ نحو سنین وارضین
لاستفاء التذکیر والعقل **المؤنث** ما لحق اخره الفوتاء وشرطه ان کان صفة
وله مذکر ان یکون مذکره جمع بالواو والنون لئلا یلزم مزیة الفرع علی الاصل
وان لم یکن له مذکر فان لایکون مجرداً عن تاء التانیث کحائض لان المتلبس بالتاء جمع
علی هذا الجمع فلو کان المجرد عن التاء جمعاً علی هذا الجمع لزم الالتباس والجمع مطلقاً لان
جمع المؤنث السالم فی اسم ذات المؤنث سماعی لاقیاسی ولا یقاس به غیره جمع التکسیر
ما تغیر بناء واحده **فان قیل** هذا التعریف لایکون مانعاً عن دخول لغیر لانه دخل فیه
الجمع السالم لانه تغیر فیه بناء واحده بلحوق الزوائد **قلنا** المراد بالتغیر التغیر فی نفس
المفرد وامورہ الداخلة فیه **فان قیل** ان التعریف لایکون مانعاً عن دخول الغیر لانه
دخل فیه مثل مصطفون لان تغیر بناء واحده من حیث نفسه وامورہ الداخلة **قلنا**
المراد بالتغیر ما یکون لحصول الجمعیة وهذا التغیر انما جاء بعد حصول الجمعیة **فان**
قیل لما کان المراد بالتغیر ههنا التغیر فی نفس المفرد وامورہ الداخلة فتوهم الواهم
ان المراد بالتغیر المذکور فی تعریف مطلق الجمع ایضاً تغیر فی نفس المفرد

Marfat.com

وامورہ الداخلۃ فحینئذ خرج الجمع السالم عن تعریف مطلق الجمع قلنا المراد بالتغیر المأخوذ فی تعریف مطلق الجمع مطلق التغیر کما دل علیہ بالابہامیۃ المفیدۃ للعموم کرجال وافراس **جمع القلۃ** کاَفْعُلٍ ای یکون علی وزن اَفْعُل کاَفْلُس جمع فلس و اَفْعَالٍ ای جمع یکون علی وزن افعال کاَفْرَاس جمع فرس و اَفْعِلَۃٍ کارغفۃ جمع رَغِیف و فِعْلَۃٍ کغلمۃ جمع غلام والصحیح وما عدا ذلک جمع کثرۃ والفرق بینہما ان جمع القلۃ مایُطلق من ثلاثۃ الی عشرۃ وجمع کثرۃ مایطلق من ثلثۃ اومن عشرۃ الی مالانہایۃ لہ **المصدر** اسم الحدث الجاری علی الفعل والمراد بالحدث معنی قائم بالغیر سواء کان صدر منہ کالضرب والمشی اولا کالطول والقصر ومعنی جریانہ علی الفعل ان یجیٔ بعد اشتقاق الفعل منہ لتاکید الفعل ولبیان نوعہ اوعددہ وہو من الثلاثی سماع ومن غیرہ قیاس مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ویعمل عمل فعلہ یعنی ان کان المصدر للفعل اللازم فیعمل عمل الرفع فی الفاعل فقط نحو اعجبنی قیامُ زید وان کان المصدر للفعل المتعدی فیعمل عمل الرفع فی الفاعل وعمل النصب فی المفعول نحو اعجبنی ضربُ زید عمرًا ماضیًا اوغیرہ لان عملہ لمناسبۃ الاشتقاق لا للمشابہۃ فلذا لم یشترط فیہ الزمان اذا لم یکن مفعولا مطلقا ولا یتقدم معمولہ علیہ لان المصدر فی حین العمل بتاویل ان مع الفعل وان موصول حرفی ومابعدہ صلتہ وتقدیم الصلۃ علی الموصول ممتنع فکذا تقدیم ماہو من معمولاتہا بالطریق الاولی ولا یضمر فیہ لانہ لو اضمر فی المفرد لاضمر فی المثنی والمجموع قیاسًا علی المفرد فیلزم اجتماع التثنیتین والجمعین احدہما بالنظر الی المصدر والاخر بالنظر الی الفاعل فان قیل ان اجتماع التثنیتین والجمعین جائز کما فی تثنیۃ الافعال وجمعہا قلنا ان تثنیۃ الفعل وجمعہ باعتبار الفاعل وہو اسم ولا یلزم ذکر الفاعل لان النسبۃ الی فاعل ما غیر ماخوذۃ فی مفہوم المصدر فلا یتوقف تصور مفہومہ علیہ ویجوز اضافتہ الی الفاعل وقد یضاف الی المفعول لان اضافۃ المصدر الی الفاعل

Marfat.com

کاسناد الفعل الی الفاعل واضافة المصدر الی المفعول کاسناد الفعل الی المفعول
والاول حقیقة والثانی مجاز وحمل الکلام علی الحقیقة اولی من حمله علی المجاز واعماله
باللام قلیل لان المصدر فی حین العمل بتاویل ان مع الفعل ودخول اللام علی
الفعل ممتنع فینبغی ان یمتنع علی المصدر المؤول ایضاً لکنهم جوزوا ذلک للفرق بین نفس
الشیٔ والمأول بالشیٔ کما فی قوله تعالی لَا یُحِبُّ اللّٰهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْٓءِ فان کان مطلقا
ولم یحذف فعله حذفاً واجباً فالعمل للفعل لئلا یلزم اعمال الضعیف مع وجود القوی
وان کان بدلاً منه ای بحیث حذف فعله حذفاً واجباً واقیم المصدر مقامه فوجهان
اعمال الفعل للاصالة واعمال المصدر للنیابة وقیل اعمال المصدر للمصدریة واعمال
المصدریة للنیابة **فان قیل** لم فصل بین قسمی المصدر اعنی ما یکون مفعولاً
وما لا یکون کذلک بالجملة المعترضة بل المناسب ان یذکر قسمی المصدر اولاً متوالیاً
وذکر احکامهما عقیباً **قلنا** انما فصل بین قسمی المصدر بالجملة المعترضة لان عمل
المصدر فی القسم الاول اظهر واکثر فلو اخر عن القسمین توهم تعلقه بالقسمین
علی السواء **اسم الفاعل** ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنی الحدوث قوله
ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضیل وقوله لمن قام به احتراز عن اسم المفعول واسم التفضیل اما الاحتراز
عن اسم المفعول فظاهر واما الاحتراز عن اسم التفضیل فلان الموضوع له لاسم الفاعل من
قام به فقط واما الموضوع له لاسم التفضیل من قام به مع الزیادة وقوله بمعنی الحدوث واحتراز
عن الصفة المشبهة **فان قیل** هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه
صیغة المبالغة لان الموضوع له لصیغة المبالغة ایضاً من قام به مع الزیادة **قلنا**
لو خرجت صیغة المبالغة عن اسم الفاعل لاضیر فیه لجواز ان المصنف التزم الخروج
باعتبار الوجهین اما الاول فلان صیغ اسم الفاعل محصورة فی اوزان مخصوصة
وصیغة المبالغة لیست علی هذه الاوزان واما الثانی فلانه جعل احکام صیغة المبالغة
مثل احکام اسم الفاعل ومثل الشیٔ غیر الشیٔ لاعینه وصیغته من الثلاثی علی فاعل

Marfat.com

ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو مُدخِل ومستخرج
فيعمل عمل فعله يعني ان كان اسم الفاعل للفعل اللازم يعمل عمل الرفع في الفاعل
فقط نحو زيد قائم ابوه وان كان اسم الفاعل للفعل المتعدي يعمل عمل الرفع في الفاعل
ويعمل عمل النصب في المفعول نحو زيد ضاربٌ ابوه عمرًا بشرط معنى الحال والاستقبال
لان عمله لشبهه بالمضارع وهو يجيء بمعنى الحال والاستقبال فيلزم ان لا يخالفه فان
قيل هذا ينقض بقوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لان اسم الفاعل فيه
عامل مع انه ليس بمعنى الحال والاستقبال بل هو ههنا بمعنى الماضي قلنا المراد
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقًا او حكايةً وههنا حكاية فان باسط ههنا
وان كان ماضيًا لكن المراد حكاية الحال والاعتماد على صاحبه يعني ان يكون ما قبله
مبتدأ وهو خبره او ما قبله موصوفًا وهو صفته او ما قبله موصولًا وهو صلته او ما قبله
ذا الحال وهو حال لان الاصل في العمل للفعل لانه وضع لتعمل ما سواه يعمل لمشابهته
به والفعل معتمد على الفاعل فينبغي ان يعتمد شبهه على صاحبه بالطريق الاولى لئلا يلزم
زيادة الفرع على الاصل والهمزة او ما لان حرف النفي والاستفهام لا تدخلان الا على حرفان
الفعل غالبًا فلما دخلتا على اسم الفاعل قويتا مشابهة بالفعل وان كان للماضي وجبت
الاضافة معنى اي اضافة معنوية لا اضافة لفظية لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو
اضافة العامل الى المعمول خلافًا للكسائي فان عنده لا يجب اضافته اصلًا بل يعمل مطلقًا
سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال كما في قوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ
بِالْوَصِيدِ وان سلم ان الاضافة واجب فلا نسلم انه مضاف بالاضافة المعنوية بل هو
مضاف بالاضافة اللفظية لانها من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وجوابه ما مر آنفًا
فان قيل هذا ينقض بمثل زيد معطى عمرو درهمًا امس لان معطى اسم الفاعل
بمعنى الماضي ويعمل عمل النصب بالمفعولية في درهمًا فاجاب المصنف بقوله
فان كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان
دخلت اللام استوى الجميع لان اسم الفاعل فعل في الحقيقة لكن عدل عن

Marfat.com

صیغة الفعل الی صیغة الاسم لکراهتهم دخول اللام علی الفعل وما وضع منه للمبالغة
کضرّاب ضَروب مِضراب وعلیم وحَذِر مثله ای مثل اسم الفاعل الذی لیس
فیه مبالغة لانه وان فات فیه المشابهة اللفظیة لکن الزیادة فی المعنی
قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظیة والمثنی والمجموع مثله ای مثل المفرد من اسم الفاعل
لانه لایتطرق خلل الی صیغة المفرد بلحوق الزوائد ویجوز حذف النون مع
العمل والتعریف للتخفیف لطول الصلة بالنون فحذف فیهما النون للتخفیف نحو
قوله تعالیٰ مُقِیمِی الصَّلٰوةِ **اسم المفعول** ما اشتق من فعل لمن وقع علیه فقوله
ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغیره وقوله وقع علیه یخرج ما عدا المحدود
وصیغته من الثلاثی علی مفعول ومن غیره علی صیغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الاخر لخفة الفتحة وکثرة المفعول المستخرج وامره فی العمل والاشتراط کامر اسم الفاعل
نحو زید معطًی غلامه درهمًا الان او غدا او امس **الصفة المشبهة** باسم الفاعل
فی الافراد والتثنیة والجمعیة والتذکیر والتانیث ما اشتق من فعل لازم لمن
قام به علی معنی الثبوت قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضیل وقوله لازم احترازعن اسم الفاعل
والمفعول المتعدیین وقوله لمن قام به علی معنی الثبوت احترازعن اسم الفاعل
للفعل اللازم **فان قیل** هذا التعریف لایکون جامعًا لافراده لانه خرج منه رحیم
مشتق من رَحِمَ بکسر العین لانه لیس بلازم **قلنا** المراد باللازم اعم من ان یکون
اللازم ابتداءً وعنده الاشتقاق فرحِمَ بکسر العین وان لم یکن لازمًا ابتداءً لکنه
لازم بعد نقله الی رَحُمَ بضم العین فرحیم مشتق من رَحِمَ بکسر العین بعد نقله الی رَحُمَ
بضم العین **فان قیل** هذا التعریف لایکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه
ضامر وطالق لانهما بمعنی الثبوت **قلنا** انهما فی الاصل للحدوث لکن عرض لهما
الثبوت بعارض الاستعمال والعوارض لاتعتبر وصیغتها مخالفة لصیغة اسم
الفاعل علی حسب السماع قوله علی حسب السماع منصوب علی الحالیة

Marfat.com

عن الضمير المستكنّ فی مخالِفَةٍ الراجع الی الصيغة ليكون المعنی حال كون الصيغة
كائنة علی قد رمسموع غير متجاوز عنه أو منصوب علی المصدرية فيكون المعنی
مخالفة كائنة علی قد رمسموع غير متجاوز عنه فان قيل اذا صيغة الصفة المشبهة
تكون كما تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل كذلك ايضا مخالفة عن صيغة اسم المفعول
فلم خص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم لكن المصنف
خص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل كحَسَن
وصَعْب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا فان قيل المتبادر من الاطلاق
الاطلاق من جميع الشروط فينبغی ان يعمل من غير الاعتماد قلنا المراد بالاطلاق
الاطلاق فی الزمان لكونها بمعنی الثبوت فلا معنی لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد علی الموصول لان اللام الموصولة تدخل
علی اسم الفاعل والمفعول لا علی غيرهما وتقسيم مسائلها ای جعل الصفة المشبهة
قسما قسما وبيان حكم كل واحد منها هذا ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها
ومعمولها اما مضاف او باللام او مجرد عنهما فهذه ستة يعنی هذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين فی الثلثة والمعمول فی كل واحد منها
مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر قسما فالرفع علی الفاعلية
والنصب علی التشبيه بالمفعول فی المعرفة وعلی التميز فی النكرة والجر علی الاضافة
وتفصيلها ای مفصل هذه الاقسام قولنا حَسَنٌ وَجْهُهُ هذا امثال الصفة المجردة
عن اللام ومعمولها مضاف ثلثة ای هذه امثلة ثلثة باعتبار اختلاف اعراب
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك ای مثل هذا التركيب فی كونه امثلة
ثلثة حسن الوجهِ هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضا
امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا حسن وجه هذا امثال
الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والاضافة فهو ايضا امثلة ثلثة
باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام

Marfat.com

ومعمولها مضاف فهو ايضًا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا الحسن الوجه هذا مثال الصفة باللام ومعمولها ايضًا باللام فهو ايضًا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا الحسنُ وجهٍ هذا امثال الصفة باللام ومعمولها مجرد عن اللام والاضافة فهو ايضًا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا **فان قيل** لم ترك العاطف فى امثلة الصفة المعرّفة باللام **قلنا** انما ترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة المتلبسة باللام **فان قيل** لم خالف المصنّف لتفصيل من الاجمال بانه قدم الصفة باللام على الصفة المجردة عن اللام فى الاجمال واخرّه فى التفصيل **قلنا** الصفة التى باللام مفهومه وجودى والصفة المجردة عن اللام مفهومه عدمى والوجود اشرف من العدم فلذا اقدمها فى الاجمال امّا تاخيرها فى التفصيل فلان اقسام الصفة المجردة عن اللام كلها صحيحة وواحد منها مختلف فيه بخلاف الصفة باللام فان قسمين منها ممتنعان كما قال المصنف اثنان منها ممتنعان مثل الحسنُ وجهه لان فائدة الاضافة اللفظية هو التخفيف فى جانب المضاف والمضاف اليه آمّا فى جانب المضاف فحذف التنوين وما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع وآمّا فى جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره فى الصفة ولم يوجد واحد من التخفيفين فى هذا التركيب والحسنُ وجهه لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة المعرفة الى النكرة فشابهت بعكس المفهوم من الاضافة وهو اضافة النكرة الى المعرفة واختلف فى حسن وجهه فالبصريون يجوّزونه على قبح لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف فى جانب المضاف والمضاف اليه وفى هذه الصورة حصل التخفيف فى جانب المضاف بحذف التنوين لكنه غير حاصلة فى المضاف اليه لبقاء الضمير فيه والكوفيون يجوّزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفيف المطلق وهو حاصل فى هذه الصورة والبواقى ما كان فيه ضمير واحد منها الحسنُ لانه

Marfat.com

مشتمل علی ضمیر محتاج الیه من غیر زیادة علی قدر الحاجة وهذه الاقسام تسعة
الحسن الوجه بنصب المعمول وجرّه وحسن الوجه بنصب المعمول وجره والحسن
وجهًا وحسن وجهًا بنصب المعمول فیهما وحسن وجهٍ بجرّ المعمول والحسن وجهه
وحسن وجهه برفع المعمول فیهما وما کان فیه ضمیران منهما حَسَنٌ لاشتماله علی
ضمیر محتاج الیه وغیر احسن لان فیه زیادة علی قدر الحاجة والحسن قسمان حسن وجهه
والحسن وجهه بنصب المعمول فیهما وما لا ضمیر فیه قبیح لعدم الرابط بین الصفة
والموصوف والقبیح اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهُه
والحسن وجهٌ برفع المعمول فیها ومتی رفعت ای معمول الصفة بها فلا ضمیر فیها
لئلا یلزم تعدد الفاعل ثم المعمول لا یخلو اما فیه ضمیر او لا فان کان فیه ضمیر فهو احسن
والا فهو قبیح فهی کالفعل یعنی کما ان الفعل لا یثنی ولا یجمع بتثنیة الفاعل الظاهر وجمعه
کذلك الصفة لا یثنی ولا یجمع بتثنیة معمولها وجمعه والا ففیها ضمیر الموصوف لیکون
فاعلا لها ثم المعمول لا یخلو اما فیه ضمیر او لا فان کان فیه ضمیر فهو حسنٌ والا
فهو احسن فتؤنث وتثنّی وتجمع بتانیث الموصوف وتثنیته وجمعه لان حال الصفة
کحال الفعل والفعل اذا اسند الی الضمیر تؤنث بتانیثه وتثنی بتثنیته وتجمع بجمعیته
واسما الفاعل والمفعول غیر المتعدیین مثل الصفة فیما ذکر ای فیما ذکر من الاقسام الثمانیة
عشر فقوله غیر المتعدیین احترازعما اذا کانا متعدیین فانه لا یجوز اضافتهما الیهما
ولا نصبهما لئلا یلزم الالتباس بالمفعول فانك اذا قلت مثلا زید ضارب اباه
وزید معطی اباه لم یعلم ان اباه فی المثال الاوّل مفعول الضارب وفاعل له نصب
تشبیهًا بالمفعول وفی المثال الثانی انه مفعول ثانٍ لمعطی او مفعول اوّل اقیم مقام الفاعل
ونصب تشبیهًا بالمفعول والمفعول الثانی محذوف **اسم التفضیل**
ما اشتق من فعل لموصوف بزیادة علی غیره فقوله ما اشتق من فعل جنس
شامل للمحدود وغیره من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف والآلة
وقوله لموصوف احترازعن الظرف والآلة لان المراد بالموصوف الذات المبهمة

Marfat.com

ولا ابہام فیہما وقولہ بزیادۃ علی غیرہ احتراز عن اسم الفاعل والمفعول والصفۃ
المشبہۃ فان قیل ھذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ
زائد وفاضل وغالب لانہا مشتقۃ من فعل موضوع للذات الموصوفۃ بزیادۃ
علی غیرہ قلنا المراد بالزیادۃ الزیادۃ فی اصل ذلک الفعل وتلک الاسماء تدل علی
مطلق الزیادۃ لا علی زیادۃ فی اصل ذلک الفعل وھو اَفْعَلُ وفُعْلٰی اَفْعَل للمذکر وفُعْلٰی
للمؤنث فان قیل ان اسم التفضیل لا ینحصر فی اَفْعَلُ وفُعْلٰی لانہ یجیٔ من غیرھما
نحو اَنْصَرُ ونُصْرٰی واَضْرَبُ وضُرْبٰی الی غیر ذلک قلنا المراد انحصار ہ فیہما من
حیث الصیغۃ لا من حیث المادۃ بل مادتہ یجیٔ من غیر ھذا اللفظ فان قیل ھذا
التعریف لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ خیر وشر لانہما اسما التفضیل ولیسا
علی ھذہ الصیغۃ قلنا وزن افعل اعم من ان یکون فی الحال وفی الاصل وھھنا
وان لم یکن فی الحال لکنہ فی الاصل وتطرق لہ تغییر بعارض لاعلال وشرطہ ان
یبنی من الثلاثی المجرد یمکن بناء افعل منہ لان بناء افعل من غیر الثلاثی المجرد مع
محافظۃ تمام الحروف متعذر ومع اسقاط بعض الحروف یلزم الالتباس لیس بلون
ولا عیب لان منہما افعل لغیرہ ای لغیر افعل التفضیل فلو اشتق اسم التفضیل ایضا یلزم
الالتباس بین افعل لتفضیل وافعل لصفۃ فان قیل ھذا الدلیل انما یستقیم اذا
کان بناء افعل الصفۃ مقدما علی بناء افعل لتفضیل ولیس کذلک بل یجوز ان یکون بناء
افعل التفضیل مقدما علی بناء افعل لصفۃ قلنا بناء افعل الصفۃ مقدم علی بناء
افعل لتفضیل لان افعل الصفۃ یدل علی مطلق الصفۃ وافعل التفضیل یدل علی الصفۃ
مع الزیادۃ والمطلق مقدم علی المقید فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ باجہل وابلہ
لانہما مشتقان من الجہل والبلاہۃ وھما من العیوب قلنا المراد بالعیب العیب الظاہر
وھما من العیوب الباطنۃ فان قیل علی ھذا ینبغی ان تصح اشتقاق احمق من حمق من غیر
شذوذ قلنا المراد بالعیب العیب الظاہر عم من ان یکون حقیقۃ او حکما وھھنا وان لم یکن
العیب ظاہرا حقیقۃ لکنہ ظاہر حکما باعتبار ظہور اثارہ کما حکی من ھبنقۃ من

عن

Marfat.com

تعلیق الخرزات والعظام والخیوط بعنقه وهو ذو لحیة طویلة مثل زید افضل الناس
فان قصد ای اداء معنی التفضیل من غیره ای غیر الثلاثی المجرد توصل الیه باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبیاضا وعمی یعنی یبنی اسم التفضیل من فعل
یدل علی الشدة والقوة وذکر مصدر الفعل الممتنع بعده علی سبیل التمیز واعطی هذه
الزیادة لذلک المصدر وقیاسه ای قیاس اسم التفضیل للفاعل ای اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول لانه لو اشتق لهما بالقیاس لکثر الالتباس فاقتصر علی ما هو الاشرف
وهو الفاعل وقد جاء للمفعول فی مواضع عدیدة نحو اعذر واشغل واشهر واعرف
ویستعمل علی احد ثلثة اوجه اما مضافا او بمن او معرفا بالام لان الغرض من
اسم التفضیل تفضیل الموصوف علی غیره فلابد من ذکر ذلک الغیر وهو لا یحصل
الا بهذه الامور الثلثة اما بمن والاضافة فظاهر واما باللام فلانه یشار بها الی المعین
بتعیین المفضل علیه فلا یجوز زید الافضل من عمرو یعنی لا یجوز الجمع بین الامرین
لئلا یکون ذکر احدهما لغوا فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر شعر
ولست بالاکثر منهم حصی ∴ وانما العزة للکاثر ∴ لانه جمع بین الامرین وهو غیر جائز
قلنا ان من فیه بتعیضیة لا تفضیلیة ولا زید افضل یعنی لا یجوز الخلو عنهما لئلا
یفوت الغرض فان قیل هذه القاعدة منقوضة بالله اکبر لانه خال عن الامور
الثلاثة مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله الا ان یعلم ای یجوز الخلو ان علم
المفضل علیه بالقرینة فاذا اضیف ای اسم التفضیل فله معنیان عند الاضافة
احدهما وهو الاکثر ان تقصد به الزیادة علی من اضیف الیه فیشترط فی استعمال اسم التفضیل
بهذا المعنی ان یکون ای الموصوف بعضا منهم ای من القوم یعنی یکون الموصوف داخلا
فی المضاف الیه بحسب المفهوم وخارجا بحسب الارادة اما دخوله فلان الغرض
من اسم التفضیل تفضیل الموصوف علی من شارکه فی المفهوم العام واما خروجه
بحسب الارادة فلئلا یلزم تفضیل الشیء علی نفسه مثل زید افضل الناس
فلا یجوز یوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم الیه والثانی تقصد به

Marfat.com

زیادۃ مطلقۃ ویضاف للتوضیح ای الی المضاف الیہ الخاص فلا یشترط فی استعمالہ
بھذا المعنی ان یکون موصوفہ داخلا فی المضاف الیہ بل یضاف الی جماعۃ یکون
موصوفہ داخلاً فی الجماعۃ نحو محمد صلی اللہ علیہ وسلم افضل لقریش وایضاً یضاف
الی جماعۃ لا یکون موصوفہ داخلاً فی الجماعۃ نحو یوسف احسن اخوتہ وایضاً یضاف
الی غیر الجماعۃ نحو فلان اعلم بغداد فیجوز یوسف احسن اخوتہ ویجوز فی الاول ای فی
النوع الاول من نوعی اسم التفضیل المضاف الافراد لانہ مشابہ باسم التفضیل المستعمل
بمن فی ذکر المفضل علیہ فیفرد مثلہ والمطابقۃ لمن ھو ای اسم التفضیل صفۃ لانہ
مشابہ باسم التفضیل المعرف باللام فی التعریف فیطابق مثلہ والثانی ای النوع الثانی
من نوعی اسم التفضیل المضاف وھو الذی یقصد بہ زیادۃ مطلقۃ والمعرف باللام
منہ فلا بد من المطابقۃ لان الاصل ھو المطابقۃ بین الصفۃ والموصوف عند عدم
المانع وھو امتزاج اسم التفضیل بمن التفضیلیۃ حقیقۃ او حکماً والذی ای اسم التفضیل
المستعمل بمن مفرد مذکر لانہ علی تقدیر لزوم المطابقۃ اما ان تورد العلامۃ قبل من
او بعدہ فعلی الاول یلزم اجراء العلامۃ فی وسط الکلمۃ حکماً وھو لا یجوز وعلی الثانی یلزم
اجراء العلامۃ علی کلمۃ اخری حقیقۃ وھو باطل ولا یعمل ای اسم التفضیل الرفع علی
الفاعلیۃ فی مُظْھَر ای فی الاسم الظاھر اعلم ان عمل اسم التفضیل علی قسمین عمل النصب وعمل
الرفع وعمل النصب علی قسمین عمل النصب علی المفعولیۃ وعمل النصب علی الظرفیۃ والحالیۃ والتمیز
اما عمل النصب علی المفعولیۃ فلیس بواقع اصلاً لان مفعول اسم التفضیل لیس الا المفضل
علیہ المفضل علیہ اذا کان مذکورا فاعرابہ جرٌّ فان قیل ان ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بقولہ
تعالی ھُوَ اَعْلَمُ مَنْ یَّضِلُّ عَنْ سَبِیْلِہٖ لان اعلم اسم تفضیل وھو یعمل عمل النصب فی مَنْ قلنا ان
مَنْ فی ھذا المثال مفعول لفعل محذوف وھو یَعْلَمُ تقدیرہ ھو اَعْلَمُ مِنْ کُلِّ اَحَدٍ یَعْلَمُ مَنْ
یَّضِلُّ عَنْ سَبِیْلِہٖ واما عمل النصب علی الظرفیۃ والحالیۃ والتمیز فواقع بلا شرط اما
فی الظرف والحال فلانہ یکفی لعملھما ادنی رائحۃ من الفعل وفی اسم التفضیل معنی
الفعل وھو الاشتمال علی المعنی الحدثی نحو زید احسن منک الیوم راکباً واما فی التمیز فلان التمیز

Marfat.com

ینصب بما یخلو عن معنی الفعل نحو رطلٌ زیتًا وفی اسم التفضیل معنی لفعل نحو زید
افضل ابًا وعمل الرفع ایضًا علی تسمین عمل الرفع فی الضمیر وعمل الرفع فی الظاهر اما عمل الرفع
فی الضمیر فواقع بلا شرط لان العمل فی الضمیر عمل فی المقدر وهو اسهل فلا یحتاج
الی قوة العامل واما العمل فی الظاهر فمشروط بالشروط الثلثة لان الاصل فی العمل للفعل
لوضعه للعمل وما سواه انما یعمل لمشابهته اسم التفضیل للفعل مشابها للفعل لانه لیس له
فعل بمعناه فی الزیادة لیعمل عمله فان قیل ینبغی ان یعمل اسم التفضیل الرفع فی الاسم
الظاهر علی الفاعلیة لمشابهته باسم الفاعل فی الافراد والتثنیة والجمعیة والتذکیر والتانیث
کالصفة المشبهة قلنا هذا لا یمکن لان الاصل فی اسم التفضیل هو المستعمل بمن
وهو مفرد مذکر ابدًا واما القسمان الاخیران فلا اعتبارهما فان قیل ینبغی ان یعمل اسم
التفضیل الرفع علی الفاعلیة فی الظاهر لانه وان فات مشابهته اللفظیة لکن الزیادة
فی المعنی قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظیة کما فی صیغ المبالغة قلنا الزیادة فی اسم
التفضیل زیادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فیقوی جهة الاسمیة ویضعف جهة
المشابهة بالفعل والزیادة فی صیغ المبالغة مطلق الزیادة الا اذا کان صفة فی اللفظ لشئ
یحصل له صاحبه یعتمد علیه وهو فی المعنی لمسبب ذلک الشئ لیحصل له اسم ظاهر
ویعمل فیه مفضلٍ باعتبار الاول ای باعتبار تقیده بالشئ الاول علی نفسه باعتبار غیره ای
باعتبار تقیده غیر الشئ الاول یعنی یکون المفضل والمفضل علیه متحدین بالذات
ومتغایرین بالاعتبار لیضعف الزیادة التفضیلیة المقتضیة للمغایرة بین المفضل والمفضل
علیه منفیًا ای اسم التفضیل بحرف النفی لیزیل الزیادة التفضیلیة بحرف النفی ویبقی
اصل الفعل مثل ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فاحسن اسم التفضیل
وهو فی اللفظ صفة لرجل لانه جار علیه ومعرب باعرابه وفی المعنی صفة الکحل لانه مسند
الی الکحل والکحل مفضل باعتبار عین الرجل مفضل علیه باعتبار عین زید واسم التفضیل
منفی منفیًا بحرف النفی فان قیل لا نسلم ان الکحل مفضل باعتبار عین الرجل ومفضل علیه
باعتبار عین زید بل الامر بالعکس لان المقصد مدح کحل عین زید لا مدح کحل عین الرجل قلنا

Marfat.com

ان المفضل والمفضل عليه على قسمين مفضل ومفضل عليه بحسب اللفظ ومفضل ومفضل عليه بحسب القصد والعناية فالكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد بحسب اللفظ وأما بحسب القصد والعناية فالامر بالعكس والمصنف نظر الى اللفظ لا الى القصد والعناية لانه بمعنى حسن لان الزيادة التفضيلية زالت بحرف النفي فبقي المساواة والدنوة ثم زالت المساواة بقرينة العرف لان المساواة ابية لمقام المدح فبقي الدنوة فقط فصار حسن اولان الزيادة والمساواة زالتا معا بحرف النفي والعرف قرينة على توجه حرف النفي الى نفي المرتبتين فبقي الدنوة فقط فصار بمعنى حسن فان قيل لما كان زوال الزيادة التفضيلية بحرف النفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية فينبغي ان يجوز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في مثل ما رايت رجلا افضل بوّ من زيد كما جاز في مثال المتن قلنا فرق بين المثالين بان في مثال المتن المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار فيضعف الزيادة التفضيلية المقتضية للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه ثم زالت بحرف النفي بالكلية فلا يبقى له قوة حتى يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر في هذا المثال لمفضل والمفضل عليه متغايران بالذات فلا يضعف الزيادة التفضيلية فلا يزول بحرف النفي فبقي له قوة حتى يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية فلا يلزم عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في اسم ظاهر فاجاب المصنف بقوله مع انهم لو رفعوا اي احسن على الخبرية الكحل على الابتدائية لفصلوا بين الحسن ومعموله باجنبي هو الكحل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان الخبر عامل في المبتدأ على مذهب البعض قلنا المراد بالمعمول ليس مطلق المعمول بل المراد به معمول اسم التفضيل من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعل والخبر ليس عاملا في المبتدأ من هذه الحيثية فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتدأ والخبر معمولان للعامل المعنوي قلنا لا يخرجان عن الاجنبية بكونهما معمولين للعامل المعنوي

Marfat.com

بل یخرجان بان یکون احدهما عاملاً فی الآخر من حیث التفضیلیة وههنا لیس کذلک
فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعًا بالخبریة والکحل مرفوعًا بالابتدائیة ویقدم قوله
منه فی عین زید علی الکحل فلا یلزم الفصل بالاجنبی قلنا علی هذا التقدیر وان لم یلزم
الفصل بالاجنبی لکن یلزم فیه تعقید من حیث اللفظ وهو الاضمار قبل الذکر وکراهة
من حیث المعنی وهو قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة انما یکون بالمسند الیه وهو
غیر مذکور فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعًا بالخبریة والکحل مرفوعًا بالابتدائیة
ویکون التقدیر هکذا ما رایت رجلاً احسن فی عینه من الکحل هو فی عین زید فلا یلزم
الاضمار قبل الذکر قلنا علی هذا التقدیر ایضا یلزم الاضمار قبل الذکر بالنظر الی الضمیر
المستکن فی احسن ورکاکته من حیث المعنی کما عرفت انفًا او نقول فی الجواب من
الاعتراضین ان کلامنا فی المثال المشهور وهذا التقدیر لیس من قبیل المشهور اعلم
انه لما قرر مسئلة الکحل مع بیان شرائطها ومع بیان ما یعبر به عنها علی الوجه الذی یطابق
المقصود من غیر زیادة ونقصان اراد المصنف التنبیه علی ان التعبیر عنها کما کان بالمثال
المشهور کذلک یعبر عنها بعبارتین اخریین احدهما قصیر منه والاخری اقصر منه فقال ولک ان
تقول فی اداء هذا المعنی ما رایت رجلاً احسن فی عینه الکحل من عین زید قصیر من الاول
بحذف الضمیر المجرور وکلمة فی ولو حذف لفظ احسن واکتفی بعین زید کان اخصر مع
ظهور المعنی المقصود فان قیل المقصود تفضیل حسن کحل عین الرجل علی حسن
کحل عین زید لا تفضیل حسن کحل عین الرجل علی ذات زید قلنا المعنی المقصود ظاهر
بقرینة ان المفضل والمفضل علیه من جنس واحد فان قیل ینبغی ان یکون هذا
المثال علی حذف المضاف فیکون التقدیر ما رأیت رجلاً احسن فی عینه الکحل من کحل عین
زید قلنا ان معناه الان باق علی ما کان علیه قبله لان هذه العبارة علی حذف المضاف والاقامة
شرط عمل اسم التفضیل وهو الاتحاد الذاتی لتعدد الکحل فان قدمت ای اسم التفضیل ذکر
العین علی سبیل التشبیه التی الکحل فیها مفضل علیه قلت ما رأیت کعین زید احسن فیها الکحل منه
ما رایت عینا احسن فیها الکحل منه فی عین زید فلما قدمت علی اسم التفضیل ذکر العین علی سبیل التشبیه

Marfat.com

اذ الکحل فیہا مفضل علیہ لا حاجۃ الی ذکر العین ثانیا فیکون التقدیر ما رایت کعین زید
احسن فیہا الکحل فان قیل علی ھذا التقدیر یلزم مساواۃ الشئ بالشئ فی الوصف
وتفضیل الشئ علی الشئ فی ذلک الوصف بینہما منافاۃ قلنا المساواۃ بینہما فی اصل التکحل
والزیادۃ فی صفۃ الحسن فیکون تقدیرہ ما رأیت عینا مماثلۃ لعین زید فی اصل التکحل احسن
فیہا الکحل فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعا بالخبریۃ والکحل مرفوعا بالابتدائیۃ
وفی ھذا المثال لا یلزم الفصل بالاجنبی قلنا المختصر فرع المطول والرفع بالابتدائیۃ
فی المطول ممتنع فکذا فی المختصر او نقول ان من التفضیلیۃ مع مجرورھا مقدرۃ فی
ھذا المقام اعلم ان ھذہ التعبیرات الثلاثۃ کما تجری فی المثال المشہور کذلک تجری فی
قول الشاعر کما اشار الیہ المصنف بقولہ مثل ولا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا ؛ اقل بہ رکب
اما العبارۃ الطویلۃ وصدر البیت مع ما یلیہ فہذا مررت علی وادی السباع ولا اری ؛ وادیا
اقل بہ رکب منہم ؛ فی وادی السباع اتوہ تأیۃ ؛ واخوف الا ما وقی اللہ ساریا ؛ واما العبارۃ
القصیرۃ فمررت علی وادی السباع ولا اری وادیا اقل بہ رکب من وادی السباع اتوہ تأیۃ
واخوف الا ما وقی اللہ ساریا واما العبارۃ الاقصر فولا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا
اقل بہ رکب اتوہ تأیۃ واخوف الا ما وقی اللہ ساریا فان قیل لم ترک المصنف صدر
البیت قلنا انما ترکہ لیکون مبتدیا علی ما ہو مبدأ المماثلۃ فان قیل لم ترک المصنف
موصوف احسن فی المثال المشہور وذکرہ فی قول الشاعر مع ان کمال المماثلۃ فی ذکر الموصوف
قلنا المصنف فی بیان مقام الاختصار اولا وفی التشبیہ ثانیا الفعل ما دل علی معنی
فی نفسہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ فان قیل ان کلمۃ ما لا یخلو اما عبارۃ عن
الشئ او عن اللفظ او عن الفعل والکل باطل اما الاول فلانہ ینقض بنحو ضَرَبَ
المنقوش فی القرطاس لانہ شئ دال علی معنی فی نفسہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ ولیس
بفعل واما الثانی فلانہ ینقض بنحو ضَرَبَ زیدٌ لانہ لفظ دال علی معنی فی نفسہ مقترن
باحد الازمنۃ الثلثۃ ولیس بفعل بل الفعل جزء منہ واما الثالث فلانہ یلزم اخذ
المحدود فی الحد قلنا ان کلمۃ ما عبارۃ عن الکلمۃ لا عن الشئ ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا یلزم

Marfat.com

شئ من المحذورات المذکورة فان قیل لما کان کلمة ما عبارة عن الکلمة فحینئذ لا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع الیه بل المناسب ان یقول ما دلت قلنا ان تذکیر الضمیر باعتبار التعبیر اعنی ما لا باعتبار المعبّر عنه اعنی الکلمة فان قیل المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فلابد من ضمیر الفصل بینهما فالمناسب ان یقول الفعل هو ما دلّ قلنا هذا انما یرد لو کان ما موصولة ولیس کذلک بل هی موصوفة بدلیل تفسیر الشارح بالنکرة فان قیل ان الضمیر فی نفسه لا یخلو اما راجع الی الکلمة او الی المعنی وعلی کلا التقدیرین یلزم محذور اما علی الاول فلان کلمة فی للظرفیة والظرف علی قسمین زمان ومکان والکلمة لیست منهما وایضا لا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع واما علی الثانی فلانه یلزم ظرفیة الشئ لنفسه وایضا یلزم المخالفة بین التفصیل والاجمال قلنا ان الضمیر فی نفسه راجع الی الکلمة وکلمة فی نقلت عن الظرفیة بل صار بمعنی الاعتبار کما فی قولهم الدار فی نفسها حکمها کذا ای باعتبار ذاتها حکمها کذا واما تذکیر الضمیر فی نفسه بناءً علی لفظ الموصول اعنی ما فان قیل علی هذا یلزم التناقض فی عبارة الشارح لان تعبیر ما بالنکرة یشعر بکونها موصوفة وهذا الجواب یشعر بکونها موصولة قلنا لا تناقض فی عبارة الشارح بل تفسیر ما بالنکرة بناءً علی قاعدة کلیة وهی ان ما الواقعة فی محل المبتدأ یجوز موصولیتها وموصوفیتها لکن موصولیتها اولی لان الاصل فی المبتدأ التعریف والمعرفة لا یکون الا موصولة وما الواقعة فی محل الخبر یجوز موصولیتها وموصوفیتها لکن موصوفیتها اولی لان الاصل فی الخبر التنکیر والنکرة لا تکون الا موصوفة او نقول عن اصل الاعتراض ان الضمیر فی نفسه راجع الی المعنی ولا یلزم ظرفیة الشئ لنفسه لان کلمة فی نقلت عن الظرفیة وصار بمعنی الاعتبار کما عرفت انفا وایضا لا یلزم المخالفة بین التفصیل والاجمال لان کینونة المعنی فی نفس الکلمة وکینونة المعنی فی نفس المعنی راجع الی امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومیة فان قیل المراد بکون المعنی فی نفس الکلمة او فی نفس المعنی لا یخلو اما المعنی المطابقی او التضمنی او الالتزامی او مطلق المعنی والکل باطل اما الاول فلان معناه المطابقی لیس کائنا فی نفسه لانه

Marfat.com

مرکب من النسبة والزمان والحدث والمرکب من المستقل وغیر المستقل غیر مستقل واما
الثانی فلان معناہ التضمنی امّا نسبة او حدث او زمان فالنسبة غیر مستقل
والزمان وان کان مستقلا لکنه یلزم اقتران الزمان بالزمان والحدث وان کان
مستقلا ومقترنا باحد الازمنة الثلاثة لکن یلزم الترجیح بلا مرجح واما الثالث فلان
اخذ المعنی الالتزامی مجوز فی التعریفات واما الرابع فلان ما ورد علی المطلق وارد
علی المقید لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقید **قلنا** المراد بکینونة المعنی
کینونة مطلق المعنی ولا شك ان الفعل باعتبار معناہ التضمنی اعنی الحدث
مستقل بالمفهومیة **وان قلت** ان الوارد علی المطلق وارد علی المقید لان المطلق
لا وجود له الا فی ضمن المقید **فنقول** ان کلامنا فی الارادة لا فی الوجود ولا شك ان
المطلق یراد بدون المقید **فان قیل** لما کان مال کینونة المعنی فی نفس الکلمة وکینونة المعنی
فی نفس المعنی الی امر واحد وهو استقلال بالمفهومیة فهما متساویان کیف یرجح الاول
علی الثانی **قلنا** مرجح الاول علی الثانی المطابقة بما سبق فی وجه الحصر **فان**
قیل تعریف الفعل لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه اسماء الافعال
لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة ولا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه
الافعال المنسلخة لان معانیها غیر مقترنة باحد الازمنة الثلثة **قلنا** المراد بالاقتران
وعدمه بحسب الوضع ولا شك ان اسماء الافعال غیر مقترنة بحسب الوضع لکن
اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر والافعال المنسلخة مقترنة بحسب
الوضع لکن عدم اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر **فان قیل** تعریف الفعل
لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المصدر لان معناہ مقترن باحد الازمنة
الثلثة فی نفس الامر **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران فی الفهم لا فی التحقیق **فان قیل**
التعریف لا یکون مانعا من دخول الغیر لانه دخل فیه اسم الفاعل فی مثل زید ضارب امس
او الان او غدا لان معناہ مقترن باحد الازمنة الثلاثة فی الفهم **قلنا** المراد بالاقتران
الاقتران فی الفهم عن اللفظ الدال علیه لا علی القرینة الخارجیة وههنا

Marfat.com

الاقتران عن القرينة الخارجية فان قيل ان تعريف الفعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضارع لان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن بالزمانين اعني الحال والاستقبال قلنا لما كان معناه مقترنا بالزمانين كان مقترنا بالزمان الواحد بالطريق الاولى لوجود الواحد فى الاثنين اولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه دخول قد لانها وضعت فى الاصل لتحقيق الفعل ولتقليله وهما مختصان بالفعل وكذا الفظ دال عليهما مختص به اعنى قد والسين وسوف لان الاول دال على الاستقبال القريب والثانى دال على الاستقبال البعيد وهما مختصان بالفعل وكذا الفظ دال عليهما مختص به والجوازم لان بعضها وضعت فى الاصل لنفى الفعل كلم ولما وبعضها لطلب كلام الامر او النهى عنه كلام النهى بعضها لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على قوله دخول قد لا على قد كما يتوهم من الظاهر فلا يرد ان اضافة الدخول الى اللحوق لا يصح لان اللحوق نسبة بين اللاحق والملحوق به ليس قابلا للذكر فى الاول واللحوق فى الاخر وانما خص لحوق تاء التانيث بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والفاعل لا يكون الا للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون للصفات فينبغى ان تلحق بالصفات ايضا قلنا الصفات مستغنية عنها للحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الصفات وتانيث فاعلها ساكنة احتراز عن المتحركة لانها مختصة بالاسم لان المتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للخفيف رعاية للتعادل والساكنة خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقيل رعاية للتعادل فان قيل هذا ينتقض بتاء ضربت لانها متحركة قلنا المراد بالساكنة ما كانت ساكنة فى الاصل ولا شك ان التاء فى ضربت فى الاصل ساكنة والحركة عارضة للحوق الالف نحو تاء فعلت المراد بتاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان هذه التاء ضمير الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون لفروعه قلنا نعم لكن حط فروعه منع احد

كالنون

Marfat.com

نوعی الضمیر تحرزًا عن لزوم تساوی الفرع والاصل **فان قیل** التساوی یدفع بمنع المستکن فلم خصص لبارز بالمنع **قلنا** انما خص لمبارز بالمنع لان المستکن اخف واخصر فهو اولی بالتعمیم **الماضی** ما دل علی زمان قبل زمانک **فان قیل** هذا التعریف لایکون جامعًا لافراده ولا مانعًا عن دخول لغیر فیه اما عدم کونه جامعًا فلانه خرج منه الماضی الداخل علیه اداة الشرط نحو ان ضربتَ ضربتُ واما عدم کونه مانعًا فلانه دخل فیه المضارع المجزوم بلم **قلنا** المراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع ولا شک ان الماضی الداخل علیه اداة الشرط دل علی زمانٍ قبل زمانک وان عرض الیه الاستقبال بعارض اداة الشرط والمضارع المجزوم لایدل علی زمان قبل زمانک بحسب الوضع وان عرض الیه المضی بعارض دخول لم **فان قیل** المتبادر من القبلیة القبلیة الزمانیة فحینئذ یلزم للزمان زمان **قلنا** المراد بالقبلیة القبلیة الذاتیة التی تکون بین اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان علی الزمان انما یکون بحسب الذات لا بحسب الزمان لئلا یلزم للزمان زمان **فان قیل** هذا التعریف یصدق بمثل امس لانه دل علی زمان قبل زمانک **قلنا** اللام فیما الموصولة الفعل لا لفظ ولا شیٔ حتی یرد النقض مبنی علی الفتح اما البناء فلعدم وجود علة الاعرابیة وهی عروض المعانی المعتورة علیه المشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء علی الحرکة دون السکون الذی هو الاصل فی البناء فلشابهته المضارع ووقوعه موقع الاسم واما البناء علی الفتح فلکونه اخف الحرکات **فان قیل** هذا ینقض بنحو دعا ورمی لانه ماضٍ ولیس بمبنی علی الفتح **قلنا** الفتح اعم من ان یکون لفظًا نحو ضرب او تقدیرًا نحو رمی مع غیر الضمیر المرفوع المتحرک فانه لو کان مع الضمیر المرفوع المتحرک فهو مبنی علی السکون لئلا یلزم اجتماع اربع حرکات متوالیات فیما هو کالکلمة الواحدة حکمًا والواو لانه لو کان مع الواو فهو مبنی علی الضمة لفظًا کضربوا او تقدیرًا کرموا لان الواو یقتضی ضمة ما قبلها

المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأیت لوقوعه مشترکًا بین الحال والاستقبال کوقوع الاسم مشترکًا بین المعانی المتعددة وتخصیصه باحد من زمانی الحال والاستقبال کتخصیص احد من معانی المشترک بواسطة القرائن بالسین وسوف **فان قیل** لم خالف المضارع

Marfat.com

عن تعریفات القوم وهی المضارع ما فی اوّله احد حروف الزوائد الاربعة والمضارع
دالّ علی زمان یترتب قلنا انما خالف عن تعریفات القوم لان تعریف المصنف علی
علی وجه تسمیة المضارع بالمضارع لان المضارع مشتق من المضاعة والمضاعة هی
المشابهة ولا شك ان المضارع مشابه بالاسم بخلاف تعریفات القوم فانها لم تدل علی هذا
المعنی فالهمزة للمتکلم مفردًا والنون له اذا کان مع غیره لانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب مطلقا لان هذه التاء فی الاصل واو والواو من منتهی المخارج والمتکلم منتهی
الکلام وبینهما مناسبة ثم قلبت الواو تاءً لئلا یلزم اجتماع الواوات فی مثل وَوَوجل
فی حالة العطف للمؤنث والمؤنثین غیبةً فان قیل لم لم یجعل المؤنث والمؤنثین بالیاء
کما فی امثلة الغائب المذکر قلنا لئلا یلزم الالتباس بین الغائب المذکر والمؤنث فان قیل
فعلی هذا یلزم الالتباس بین الغائب المونث والمخاطب المذکر قلنا هذا الالتباس مرفوع
لان المخاطب محسوس فان قیل ان غیبةً حال عن المؤنث والمؤنثین ولا بد من المطابقة
بین الحال وصاحبها فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث ولا مطابقة بینهما قلنا
ان غیبةً مأوّل بتاویل الغائبات نظرا الی معنی المؤنث والمؤنثین او نقول ان العبارة محمول
علی حذف المضاف ای ذوغیبة والیاء للغائب غیرهما لان الیاء من وسط المخارج والغائب واسط
بین المتکلم والمخاطب وبینهما مناسبة فان قیل ان قوله غیرهما بدل عن الغائب ولا یبدل النکرة
عن المعرفة الا اذا وصفت بصفة مثل بِالنَّاصِیَةِ نَاصِیَةٍ کَاذِبَةٍ ولا صفة ههنا فکیف یصح
جعله بدلًا عن الغائب قلنا ان الغیر وان لم یصر بالاضافة معرفة لکنه خرج بها عن النکارة
الصرفة فهو فی قوة النکرة الموصوفة او نقول ان غیرهما بالنصب حال وهو الاولی لموافقة السابق
وحروف المضارعة مضمومة فی الرباعی فان قیل هذا منقوض بنحو ینصر ویضرب ویعلم
فانه رباعی وحروف المضارع مفتوحة قلنا المراد بالرباعی ما کان ماضیه علی اربعة
احرف سواء کانت اصلیة کدحرج اوّلًا کانطلق وفعّل وفاعل واما الضمة فی باب الافعال
فلئلا یلتبس بمضارع الثلاثی المجرد واما الابواب الثلثة الاخر فمحمولة علیه طردًا للباب
فان قیل حمل القلیل علی الکثیر اولی اذا لم یکن فی القلیل فساد الالتباس وههنا

Marfat.com

فی القلیل فساد الالتباس فحمل الکثیر علیه اولی من العکس و مفتوحة فیما سواه لان ما سواه کثیر من حیث الاستعمال ومن حیث الحروف والکثرة یقتضی التخفیف فخففوه باختیار الفتحة ولا یعرب من الفعل غیره لعدم وجود علة الاعراب فیه وهی عروض المعانی المصورة او المشابهة التامة بالاسم اذا لم یتصل به نون التاکید او نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احد نونیه یکون مبنیًا امّا فی الاول فلانها لشدة الاتصال بمنزلة جزء الکلمة فلو دخل الاعراب قبلها یلزم اجراء الاعراب فی وسط الکلمة ولو دخل الاعراب علیها لزم اجراء الاعراب علی کلمة اخری حقیقةً وامّا فی نون جمع المؤنث فلانها مشابهة لنون جمع مؤنث فی الماضی فیقتضی ان یکون ما قبلها ساکنًا کما فی الماضی **فان قیل** الظاهر ان قوله اذا لم یتصل اه قبل قوله ولا یعرب من الفعل غیره فینبغی ان یکون عدم اعراب الغیر مقیدًا بعدم اتصال النون وعند اتصال النونین یکون الغیر معربا والامر لیس کذلک بل غیر المضارع لم یکن معربًا اصلًا **قلنا** ان قوله اذا لم یتصل قید للمقدر لا للمذکور فیکون التقدیر ولا یعرب من الفعل غیره بل یعرب المضارع اذا لم یتصل الخ ولا شک ان اعراب المضارع مقید بعدم اتصال النون واعرابه رفع ونصب یشترک الاسم فی هذین النوعین الاعراب وجزم یختص الجزم بالفعل کالجر یختص بالاسم فالصحیح المجرد عن ضمیر یازم فی التثنیة والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة فی حالة الرفع والفتحة فی حالة النصب لفظًا والسکون فی حالة الجزم مثل یضرب لن یضرب ولم یضرب **فان قیل** هذا الحکم منقوض بنحو یقول ویبیع ویخاف لانه لیس بصحیح مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب **قلنا** المراد بالصحیح الصحیح فی اصطلاح النحاة وهو ما لم یکن فی اخره حرف علة وهذه الامثلة صحیحة بهذا المعنی والمتصور ذلک بالنون وحذفها فان النصب فیه تابع للجزم کما ان النصب تابع للجر فی الاسماء مثل یضربان ویضربون وتضر بین المعتل بالواو والیاء بالضمة تقدیرا لان الضمة ثقیلة علی الواو والیاء والفتحة لفظا لخفة الفتحة والحذف لان الجازم لما لم یجد حرکة اسقط الحرف المناسب بالحرکة والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقدیرًا لان الالف ساکن وضع لا یقبل الحرکة اصلا لا ثقیلة ولا خفیفة والحذف لان الجازم لما لم یجد الخ ویرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو یقوم زید ثم اعلم ان فی عامل

Marfat.com

المضارع مذهبين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فمذهب الكوفيين هو التجرد
عن الناصب والجازم ومذهب البصريين هو وقوعه موقع الاسم وانما يرتفع لوقوعه موقع
الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطى له اقوى اعراب الاسم **فان قيل** ان
المضارع كثيرا ما يكون مرفوعا ولا يقع موقع الاسم نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان قلنا
المضارع ههنا ايضا واقع موقع الاسم لان الذى يضرب فى الاصل الذى ضارب هو ويقوم
الزيدان فى الاصل قائمان الزيدان **فان قيل** كيف يقع يقوم مقام قائمان لان قائمان
معرب بالحرف ويقوم معرب بالحركة **قلنا** يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا **فان قيل** المضارع فى نحو سيقوم زيد وسوف يقوم
زيد ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع **قلنا** ان سيقوم واقع موقع الاسم لا يقوم
وحده **فان قيل** ان سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد **قلنا**
ان السين صار كاحد اجزاء الكلمة **فان قيل** هذا الجواب يستقيم فى السين لانى سوف لانه
ليس جزءا **قلنا** ان سوف فى حكم السين **فان قيل** المضارع فى كاد زيد يجئ ليس واقعا
موقع الاسم مع انه مرفوع **قلنا** الاصل فى خبر افعال المقاربة الاسم وانما عدل عنه لما يجئ
فى باب افعال المقاربة وينصب بان ولن واذن وكى وبان مقدرة بعد حتى ولام كى ولام
الجحود نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف جارة وهى لا تدخل الا على الاسم
فلا بد من تقدير ان يجعل الفعل بتاويل المصدر والفاء نحو زرنى فاكرمك والواو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانهما عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وعطف الخبر
على الانشاء ممتنع فلا بد من تقدير ان يؤول الفعل بتاويل المفرد وعطف على السابق
واو نحو لالزمنك او تعطينى حقى لان او بمعنى الى او الا والاول من الحروف الجارة والثانى
من اداة الاستثناء وكلاهما مختصان بالاسم فلا بد من تقدير ان المصدرية ليجعل الفعل
بتاويل المصدر ليصح دخول حرف الجر عليه والاستثناء عليه فان التى ينتصب بها المضارع
مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة وان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف
النون **فان قيل** هذا ينقض بقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فان المضارع وقع

Marfat.com

بعد اَنْ مَعَ انّه لايكون منصوبا فاجاب المصنّف بقوله والتى تقع بعد العلم هى المخففة من
المثقلة وليست هذه لان المخففة من المثقلة دالّة على تحقيق فيناسب العلم بخلاف
ان الناصبة المصدرية فانها للطمع والرجاء فلا يناسب العلم نحو عَلِمْتُ اَنْ سَيَقُوْمُ
وان لايقوم والتى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لانّ الظن باعتبار دلالته على غلبة
الوقوع يلايم المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم تيقنه يلايم اَنِ المصدرية ولمّا
مثل لَنْ اَبْرَحَ ومعناها نفى المستقبل نفيًا مؤكدًا لامؤبدًا والا يلزم التناقض فى قوله تعالى
لَنْ اَبْرَحَ الْاَرْضَ حَتّٰى يَاْذَنَ لِىْ اَبِىْ لان لن يكون للتابيد وحتّى يَاْذَنَ لِىْ اَبِىْ للانتهاء فاِذَنْ
اذا لم يعتمد بعدها على ما قبلها لانه لو كان ما بعدها معتمدًا على ما قبلها فهو فى
حكم المقدم عليها واِذَنْ ضعيف العمل يعمل فى المعمول المتاخر لا فى المتقدم وكان الفعل
مستقبلا لكونه جوابًا وجزاءً وهما لا يمكنان الا فى المستقبل مثل اَسْلِمْ اِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ
واذا وقعت بعد الواو والفاء ففيها الوجهان النصب بناءً على ضعف الاعتماد بالعاطف
والرفع باعتبار نفس الاعتماد وان كان ضعيفا وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها
السببية كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها لان ان الناصبة المصدرية للطمع الرجاء وهما لا يتصوران الا فى المستقبل بمعنى كى
او الى ليكون نصًّا فى معنى حتى الجارة ويكون باعثا على تقدير ان الناصبة المصدرية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى واستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله بالنظر
الى زمان المتكلم ايضًا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى واستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى كى او الى واستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم ايضًا فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حتى فى
ابتداء اى لا يكون مرتبطة بما قبله ارتباطا لفظا من حيث الاعراب والمشاركة فى العامل
من حيث تعليق الجار والمجرور بالفعل بل هو كلام مستانف عما قبله ويجب السببية الى
سببية ما قبله لما بعده ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل

Marfat.com

مرض فلان حتی لا یرجونه ومن ثمه امتنع الرفع فی کان سیر حتی ادخلها فی الناقصة لانها لو کان حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقی الناقصة بلا خبر فیلزم فساد المعنی واسرت حتی تدخلها لانه لا یمکن سببیة ما قبلها لما بعدها لان ما قبل حتی فی هذا المثال مشکوك الوجود وما بعدها مقطوع الوجود فلو کان ما بعدها سببا لما قبلها یلزم الحکم علی وقوع المسبب مع الشك فی السبب وهو محال وجاء فی التامة کان سیری حتی ادخلها لان التامة لا تقتضی الخبر فلو کان ما بعد حتی منقطعا عما قبلها لا یلزم فساد المعنی وایهم سار حتی یدخلها لان السیر فی هذا المقام متحقق الوجود لکن الشك فی تعین الفاعل فلا یلزم الحکم علی وقوع المسبب مع الشك فی السبب ولام کی مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاکید نفی بعد نفی لکان مثل وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فان قیل لما کان الفعل بمعنی المصدر بان المقدرة فکیف یصح الحمل قلنا ان هذه العبارة علی حذف المضاف من الاسم ای ما کان صفة الله تعذیبهم او من الخبر ای ما کان الله ذا تعذیبهم او علی تاویل المصدر باسم الفاعل ای ما کان الله معذبهم والفاء بشرطین احدهما السببیة ای سببیة ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الی النصب للتنصیص علی السببیة من حیث یدل تغیر اللفظ علی تغیر المعنی والثانی یکون قبلها امر او نهی او استفهام او نفی او تمنی او عرض بیعد بتقدم الانشاء عن توهم کون ما بعدها جملة معطوفة علی الجملة السابقة فان قیل کما ینصب المضارع بعد الامر والنهی بان المقدرة کذلك ینصب بعد دعاء نحو اللهم اغفر لی فافوز ولا تؤاخذنی فاهلك قلنا ان الدعاء مندرج فی الامر والنهی فان قیل کما ینصب المضارع بان المقدرة بعد النفی کذلك ینصب بعد التحضیض نحو قوله تعالی لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا قلنا التحضیض مندرج فی النفی لاستلزامه نفی الفعل فان قیل کما ینصب المضارع بان المقدرة بعد التمنی کذلك ینصب بعد الترجی کما فی قوله تعالی أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلٰى إِلٰهِ مُوسٰى قلنا الترجی مندرج فی التمنی فان قیل کما ینصب المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشیاء کذلك ینصب بدونها کما فی قول الشاعر

Marfat.com

شعر ساترك منزلی لبنی تمیم ؛ والجحاز فاستریحا؛ قلنا هذا محمول علی ضرورة
الشعر والواو بشرطین احدهما الجمعیة ای مصاحبة ماقبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الی النصب للتنصیص علی المصاحبة حیث یدل تغیّر اللفظ علی تغیر المعنی
وان یکون قبلها مثل ذلك فی کون احد الاشیاء الستة وامثلة الواو بعینها لامثلة الفاء بدل
الفاء بالواو او بشرط معنی الی ان او الّا ان فان قیل الظاهر من کلام المصنف ان ان
قوله بشرط معنی الی ان او الّا ان داخلة فی مفهومهما فیلزم من تقدیر ان بعدا وتکرارا
قلنا ان ان فی قوله بشرط معنی الی ان او الّا ان لیس من مفهوم الی ان او الا ان بل
المضمومة معهما هی ان المقدرة بعدهما والعاطفة اذا کان المعطوف علیه اسما صریحا فان قیل
الظاهر منه الحروف العاطفة المذکورة سابقا والامر لیس کذلك بل کما یجری هذا الحکم فیها
کذلك فی غیرها من الحروف العاطفة قلنا المراد بالحروف العاطفة مطلقها سواء کانت
مذکورة او غیر مذکورة وانما قدر ان بعدها بشرط کون المعطوف علیه اسما صریحا
لان عطف الجملة علی مفرد ممتنع فلا بدّ من تقدیر ان بعدها لیأوّل الفعل بالمصدر ویصح
عطف ما بعدها علی ما قبلها مثل اعجبنی ضربك زیدا او تشتم او وتشتم او ثم تشتم
ای ضربك زیدا او شتمك فان قیل ان قوله العاطفة اما مرفوع معطوف علی قوله و
حتی اذا کان مستقبلا او مجرور معطوف علی قوله بان المقدرة بعد حتی فان کان الاول
فالمراد بالحروف العاطفة لا یخلو اما مطلقها او الحروف العاطفة المذکورة فعلی الاول
یلزم فی التفصیل بیان ما لم یکن فی الاجمال وعلی الثانی یلزم تخصیص الحکم بالبعض
ولیس الحکم مخصوصا به وان کان الثانی فالواجب علی المصنف ذکرها مرتین مرة فی الاجمال ومرة
فی التفصیل کسائر الحروف العاطفة قلنا انه مرفوع معطوف علی حتی فی قوله وحتی اذا
کان مستقبلا لکن الحروف العاطفة علی قسمین قسم تقدیر ان بعده مشروط بشرطین
احدهما الشرط المخصوص والثانی مشترك بین هذه الحروف العاطفة المذکورة وغیرها
وقسم غیرها فتقدیر ان بعد الحروف العاطفة المذکورة مشروطة بشرطین شرط مخصوص
بها وشرط مشترك بینها وبین غیرها فذکرها المصنف مرتین اولا مع الشرط المخصوص بها وثانیا

Marfat.com

مع الشرط المشترك بينها وبين غيرها ويجوز اظهار أن مع لام كي واللام الزائدة والعاطفة
لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح فيجوز معها اظهار ما تقلب الفعل الى الاسم الصريح
وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح
واما حتى التي بمعنى الى فمحمولة على الاول لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
فصارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها ويجب مع لا في اللام عليها لئلا يلزم
توالي اللامين المتحركين هما لام كي ولام لا كما في قوله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ فان قيل كما يقدر
ان في هذه المواضع كذلك تقدر في غيرها نحو قول الشاعر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
فلم خص المصنف تقديران فيها قلنا مراد المصنف تقديران في هذه المواضع مع
العمل تقديران في قول الشاعر من غير عمل فان قيل كثيرا ما يقدران مع العمل في
غير هذه المواضع كما في قول الشاعر الا ايها اللائمي احضر الوغى قلنا تقديران في هذا
المثال مع العمل شاذ لا اعتبار له وينجزم بلم ولما ولام الامر ولا النهي كلم المجازاة وهي ان ومهما
واذما وحيثما واين ومتى وما من واي واني فان قيل كما ينجزم المضارع مع هذه الكلمات
كذلك ينجزم مع كيفما واذا فلم لم يذكرهما في الجوازم فاجاب المصنف بقوله واما مع كيفما واذا فشاذ
اما الشذوذ في كيفما فلانه لعموم الاحوال كما في قول القائل كيفما تقرأ اقرأ او يتعذر استواء قراءة
قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان هذه الكلمات انما ينجزم المضارع لاشتمالها
على معنى ان واما اذا فلا يشتمل على معنى ان لان ان للابهام واذا للقطع بينهما منافاة وبان مقدرة
فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيا لان معنى قوله لم يضرب زيد يعني ما ضرب زيد ولما مثلها
ويختص بالاستغراق اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحروف
يدل على زيادة المعنى وجواز حذف الفعل لان الميم الزائدة نائب مناب الفعل ويختص
ايضا به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها في التوقع اي ينتفي بها فعل توقع الناظر

Marfat.com

وجودہ فی المستقبل ولام الامر ھی المطلوب بھا الفعل فان قیل کما یجزم المضارع بلام الامر کذلک یجزم بلام الدعاء نحو لیغفر لنا اللہ قلنا لام الدعاء داخل فی لام الامر وھی مکسورۃ من وجھین امّا الاول فلئلا یلتبس بلام الابتدائیۃ التاکیدیۃ واما الثانی فلانھا مشابھۃ باللام الجارۃ فی الاختصاص فحملت علی اللام الجارۃ مکسورۃ فھی ایضاً مکسورۃ ولام النھی ھی المطلوب بھا الترک وکلم المجازاۃ تدخل علی الفعلین لسببیۃ الاول ومسببیۃ الثانی فان قیل ان سببیۃ الاول لا یستقیم فی مثل ان تکرمنی الان فقد اکرمتک امس فی مثل قولہ تعالیٰ اِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَاِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَاِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَاِنَّكَ اَنْتَ الْعَزِيْزُ الْحَكِيْمُ قلنا تقدیر الجزاء فی امثال ھذہ الجمل الشرطیۃ واقامۃ علۃ مقامہ فیکون التقدیر ان تکرمنی الان فقد ادّیت حقی لانی قد اکرمتک امس ان تعذبھم فلا تظلم فی شیٔ لانھم عبادک وان تعذبھم فلا تعذب فانک انت العزیز الحکیم فان قیل ان کلم المجازاۃ لا تجعل لشیٔ سببا لشیٔ اخر فکیف یستقیم قولھم ان کلم المجازاۃ تجعل الفعل الاول سببا للثانی قلنا المراد بجعلھا الشیٔ سببا ان المتکلم اعتبر سببیۃ شیٔ لشیٔ وجعل کلم المجازاۃ دالّۃ علیھا بل المتکلم اعتبر ملزومیۃ شیٔ لشیٔ سواء کان الشیٔ الاول سببا حقیقیا للثانی او لا کما فی قولہ ان تشتمنی فاکرمتک فالشتم لیس سببا حقیقیا للاکرام الاکرام سببا حقیقیا لہ لا ذھنا ولا خارجا لکن المتکلم اعتبر تلک السببیۃ بینھما اظھارا لمکارم الاخلاق بمعنی انہ منھا بمکان یصیر الشتم الذی ھو مسبب الاھانۃ عندنا الناس سبب الاکرام عندہ ویسمیان شرطا وجزاء اما کون الاول شرطا لانہ شرط لتحقق الثانی واما کون الثانی جزاء لانہ بناء علی الاول کالبناء للجزاء علی الشرط فان کانا مضارعین او الاول فالجزم ای جزم المضارع واجب لانہ یتعلق بالجزم مع صلاحیۃ المحل وان کان الثانی فالوجھان الجزم لانہ تعلق بالجزم مع صلاحیۃ المحل والرفع لضعف التعلق بسبب خلولۃ الماضی الفعل بغیر المعمول وان کان الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا مثل قولہ تعالیٰ اِنْ يَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ اَخٌ لَّهٗ او معنی مثل قولہ تعالیٰ اِنْ كَانَ قَمِيْصُهٗ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكٰذِبِيْنَ ای فقد صدقت لم یجز الفاء لتحقق تاثیر حرف الشرط وھو قلب معنی الماضی الی المستقبل فلا یحتاج الی رابط اخر وھو الفاء فاذا قال بغیر قد احترز بہ عن الماضی لفظا ھو متلبس بقد

فلانہ

Marfat.com

فان ههنا دخول الفاء على الجزاء واجبا لان قد مقررة للماضي في المعنى ومنعت حرف الشرط
عن التغيير فلا بد من رابط آخر وهو الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان
اى الاتيان بالفاء وتركها اما الاتيان بالفاء لان حرف الشرط لم يؤثر في المعنى كما يؤثر في
معنى الماضي واما ترك الاتيان فلان حرف الشرط يؤثر في المعنى حيث خصت للاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا مثال الاتيان بالفاء كقوله تعالى
وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ ومثال ترك الفاء مثل قوله تعالى اِنْ يَّكُنْ مِّنْكُمْ اَلْفٌ يَّغْلِبُوْا
اَلْفَيْنِ والا اى وان لم يكن الجزاء ماضيا او مضارعا هما مذكوران فالفاء لازمة لان الجزاء
في غيرهما اما ماضيا بقدا او الجملة الاسمية او الامر او النهي او التمني او العرض في جميع هذه
المواضع لا تاثير لحرف الشرط فلا بد من رابطٍ وهو الفاء ويجئ اذا مع الجملة الاسمية لانها
معنى اذا قريب الى معنى الفاء للتنبيه على حدوث امر بعد امر فيكون فيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى
وَاِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ اَيْدِيْهِمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ اى فهم يقنطون وان مقدرة
اى يجزم المضارع حال كون ان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اذا قصد السببية اى قصد سببية ما قبلها لما بعدها لان هذه الاشياء تدخل
على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب مرتب عليه فائدة ليكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له والدال على السببية والمسببية ليس الا حرف الشرط وحرف الشرط
ليس مذكورا في اللفظ فعلم انه مقدر نحو اسلم تدخل الجنة ولا تدخل النار وامتنع
لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده لان معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت واما الامتناع عند الجمهور
فلان التقدير ان لا تكفر تدخل النار وهذا المعنى ظاهر الفساد فان قيل كثيرا ما يكون
المضارع بعد الامر ولم يكن مجزوما بان مقدرة كما في قوله تعالى فَهَبْ لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ
وَلِيًّا يَّرِثُنِيْ وقوله تعالى ثُمَّ ذَرْهُمْ فِيْ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُوْنَ وقول الشاعر شعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل هتف امرئ يجري بمقدار قلنا هذا الحكم فيما اذا
قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجزم قطعا بل يجب رفعه اما وبالوصفية كما

Marfat.com

فی المثال الاول او بالحال کما فی المثال الثانی او بالاستیناف کما فی المثال الثالث **الامر** صیغة یطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وفی بعض النسخ مثال الامر **فان قیل** علی هذا التقدیر لا یکون التعریف لعین الامر بل هو تعریف المثال الامر المقصود تعریف عین الامر **قلنا** المراد بمثال الامر صیغة الامر بقرینة الاصطلاح لانهم یذکرون الامثلة ویریدون بها الصیغ **فان قیل** لما کان المراد بالمثال الصیغة فلم اختار الصیغة علی الامر **قلنا** الامر کما اشتهر فی هذا النوع من الافعال کذلک اشتهر فی المعنی المصدری فاراد النص علی المقصود **قوله** صیغة یطلب بها الفعل جنس شامل لکل امر غائبا کان او مخاطبا او متکلما معلوما او مجهولا **وقوله** عن الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا **قوله** المخاطب احتراز عن الغائب **وقوله** بحذف حرف المضارعة احتراز عن قوله تعالی فَبِذٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوْا **وحکم اخره** فی الحقیقة عند البصریین الوقف والبناء علی السکون واقا بحسب الصورة حکم المجزوم فی اسکان الصحیح وسقوط نون الاعراب وحذف حرف العلة لانه لما شابه ما فیه اللام من المجزوم اعطی حکمه **فان قیل** ان حکم المجزوم یختص بالمجزوم فکیف یوجد فی اخر الامر حکم المجزوم لان خاصة الشیء ما یوجد فیه لا یوجد فی غیره وایضا یلزم حلول عرض واحد فی محلین مختلفین وهو محال **قلنا** عبارة المصنف محمول علی حذف المضاف فیکون التقدیر وحکم اخره مثل حکم المجزوم لا عین حکمه حتی یرد النقض فان کان بعده ساکن لیس برباعی المراد بالرباعی ما یکون فیه اربعة احرف زیدت همزة وصل لیتوصل بها الی النطق بالساکن مضمومة ان کان بعده ضمة لئلا یلتبس بالمضارع المعلوم للمتکلم علی تقدیر الفتحة وایضا لئلا یلزم الخروج عن الکسرة الی الضمة علی تقدیر الکسرة ومکسورة فیما سواه اما فی مکسور العین فلئلا یلتبس بالامر من باب الافعال علی تقدیر الفتحة وبالماضی المجهول من باب الافعال علی تقدیر الضمة واما فی مفتوح العین فلئلا یلتبس بالماضی المجهول من باب الافعال علی تقدیر الفتحة او بالمضارع المجهول من هذا الباب علی تقدیر الضمة مثل اقتل واضرب واعلم ان کان رباعیا فمفتوحة لان الهمزة لیست بوصلیة بل

Marfat.com

هذه الهمزة قطعية وعادت بسبب ارتفاع موجبها وهو اجتماع الهمزتين فى المتكلم
الواحد ومقطوعة للدليل المذكور بعينه **فعل مالم يسم فاعله فان قيل**
ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانهما فى طرق النقيض فكيف يضاف احدهما
الى الاخر **قلنا** اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة او على حذف المضاف اى
فاعل فعله الواقع عليه واريد بما الموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله **فان قيل** لما كان
ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف الفعل اليه لانه اضافة الشئ الى نفسه
قلنا اضافة الفعل اليه بباينة هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاءً بذكره فيما سبق فان كان ماضيًا **فان قيل** الظاهر ان الضمير
فى كان راجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذى حذف فاعله ماضيًا ضم
اوله وكسر ما قبل اخره والفعل لا يصير بهذا الا بعد ضم اوله وكسر ما قبل اخره فحينئذ يلزم ضمة المضموم
قلنا ان الضمير فى كان راجع الى الفعل الذى اريد حذف فاعله كما فى قوله تعالى وَاِذَا قَرَأْتَ
الْقُرْاٰنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ فيكون التقدير وان كان الفعل الذى اريد حذف
فاعله الخ **او نقول** ان الضمير فى كان راجع الى الفعل الذى حذف فاعله بطريق المجاز
باعتبار ما يؤول اليه كما فى قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ضم اوله
وكسر ما قبله لان معناه غريب فاختير له وزن غريب هو الخروج من الضمة الى الكسرة
وهو ثقيل وكل ما هو ثقيل فهو غريب فيختار له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة
المعنى **فان قيل** ان وزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضًا غريب يدل
على غرابة المعنى فلم لم يختره **قلنا** ان وزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان
غريبًا يدل على غرابة المعنى لكنه اثقل فلما حصل المقصود باخف منه فلا فائدة فى
اختياره ويضم الثالث مع همزة الوصل لئلا يلتبس بالامر من هذا الباب فى
الدرج والوقف والثانى مع التاء لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم من باب التفعيل
فى تفعل وبالمضارع المعلوم من باب المفاعلة فى تفاعل والمضارع المعلوم من باب
الفعللة فى تفعلل خوفًا للبس ومعتل العين الافصح قِيْلَ وَبِيْعَ

Marfat.com

فان قيل هذا منقوض بمثل طوى وروى فانه معتل العين ولا ينقلب العين فيه الفا قلنا المراد بمعتل العين ما يكون عينه معتلا فقط فانه لو كان لامه معتلا ايضا لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلالين فى المضارع فان قيل لا بد من قيد آخر وهو ان يكون معتل العين منقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِرَ وصِيدَ لانه معتل العين فقط ولا يعل عينه قلنا ان معتل العين ينقلب العين فيه الفا اذا لم يكن ما قبلها فى حكم السكون وفى عُوِرَ ما قبلها فى حكم السكون لانه من العيوب والاصل فى الافعال لق من العيوب هو المزيد لا المجرد فيكون ما قبلها فى عور فى حكم ما قبل عين اِعْوَرَّ واما صِيدَ فانه شاذ فان قيل لم خص معتل العين بالذكر مع ان حكمه معلوم مما سبق قلنا انما خص بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه اما الغموض فهو نقل لكسرة الى ما قبلها ثم ابدال لواو وبالياء واما الاختلاف فيه فانى فيه لغات ثلثة كما قال لمُ فان قيل ان علة التخصيص بالذكر هى الغموض والاختلاف وهذه العلة منتفية فى المضارع المجهول فلم خص معتل العين منه بالذكر قلنا انما خص معتل العين من المضارع المجهول بالذكر للتبعية للماضى وجاء الاشمام وفى الاشمام اختلافات قال بعضهم هو ان تميل بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خاصة بعدها ياء ساكنة والمراد بالاشمام فى هذا الموضع الاشمام بالمعنى الاول والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل فى اوائل هذه الحروف الضمة وجاء الواو ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب اختير وانقيد فى مجئ اللغات الثلاث كاختير وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره لخفته وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين ينقلب العين فيه الفا لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها حقيقة او حكما المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق

Marfat.com

فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفعل اللازم اذ فهمه موقوف على متعلقه وهو الفاعل قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتعلق الفعل به فان قيل ان كل واحد من الزمان والمكان امر غير الفاعل يتعلق الفعل اللازم به فالانفكال باق على حاله قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتوقف فهم الفعل عليه وليس هو الا المفعول به فان قيل لم خص المتعلق بامر غير الفاعل مع ان المتعلق بحسب اللغة ما يتعلق به الفعل سواء كان عمدة او فضلة قلنا ان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القيام والصدور او الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به او مسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى والى ثلثة كاعلم وارى وهما اصلان في التعدية الى المفاعيل الثلثة لانهما كانا في الاصل متعديين الى المفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث وهذه الافعال ليست اصلا في التعدية الى المفاعيل الثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى اعلم وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الذكر والاقتصار عليه الثاني والثالث كمفعولي علمت في جواز ذكرهما وحذفهما معا **افعال القلوب** انما سميت بافعال القلوب لان جميعها يصدر من القلب لا من الجوارح والاعضاء وتسمى افعال الشك واليقين ايضا لان بعضها للشك وبعضها لليقين **فان قيل** ليس شئ منها للشك المقتضي للتساوي الطرفين فكيف يصح تسميتها بافعال الشك **قلنا** المراد بالشك الظن على سبيل المجاز من قبيل اطلاق العام على الخاص وهي ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وخِلْتُ وهذه الثلثة للشك وعَلِمْتُ وَرَأَيْتُ وَوَجَدْتُ وهذه الثلثة لليقين وزَعَمْتُ مشترك بين الشك واليقين تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وانما دخلت هذه الافعال على الجملة الاسمية لان الفعل لداخل على الجملة المقصود منه العمل في اجزائها وعمل الفعل في

Marfat.com

جملة فعلية متعذرا قا في الجزء الاول فلتعذر عمل الفعل في فعل اخر واما في الجزء الثاني فلانه معمول للجزء الاول فلو كان معمولا للفعل لزم توارد العاملين على معمول واحد وهو محال فتنصب الجزئين على انهما مفعولان لها ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر لان مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة فلو حذف احدهما كان حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو لا يجوز **فان قيل** هذا منقوض بقوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول وبقول الشاعر **شعر** لَا تَخْلُنَا عَلَى عِزَائِكَ اِنَّا ... طَالَمَا قَدْ وَشَى بِنَا الْاَعْدَاءُ فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني **قلنا** المراد بعدم جواز الحذف عدم الجواز بلا قرينة وفي هاتين المثالين وجدت القرينة كما ترى بخلاف ما اعطيت **فان قيل** كلا من المفعولين مفعول مستقل والمفعول فضلة وحذف الفضلة جائز ومنها جواز الالغاء اذا توسطت وتأخرت لاستقلال الجزئين كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدأ وخبرا وجاز اعمالها ايضا بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالغاء في معنى الظرف فمعنى زيد ظننت قائما زيد قائم في ظني **فان قيل** كما يلغى عملها على تقدير التوسط والتأخر كذلك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومفعوله وبين معمولي ان وبين نون ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه فلم خص الالغاء بالتوسط والتأخر **قلنا** مراد المصنف بالالغاء الالغاء على الجواز والالغاء في هذه الصور واجب **فان قيل** ان مطلق الالغاء من خصائصها فلم خص هذا الالغاء الخاص بالذكر **قلنا** ان تخصيص هذا الالغاء بالذكر لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد منطلق لان هذه الحروف الثلثة قد تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة على حالها وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب الجزئين فروعيت الحروف من حيث اللفظ وروعيت الافعال من حيث المعنى

ومنها انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا

Marfat.com

ولا یجوز ذلك فی سائر الافعال فلا یقال ضربتنی بل یقال ضربت نفسی وذلك لان الاصل ان یکون الفاعل مؤثرا والمفعول به متاثرا والمؤثر یغایر المتاثر لفظا ومعنی وهما متحدان معنی فلابد من تغایرهما لفظا لحصول المغایرة بقدر الامکان **فان قیل** ان الضمیرین فی ضربت نفسی یکونان متفقین من حیث ان کل واحد منهما ضمیر متصل لان النفس عین ضمیر المتکلم **قلنا** ان النفس باضافتها الی ضمیر المتکلم صارت کانها غیره لغلبة مغایرة المضاف للمضاف الیه فصار الفاعل والمفعول به متغایرین بقدر الامکان **فان قیل** ان الدلیل المذکور کما یجری فی غیر افعال القلوب کذلك یجری فیها ایضا فان الفاعل والمفعول الاول فی مثل علمتنی منطلقا متحدان لفظا ومعنی فلابد من مغایرتهما لفظا لحصول المغایرة بقدر الامکان **قلنا** ان مفعولها الاول لیس مفعولا به فی الحقیقة بل مفعولها مضمون الجملة وهو لیس بضمیر فلا یرد الاشکال **فان قیل** فقد تنی وعدتنی لیسا من افعال القلوب مع ان الفاعل والمفعول فیهما ضمیران متصلان بشیء واحد **قلنا** انهما نقیضا وجدتنی فحملا علیه حمل النقیض علی النقیض **فان قیل** ان الفاعل والمفعول ضمیرا لشیء واحد فی مثل قول الشاعر **شعر** لقد رانی للرماح دریئة ۔ من عن یمینی تارة وامامی ۔ وکذلك قوله تعالی اِنِّیْٓ اَرٰىنِیْٓ اَعْصِرُ خَمْرًا مع انهما لیسا من افعال القلوب بل الاول رؤیة بصریة والثانی رؤیة علمیة **قلنا** ان رؤیة البصریة والعلمیة محمولة علی رؤیة القلبیة ولبعضهم معنی اخر **فان قیل** لا وجه للتخصیص بالبعض لان کل واحد معنی اخر فان خلت جاء بمعنی صرت ذا خال وحسبت بمعنی صرت ذا حسب وذممت بمعنی کفلت **قلت** المراد بالمعنی الاخر المعنی الذی هو قریب الی المعنی الاول بحیث یمکن ان یتوهم انه بهذا المعنی ایضا متعد الی مفعولین یتعدی به الی واحد فظننت بمعنی اتهمت وعلمت بمعنی عرفت ورایت بمعنی ابصرت ووجدت بمعنی اصبت

الافعال الناقصة

ما وضع لتقریر الفاعل علی صفة **فان قیل** هذه الافعال مشتملة علی معان زائدة علی ذلك التقریر کالزمان فی الکل والانتقال والدوام والاستمرار فی بعضها فکیف وضع لتقریر الفاعل علی صفة فقط **قلنا** هذا التقریر هو العمدة فیما وضعت له هذه الافعال

Marfat.com

لاتمامه **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الافعال التامة لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة **فاجاب** شارح الرضى ان الصفة مقيدة بقيد زائد اى ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدر والصفة فى الافعال التامة عين مصدرها فترقا **واجاب** الشارح باجوبة ثلثة **حاصل الاول** ان الافعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة تكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها **وحاصل الثانى** ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكلى فصار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى ولاشك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها **وحاصل الثالث** ان اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولاشك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن

حدها وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس قد جاء من الافعال الناقصة لفظ جاء كما فى قول الشاعر ما جاءت حاجتك ففى جاءت الضمير المستكن الراجع الى الغزالة فهو اسم حاجتك خبرها بناءً على ان ما نافية او فى جاءت الضمير المستكن الراجع الى ما فهو اسم وحاجتك خبرها لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر وقعت كانها حربة ففى قعدت ضمير مستكن راجع الى الشفرة هو اسمها وكانها حربة خبرها تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فمعنى صار مثلا الانتقال والاثر المرتب عليه كون الشئ منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية اعنى زيد غنى اعطى الخبر هو غنى كون الغنى منتقلا اليه فترفع الاول لكونه فاعلا وتنصب الثانى لشبهه بالمفعول فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما مثل كَانَ اللّٰهُ غَفُوْرًا رَّحِيْمًا او منقطعا مثل كان زيد غنيا فافتقر بمعنى صار

Marfat.com

کقول الشاعر **شعر** بیتها قفرٌ والمطیّ کأنها ؛ قطا الحزن قد کانت فراخًا بیوضها ؛ ای صارت
فراخًا ویکون فیها ضمیر الشان کقول الشاعر **شعر** اذا مت کان الناس صنفان شامت
والآخر مُتنٍ بالذی کنتُ اصنع ؛ وتکون تامّة بمعنی ثبت کقوله تعالیٰ کُنْ فَیَکُوْنُ وزائدة
وهی التی وجودها وعدمها لا یخلّ بالمعنی الاصلی کما فی قوله تعالیٰ کَیْفَ نُکَلِّمُ مَنْ
کَانَ فِی الْمَهْدِ صَبِیًّا فان **قیل** لم ذکر هذین القسمین مع انهما لیسا من الافعال
الناقصة **قلنا** انما ذکر استیفاءً لجمیع استعمالاتها وصار للانتقال اِمّا من صفة الی
صفةٍ نحو صار زیدٌ عالمًا واِمّا من حقیقةٍ الی حقیقةٍ نحو صار الطین خزفًا وتامّةً
بمعنی الانتقال مِن مکانٍ الی مکان اومن ذاتٍ الی ذاتٍ وعلامته ان یتعدّی بالی نحو
صار زید من بلد الی بلد کذا اومن بکر الی عمرو فان **قیل** لم یذکر کونها تامّة **قلنا**
ان کونها تامة قلیل غایة القلة فالحق بالعدم **فان قیل** ان اٰل ورجع وارتدّ
واستحال وتحوّل ایضًا بمعنی صار فلم لم یذکر فی الافعال الناقصة مثل اٰل زید غنیًا ای
صار زید غنیًا ورجع زید مقیمًا ای صار زید مقیمًا وارتدّ بصیرًا ای صار یعقوب بصیرًا وانّ
العداوة یستحیل مودّةً ای صارت العداوة مودّة ع فیالك من نُعمیٰ تحوّلن اَبؤسًا ؛
ای صارا بؤسًا **قلنا** هذه الافعال ملحقة بصار فلم یذکرها اکتفاءً بصار واصبح وامسیٰ
واضحیٰ لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التی هی مدلول علیها للمادّة لا مدلول علیها للصیغة
مثل اصبح زید کاتبا ای حصل کتابته فی وقت الصباح **فان قیل** ان کل فعل یدل
علی اقتران مضمون الجملة بوقته فلم خص هذه الافعال الثلثة بهذا الحکم **قلنا** المراد
بالاوقات ههنا الاوقات المدلول علیها بموادّها لا بصوَرها بخلاف سائر الافعال
فانها تدل علی اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول علیها بصوَرها وبمعنی صار
نحو اصبح وامسیٰ واضحیٰ زید غنیًا ای صار زید غنیًا وتکون تامة بمعنی دخول الفاعل فی هذه
الاوقات تقول اصبح زید ای دخل فی وقت الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتیهما تقول ظل زید سائرًا ای حصل سیره فی تمام النهار وبات زید نائمًا
ای حصل نومه فی تمام اللیل وبمعنی صار نحو ظل الصبی بالغًا ای صار الصبی بالغًا

Marfat.com

وبات الشاب شيخا فان قيل ان هذين الفعلين يكونان تامين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت بيتا طيبا فلم يذكرهما تامين قلنا لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعلهما في حكم العدم فان قيل ان اض وعاد وغدا وراح مذكورة في مقام الاجمال فلم تركها في مقام التفصيل قلنا ان هذه الافعال الاربعة ناقصة اي كائنة بمعنى صار وتامة في مثل قولك اض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا زيد اذا مشى في وقت الغداة وراح زيد اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكون ناقصة من وجه دون وجه فذكرها في مقام الاجمال نظرا الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظرا الى كونها تامة وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها من قبله فان قيل ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده ازلي مثل ما زال الله غالبا ولا يصدق على المحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد اميرا اذ يمتنع كونه اميرا من وقت طفوليته قلنا المراد بالثبوت لفاعلها من وقت قابلية الفاعل لخبرها عادة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت فان قيل ان اعتبار الاستمرار يستقيم في معانيها لدلالة النفي عليه واما اعتبار الصلاحية والقابلية فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه في العبارة قلنا ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا لان العقل لا يقبل مادة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه لم يدخل عليه اداة النفي قلنا ان حرف النفي مقدر فيه اي لا تفتؤ تذكر يوسف وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها لا زمانيا دام مصدرية فيكون ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر شائع فقلنا الوقت قبلها والوقت ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافادة فلا بد من كلام قبلها ليفيد فائدة تامة كما اشار اليه المصنف بقوله ومن ثمه احتاج الى كلام اي وجود الكلام المستقل لانه ظرف لما دام مع اسمها وخبرها ظرف فضلة وغير مستقل بالافادة

Marfat.com

فلابد من کلام اٰخر لحصول الفائدة ولیس لنفی مضمون الجملة حالا لان معنی قوله لیس زید قائما
ای لیس زید قائما الان وقیل مطلقا ولذلك تقید تارة بزمان الحال کما تقول لیس قائما
الان وتارة بزمان الماضی کما فی قول القائل لیس خلق الله مثله وتارة بزمان الاستقبال
کما فی قوله تعالیٰ اَلَا یَوْمَ یَاْتِیْهِمْ لَیْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ هذا فی الاستعمال وکلامنا فی الوضع
والوضع موجود فی الحال لا فی الماضی والاستقبال ویجوز تقدیم اخبارها کلها علی اسمائها
لانه تقدیم المنصوب علی المرفوع وهو جائز فان قیل علی هذا ینبغی ان یجوز تقدیم
خبرما ولا علی اسمهما لانه ایضًا تقدیم المنصوب علی المرفوع قلنا ان تقدیم المنصوب علی
المرفوع جائز فی ما کان عامله قویًّا اعنی الفاعل والعامل ههنا حرف فان قیل المراد
بجواز التقدیم لا یخلو اما بمعنی الامکان الخاص المقتضی لسلب الضرورة من الجانبین فهو
منقوض بنحو کان مالك ونحو صار عدوی صدیقی لان التقدیم فی الاول واجب والتاخیر فی
الثانی واجب اما بمعنی الامکان العام المقتضی لسلب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض
بنحو کان مالك لان التقدیم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان الخاص
عند عدم ما یقتضی تقدیمها وتاخیرها وفی المثال الاول وجد مقتضی التقدیم وهو الاستفهام
وفی الثانی وجد مقتضی التاخیر وهو الالتباس لتقدیر الالتباس ونقول العدم عند عدم
ما یقتضی تقدیمها وفی المثال المذکور وجد مقتضی التقدیم وهو الاستفهام ثم هی فی تقدیمها علیها
علی ثلثة اقسام قسم یجوز تقدیم اخبارها وهی من کان الی زال لان الفعل قوی العمل فیعمل فی المعمول
المتقدم والمتاخر وقسم لا یجوز وهو ما فی اوله ما نافیة کانت او مصدریة اما فی النافیة فلان النفی
یقتضی الصدارة فان قدم الخبر علی الفعل لفات صدارة النفی واما فی المصدریة فلان المصدر
ضعیف العمل فلا یعمل فی المعمول المتقدم خلافا لابن کیسان فی غیرها ام لان النفی اذا دخلت علی
النفی یفید الاثبات فصار بمنزلة کان وتقدیم خبر کان علی کان جائز فکذا هذا فان قیل
ان قوله خلافا مفعول مطلق والشرط فی المفعول المطلق ان یشتمل معنی الفعل علیه من
قبیل اشتمال الکل علی الجزء ولیس ههنا فعل یشتمل معناه علیه قلنا الفعل ههنا مقدر ای بخلاف
هذا الحکم خلافا لابن کیسان فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور کما

Marfat.com

يقتضيه باب المفاعلة لان باب المفاعلة يقتضى ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحًا
والآخر التزامًا بخلاف باب التفاعل فانه يقتضى ثبوت الفعل من الجانبين صريحًا وقسم مختلف
فيه **فان قيل** فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة بين الفريقين اعنى البصريين
والكوفيين فالواجب على المصنف ان يقول وقسم متخالف فيه لان باب التفاعل يقتضى
المشاركة فى اصل الفعل من الجانبين صريحًا **قلنا** الافتعال ههنا بمعنى التفاعل وهو
ليس **ثم اعلم** ان فيه مذهبين احدهما مذهب الكوفيين والآخر مذهب
البصريين فمذهب البصريين ان تقديم خبر ليس على ليس جائز لان ليس مشابه
للفعل الذى يكون مصدرًا بحرف النفى فى الصورة ومذهب الكوفيين ان تقديم خبر ليس على
ليس غير جائز لان ليس مشابه للفعل الذى يكون مصدرًا بحرف النفى فى المعنى **افعال**
المقاربة ما وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل جاء وحصوله
واخذ افيه الدنو الرجائى ان يكون للمتكلم ظن بقرب حصول الخبر للفاعل الدنو
الاخذى ان يكون للمتكلم جزم بقرب حصول الخبر للفاعل مع شروعه فى الخبر فالاول عسى
خبره لا يكون الا فعلًا مضارعًا مع ان اما كونه مضارعًا فلان عسى معناه مقاربة الشخص
الى فعل فى الاستقبال وذلك لا يتصور الا فى المضارع واما كونه مع ان فلان ان للطمع
والرجاء فيقوى بها معنى الترجى المقصود فى عسى وهو غير منصرف لان عسى متضمن
لانشاء الطمع والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها ثم فى عسى استعمالان
احدهما ان يذكر بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان المصدرية والثانى ان يذكر بعده فعل مضارع
مصدر بان فعلى الاستعمال الاول كان عسى من الافعال الناقصة وعلى الاستعمال الثانى كان
عسى من الافعال التامة تقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج
فى محل النصب خبره فيكون عسى ناقصة **فان قيل** خبر عسى محمول على اسم عسى وههنا لا يصح
الحمل لعدم صحة حمل الوصف على الذات **قلنا** هذه العبارة محمولة على تقدير المضاف اى
الاسم اى عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج **وقيل** ان المضارع مع ان مشابه
بالمفعول لان معناه الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء طمع فالمضارع مع ان

Marfat.com

وان لم یبق علی المفعولیة فی صورة الانشاء فهو مشابه بالمفعول الذی فی الخبر فالاولی فی الجواب ان یقال المضارع فی محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال الذی فیه اجمال ثم تفصیل وهو اوقع فی النفس علی هذین الاستعمالین عسی تامة وتقول فی الاستعمال الثانی عسی ان یخرج زید وفی هذا الاستعمال احتمالات احدها ان اسم عسی مشتمل علی المنسوب والمنسوب الیه فان قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب فهی ناقصة وان اقتصر علیه من غیر قصد اقامته مقام الاسم والخبر بمعنی قرب خروج زید فهی تامة والاحتمال الثانی ان یکون زید مرفوعا بانه اسم عسی وفی یخرج ضمیر الی زید ویخرج مع الضمیر فی محل النصب بانه خبر عسی والاحتمال الثالث ان هذا التراکیب من باب التنازع بین عسی ویخرج فی زید فان عمل الثانی کان اسم عسی ما استکن فیه من ضمیر زید وخبره ان یخرج وعلی هذین الاستعمالین ناقصة وقد یحذف ان من خبر عسی لان عسی مشابه لکاد وخبر کاد مضارع بدون ان فخبر عسی ایضا قد یکون بدون ان کما فی قول الشاعر شعر

عسی اللهم الذی امسیت فیه ۞ یکون وراءه فرج قریب ۞ والثانی کاد تقول کاد زید یجیء وقد تدخل ان علی خبر کاد لان کاد مشابه بعسی فخبر عسی مضارع مع ان فخبر کاد ایضا قد یکون مضارعا مع ان کما فی قول الشاعر قد کاد من طول البلی ان یمصحا

واذا دخل النفی علی کاد فهو ای النفی الداخل علی کاد کالافعال ای کالنفی الداخل علی سائر الافعال فی افادة نفی المضمون علی الاصح وقیل یکون للاثبات مطلقا سواء کان فی الماضی او فی المستقبل ما فی الماضی فبدلیل قوله تعالی وَمَا کَادُوا یَفْعَلُونَ فالمراد منه اثبات الفعل لا نفیه لئلا یکون مناقضا بقوله تعالی فَذَبَحُوهَا وَمَا فی المضارع فبدلیل تخطیة الشعراء قول ذی الرمة وبدلیل تسلیم ذی الرمة وتغیر ذی الرمة لم یکد بل لم یکد وهو هذا الرکیة رسیس الهوی من حب میة یبرح ۞ واجیب عن الدلیل الاول ان قوله تعالی وَمَا کَادُوا یَفْعَلُونَ یدل علی نفی الفعل فی الزمان وقوله تعالی فَذَبَحُوهَا یدل علی اثبات الفعل فی زمان اخر وانتفاء الفعل فی وقت واثباته فی وقت اخر لا یعد تناقضا وعن الدلیل الثانی بانه قد تخطی بعض الفصحاء مخطی ذی الرمة وتسلیمه وتغیر ذی الرمة لم یکد بل لم یکد

Marfat.com

وقال ان قول ذی الرمة مثل قوله تعالیٰ لم یکد یراها الایة وقیل یکون فی الماضی للاثبات وفی
المستقبل کالافعال تمسکا فی الدعوی الاولیٰ بقوله تعالیٰ وما کادوا یفعلون وفی الدعوی
الثانیة بقول ذی الرمة شعر اذا غیرّا بالهجر المحبّین لم یکد: رسیس الهوی من حبّ میّة یبرح: والثالث جعل وطفق وکرب واخذ وهی مثل کاد اوشك وهی مثل عسی
وکاد فی الاستعمال فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب قال فی بعض النسخ فعل التعجب
نظرًا الی ان التعریف انما یکون للجنس وفی بعض النسخ فعلا التعجب بصیغة التثنیة نظرًا الی
نوعی صیغته وفی بعضها افعال التعجب نظرًا الی کثرة افراده فان قیل التعریف انما یکون
للجنس لا للنوع ولا للافراد فکیف یصح صیغة التثنیة والجمع قلنا علی کل تقدیر
التعریف للجنس المفهوم فی ضمن التثنیة والجمع فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعًا
عن دخول الغیر لانه دخل فیه مثل لله درّه فارسًا وابهًا لانه لفظ وضع لانشاء التعجب قلنا
ان کلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ حتی یرد النقض فان قیل علی هذا التقدیر
ینقض بقوله قاتله الله من شاعر ولا مثل عشرة لانه فعل وضع لانشاء التعجب قلنا هذه
الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها فی التعجب بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او
نقول ان فعل التعجب ما وُضِع لانشاء التعجب فقط ولا یستعمل فی غیره وما ذکره من مواد
النقض فی الدّعاء وله صیغتان ما افعله ای احدهما ما تضمن له ترکیب ما افعله فان قیل
ان قوله ما افعله خبر مبتدأ محذوف ای احدهما ما افعله فالعبارة تشعر بان ما افعله صیغة
التعجب لیس کذلك بل صیغة التعجب افعل لا ما افعله قلنا ان خبر مبتدأ محذوف ایضًا
وهو قوله صیغة الفعل الذی تضمنه ما افعله فان قیل انّ تضمن فعل وما افعل
فاعل الفاعل لا یکون الا اسمًا مفردًا وما افعله جملة فکیف یکون فاعلا قلنا ان فاعل الفعل
محذوف وهو لفظ ترکیب مضافا الی ما افعله وافعِلْ به الثانی ما یتضمن له ترکیب افعِلْ به فان
قیل لما کان افعَلَ وافعِلْ به من صیغ التعجب ینبغی ان یکون اکرم فی اکرم زید وعمرًا واکرم
فی اکرم زیدا من صیغ التعجب لانه ایضًا علی افعَلَ وافعِلْ قلنا ان ما افعَلَ وافعِلْ
من صیغ التعجب بشرطان یکون فی هذین الترکیبین ای بزیادة کلمة ما مع الضمیر

المبتدأ
افعل
افعل

Marfat.com

فی الاول و بزیادۃ الجار والمجرور فی الثانی وھما غیر متصرفین لانھما لما نقلا الی معنی التعجب
جریا مجری الامثال و فی الامثال لا یتصرف فکذلک لا یتصرف فیھما مثل ما احسن زیدا
واحسن بزید ولا یبنیان الا ما یبنی منه افعل التفضیل لمشابھتھما له من حیث ان کلا
منھما للتاکید والمبالغة اما کون اسم التفضیل للتاکید والمبالغة فلما فیه من الزیادة
فی الفعل المستلزم لتقریر الفعل ففیه تاکید وتقریر للفعل واما کون فعل التعجب
للمبالغة والتاکید فلانه لا یتعجب من الشئ الا اذا زاد علی غیرہ فی الصفة ویتجاوز
حد اشکاله فلا جرم یکون فیه من الزیادة المقدرة لتاکید اصل الفعل تقریر وکذا
لا یبنیان الا للفاعل کاسم التفضیل **فان قیل** ھذا ینقض بمثل ما اشتھی لطعامک
وما امقت الکذب لانه فعل تعجب بمعنی المفعول لان معنی الاول المشتھی او المرغوب
ومعنی الثانی الممقوت او المکروہ **قلنا** ھذا شاذ لا اعتبار له ویتوصل فی الممتنع بمثل ما
اشد استخراجه و اشد باستخراجه ای یبنی صیغة التعجب من الفعل الذی یدل علی شدة وقوة
ویذکر مصدر الفعل الممتنع علی سبیل المفعول فی الاول علی سبیل الجار والمجرور فی الثانی
ولا یتصرف فیھما بتقدیم وتاخیر لانھما بعد النقل الی التعجب جریا مجری الامثال فلا یغیران
کما لا یغیر الامثال **فان قیل** عدم التصرف بالتقدیم یستلزم عدم التصرف بالتاخیر وکذا
بالعکس فلو اکتفی باحدھما لکفی **قلنا** ان ذکر التاخیر انما ھو للتاکید لا للتاسیس **و**
نقول ان کل واحد منھما وان لم ینفصل عن الاخر بالوجود لکن ینفصل عنه بالقصد
فکانه اعتبر القصد والانفصال واجاز المازنی الفصل بالظرف لانه مسموع من العرب
نحو ما احسن بالرجل ان یصدق وما ابتداء **فان قیل** ان ما مبتدأ وابتداء خبرہ
والخبر محمول علی المبتدأ وھھنا لا یصح الحمل والا لزم حمل الوصف علی الذات وھو لا یجوز **قلنا**
ان الابتداء مصدر بمعنی المفعول ای مبتدأ او علی تقدیر المضاف ای ذو ابتداء او علی حذف یاء
النسبة ای ابتدائیة ونکرہ بمعنی شئ لان النکارة مناسب للتعجب لان التعجب یکون فیما خفی
سببه عند سیبویه وما بعدھا الخبر وموصولة عند الاخفش وما بعدھا صلة
والموصول مع الصلة مبتدأ والخبر محذوف ای الذی احسن زیدا شئ عظیم وبه فاعل عند

یکون محمولا

زیدا

Marfat.com

سیبویہ فان قیل ان بہ مرکب من الجار والمجرور فکیف یکون فاعلا قلنا المراد بمجرور الباء فقط من قبیل ذکر الکل وارادۃ الجزء فان قیل ان وصول الفعل الی الفاعل بالذات فکیف یوصل بالباء قلنا الباء زائدۃ فان قیل لما کانت الباء زائدۃ ینبغی ان یجوز حذفہا قلنا الباء زائدۃ لازمۃ فلا تحذف الا اذا کان المتعجب منہ ان مع صلتہا نحو ما احسن بالرجل ان یقول ای بان یقول علی ما ہو القیاس فلا ضمیر فی افعل لئلا یلزم تعدد الفاعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدیۃ علی ان یکون ہمزۃ احسن للصیرورۃ لا للتعدیۃ او زائدۃ علی ان یکون احسن متعدیا بنفسہ ففیہ ضمیر فہو فاعلہ **افعال المدح والذم** ما وضع لانشاء مدح او ذم **فان قیل** ہذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ امدح واذم لانہما ایضا وضعا لانشاء مدح او ذم مع انہما لیسا من افعال المدح والذم **قلنا** المراد ہہنا ما وضعت لانشاء مدح او ذم ومشہورۃ بہذا اللقب عند النحاۃ وہما وان کانا موضوعین لانشاء المدح او الذم لکنہما لیسا بمشہورین بہذا اللقب عندہم فمنہا نعم وبئس **فان قیل** ان عدہما من الافعال لا یصح لانہ لیس فعل من الافعال بہذا الوزن **قلنا** انہما فی الاصل علی فعل بفتح الفاء وکسر العین ثم نقل کسر العین الی الفاء للتخفیف وہذہ لغۃ مشہورۃ وفیہما لغات اخر غیر مشہورۃ وشرطہما ان یکون الفاعل معرفا باللام الذہنی لان المقصود بہما المدح او الذم المعلوم الذہنی فینبغی ان یکون اللام ایضا ذہنیا لیطابق الملفوظ للمقصود نحو نعم الرجل ومضافا الی المعرف بہا نحو نعم صاحب الرجل ومضمرا مبینا بنکرۃ منصوبۃ نحو نعم رجلا او بما مثل فنعما ہی تامۃ بمعنی الشیء المعرف عند سیبویہ لکونہ فاعل نعم وہی مخصوص وبعد ذلک المخصوص لبیان الفاعل **فان قیل** المخصوص قد یتقدم علی الفعل کما صرح بہ فی المفتاح **قلنا** ان بعدیۃ المخصوص انما ہو بحسب الغالب لا بحسب الکلیۃ وہو مبتدأ وما قبلہ خبرہ **فان قیل** الجملۃ الواقعۃ خبرا لابد فیہا من عائد الی المبتدأ ولا ضمیر ہہنا **قلنا** ان لام التعریف قائم مقام الضمیر او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زید فعلی الوجہ الاول نعم الرجل زید جملۃ واحدۃ وعلی الثانی جملتان الاول فعلیۃ والثانی اسمیۃ

Marfat.com

وشرطه مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل وبين المعبر والمعبر عنه المطابقة شرط **فان قيل** هذا ينقض بمثل نعم الاسدين لانه ليس بينهما مطابقة في الجنس **قلنا** المطابقة في الجنس اعم من ان يكون حقيقيًا مثل نعم الرجل زيد اوتأويليًا مثل نعم الاسد اى نعم الشجاع زيد **فان قيل** هذا منقوض بمثل قوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا لانه ليس مطابقة في الافراد والجمعية **فاجاب** المصنف بقوله وبِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا وشبهه متأول بتقدير مثل اى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **فان قيل** هذا منقوض بمثله قوله تعالى نِعْمَ الْعَبْدُ ط وَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ لانه لا مخصوص فيه والمخصوص ضروري في هذه الافعال فاجاب المصنف بقوله وقد يحذف المخصوص للقرينة عليه مثل نعم العبد اى ايوب والقرينة عليه سياق الاية وَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ اى نحن والقرينة عليه صدر الاية وهو قوله تعالى وَالْاَرْضَ فَرَشْنٰهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ ط وَسَاءَ مثل بئس في افادة الذم والاحكام والشرائط ومنها جامد او فاعله ذا ولا يتغير لاجرائها مجرى الامثال التي لا يتغير فيها **فان قيل** لم فصله عن نعم وبئس مع اشتراكهما في الاحكام المذكورة **قلنا** انما فصله عنهما لاختصاصه بالاحكام الخاصة فيما سيأتي وبعده المخصوص لبيان الفاعل وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين في نعم من انه مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف فجنس ازيد على الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث العامل في الحال والتميز هو جب في جذا **فان قيل** الاصل هي المطابقة بين الحال صاحبها وهو الفاعل دون المخصوص فلم طابق الحال المخصوص دون الفاعل وكذا حال التميز **قلنا** نعم لكن لما تكن المطابقة مع الفاعل لعدم التصرف فيه طابق الحال والتميز لما هو عبارة عن الفاعل اعني المخصوص لما فرغ عن بحث الفعل شرع في بحث الحرف فقال الحرف ما دل على معنى في غيره يرد عليه ان الحرف لا يدل على معنى كائن في نفسه فكيف

Marfat.com

یدل علی معنی کائن فی غیرہ وایضًا لما کان الحرف الاعلی معنی کائن فی غیرہ کان ذلک المعنی معنی الغیر لامعناہ اجیب عنہما ان عبارۃ المصنف محمولۃ علی حذف المتعلق وجعل فی معنی الباء السببیۃ فیکون المعنی الحرف ما دل علی معنی متعلق بسبب غیرہ ثم الحرف اثنان وعشرون قسمًا لان الحرف لا تخلو امّا عاملۃ او غیر عاملۃ فالحرف العاملۃ اما عاملۃ فی الفعل وعاملۃ فی الاسم فالعاملۃ للفعل ما ناصبۃ لہ او جازمۃ فالناصبۃ اربعۃ کما فی قول الناظم بیت اَنْ وَلَنْ کَیْ اِذَنْ این چار حرف معتبر ۔ نصب مستقبل کنند این جملہ دائم اقتضاء والعاملۃ فی الاسم لا تخلو اما عاملۃ فی الاسم الواحد او فی الاسمین فالعامل فی الاسم الواحد اما ناصبۃ الاسم او جارۃ لہ فناصبۃ ستۃ کما فی قول الناظم بیت واو یا ہمزہ والا یا وای ہیا ۔ ناصب اسم اند آوہ والجارۃ ثمانیۃ عشر حرفًا سمیت بالحروف الجارۃ کما فی قول الناظم بیت نوع اول ہفدہ حرف جر بود میدان یقین ۔ الخ والعاملۃ فی الاسمین اما رافعۃ للاول وناصبۃ للثانی او بالعکس فالاول ما ولا المشبہتین والثانی اما فی موجب او فی غیر موجب فالاول ہی الحروف المشبہۃ بالفعل وہی ستۃ کما فی قول الناظم اِنَّ وَاَنَّ کَاَنَّ لَیْتَ لٰکِنَّ لَعَلَّ ۔ ناصب اسم اند الخ والثانی لا التی لنفی الجنس والحروف الغیر العاملۃ خمسۃ عشر حرفا لانہا اما مزدواخل لفعل فقط او مزدواخل لاسم فقط او غیر مختصۃ باحدہما فالاول لا یخلو اما محل ورودہ اول الفعل واخرہ فان کان محل ورودہ اول الفعل فایضًا لا یخلو اما لتحقیق الفعل او تعلیقہ او تخضیضہ فالاول حرف التوقع وہی قد والثانی حروف الشرط وہی ان ولو واما والثالث حروف التحضیض وہی ہلا والا ولولا ولوما وان کان محل ورودہ اخر الفعل فایضًا لا یخلو اما ان یکون لتانیث الفعل ولتاکیدہ فالاول تاء التانیث والثانی نونا التاکید الثقیلۃ والخفیفۃ وان کان من دواخل الاسم فقط فہو التنوین باقسامہ سوی تنوین الترنم وان کان غیر مختص باحدہما فایضًا لا یخلو اما ان یخل المبنی بسقوطہ او لا الثانی حروف الزیادۃ وہی ان وان وما ولا ومن والباء واللام والاول ایضًا لا یخلو اما ان دل علی اشتراک ما بعدہا لما قبلہا او لا الاول ہی الحروف العاطفۃ العشرۃ کما فی قول الناظم بیت واو فا ثم حتی الخ والثانی ایضًا لا یخلو اما لایقاظ المخاطب او لزجر المخاطب او لشک المتکلم او لا یجاب ما قبلہا

Marfat.com

لو لبعيس المبهم أو لتاويل المركب بالمفرد فالاول حروف التنبيه وهي ها والا وأما والثاني حرف الرجوع وهي كلا فقط والثالث حرفا الاستفهام وهي الهمزة وهل والرابع حروف الايجاب وهي نعم وبلى واى وأجل وجير وان والخامس حرفا التفسير وهما اى وأن والسادس حروف المصدر وهي ما وأن وان قوله ومن ثمه احتاج الى اسم او فعل

حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه **يرد عليه** ان معنى الافضاء الوصول فكيف يصح تفسيره بالايصال في قول الشاعر اى ايصاله **اجيب عنه** ان معناه الوصول لما عدى بالباء صار معناه الايصال وقدم الحروف الجارة على سائرها لانها كثيرة والعزة للتكاثر وسميت هذه الحروف حروف الجارة لانها تجر معاني الافعال الى مدخولها اولان اثرها جر المدخول ثم الحروف الجارة على ثلثة اقسام لانها أما حروف فقط وأما مشتركة بين الاسمية والحرفية وأما مشتركة بين الفعلية والحرفية فالاول احد عشر حرفا والثاني خمسة حروف والثالث حروف قوله وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب واو ها **يرد عليه** ان عدها من الحروف الجارة لا يصح لانها ليست بجارة بل الجارة هي رب التي تقدر بعد الواو **واجيب عنه** ان عدها من الحروف الجارة بطريق المجاز لقيامه مقام رب قوله وواو القسم وتاؤه وعز وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا من للابتداء اى لابتداء الغاية **يرد عليه** ان اضافة الابتداء الى الغاية لا يصح لان الابتداء عبارة عن اول الشئ والغاية عبارة عن اخر الشئ فهما في طرفي النقيض في الاضافة لابد من المناسبة بين المضاف والمضاف اليه **اجيب عنه** المراد بالغاية المنتهى اطلاقا لاسم الجزء على الكل او المراد بالغاية الغرض وهو الفعل لانه مقصود الفاعل وهم يطلقون الغاية على المقصود ولذا سمي الملك بالعلة الغائية لانه مقصود المالك وعلامة من الابتدائية ان يصح ابتدأ الى او ما يفيد فائدتها في موضعها فالاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه قوله او التبيين وعلامته وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذي هو الاوثان

Marfat.com

والتبعيض وعلامته وضع لفظ بعض فی موضعه نحو اخذت من الدراهم ای بعض الدراهم وزائدة وهی التی لایخل المعنی بسقوطها فی غیر الموجب نحو ماجاءنی من احد خلافا للکوفیین والاخفش فانهم یجوّزون زیادتها فی الموجب ایضاً مستدلین بنقولهم وقد کان من مطر فاجاب بقوله وقد کان من مطر وشبهه متأول بکونها للتبعیض او للتبیین ای کان بعض مطر اوشیٔ من مطر اوهو وارد علی سبیل الحکایة والی للانتهاء ای لانتهاء الغایة **یرد علیه** ان اضافة الانتهاء الی الغایة لایصح لانه اضافة الشیٔ الی نفسه والاضافة نسبة تقتضی المغایرة بین المضاف والمضاف الیه **اجیب عنه** المراد بالغایة المسافة اطلاقا لاسم الجزء علی الکل فیکون من قبیل اضافة الجزء الی الکل **او** المراد بالغایة الفعل لان الغایة عبارة عن المقصود ولاشک ان الفعل مقصود الفاعل ومعنی مع قلیلاً کقوله تعالی وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَالِكُمْ ای مع اموالکم وحتی کذلک ومعنی مع کثیراً نحو اکلت السمک حتی راسها ای مع راسها ویختص بالظاهر لانها لو دخلت علی المضمر لتبدل الضمیر المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها علی الضمیر استدلالا بما وقع فی بعض اشعار العرب کما فی قول الشاعر فتی حتاک یا ابن ابی زیادة لکن استدلاله ضعیف بوجوه الاول انه قیاس غیر الشعر علی الشعر وهو ضعیف لانه یجوز فیه مالا یجوز فی غیره والثانی انه قلیل والقلیل فی حکم العدم والثالث عدم معلومیة صاحبه لذلک قال الشارح والجمهور یحکمون بشذوذه وفی للظرفیة ای لظرفیة مدخولها حقیقة نحو الماء فی الکوز ومجازا نحو النجاة فی الصدق ومعنی علی قلیلاً کقوله تعالی لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ای علی جذوع النخل والباء للالصاق نحو مررت بزید **یرد علیه** ان الباء فی هذا المثال لیس لافادة لصوق المرور بزید لانک تقول مررت بزید مع انه بینک وبین زید مسافة بعیدة **اجیب عنه** ان هذا مثال للالصاق المجازی ای مررت بمکان یقرب منه زید من قبیل ذکر الحال وارادة المحل **یرد علیه** ان الاقتصار علی مثال الالصاق المجازی لیس علی ماینبغی لخفائه بل الاولی مثال الالصاق الحقیقی نحو به داء کما لایخفی

Marfat.com

اجیب عنه ان ذکر مثال الالصاق المجازی وترک الحقیقی لخفاء المجازی وظهور الحقیقی
والاستعانة ای لجعل مدخوله معاونًا للفاعل فی صدور الفعل عنه نحو کتبت بالقلم
والمصاحبة ای لجعل ما بعدها مصاحبًا لما قبلها فی تعلق الفعل منهما نحو اشتریت
الفرس بسرجه ای مع سرجه یرد علیه ان المتبادر من شراء الفرس مع السرج کونه
ملصقًا بالفرس وهذا بعینه معنی الالصاق فیلزم التکرار فی عبارة المصنف اجیب عنه
انه لا یستلزم ان یکون السرج حال شراء الفرس ملصقا به فان المصاحبة لا یستلزم
الالصاق بخلاف العکس فان الالصاق یستلزم المصاحبة اذ لا یتصور الالصاق بدون المصاحبة
لان الخاص لا یتصور بدون العام والعام یتصور بدون الخاص هذا حاصل الزبدة
والمقابلة ای لجعل مدخوله عوضًا عن شیء آخر نحو بعت هذا بذاک والتعدیة ای
لجعل الفعل اللازم متعدیا بتضمنه معنی التصییر بادخال الباء علی فاعله نحو ذهبت بزید
ای صیرته ذاهبا یرد علیه ان التعدیه لا یختص بالباء لوجودها فی جمیع الحروف
الجارة اجیب عنه ان للتعدیة معنیین احدهما تضمین الفعل معنی التصییر وثانیهما
ایصال الفعل الی معموله فالمراد بالتعدیة ههنا المعنی الاول وهذا مختص بالباء
والظرفیة نحو جلست بالمسجد زائدة فی الاستفهام والنفی قیاسًا فقوله قیاسا مصدر
باعتبار الموصوف المحذوف ای زیادة قیاسیة ویحتمل التمیز ایضًا لاستقامة المعنی مثال
الاستفهام نحو هل زید بقائم وذکره مثال هل دون الهمزة لانها لا تزاد مع الهمزة قیاسًا
فلا یقال ازیدٌ بقائم ومثال النفی نحو ما زید بقائم وفی غیره سماعًا نحو بحسبک زید کفی بالله
شهیدا والقی بیده واللام للاختصاص سواء کان الاختصاص بسبب الملک نحو المال لزید
او غیره نحو الجل للفرس واللتعلیل ای بیان علیة شیء لشیء سواء کانت ذهنیة نحو ضربته
للتادیب فان تادیبه علة غائیة للضرب مقدم فی الذهن ومؤخر فی الوجود وبینهما تفاوت
اعتباری لا حقیقی فان الضرب باعتبار انه مؤلم للمضروب یسمی ضربًا وباعتبار انه مورث
للاخلاق الحسنة فی المضروب یسمی تادیبًا او خارجیة نحو خرجت لمخافتک وبمعنی عن مع القول
نحو قلت لزید انه لم یفعل الشر وزائدة نحو ردف لکم بعض الذی تستعجلون وبمعنی الواو

Marfat.com

فی القسم للتعجب نحو للهِ لا یُؤَخِّرُ الْاَجَلُ ویستعمل فی الامور العظام لا فی الامور الحقیرة
لان التعجب انما یکون فیما هو عظیم الشان لا فیما هو حقیر الشان ورُبَّ للتقلیل ولها صدر
الکلام لتدل علی انشاء التقلیل من اول الامر مختصة بنکرة موصوفة لانها لتقلیل
نوع مبهم من الجنس وهو یحصل بالنکرة فلا حاجة الی المعرفة الی موصوفه لتحقیق
التقلیل الذی هو مدلول رُبَّ لان الشئ الموصوف اخص واقل من غیر الموصوف یرد علیه
ان قوله حیوان ماشٍ فالحیوان فیه موصوف ای بالماشی مع انه غیر اقل من الحیوان
المطلق بل مساوٍ له اجیب عنه المراد بالقلة بحسب العقل لا فی الوجود ولا شک ان
الحیوان الماشی فی نظر العقل اقل من الحیوان المطلق او نقول ان هذا الدلیل
فیما لم یکن المقید مساویًا للمطلق وهذا المقید مساوٍ للمطلق علی الاصح یرد علی
المصنف لما کان رُبَّ لانشاء التقلیل صلًا فیکون فی معنی التکثیر مجازا ضرورة لعدم
القائل بالاشتراک فالمناسب ان لا یحتاج فی المعنی الاول الی القرینة ویحتاج فی
المعنی الثانی مع ان الامر بالعکس اجیب عنه انه فی معنی التکثیر مجاز متعارف وفی التقلیل
حقیقة مهجورة والحقیقة المهجورة یحتاج الی القرینة دون المجاز المتعارف وفعلها ماضٍ لانها
للتقلیل المحقق وذلک لا یتصور الا فی الماضی نحو ربَّ رجل کریم لقیته محذوف غالبًا
لوجود القرائن نحو رُبَّ رجلٍ کریم فی جواب من قال بمن لقیتَ یرد علیه نحو
قوله تعالی رُبَمَا یَوَدُّ الَّذِیْنَ لان فعلها مضارعٌ لا ماضٍ اجیب عنه انه وان کان
مضارعًا لکنه نازلٌ منزلة المحقق لکونه مقطوع الوجود فی المستقبل لصدق الوعد
او انه بتقدیر کان ای ربما کان یود الذین اه وان کون فعلها ماضیا مخصوص بما اذا لم یکن
مکفوفة بما وقد تدخل علی ضمیر مبهم لیس له مرجع معین یقصد الرجوع الیه انه لا
مرجع له لان کل ضمیر لابد له من المرجع کما یدل علیه حده ممیز بنکرة منصوبة لرفع
الابهام عن ذلک الضمیر والضمیر مفرد مذکر لان المقصد من هذا الضمیر الابهام والمفرد
المذکر ادخل فی الابهام فکان اولی من غیره خلافا للکوفیین فی مطابقة التمیز لان الاصل
مطابقة التمیز مع الممیز وتلحقها ما فتدخل علی الجمل لانها بسبب لحوق ما الکافة خرجت

Marfat.com

عن العمل فلا یشترط ان یکون مدخولها صالحًا لعملها نحو ربما یود الذین کفروا
یرد علیه ان نحو بما ضربته بسیف صیقل لحقتها ما الکافة ولم تخرجها عن العمل
اجیب عنه ما فیه زائدة لا کافة وواوها تدخل علی نکرة موصوفة لانها بمعنی
رب وهی تدخل علی نکرة موصوفة فکذا هذه نحو شعر وبلدة لیس بها انیس الا الیعافیر
والعیس یرد علیه ان سیبویه رئیس النحاة وهو قائل بکون هذه الواو للعطف
فکیف یصح القول بکونها جارة اجیب عنه ان المصنف فی هذه الواو ذهب الی مذهب
الکوفیین وهم قائلون بکونها للعطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصیرورتها بمعنی رب لان مذهب سیبویه محل الاعتراض وهو ان کون هذه الواو للعطف
ظاهر اذا کانت فی وسط الکلام واما اذا کانت فی اول الکلام فلابد له من تقدیر المعطوف
علیه والتقدیر خلاف الاصل وواو القسم انما یکون عند حذف الفعل لان الواو
اکثر استعمالا فی القسم فعند حذف الفعل یسبق الذهن الیه یرد علیه ان الباء ایضا
کثیر الاستعمال فی القسم فینبغی ان یلزم معها حذف الفعل کما لزم مع الواو ولیس کذلک
بل الباء انما یکون عند حذف الفعل وذکره اجیب عنه الواو اکثر استعمالا من اصلها
لعنی الباء فلزم معها حذف الفعل وزیادة الباء للتفاوت الواقع بینهما فی القلة والکثرة
وایضا لو جامع الواو وذکر الفعل کما جاز حذفه لزم المساواة بین الاصل والفرع لغیر السوال
حظا للواو عن درجة الاصل بتخصیصه باحد القسمین اعنی غیر السوال مختصة بالظاهر
حظا للفرع عن درجة الاصل بتخصیصه باحد القسمین وهو الظاهر یرد علیه ان حظ الفرع
عن الاصل یحصل بتخصیصه بالضمیر ایضا فلم خص الظاهر اجیب عنه انما خص الظاهر
للاصالة یرد علیه ان الظاهر اصل بالنسبة الی المضمر والباء اصل بالنسبة الی الواو
فالاولی ان یختص الباء بالظاهر والواو بالمضمر رعایة للتناسب اجیب عنه نعم فی هذا الاختصاص
رعایة المناسبة لکن فی العکس رعایة التعادل والتعادل اولی من المناسبة والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالی حظا للفرع وهو التاء عن الاصل وهو الواو وتخصیصها بمظهر اخر غیر اسم الله فلم خص اسم الله
اجیب عنه انما خص اسم الله لانه اصل فی باب القسم والباء اعم منهما فی الجمیع یرد علیه

Marfat.com

ان اعمية الباء من الامور المذكورة بملاحظة وصف الاختصاص يقتضي عدم استعمالها
في عكوسها وليس كذلك لانها مستعملة في عكوسها ايضاً لانها لو لم تستعمل في عكوسها
لا يصح الحكم بعمومها من الواو والتاء وهذا تناقضٌ ظاهر لان عموم الباء من الواو
يقتضي استعمالها في عكوسها وكون الباء مختصة بالامور المذكورة يقتضي عدم استعمالها
في عكوسها وهذا ليس الا تناقضا اجيب عنه المراد بالجميع جميع الامور المذكورة وفيه
احتمالان احدهما جميع الامور المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص
والاخر جميع الامور المذكورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول
لا الثاني والاعتراض انما يرد على الاحتمال الثاني ويتلقى القسم باللام وان وفي النفي مثال
اللام والله لزيد قائم مثال ان والله ان زيداً القائم مثال النفي والله ما زيد بقائم يرد عليه
مثل قوله تعالى تَاللّٰهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ لانه قسم لغير السؤال مع ان جوابه لم يصدر
باحد الحروف الثلثة فكيف يصح قول الشارح اي بجواب القسم الذي لغير السؤال باحد
الحروف الثلثة اجيب عنه ان جواب هذا القسم ايضاً مصدر باحد الحروف الثلثة وهو
حرف النفي لكن النفي اعم من ان يكون لفظا او تقديراً وفي هذا المثال النفي مقدر يعني
تَاللّٰهِ لَا تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ وقد يحذف جوابه اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء
الجملة نحو زيد والله قائم او تقدمه ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد قائم والله لان
ان القسم مستغنٍ عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل على جوابه وهي الجملة
يرد عليه ان هذه الجملة مؤدية بمعنى الجواب فلم سميت بالدال على الجواب لا بعين الجواب
اجيب عنه انما سميت بالدال عليه لا بعينه لعدم تصدرها بعلامات جواب القسم
وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد وعلى للاستعلاء نحو زيد على السطح
وقد تكونان اسمين يدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من
فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو لَيْسَ كَمِثْلِهٖ شَيْءٌ وانما حكم بزيادة
الكاف دون المثل لان زيادة ما هو على حرف واحد لا سيما اذا كان من قسم الحروف اولى
وايضا المقصود نفي المثل لا نفي مثل مثله لو لم يكن الكاف زائدة لكان تقديره ليس

Marfat.com

مثل مثله شئ وقيل المثل زائد دون الكاف لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه
لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل وقيل ليس بشئ منهما زائد الان الاعمال اولى من الاهمال
وما قيل ان فيه نفي مثل مثله لا نفي مثله والمقصود نفي مثله فتقول ان نفي مثل المثل
يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح وتكون اسما بمعنى
المثل ع يَضْحَكْنَ عن كالبرد المنهمّ ÷ ويخص بالظاهر لاستثناء الضمير بدخول مثل
ونحوه مذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر يرد على المصنف بين
قوليه تنافيا ظاهرا لان قوله مذ ومنذ الزمان يدل على انهما موضوعان للزمان وقوله
للابتداء يدل على انهما موضوعان للابتداء اجيب عنه انه لا تنافي بينهما لان معنى قوله
ان مذ ومنذ للزمان اي انهما موضوعان للزمان الماضي او الحاضر وذلك الزمان
مبدأ زمان الفعل المثبت والمعنى في صورة الماضي او ذلك الزمان جميع زمان الفعل المثبت
او المنفي في صورة الحاضر مثال الاول سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة
كذا فان معناهما ابتداء سفري وعدم رؤيتي كان هذه السنة الماضية وامتد الى الان ومثال
الحاضر ذكره بقوله ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع مدة عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عندنا ويحتمل ان يحصل الاول مثالا للابتداء ايضا بتقدير مضاف اي ابتداء عدم رؤيتي
دخول شهرنا والدخول عام صالح للابتداء يرد عليه ان هذين المثالين لا يكونان مثالين
للظرفية لان الظرفية انما يكون في الحاضر جميع اجزاء الشهر او اليوم ليست حاضرة عند
المتكلم بل بعضها وهو زمان التكلم اجيب عنه الحضور اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا
فجميع اجزائهما وان لم تكن حاضرة حقيقة لكنها حاضرة اعتبارا بجعل المتكلم حاضرا او ان مضى
بعضها وحاشا وعدا وخلا للاستثناء فان كان ما بعدها منصوبا فهي افعال فذكرت
في باب الاستثناء وان كان ما بعدها مجرورا فهي حروف جارة فذكرت هنا الحروف
المشبّهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرباعية والادغام وفتح
الاول واما معنى فلان معانيها معاني الافعال يرد عليه ان هذه الحروف ستة
فالمناسب ان يعبر بصيغة جمع القلة اي الاحرف المشبهة بالفعل اجيب عنه نعم لكن

Marfat.com

لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن هذه ايضا بصيغة جمع الكثرة طردا للباب مع ان استعمال كل واحد منهما موضع الاخر جائز نحو ثلثة قروء مع وجود الاقراء على ان هذه الحروف الموحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ حد جمع الكثرة وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليتَ ولعلّ لها صدر الكلام لتدل من اول الامر على قسم من اقسام الكلام سوى انّ فهي بعكسها اى بعكس باقيها على حد في المضاف والا يلزم تعكيس الشئ من نفسه ومعنى العكس انها تقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشئ اخر لتمام الكلام يرد عليه ان تعلقه بشئ اخر لا يقتضى عدم صدارتها لجواز ان تكون مقدما على متعلقها ايضا اجيب عنه انها لو قدمت على متعلقها لالتبست بان المكسورة في الكتابة يرد عليه انه على هذا التقدير يلزم الالتباس في التلفظ ايضا فلم يتعرض له اجيب عنه لم يتعرض له لذكره سابقا في بحث المبتدأ والخبر يرد عليه انه لم يحمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة كما حمله صاحب المتوسط اجيب عنه ان المعنى الاخير مستفاد من مجرد الاستثناء فلو حمل العكس عليه يكون حمل الكلام على التاكيد والتاسيس اولى من التاكيد وايضا لو حمل العكس على المعنى الاخير لكان حمل الكلام على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضى جواز دخولها في صدر الكلام وهو فاسد تلحقها ما الكافة فتلغى على الاصح وتدخل على الافعال لانها خرجت عن العمل بسبب الكافة فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا لعملها فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد يرد عليه ان انّ المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فكيف يصح قوله وان مع جملتها الخ اجيب عنه ان الاطلاق على ما بعدها باعتبار ما كان قبل دخولها عليها ومن ثمة وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء لكونه موضع جملة لان التكلم بالمفرد اتيا باطل لعدم افادتها فائدة تامة ولو فتحت لكان تكلما بالمفرد وبعد القول لان مقولة القول لا تكون الا جملة والموصول لا مع صلة الموصول لا تكون الا جملة وفتحت فاعله لان الفاعل لا يكون الا مفردا او مفعوله لان المفعول لا يكون الا مفردا او مبتدأ

Marfat.com

لان المبتدأ لا یکون الا اسما مفردا ومضافا الیہما لان المضاف الیہ لا یکون الا مفردا وقالوا لولا انك لانہ مبتدأ لان لولا اما امتناعیة او تحضیضیة وبعد لولا الامتناعیة مبتدأ محذوف الخبر المبتدأ لا یکون الا مفردا وبعد لولا التحضیضیة فاعل لفعل محذوف والفاعل لا یکون الا اسما مفردا ولولا انك لانہ فاعل لای بعد لو الشرطیة فاعل لفعل محذوف والفاعل لا یکون الا اسما مفردا فان جاز التقدیر ان جاز الامران مثل من یکرمنی فانی اکرمہ والمراد بہ کل ترکیب یکون ان مع اسمہا وخبرہا جملة واقعة جزاء الشرط فہہنا جواز الامرین الکسرة والفتحة اما الکسرة فلان ان المکسورة مع اسمہا وخبرہا جملة اسمیة واقعة جزاء الشرط واما الفتحة فلان ان المفتوحة مع اسمہا وخبرہا مأولة بتاویل المفرد مبتدأ وخبرہ محذوف وذا بالعکس ای اکرامی ثابت لہ او فجزاءہ اکرامی واذا انہ عبد القفا واللہازم المراد بہ کل ترکیب یکون ان مع اسمہا وخبرہا وقعت بعد اذا للمفاجاة فیجوز فیہا الکسر والفتح اما الکسر فلانہا مع اسمہا وخبرہا جملة اسمیة وقعت بعد اذا للمفاجاة واما الفتح فلانہا مع اسمہا وخبرہا بتاویل المفرد مبتدأ محذوف الخبر ای اذا عبودیتہ للقفا واللہازم ثابت وتمام البیت شعر کہنت اری زیدا کما قیل لسید ؛ اذا انہ عبد القفا واللہازم وشبہ فیہن جملة اشباہہ قولہم اول ما اقول انی احمد اللہ ان جعلت ما موصولة او موصوفة کان المعنی اول مقولاتی فحینئذ تعین الکسر لان مقول القول لا یکون الا جملة وان جعلت مصدریة کان المعنی اول قوالی فی تعین الفتح لان اول الاقوال ہو المعنی المصدری الذی ہو معنی ان المفتوحة ولذلك جاز العطف علی اسم ان المکسورة لفظا او حکما بالرفع لان ان المکسورة لا تتغیر معنی الجملة فہی فی حکم العدم فاعتبر فی اسمہا الرفع المحلی دون المفتوحة لانہا تغیر معنی الجملة فلم تکن فی حکم العدم فلم یعتبر فی اسمہا الرفع المحلی ویشترط مضی الخبر لفظا او تقدیرا لانہ لو لم یقدم الخبر علی المعطوف لا لفظا ولا تقدیرا یلزم اجتماع العاملین علی اعراب واحد وہو لا یجوز خلافا للکوفیین فان ان عندہم عامل فی الاسم لا فی الخبر فلا یلزم اجتماع العاملین علی اعراب واحد ولا اثر لکونہ مبنیا لان المحذور المذکور مشترک بین المعرب والمبنی خلافا للمبرد الکتابی فی مثل انك وزیدا ذاہبان فانہا لما لم تعمل فی الاسم بواسطة البناء فکانہا لم تعمل

Marfat.com

فی الخبر فلا یلزم اجتماع العاملین علی اعراب واحد ولکن کذلک لانه لا یتغیر معنی الجملة
لان معناه الاستدراک وهو لا ینافی المعنی الاصلی کالتاکید لا ینافیه ولذلک دخلت
اللام مع المکسورة لان اللام لتاکید معنی الجملة مثل ان المکسورة فلا یتنافیان فیزدوجها
لان اللام لتاکید معنی الجملة وان المفتوحة تغیره وبینهما تنافٍ علی الخبر وعلی الاسم
اذا فصل بینه وبینها او علی ما بینهما لان فیما عدا هذه الصور یلزم توالی حرفی التاکید
والابتداء یرد علیه لم اختاروا تقدیم ان دون اللام اجیب عنه انما اختاروا تقدیمها
ترجیحا للعامل علی غیر العامل وفی لکن ضعیف لانها وان لم یتغیر معنی الجملة لکنها لا توافق
اللام مثل ان واما جوازه فبدلیل قول الشاعر شعر مجاورا السعدی باسعاد سعیدة
ولکننی من صبها لعمید ؛ وتخفف ان المکسورة لثقل التشدید وکثرة الاستعمال
فیلزمها اللام لئلا یلزم الالتباس بان النافیة فی صورة الالغاء واما صورة الاعمال
فمحمولة علی صورة الالغاء طردا للباب ویجوز دخولها علی ما فعل من افعال المبتدأ لان الاصل
دخولها علی المبتدأ والخبر فلما فات دخولها علی المبتدأ والخبر فلا بد ان تدخل علی ما
یدخل علی المبتدأ والخبر عایة للاصل بقدر الامکان خلافا للکوفیین فی التعمیم متمسکین
بقول الشاعر شعر بالله ربک ان قتلت نفسا ؛ وجبت علیک عقوبة المتعمد وتخفف
المفتوحة فتعمل فی ضمیر الشان مقدرا لان اعمال المکسورة بعد التخفیف وجد فی سعة الکلام
نحو قوله تعالی وَاِنَّ کُلًّا لَّمَّا لَیُوَفِّیَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد التخفیف لم یوجد فی سعة الکلام
فقرضوا اعمالها فی ضمیر الشان مقدرا لئلا یلزم زیادة الفرع علی الاصل نحو قوله تعالی وَاٰخِرُ
دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِیْنَ یرد علیه ان زیادة الفرع علی الاصل لازم لان اعمال
المکسورة فی الظاهر اعمال المفتوحة فی المقدار اجیب عنه ان دوام العمل فی المقدار اقوی من العمل
فی الظاهر احیانا فتدخل علی الجمل مطلقا لتکون الجملة مفسرة بضمیر الشان وشذ اعمالها فی
غیره کما فی قول الشاعر شعر فلو انک فی یوم الرخاء سألتنی ؛ فراقک لم ابخل وانت صدیق
ویلزمها مع الفعل السین او سوف او قد او حرف النفی لئلا یلتبس بان الناصبة المصدریة یرد علیه
ان هذا الدلیل لا یستقیم فی حرف النفی لان حرف النفی یجتمع مع کل منهما اجیب عنه بان

Marfat.com

زیادۃ حرف لیس للالتباس بل لیکون کالعوض من النون المحذوفۃ واما الفارق بینہما
اما من حیث اللفظ واما من حیث المعنی اما من حیث اللفظ فلان الفعل المنفی بہا ان کان
منصوبًا فہی المصدریۃ والا فہی النافیۃ واما من حیث المعنی فان عنی بہ الاستقبال
فہی المخففۃ والا فہی المصدریۃ ونوقض بکثیر من المواضع منہا قولہ تعالیٰ ان
لَّيْسَ لِلْاِنْسَانِ اِلَّا مَا سَعٰى وَاَنَّ سَعْيَهٗ اَنَّ يَكُوْنَ قَدِ اقْتَرَبَ اَجَلُهُمْ لان اَنْ فی ہذین
المثالین مخففۃ من المثقلۃ مقرونۃ مع الفعل ولم یوجد معہا احد الامور المذکورۃ
اجیب عنہ ان زیادۃ ہذہ الامور شرط فی الفعل المتصرف وہذہ الافعال غیر متصرفۃ وکانّ
للتشبیہ وتخفف فتلغی علی الافصح لفوات بعض وجوہ المشابہۃ بالفعل وہو فتح الاخر وقولنا
علی الافصح احترازعن غیر الافصح کقول الشاعر وَنَحْرٍ مُشْرَقِ اللَّوْنِ كَأَنْ تَدْيَاهُ حُقَّانِ
ولکن للاستدراک ویتوسط بین کلامین متغایرین معنی لان الاستدراک لا یتصور بدون
التغیر ویخفف فیلغی لفوات مشابہتہ بالفعل ومشابہتہ بالعاطف لفظًا ومعنی فاجریت
مجراہا فان قیل ان اِن المکسورۃ المخففۃ ایضًا مشابہۃ بان النافیۃ لفظًا فینبغی
ان تجری مجراہا بان تکون غیر عاملۃ مثلہا اجیب عنہ ان بینہما وان کانت المشابہۃ
اللفظیۃ موجودۃ لکن المعنویۃ مفقودۃ واجراء الشیٔ مجری الغیر مبنی علی کلا المشابہتین
ولم یوجد فیجوز معہا الواو ورد ما قیل ان الواو تدخل علی المشددۃ دلالۃ علی المخففۃ لانہا اخر فی عطف
فلا یجوز دخولہا علی عاطف اخر فرد بما حاصلہ ان ہذہ الواو لیست للعطف بل اعترضیۃ
کما اختارہ الرضی ولیت للتمنی التمنی طلب حصول الشیٔ علی سبیل المحبۃ سواء کان
ممکن الوجود او ممتنع الوجود مثال الاول لیت زیدا قائم ومثال الثانی لیت الشباب یعود
واجاز الفراء لیت زیدا قائما علی ان لیت بمعنی تمنی وہو من افعال القلوب وہی ناصبۃ
للمفعولین تمسک بقولہ ع یا لیت ایام الصبی رواجعا اجیب عنہ ان رواجعا منصوب
علی انہ حال من الضمیر المستکن فی خبرہا المحذوف یعنی یا لیت ایام الصبی کائنۃ حال
کونہا رواجعا ولعل للترجی وہو توقع وجوہ امر بشرط ان یکون ممکن الوجود سواء کان
محبوبا نحو قولہ تعالیٰ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُوْنَ او مکروہا نحو لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيْبٌ یرد علیہ

Marfat.com

ان عدّ لعلّ من الحروف المشبهة بالفعل لا يصح بل هي من الحروف الجارة كما في قول
الشاعر لعلّ ابي المغوار منك قريبٌ فاجاب بقوله وشذّ الجرّ بها اي يعني الجرّ بكلمة
لعل شاذ لا اعتبار له **وقد اجيب** ان الجرّ فيه على سبيل الحكاية يعني ان الشاعر
حكاه عما وقع مجرورًا في موضعٍ اخر **وقد اجيب** يحتمل ان يكون هذا الرجل مشهورًا
بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء **الحرف العاطفة**
العطف في اللغة الاقالة وهذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه وهي الواو والفاء
وثم وحتّى واَوْ واما وام ولكن ولا وبل فالاربعة الاول للجمع اي لاشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيب ولا لا اجتماعهما في
الفعل في زمان او مكان كما هو معنى المصاحبة فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها بمعنى
انه لا يفهم منه الترتيب لا انه ينافي الترتيب في نفس الامر والفاء للترتيب بمعنى تعلق
الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء لكن
تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه مع مهلة وحتى مثلها اي مثل الفاء
لكن المهلة فيها اقل من المهلة في ثم فهي واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها جزء قوي
او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة او ضعفًا اي ليدل حتى على قوة المعطوف وضعفه فيتغير
بسبب القوة والضعف عن الكل ويصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على شمول الفعل
جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة **فان قيل** هذا
ينقض بنحو نمت البارحة حتى الصباح لان الصباح ليس جزءً من البارحة تاصلا قلنا الجزء اعم
من ان يكون حقيقةً او حكمًا فالصباح جزء البارحة حكمًا لانه قريبها وللقريب للشيء حكم ذلك
الشيء واَوْ واما لاحد الامرين مبهما اي للدلالة على الامر لا على التعيين **يرد عليه** قوله تعالى ولا تطع
منهم اثمًا او كفورًا لان اَوْ ههنا للدلالة على الامرين لا على احدهما **اجيب عنه** ان او ههنا
للدلالة على الامرين على اصله لكن احد الامرين مبهم في سياق النفي فيعم بسبب النفي ام المتصلة
الواقعة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخرى همزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعين ومن ثمة
لم يجز ارايت زيدًا ام عمرًا الان احد المستويين اولى ام لكن المستوي الاخر يلي الهمزة

Marfat.com

وقال سيبويه هذا احسن وفصيح ازيدا رايت ام عمرًا والحسن وافصح قيل في الاعتراض
في عبارة المصنف ههنا نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المصنف في النسخة المشهورة
بعدم جواز هذا التركيب كما ترى وفي غير المشهورة بضعفه ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز
وبالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير مناسب لان ما كان حسنا
وفصيحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائز وقد عجز الفحول عن جواب هذا الاعتراض فافهم
ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم اولا لان السؤال عن التعيين فلا بد ان يكون
جوابها ايضا كذلك ونعم ولا لا يفيدان التعيين فان قيل قد يجاب بنفي كليهما ايضا فلا ينحصر الجواب
في التعيين قلنا ان هذا الحصر اضافي بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه فان قيل اعادة
اسم الاشارة يقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا
الا امرا واحدا قلنا المشار اليه بثمه في الموضعين امر واحد لكن لما كان مشتملا على شرطين فرع
عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلهما في كل موضع اشارة الى شرط اخر لا يخلو عن سماحة
لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا فان قيل كان الواجب على
المص ان يعطف قوله وكان جوابها اه على قوله لم يجز وفرع كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن اما الاخصرية فظاهر واما الاحسنية فلان تكرار اسم الاشارة يوهم
ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول وليس كذلك فتامل والمنقطعة كبل في الاعراض عن
الاول والهمزة للشك في الثاني مثل انها لابل ام شاة اي ليست بابل شاة او شيء اخر واما
قبل المعطوف عليه لازمة مع اما للتنبيه على الشك من اول الامر جائزة مع اولان كلمة او
اكد في الشك فلا يحتاج الى مؤكد اخر فان قيل عد اما من الحروف العاطفة لا يصح
لانها لو كانت للعطف لا تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو
كانت هي ايضا للعطف يلزم تكرار العاطف اجيب عن الاول ان اما السابقة على
المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك من اول الامر واجيب عن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاول والثانية لعطف ما بعدها على ما قبلها فلا يلزم
التكرار ولا وبل ولكن لاحدهما معينا اعلم ان كلمة لا لنفي الحكم من المعطوف فقط

Marfat.com

لاعن المعطوف علیه نحو جاءنی زید لا عمرو وکلمة بل الا تخلو اما ان یکون بعد الاثبات او بعد النفی
فان کان الاول فهی لصرف الحکم عن المعطوف علیه الی المعطوف والمعطوف علیه فی حکم المسکوت
عنه نحو جاءنی زید بل عمرو وقیل بل فی هذا المعنی نقیض لاوان کان الثانی
ففیه خلاف فذهب بعضهم الی انها لصرف الحکم المنفی عن المعطوف علیه الی المعطوف
والمعطوف علیه فی حکم المسکوت عنه وذهب بعضهم الی انها لاثبات الحکم المنفی عن
المعطوف علیه للمعطوف والمعطوف علیه فی حکم المسکوت عنه فمعنی قولهم ما جاءنی زید
بل عمرو علی المذهب الاول ما جاءنی عمرو والمعطوف علیه عند الفریقین فی حکم المسکوت عنه
ولکن لازمة للنفی فهی اما لعطف المفرد علی المفرد او لعطف الجملة فان کان الاول فهی
نقیضة لاوان کان الثانی فهی نظیرة بل بعد النفی والاثبات جمیعا وعلی کلا من التقدیرین
لازمة للنفی لان هذه المعانی لا یتصور منها الا مع حرف النفی **حروف التنبیه**
الا وأما وها والغرض منها ایقاظ الغافلین علی مضمون الجملة المصدرة بهذه الحروف
ولذا سمیت حروف التنبیه **حروف النداء** یا اعمها لانها تستعمل للنداء القریب و
البعید وایا وهیا للبعید لان کثرة الحروف تدل علی کثرة المسافة وای والهمزة للقریب لان
قلة الحروف تدل علی قلة المسافة والمراد بالقریب ههنا ما عدا البعید فیدخل فیه
المتوسط ایضا **حروف الایجاب** نعم وبلی وای واجل وجیر وان فنعم مقررة
لما سبقها ایجابا کان او نفیا استفهاما کان او خبرا ولذلک لو قال نعم فی جواب الست
بربکم لکان کفرا وبلی مختصة بایجاب النفی ای یبطل النفی السابق ویجعله ایجابا کما
فی قوله تعالی الست بربکم قالوا بلی ای لیس کذلک بل انت ربنا وای للاثبات بعد
الاستفهام ای غلب استعمالها بعد الاستفهام وقد یجیء للتصدیق وبمعنی نعم ایضا
لکنه لم یتعرض لها لشذوذها ویلزمها القسم واجل وجیر وان لتصدیق الخبر قد
تجیء ان لتصدیق الدعاء ایضا کما فی قول ابن الزبیر لمن قال لعن الله ناقة حملتنی
الیک ان وراکبها وقد تجیء بعد الاستفهام ایضا کما فی قول الشاعر شعر

لیت شعری هل للمحب شفاء من جوی حبهن ان اللقاء

Marfat.com

الحروف الزائدة

لكنه لم يتعرض لهما لشذوذهما **حروف الزيادة** ومعنى زيادتها انه لا يختل اصل المعنى بسقوطها لانها فائدة لها فى كلام العرب بل لها فوائد فى كلام العرب اما لفظية واما معنوية اما اللفظية فمى تحسين للملفظ وآما المعنوية فهى التاكيد والا لعدت عبثا وذلك لا يجوز فى كلام الفصحاء لا سيما فى كلام الله تعالى اِنْ وَاَنْ وَلَامِنْ والباء واللام فان بكسر الهمزة تزاد فى ثلثة مواضع اشار اليه بقوله ..... مع ما النافية نحو ما ان رايت زيدًا وقلت مع ما المصدرية نحو اَنظِرنى ما ان جلس القاضى لمكتوبى لما نحو قُمتُ وَاَنْ بفتح الهمزة ايضا تزاد فى المواضع الثلثة كما اشار اليه بقوله مع لمّا نحو فَلَمَّا اَنْ جَاءَ الْبَشِيْرُ وبين لَوْ والقسم نحو والله ان لو قام زيدٌ قمت وقلت مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم ما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا يعنى ان شرطا حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدته انها مستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى ما تذهب اذهب واىّا مّا تَدْعُوا فَلَهُ الْاَسْمَآءُ الْحُسْنٰى واينما تجلس اجلس وَاِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ اَحَدًا او بعض حروف الجر نحو فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّٰهِ وقلت مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم لامع الواو بعد النفى نحو ما جاءنى زيد لا عمرو فان قيل قد يزاد لا بعد الواو ومن غير النفى اجيب عنه بان النفى اعم من ان يكون لفظًا او معنًى فان كلمة غير يفهم منه معنى النفى وان المصدرية نحو قوله تعالى مَا مَنَعَكَ اَنْ لَّا تَسْجُدَ اِذْ اَمَرْتُكَ وقلت قبل القسم نحو قوله تعالى لَآ اُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ وشذ ت مع المضاف كما فى بيت لا حور سرى وما شعر ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على مواضع زيادتها فلا حاجة الى ذكرها ثانيا

حرفا التفسير اى وهى لتفسير كل مبهم مفردًا كان او جملة نحو جاءنى رجل اى زيد وقطع رزقه اى مات وان وهى مختصة بما فى معنى القول اى يفسّر بها مفعول مقدر لفعل فى معنى القول نحو قوله تعالى وَنَادَيْنٰهُ اَنْ يّٰاِبْرٰهِيْمُ ان نادينا ه بلفظ او شئ هو قولنا يا ابراهيم **واعلم** ان ما قال المصنف محمول على الاعم الاغلب وقد يفسّر بها المفعول بالظاهر كما فى قوله تعالى مَا قُلْتُ لَهُمْ اِلَّا مَآ اَمَرْتَنِيْ بِهٖٓ اَنِ اعْبُدُوا اللّٰهَ

Marfat.com

حروف المصدر

فقوله اَنِ اعْبُدُوا اللّٰهَ تفسير للضمير فى به وهو مفعول به لامرتنى الذى فى معنى القول وقوله تعالىٰ اِذْ اَوْحَيْنَآ اِلٰى اُمِّكَ مَا يُوْحٰٓى اَنِ اقْذِفِيْهِ فقوله اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول لظاهر لِاَوْحَيْنَا فى معنى القول **حروف المصدر** ما وَاَنْ وَاَنَّ فالاوّلان للفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المفرد نحو قوله تعالىٰ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْاَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ اى برحبها ونحو اعجبنى انك قائم اى قيامك

حروف التحضيض

حروف التحضيض هَلَّا وَاَلَّا ولولا ولوما لها صدر الكلام لتدل على التحضيض من اول الامر ويلزمها الفعل وتقدير الان التحضيض لا يتصور الا فى الافعال فان قيل ان هذه الحروف تدخل على المضارع والماضى والتحضيض انما يستقيم فى المضارع لا فى الماضى لانه قد فات قلنا ان هذه الحروف فى المضارع للتحضيض وفى الماضى للوم المخاطب على ترك ما فات يمكن تداركه فى المستقبل

حروف التوقع

حرف التوقع قد اعلم ان قد اذا دخل على الماضى والمضارع فلا بدّ فيها من معنى التحقيق ثم يضم الى التحقيق والتقريب والتوقع فى الماضى فاذا فيه ثلثة معان كقول المؤذن قد قامت الصلوٰة اى قد حصل عن قريب ما تتوقعه وقد يضم الى التحقيق التقريب فقط من غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير قد حصل عن قريب ركوب الامير وقد يضم الى التحقيق التقليل فى المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يكون للتحقيق مجردًا عن معنى التقليل نحو قوله تعالىٰ قَدْ نَرٰى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى السَّمَآءِ

حروف الاستفهام

حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام للتنبيه على الشك فى اول الامر تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هَلْ **اعلم** ان الهمزة تدخل على كل جملة اسمية سواء كان خبرها فعلا او اسمًا وهَلْ تدخل على فعلية خبرها كما زاسمًا لا هل بمعنى قد كما فى قوله تعالىٰ هل اتى على الانسان آه اى قد اتى وهى من لوازم الافعال فلا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فلذا قال والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل وهل ليست كذلك وانت تضرب زيدا وهو اخوك وبادخال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار لان المستفهم عنه فى مثل

Marfat.com

هذا التركيب مجذوف اى الم ترض بضربك زيدا وهو اخوك فالذى به ما هو اقوى فى
الاستفهام وهو الهمزة دون هل فزيد عندك ام عمرو يجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
لان المستفهم عنه فى هذا التركيب متعدد فالذى به ما هو اصل فى باب الاستفهام
وهو الهمزة دون هل وأثم اذا ما وقع وافمن كان وأومن كان بادخال الهمزة على
الحرف العاطفة دون هل لانها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها تصرفات الهمزة حروف
الشرط ان ولو وأما لها سهل الكلام لتدل على سببية الاول للثانى من اول
الامر فان للاستقبال وان دخلت على الماضى لو عكسه وقد تستعمل لو للمستقبل
على سبيل الشذوذ فلا يرد نحو قوله تعالى وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَّلَوْ
أَعْجَبَتْكُمْ فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعليق لا انتفاء الشئ الثانى لاجل
انتفاء الشئ الاول كما فى قولك لو جئتنى لاكرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لانتفاء
المجئ فكيف يصح عدّها من حروف الشرط اجيب عنه اى لو موضوعة لتعليق حصول
الامر فى الماضى بحصول امر اخر فيه وأما انتفاء الثانى لانتفاء الاول فهو لازم معناها
لا حقيقة فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم فيستدل
به على انتفاء اللازم كما فى قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فانه يدل على لزوم
الفساد لتعدد الآلهة والفساد منتف قطعا فدل على انتفاء التعدد فتوهم
المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى فكيف يصح عدها من حروف الشرط
الموضوعة للتعليق اجيب عنه ان هذا المعنى معنى مجازى لها يقصد اليه فى
مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول
لا ان هذا المعنى حقيقة لو فان قيل ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شئ كقولك
لو اهانني لاكرمته فكيف يصح عدّها من حروف الشرط اجيب عنه ان
لو ههنا ايضا موضوعة لتعليق الاكرام بالاهانة والاستمرار لازم لانه لما استلزمت
الاهانة الاكرام استلزم الاكرام الاكرام بالطريق الاولى وتلزمان الفعل لفظا
كما هو الظاهر او تقديرا نحو قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

Marfat.com

ولو انتم تملكون يرد عليه لم لا يجوز ان يكون انتم تاكيد الفاعل لفعل المحذوف
اجيب عنه لا يجوز ذلك لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثمه قيل لوانك بالفتح لانه فاعل لفعل محذوف والفاعل لا يكون الا
اسما مفردا والدال على المفرد هي ان المفتوحة وانطلقت بالفعل موضع منطلق
ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف لان لدلالتها على معنى ثبت المقدر عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع في مواضع الخبر عوض عنه من حيث اللفظ فيكون
كل واحد منهما كالعوض لا عينه وان كان جامدا جاز لتعذره كقوله تعالى وَلَوْ
اَنَّ مَا فِي الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم
الماضي لفظا او معنى لئلا يكون معمولا لاداة الشرط فيطابق الجواب الذي يطابق
السؤال الجواب في بطلان عمل اداة الشرط فيه كما في الشرط وكان الجواب للقسم
لفظا لئلا يلزم كون الفعل الواحد مجزوما وغير مجزوم مثل والله ان اتيتني او ان لم تاتني
لاكرمتك الاول مثال الماضي لفظا والثاني مثال الماضي معنى وان توسط بتقديم
الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى معناه ان يعتبر القسم يلغى الشرط ويحمل العكس
ايضا لان القسم واجب الرعاية في الصدر فاذا فات الصدارة فاستوى الامران اي القسم
والشرط كقولك انا والله ان تاتني اتك هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء
القسم فان نظرت الى المعنى الاول فانشر في الامرين على غير ترتيب اللف وان نظرت
الى المعنى الثاني فانشر في التقديم على غير ترتيبه وفي الجواز على ترتيبه ان اتيتني
والله لاتيتك هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فان نظرت الى المعنى
الاول فالنشر فيه على ترتيب اللف في الامرين وان نظرت الى المعنى الثاني فالنشر في
التقديم على ترتيب اللف وفي الجواز على غير ترتيبه فالحاصل ان المثال الاول
بالنظر الى المعنيين نشر على غير ترتيب اللف وفي المثال الثاني بالنظر الى المعنى
الاول نشر على ترتيب اللف وبالنظر الى المعنى الثاني على غير ترتيبه فعلم ان
للمعنى الاول رجحانا على المعنى الثاني فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه

Marfat.com

فالاولى تقديم المثال الثانى على الاول كما لايخفى لكنه اخّره رعاية لاتصال المثال
بالممثل له بقدر الامكان وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ والقسم
الملفوظ فى صدر الكلام واجب الرعاية فكذا المقدر فى صدر الكلام ايضًا واجب
الرعاية نحو لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ اى والله لئن اخرجوا الخ فالاعتبار للقسم لا
للشرط والا لكان الجزم فى الجزاء واجبًا بسبب ان الشرطية وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ
لَمُشْرِكُونَ اى والله ان اطعتموهم اه فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الفاء
فى الجزاء واجبا لكون الجزاء جملة اسمية واما للتفصيل يرد عليه ان كلمة اما
على قسمين تفصيلية واستينافية فالاولى شرطية والثانية غير الشرطية فلا يبقى
من العلامة على امّا الشرطية اجيب عنه العلامة عليها لزوم الفاء فى جوابها
وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما
فى حيزها مطلقا لئلا يلزم التوالى بين حرف الشرط وحرف الجزاء وقيل هو معمول
المحذوف مطلقًا مثل امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير على المذهب الاول
مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة وعلى المذهب الثانى مهما يكن من شئ
يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثانى
اى ان لم يكن ما سوى الفاء مانعًا اخر فمن الاول كالمثال المذكور وان كان سوى
الفاء مانعًا فمن الثانى نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان كلمة ان تمنع
تقديم معمول خبرها عليها هذا اذا كان الجزاء المتوسط منصوبًا واما اذا كان مرفوعًا
نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق فزيد
مرفوع على انه مبتدأ وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فهو منطلق فزيد مرفوع
على انه فاعل لفعل محذوف وما قيل ان رفع زيد مهما يذكر على صيغة المجهول
الغائب على انه مفعول ما لم يسم فاعله لفعل محذوف ونصب يوم الجمعة مهما تذكر
على صيغة المعلوم المخاطب على انه مفعول به لفعل محذوف فوجهه غير ظاهر لانه
يستلزم جواز اقا زيد مهما يذكر وجوازا ما يوم الجمعة مهما تذكر وهذا اللازم

Marfat.com

باطل اتفاقا لم یقل به احد فالملزوم ایضا باطل فان قیل لم یذکر امثلة الجزء
المنصوب ولم یذکر امثلة الجزء المرفوع اجیب عنه ان لم یذکر امثلة الجزء
المرفوع لکثرتها وظهورها حرف الردع کلا وقد جاء بمعنی حقا نحو قوله تعالیٰ
کَلَّآ اِنَّ الْاِنْسَانَ لَیَطْغٰی فان قیل لما کان کلا بمعنی حقا ینبغی ان یکون اسما
فلم عدّ من الحروف مطلقا اجیب عنه بانه لما کان ذلک بمعنی حقا فالمقصود منه
تحقیق مضمون الجملة کان المکسورة فلا یخرجه عن الحرفیة تاء التانیث
الساکنة لان الساکنة خفیفة والفعل ثقیل فاعطی الخفیف للثقیل رعایة
للتعادل والمتحرکة ثقیلة والاسم خفیف فاعطی الثقیل للخفیف رعایة للتعادل لتلحق
الماضی لتانیث المسند الیه من اول الامر فان کان ظاهرا غیر حقیقی فنحو فان قیل
ینبغی ان یجوز الحاق علامة المثنی والمجموع فی الفعل لیدل علی تثنیة المسند الیه
وجمعیته فاجاب بقوله واما الحاق علامة التثنیة والجمعین فضعیف لان
علامة المثنی والمجموع ظاهرة فی المسند الیه غایة الظهور فلا یحتاج الی الحاق العلامة
فی الفعل بخلاف علامة التانیث فانها قد تکون ملفوظة وقد تکون مقدرة فلا بد
من الحاق العلامة فی الفعل لیدل علی تانیث المسند الیه من اول الامر التنوین
فی الاصل مصدر معناه ادخال النون ثم یسمی نفس التنوین اشعارا بحدوثه لما
فی المصدر من معنی الحدوث نون ساکنة فی الاصل فلو حرکت بالحرکة العارضة
فلا تخرج عن حد التنوین تتبع حرکة الاخر فان قیل اخر الکلمة الحرکة فلا حاجة
الی ذکر الحرکة قلنا المتبادر من الاخر الحرف الاخر انما لم یقل اخر الاسم
لیشتمل تنوین الترنم لا لتاکید الفعل احترز به عن النون الخفیفة فان
قیل هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه نون
یا رَجُلُ انْطَلِقْ لانها ایضا نون ساکنة تتبع حرکة الاخر قلنا المراد بتبعیتها
حرکة الاخر تطفلها لها فی الوجود کطفل العارض للمعروض ولیس نون انطلق
تابعا للحرکة لام الرجل بهذا المعنی وهو المتمکن وهو کون الاسم غیر مشابه

حروف الردع

التنوین

Marfat.com

للفعل مشابهة مؤثرة فى منع الصرف والتنكير وهو مايدل على تنكير مدخولها نحو صه
اى اسكت سكوتاً ما فى وقتٍ ما وبدون التنوين اسكت سكوت الآن فى وقت الامر
والعوض وهو مايلحق آخر الاسم عوضاً عن المضاف اليه كحينئذ ويومئذ اى حين
اذ اكان كذلك ويوم اذ اكان كذلك والمقابلة وهو مايلحق آخر الجمع المؤنث السالم فى
مقابلة نون جمع المذكر السالم فان قيل لم لا يجوز ان يكون هذا التنوين للتمكن
اجيب عنه انه لو كان للتمكن لزال بالعلمية للعلتين التانيث والعلمية
فان قيل لم لا يجوز ان يكون للتنكير قلنا انه ليس للتنكير لوجوده فى العلم
كعرفات فان قيل لم لا يجوز ان يكون للعوض قلنا انه ليس للعوض
لعدم مساعدة المعنى فان قيل لم لا يجوز ان يكون للترنم قلنا
انه ليس للترنم لوجوده فى غير الابيات والمصاريع فتعين انه للمقابلة
لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهذا مايلحق آخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد ثم تنوين الترنم على قسمين احدهما مايلحق القافية
المطلقة وهى التى كان رَوِيُّهَا متحركاً متبعاً باشباع حركة حروف الاطلاق من الواو
والالف والياء وانما سميت حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
وهذه الحروف فى آخر الابيات والمصاريع يبدل بالتنوين كما فى قول الشاعر
شعر اقلى اللوم عاذل والعتابن ٭ وقولى ان اصبت فقد اصابَنْ ٭ والثانى
مايلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويُّها ساكناً وانما سميت مقيدةً للتقييد
الصوت بها لانه ليس هناك حركة يحصل باشباعها حروف الاطلاق كقول
الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوى مخترقن ٭ مشبهة الاعلام
لماع الخفقن ٭ فان قيل ان تنوين الترنم والمقابلة لم يوضعا لمعنى
بل الغرض من الاول الترنم ومن الثانى المقابلة فكيف يصح عدّهما من
اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع اجيب عنه ان عدهما
من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تغليباً باعتبار باقى الاقسام ويجئ من

Marfat.com

العلم موصوفا بابن مضافا الی علم اخر لان الابن کثیر الاستعمال بین علمین والکثرة تقتضی التخفیف فخففوه بحذف التنوین من العلم وبحذف الهمزة من الابن وحمل علی العلم لفظ فلان فی مثل جاءنی فلان بن فلان لانه کنایة عن العلم وکذا حمل علیه ابنة فی مثل هذه هند ابنت عاصم فی حذف التنوین لا فی حذف الهمزة لئلا یلتبس ببنت نونا التاکید خفیفة ساکنة لانها مبنیة والاصل فی البناء السکون ومشددة مفتوحة لثقل المشددة وخفة الفتحة مع غیر الالف لانها لو کانت مع الالف لکانت مکسورة لمشابهتها بنون التثنیة فی وقوعها بعد الف زائدة

یختص بالفعل المستقبل فی الامر والنهی والاستفهام والتمنی والعرض والقسم لانها لتاکید الطلب والطلب انما یتحقق فی ضمن هذه الاشیاء وقلت فی النفی لخلوه عن معنی الطلب اما جوازه علی قلة تشبیها له بالنهی ولزمت فی مثبت القسم لان القسم محل التاکید فلما اکدوه بامر منفصل عنه وهو القسم فیؤکد بامر متصل بالطریق الاولی وکثرت فی مثل اما تفعلن والمراد بها کل شرط اکد حرفه بما لانهم لما اکدوا الحرف وهو غیر مقصود اکدوا الفعل وهو المقصود بالطریق الاولی لئلا یکون المقصود انقص من غیره وما قبلها مع ضمیر المذکرین مضموم لیدل علی الواو المحذوفة لالتقاء الساکنین علی مذهب من شرط فی التقاء الساکنین علی حده ان یکون الساکنان فی کلمة واحدة او لثقل لواو بعد الضمة علی مذهب من لم یشترط فی التقاء الساکنین علی حده ما ذکر ومع ضمیر المخاطبة مکسور لیدل علی الیاء المحذوفة لالتقاء الساکنین او لثقل الیاء بعد الکسرة وما عدا ذلک مفتوح طلبا للخفة وتقول فی التثنیة وجمع المؤنث اِضْرِبَانِّ فی التثنیة باثبات الالف لئلا یلتبس بالواحد وَاضْرِبْنَانِّ فی الجمع بزیادة الالف لئلا یجتمع ثلاث نونات المتوالیات ولا یدخلهما الخفیفة لئلا یلزم التقاء الساکنین علی غیر حده خلافا لیونس فانه یجوز عنده التقاء الساکنین علی غیر حده کما فی الوقف هما فی غیرهما مع الضمیر البارز کالمنفصل وان لم یکن فکالمتصل ای

فتثنیتها

نعت الحرف

Marfat.com

یعامل معهما مع الضمیر البارز مثل ما یعاملها مع الکلمة المنفصلة من حذف الواو والیاء وتحریکهما ضمًّا وکسرًا ویعامل معهما مع غیر البارز مثل ما یعاملهما مع الکلمة المتصلة من ردّ اللامات وفتحهما ومن ثمه قیل هل تَرَیِنَّ برد اللام. فتحها کما ترد اللام وتفتح فی هل تَرَیَانِ وَهَلْ تَرَوُنَّ بضم الواو کما تضم فی لم تروا القوم واُغْزُونَّ برد الواو المحذوفة وفتحها کما ترد وتفتح فی اغزوا واُغْزُنَّ بحذف الواو کما تحذف فی اُغْزُوا القوم واُغْزِنَّ بحذف الیاء کما تحذف فی اغزی القوم والمخففة تحذف للساکنین ای لالتقاء الساکنین کما فی قول الشاعر شعر لا تهن الفقیر علّك أنْ ؛ ترکع یومًا والدهر قد رفعه ؛ فان قیل ان التقاء الساکنین یدفع بالتحریك ایضًا فلم لم یحرّکوها اجیب عنه انما لم یحرّکوها فرقا بینهما وبین التنوین فان قیل الفرق یحصل بالعکس ایضًا اجیب عنه انما یعکس حطًّا لمرتبة ما یدخل علی الفعل عن مرتبة ما یدخل علی الاسم اصلا بالنسبة الی الفعل وفی حال الوقف فیرد ما حذف لاجل المخففة لزوال علة الحذف وهو التقاء الساکنین والمفتوح ما قبلها تقلب الفا تشبیهًا بالتنوین لان التنوین اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا تقول فی اضربن اِضْرِبَا کما تقول فی ضَرَبًا اضرباه

تمّت

Marfat.com

فہرست مضامین تحریر سنبٹ

مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ
تعریف الکلمۃ	۲	ترخیم المنادیٰ	۱۲۶	المبنیات	۲۲۳
تعریف الکلام	۱۴	الثالث اضمر عاملہ الخ	۱۳۱	المضمرات	۲۲۶
تعریف الاسم	۱۷	الرابع التحذیر	۱۳۹	اسماء الاشارۃ	۲۳۳
خواص الاسم	۲۱	المفعول فیہ	۱۴۳	الموصولات	۲۳۵
تعریف الاسم المعرب	۲۵	المفعول لہ	۱۴۶	اسماء الافعال	۲۳۹
اقسام الاعراب	۳۰	المفعول معہ	۱۴۸	الاصوات	۲۴۰
غیر المنصرف	۳۸	الحال	۱۵۱	المرکبات	۲۴۱
المرفوعات	۶۴	التمیز	۱۶۲	الکنایات	۲۴۲
فاعل الفعل	۶۷	المستثنیٰ	۱۷۰	الظروف المبنیۃ	۲۴۷
مفعول ما لم یسم فاعلہ	۷۹	خبر کان واخواتہا	۱۸۲	المعرفۃ والنکرۃ	۲۵۰
المبتدأ والخبر	۸۲	اسم انّ واخواتہا	۱۸۲	العلم	۲۵۱
خبران واخواتہا	۹۸	المنصوبا الّتی لیتفی الخ	〃	اسماء العدد	۲۵۲
خبر کان واخواتہا	۹۹	خبر ما ولا المشبہتین بلیس	۱۸۸	المذکر والمؤنث	۲۵۶
اسم ما ولا المشبہتین بلیس	۱۰۰	المجرورات	〃	المثنّیٰ	۲۵۸
المنصوبات	۱۰۲	التوابع	۲۰۴	المجموع	۲۶۰
المفعول المطلق	۱۰۳	النعت	۲۰۵	المؤنث	۲۶۳
المفعول بہ	۱۱۱	العطف بالحروف	۲۱۰	جمع التکسیر	〃
الاول السماعی	۱۱۳	التاکید	۲۱۵	جمع القلۃ	۲۶۴
الثانی المنادیٰ	〃	البدل	۲۱۷	المصدر	〃
توابع المنادیٰ	۱۲۰	عطف البیان	۲۲۱	اسم الفاعل	۲۶۵

Marfat.com

مضمون	ص	مضمون	ص	مضمون	ص
اسم المفعول	٢٦٠	افعال المقاربة	٣٠١	حروف المصدر	٣٢٣
الصفة المشبهة	"	فعل التعجب	٣٠٣	حروف التحضيض	"
افعل التفضيل	٢٧٠	افعال المدح والذم	٣٠٥	حرف التوقع	"
بحث الفعل	٢٧٧	بحث الحرف	٣٠٦	حرفا الاستفهام	"
الماضي	٢٨١	حروف الجر	٣٠٨	حروف الشرط	٣٢٤
المضارع	"	الحروف المشبهة بالفعل	٣١٤	حرف الرجوع	٣٢٧
الامر	٢٩١	الحروف العاطفة	٣١٩	تاء التانيث	"
فعل ما لم يسم فاعله	٢٩٢	حروف التنبيه	٣٢١	التنوين	"
المتعدي وغير المتعدي	٢٩٣	حروف النداء	"	نونا التاكيد	٣٢٩
افعال القلوب	٢٩٤	حروف الايجاب	"	تمت الفهرست	
الافعال الناقصة	٢٩٦	حرفا التفسير	٣٢٢		

الصواعق المحرقة

في

الرد على اهل البدع والزندقة

ويليه كتاب

تطهير الجنان واللسان،

عن الخطور والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن ابي سفيان

كلاهما تاليف: المحدث احمد بن حجر الهيتمي المكي [٨٩٩/٩٧٤ هـ]

خرج احاديثه وعلق حواشيه وقدم له: عبد الوهاب عبد اللطيف

الاستاذ المساعد بكلية اصول الدين بجامعة الازهر،

Marfat.com

Marfat.com

ہمارے ادارے کی شائع کردہ چند مفید کتب

ہوارق الغیب

از: محمد منظور نعمانی مدظلہ

اس کے دو حصے ہیں۔ حصہ اول میں آیات قرآنی مع تشریح و توضیح ترتیب وار درج کی گئی ہیں اور حصہ دوم میں احادیث نبویہ علیٰ صاحبہا الصلوٰۃ والتحیۃ مع تشریح جمع کی گئی ہیں۔ یہ کتاب اہل علم کے لئے بہترین تحفہ ہے۔ انشاء اللہ اس کے مطالعہ سے اہل انصاف حضرات کو حقیقت تک رسائی حاصل ہوگی۔ مسئلہ علم غیب پر اس سے بہتر کوئی کتاب نہیں ہے۔

سفید آفسٹ پیپر ◎ مجلد ڈائی دار جلد ◎ قیمت

تقریر ترمذی (اردو)

از: فخر المحدثین حضرت مولانا سید حسین احمد مدنی رحمۃ اللہ علیہ

مرتب: شیخ الحدیث و الادب مولانا عبدالقادر صاحب قاسمی مدظلہ

جامعہ قاسمیہ اسلام ملتان

دنیا میں کسی تعارف کے محتاج نہیں ہیں آپ نے اپنے استاذ العلماء والصلحاء حضرت مدنیؒ کے نقش قدم پر چل کر علم و عمل اور سیاست میں بھرپور حصہ لیا اور قید و بند کے مصائب برداشت کر کے ان کا مقابلہ کیا آج سے ۵۰ سال قبل مولانا مرحوم نے دوران درس حضرت مدنیؒ کی تقریر ترمذی کو ضبط کیا جس کو نظر ثانی کے بعد شائع کیا ہے۔ حضرت مدنیؒ کی یہ تقریر علم حدیث کی پہلی کتاب ہے جو اردو میں شمائل ترمذی بھی شامل ہے

سفید اعلیٰ کاغذ، مجلد ڈائی دار جلد، قیمت

خطبات حکیم الاسلام

مرتب: استاذ العلماء شیخ الحدیث حکیم الاسلام حضرت العلام مولانا قاری محمد طیب صاحبؒ

مرتب: مولانا شخصیت کا تعارف نامی اجاگر مواعظ و خطبات کی اہمیت و افادیت کا ذکر ہے۔ علم و معارف پر مشتمل یہ گرانقدر [illegible] مساجد اور مقررین و مبلغین کے لئے علم و حکمت [illegible]

سفید اعلیٰ کاغذ، مجلد ڈائی دار چار جلدیں کامل

قیمت

اصلاحی نصاب

از حکیم الامت مولانا اشرف علی تھانوی قدس سرہ العزیز

حکیم الامت حضرت تھانویؒ نے اپنے دور میں بے شمار دینی خدمات سرانجام دیں۔ آپؒ نے اصلاح و تربیت اور نفس و شیطان کے مکر و فریب سے بچنے اور بدعات و رسوم سے خود کو محفوظ رکھنے کے لئے عجیب نسخے تجویز فرمائے، حضرتؒ نے مسلمانوں کی عمومی اصلاح کے لئے ایک انجمن مجلس صیانۃ المسلمین کے نام سے قائم فرمائی تھی۔ یہ کتاب اسی مجلس کے لئے تربیتی کورس ہے۔ اس لئے اس سے مسلمانوں کی اصلاح کی بڑی توقع ہے

یہ کتاب درج ذیل نو (۹) کتابوں کا مجموعہ ہے۔

حیات المسلمین، حقوق الاسلام، حقوق الوالدین، آداب المعاشرت، اغلاط العوام، جزاء الاعمال، فروع الایمان، تعلیم الدین

تسہیل قصد السبیل — قیمت درج

سفید اعلیٰ کاغذ ◎ مجلد ڈائی دار جلد

سیرت سیدنا امیر معاویہؓ

شخصیت اور کردار، تالیف: جناب حکیم محمود احمد ظفر سیالکوٹی

استاذ حدیث حضرت مولانا عبدالکبیر صاحب مدظلہ جامعہ قرآنیہ عربیہ لال باغ لاہور کا رائے

سیدنا معاویہؓ کے بارے میں بعض بد دین اور فتنہ انگیز لوگوں کی بعض تحریروں کی وجہ سے مسلمانوں کے عقائد میں کچھ رخنہ پیدا ہونے لگا تھا، اچھے اچھے لوگوں کو بھی غلط فہمی ہونے لگی تھی۔ امت محمدیہ علیٰ صاحبہا الصلوٰۃ والسلام پر بہت بڑا احسان ہے کہ آپ نے سیدنا معاویہ کی سیرت طیبہ پر ایک کتاب تصنیف فرمائی، خدا تعالیٰ آپ کو جزا عطا فرمائے۔ آمین۔ ۲ جلدیں قیمت

سفید اعلیٰ کاغذ، مجلد ڈائی دار

کتب خانہ مجیدیہ بیرون بوہڑ گیٹ ملتان

Marfat.com

ہمارے ادارے کی شائع کردہ چند مفید کتب

ہوارق الغیب

از: محمد منظور نعمانی مدظلہ

اس کے دو حصے ہیں۔ حصہ اول میں آیات قرآنی مع تشریح و توضیح ترتیب وار درج کی گئی ہیں اور حصہ دوم میں احادیث نبویہ علیٰ صاحبہا الصلوٰۃ والتحیۃ مع تشریح جمع کی گئی ہیں۔ یہ کتاب اہل علم کے لئے بہترین تحفہ ہے۔ انشاء اللہ اس کے مطالعہ سے اہل انصاف حضرات کو حقیقت تک رسائی حاصل ہوگی۔ مسئلہ علم غیب پر اس سے بہتر کوئی کتاب نہیں ہے۔

سفید آفسٹ پیپر ◎ مجلد ڈائی دار جلد ◎ قیمت

تقریر ترمذی (اردو)

از: فخر المحدثین حضرت مولانا سید حسین احمد مدنی رحمۃ اللہ علیہ

مرتب: شیخ الحدیث و الادب مولانا عبدالقادر صاحب قاسمی مدظلہ

جامعہ قاسمیہ اسلام ملتان

دنیا میں کسی تعارف کے محتاج نہیں ہیں آپ نے اپنے استاذ العلماء والصلحاء حضرت مدنیؒ کے نقش قدم پر چل کر علم و عمل اور سیاست میں بھرپور حصہ لیا اور قید و بند کے مصائب برداشت کر کے ان کا مقابلہ کیا آج سے ۵۰ سال قبل مولانا مرحوم نے دوران درس حضرت مدنیؒ کی تقریر ترمذی کو ضبط کیا جس کو نظر ثانی کے بعد شائع کیا ہے۔ حضرت مدنیؒ کی یہ تقریر علم حدیث کی پہلی کتاب ہے جو اردو میں شمائل ترمذی بھی شامل ہے

سفید اعلیٰ کاغذ، مجلد ڈائی دار جلد، قیمت

خطبات حکیم الاسلام

مرتب: استاذ العلماء شیخ الحدیث حکیم الاسلام حضرت العلام مولانا قاری محمد طیب صاحبؒ

مرتب: مولانا شخصیت کا تعارف نامی اجاگر مواعظ و خطبات کی اہمیت و افادیت کا ذکر ہے۔ علم و معارف پر مشتمل یہ گرانقدر [illegible] مساجد اور مقررین و مبلغین کے لئے علم و حکمت [illegible]

سفید اعلیٰ کاغذ، مجلد ڈائی دار چار جلدیں کامل

قیمت

اصلاحی نصاب

از حکیم الامت مولانا اشرف علی تھانوی قدس سرہ العزیز

حکیم الامت حضرت تھانویؒ نے اپنے دور میں بے شمار دینی خدمات سرانجام دیں۔ آپؒ نے اصلاح و تربیت اور نفس و شیطان کے مکر و فریب سے بچنے اور بدعات و رسوم سے خود کو محفوظ رکھنے کے لئے عجیب نسخے تجویز فرمائے، حضرتؒ نے مسلمانوں کی عمومی اصلاح کے لئے ایک انجمن مجلس صیانۃ المسلمین کے نام سے قائم فرمائی تھی۔ یہ کتاب اسی مجلس کے لئے تربیتی کورس ہے۔ اس لئے اس سے مسلمانوں کی اصلاح کی بڑی توقع ہے

یہ کتاب درج ذیل نو (۹) کتابوں کا مجموعہ ہے۔

حیات المسلمین، حقوق الاسلام، حقوق الوالدین، آداب المعاشرت، اغلاط العوام، جزاء الاعمال، فروع الایمان، تعلیم الدین

تسہیل قصد السبیل — قیمت درج

سفید اعلیٰ کاغذ ◎ مجلد ڈائی دار جلد

سیرت سیدنا امیر معاویہؓ

شخصیت اور کردار، تالیف: جناب حکیم محمود احمد ظفر سیالکوٹی

استاذ حدیث حضرت مولانا عبدالکبیر صاحب مدظلہ جامعہ قرآنیہ عربیہ لال باغ لاہور کا رائے

سیدنا معاویہؓ کے بارے میں بعض بد دین اور فتنہ انگیز لوگوں کی بعض تحریروں کی وجہ سے مسلمانوں کے عقائد میں کچھ رخنہ پیدا ہونے لگا تھا، اچھے اچھے لوگوں کو بھی غلط فہمی ہونے لگی تھی۔ امت محمدیہ علیٰ صاحبہا الصلوٰۃ والسلام پر بہت بڑا احسان ہے کہ آپ نے سیدنا معاویہ کی سیرت طیبہ پر ایک کتاب تصنیف فرمائی، خدا تعالیٰ آپ کو جزا عطا فرمائے۔ آمین۔ ۲ جلدیں قیمت

سفید اعلیٰ کاغذ، مجلد ڈائی دار

کتب خانہ مجیدیہ بیرون بوہڑ گیٹ ملتان

Marfat.com

اللہ یجتبی الیہ من یشاء ویھدی الیہ من ینیب

الحمد للہ علی طبع ھذہ الرسالۃ الوافیۃ فی حل مقامات
الکافیۃ للشھیر الاوحد ملا احمد العنی

تحریر سنبط

مع

التحفۃ الخادمیہ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف
الماھر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

الناشر
کتب خانہ مجیدیہ ملتان۔ پاکستان

Marfat.com